



مكتبة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن والثلاثون

مكتبة حنفية مكتبة

للمشورة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

مطابع دار الصفاة للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص . ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن والثلاثون

مصحف - مكوس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة/ آية: ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الألفاظ ذات الصلة:

القرآن:

٢ - القرآن لغة: القراءة، قال الله تعالى: ﴿قَدْ آتَاكَ سِرُّهُ فَأَنْتَ قَائِمٌ قُرْآنَهُ﴾ (١).

مُصْحَف

التعريف:

وهو في الاصطلاح: اسم لكلام الله تعالى المنزل على رسوله محمد ﷺ المتعبد بتلاوته، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلاً متواتراً (٢).

فالفارق بينه وبين المصحف: أن المصحف اسم للمكتوب من القرآن الكريم المجموع بين الدفتين والجلد، والقرآن اسم لكلام الله تعالى المكتوب فيه (٣).

١- المصحف بضم الميم، ويجوز المصحف بكسرها، وهي لغة تميم، وهو لغة: اسم لكل مجموعة من الصحف المكتوبة ضُمّت بين دفتين، قال الأزهري: وإنما سمي المصحف مصحفاً لأنه أصحف، أي جعل جامعا للصحف المكتوبة بين الدفتين (١).

والمصحف في الاصطلاح: اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين.

الأحكام المتعلقة بالمصحف:

تعلق بالمصحف أحكام منها:

لمس الجنب والحائض للمصحف:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمس المصحف، روي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، والقاسم بن محمد

ويصدق المصحف على ما كان حاوياً للقرآن كله، أو كان مما يسمى مصحفا عرفا ولو قليلاً كحزب، على ما صرح به القليوبي، وقال ابن حبيب: يشمل ما كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لوحاً أو كفتا مكتوبة (٢).

(١) سورة القیامة / ١٨

(٢) البحر المحیط للزركشي ١/ ٤٤١، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٠٩هـ والمستمل للفرزالي ١/ ٦٤ القامرة، المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٦هـ

(٣) بدائع الصنائع ٣/ ٨، ٩

(١) لسان العرب، والمعجم الوسيط.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ١٢٥، وحاشية القليوبي على شرح المنهاج ١/ ٣٥

للمحدث حدثاً أصغر أن يمس المصحف،
وجعله ابن قدامة مما لا يعلم فيه خلافاً عن غير
داود.

وقال القرطبي: وقيل: يجوز مسه بغير
وضوء، وقال القليوبي من الشافعية: وحكى
ابن الصلاح قولاً غريباً بعدم حرمة مسه
مطلقاً^(١).

ولا يباح للمحدث مس المصحف إلا إذا
أتم طهارته، فلو غسل بعض أعضاء الوضوء
لم يجز مس المصحف به قبل أن يتم وضوءه،
وفي قول عند الحنفية: يجوز مسه بالعضو
الذي تم غسله^(٢).

مس الجنب والمحدث للمصحف بغير
باطن اليد:

٥ - يسوي عامة الفقهاء بين مس المصحف
بباطن اليد، وبين مسه بغيرها من الأعضاء، لأن
كل شيء لاقى شيئاً، فقد مسه إلا الحكم
وحماًداً، فقد قالوا: يجوز مسه بظاهر اليد وبغير
اليدين من الأعضاء، لأن آلة المس اليد.

(١) تفسير القرطبي ١٧/٢٢٦، واللسوقي ١/١٢٥، وحاشية
ابن عابدين ١/١١٦، والفتاوى الهندية ١/٣٨، والمغني
١/١٤٧، وشرح المنتهى ١/٧٢، وشرح المنهاج بحاشية
القليوبي ٣٥/١
(٢) المغني ١/١٤٩، وشرح المنتهى ١/٧٣، والفتاوى الهندية
٣٩/١

والحسن وقتادة وعطاء والشعبي، قال ابن
قدامة: ولا تعلم مخالفاً في ذلك إلا داود^(١).

وسواء في ذلك الجنابة والحيز
والنفاس، فلا يجوز لأحد من أصحاب هذه
الأحداث أن يمس المصحف حتى يتطهر، إلا
ما يأتي استثناءه.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا
الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٢).

وبما في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم
رضي الله عنه إلى أهل اليمن^(٣)، وهو قوله «لا
يمس القرآن إلا طاهر»^(٤)، وقال ابن عمر: قال
النبي ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر»^(٥).

لمس المحدث حدثاً أصغر للمصحف:

٤ - ذهب عامة الفقهاء إلى أنه لا يجوز

(١) ابن عابدين ١/١١٦، ١٩٥، والفتاوى الهندية ١/٣٨،
والشرح الكبير مع حاشية النسوتي ١/١٢٥، وتفسير القرطبي
١٧/٢٢٥، والمغني ١/١٤٧، القاهرة، دار المنار ١٩٦٧ م،
وشرح منتهى الإرادات ١/١٠٥، ٧٢، القاهرة، مطبعة أنصار
السنّة.

(٢) سورة الواقعة/٧٩
(٣) تفسير القرطبي ١٧/٢٢٥، والمغني ١/١٤٧، وشرح
المنهاج بحاشية القليوبي ١/٣٥، ومغني المحتاج ١/٣٧
(٤) حديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر».

أخرجه الدارمي (٢/١٦١)، والدارقطني (١/١٢٢)
وصححه إسماعيل بن راعويه كما نقل عنه ابن المنذر في
«الأوسط» (٢/١٠٢)

(٥) حديث: «لا يمس القرآن إلا طاهر».
أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٣١٣)، وقال ابن حجر
في «اللتلخيص» (١/١٣٣) إسناده لا بأس به.

وعطاء والشعبي والقاسم والحكم وحماد إلى أنه لا بأس أن يحصل الجنب أو المحدث المصحف بعلاقة، أو مع حائل غير تابع له، لأنه لا يكون ماساً له فلا يمنع منه كما لو حمله في متاعه، ولأن النهي الوارد إنما هو عن المس ولا مس هنا، قال الحنفية: فلو حمله بفلاف غير مخطط به، أو في خريطة - وهي الكيس - أو نحو ذلك، لم يكره.

وذهب المالكية والشافعية والأوزاعي، وهو رواية خرّجها القاضي عن أحمد إلى أنه لا يجوز ذلك، قال المالكية: ولا يحمله غير الطاهر ولو على وسادة أو نحوها، ككبرسي المصحف، أو في غلاف أو بعلاقة، وكذا قال الشافعية في الأصح عندهم: لا يجوز له حمل ومس خريطة أو صندوق فيهما مصحف، أي إن أعداً له، ولا يتمتع مس أو حمل صندوق أعداً للامتنعة وفيه مصحف.

ولو قلب غير المتطهر أوراق المصحف يعود في يده جاز عند كل من الحنفية والحنابلة، ولم يجز عند المالكية على الراجح، وعند الشافعية صحح النووي جواز ذلك لأنه ليس بمس ولا حمل، قال: وبه قطع العراقيون من أصحاب الشافعي.

وفي قول عند الحنفية: يمنع مسه بأعضاء الطهارة ولا يمنع مسه بغيرها، ونقل في الفتاوى الهندية عن الزاهد أن المنع أصح^(١).

مسّ جلد المصحف وما لا كتابة فيه من ورقه:

٦- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يتمتع على غير المتطهر مسّ جلد المصحف المتصل، والحواشي التي لا كتابة فيها من أوراق المصحف، والبياض بين السطور، وكذا ما فيه من صحائف خالية من الكتابة بالكلية، وذلك لأنها تابعة للمكتوب وحريم له، وحريم الشيء تبع له ويأخذ حكمه^(٢).

وذهب بعض الحنفية والشافعية إلى جواز ذلك^(٣).

حمل غير المتطهر للمصحف، وتقليبه لأوراقه وكتابه له:

٧- ذهب الحنفية والحنابلة، وهو قول الحسن

(١) المغني ١/١٤٧، وشرح المنهاج ١/٧٢، والفتاوى الهندية ٣٩/١، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/١٢٥.

(٢) قاله ابن العربي المالكي كما في تفسير القرطبي ١٧/٢٢٦، وانظر قاضيه: حريم الشيء له حكم ما هو حريم له، في الأشياء والنظائر الفقهية للسيوطي ص ١٢٤ القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٧٨ هـ.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/١٩٥، والفتاوى الهندية ٣٨/١، والدسوقي على الشرح الكبير ١/١٢٥، والقبلي على شرح منهاج الطالبين ١/٣٥، وشرح منتهى الإرادات ١/٧٢.

وقال الثَّانِي من المالكية: لا يجب أن يكون الذي يكتب القرآن على طهارة لمشقة الموضوع كل ساعة.

ونقل عن محمد بن الحسن أنه كره أن يكتب المصحف المحدث ولو من غير مس باليد، لأنه يكون ماساً بالقلم.

وفي تقليب القارئ غير المتطهر أوراق المصحف بكمه أو غيره من الشياب التي هو لايسها عند الحنفية اختلاف. قال ابن عابدين: والمنع أولى لأن الملبوس تابع للابس، وهو قول الشافعية.

وقال الحنفية: لو وضع على يده منديلا أو نحوه من حائل ليس تابعا للمصحف ولا هو من ملابس الماس فلا بأس به، ومنعه المالكية والشافعية ولو استخدم لذلك وسادة أو نحوها^(١).

على أنه يباح لغير المتطهر عند المانعين حمل المصحف ومسّه للضرورة، قال الشافعية: يجوز للمحدث حمله خوفاً من حرق أو غرق أو تنجس أو خيف وقوعه في يد كافر أو خيف

(١) حاشية القليوبي ٣٥/١ - ٣٧، ومفني الحاج ٣٧/١ والدسوقي ١٢٥/١، ١٢٦.

(٢) تفسير القرطبي ١٧/٢٢٧، وابن عابدين ١/١١٧، والفتاوى الهندية ١/٣٩، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي ١/٣٧، والمفني ١/١٤٨.

(١) حاشية ابن عابدين ١/١١٧، والفتاوى الهندية ١/٣٨، وتفسير القرطبي ١٧/٢٢٧، وشرح المنهاج ١/٣٦، والمفني ١/١٤٨، وشرح المنهاج ١/٧٢.

المحدث ولو حدثنا أكبر من مسّ ولا من حمل لوح ولا مصحف يتعلم منه، أي لا يجب منعه من ذلك لحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهراً، بل يستحب.

قالوا: وذلك في الحمل المتعلق بالدراسة، فإن لم يكن لغرض، أو كان لغرض آخر منع منه جزماً.

أما الصبي غير المميز فيحرم تمكينه من ذلك لثلاث تهككه^(١).

وذهب الحنابلة في المذهب إلى أنه لا يجوز للصبي مسّ المصحف، أي لا يجوز لوليه تمكينه من مسّه، وذكر القاضي رواية بالجواز وهو وجه في الرعاية وغيرها.

وأما الألواح المكتوب فيها القرآن فلا يجوز على الصحيح من المذهب عندهم مسّ الصبي المكتوب في الألواح، وعنه يجوز، وأطلقهما في التلخيص.

وأما مسّ الصبي اللوح أو حمله فيجوز على الصحيح من المذهب^(٢).

وسواء كانت الحاجة إلى المصحف للمطالعة، أو كانت للتذكر بنية الحفظ^(١).

مسّ المحدث كتب التفسير ونحوها عما فيه قرآن:

١٠ - اختلف الفقهاء في حكم مسّ المحدث كتب التفسير، فذهب بعضهم إلى حرمة ذلك، وذهب غيرهم إلى الجواز.

والتفصيل في مصطلح (مسّ ف ٧).

مسّ غير المتطهر المصحف المكتوب بحروف أصحمية، وكتب ترجمة معاني القرآن:

١١ - المصحف إن كتب على لفظه العربي بحروف غير عربية فهو مصحف وله أحكام المصحف، وبهذا صرح الحنفية، فقي الفتاوى

ب - المتعلم والمُعلّم ونحوهما:

٩ - يرى المالكية أنه يجوز للمرأة الحائض التي تتعلم القرآن، أو تعلمه حال التعليم مسّ

(١) منفي المحتاج ٣٨/١

(٢) الإنصاف ٢٢٣/١، وكناف القناع ١٣٤/١

(١) الشرح الكبير وحاشية السنوني ١٢٦/١

لمحجور عليه، ويحرم كتابته بشئ نجس، وصرح بمثل ذلك الختابة.

وذكر الشافعية والختابة أنه يحرم من المصحف بعض نجس قياساً على مسّه مع الحدث، أما إن كانت النجاسة على عضو ومسّه بعض آخر طاهر فلا يحرم، وذكر الختابة أيضاً أنه يحرم كتابة القرآن بحيث ينتجس ببول حيوان أو نحو ذلك.

ويحرم كتابة المصحف في ورق نجس أو بماء نجس^(١).

دخول الحلاء بمصحف:

١٣ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يكره - ولا يحرم - أن يدخل الحلاء ومسه خاتم عليه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن تعظيماً له، قال القليوبي: هو مكروه وإن حرم من حيث الحدث، وهو ظاهر كلام الختابة، لما ورد أن النبي ﷺ: «كان إذا دخل الحلاء وضع خاتمه»^(٢)، قال في شرح المنتهى: وجزم بعضهم بتحريمه في المصحف، وقال صاحب

الهندية وتنوير الأبرار: يكره عند أبي حنيفة لغير المتطهر من المصحف ولو مكتوباً بالفارسية، وكذا عند الصاحبين على الصحيح.

وعند الشافعية مثل ذلك، قال القليوبي: تجوز كتابة المصحف بغير العربية لا قراءته بها، ولها حكم المصحف في المسّ والحمل.

أما ترجمة معاني القرآن باللغات الأعجمية فليست قرآناً، بل هي نوع من التفسير على ما صرح به المالكية، وعليه فلا بأس أن يمسه المحدث، عند من لا يمنع من المحدث لكتب التفسير^(٣).

صيانة المصحف من الاتصال بالنجاسات:

١٤ - يحرم تنجيس المصحف، فمن ألقى المصحف في النجاسات أو القاذورات متعمداً مختاراً يحكم بردته، قال الشافعية: يحرم وضع أوراق المصحف على نجس، ومسّها بشئ نجس ولو عضواً من أعضائه، ويجب غسل المصحف إن تنجس ولو أدى غسله إلى تلفه، ولو كان

(١) شرح المتهاج وحاشية القليوبي ٣٦/١، والبيان في أدب حملة القرآن لسنوي ص ١١٦، وشرح منتهى الإرادات ٧٣/١

(٢) حديث: «كان النبي ﷺ إذا دخل الحلاء وضع خاتمه». أخرجه أبو داود (٢٥/١) وقال: هذا حديث مكرر.

(٣) تفسير القرطبي ٣٦٨/٢، والدموقي على الشرح الكبير ١٢٥/١، وحاشية ابن عابدين ١٨/١، والفتاوى الهندية ٣٩/١، والقليوبي ٣٦/١

جعله ليقرأ منه، قالوا: لأن الكرامة فيما يكره استقباله في الصلاة باعتبار التشبه بعبادها، والمصحف لم يعبد أحد، واستقبال أهل الكتاب مصاحفهم للقراءة منها لا لعبادتها، ومن هنا كره أبو حنيفة القراءة في الصلاة من المصحف^(١).

القراءة من المصحف في الصلاة وغيرها:

١٥ - ذهب أبو حنيفة إلى أنه ليس للمصلي أن يقرأ من المصحف، فإن قرأ بالنظر في المصحف فسدت صلاته مطلقاً، أي قليلاً كان ما قرأه أو كثيراً، إماماً كان أو منفرداً، وكذا لو كان ممن لا يمكنه القراءة إلا أنه لكونه غير حافظ.

وقد اختلف الحنفية في تعليق قوله، فقيل: لأن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عمل كثير، وقيل: لأنه تلقن من المصحف، فصار كما إذا تلقن من غيره، وصحح هذا الوجه في الكافي تبعاً لتصحيح السرخسي، وعليه فلو لم يكن قادراً على القراءة إلا من المصحف فصلى بلا قراءة فإنها تجزئه.

وذهب صاحبان إلى تجويز القراءة

الإنصاف: لا شك في تحريمه قطعاً من غير حاجة.

وذهب المالكية إلى أنه يحرم دخول الخلاء سواء أكان كنيفاً أو غيره بمصحف، كامل أو بعض مصحف، قالوا: لكن إن دخله بما فيه بعض من الآيات لا بال له - أي من حيث الكثرة - فالحكم الكرامة لا التحريم.

قالوا: وإن خاف ضياعه جاز أن يدخل به معه بشرط أن يكون في ساتر يمنع وصول الرائحة إليه، ولا يكفي وضعه في جيبه، لأنه ظرف متسع^(١).

جعل المصحف في قبلة الصلاة:

١٤ - يكره عند المالكية والحنابلة جعل المصحف في قبلة المصلي لأنه يليه، قال أحمد: كانوا يكرهون أن يجعلوا في القبلة شيئاً حتى المصحف، لكن المكروه عند المالكية تمعد جعله في القبلة ليصلي إليه، ولا يكره إن لم يتعمده، كما لو كان ذاك موضعه الذي يعلق فيه عادة^(٢).

ولا يكره ذلك عند الحنفية إن لم يكن

(١) الفتاوى الهندية ١/ ٥٠، وابن عابدين ١/ ١١٩، والدمسوقي على الشرح الكبير ١/ ١٠٧، والفتاوى على شرح للتهاج ٣٨/ ١، وشرح منتهى الإرادات ١/ ٣٠.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدمسوقي ١/ ٢٥٥، وشرح منتهى الإرادات ١/ ١٩٧.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٣٨.

أما في غير الصلاة فإن القراءة من المصحف مستحبة لاشتغال البصر بالعبادة، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى تفضيل القراءة من المصحف على القراءة عن ظهر قلب، لأنه يجمع مع القراءة النظر في المصحف، وهو عبادة أخرى، لكن قال النووي: إن زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فهو أفضل في حقه ^(١).

اتباع رسم المصحف الإمام:

١٦- ذهب جمهور فقهاء الأمة إلى وجوب الاقتداء في رسم المصاحف برسم مصحف عثمان رضي الله عنه، لكونه قد أجمع الصحابة عليه ^(٢).

سئل الإمام مالك: أرايت من استكتب مصحفًا اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتبة الأولى، وروي أنه سئل عن الحروف التي تكون في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن تغير من المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟ فقال: لا، قال الداني: يعني

للمصلي من المصحف مع الكراهة لما في ذلك من التشبه بأهل الكتاب ^(١).

وذهب المالكية إلى أنه يكره للمصلي القراءة من المصحف في فرض أو نقل لكثرة الشغل بذلك، لكن كراهته عندهم في النقل إن قرأ في أثنائه، ولا يكره إن قرأ في أوله، لأنه يقتصر في النقل ما لا يقتصر في الفرض ^(٢)، قال ابن قدامة: ورويت الكراهية في ذلك عن ابن المسيب والحسن ومجاهد والربيع.

وأجاز الحنابلة القراءة في المصحف في قيام رمضان إن لم يكن حافظًا، لما ورد عن عائشة رضي الله عنها أن مولى لها اسمه ذكوان كان يؤمها من المصحف ^(٣)، ويكره في الفرض على الإطلاق، لأن العادة أنه لا يحتاج إليه فيه، ويكره للحافظ حتى في قيام رمضان، لأنه يشغل عن الخشوع وعن النظر إلى موضع السجود ^(٤).

وذهب الشافعية إلى أن المصلي لو قرأ في مصحف ولو قلب أوراقه أحيانًا لم تبطل صلاته، لأن ذلك يسير أو غير متوال لا يشعر بالإعراض ^(٥).

(١) التتبيان في آداب حملة القرآن ص ٥٥، والفتاوى الهندية ٣١٧/٥

(٢) المتفق في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني، دمشق ١٩٤٠، البرهان في علوم القرآن للسزكسي ١/٣٧٩، ط عيسى البابي الحلبي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٦٦/٢ وما بعدها.

(١) حاشية ابن عابدين ٤١٩/١

(٢) الشرح الكبير وحاشية للسموني ٣١٦/١

(٣) المغني ١/٥٧٥

(٤) شرح منتهى الإرادات ٢٤١/١

(٥) أسنى المطالب ١/١٨٣

القراءة الصحيحة لا يد أن توافق رسم مصحف عثمان رضي الله عنه ولو احتمالاً^(١).

والخلاف في هذه المسألة منقول عن عز الدين بن عبد السلام فقد نقل عنه الزركشي قوله: لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة لئلا يقع في تغيير الجهال. وتمتبه الزركشي بقوله: لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلا يؤدي إلى دوس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة^(٢).

ونقل عن أبي بكر الباقلاني مثل قول ابن عبد السلام^(٣).

آداب كتابة المصحف:

١٧ - استحب العلماء كتابة المصاحف، وتحسين كتابتها وتجويدها، والتأنق فيها.

واستحبوا تبيين الحروف وإيضاحها وتضخيمها، والتفريغ بين السطور، وتحقيق

الواو والألف الزائدين في الرسم المعلومين في اللفظ، قال: ولا مخالف لما لك في ذلك من علماء الأمة، وقال أحمد: تحرم مخالفة مصحف الإمام في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك^(١).

وقال البيهقي في شعب الإيمان: من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف ولا يخالفهم فيه، ولا يغير مما كتبوا شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق لساناً وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم^(٢).

ومن هنا صرح الحنابلة وغيرهم أنه لا ينبغي أن يقرأ في الصلاة بما يخرج عن مصحف عثمان كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وغيرها، لأن القرآن ثبت بالتواتر، وهذه لم يثبت التواتر بها، فلا يثبت كونها قرآناً، واختلفوا في صحة صلاته إذا قرأ بشيء منها مما صحت به الرواية، كعوض ما روي من قراءة ابن مسعود رضي الله عنه^(٣).

وصحح المحققون من أئمة القراءة بأن

- (١) المتن في معرفة مرسوم المصاحف للذبي (ص ٩ - ١٠) وعنه نقله السيوطي في الإتيان ٢/ ١٦٧، وشرح المنه ١/ ٧٤
(٢) الإتيان للسيوطي ٢/ ١٦٧
(٣) الفتي ١/ ٤٩٢

(١) النشر في القراءات المشرفة لابن الجزري ٩/١ بيروت، دار الكتاب العربي، مصر عن طبعة القاهرة.
(٢) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٧٩، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ هـ.
(٣) متامل العرفان في علوم القرآن للشيخ عبد العظيم الزرقاني ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤

كتابتها واجب، وإن ترك إصلاحه أثم، حتى لو كان المصحف ليس له بل كان عارية عنده، فعليه إصلاحه ولو لم يعلم رضا صاحبه بذلك، وقال ابن حجر: لا يجوز ذلك إلا برضا مالكه، وقال القليوبي: محل الجواز إذا كان بخط مناسب وإلا فلا^(١).

النقط والشكل ونحو ذلك في المصاحف:

١٩- نقل عن بعض السلف من الصحابة والتابعين كراهة إدخال شيء من النقط ونحوه، وأمرؤا بتجريد المصحف من ذلك، فعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: جردوا المصحف ولا تخلطوه بشيء، وكره النخعي نقط المصاحف، وكره ابن سيرين النقط والفواتح والخواتم.

وكان المصحف العثماني خاليا من النقط حتى إن الباء والتاء والياء مثلا كانت بصورة واحدة لا تتميز في الكتابة، وإنما يعرفها القارئ بالمعنى.

والنقط كان أولا لبيان إعراب الحروف، أي حركاتها، وهو الذي عمله أبو الأسود

الخط، وكان ابن سيرين يكره أن تمد الباء من بسم الله الرحمن الرحيم إلى الميم حتى تكتب السين، قال: لأن في ذلك نقصا.

ونقلت: كراهة كتابة المصحف بخط دقيق، وتصغير حجم المصحف عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ويحرم أن يكتب المصحف بمداد نجس أو في ورق أو شيء نجس.

ونقل أبو عبيد بسنده عن ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء رضي الله عنهم أنهم كرهوا كتابته بالذهب، ونقل السيوطي عن الغزالي أنه استحسّن كتابته بالذهب، وأجاز البرزلي والعلوي والأجهوري من المالكية ذلك، والمشهور عند المالكية كراهة ذلك لأنه يشغل القارئ عن التدبر^(١).

إصلاح ما قد يقع في كتابة بعض المصاحف من الخطأ:

١٨- ينص الحنفية والشافعية على أن إصلاح ما قد يقع في بعض المصاحف من الخطأ في

(١) الإنشآن للسيوطي ١٧٠/٢، والفتاوى الهندية ٣٢٢/٥، وحاشية ابن عابدين ٢٤٧/٥، والدرموني على الشرح الكبير ١١٣/١، والبيان في أدب حملة القرآن ص ١١٣.

(١) الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين ٥٠٧/٤، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي عليه ١٩/٣.

التعشير والتحزيب والعلامات الأخرى

في المصاحف:

٢٠- التعشير: أن يجعل علامة عند انتهاء كل عشر آيات، والتخميس: أن يجعل علامة عند انتهاء كل خمس، والتحزيب أن يجعل علامة عند مبدأ كل حزب.

ومن أول العلامات التي أدخلت في المصاحف جعل ثلاث نقاط عند رؤوس الآي، قال يحيى بن كثير: ما كانوا يعرفون شيئاً عما أحدث في المصاحف إلا النقط الثلاث عند رؤوس الآي، وقال غيره: أول ما أحدثوا النقط عند آخر الآي، ثم الفواتح والخواتم، أي فواتح السور وخواتمها، وقد أنكره بعض السلف (انظر: تعشير ف ٣)، ورخص فيه غيرهم واستقر العمل على إدخال تلك العلامات لتفهم لقراء القرآن، وأدخلت أيضاً علامات السجود والوقوف وأسماء السور وعدد الأجزاء وعدد الآيات وغير ذلك، لكن بوضع يميزها عما هو كلام الله تعالى^(١).

أخذ الأجر على كتابة المصحف:

٢١- اختلف النقل عن السلف في أخذ الأجرة

(١) الإتيان في علوم القرآن ١١٧/٢، وتفسير القرطبي ١/٦٣، ٥٩.

الدولي، ثم استعملت علامات الشكل التي اخترعها الخليل بن أحمد واستخدم النقط لتمييز الحروف المتشابهة بعضها عن بعض كالباء والطاء والثاء.

وورد عن بعض التابعين وتابعيهم الترخيص في ذلك، قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: لا بأس بشكله، وقال مالك: لا بأس بالنقط في المصاحف التي تتعلم فيها العلماء، أما الأمهات فلا.

وقال ابن مجاهد والداني: لا يُشكَلُ إلا ما يُشكَلُ.

وقال النووي: نقط المصحف وشكله مستحب لأنه صيانة له من اللحن والتحريف، قال: وأما كراهة الشعبي والتخمي للنقط فإنما كراهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه، وقد أمن من ذلك اليوم فلا منع^(١).

وعلى هذا استقر العمل منذ أمد طويل في المصاحف، وأما في غيرها فالعمل على قول ابن مجاهد والداني.

(١) للحكم في نقط المصاحف للداني ٢ وما بعدها، ط، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٠م، وتفسير القرطبي ١/٦٣، ٥٩، والفناوي الهندية ٥/٣٢٣، وابن حبانين ٥/٢٤٧، والإتيان في علوم القرآن ١١٧/٢، والبيان في آداب حملة القرآن ص ١١٣.

وذهب الخنابلة إلى كراهة تحليته بشيء من التقليدين، وهو قول أبي يوسف من الحنفية. وذهب الشافعية في قول إلى تحريم تحلية القرآن بالذهب، وقال ابن الزاغوني من الخنابلة: يحرم سواء حلاله بذهب أو فضة^(١).

بيع المصحف وشراؤه:

٢٣- اختلف العلماء سلفاً وخلفاً في بيع المصاحف وشرائها، فذهب البعض إلى كراهة بيعها وشرائها تعظيماً لها وتكريماً، لما في تداولها بالبيع والشراء من الابتذال، وهو قول المالكية وقول للشافعية، ورويت كراهية بيعها عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسعيد بن جبير وإسحاق والنخعي، قال ابن عمر: وددت أن الأيدي تقطع في بيعها، وورد عن عبدالله بن شقيق أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يشترون في بيع المصاحف.

وذهب بعض السلف إلى إجازة بيعها، منهم محمد بن الحنفية، والحسن، وعكرمة، والشعبي، لأن البيع يقع على الورق والجلد

على كتابة المصحف، فقد أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كره أخذ الأجرة على كتابة المصاحف، ومثله عن أيوب السختياني ومحمد بن سيرين.

وأخرج عن سعيد بن جبير وابن المسيب والحسن أنهم قالوا: لا بأس بذلك.

وإلى هذا الأخير ذهب الحنفية، ففي الفتاوى الهندية: لو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً وبين الخط جاز^(١).

تحلية المصاحف:

٢٢- ذهب الحنفية والمالكية إلى جواز تحلية المصاحف بالذهب والفضة سواء كانت للرجال أو النساء لما في ذلك من تعظيم القرآن، لكن قال المالكية: إن الذي يجوز تحليته جلده من خارج لا كتابته بالذهب، وأجازه بعضهم، وأجازوا أيضاً كتابته في التحرير وتحليته به.

وذهب الشافعية في المعتمد عندهم إلى جواز تحلية المصحف بالفضة مطلقاً، وبالذهب للنساء والصبيان، وتحريمه بالذهب في مصاحف الرجال.

(١) الفتاوى الهندية ٣٢٣/٥، وابن عابدين ١/٦٥٨، وللجميع للنووي ٦/٤٢، وشرح للنهجا مع حاشية الفليوي ٢/٢٤٢، وشرح منتهى الإرادات ١/٧٣.

(١) الفتاوى الهندية ٤/٤٤٩، مثله في فتاوى قاضيخان بهلش الهندية ٣/٣٢٣.

التصاوير، أو يستأجر كَرَمًا لينظر فيه للاستئناس من غير أن يدخله، ومن أجل ذلك لا تجوز عندهم أيضا إجارة سائر الكتب.

وأما الخنابلة في الوجه المعتمد عندهم فقد بنوا تحريم إجارته على تحريم بيعه، قالوا: ولما في إجارته من الابتذال له.

وأما ابن حبيب فقد منع إجارته على الرغم من أنه يرى جواز بيعه، لأن الأجرة تكون كالثمن للقرآن، أما بيعه فهو ثمن للورق والجلد والخط.

وذهب المالكية إلى جواز إجارة المصحف للقراءة فيه، قالوا: مالم يقصد بإجارته التجارة، وإلا كرهت.

ووجه الجواز عندهم أنه نفع مباح تجوز الإعارة فيه، فجازت فيه الإجارة كسائر الكتب التي يجوز بيعها^(١).

رهن المصحف:

٢٥- القاعدة: أن ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه، ولذا يصح رهن المصحف عند كل من جَوَّزَ بيعه، لأنه يمكن بيعه واستيفاء الدين من ثمنه، وأما من لم

(١) الفتاوى الهنكية ٤/٤٤٩، والنسوتي على الشرح الكبير ٢٠/٤، والمفتي ٥٠٤/٥، وشرح للنهي ٢٥٧/٢

ويذل عمل يد الكاتب، وبيع ذلك مباح، قال الشعبي: لا بأس ببيع المصحف، إنما يبيع الورق وعمل يديه.

وفرق الشافعية في الأصح - ونقلوه عن نص الشافعي - والخنابلة في معتمدهم بين البيع والشراء، فكهروا البيع - وفي رواية عند الخنابلة يحرم ويصح - وأجازوا الشراء والاستبدال، وروي عن ابن عباس قال: اشتر المصاحف ولا تبعها، ووجه ذلك أن في البيع ابتذالًا بخلاف الشراء، فقيه استنقاذ المصحف ويذل للمال في سبيل اقتنائه وذلك إكرام، قالوا: ولا يلزم من كراهة البيع كراهة الشراء، كشراء دور مكة ورباعها، وشراء أرض السواد لا بكره، ويكره للبائع^(١).

إجارة المصحف:

٢٤- ذهب الحنفية والخنابلة وابن حبيب من المالكية إلى عدم جواز إجارة المصحف.

أما الحنفية فعلة المنع عندهم أنه ليس في القراءة في المصحف أكثر من النظر إليه، ولا تجوز الإجارة لمثل ذلك، كما لا يجوز أن يستأجر سقما لينظر إلى مافيه من النقوش أو

(١) حاشية النسوتي على الشرح الكبير ١٨/٤، وشرح المنهاج بحاشية الغليوي ١٥٧/٢، والإفتان للسيوطي ١٧٢/٢، والمفتي ٢٦٣/٤، وشرح للنهي ١٤٣/٢

قارىء والآخر غير قارىء، يعطى المصحف للقارئ^(١).

يجوز يمه فلا يجوز عنده وهنه لعدم الفائدة في ذلك، وهو المعتمد عند الحنابلة نص عليه أحمد^(١).

القطع بسرقة المصحف:

٢٨- ذهب الحنفية، وهو قول أبي بكر والقاضي أبي يعلى من الحنابلة إلى أن سارق المصحف لا يقام عليه الحد، قال ابن عابدين: لأن أخذه يتأول في أخذه القراءة والنظر فيه، ولأنه لا ماله له لا اعتبار المكتوب فيه وهو كلام الله تعالى، وهو لا يجوز أخذ العوض عنه، وإنما يقتنى المصحف لأجله، لا لأجل أوراقه أو جلده.

ويسري ذلك عند الحنفية على ما على المصحف من الحلية لكونه في حكم التابع له، وللتابع حكم المتبوع، كمن سرق صبيبا عليه ثياب قيمتها أكثر من نصاب فلا يقطع بها، لأنها تابعة للصبي ولا قطع في سرقته، وفي الفتاوى الهندية نقل عن السراج الوهاج: لا قطع في سرقة المصحف ولو كان عليه حلية تساوي ألف دينار.

واختار أبو الخطاب، وهو ما استظهره ابن قدامة من كلام الإمام أحمد إلى أنه يقطع بسرقة المصحف، لمعوم آية السرقة، ولأنه

وقف المصحف:

٢٦- يجوز وقف المصاحف للقراءة فيها عند محمد بن الحسن، استثناء من عدم جواز وقف المنقولات، لجريان التعارف بوقف المصاحف، وإلى قوله هذا ذهب عامة مشايخ الحنفية، وعليه الفتوى عندهم، وهو مقتضى قول غيرهم بجواز وقف المنقولات.

وذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز وقفها كسائر المنقولات غير آلات الجهاد.

ثم إن وقفه على مسجد معين يجوز، ويقرأ به في هذا المسجد خاصة، نص عليه الحنفية، وفي قول عندهم: لا يكون مقصوراً على هذا المسجد بعينه^(٢).

إرث المصحف:

٢٧- يرث المصحف على القول المقتضى به عند الحنفية، وهو مقتضى قواعد غيرهم من أن كل مملوك يورث عن مالكة.

وفي قول عند الحنفية: لا يرث، وهو قول النخعي، فلو كان للميت ولدان أحدهما

(١) الدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين ٤٨٦/٥، والفتاوى الهندية ٣٦١/٢، والإرتقان للسيوطي ١٧٢

(١) المفتي ٣٤٣/٤، والفتاوى الهندية ٤٣٥/٥
(٢) الفتاوى الهندية ٣٦١/٢

مقوم تبلغ قيمته نصاباً فوجب القطع بسرقة،
ككتب الفقه والتاريخ وغيرها^(١).
ولا ملك للمضارب فيه^(٢).

ولا تصح هبة الكافر مصحفاً ولا الوصية
له به^(٣).

ولا يصح وقف المصحف على كافر^(٤).
ويحرم أن يعطي كافرأ مصحفاً حارية ليقرأ فيه
ويرده، ولا تصح الإعارة، وقال الرملي: تصح
الإعارة فيه مع الحرمة^(٥).

مَنْ الكافر المصحف، وعمله في نسخ
المصاحف وتصنيها:

٣٠- يمنع الكافر من مَنْ المصحف، كما يمنع
منه المسلم الجنب، بل الكافر أولى بالمنع، ومنع
منه مطلقاً، أي سواء اغتسل أو لم يغتسل،
وفي الفتاوى الهندية: أن أبا حنيفة قال: إن
اغتسل جاز أن يمسّه، وحكي في البحر عن أبي
حنيفة وأبي يوسف المنع مطلقاً^(٦).

ومنع الكافر من العمل في تصنيع
المصاحف، ومن ذلك ما قال القليوبي: يمنع
الكافر من تجليد المصحف وتذهيبه، لكن

منع الكافر من تملك المصحف والتصرف
فيه:

٢٩- لا يجوز أن يشتري الكافر مصحفاً، لما في
ذلك من الإهانة، فإن اشتراه فالشراء فاسد،
واحتج الفقهاء لذلك بحديث ابن عمر: **نهى**
النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو
مخافة أن تناله أيديهم^(٧).

والشافعية يرون حرمة بيع المصحف
للكافر، لكن إن باعه له ففي صحة البيع عندهم
وجهان: أظهرهما: لا يصح البيع، والثاني:
يصح ويؤمر في الحال بإزالة ملكه عنه^(٨).

قال القليوبي: ولو وكل الكافر مسلماً
بشراء مصحف لم يصح لأن الملك له يقع، ولو
وكل المسلم كافرأ بالشراء صح لأنه يقع
للمسلم، وكذا لو قارض مسلم كافرأ فاشتري

(١) الفتاوى الهندية ١٧٧/٢، وابن حابدين ١٩٩/٣، والمغني ٢٤٧/٨

(٢) الفتاوى الهندية ١١٥/٣، والمغني ٢٩٢/٤، والقليوبي على شرح المنهاج ١٥٦/٢

وحديث: نهى النبي ﷺ أن يسافر...

أخرج البخاري (فتح الباري ١٠/١٣٣) الشطر الأول منه
وأخرجه مسلم (١٤٩١/٣) بتمامه.

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن ص ١١٣

(٤) القليوبي على شرح المنهاج ١٥٦/٢، ٥٧/٣

(٥) المغني ١٠٤/٦

(٦) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ٩٩/٣

(٧) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ١٩/٣

(٨) الفتاوى الهندية ٣٢٣/٥، وابن حابدين ١١٩/١، وشرح

مضى الإزمات ٧٤/١

الثانية: إذا دخل إليهم مسلم بأمان، وكانوا يوفون بالعهد، جاز أن يحمل المصحف معه.

وقال المالكية: يحرم أيضا لنص الحديث ولو في جيش آمن، لأنه قد يسقط منهم ولا يشعرون به، فيأخذ العدو فتاله الإهانة، وقال المالكية أيضا: ولو أن العدو طلب أن يرسل إليهم مصحف ليتدبروه، حرم إرساله إليهم خشية إهانتهم له، فلو أرسل إليهم كتاب فيه آية أو نحوها لم يحرم ذلك^(١)، وقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل كتابا في ضمنه الآية: ﴿قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الآية^(٢).

استثناء المصحف من جزاء الغال بحرق مناعه:

٣٢ - إن غلَّ أحد الغائبين في الجهاد شيئا من الغنيمة فقد ذهب الأوزاعي والحنابلة - خلافا للجهمور - إلى أنه يحرق مناعه، لكن لا يحرق المصحف، لما روى صالح بن محمد ابن زائدة، قال: دخلت مع مسلمة بن عبد الملك أرض الروم، فأتني برجل قد غلَّ، فسأل سالما

قال اليهودي: يجوز أن ينسخ الكافر المصاحف دون من أو حمل^(١).

السفر بالقرآن إلى أرض العدو:
٣١ - لا يجوز أن يخرج المسلم بالمصحف إلى بلد العدو الكافر، سواء كان في جهاد أو غيره، لئلا يقع في أيديهم فيهنوه أو يسوه وهم على كفرهم، وإلى هذا ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو، مخافة أن تناله أيديهم»^(٢).

قال ابن عبد البر من المالكية: اجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والمسكر الضعيف المخوف عليه.

أما إن كان يؤمن على المصحف في ذلك السفر من نيل العدو له فقد اختلف الفقهاء في ذلك، فأجاز الحنفية السفر به، وذكروا من ذلك صورتين:

الأولى: أن يكون الخارج به في جيش كبير يؤمن عليه فلا كراهة حينئذ.

(١) حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٣، ٢٢٤، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٧٨/٢، والمغني ١٤٩/١، وشرح المنهاج ٧٣/١، وفتح الباري ١٣٤/٦ ط السلفية، والتهباني في آداب حملة القرآن ص ١١٣
(٢) سورة آل عمران / ٦٤

(١) شرح منتهى الإرادات ٧٤/١، والقلوبي على شرح المنهاج ٣٨/٣، ومغني المحتاج ١/٣٨
(٢) حديث: «لا تسافروا بالقرآن...»
تقدم ترجمته ف (٢٩)

لا يكفر^(١).

الحلف بالمصحف:

٣٤ - يرى الحنفية أن الحلف بالمصحف ليس يمين لأنه الورق والجلد وليس صفة لله تعالى ولا اسماً له، وقد قال النبي ﷺ: «من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله»^(٢).

وعلى هذا لو حلف به لا نتعقد بيمينه وليس فيها كفارة إن لم ينف، وقال ابن عابدين: إن تعارف الناس الحلف بالمصحف ورغب العوام في الحلف به لم يكن يميناً أيضاً، وإلا لكان الحلف بالنبي والكعبة يميناً لأنه متعارف، وكذا بحياة رأسك ونحوه، ولم يقل بذلك أحد، قال ابن عابدين: لكن لو أقسم بما في هذا المصحف من كلام الله تعالى يكون يميناً^(٣).

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الحلف بالمصحف يمين.

قال النووي في الروضة: يندب وضع

عنه، فقال: سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه واضربوه»^(١)، قال: فوجدنا في متاعه مصحفًا، فسأل سالماً عنه فقال: بهم وتصدق بيمينته^(٢).

الردة بإهانة المصحف:

٣٣ - إذا أهان المسلم مصحفًا متعمداً مختاراً يكون مرتكباً ويقام عليه حد الردة.

وقد اتفق الفقهاء على ذلك، فمن صور ذلك ما قال الحنفية: لو وطئ برجله المصحف استخفافاً وإهانة يكون كافراً، وكذا من أمر بوطئه يكون كافراً^(٣).

ولو ألقى مصحفًا في قاذورة متعمداً قاصداً الإهانة فقد ارتد عند الجميع، قال الشافعية: وكذا لو مسّه بالقاذورة ولو كانت ظاهرة كالصباق والمخاط.

فإن كان ذلك عن سهو أو غفلة أو في نوم لم يكفر.

وكذا إن كان مكرهاً أو مضطراً ففعله

(١) حاشية ابن عابدين ١١٩/١، وشرح المنهاج ١٧٦/٤

(٢) حديث: «من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/٥٣٠)، ومسلم (١٢٦٨/٣).

(٣) فتح القدير ١٠/٣، وبتلخيص الفتاوى ٩/٨، والفتاوى الهندية ٥٢/٢، وفتاوى قاضيخان بهاشم الهندية ٥/٢، وابن عابدين ٥٢/٣

(١) حديث: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ...»

أخرجه أبو داود (١٥٧/٣) والترمذي (٦١/٤) وقال: حديث غريب، ونقل عن البخاري تضعيفه.

(٢) لفتي ٤٧١/٨

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٢٨٤، وشرح المحلى على المنهاج ١٧٦/٤، ومنازل السبل شرح دليل الطالب ٤٠٤/٢

المصحف في حجر الحالف به وأن يقرأ عليه (١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (٢).

وذكر العلماء أنواعا من تكريم المصحف.

وقال ابن قدامة: ولم يكره ذلك إمامنا وإسحاق لأن الحالف بالمصحف إنما قصد الحلف بالمكتوب فيه وهو كلام الله تعالى، ونقل عن قتادة أنه كان يحلف بالمصحف (٣).

وَأما توسد المصحف فقال الشافعية والحنابلة: يحرم توسد المصحف لأن ذلك ابتذال له، وأضاف الشافعية: ولو خاف سرقة أي فالحكم كذلك.

٣٥ - اختلف العلماء في تقبيل المصحف، فقيل: هو جائز، وقيل: يستحب تقبيله، تكريما له، وقيل: هو بدعة لم تعهد عن السلف (٤)، وانظر (تقبيل ١٧).

وَأما القيام للمصحف فقال النووي وصويه السيوطي: يستحب القيام للمصحف إذا قدم به عليه، لما فيه من التعظيم وعدم التهاون به، ولأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار، فالمصحف أولى، وقال الشيخ

وفي الفتاوى الهندية: مد الرجلين إلى جانب المصحف إن لم يكن بحذاءه لا يكره، وكذلك لو كان المصحف معلقا في الودد.

(١) للشرح الكبير وحاشية للدسوقي ١٢٧/٢، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢٧١/٤، ونهاية المحتاج ١٦٧/٨
(٢) سورة آل عمران / ٧٧
(٣) المغني ٦٩٥/٨، ومطالب أولي النهى ٣٦١/٦
(٤) ابن عابدين ١٦٢/١، ٢٤٦/٥، والإتقان للسيوطي ١٧٢/٢، وشرح المنتهى ٧٣/١

(١) الإتقان للسيوطي ١٧٢/٢، والبيان في آداب حملة القرآن ص ١١٢

وقال الشافعية: يجوز مد رجله إلى جهة المصحف لا بقصد الإهانة في ذلك.

وقال الحنابلة: يكره مد الرجلين إلى جهة المصحف ^(١).

وقال الحنابلة: لو بلى المصحف أو اندرس دفن نصاً ذكر أحمد أن أبا الجوزاء بلى له مصحف فحضر له في مسجده فلفنه، وفي البخاري أن الصحابة حرقت له ما جمعه، وقال ابن الجوزي ذلك لتعظيمه وصيافته، وذكر القاضي أن أبا بكر بن أبي داود روى بإسناده عن طلحة بن مصرف قال: دفن عثمان المصاحف بين القبر والمنبر، وإسناده عن طاووس أنه لم يكن يرى بأساً أن تحرق الكتب، وقال: إن الماء والنار خلق من خلق الله ^(٢).

ما يصنع بالمصحف إذا بلى:

٣٦- ذهب الحنفية إلى أن المصحف إذا بلى وصار بحال لا يقرأ فيه يجمل في خرقة طاهرة ويدفن في محل غير عمتين لا يوطأ، كما أن المسلم إذا مات يدفن إكراماً له، وقال الحنفية: ولا يهال عليه التراب إلا إذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل إليه التراب.

وقالوا: ولا يجوز إحراقه بالنار، ونقل ذلك عن إبراهيم النخعي، ووافقهم القاضي حسين من الشافعية، وقال النووي: يكره ذلك.

وقال المالكية: يجوز إحراقه، بل ربما وجب، وذلك إكرام له، وصيانة عن الوطء بالأقدام، قال القرطبي من المالكية: قد فعله عثمان رضي الله عنه حين كتب المصاحف ويحث بها إلى الأمصار، فقد أمر بما سواها من صحيفة أو مصحف أن يحرق، ووافقه



(١) الفتاوى الهندية ٣٢٢/٥، وابن علقين ١١٩/١، وتفسير القرطبي ٥٤/١

(٢) فتاوى ابن تيمية ٥٩٩/٢، وكشاف القناع ١٣٧/١

(١) ابن علقين ١١٩/١، ٤٤١، والفتاوى الهندية ٣٢٢/٥، ومغني المحتاج ٣٨/١، والقلوبي ٣٦/١، وكشاف القناع ١٣٦/١

هذا إذا كان عام الولاية في الصدقة:
جمعها وتفرقها على مستحقيها، فيعمل على
رأيه واجتهاده لا اجتهد الإمام، فيما اختلف
فيه الفقهاء، ولا يجوز للإمام أن ينص له على
قدر ما يأخذه.

وإن كان المصدق من عمال التنفيذ عمل
فيما اختلف الفقهاء فيه على اجتهد الإمام
دون أرباب الأموال، وليس له أن يجتهد، ولزم
على الإمام أن ينص له على القدر المأخوذ،
ويكون رسولا من الإمام منفذا لاجتهاده^(١).

والتفصيل في مصطلحي: (زكاة ف ١٤٤ -
وعامل ف ٦ وما بعدها).



(١) للجموع ١٦٧/٦ - ١٦٩، والحلي مع القليوبي ٢٠٣/٣،
والأحكام السلطانية للماوردي ١١٦

مُصَدِّق

التعريف:

١- المصدق بتخفيف الصاد وتشديد الدال في
اللغة: أخذ الصدقات من جهة الإمام، أي
يقبضها.

وفي الاصطلاح قال البركتي وعزاه للبحر:
المصدق بتخفيف الصاد: اسم جنس للساعي
والعاشر^(١).

الحكم الإجمالي:

٢- يجب على الإمام أن يرسل المصدقين
لقبض الزكاة وتفرقها على الأصناف، لأن
النبي ﷺ كان يبعث السعاة والجباة إلى
أصحاب الأموال وكذلك كان الخلفاء
الراشدون رضي الله عنهم من بعده يبعثون
مصدقين لذلك.

شروط المصدق إذا كان عام الولاية
فيها:

٣ - يشترط أن يكون المصدق مسلما، حرا،
عادلا، عالما بأحكام الزكاة^(٢).

(١) قواعد الفقه للبركتي، ولسان العرب.
(٢) تليوسي ٢٣/٣، والجموع ١٦٧/٦ - ١٦٩، والأحكام
السلطانية للماوردي ١١٦

الموضع للمعد لمصالح مصر متصلاً
بالمصر^(١).

وأما توابع مصر: فقد روي عن أبي يوسف أن المعتبر فيه سماع النداء إن كان موضعاً يسمع فيه النداء من مصر فهو من توابع مصر وإلا فلا، وقال الشافعي: إذا كان في القرية أقل من أربعين فعليهم دخول مصر إذا سمعوا النداء.

وروي ابن سماعة عن أبي يوسف: كل قرية متصلة بريض مصر فهي من توابعه، وإن لم تكن متصلة بالريض فليست من توابع مصر، وقال بعضهم: ما كان خارجاً عن عمران مصر فليس من توابعه، وقال بعضهم: المعتبر فيه قدر ميل وهو ثلاثة فراسخ، وقال بعضهم: إن كان قدر ميل أو ميلين فهو من توابع مصر وإلا فلا، وبعضهم قدره بستة أميال، ومالك قدره بثلاثة أميال^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - القرية:

٣ - القرية في اللغة: كل مكان اتصلت به الأبنية

مصر

التعريف:

١ - مصر في اللغة: المدينة والصحق، والحاجز، والحد بين شيتين أو الحد بين الأرضين، قال الجوهري: مصر: هي المدينة المعروفة، والمصر: واحد الأمصار، والمصر: الكورة والجمع أمصار، ومَصَرُوا الموضع: جعلوه مصر^(١).

والمصر اصطلاحاً: بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ورساتيق وفيها وإل يُقدر على إنصاف المظلوم من الظالم والناس يرجعون إليه في الحوادث^(٢).

ما يلحق بمصر من فناء وتوابع:

٢ - المراد بالفناء: المكان أو الموضع المعد لمصالح البلد كريض الدواب ودفن الموتى وإلقاء التراب، وفناء الشيء: ما اتصل به معداً لمصالحه^(٣).

قال في الفتاوى الهندية: فناء مصر: هو

(١) الفتاوى الهندية ١/ ١٤٥ وانظر بدائع الصنائع ١/ ٢٦٠، واللبوط ٢/ ٢٤

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٦٠، وروضة الطالبين ٢/ ٣٧ وجواهر الإكليل ١/ ٩٦

(١) لسان العرب والقاموس المحيط.

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٦٠، والقبليوي ٣/ ١٢٥، والفواكه الدواني ١/ ٣٠٥

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٢١٧

فيه حاكم شرعي أو شرطي أو أسواق للمعاملة، وإن جَمَعَت الكل فمصر ومدينة، وإن خلت عن الكل فقرية^(١).

والمصر أكبر من البلد.

الأحكام المتعلقة بالمصر:

١ - حكم الأذان في المصر:

• ذهب المالكية والحنابلة في الصحيح عنهم إلى أن الأذان فرض كفاية في المصر^(٢).

وقال في شرح الزرقاني: وجوب الأذان في المصر كفاية، ووجوبه في المصر هو الذي جزم به ابن عرفة وجعله المذهب.

وقال الحنفية: إن ترك الأذان في المصر مكروه^(٣).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (أذان ف.ه).

ب - اشتراط المصر لوجوب الجمعة وصحتها:

٦ - ذهب الحنفية إلى أن المصر الجامع شرط وجوب الجمعة وشرط صحة أداها.

(١) شرح المنهاج مع حاشية القليوبي وعميرة ١٢٥/٣
(٢) حاشية المدوني ٢٢١/١، وبداية المجتهد ٩٢/١ - ٩٣،
والفتن لابن قدامة ٤١٧/١، والإتصاف ١٥٧/١
(٣) شرح الزرقاني ١٥٦/١

واتخذ قراراً، وتقع على المدن وغيرها والجمع قري، والقرية الضيقة، كما تطلق على المساكن والأبنية والضيق^(١).

والقرية اصطلاحاً: عرفها الكاساني: بأنها البلدة العظيمة لأنها لما اجتمع فيها من البيوت.

وعرفها القليوبي: بأنها العمارة للجمعة التي ليس فيها حاكم شرعي ولا شرطي ولا أسواق للمعاملة^(٢).

والمصر أعظم من القرية^(٣).

ب - البلد:

٤ - البلد في اللغة يذكر ويؤنث والجمع بلدان، والبلدة البلد جمعها بلاد، والبلد: اسم للمكان المختط المحدود للمستانس باجتماع قطانه وإقامتهم فيه، ويستوطن فيه جماعات، ويسمى المكان الواسع من الأرض بلداً^(٤).

والبلد اصطلاحاً: كما عرفه القليوبي: ما

(١) لسان العرب والمصباح للنير.

(٢) بدائع الصنائع ٢٥٩/١، وحاشية القليوبي وعميرة ١٢٥/٣،
ومغني المحتاج ٤١٩/٢

(٣) بدائع الصنائع ٢٥٩/١، وحاشية القليوبي وعميرة ١٢٥/٣،
مغني المحتاج ٤١٩/٢

(٤) لسان العرب والمصباح للنير.

قال: نعم! قال: فأجب^(١)، ولأن من سمع النداء داخل في عموم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢).

ولم تشترط المذاهب الأخرى هذا الشرط^(١).

والتفصيل في مصطلح (صلاة الجمعة) فقرة ٧-٨.

وهذا يتناول غير أهل المصر إذا سمعوا النداء، ولأن غير أهل المصر يسمعون النداء وهم من أهل الجمعة، فلزمهم السعي إليها كأهل المصر^(٣).

ج - صلاة الجمعة على من كان خارج المصر:

وروي عن ابن عمر وأبي هريرة وأنس رضي الله عنهم ونافع وعكرمة والحكم وعطاء والأوزاعي أنهم قالوا: الجمعة على من آواه الليل إلى أهله^(٤)، وهو من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥).

٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه تجب الجمعة على من كان خارج المصر^(٦).

قال ابن قدامة: فأما غير أهل المصر ممن كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دون فعليه الجمعة، وإن كان أبعد فلا جمعة عليه، روي هذا عن سعيد بن المسيب والليث وإسحاق^(٧)، لما روي عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الجمعة على من سمع النداء»^(٨)، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعمى الذي قال: ليس لي قائد يقودني: «أتسمع النداء؟»

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه لا جمعة على من كان خارج المصر، لأن عثمان رضي الله عنه صلى العيد في يوم جمعة ثم قال لأهل العوالي: من أراد منكم أن ينصرف فلينصرف، ومن أراد أن يقيم حتى يصلي

(١) بدائع الصنائع ٢٥٩/١، والمبسوط ٢٣/٢، والفتاوى الهندية ١٤٥/١

(٢) مواهب الجليل ١٦٠/٢، وبداية المجتهد ١٤١/١، والمجموع شرح المهذب ٤٨٨/٤ - ٥٠١، والمغني لابن قدامة ٣٦٠/٢.

(٣) المغني لابن قدامة ٣٦٠/٢

(٤) حديث عبدالله بن عمرو: «الجمعة على من سمع النداء»

أخرجه أبو حنود (٦٤٠/١) وأشار إلى اختلاف في وقته ورواه، وذكره ابن حجر في (الفتح ٢/٣٨٥) وعزاه إلى أبي داود، وذكر أن الحديث الثاني وهو حديث ابن أم مكتوم يؤيد.

(١) حديث: «أتسمع النداء؟...»

أخرجه مسلم (٤٥٢/١) من حديث أبي هريرة.

(٢) سورة الجمعة/٩

(٣) المغني ٣٦٠/٢

(٤) المغني ٣٦٠/٢

(٥) حديث: «الجمعة على من آواه الليل إلى أهله»

أخرجه الترمذي (٣٧٧/٢) وضعف إسناده، كما نقل عن أحمد بن حنبل استكلوه له.

الجمعة فليقم، ولأنه خارج المصر فأنشأ
الحل^(١).

مُصْرَاة

د - إقامة الجمعة في مصر واحد في
موضعين:

٨ - ذهب الجمهور إلى منع تعدد الجمعة في
أعم الأحوال على اختلاف يسير بينهم في
ضابط المكان الذي لا يجوز التعدد فيه.

والتفصيل في مصطلح: (صلاة الجمعة ف
٢٥).

مَصْلَحَة

انظر: استصلاح

هـ - إنشاء السفر من المصر يوم الجمعة:
٩ - اتفق الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة
على حرمة إنشاء السفر بعد الزوال (وهو أول
وقت صلاة الجمعة) من المصر الذي هو فيه إذا
كان ممن تجب عليه وعلم أنه لا يدرك أدائها في
مصر آخر، فإن فعل ذلك فهو آثم على الراجح
مالم يتضرر بتخلفه عن رفقته^(٢).

وأما قبل الزوال فقد اختلف فيه الفقهاء،
والتفصيل في مصطلح: (سفر ف ١٩).



(١) بدائع الصنائع ١/ ٢٦٠

(٢) رد المحتار على الدر المختار ١/ ٥٥٣، والطحطاوي على
مرآتي الفلاح ص ٢٨٣، ومواهب الجليل ١/ ١٦٩، وحاشية
اللسوقي ١/ ٣٨٧، ونهاية المحتاج ١/ ٢٩١، والقليوبي
وعميرة ١/ ٢٧٠، والجموع شرح المهذب ٤/ ٤٩٧ - ٤٩٨،
والفتاوى لابن قدامة ٢/ ٣٦٢ - ٣٦٣

والصلة بين المصلى والمسجد أن المصلى
أخص من المسجد.

الأحكام المتعلقة بالمصلى:

تعلق بالمصلى أحكام منها:

١ - صلاة العيدين في المصلى:

٣ - ذهب الحنفية في الصحيح والحنابلة إلى أن
الخروج لصلاة العيدين في المصلى سنة^(١).

واستدلوا بأن النبي ﷺ «كان يخرج يوم
الفطر والأضحى إلى المصلى»^(٢)، وكذلك
الخلفاء بعده، ولا يترك النبي ﷺ الأفضل مع
قربه ويتكلف فعل الناقص مع بعده، ولا يشرع
لأمنه ترك الفضائل، ولأننا أمرنا باتباع النبي
ﷺ والافتداء به، ولم ينقل عن النبي ﷺ
أنه صلى العيد بمسجده إلا من عذر،
ولأن هذا إجماع المسلمين، فإن الناس في كل
عصر ومصر يخرجون إلى المصلى فيصلون
العيد في المصلى مع سعة المسجد وضيقه،

(١) يفتح العنان ١/ ٢٧٥، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين
عليه ١/ ٥٨١، والمفتي لابن تيمية ٢/ ٣٧٢، وفتح القدير
٤١/ ٢

(٢) حديث: «كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر...»
رواه البخاري (فتح الباري ٢/ ٤٤٨) من حديث أبي سعيد
الخدري.

مُصَلَّى

التعريف:

١- المصلى لغة: موضع الصلاة أو الدعاء^(١)،
قال تعالى: ﴿وَأَعِزُّوْا مِنْ مَّقَامٍ إِيْزِهٖمْ
مُصَلًّى﴾^(٢) أي موضعاً للدعاء.

واصطلاحاً: القضاء والصحراء، وهو
المتجمع فيه للأعياد ونحوها^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

المسجد:

٢- المسجد في اللغة: بيت الصلاة وموضع
السجود من بدن الإنسان، والجمع مساجد،
وهو الموضع الذي يسجد لله فيه، وقال الزجاج:
كل موضع يتعبد فيه فهو مسجد^(٤).

والمسجد في الاصطلاح كما قال البركتي:
الأرض التي جعلها المالك مسجداً، بقوله:
جعلته مسجداً وأفرز طريقه وأذن بالصلاة
فيه^(٥).

(١) المصباح المنير.

(٢) سورة البقرة/ ١٢٥

(٣) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ١/ ٣٣٦

(٤) اللسان، والمصباح المنير.

(٥) قواعد الفقه للبركتي ص ٣٨٣ - ٣٨٤

يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في المسجد، ولأن المسجد أشرف وأنظف، وأن أفضلية الصلاة في الصحراء بما إذا كان المسجد ضيقاً، فإن كان المسجد ضيقاً فصلّى فيه ولم يخرج إلى المصلّى كره ذلك لتأذي الناس بالزحام، وربما فات بعضهم الصلاة، قال الشافعي: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيد إلى المصلّى بالمدينة وكذلك من كان بعده وعامة أهل البلد إلا أهل مكة فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم^(١).

ب - صلاة النساء في مصلّى العيد:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى استحباب خروج النساء غير ذوات الهيات منهن إلى مصلّى العيد^(٢)، وكراهة خروج الشابات لصلاة العيدين، وإذا خرجن يستحب خروجهن في ثياب بذلة.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يرخص للشواب منهن الخروج في الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة^(٣).

وكان النبي ﷺ يصلي في المصلّى مع شرف مسجده^(١).

وقال المالكية: إن صلاة العيدين في المصلّى مندوبة.

قال الدسوقي: ونذب إيقاعها أي صلاة العيد بالمصلّى أي الصحراء، وصلاتها بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة^(٢)، أي مكروهة، وقال: والحكمة في صلاة العيدين في المصلّى لأجل المباعدة بين الرجال والنساء، لأن المساجد وإن كبرت يقع الازدحام فيها وفي أبوابها بين الرجال والنساء دخولاً وخروجاً فتتوقع الفتنة في محل العبادة^(٣).

واستدل المالكية بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلّى»^(٤).

ونذهب الشافعية إلى أن المسجد إن كان واسعاً فهو أفضل من المصلّى، لأن الأئمة لم

(١) المغني لابن قدامة ٣٧٢/٢

(٢) حاشية الدسوقي ٣٩٩/١، والقوانين الفقهية ص ٩٠.

(٣) حاشية الدسوقي ٣٩٩/١

(٤) حديث أبي سعيد الخدري: «كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلّى».

سبق تنجيحه آنفاً.

(١) الأم للشافعي ٢٣٤/١، وللجموع ٤/٥، وشرح المنهاج ٣٩٤/٢

(٢) مواهب الجليل ١٩٦/٢، وحاشية الدسوقي ٣٩٨/١، والأم للشافعي ٢٤١/١، وللجموع ٩٠٨/٥، والمغني ٢/٢٧٥، والإنصاف ٤٢٧/٢

(٣) بدائع الصلتع ١/٢٧٥

للاجتماعات ولنزول القوافل ولركوب الدواب ولعب الصبيان، ولم تجر عادة السلف بمنع شيء من ذلك فيه، ولو اعتقدوه مسجدًا لصانوه عن هذه الأسباب ولقصد إقامة سائر الصلوات، وصلوات العيد تطوع وهو لا يكثر تكرره بل يبنى لقصد الاجتماع، والصلوة تقع فيه بالتبع^(١).

وقال الحنابلة: يحرم على جنب وحائض ونفساء انقطع دمها اللبث في المسجد ولو صلى عيد، لأنه مسجد لا مصلى الجنائز فليس مسجدًا^(٢).



والتفصيل في مصطلح: (صلاة العيدين) (٥)

ج - إجراء أحكام المسجد على المصلى:
• اختلف الفقهاء في إجراء أحكام المسجد على المصلى.

فقال الحنفية: ليس لمصلى العيد والجنائز حكم المسجد في منع دخول الحائض، وإن كان لهما حكم المسجد في صحة الاقتداء مع عدم اتصال الصفوف^(١).

وقال الشافعية: المصلى المتخذ للعيد وغيره الذي ليس بمسجد لا يحرم المكث فيه على الجنب والحائض على المذهب، وبه قطع جمهور الشافعية، وذكر الدارمي فيه وجهين^(٢).

ونقل الزركشي: عن الغزالي أنه سئل عن المصلى الذي بني لصلاة العيد خارج البلد فقال: لا يثبت له حكم المسجد في الاعتكاف ومكث الجنب وغيره من الأحكام، لأن المسجد هو الذي أعد لرواتب الصلاة وعين لها حتى لا يتفجع به في غيرها، وموضع صلاة العيد مُعد

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ص ٣٨٦
(٢) كشف القناع ١/١٤٨، ١٤٩

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٩٤، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/٦٦
(٢) للجموع ٢/١٨٠

مُصَوِّرٌ

انظر: تصوير

مُضَاجَعَةٌ

التعريف:

١- المضاجعة من ضاجع الرجل امرأته: إذا نام معها في شعار واحد، وهو ضجيعها وهي ضجيعته^(١).

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة المضاجعة عن المعنى اللغوي.

أحكام المضاجعة:

مضاجعة الرجل الرجل، والمرأة المرأة:

٢- ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز للرجل مضاجعة الرجل في ثوب واحد متجردين لا حاجز بينهما، لقول الرسول ﷺ: «لا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد»^(٢)، وأما إن كان بينهما حائل فيكره تنزيها^(٣).

وفصل المالكية الكلام على المضاجعة

مُصَيِّبَةٌ

انظر: استرجاع

مَصِيدٌ

انظر: صيد

(١) المعجم الوسيط، ولسان العرب.

(٢) حديث: «لا يفضي الرجل إلى الرجل.....»

أخرجه مسلم (٢٦٦/١)

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٤٥/٥

فقالوا: يحرم تلاصق بالغين بعورتيهما بغير حائل مطلقاً، سواء قصداً للذة أو وجداءاً، أو قصداً ووجداءاً، أو لا قصداً ولا وجداءاً، سواء أكانت بينهما قرابة أم لا.

قالوا: ويحرم كذلك تلاصق بالغين بعورتيهما ولو كان بحائل: مع قصد للذة، أو وجودها، أو قصد اللذة ووجودها، ولو كان من أحدهما في الصور الثلاث.

مُضَاجَعَةُ الصَّبِيَّانِ الصَّبِيَّانِ:

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب التفريق بين الصبيان في المضاجع وهم أبناء عشر، واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «وفرّقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر»^(١)، وقيل: لسبع، وقيل: لست، سواء كان بين أخوين أو أختين، أو أخ وأخت، أو بينه وبين أمه وأبيه^(٢).

وذهب المالكية في الراجح عندهم إلى أن التفرقة بين الصبيان مندوبة عند العشر، والأقوى عندهم في معنى التفرقة: أنه لا بد أن يسها^(٣).

وذهب الشافعية إلى أنه يجوز نوم اثنين فأكثر في فراش واحد أو ثوب واحد، حيث وجد حائل يمنع المماسّة للأبدان، ويحرم ذلك

(١) حاشية القليوبي ٢١٣/٣

(٢) الآداب الشرعية ٥٤٣/٣

(٣) حديث: «وفرّقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر..» أخرجه أبو داود (٣٣٤/١) وأحمد (١٨٠/٢)، وصححه أحمد شاكر في تخريج مسند الإمام أحمد (٢١٧/١٠ - ٢١٨)

(٤) ابن عابدين ٢٤٤/٥ - ٢٤٥، والقوانين الفقهية ص ٤٥١، وحاشية الزرقاني ١/١٥٠، وروضة الطالبين ٧/٢٨ والآداب الشرعية لابن مفلح ٣/٥٤٣، ٥٤٤.

(١) حاشية الزرقاني ١/١٥٠، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ٤٥١، وحاشية العدوي على شرح الرسالة ٢/٤٢٠، ٤٢١

يكون لكل واحد ثوب، بل فراش مستقل: بخلاف ما إذا كان نائما وحده، أو مع أبيه وحده، أو البنت مع أمها وحدها.

وفي قول آخر: تحصل الفترقة ولو بثوب حائل بينهما.

وأما إن لم يبلغوا العشر فلا حرج، لأن طلب الولي بالفترقة بين الأولاد في المضاجع بعد بلوغ العشر على المعتمد^(١).

مُضَاجَعَةُ الصَّبِيَّانِ الْكِبَارِ:

٤ - نص الحنفية على أنه يفرق بين الصبيان وبين الرجال والنساء في المضاجع، لأن ذلك يدعو إلى الفترقة ولو بعد حين.

وذكر ابن عابدين نقلا عن البزازیة: إذا بلغ الصبي عشرا لا ينام مع أمه وأخته، وامرأة إلا امرأته، وهذا خوفا من الوقوع في المحذور، فإن الولد إذا بلغ عشرا عقل الجماع، ولاديانة له ترده، وربما وقع على أخته أو أمه، فإن النوم وقت راحة، مهيج للشهوة، وترتفع فيه الثياب عن العورة من الفريقين، فيؤدي إلى المحذور، وإلى المضاجعة المحرمة.

مُضَاجَعَةُ الْحَائِضِ:

• نص الشافعية على أنه لا يجتنب الزوج مضاجعة زوجته الحائض إذا سترت ما بين السرة والركبة.

وكذلك لا يترك الصبي ينام مع والديه، فراشهما، لأنه ربما يطلع على ما يقع بينهما،

(١) ابن عابدين ٢٤٤/٥، ٢٤٥

(٢) حاشية المدوني مع شرح الرسالة ٤٢١/٢

(٣) الفواكه الدواني ٤٠٩/٢

(١) حاشية الزرقاني ١/١٥٠

مُضَارَبَة

التعريف:

١ - المضاربة في اللغة مفاعلة من ضرب في الأرض: إذا سار فيها، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَعَاكِرُونَ بَصْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١)، وهي: أن تعطي إنسانا من مالك ما يتجر فيه على أن يكون الربح بينكما، أو يكون له سهم معلوم من الربح^(٢).

وتسمية المضاربة بهذا الاسم في لغة أهل العراق، أما أهل الحجاز فيسمون عقد المضاربة قراضا أو مقارضة، قال الزمخشري: أصلها من القرض في الأرض وهو قطعها بالسير فيها^(٣).

واختار الحنفية والحنابلة التسمية بالمضاربة، واختار المالكية والشافعية التسمية بالقراض^(٤).

قال الشيرازي: هذا متفق عليه، قال: وقد نقل ابن جرير لإجماع المسلمين على هذا، ودلائله في الأحاديث الصحيحة ظاهرة مشهورة، منها قوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(١)، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بمعناه، مع الإجماع^(٢).

وينظر التفصيل في مصطلح: (حيض ف ٤٢).



(١) سورة المزمل/ ٢٠

(٢) لسان العرب.

(٣) لسان العرب، والقاموس المحيط.

(٤) بدائع الصنائع ٧٩/٦، والاختيار ١٩/٢، والشرح المنير

٦٨١/٣، وروضة الطالبين ١١٧/٥، وكشاف القناع

٥٠٨/٣

(١) حديث: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح».

أخرجه مسلم (٢٤٦/١)

(٢) المجموع ٤٣/٢

وهي في اصطلاح الحنفية: عقد شركة في الربح بمال من جانب، وعمل من جانب^(١).
من الربح، وهو متبرع بعمله، والربح كله لصاحب المال.

ولا تخرج تعريفات المذاهب الأخرى عن هذا المعنى^(٢).

٣ - القرض في اللغة: ما تعطيه غيرك من المال لتتقاضاه، وهو اسم من الإقراض، يقال: أقرضته المال إقراضاً، واستقرض: طلب القرض، وأقرض: أخذ القرض^(١).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الإبضاع:

٢ - الإبضاع في اللغة: مصدر أبضع، يقال: أبضع الشيء أي جعله بضاعة، وهي ما يتجر فيه، ويقال: أبضعته غيري: جعلته له بضاعة، واستبضعته: جعلته بضاعة لنفسه^(٢).

والقرض في الاصطلاح: دفع مال إرفاقاً لمن يتفقع به ويرد بدله^(٢).
والصلة بين المضاربة والقرض: أن في كل منهما دفع المال إلى الغير، إلا أنه في القرض على وجه الضمان، وفي المضاربة على وجه الأمانة.

والإبضاع في الاصطلاح: بعث المال مع من يتجر فيه متبرعاً^(٤).

ج - الشركة:

٤ - الشركة في اللغة: عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، وهي في الأصل مصدر الفعل شَرَكَ، يقال: شركته في الأمر أشركه شَرَكاً وشركة: إذا صرت له شريكاً، والاسم الشرك^(٣).

والصلة بينهما أن كلا من المضاربة والإبضاع أخذ مال من مالكه ليتجر فيه أخذه، لكن أخذ المال في المضاربة له جزء من الربح بحسب ما اتفقا عليه، فهو شريك فيما يكون من ربح التجارة، أما في الإبضاع فلا شيء له

(١) رد المحتار ٤/٤٨٣

(٢) كشف القناع ٣/٥٠٨، وحاشية المسوقي ٣/٥١٧، ومثني

للحناج ٢/٣٠٩ - ٣١٠

(٣) المصباح للنير، والمعجم الوسيط.

(٤) مثني للحناج ٢/٣١٢

(١) المصباح للنير وترواح الفقهاء للمركبي.

(٢) كشف القناع ٣/٣١٢

(٣) لسان العرب، والمصباح للنير، والمعجم الوسيط.

والشركة في الاصطلاح: الخلطة وثبوت
الحصة^(١)، أو: ثبوت الحق في شيء لاثنتين
فأكثر على جهة الشبوع^(٢).

والصلة أن الشركة أعم من المضاربة.

مشروعية المضاربة:

٥ - اتفق الفقهاء على مشروعية المضاربة
وجوازها، وذلك على وجه الرخصة أو
الاستحسان^(٣)، فالقياس أنها لا تجوز، لأنها
استتجار بأجر مجهول، بل بأجر معدوم ولعمل
مجهول، ولكن الفقهاء تركوا القياس وأجازوا
المضاربة ترخصاً أو استحساناً لأدلة قامت
عندهم على مشروعية المضاربة، منها ما ذكره
الكاساني حيث قال: تركنا القياس بالكتاب
العزیز والسنة والإجماع.

أما الكتاب الكريم فقولُه عز شأنه:
﴿وَأَخْرَجُوا بِضُرُونٍ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ
اللَّهِ﴾^(٤).

والمضارب يضرب في الأرض يتغي في
فضل الله عز وجل.

وأما السنة: فما روي عن ابن عباس رضيه

أنه قال: «كان العباس بن عبد المطلب رضي
إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا
يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري
به ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن، فرفع
شرطه إلى رسول الله ﷺ فأجازه^(١) وكذا
بعث رسول الله ﷺ والناس يتعاقدون
المضاربة، فلم ينكر عليهم، وذلك تقرير لهم
على ذلك، والتقرير أحد وجوه السنة.

وأما الإجماع: فإنه روي عن جماعة من
الصحابه رضيهم أنهم دفعوا مال البيتيم مضاربة،
منهم عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمر وعبيد الله بن عمر وعائشة
رضيهم، ولم ينقل أنه أنكر عليهم من أقرانهم
أحد، ومثله يكون إجماعاً، وعلى هذا تعامل
الناس من لدن رسول الله ﷺ من غير إنكار
من أحد، وإجماع أهل كل عصر حجة، فترك
به القياس^(٢).

وقالوا في حكمتها: شرعت لأن الضرورة
دعت إليها، لحاجة الناس إلى التصرف في
أموالهم وتنميتها بالتجارة فيها، وليس كل أحد
يقدر على ذلك بنفسه، فاضطر فيها إلى

(١) الاختيار ١١/٣

(٢) مني المحتاج ٢/١١١

(٣) بدائع الصنائع ٦/٧٩، ومواب الجليل ٥/٣٥٦، ونهاية

المحتاج ٥/٢١٨ وكشاف التنازع ٣/٥٠٧

(٤) سورة الزمل/٢٠

(١) حديث ابن عباس: «أن العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا

مضاربة اشترط على صاحبه...

أخرجه البيهقي (٦/١١١) وضع إسناده

(٢) بدائع الصنائع ٦/٧٩

استتابه غيره، ولعله لا يجد من يعمل له فيها بإجارة، لما جرت عادة الناس فيه في ذلك على المضاربة، فرخص فيها لهذه الضرورة، واستخرجت بسبب هذه العلة من الإجارة للجهولة على نحو ما رخص فيه في المساقاة^(١).

وقال المالكية: لكل من رب المال والعامل فسخ عقد المضاربة قبل الشروع في شراء السلع بالمال، ولرب المال فقط فسخ عقد المضاربة إن تزود العامل من مال القراض ولم يشرع في السفر، فإن عمل المضارب بالمال في الحضر أو شرع في السفر فيبقى المال تحت يد العامل إلى نضوض المال ببيع، السلع، ولا كلام لواحد منهما في فسخ المضاربة^(٢).

وقال الكسانى: إن الإنسان قد يكون له مال لكنه لا يهتدي إلى التجارة، وقد يهتدي إلى التجارة لكنه لا مال له، فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين، والله تعالى ما شرع العقود إلا لمصالح العباد ودفع حوائجهم^(٣).

صفة عقد المضاربة:

٦ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن المضاربة من العقود الجائزة من الطرفين تنفسخ بفسخ أحدهما أيهما كان، لأنه متصرف في مال غيره بإذن فهو كالوكيل، ولا فرق بين ما قبل التصرف وبعده^(٤).

أ - المضاربة المطلقة: وهي أن يدفع رب المال للعامل في المضاربة رأس المال من غير تعيين العمل أو المكان أو الزمان أو صفة العمل أو من يعامله.

ب - المضاربة للمقيدة: وهي التي يعين فيها رب المال للعامل شيئاً من ذلك.

وقالوا: إن تصرف المضارب في كل من

ويشترط الحنفية لجواز الفسخ علم الطرف الآخر بالفسخ، وأن يكون رأس المال عيناً وقت الفسخ دراهم أو دنائير^(٥).

(١) سوابج الجليل ٥/ ٣٥٦، وكشاف القناع ٣/ ٥٠٧

(٢) بدائع الصنائع ٦/ ٧٩

(٣) بدائع الصنائع ٦/ ١٠٩، ومغني المحتاج ٢/ ٣١٩، والمغني

٦٤/ ٥

(٤) بدائع الصنائع ٦/ ١٠٩

(١) مغني المحتاج ٢/ ٣١٩، وروضة الطالبين ٥/ ١٤١

(٢) الشرح الصغير ٣/ ٧٠٥-٧٠٦

النوعين ينقسم إلى أربعة أقسام:
١ - قسم للمضارب أن يعمل من غير حاجة

إلى التنصيص عليه ولا إلى قول: اعمل برأيك.
ب - قسم ليس له أن يعمل ولو قيل له: اعمل برأيك، إلا بالتنصيص عليه.

ج - قسم له أن يعمل إذا قيل له: اعمل برأيك، وإن لم ينص عليه.
د - قسم ليس له أن يعمل رأساً وإن نص عليه^(١).

أما المضاربة الخاصة فهي ثلاثة أنواع:
أحدها: أن يخصه بيلك، فيقول: على أن تعمل بالكوفة أو البصرة.

والثاني: أن يخصه بشخص بعينه، بأن يقول: على أن تباع من فلان وتشتري منه، فلا يجوز التصرف مع غيره لأنه قيد مفيد، لجواز وثوقه به في المعاملات.

والثالث: أن يخصه بنوع من أنواع التجارات بأن يقول له: على أن تعمل به مضاربة في البز أو في الطعام أو الصرف ونحوه.

وقال الموصلي: المضاربة نوعان، عامة وخاصة... والعامة نوعان:

أحدهما: أن يدفع المال إلى العامل مضاربة، ولا يقول له: اعمل برأيك، فيملك جميع التصرفات التي يحتاج إليها في التجارة، ويدخل فيه الرهن والارتهان والاستئجار والخط بالعيب والاحتيايل بمال المضاربة وكل ما يعمله التجار - غير التبرعات - والمضاربة والشركة والخلط والاستدانة على المضاربة.

والثاني: أن يقول له: اعمل برأيك، فيجوز له ما ذكر من التصرفات والمضاربة والشركة والخلط لأن ذلك مما يفعله التجار، وليس له

وفي كل ذلك يتقيد بأمره، ولا يجوز له مخالفته لأنه مقيد^(١).

ولم يقسم جمهور الفقهاء المضاربة إلى مطلقة ومقيدة أو عامة وخاصة - كما فعل الحنفية - ولكنهم أوردوا ما شمله تقسيم الحنفية في أركان المضاربة وشروطها أو في مسائل أخرى، وخالفوا الحنفية أو وافقوهم.

أركان المضاربة:

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أركان

(١) الاختيار لتعليل الخيار ٢١ / ٣

(١) بدائع الصنائع ٨٧ / ٦

رب المال للعامل - ضمن الصيغة - ضاربتك أو قارضتك أو عاملتك، أو ما يؤدي معاني هذه الألفاظ، لأن المقصود المعنى، فجاز التعبير بكل ما يدل عليه، ولأنه أتى بلفظ يؤدي معنى عقد المضاربة، والعبرة في العقود لمعانيها لا لصور الألفاظ، حتى يتعقد البيع بلفظ التملك بلا خلاف.

وقبول العامل يكون بلفظ يدل على الرضا والموافقة، متصلاً بالإيجاب بالطريق المعتمر شرعاً في عقد البيع وسائر العقود.

واشترط اللفظ في كل من الإيجاب والقبول في عقد المضاربة هو مذهب الحنفية، وقول جمهور فقهاء المالكية، والأصح عند الشافعية.

وذهب الحنابلة، وهو القول المقابل للأصح عند الشافعية إلى أنه لا يشترط في القبول قول: قبلت ونحوه أو التلفظ به، بل القبول بالفعل، وتكون مباشرته قبولاً للمضاربة كالوكالة.

وقال بعض المالكية - منهم ابن الحاجب - إن المضاربة تتعقد بصيغة دالة على ذلك ولو من أحدهما ويرضى الآخر، ولا يشترط اللفظ في صيغة المضاربة إذا وجدت القرينة، لأن

المضاربة هي: عاقدان، ورأس مال، وعمل، وربح، وصيغة.

وقال بعض المالكية: إن الصيغة ليست من أركان المضاربة، ولا شرطاً في صحتها، وإن المضاربة تصح دون تلفظ بالصيغة.

وقال بعض الشافعية: يكفي القبول بالفعل، وذلك إذا كان الإيجاب بلفظ الأمر، كخذ، فيكفي أخذ الدراهم مثلاً^(١).

وذهب الحنفية إلى أن ركن عقد المضاربة الإيجاب والقبول بألفاظ تدل عليهما^(٢).

شروط المضاربة:

ذكر الفقهاء لصحة المضاربة شروطاً وهي:^(٣)

ما يتعلق بالصيغة من الشروط:

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا بد في المضاربة من الصيغة، وهي الإيجاب والقبول، وتتعدد بلفظ يدل على المضاربة، مثل قول

(١) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٣٥٥/٥، والفواكه الدواني ١٧٥/٢، ومغني المحتاج ٣١٣/٢، وبلغة السالك لأثر المسالك على الشرح الصغير ١٦٠/٢ ط. الحلبي.

(٢) بدائع الصنائع ٧٩/٦

(٣) الدر المختار ٤٨٤/٤، ٤٨٥، والشرح الصغير وحاشية الصاوي ٦٨٣/٣، دار المعارف، والفواكه الدواني ١٧٥/٢، وروضة الطالبين ١٢٤/٥ وما بعدها، وكشاف القناع ٥٠٨، ٥٠٧/٣

يجوز إيداعه المال المدفوع إليه، سواء أكان الولي أباً أم جدّاً أم وصياً أم حاكماً أم أمينة، ومحل ذلك أن لا يتضمن عقد المضاربة الإذن في السفر، فإن تضمن الإذن في السفر اتجه كونه كإرادة الولي السفر بنفسه.

وأما المحجور عليه بالفلس فلا يصح أن يضارب، ويصح أن يكون عاملاً.

وتصح المضاربة من المريض، ولا يحسب مازاد على أجره المثل من الثلث، لأن المحسوب منه ما يفتوته من ماله، والربح ليس بحاصل حتى يفتوته، وإنما هو شيء يتوقع حصوله، وإذا حصل كان يتصرف العامل^(١).

وقال الحنفية: يشترط في رب المال والمضارب أهلية التوكيل والوكالة، لأن المضارب يتصرف بأمر رب المال وهذا معنى التوكيل، فيشترط في الموكل أن يكون ممن يملك فعل ما وكل به بنفسه، لأن التوكيل تفويض ما يملكه من التصرف إلى غيره، فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل أصلاً، لأن العقل من شرائط الأهلية، ألا ترى أنهما لا يملكان التصرف بأنفسهما..

المضاربة عندهم إجارة على التجزئ بمال - أي البيع والشراء لتحصيل الربح - بجزء من ربحه، والإجارة تكفي فيها المعاطة كالبيع، فتكفي المعاطة في انعقاد المضاربة كذلك^(١)

ما يتعلق بالعاقدين من الشروط:

١٠ - يشترط في كل من طرفي عقد المضاربة - وهما رب المال والعامل - شروط لا يبد منها لصحة المضاربة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

قال المالكية والشافعية: يشترط لصحة المضاربة أن تقع من أهل التصرف، وهو الحر البالغ الرشيد الذي يصح منه التوكيل والتوكل، أي المتأهل لأن يوكل غيره ويتوكل لغيره، لأن العاقدين كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه، فمن جاز له أن يوكل ويتوكل جاز له عقد شركة المضاربة، ومن لا فلا، وعلى ذلك لا تصح المضاربة من عبد إلا بإذن سيده أو كان مأذوناً له في التجارة، وكذا غيره من المحجور عليهم.

وقال الرملي: ويجوز لولي المحجور عليه من صبي ومجنون وسفيه أن يضارب من

(١) بدائع الصنائع ٦/٨٠ - ٨١، والشرح الصغير وحاشية الصاوي ٢/٦٨٢ - ٦٨٣، وحاشية الدرر ٢/٥١٧، وروضة الطالبين ٥/١٢٤ وما بعدها، ونهاية المحتاج وحاشية الشيرازي ٥/٢٦٦، وكشاف القناع ٣/٥٠٨، وشرح منتهى الإرادات ٢/٣٢٧ - ٣٢٨

(١) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٣/٤٥٧ - ٤٥٨، وشرح الحرشي وحاشية العدوي ٦/٢٠٣، والمودعة ٥/١٠٧، ومنتهى المحتاج ٢/٣١٤، ونهاية المحتاج ٥/١٥، ٢٢٦

الحرب بأمان فعمل بالمال فهو جائز، لأنه دخل دار رب المال، فلم يوجد بينهما اختلاف الدارين، فصار كأنهما في دار واحدة.

وإن كان المضارب هو الحربي فرجع إلى داره: فإن كان بغير إذن رب المال بطلت المضاربة، وإن كان يأذنه فذلك جائز ويكون على المضاربة، ويكون الربح بينهما على ما شرطاً إن رجع إلى دار الإسلام مسلماً أو معاهداً أو بأمان استحساناً، والقياس أن تبطل المضاربة.

وجه الاستحسان: أنه لما خرج بأمر رب المال صار كأن رب المال دخل معه، ولو دخل رب المال معه إلى دار الحرب لم تبطل المضاربة، فكذا إذا دخل بأمره، بخلاف ما إذا دخل بغير أمره، لأنه لما لم يأذن له بالدخول انقطع حكم رب المال عنه، فصار تصرفه لنفسه فملك الأمر به.

وجه القياس: أنه لما عاد إلى دار الحرب بطل أماته وعاد إلى حكم الحرب كما كان، فبطل أمر رب المال عند اختلاف الدارين، فإذا تصرف فيه فقد تعدى بالتصرف فملك ما تصرف فيه^(١).

ويشترط في الوكيل أن يكون عاقلاً، فلا تصح وكالة المجنون والصبي الذي لا يعقل، وأما البلوغ والحرية فليساً بشرط لصحة الوكالة، فتصح وكالة الصبي العاقل والعبد، ما دونين كانا أو محجورين^(٢).

وقال الحنابلة: لا يصح شيء من الشركة - ومنها المضاربة - إلا من جائز التصرف، لأنه عقد على التصرف في المال فلم يصح من غير جائز التصرف كالبيع^(٣).

مضاربة غير للمسلم:

١١- اختلف الفقهاء في مضاربة غير المسلم:

فذهب الحنفية والحنابلة إلى جواز مضاربة غير المسلم في الجملة. قال الكاساني: ولا يشترط إسلام رب المال أو المضارب، فتصح المضاربة بين أهل الذمة وبين المسلم والذمي والحربي المستأمن، حتى لو دخل حربي دار الإسلام بأمان، فدفع ماله إلى مسلم مضاربة، أو دفع إليه مسلم ماله مضاربة فهو جائز، لأن المستأمن في دارنا بمنزلة الذمي، والمضاربة مع الذمي جائزة فكذلك مع الحربي المستأمن.

فإن كان المضارب هو المسلم فدخل دار

(١) بدائع الصنائع ٦/ ٢٠، ٨١، ٨٢

(٢) المفتي ٥/ ٢٠

(٣) بدائع الصنائع ٦/ ٨١ - ٨٢

الشرط، واستدل بعضهم عليه بالإجماع كما نقله الجويني من الشافعية، أو بإجماع الصحابة كما قال غيره منهم^(١).

وللفقهاء فيما يتخرج على هذا الشرط من محترزات وصور ومسائل.. خلاف وتفصيل:

أ- المضاربة بالعروض:

١٣- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة إلى أنه لا تصح المضاربة بالعروض، مثلية كانت أو متقومة، ولهم في الاستدلال على هذا الحكم والتفريع عليه بيان:

قال الحنفية: إن ربح ما يتمين بالتمين ربح ما لم يضمّن، لأن العروض تتمين عند الشراء بها، والمعين غير مضمون، حتى لو هلك قبل التسليم لشيء على المضارب، فالربح عليها يكون ربح ما لم يضمّن، و: «نهى رسول الله ﷺ عن ربح ما لم يضمّن»^(٢)، وما لا يتمين يكون مضموناً عند الشراء به، حتى لو هلك العين قبل التسليم

وقال ابن قدامة: وأما المجوسي فإن أحمد كره مشاركته ومعاملته، قال: ما أحب مخالطته ومعاملته، لأنه يستحل ما لا يستحل غيره^(١).

وأما الشافعية والمالكية في المذهب فذهبوا إلى أن مضاربة غير المسلم أو مشاركته مكروهة، وعند المالكية قول بحرمة مضاربة المسلم للملي.

وقال مالك: لا أحب للرجل أن يقارض رجلاً إلا رجلاً يعرف الحرام والحلال، وإن كان رجلاً مسلماً فلا أحب له أن يقارض من يستحل شيئاً من المحرام^(٢).

ما يتعلق برأس مال المضاربة من الشروط:

يشترط لصحة المضاربة شروط يلزم تحققها في رأس المال، وهي: أن يكون نقداً من الدراهم والدنانير، وأن يكون معلوماً، وأن يكون عيناً لا ديناً.

أولاً: كون رأس المال من الدراهم والدنانير:

١٢- اتفق الفقهاء - في الجملة - على هذا

(١) بطلح المتألف ٨٢/٢، والشرح الصغير ٦٨٢/٣، ومغني المحتاج ٣١٠/٢، وكشاف القناع ٥٠٧/٥.

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ نهى عن ربح ما لم يضمّن...» ورد ضمن حديث عبدالله بن عمرو: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمّن». أخرجه الترمذي (٥٢٧/٣) وقال: حديث حسن صحيح.

(١) المغني ٤/٥.

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٤٥٥/٣ - ٤٥٨، والحرشي ٢٠٣/٦، والمردنة ١٠٧/٥، ونهاية المحتاج ٢٢٦/٥، ومغني المحتاج ٣١٤/٢.

فيحتاج أن يصرف العامل جميع ما اكتسبه في رد مثله إن كان له مثل، وفي رد قيمته إن لم يكن له مثل، وفي هذا إضرار بالعامل، وربما نقصت قيمته فيصرف جزءاً يسيراً من الكسب في رد مثله أو رد قيمته ثم يشارك رب المال في الباقي، وفي هذا إضرار برب المال، لأن العامل يشاركه في أكثر رأس المال، وهذا لا يوجد في الأئمان لأنها لا تقوم بغيرها^(١).

وظاهر المذهب عند المناظرة أن العروض لا تجوز الشركة فيها، نص عليه أحمد في رواية أبي طالب وحرب وحكاه عنه ابن المنذر، لأن الشركة: إما أن تقع على أعيان العروض أو قيمتها أو أئمانها، لا يجوز وقوعها على أعيانها، لأن الشركة تقتضي الرجوع عند المفارقة برأس المال أو بمثله، وهذه لا مثل لها فيرجع إليه، وقد تزيد قيمة جنس أحدهما دون الآخر فيستوعب بذلك جميع الربح أو جميع المال، وقد تنقص قيمته فيؤدي إلى أن يشاركه الآخر في ثمن ملكه الذي ليس بربح، ولا يجوز وقوعها على قيمتها لأن القيمة غير متحركة القدر، فيفضي إلى التنازع، وقد يقوم الشيء بأكثر من قيمته،

فعلى المشتري به ضمانه، فكان الربح على ما في الذمة، فيكون ربح المضمون، ولأن المضاربة بالعروض تؤدي إلى جهالة الربح وقت القسمة، لأن قيمة العروض تعرف بالخزر والظن، وتختلف باختلاف المقومين، والجهالة تفضي إلى المنازعة، والمنازعة تفضي إلى الفساد، وهذا لا يجوز^(٢).

وقال المالكية في تحليل عدم جواز المضاربة بالعروض: إن المضاربة رخصة يقتصر فيها على ما ورد، ويبقى ما عداه على الأصل من المنع، ولا يجوز اعتبار قيمة العرض رأس مال^(٣).

وعلى الشافعية عدم جواز المضاربة على عروض، بأن المضاربة عقد غرر، إذ العمل فيها غير مضبوط والربح غير موثوق به، وإنما جوزت للحاجة، فاختصت بما يروج غالباً وتسهل التجارة به وهو الأئمان^(٤)، ولأن المقصود بالمضاربة رد رأس المال والاشتراك في الربح، ومتى عقد على غير الأئمان لم يحصل المقصود، لأنه ربما زادت قيمته،

(١) بدائع الصنائع ٦/ ٨٢

(٢) الفسخ الصغير وحاشية الصاوي ٣/ ٦٨٣، ٦٨٦، وشرح

الزرقاني وحاشية البناي ٦/ ٢١٣

(٣) مغني المحتاج ٢/ ٣١٠

(٤) المهلب ١/ ٣٨٥

جعلنا نصاب زكاتها قيمتها^(١).

وقال الحنفية: لو دفع إليه عروضاً فقال له: بعها وأعمل بضمنها مضاربة، فباعها بديراهم ودنانير وتصرف فيها جاز، لأنه لم يضاف المضاربة إلى العروض وإنما أضافها إلى الثمن، والثمن تصح به المضاربة، فإن باعها بمكيل أو موزون جاز البيع عند أبي حنيفة بناء على أصله في الوكيل بالبيع مطلقاً: أنه يبيع بالأثمان وغيرها، إلا أن المضاربة فاسدة لأنها صارت مضافة إلى ما لا تصح المضاربة به وهو الخنطة والشعير، وأما على أصلهما فالبيع لا يجوز لأن الوكيل بالبيع مطلقاً لا يملك البيع بغير الأثمان، ولا نفد المضاربة لأنها لم تصر مضافة إلى ما لا يصلح به رأس مال المضاربة^(٢).

وقال المالكية: إن قال له: بعه وأجعل ثمنه رأس مال فمضاربة فاسدة، للعامل فيها أجر مثله في تولية ومضاربة مثله في ربح المال إن ربح، وإن لم يربح فلا شيء له في ذمة ربه، وقالوا: لا تجوز بغير نقد يتعامل به، ولو انفرد التعامل به كالودع، وقال بعضهم: الظاهر الجواز^(٣).

ولأن القيمة قد تزيد في أحدهما قبل بيعه فيشاركه الآخر في العين المملوكة له، ولا يجوز وقوعها على أثمانها لأنها معدومة حال العقد ولا يملكها، ولأنه إن أراد ثمنها الذي اشتراها به فقد خرج عن مكانه وصار للبايع، وإن أراد ثمنها الذي يبيعها به فإنها تصير شركة معلقة على شرط وهو بيع الأعيان، ولا يجوز ذلك.

وعن أحمد رواية أخرى: أن الشركة والمضاربة تجوز بالعروض، وتجعل قيمتها وقت العقد رأس المال، قال أحمد: إذا اشتركا في العروض يقسم الربح على ما اشترطا، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن المضاربة بالمتاع، قال: جائز، فظاهر هذا صحة الشركة بها، واختار هذا أبو بكر وأبو الخطاب وصوبه المرادوي، وهو قول ابن أبي ليلى، وبه قال في المضاربة طاووس والأوزاعي وحماة بن أبي سليمان، لأن مقصود الشركة جواز تصرفهما في المالين جميعاً، وكون ربح المالين بينهما، وهذا يحصل في العروض كحصوله في الأثمان، فيجب أن تصح الشركة والمضاربة بها كالأثمان، ويرجع كل واحد منهما عند المفاضلة بقيمة ماله عند العقد، كما أننا

(١) المفتي ١٣/٥ - ١٧.

(٢) بدائع الصنائع ٦/٨٢.

(٣) الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٣/٦٨٦.

ب - المضاربة بالتبر:

وهو قول السبكي من الشافعية^(١).

وقال الشافعية في الصحيح عندهم، وهو قول ابن وهب من المالكية: لا تصح المضاربة بالمغشوش من الأثمان، لأن الغش الذي فيها عرض، ولأن قيمتها تزيد وتنقص، أشبهت العروض.

وأضاف الشافعية: لا تصح المضاربة بالدرهم والننانير المغشوشة وإن راجت وعلم مقدار غشها وجوزنا التعامل بها^(٢).

وقال الحنابلة: لا تصح المضاربة في المغشوش من النقدين غشاً كثيراً عرفاً لأنه لا ينضب غشه، فلا يتأدى رد مثله، لأن قيمتها تزيد وتنقص فهي كالعروض^(٣).

د - المضاربة بالفلوس:

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء - أبو حنيفة وأبو يوسف، والمالكية على المشهور، والشافعية والحنابلة - إلى أن المضاربة لا تصح

١٤ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا تجوز المضاربة على تبر ولا حلي ولا سبائك لاختلاف قيمتها.

وذهب الحنفية إلى جواز المضاربة بتبر الذهب والفضة بشرط تعامل الناس به، فإن كان الناس يتعاملون به فهو بمنزلة الدراهم والدنانير فتجوز المضاربة به، وإن كانوا لا يتعاملون به فهو كالعروض فلا تجوز المضاربة به.

وأجاز المالكية المضاربة بالتبر ونحوه بشرطين:

الأول: أن يتعامل بالتبر ونحوه فقط في بلد المضاربة.

الثاني: أن لا يوجد مسكوك يتعامل به، فإن وجد مسكوك يتعامل به أيضاً لم يجز التبر ونحوه لوجود الأصل^(١).

ج - المضاربة بالمغشوش من النقدين:

١٥ - ذهب الحنفية والمالكية في المشهور عندهم إلى جواز المضاربة بالمغشوش من النقدين،

(١) بدائع الصنائع ٨٢/٦، والزرقاتي ٢١٤/٦، ومفني المحتاج ٣١٠/٢

(٢) روضة الطالبين ١١٧/٥، ومفني المحتاج ٣١٠/٢، والمهلب ٣٨٥/١، ونهاية المحتاج ٢١٩/٥

(٣) كشف القناع ٤٩٨/٣

(١) بدائع الصنائع ٨٢/٦، والشرح الصغير ٦٨٣/٣ - ٦٨٤، وشرح الزرقاتي ٢١٣/٦، ومفني المحتاج ٣١٠/٢، ونهاية المحتاج ٢١٩/٥، وكشاف القناع ٤٩٨/٣

مقصودة لذاتها حتى تمتنع بغيرها حيث انفرد التعامل بها، بل هي مقصودة من حيث التنمية^(١).

هـ- المضاربة بالمنفعة:

١٧ - نص الشافعية على أنه لا تصح المضاربة على المنفعة، وقالوا: لا يجوز جعل رأس المال سكنى دار، لأنه إذا لم يجعل العرض رأس مال فللمنفعة أولى^(٢).

و- المضاربة بالصرف:

١٨ - نص المالكية على أن وب المال لو دفع نقداً إلى العامل ليصرفه من غيره بنقد آخر ثم يعمل بما يقبضه مضاربة فلا يجوز، فإن عمل بما قبضه من الصرف فله أجر مثله في توليه في ذمة رب المال ولولتلف أو خسر، ثم له أيضاً مضاربة مثله في ربحه - أي المال - فإن تلف أو لم يربح فلا شيء له في ذمة رب المال^(٣).

ثانياً: كون رأس مال المضاربة معلوماً:

١٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط في رأس مال المضاربة أن يكون معلوماً للعاقدين، قدراً

بالفلس^(١) لأن المضاربة عقد غرر جواز للحاجة، فاختص بما يروج غالباً وتسهل التجارة به وهو الأثمان.

وقيد بعض الفقهاء جواز المضاربة بها بقيود:

قال الكاساني: إن كانت الفلس كاسدة فلا تجوز المضاربة بها لأنها عروض، وإن كانت نافقة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد بن حزم^(٢).

وقال المالكية: الفلس لا يجوز أن تكون رأس مال المضاربة ولو تعامل بها على المشهور، لأن التبر إذا كان لا يجوز المضاربة به إلا إذا انفرد التعامل به - والحال أنه ليس مظنة الكساد - فأولى الفلس التي هي مظنة الكساد، فلا يجوز المضاربة بها إلا أن تنفرد بالتعامل بها، وإلا جاز، وقال الدردير: وظاهره ولو كان العامل يعمل بها في المحقرات التي الشأن فيها التعامل بها.

وقال بعض المالكية بجواز المضاربة بالفلس، لأن الدرهم والدنانير ليست

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٥١٩/٣، والشرح الصغير وحاشية الصاوي ٩٨٤/٣
(٢) روضة الطالبين ١١٩/٥
(٣) جواهر الإكليل ١٧١/٢

(١) الفلس جمع فلس، وهو القطعة الضرورية من النحاس يتعامل بها، وهي أمان عند القابلة بغير جنسها (قواعد الفقه للبركي، وبلاتح الصانع ٥/٢٣٦)
(٢) بلاتح الصانع ٥٩/٦

فتتبعين للمضاربة، ولا بد أن يكون ما فيهما معلوما.

وقال الشافعية: يتفرع على القول الأول الأصح عندهم أن رب المال لو ضارب العامل على دراهم أو دنائير غير معينة ثم عينها في المجلس صح، وقيل: لا يصح^(١).

وصفة وجنساً، علماً ترتفع به الجهالة ويدراً النزاع، فإن لم يكن رأس المال معلوما لهما كذلك فسدت المضاربة. وقالوا في تعليل ذلك: إن كون رأس مال المضاربة غير معلوم للعاقدين على النحو المذكور يؤدي إلى الجهل بالربح، وكون الربح معلوماً شرط صحة المضاربة^(١).

المضاربة بأحد الكيسين أو الصرتين:

٢٠ - نص الحنابلة والشافعية في الأصح عندهم وبعض الخنفية على أن رب المال إن دفع كيسين أو صرتين من النقد في كل من الكيسين أو الصرتين مال معلوم، وقال لمن دفع إليه ذلك: ضاربتك على أحد الكيسين أو على إحدى الصرتين.. لم تصح المضاربة لعدم التعيين، حتى لو تساوى ما فيهما للإيهام، وفيه غرر لا ضرورة إلى احتماله.

أ - المضاربة بالدين على العامل:

٢٢ - اتفق الخنفية والمالكية والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة إلى أن المضاربة بدين لرب المال على العامل لا تصح، وقال بعض الحنابلة بصحتها، وذلك على التفصيل التالي:

وفي وجه مقابل للأصح عند الشافعية وهو قول بعض الخنفية: أن المضاربة تصح على إحدى الصرتين المتساويتين في القدر والجنس والصفة، فيتصرف العامل في أيتهما شاء

(١) بدائع الصنائع ٨٢/٦، وحاشية ابن عابدين ٤٨٤/٤، وجواهر الإكليل ١٧١/٢، وحاشية الدسوقي ٥١٨/٣، والمذهب ٣٨٥/١، ونهاية المحتاج ٢١٩/٥ - ٢٢٠، وسفني المحتاج ٣١٠/٢، والفتي ١٩/٥

(١) روضة الطالبين ١١٨/٥، وسفني المحتاج ٣١٠/٢، وكشاف القناع ٥٠٧/٣، وروضة القضاء للمسماني ٥٨٢/٢

فيه مضاربة بنصف ربحه مثلاً لأنه سلف بزيادة، وإن قال له ذلك استمر الدين على حاله في الضمان واختصاص المدين بربحه إن كان وعليه خسره، مالم يقبض الدين من المدين، فإن قبضه ربه منه ثم دفعه له مضاربة صح^(١).

وذهب الشافعية إلى أن رب المال لو قال لمن له دين عليه: ضاربتك على الدين الذي لي عليك لم تصح المضاربة، بل لو قال له: اعزل ما لي الذي في ذمتك من مالك، فعزله ولم يقبضه ثم ضاربه عليه لم تصح المضاربة لأنه لا يملك ما عزله بغير قبض، فإذا تصرف العامل فيما عزله نظر، إن اشترى بعينه للمضاربة فهو كالفضولي يشتري لغيره بعين ماله، وإن اشترى في الذمة فوجهان: أحدهما عند البغوي أنه للمالك لأنه اشترى له بإذنه، وأصحهما عند أبي حامد للعامل.

وحيث كان المعزول للمالك فالربح ورأس المال له لتفاسد المضاربة، وعليه الأجرة للعامل^(٢).

وذهب الحنابلة إلى أن رب المال لو قال

ذهب الخنفية إلى أنه يشترط لصحة المضاربة أن يكون رأس المال عيناً، فإن كان ديناً فالمضاربة فاسدة، وإذا كان لرب المال على رجل دين فقال له: اعمل بدينني الذي في ذمتك مضاربة بالنصف فالمضاربة فاسدة بلا خلاف - أي عندهم - فإن اشترى هذا المضارب وياع فله ربحه وعليه وضيعته (أي خسارته) والدين في ذمته عند أبي حنيفة، لأن من وكل رجلاً يشتري له بالدين الذي في ذمته لم يصح عنده، حتى لو اشترى لا يبرأ عما في ذمته عنده، وإذا لم يصح الأمر بالشراء في الذمة لم تصح إضافة المضاربة إلى ما في الذمة.

وقال صاحبان: ما اشترى المضارب - في الصورة السابقة - وياع هو لرب المال له ربحه وعليه وضيعته، لأنه يصح عندهما التوكيل ولا تصح المضاربة لأن الشراء يقع للموكل، فتصير المضاربة بعد ذلك مضاربة بالعروض، لأنه في التقدير كأنه وكله بشراء العروض ثم دفعه إليه مضاربة، فتصير مضاربة بالعروض فلا تصح^(١).

وقال المالكية: لا تصح المضاربة بدين على العامل، فليس لرب المال أن يقول لمدينه: اعمل

(١) جواهر الإكليل ٢/ ١٧١، والشرح الصغير وحاشية الصاري عليه ٣/ ٦٨٣

(٢) روضة الطالبين ١١٨/ ٥، ومغني المحتاج ٢/ ٣١٠

(١) بدائع الصنائع ٨٣/ ٦، ورد للمحار ٤/ ٤٨٤

وابنهما: كون رأس مال المضاربة مسلماً إلى العامل:

٢٤- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والقاضي وابن حامد من الحنابلة إلى أنه يشترط لصحة المضاربة أن يكون العامل مطلق التصرف في رأس مال المضاربة ومستقلاً باليد عليه، وعبر بعضهم عن ذلك بالتخلية بينه وبين رأس المال، وعبر عنه آخرون بأنه تسليم رأس المال إليه، وللفقهاء مع اختلافهم في التمييز خلاف في التعليل والتفصيل.

فقال الكاساني: يشترط تسليم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانة، فلا تصح إلا بالتسليم وهو التخلية كالتوديعة، ولا تصح المضاربة مع بقاء يد الدافع على المال لعدم التسليم مع بقاء يده، حتى لو شرط بقاء يد المالك على المال فسدت المضاربة.

ولو شرط في المضاربة حمل رب المال فسدت المضاربة، سواء حمل رب المال معه أو لم يعمل، لأن شرط عمله معه شرط بقاء يده على المال وهو شرط فاسد، وسواء كان المالك عاقداً أو غير عاقد، فلا بد من زوال يد رب المال عن ماله لتصح المضاربة، حتى إن الأب أو الوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط حمل الصغير لم تصح المضاربة، لأن

لمدینه: ضارب بالدين الذي عليك لم يصح وهو المذهب، وعن أحمد: يصح، وبناء القاضي على شراؤه من نفسه، وبناء في النهاية على قبضه من نفسه لموكله، وفيهما روايتان^(١)

ب- المضاربة بدين على غير العامل:

٢٣- ذهب جمهور الفقهاء - الشافعية والحنابلة وجمهور المالكية - إلى أن المضاربة بدين على غير العامل لا تصح، كما لو قال للعامل: قارضتك على ديني على فلان فاقبضه وانجر فيه، أو نحو ذلك^(٢).

وقال الحنفية: تجوز المضاربة في هذه الصورة، وبهذا يقول اللخمي من المالكية، وصاحب الرعاية من الحنابلة.

قال الكاساني: لو قال لرجل اقبض مالي على فلان من الدين وأعمل به مضاربة جاز، لأن المضاربة هنا أضيفت إلى المقبوض، فكان رأس المال عينا لا ديناً^(٣).

(١) الإنصاف ٥/ ٤٣١

(٢) جواهر الإكليل ٢/ ١٧١، وروضة الطالبين ٥/ ١١٧ - ١١٨،

والإنصاف ٥/ ٤٣١

(٣) بدائع الصنائع ٦/ ٨٣، وجواهر الإكليل ٢/ ١٧١،

والإنصاف ٥/ ٤٣١

شخص مالا ليحمل فيه هو وآخر، والربح بينهما صح، ويكون مضاربة^(١).

المضاربة بالوديعة:

٢٥- ذهب الخنفة والشافعية والحنابلة إلى أن المضاربة تصح بالوديعة في يد العامل أو في يد غيره، كما لو قال رب الوديعة للمودع: ضارب بالوديعة التي عندك والربح مناصفة بيتا، أو قال لآخر: ضارب بالوديعة التي لي عند فلان - مع العلم بقدرها - فقبل كل منهما، فإن المضاربة تنعقد صحيحة، لأن اليد لم يتغير وصفها، فهي قبل المضاربة وحال كونها وديعة يد أمانة، وهي بعد المضاربة يد أمانة كذلك، ولأن الوديعة ملك رب المال فجاز أن يضارب عليها كما لو كانت حاضرة في زاوية البيت، فإن كانت تلفت عنده على وجه يضمنها لم يجز أن يضارب عليها لأنها صارت ديناً^(٢).

وذهب المالكية إلى أنه لا تصح المضاربة بالوديعة الموجودة في يد العامل، وذلك لاحتمال كون المودع أنفقها فتكون ديناً، والمضاربة لا تصح بالدين، إلا أن يحضر

يد الصغير باقية - لبقاء ملكه - فتمنع التسليم^(١)

وقال المالكية: يشترط في رأس مال المضاربة أن يكون مسلماً من ربه للعامل بدون أمين عليه، لا بدلين عليه أو برهن أو وديعة، وإلا فإن تسليمه حيث يشاء يكون كلاً تسليم^(٢).

وقال الشافعية: يشترط لصحة المضاربة أن يكون رأس مالها مسلماً إلى العامل، قال الشربيني الخطيب: ليس المراد اشتراط تسليم المال إليه حال العقد أو في مجلسه، وإنما المراد أن يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه فلا يجوز ولا يصح الإتيان بما ينافي ذلك، وهو شرط كون المال في يد المالك أو غيره ليوفي منه ثمن ما اشتراه العامل، ولا شرط مراجعته أو مراجعة مشرف نصبه في التصرف، لأنه قد لا يجده عند الحاجة، ولا شرط عمل المالك مع العامل لأن انقسام التصرف يقضي إلى انقسام اليد، ولأنه ينافي مقتضاها من استقلال العامل بالعمل^(٣).

وقال الحنابلة في المذهب أنه إن أخرج

(١) بفتح المصنف ٨٤/٦ - ٨٥

(٢) الشرح الكبير وحاشية النسوي ٥١٧/٣، وشرح الزرقاني

٢١٤/٦

(٣) روضة الطالبين ١١٨/٥ - ١١٩، ونهاية المحتاج وحاشية

الشبرايمسي ٢٢١/٥، ومغني المحتاج ٣١٠/٢، ٣١١

(١) الإيضاح ٤٣٢/٥

(٢) بفتح المصنف ٨٣/٦، وروضة الطالبين ١١٨/٥، ومطالب

أولي النهي ٥٢٢/٣، ٥٢٣

قال الكاساني: إن أضاف المضاربة إلى مضمونة في يده كالدرهم والدنانير المقصوبة فقال للغاصب: اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز ذلك عند أبي يوسف والحسن ابن زياد، لأن ما في يده مضمون إلى أن يأخذ في العمل، فإذا أخذ في العمل وهو الشراء تصير أمانة في يده فيتحقق معنى المضاربة فتصح.

وقال جمهور فقهاء الشافعية: تصح مضاربة الغاصب على المقصوب لتعين المال المقصوب في يد العامل الغاصب، بخلاف ما في الذمة فإنه يتعين بالقبض، وتصح مضاربة غير الغاصب على المال المقصوب بشرط أن يكون المالك أو العامل قادراً على أخذه، وبيرأ الغاصب بتسليم المقصوب لمن يعامل، لأنه سلمه بإذن ماله وزالت عنه يده، لا بمجرد المضاربة^(١).

وقال الشافعية - في وجه مقابل للأصح - وزفر يعلم صحة المضاربة بالمال المقصوب، لأن المضاربة تقتضي كون المال أمانة في يد المضارب، والمقصوب مقصوب في يده

المودع الوديعة، ويقبضها المودع ويدفعها مضاربة فتصح، أو يحضرها المودع ويشهد على أن هذا المال الذي أحضر هو وديعة فلان عندي، ثم يدفعها المودع مضاربة فتجوز، فإن لم يحدث شيء من هذين الأمرين، وقال رب الوديعة للعامل: انجر بما عندك من وديعة على أن الربح مناصفة بيننا مضاربة، فانجر العامل بالوديعة، فإن ربحها لربها وخسرها عليه، وللعامل أجر مثله.

وقالوا: لا تصح المضاربة بالوديعة عند أمين، فإن وكل رب الوديعة العامل على خلاصها ثم يضارب بها أو يضمنها بعد بيعها كانت المضاربة فاسدة يترتب عليها - بعد العمل فيها - للعامل أجر مثله في تولي تخليص الوديعة، وبيعها إن حدث، في ذمة ربحها، ربح العامل أو لم يربح، وللعامل كذلك مضاربة مثله في ربح المال، فإن ربح أعطي منه مضاربة مثله، وإن لم يربح فلا شيء له لافي المال ولا في ذمة ربه^(١).

المضاربة بالمقصوب:

٢٦- ذهب الخنابلة والشافعية في الأصح وأبي يوسف والحسن بن زياد إلى أن المضاربة بالمقصوب تصح.

(١) بلائع الصنائع ٨٣/٦، والفتاوى الهندية ٢٨٩/٤، وروضة الطالبين ١١٨/٥، والمهذب ٣٨٥/١، وأسنن الطالب ٣٨١/٢، ومفني المحتاج ٣١٠/٢، ومطالب أولي النهى ٥٢٣/٣

(١) جواهر الإكليل ١٧١/٢، والشرح الصغير ٦٨٥/٣، وشرح الزرقاني ٢١٥/٦

ليس كذلك، فلا يتحقق التصرف للمضاربة، فلا تصح^(١).

المضاربة بالمال المشاع:

٢٧ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن المضاربة تصح بمال مشاع، فلو دفع رجل مالا إلى رجل: بعضه مضاربة، وبعضه غير مضاربة، مشاعاً في المال، فالمضاربة جائزة، لأن الإشاعة لا تمنع من التصرف في المال، فإن المضارب يتمكن من التصرف في المال المشاع، والإشاعة إنما تمنع جواز المضاربة وصحتها إذا كانت تمنع من التصرف بأن كانت مع غير العامل، أما مع العامل فلا تمنعه من التصرف فصحت المضاربة^(٢).

ما يتعلق بالريح من الشروط:

أولاً: كون الريح معلوماً:

٢٨ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط لصحة المضاربة أن يكون نصيب كل من العاقدین من الريح معلوماً، لأن المعقود عليه هو الريح، وجوهالة المعقود عليه توجب فساد العقد^(٣).

وقال الحنفية والشافعية والأصح والحنابلة: لو دفع إليه ألف درهم على أنهم يشتركان في الريح، ولم يبين مقدار الريح، جاز ذلك، والريح بينهما نصفان، لأن الشركة تقتضى المساواة^(١)، قال الله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءٌ فِي الثُّمَنِ﴾^(٢).

وقال الدردير: لو قال الريح مشترك بيننا أو شركة فهو ظاهر في أن له النصف، لأنه يفيد التساوي عرفاً، بخلاف ما لو قال له: اعمل فيه ولك في الريح شرك، فإن المضاربة لا تجوز إلا إذا كانت هناك عادة تعين إطلاق الشرك على النصف مثلاً فيعمل عليها^(٣).

ثانياً: كون الريح جزءاً شائعاً:

٢٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط أن يكون المشروط لكل من المضارب ورب المال من الريح جزءاً شائعاً: نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً، فإن شرطاً عدداً مقدراً بأن شرطاً أن يكون لأحدهما مائة من الريح أو أقل أو أكثر والباقي للآخر لا يجوز والمضاربة فاسدة، لأن المضاربة نوع من الشركة، وهي الشركة في

(١) بدائع الصنائع ٨٣/٦، وروضة الطالبين ١١٨/٥، والمهذب ٣٨٥/١، وأسنن الطالب وحاشية الرملي ٢/٢٨١، وسفني

للحجاج ٣١٠/٢

(٢) بدائع الصنائع ٨٣/٦، وروضة الطالبين ١١٩/٥، وسفني للحجاج ٣١٠/٢، وللفنّي ٢٤/٢٣

(٣) بدائع الصنائع ٨٥/٦، والشرح الصغير ٦٨٢/٣، ٦٨٧، وسفني للحجاج ٣١٣/٢، وروضة الطالبين ١٢٢/٥ - ١٢٤، ومطالب أولي النهى ٥١٤/٣

(١) بدائع الصنائع ٦/٦٥، وروضة الطالبين ١٢٣/٥، وشرح انتهى ٣٢٨/٢، واللفني ٥/٣٣

(٢) سورة النساء/ ١٢

(٣) الشرح الصغير ٣/٦٨٧

للمساكين أو للحج أو في الرقاب أو لأمراء المضارب أو مكاتبه صح العقد ولم يصح الشرط، ويكون المشروط لرب المال.

ولو شرط البعض لمن شاء المضارب، فإن شاء لنفسه أو لرب المال صح الشرط، وإلا بأن شاءه لأجنبي لا يصح.

ومتى شرط البعض لأجنبي .. إن شرط عمله صح، وإلا فلا، وفي القهستاني: يصح مطلقاً.

والمشروط للأجنبي .. إن شرط عمله وإلا فللمالك.

ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز، ويكون للمشروط له قضاء دينه، ولا يلزم بدفعه لفرمائه^(١).

وقال الشافعية: للربح أربعة شروط:

الأول: أن يكون مخصوصاً بالمتعاقدين، فلو شرط بعضه لثالث لم تصح المضاربة، إلا أن يشترط عليه العمل معه فيكون قراضاً مع رجلين.

الثاني: أن يكون مشتركاً بينهما، لياخذ المالك بملكه والعمل بعمله فلا يختص به أحدهما، فلو شرط اختصاص أحدهما بالربح لم تصح المضاربة.

الثالث: أن يكون معلوماً، فلو قال:

الربح، وهذا شرط يوجب قطع الشركة في الربح، لجواز أن لا يربح المضارب إلا هذا القدر المذكور، فيكون ذلك لأحدهما دون الآخر فلا تتحقق الشركة، فلا يكون التصرف مضاربة^(١).

قال الكاساني: وكلنا إن شرطاً أن يكون لأحدهما النصف أو الثلث ومائة درهم، أو قالاً: إلا مائة درهم، فإنه لا يجوز لأنه شرط يقطع الشركة في الربح، لأنه إذا شرط لأحدهما النصف ومائة فمن الجائز أن يكون الربح مائتين فيكون كل الربح للمشروط له، وإذا شرط له النصف إلا مائة فمن الجائز أن يكون نصف الربح مائة فلا يكون له شيء من الربح.

ولو شرطاً في العقد أن تكون الوضعية عليهما بطل الشرط والمضاربة صحيحة، لأن الوضعية جزء هالك من المال فلا يكون إلا على رب المال، ولأن المضاربة وكالة، والشرط الفاسد لا يعمل في الوكالة^(٢).

وقال الحنفية: لو شرط بعض الربح

(١) بدائع الصنائع ٨٥/٦ - ٨٦، والشرح الصغير ٦٨٢/٣ - ٦٨٣، وروضة الطالبين ١٢٢/٥ - ١٢٤، والمغني ٢٩/٥ - ٣٢

(٢) بدائع الصنائع ٨٥/٦ - ٨٦

(١) التبر للمختار ٤٨٥/٤، ٤٨٨، ٤٨٩

نفى الضمان فلا يتنفي بشرطه، كما لو صرح به فقال: خذ هذا قرضاً ولا ضمان عليك، وإن قال: خذه فأنجز به والريح كله لي كان إرضاعاً، وإن قال: خذه مضاربة والريح كله لك أو كله لي فهو عقد فاسد، وإلى هذا ذهب الشافعية في الأصح عندهم.

وفي قول مقابل للأصح عند الشافعية أن من قال للمعامل: قارضتك على أن كل الريح لك فهو مضاربة صحيحة، وإن قال رب المال: كل الريح لي فهو إرضاع^(١).

خامساً: ما يتعلق بالعمل من الشروط:

٣٩ - ذهب الفقهاء - في الجملة - إلى أنه يشترط في العمل بالمضاربة شروط، تصح المضاربة بوجودها، وتفسد إن تخلفت هذه الشروط أو بعضها، وهي: أن يكون العمل تجارة، وأن لا يضيق رب المال على العامل في عمله، وأن لا يخالف العامل مقتضى العقد.

تصرفات المضارب:

لا تخرج تصرفات المضارب عن أتمام أربعة:

الأول: ماله عمله من غير نص عليه:

٣٢ - إذا لم يعين رب المال للمضارب العمل أو

ضابرتك على أن لك في الريح شركاً فسدت المضاربة.

الرابع: أن يكون العلم من حيث الجزئية لا من حيث التقدير، فلو قال: لك من الريح، أولي منه، درهم أو مائة والباقي يتنا نصفان لم تصح المضاربة^(١).

٣٠ - قال الحنفية: لو شرط جميع الريح للمضارب فالعقد قرض، لأنه إذا لم يمكن تصحيحه مضاربة يصحح قرضاً، لأنه أتى بمعنى القرض، والعبارة في العقود لمعانيها.

وعلى هذا لو شرط جميع الريح لرب المال فهو إرضاع لوجود معنى الإرضاع^(٢).

ويقرب من هذا مذهب المالكية، وقالوا: يجوز جعل الريح كله لأحد المتعاقدين أو لغيرهما، لأنه من باب التبرع، وإطلاق القراض عليه حيثئذ مجاز^(٣).

وقال الحنابلة: إن قال رب المال: خذ هذا المال فأنجز به وريحه كله لك كان قرضاً لا قراضاً، لأن قوله: خذه فأنجز به يصلح لهما وقد قرن به بحكم القرض فانصرف إليه، وإن قال مع ذلك: ولا ضمان عليك فهذا شرط فيه

(١) روضة الطالبين ١٢٢/٥، ومغني المحتاج ٣١٢/٢ - ٣١٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٨٥

(٣) الشرح الصغير ٣/٩٩٢، والحارثي ٢٠٩/٦

(١) المغني ٥/٣٥، ومغني المحتاج ٣١٢/٢

والثانية: أنه يجوز له البيع نساء - وهو اختيار ابن عقيل - لأن إذنه في التجارة المضاربة ينصرف إلى التجارة المعتادة، وهذا عادة التجار، ولأنه يقصد الربح، وهو في النساء أكثر، ويقارن الوكالة المطلقة فإنها لا تختص بقصد الربح وإنما المقصود تحصيل الثمن فحسب، فإذا أمكن تحصيله من غير خطر كان أولى^(١).

وصرح الشافعية والحنابلة بأن للعامل شراء المعيب إن رأى ذلك لأن المقصود طلب الحظ، وقد يكون الربح في المعيب^(٢). وقال الشافعية: للعامل الرد بمعيب تقتضيه مصلحة، فإن اقتضت المصلحة إمساكه فلا يرده في الأصح لإخلاله بمقصود العقد^(٣).

٣٣- واختلف الفقهاء في سفر العامل بمال المضاربة، والأصل عند الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من المذهب وهو قول عند الشافعية - نقله البوطي - أن للمضارب السفر بمال المضاربة إن أطلق رب المال الإذن للعامل ولم يقيد، لأن الإذن المطلق ينصرف إلى ما جرت به العادة، وهي جارية بالتجارة

المكان أو الزمان أو صفة العمل أو من يعامله، بل قال له: خذ هذا المال مضاربة على كذا فله البيع، وله الاستئجار، وله التوكيل، وله الرهن، وله الإبطاع، والإحالة، لأن كل ذلك من عمل التجار.

بهذا قال الحنفية^(١)، ويقرب منه ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

فقد صرح الشافعية بأن للعامل البيع والشراء بعرض وإن لم يأذن له المالك إذ الغرض الربح وقد يكون فيه^(٢).

ونص الحنابلة على أن حكم المضاربة حكم الشركة فيما للعامل أن يفعله من البيع والشراء أو القبض والإقباض ونحو ذلك^(٣).

وإن أطلق رب المال فلا خلاف عندهم في جواز البيع حالاً.

وفي جواز البيع نسيئة روايتان:

إحدهما: ليس له ذلك لأنه نائب في البيع، فلم يجز له البيع نسيئة بغير إذن صريح كالوكيل وذلك لأن النائب لا يجوز له التصرف إلا على وجه الحظ والاحتياط، وفي النسيئة تغريب بالمال، وقرينة الحال تقييد مطلق الكلام، فيصير كأنه قال: بعه حالاً.

(١) المغني ٥/ ٣٩ - ٤٠

(٢) نهاية المحتاج ٥/ ٢٢٩ - ٢٣١، والمذهب ١/ ٣٨٧، والمغني ٤٤/ ٥

(٣) المراجع السابقة.

(١) بدائع الصنائع ٦/ ٨٧ - ٩٠، ونظر الاختيار ٣/ ٢٠

(٢) نهاية المحتاج ٥/ ٢٢٩ - ٢٣١، والمذهب ١/ ٣٨٧

(٣) كشف القناع ٣/ ٥١١

يجوز إن لم يحجر عليه (أي لم يمنعه) رب المال قبل شغل المال، فإن حجر عليه قبل شغله ولو بعد العقد لم يجوز، فإن خالف وسافر ضمن، بخلاف مالهو خالف وسافر بعد شغله إذ ليس لرب المال منعه من السفر بعده^(١).

وقال الحنابلة: إن أذن رب المال في السفر أو نهى عنه أو وجدت قرينة دالة على أحد الأمرين تعين ذلك، وثبت ما أمر به وحرم مانهه عنه، وليس له السفر في موضع مخوف على الوجهين جميعا، وكذلك لو أذن له في السفر مطلقا لم يكن له السفر في طريق مخوف ولا إلى بلد مخوف، فإن فعل فهو ضامن لما يتلف، لأنه متعد بفعل ما ليس له فعله^(٢).

وقال الشافعية في المشهور عندهم وهو وجه عند الحنابلة وقول أبي يوسف - في رواية أصحاب الإماماء عنه - أنه ليس للعامل أن يسافر بالمال ولو كان السفر قريبا والطريق آمنا ولا مؤنة في السفر بلا إذن من المالك، لأن السفر مظنة الخطر.

وقال الشبرايملي: محل امتناع السفر إلى ما يقرب من بلد المضاربة إذا لم يعتد أهل بلد

سفرا وحضره، ولأن المقصود من عقد المضاربة استئناء المال وهذا المقصود بالسفر أوفر، ولأن العقد صدر مطلقا عن المكان فيجري على إطلاقه، ولأن مأخذ الاسم دليل عليه لأن المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض وهو السير طلبا للفضل.. فملك السفر بمطلقها، قال تعالى: ﴿وَعَاثِرُونَ بِضُرُبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١).

ونقل أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا دفع إليه المال بالكوفة وهما من أهلها فليس للعامل أن يسافر بالمال، ولو كان الدفع في مصر آخر غير الكوفة فللمضارب أن يخرج به حيث شاء، لأن المسافرة بالمال مخاطرة به فلا تجوز إلا بإذن رب المال نصا أو دلالة، فإذا دفع إليه المال في بلدهما فلم يأذن له بالسفر نصا ولا دلالة لم يكن له أن يسافر، وإذا دفع إليه في غير بلدهما فقد وجد دلالة الإذن بالرجوع إلى الوطن، لأن العادة أن الإنسان لا يأخذ المال مضاربة ويترك بلده، فكان دفع المال في غير بلدهما رضا بالرجوع إلى الوطن فكان إذا دلالة^(٢).

وقال المالكية: سفر العامل بمال المضاربة

(١) سورة المزمل/ ٢٠

(٢) بدائع الصنائع ٦/ ٨٨، والشرح المبين ٣/ ٦٩٤، وروضة الطالبين ٥/ ١٣٤، والإنصاف ٥/ ٤١٨، والمغني ٥/ ٤١

(١) الشرح المبين ٣/ ٦٩٤

(٢) المغني ٥/ ٤١، والإنصاف ٥/ ٤١٨

محمول عليه، قاله الأذرمي وغيره، والمراد بالبحر الملح كما قاله الإنسوي، وهل يلحق بالبحر الأنهار العظيمة كالنيل والفرات؟ قال الأذرمي: لم أر فيه نصاً، وقال الشربيني الخطيب: الأحسن أن يقال: إن زاد خطرهما على خطر البر لم يجز إلا أن ينص عليه كما قاله ابن شهيد^(١).

الثاني: ما ليس للمضارب عمله إلا بالنص عليه:

٣٤- ينتظم هذا النوع التصرفات التي لا تقع من التجار عادة ولا ينتظمه عقد المضاربة بإطلاق، ومن ذلك الاستدانة على مال المضاربة بشراء المضارب شيئاً بضمن دين ليس في يده من جنسه، فلو استدان المضارب كان ديناً عليه في ماله ولم يجز على رب المال، لأن الاستدانة إثبات زيادة في رأس المال من غير رضا رب المال، وفيه إثبات زيادة ضمان على رب المال من غير رضاه، لأن ثمن المشتري برأس المال في المضاربة مضمون على رب المال، بدليل أن المضارب لو اشترى برأس المال ثم هلك المشتري قبل التسليم فإن المضارب يرجع إلى

المضاربة الذهاب إليه ليبيع ويعلم المالك بذلك، وإلا جاز، لأن هذا بحسب عرفهم يعد من أسواق البلد.

وقال الشافعية: لو ضاربه بمحل لا يصلح للإقامة - كالمقبرة - فالظاهر كما قال الأذرمي أنه يجوز له السفر بالمال إلى مقصده المعلوم لهما، ثم ليس له بعد ذلك أن يحدث سفراً إلى غير محل إقامته، فإن أذن له جاز بحسب الإذن، وإن أطلق الإذن سافر لما جرت به العادة من البلاد المأمنة، فإن سافر بغير إذن أو خالف فيما أذن له فيه ضمن وأثم، ولم تنفسخ المضاربة ولو عاد من السفر، ثم إن كان المتاع بالبلد الذي سافر إليه أكثر قيمة، أو تساوت القيمتان، صح البيع واستحق نصيبه من الربح وإن كان متعدياً بالسفر، ويضمن الثمن الذي باع به مال القراض في سفره وإن عاد الثمن من السفر، لأن سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود، وإن كان - المتاع هناك - أقل من القيمة لم يصح البيع إلا أن يكون النقص قدراً يتغابن به.

وقالوا: ولا يسافر في البحر إلا إن نص له عليه لخطره، فلا يكفي فيه الإذن في السفر، نعم إن عين له بلداً ولا طريق له إلا البحر - كساكن الجزائر التي يحيط بها البحر - كان له أن يسافر فيه وإن لم ينص عليه والإذن

(١) معنى للحاج ٣١٧/٢، نهاية المحتاج وحاشية الشيرازي ٢٣٢/٥ - ٢٣٥، وروضة الطالبين ١٣٤/٥، وبدائع الصنائع ٨٨/٦، والإتصاف ٤١٨/٥، والمغني ٤١/٥.

ولا يجوز للعامل أن يشتري سلعة للمضاربة بنسيئة وإن أذن له رب المال في ذلك.

قال الصاوي: إنما منع ذلك لكل رب المال ربح ما لم يضمن ونهي النبي ﷺ عنه ^(١)، ثم إن المنع مقيد بما إذا كان العامل غير مدير، وأما المدير فله الشراء للمضاربة بالدين كما في سماع ابن القاسم ^(٢).

وقال الشافعية: لا يتجر العامل إلا فيما أذن فيه رب المال، فإن أذن له في صنف لم يتجر في غيره لأن تصرفه بالإذن فلم يملك ما لم يأذن له فيه.

ولا يشتري العامل للمضاربة بأكثر من رأس المال وريحه إلا بإذن المالك، لأنه لم يرض بأن يشغل العامل ذمته إلا بذلك، فإن فعل لم يقع الزائد لجهة المضاربة ^(٣).

ولو ضارب العامل شخصاً آخر بإذن المالك لشاركه في العمل والربح لم تجز في الأصح، لأن المضاربة على خلاف القياس، وموضوعها أن يكون أحد العاقدين مالكا لا عمل له

رب المال بمثله، فلو جوزنا الاستدانة على المضاربة لألزمناه زيادة ضمان لم يرض به وهذا لا يجوز، وكذلك لا يجوز الاستدانة على إصلاح مال المضاربة.

وإذا أذن للمضارب أن يستدين على مال المضاربة جاز له الاستدانة، وما يستدينه يكون بينهما شركة وجوه، ولا يأخذ المضارب سفتجة لأن أخذها استدانة وهو لا يملكها إلا بالنص عليها، وكذا لا يعطى سفتجة لأن إعطاءها إقراض وهو لا يملكه إلا بالنص عليه.

وكذلك ليس له أن يشتري بما لا يتغابن به الناس في مثله وإن قال له: اعمل برأيك، ولو اشترى يصير مخالفاً لأن المضاربة توكيل بالشراء، والتوكيل بالشراء مطلقاً ينصرف إلى المتعارف، وهو ما يكون بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس في مثله، ولأن الشراء بما لا يتغابن في مثله محاباة، والمحاباة تبرع، والتبرع لا يدخل في عقد المضاربة، هذا مذهب الحنفية ^(١).

وقال المالكية: للعامل أن يشارك بإذن رب المال، أو يخلط المال بماله أو بمال قراض عتده، وللعامل الإيضاح بإذن رب المال، وإذا شارك العامل في مال المضاربة غيره بغير إذن رب المال فإنه يضمن، لأن رب المال لم يستأمن غيره.

(١) حديث: نهى عن ربح ما لم يضمن.

أخرجه الترمذي (٥٢٧/٣) من حديث عبد الله بن عمرو،

وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) الشرح الصغير ٣/٦٩٥-٦٩٨.

(٣) المهلب ١/٣٨٦-٣٨٧، ومغني المحتاج ٢/٣١٦.

(١) بدائع الصنائع ٦/٩٠.

لثاني أجرته هو من زيادته من غير تمييز لأنه لم يعمل مجانا، وقيل: الربح كله للثاني لأنه لم يتصرف بإذن المالك فأشبه الغاصب، واختاره السبكي، أما لو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه، وإن اشترى بعين مال المضاربة فباطل شراؤه لأنه فضولي^(١).

وللعامل أن يبيع ويشتري بنسيئة أو بغن فاحش إذا أذن له رب المال لأن المنع لحقه وقد زال بإذنه، ومع الجواز ينبغي أن لا يبالغ في الغن فيبيع ما يساوي مائة عشرة، بل يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك، فإن بالغ لم يصح تصرفه، ويجب الإشهاد في النسيئة وإلا ضمن، بخلاف الحال، لعدم جريان العادة بالإشهاد في البيع الحال^(٢).

وقال الحنابلة: يجوز لرب المال أن ينص للمضارب على التصرف نقداً أو نسيئة ولم تجز مخالفته لأن المضارب متصرف بالإذن، فلا يتصرف في غير ما أذن له فيه، ولأن ذلك لا يمنع مقصود المضاربة، وقد يطلب بذلك الفائدة في العادة^(٣).

وقالوا: ليس للعامل أن يشتري بأكثر من

والآخر عاملا ولو متعددا لا ملك له، فلا يعدل إلى أن يعقدها عاملان، ومحل المنع بالنسبة للثاني أما الأول فالمضاربة باقية في حقه، فإن تصرف الثاني فله أجره المثل على المالك، والربح كله للمالك، ولا شيء للعامل الأول حيث لم يعمل شيئا، قال الشيرازي: أما لو عمل فالأقرب أن الربح يكون لهما بحسب ما شرطاه، ومقابل الأصح: أنه يجوز كما يجوز للمالك أن يضارب شخصين في الابتداء.

ولو أذن المالك للعامل في أن يضارب غيره لينسلخ من المضاربة ويكون وكيلاً فيصح، ومحلّه - كما قال ابن الرفعة - إذا كان المال مما يجوز عليه المضاربة لأنه ابتداء مضاربة، فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضاً لم تجز.

ولو ضارب العامل شخصاً آخر بغير إذن المالك فسدت المضاربة مطلقاً، سواء أقصد المشاركة في عمل وبيع أم ربح فقط أم قصد الانسلاخ، لانتفاء إذن المالك فيها وإتيمانه على المال غيره، فإن تصرف العامل الثاني بغير إذن المالك فتصرف غاصب فيضمن ما تصرف فيه، لأن الإذن صدر ممن ليس بمالك ولا وكيل، فإن اشترى للأول في الذمة ونقد الثمن من مال المضاربة وبيع فالربح للعامل الأول في الأصح لأن الثاني تصرف بإذنه فأشبه الوكيل، وعليه

(١) نهاية المحتاج ٥/٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢.

(٢) نهاية المحتاج وحاشية الشيرازي ٥/٢٢٩ - ٢٣١، والمهلب ١/٣٨٧، ومغني المحتاج ٢/٣١٥.

(٣) المغني ٥/٣٩.

الثالث: ما للمضارب عمله إذا قيل له:

اعمل برأيك وإن لم ينص عليه:

٣٥- قال الحنفية: إن المضارب يجوز له أن يدفع مال المضاربة إلى غيره مضاربة، وأن يشارك غيره في مال المضاربة شركة عتاق، وأن يخلط مال المضاربة بمال نفسه، وليس له أن يعمل شيئاً من ذلك إذا لم يقل له: اعمل برأيك.

أما المضاربة: فلأن المضاربة مثل المضاربة، والشيء لا يستتبع مثله، فلا يستفاد بمطلق عقد المضاربة مثله.

وأما الشركة: فهي أولى أن لا يملكها بمطلق العقد، لأنها أعم من المضاربة، والشيء لا يستتبع مثله فما فوقه أولى.

وأما الخلط فلأنه يوجب في مال رب المال حقاً لغيره فلا يجوز إلا بإذنه^(١).

وقال الحنابلة: إذا قال رب المال للمضارب: اعمل برأيك أو تصرف كيف شئت فله البيع بالنساء، لأنه داخل في عموم لفظه، وقرينة حاله تدل على رضائه برأيه في صفات البيع وفي أنواع التجارة وهذا منها، قال ابن قدامة: فإذا قلنا: له البيع نساء فالبيع صحيح ومهما

رأس المال لأن الإذن ما تناول أكثر منه، فإن كان رأس المال ألفاً فاشترى سلعة بألف، ثم اشترى أخرى بألف عينه فالشراء فاسد لأنه اشترى بمال يستحق تسليمه في البيع الأول، وإن اشترى في ذمته صح الشراء وهي له، لأنه اشترى في ذمته لغيره مالم يأذن له في شراؤه فوقع له^(٢).

وإن أذن رب المال في دفع المال مضاربة جاز ذلك، قال ابن قدامة: نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافاً ويكون العامل الأول وكيلاً لرب المال في ذلك، فإن دفعه إلى آخر ولم يشترط لنفسه شيئاً من الربح كان صحيحاً، وإن شرط لنفسه شيئاً من الربح لم يصح لأنه ليس من جهته مال ولا عمل، والربح إنما يستحق بواحد منهما^(٣).

وإذا تعدى المضارب وفعل ما ليس له فعله فهو ضامن للمال لأنه متصرف في مال غيره بغير إذنه، فلزمه الضمان كالغاصب، ومتى اشترى مالم يؤذن فيه فربح فيه فالربح لرب المال، قال ابن قدامة: نص عليه أحمد، وعن أحمد: أنهما يتصدقان بالربح، قال القاضي: قول أحمد يتصدقان بالربح على سبيل الودع وهو لرب المال في القضاء^(٣).

(١) بدائع الصلتع ٦/ ٩٥، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٨٥٥

(١) المغني ٥/ ٤٧

(٢) المغني ٥/ ٥٤

(٣) المرجع نفسه.

حكم ما لو اشترى أو باع بغير ثمن المثل، وإن قال له: اعمل برأيك فله ذلك^(١).

الرابع: ما ليس للمضارب عمله أصلاً:

٣٦- ذهب الفقهاء إلى أنه ليس للعامل شراء الميتة والدم والخمر والخنزير^(٢)، لأن المضاربة تتضمن الإذن بالتصرف الذي يحصل به الربح، والربح لا يحصل إلا بالشراء والبيع، فما لا يملك بالشراء لا يحصل فيه الربح، وما يملك بالشراء لكن لا يقدر على بيعه لا يحصل فيه الربح أيضاً، فلا يدخل تحت الإذن، فإن اشترى شيئاً من ذلك كان مشترياً لنفسه لا للمضاربة، فإن دفع فيه شيئاً من مال المضاربة يضمن^(٣).

الشروط الفاسدة في عقد المضاربة:

٣٧ - قسم الحنفية والحنابلة الشروط الفاسدة من حيث أثرها على المضاربة صحة أو فساداً. واتفقوا على أن الشرط الفاسد في المضاربة إذا كان يؤدي إلى جهالة الربح فإنه يفسد عقد المضاربة، وإن كان لا يؤدي إلى جهالة الربح فإنه يبطل، وتصح المضاربة عند الحنفية، وفي أظهر الروايتين عند الحنابلة.

فات من الثمن لا يلزمه ضمانه، إلا أن يفرض بيع من لا يوثق به أو من لا يعرفه فيلزمه ضمان الثمن الذي انكسر على المشتري، وإن قلنا: ليس له البيع نساء فالبيع باطل، لأنه فعل مالم يؤذن له فيه فأشبه البيع من الأجنبي، إلا على الرواية التي تقول: يقف بيع الأجنبي على الإجازة فهنا مثله، ويحتمل قول الحنفي صحة البيع وعلى كل حال يلزم العامل الضمان لأن ذهاب الثمن حصل بتفريطه.

وليس له أن يبيع بأقل من ثمن المثل ولا أن يشتري بأكثر منه عما لا يتغابن الناس بمثله، فإن فعل فقد روي عن أحمد أن البيع يصح ويضمن النقص لأن الضرر يجبر بضمان النقص، قال ابن قدامة: والقياس أن البيع باطل لأنه يبيع لم يؤذن له فيه فأشبهه بيع الأجنبي، وإن تعدد رد المبيع ضمن النقص أيضاً، وإن أمكن رده وجب رده إن كان باقياً أو قيمته إن كان تالفاً، ولرب المال مطالبة من شاء من العامل والمشتري.

وبيع المضارب أو شراؤه بغير نقد البلد على روايتين: الأولى: جوازه إذا رأى المصلحة فيه والربح حاصل به، كما يجوز أن يبيع عرضاً بعرض ويشتريه به، والثانية: لا يجوز، قال ابن قدامة: فإن قلنا لا يملك ذلك فعمله فحكمه

(١) للفتي ٤٠/٥ - ٤٣

(٢) بدائع الصنائع ٩٨/٦، وروضة الطالبين ١٤٧/٥، والمغني ٥١/٥

(٣) بدائع الصنائع ٩٨/٦

الثالث: اشترط ماليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه، مثل أن يشترط على المضارب ضمان المال أو سهما من الوضيعة أو أن يضارب له في مال آخر، فهذه شروط فاسدة.

ومتى اشترط شرطا فاسدا يعود إلى جهالة الربح فسدت المضاربة، لأن الفساد لمعنى في العوض المعقود عليه فأفسد العقد، ولأن الجهالة تمنع من التسليم فتقضي إلى التنازع والاختلاف، ولا يعلم مايدفعه إلى المضارب.

وما عدا ذلك من الشروط الفاسدة فالمنصوص عن أحمد في أظهر الروايتين أن العقد صحيح، لأنه عقد يصح على مجهول فلم تبطله الشروط الفاسدة كالنكاح والعناق والطلاق. ونقل القاضي وأبو الخطاب رواية أخرى أنها تفسد العقد، لأنه شرط فاسد فأفسد العقد^(١).

وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة للشروط الفاسدة.

١ - شرط اشتراك المالك في العمل:

٣٨ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وابن حامد والقاضي من الحنابلة إلى أن شرط عمل رب المال في عقد المضاربة يفسدها، لأن المال أمانة فلا يتم إلا بعد تسليم رأس المال إلى

قال الكاساني: الأصل في الشرط الفاسد إذا دخل هذا العقد أنه إن كان يؤدي إلى جهالة الربح يوجب فساد العقد، لأن الربح هو المعقود عليه، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد، وإن كان لا يؤدي إلى جهالة الربح يبطل الشرط وتصح المضاربة، لأن هذا عقد تقف صحته على القبض، فلا يفسده الشرط الزائد الذي لا يرجع إلى المعقود عليه كالهبة والرهن، ولأن المضاربة وكالة والشرط الفاسد لا يعمل في الوكالة^(١).

وقال الحنابلة: الشروط الفاسدة ثلاثة أقسام: أحدها: ما ينافي مقتضى العقد مثل أن يشترط لزوم المضاربة، أو لا يعزله مدة بعينها، أو لا يبيع إلا ممن اشترى منه أو برأس المال أو أقل، فهذه شروط فاسدة لأنها تنافي المقصود من المضاربة وهو الربح، أو تمنع القسح الجائز بحكم الأصل.

الثاني: ما يعود إلى جهالة الربح مثل أن يشترط للمضارب جزءا من الربح مجهولا، أو ربح أحد الطرفين أو إحدى السفرتين، فهذه شروط فاسدة لأنها تقضي إلى جهل حق كل واحد منهما من الربح أو إلى فواته بالكلية، ومن شرط المضاربة كون الربح معلوما.

(١) الفتى ٧٠/٥ - ٧١

(١) بدائع الصنتع ٨٦/٦

رب المال على العامل ضمان رأس المال إذا تلف أو ضاع بلا تقريط منه كان العقد فاسدا^(١).

وهذا ما يؤخذ من عبارات الشافعية والخنابلة، لأنهم صرحوا بأن العامل أمين فيما في يده، فإن تلف المال في يده من غير تقريط لم يضمن، فاشتراط ضمان المضارب يتنافى مع مقتضى العقد^(٢).

توقيت المضاربة أو تعليقها:

٤١ - اختلف الفقهاء في توقيت المضاربة أو تعليقها:

فذهب الحنفية والخنابلة في المذهب إلى أنه يصح توقيت المضاربة بزمان معين، فلو قال رب المال للمضارب: ضاربتك على هذه الدراهم أو الدنانير سنة جاز، لأن المضاربة تصرف يتقيد بنوع من المنافع فجاء تقييده بالوقت، ولأن المضاربة توكيل وهو يحتمل التخصيص بوقت دون وقت.

وأضاف الخنابلة: لو قال رب المال للعامل: ضارب بهذا المال شهرا، ومتى مضى الأجل فهو قرض صح ذلك، فإن مضى الأجل والمال

المضارب كالوديعة، وإذا شرط عمل رب المال معه لا يتحقق التسليم، لأن يده تبقى على المحل، فيمنع من تمام التسليم^(١).

والمذهب عند الخنابلة أن من أخرج مالا ليعمل فيه هو وآخر والربح بينهما صح^(٢).

ب - شرط قدر معين من الربح:

٣٩ - ذهب الفقهاء إلى أن اشتراط عدد مقدار من الربح للعاقدين أو أحدهما يفسد عقد المضاربة، فإن شرطا أن يكون لأحدهما مائة درهم من الربح أو أقل أو أكثر والباقي للآخر لا يجوز والمضاربة فاسدة، لأن المضاربة نوع من الشركة، وهي الشركة في الربح، وهذا شرط يوجب قطع الشركة في الربح، لجواز أن لا يربح المضارب إلا هذا القدر المذكور فيكون ذلك لأحدهما دون الآخر، فلا تتحقق الشركة، فلا يكون التصرف مضاربة^(٣).

ج - اشتراط ضمان المضارب عند التلف:

٤٠ - نص الحنفية والمالكية على أنه لو شرط

(١) حاشية الشلي بهامش تبين الحقائق ٥٦/٥، والشرح الصغير ٦٠٩/٣، وروضة الطالبين ١١٨/٥، ومغني المحتاج ٣١٠-٣٠٩/٢

(٢) الإنصاف ٤٣٢/٥

(٣) بدائع المتناهب ٨٥-٨٦، والشرح الصغير ٦٨٢/٣، وروضة الطالبين ١٢٣/٥، ومغني المحتاج ٣١٣/٢، والمغني ٣٨/٥

(١) الخواص الأقروية ٢/٢٣٢، والشرح الصغير ٦٨٧/٣، والكاظمي لابن عبد البر ١١٢/٢ ط. مطبعة حسان.
(٢) المهلب ١/٣٩٥، وكشاف القناع ٢٢/٣٥٢

لـ معاملـة المضارب المالك بمال المضاربة:

٤٢ - اختلف الفقهاء في معاملـة المضارب المالك بمال المضاربة. فقال الحنفية والمالكية وهو مانقل عن أحمد: يجوز شراء رب المال من المضارب وشراء المضارب من رب المال وإن لم يكن في المضاربة ربح، لأن لرب المال في مال المضاربة ملك رقبة لا ملك تصرف، وملكه في حق التصرف كملك الأجنبي، وللمضارب فيه ملك التصرف لا الرقبة، فكان في حق ملك الرقبة كملك الأجنبي حتى لا يملك رب المال منعه عن التصرف، فكان مال المضاربة في حق كل واحد منهما كمال الأجنبي لذلك جاز الشراء بينهما.

وقيد المالكية بجواز شراء رب المال من العامل شيئاً من مال المضاربة بصحة القصد، بأن لا يتوصل إلى أخذ شيء من الربح قبل المفاصلة بأن يشتري منه كما يشتري من الناس بغير محاباة، قال الباجي: وسواء اشتراه بنقد أو بأجل، وقال الدسوقي: ولم يشترط ذلك عند العقد وإلا منع.

وقالوا: يجوز شراء العامل من رب المال سلعاً لنفسه لا لتجارة المضاربة^(١).

وقال الشافعية وزفر: لا يعامل المضارب

ناض صار قرضاً، وإن مضى وهو متاع فعلى العامل تنضيضه، فإذا باعه ونضضه صار قرضاً لأنه قد يكون لرب المال فيه غرض.

وقالوا: يصح تعليق المضاربة ولو على شرط مستقبل كإذا جاء رأس الشهر فضارب بهذا على كذا، لأنه إذن في التصرف، فجاز تعليقه كالوكالة^(٢).

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة في إحدى الروايتين إلى أنه لا يجوز توقيت المضاربة أو تعليقها، فلو أجل العمل فيها ابتداء أو انتهاء، كاعمل فيها سنة من الآن، أو إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل فيها، فسدت المضاربة، لما في ذلك من التحجير المنافي لسنة المضاربة، ولأن عقد المضاربة يبطل بالجهالة فلم يجوز تعليقه على شرط مستقبل، وإلخلال التوقيت بمقصود المضاربة وهو الربح، فقد لا يتحقق الربح في المدة الموقّعة^(٣).

تصرفات رب المال:

فصل الفقهاء القول فيما لرب المال أن يعملـه ومالـيس له أن يعملـه منها:

(١) بدائع الصنائع ٩٩/٦، والإختيار ٢١/٣، وكشاف القناع ٥١٢/٣، والإيضاح ٤٣٠/٥

(٢) الشرح الصغير ٦٨٧/٣، والمهذب ٣٩٣/١، ومغني المحتاج ٣١٢/٢

(١) بدائع الصنائع ١٠١/٦، وحاشية الدسوقي ٥٢٦/٣، ٥٢٨، والتاج والإكبل ٣٦٥/٥، والإيضاح ٤٣٨/٥ - ٤٣٩

الصغير: لا يشتري المالك من مال المضاربة شيئاً على الأصح^(١).

ب - المراجعة في المضاربة:

٤٣ - قال الحنفية: الأصل الفقهي في ذلك: أن كل ما يوجب زيادة في العين - حقيقة أو حكماً - فهو بمعنى رأس المال، ويضم إليه، وكل ما لا يوجب زيادة في العين - حقيقة أو حكماً - فهو ليس بمعنى رأس المال، ولا يضم إليه، وإذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مربحة: قام علي بكذا، تحزوا عن الكذب^(٢).

وقال الكاساني: تجوز المراجعة بين رب المال والمضارب، بأن يشتري رب المال من مضاربه فيبيعه مربحة أو يشتري المضارب من رب المال فيبيعه مربحة، لكن يبيعه على أقل الثمنين، إلا إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف شاء، وإنما كان كذلك لأن جواز شراء رب المال من المضارب والمضارب من رب المال ثبت معدولاً به عن القياس، لأن رب المال اشترى مال نفسه بمال نفسه، والمضارب يبيع مال رب المال من رب المال إذ المالان له، والقياس بأي ذلك، إلا أننا استحسناً الجواز لتعلق حق المضارب بالمال وهو ملك التصرف، فجعل ذلك بيعاً في

المالك بمال المضاربة، أي لا يبيعه إياه، لأنه يؤدي إلى بيع ماله بماله، بخلاف ما لو اشترى له منه بعين أو دين فلا يمتنع لكونه متضمناً فسخ المضاربة، ولهذا لو اشترى ذلك منه بشرط بقاء المضاربة بطل فيما يظهر، قاله الشمس الرملي، ولا فرق في منع بيع مال المضاربة للمالك بين أن يظهر في المال ربح أو لا.

ويجوز للمضارب أن يعامل رب المال بغير مال المضاربة.

ولو كان لرب المال عاملان كل واحد منهما منفرد بمال فالأصح المعتمد من الوجهين أنه لا يجوز لأحدهما الشراء من الآخر^(١).

وقال الحنابلة: ليس للمضارب الشراء من مال المضاربة إن ظهر في المضاربة ربح لأنه شريك لرب المال فيه، وإلا بأن لم يظهر ربح صح - قال المرادوي على الصحيح من المذهب - كشراء الوكيل من موكله، فيشتري من رب المال أو من نفسه بإذن رب المال.

وليس لرب المال أن يشتري من مال المضاربة شيئاً لنفسه - قال المرادوي: هذا هو المذهب - لأن مال المضاربة ملكه، وكشراء الموكل من وكيله.

ونقل المرادوي عن الراعيين والحاوي

(١) كشف القناع ٤١٥/٣، ٥١٦، والإتصاف ٤٣٨/٥، ٤٣٩
(٢) الفتاوى الهندية ٣٠١/٤

(١) مفتي المحتاج ٣١٦/٢، ونهاية المحتاج ٢٣١/٥، ويلاحظ
المتألف ١٠١/٦

والوكيل يبيع الدار إذا باع لا يكون للموكل الأخذ بالشفعة، وإن كان فيها ربح: فأما حصة رب المال فكل ذلك هو وكيل بيعهما، وأما حصة المضارب فلا لأنه لو وجبت فيها الشفعة لتفرقت الصفقة على المشتري، ولأن الربح تابع لرأس المال، فإذا لم تجب الشفعة في المتبوع لا تجب في التابع.

ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شقيعها بدار أخرى من المضاربة: فإن كان في يده من مال المضاربة وفاء بضمن الدار لم تجب الشفعة، لأنه لو أخذ بالشفعة لوقع لرب المال والشفعة لا تجب لبائع الدار، وإن لم يكن في يده وفاء: فإن لم يكن في الدار ربح فلا شفعة، لأنه أخذها لرب المال، وإن كان فيها ربح فللمضارب أن يأخذها لنفسه بالشفعة، لأن له نصيباً في ذلك فجاز أن يأخذها لنفسه.

ولو أن أجنبياً اشترى داراً إلى جانب دار المضاربة: فإن كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة، وإن سلم الشفعة بطلت، وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه، لأن الشفعة وجبت للمضاربة وملك التصرف في المضاربة للمضارب، فإذا سلم جاز تسليمه على نفسه وعلى رب المال.

وإن لم يكن في يده وفاء: فإن كان في

حقهما لا في حق غيرهما، بل جعل في حق غيرهما ملحقاً بالعدم، ولأن الرباحة يبيع بحريه البائع من غير بيعة فتجب صيافته عن الجنابة وعن شبهة الجنابة ما أمكن، وقد تمكنت التهمة في البيع بينهما، لجواز أن رب المال باعه من المضارب بأكثر من قيمته ورضي به المضارب، لأن الجود بمال الغير أمر سهل، فكانت تهمة الجنابة ثابتة، والتهمة في هذا الباب ملحقه بالحقيقة، فلا يبيع مرابحة إلا على أقل الثمنين إلا إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف شاء، لأن المانع هو التهمة وقد زالت^(١).

ج - الشفعة في المضاربة:

٤٤ - ذهب الحنفية إلى أن المضارب لو اشترى داراً ورب المال شقيعها بدار أخرى بجنيها فله أن يأخذ بالشفعة، لأن المشتري وإن كان له في الحقيقة لكنه في الحكم كأنه ليس له، بدليل أنه لا يملك انتزاعه من يد المضارب، ولهذا جاز شراؤه من المضارب.

ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شقيعها فلا شفعة له، سواء كان في الدار المبيعة ربح وقت البيع أو لم يكن، أما إذا لم يكن فيها ربح فلأن المضارب وكيله بالبائع،

(١) بطلت الصنائع ١/٢٠٦، وانظر الدر المختار ورد المحتار ٤٩١/٤

تزول التهمة، وعلى هذا فالمسألة مقيدة بحالة ظهور الربح ولا بد^(١).

د - تعدد المضارب أو رب المال:

٤٥ - اتفق الفقهاء على أن لرب المال أن يضارب أكثر من عامل على حدة، بأن يسلم إلى كل منهم مالا يتصرف فيه وحده دون أن يشرك معه غيره في هذا المال.

واتفقوا على أنه يجوز أن يضارب رب المال أكثر من عامل مجتمعين، بأن يسلم إليهم مالا معينا يشتركون في تحريكه في البيع والشراء والتصرف فيه بما يناسب المضاربة.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يتعدد في المضاربة الواحدة رب المال، بأن يضارب أكثر من واحد من أرباب المال عاملا واحدا، وقيد المالكية والحنابلة ذلك بأن لا يكون في ذلك ضرر لرب المال الذي سبق في المضاربة.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن نصيب كل عامل من الربح في حال تعدد العمال، يكون بحسب الشرط في العقد.

وقال المالكية في المشهور: إن الربح يكون بحسب العمل^(٢).

الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا، فإن سلم أحدهما فلآخر أن يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة، وإن لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة، لأنه لا نصيب للمضارب فيه^(٣).

وقال المرداوي من الحنابلة: لو اشترى المضارب شقصا للمضاربة وله فيه شركة فهل له الأخذ بالشفعة؟ فيه طريقتان:

أحدهما: ما قاله المصنف في المغني والشارح: إن لم يكن في المال ربح، أو كان وقتنا: لا يملكه بالظهور، فله الأخذ بالشفعة منه، وإن كان فيه ربح وقتنا: يملكه بالظهور، ففيه وجهان بناء على شراء المضارب من مال المضاربة بعد ملكه من الربح.

والطريق الثاني: ما قاله أبو الخطاب ومن تابعه، وفيه وجهان:

أحدهما: لا يملك الأخذ بالشفعة، واختاره في رؤوس المسائل.

والثاني: له الأخذ، وخرجه من وجوب الزكاة عليه في حصته، فإنه يصير حينئذ شريكا يتصرف لنفسه ولشريكه، ومع تصرفه لنفسه

(١) الإيضاح ٤٤٦/٥ - ٤٤٧

(٢) بدائع المستائع ٩٠/٦، والفقهاء الهندية ٤/٢٩٦،

والحرشي ٢١٧/٦، ومغني المحتاج ٣١٥/٢، والمغني

٣٥/٥ - ٣٦

(٣) بدائع المستائع ١٠١/٦

العامل أن لا ينزل وادياً، أو لا يمشي بالمال ليلاً، أو لا ينزل يبحر، أو لا يتاع به سلعة عيبتها له لغرض فيجوز، وضمن العامل إن خالف في شيء من ذلك وتلف المال أو بعضه زمن المخالفة، وأما لو تجرأ واقتحم النهي وسلم، ثم حصل تلف بعد ذلك من غير الأمر الذي خالف فيه فلا ضمان، وكذا لو خالف اضطراباً بأن مشى في الوادي الذي نهى عنه أو سافر بالليل أو في البحر اضطراباً لعدم المتدوغة فلا ضمان ولو حصل تلف^(١).

وقال الخنابلة: إذا تعدى المضارب وفعل ما ليس له فعله أو اشترى شيئاً نهى عن شرائه فهو ضامن للمال في قول أكثر أهل العلم، لأنه متصرف في مال غيره بغير إذنه فلزمه الضمان كالغاصب^(٢).

آثار المضاربة الصحيحة:

ما يستحقه المضارب في المضاربة الصحيحة:

يستحق المضارب بعمله في مال المضاربة الصحيحة شيئين: الثقة والربح المسمى^(٣).

وذكر الماوردي صورة ثالثة: وهي تعدد طرفي عقد المضاربة، كأن يضارب رجلان بهما رجلين^(١).

يد المضارب:

٤٦ - ذهب الفقهاء إلى أن يد المضارب على رأس مال المضاربة يد أمانة، فلا يضمن المضارب إذا تلف المال أو هلك إلا بالتعدي أو التفريط .. كالوكيل^(٢).

قال الموصلي: إذا سلم رأس المال إلى المضارب فهو أمانة لأنه قبضه بإذن المالك، فإذا تصرف فيه فهو وكيل فيه، لأنه تصرف في مال الغير بأمره، فإذا ظهر في المال ربح صار شريكاً فيه بقدر حصته من الربح، لأنه ملك الجزء المشروط له من الربح بعمله، وقال الكاساني: فإذا خالف المضارب شرط رب المال صار بمنزلة الغاصب، ويصير المال مضموناً عليه، ويصير الربح كله له، لأن الربح بالضمان، لكنه لا يطيب له في قول أبي حنيفة ومحمد، ويطيب له في قول أبي يوسف^(٣).

وقال المالكية: لو اشترط رب المال على

(١) المضاربة لأبي الحسن الماوردي ص ٢٧٨

(٢) بدائع الصنائع ٨٧/٦، وحاشية الدسوقي ٥٢٣/٣، والمهذب

٣٩٥/١، والمغني ٥٤/٥

(٣) الاختيار ١٩/٣ - ٢٠، والدر المختار ورد للختار ٤٨٦/٤،

وبدائع الصنائع ٨٧/٦

(١) الشرح الصغير ٦٩٤/٣

(٢) المغني ٤٨/٥

(٣) بدائع الصنائع ١٠٥/٦

أولاً: نفقة المضارب:

٤٧ - اختلف الفقهاء في نفقة المضاربة:

قال الكاساني: يستحق المضارب النفقة بعمله في مال المضاربة على سبيل الوجوب، لأن الربح في المضاربة يحتمل الوجود والعدم، والمعاقل لا يسافر بمال غيره لفائدة تحتمل الوجود والعدم مع تعجيل النفقة من مال نفسه، فلو لم تجعل نفقته من مال المضاربة لامتنع الناس من قبول المضاريات مع مساس الحاجة إليها، فكان إقدام المضارب ورب المال على هذا العقد - والحال ما ذكر - إغنا من رب المال للمضارب بالإتفاق من مال المضاربة، فكان مأذونا له في الإتفاق دلالة، فصار كما لو أذن له به نصاً، ولأنه يسافر لأجل المال لا على سبيل التسرع ولا ببدل واجب له لا محالة فتكون نفقته في المال.

وشرط الوجوب خروج المضارب بالمال من المصر الذي أخذ المال منه مضاربة، سواء كان مصره أو لم يكن، فما دام يعمل به في ذلك المصر فإن نفقته في مال نفسه لا في مال المضاربة، وإن أنفق منه شيئاً ضمن، لأن دلالة الإذن لا تثبت في المصر، وكذا إقامته في الحضر لا تكون لأجل المال، لأنه كان مقيماً قبل ذلك، فلا يستحق النفقة ما لم يخرج من ذلك

المصر، سواء كان خروجه بالمال مدة سفر أو أقل من ذلك، حتى لو خرج من المصر يوماً أو يومين فله أن ينشق من مال المضاربة لوجود الخروج من المصر لأجل المال، وإذا انتهى إلى المصر الذي قصد، فإن كان ذلك مصر نفسه أو كان له في هذا المصر أهل سقطت نفقته حين دخل، لأنه يصير مقيماً بدخوله فيه لا لأجل المال، وإن لم يكن ذلك مصره ولا له فيه أهل، لكنه أقام للبيع والشراء لا تسقط نفقته ما أقام فيه، وإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً، ما لم يتخذ ذلك المصر الذي هو فيه دار إقامة، لأنه إذا لم يتخذ دار إقامة كانت إقامته فيه لأجل المال، وإن اتخذ وطناً كانت إقامته للوطن لا للمال فصار كالوطن الأصلي، ولو خرج من المصر الذي دخله للبيع والشراء بنية العود إلى المصر الذي أخذ المال فيه مضاربة فإن نفقته من مال المضاربة حتى يدخله، فإذا دخله: فإن كان ذلك مصره أو كان له فيه أهل سقطت نفقته، وإلا فلا.

وكل من كان مع المضارب ممن يعينه على العمل فنفقته من مال المضاربة، كأجير يخدمه أو يخدم دابته، لأن نفقتهم كنفقة نفسه، لأنه لا يتهياً للسفر إلا بهم^(١).

(١) بدائع الصنائع ٦/١٠٥-١٠٦

المال دلالة، وأما ثمن الدواء والحجامة والقصد والتتور والادهان وما يرجع إلى التداوي وصلاح البدن فقي ماله خاصة، لا في مال المضاربة، وذكر الكرخي خلاف محمد أنه في مال المضاربة عنده، وذكر في الحجامة والاطلاء بالنورة والحضاب قول الحسن بن زياد أنه يكون في مال المضاربة على قياس قول أبي حنيفة، والصحيح أنه يكون في ماله خاصة، لأن وجوب النفقة للمضارب في المال لدلالة الإذن الثابت عادة، وهذه الأشياء غير معتادة، وعلى هذا إذا قضى القاضي بالنفقة يقضي بالطعام والكسوة ولا يقضي بهذه الأشياء، وأما الفاكهة فالمعتاد منها يجري مجرى الطعام والإدام، وقال بشر: سألت أبا يوسف عن اللحم فقال: يأكل كما كان يأكل لأنه من المأكول المعتاد.

وإذا رجع المضارب إلى مصره فما فضل عنده من الكسوة والطعام رده إلى المضاربة، لأن الإذن له بالنفقة كان لأجل السفر، فإذا انقطع السفر لم يبق الإذن، فيجب رد ما بقي إلى المضاربة.

وقدر النفقة يكون بالمعروف عند التجار من غير إسراف، فإن جاوز ذلك ضمن الفضل، لأن الإذن ثابت بالعادة فيعتبر القدر المعتاد^(١).

وكل ما فيه النفقة فالنفقة في مال المضاربة، وللعامل أن يتفق من مال نفسه ماله أن يتفق من مال المضاربة على نفسه ويكون ديناً في المضاربة، حتى كان له أن يرجع فيها، لأن الإنفاق من المال وتدييره إليه، فكان له أن يتفق من ماله ويرجع به على مال المضاربة، لكن بشرط بقاء المال، حتى لو هلك لم يرجع على رب المال بشيء - كذا ذكر محمد - لأن نفقة المضارب من مال المضاربة، فإذا هلك ملك بما فيه، كالدين يسقط بهلاك الرهن، والزكاة تسقط بهلاك النصاب.

وتحتسب النفقة من الربح أولاً إن كان في المال ربح، فإن لم يكن فهي من رأس المال، لأن النفقة جزء هالك من المال، والأصل أن الهلاك ينصرف إلى الربح، ولأننا لو جعلناها من رأس المال خاصة أو في نصيب رب المال من الربح لآزاد نصيب المضارب في الربح على نصيب رب المال.

والمراد من النفقة هنا: الكسوة والطعام والإدام والشراب وأجر الأجير، وفراش ينام عليه، وصلف دابته التي يركبها في سفره ويتصرف عليها في حوائجه، وغسل ثيابه، ودهن السراج والحطب ونحو ذلك، وقال: ولا خلاف بين أصحابنا في هذه الجملة، لأن المضارب لا بد له منها، فكان الإذن ثابتاً من رب

(١) بلاتع الصلتع ١٠٦/٦، ١٠٧.

الثالث: أن يحتمل مال المضاربة الإنفاق بأن يكون كثيرا عرفا، فلا نفقة في اليسير.

الرابع: أن يكون سفره لأجل تنمية المال، أما لو كان سفره لزوجة مدخول بها وحج وغزو فلا نفقة له من مال المضاربة، لافي حال ذهابه ولا في حال إقامته في البلد التي سافر إليها، وأما في حال رجوعه فإن رجع من قرية فلا نفقة له، وإن رجع من عند أهل لبلد له بها أهل فله النفقة، لأن سفر القرية والرجوع منه لله، ولا كذلك الرجوع من عند الأهل.

والنفقة بالمعروف تكون في مال المضاربة لا في ذمة رب المال، ولو اتفق من مال نفسه رجع به في مال المضاربة، فإن تلف فلا رجوع له على ربه، وكذا لو زادت النفقة على المال لا رجوع له على ربه بالزائد.

وللعامل أن يتخذ خادما من المال في حال سفره إن كان أهلا لأن يخدم بالشروط السابقة. وليس للعامل نفقة الدواء، وليس من الدواء الحجابة والحمام وحلق الرأس بل من النفقة.

وللعامل أن يكتسي من مال المضاربة إن طال سفره حتى امتن ما عليه، ولو كانت البلد التي أقام بها غير بعيدة، فالمال على الطول يبلد التجر، والطول بالعرف، وذلك مع الشروط السابقة.

وتكون نفقة العامل في المضاربة الصحيحة لا القاسدة، لأنه أجبر في الفاسدة فلا نفقة له، إذ إن نفقة الأجير على نفسه^(١).

وقال المالكية: يجوز لعامل المضاربة الإنفاق من مالها على نفسه في زمن سفره للتجارة وإقامته في البلد الذي يتجر فيه وفي حال رجوعه حتى يصل إلى وطنه، ويقضى له بذلك عند المنازعة بشروط:

الأول: أن يسافر فعلا للتجارة، أو يشرع في السفر، أو يحتاج لما يشرع به فيه لتنمية للمال - ولو دون مسافة القصر - من طعام وشراب وركوب ومسكن وحمام وحجامة وغسل ثوب ونحو ذلك على وجه المعروف حتى يعود لوطنه.

ومفهوم الشرط أنه لا نفقة للعامل في الحضر، قال اللخمي: ما لم يشغله عن الوجوه التي يقتات منها، أي بأن كانت له صنعة مثلا ينفق منها فمطلها لأجل عمل المضاربة، فله الإنفاق من مالها، قال أبو الحسن: وهو قيد معتبر.

الثاني: أن لا يبنى بزوجه التي تزوج بها في البلد التي سافر إليها لتنمية المال، فإن بنى بها سقطت نفقته لأنه صار كالحاضر، فإن بنى بها في طريقه التي سافر فيها لم تسقط.

(١) الدر المختار ورد المختار ٤/ ٤٩٠، والاختيار ٣/ ٢٤.

وقال الحنابلة: ليس للمضارب نفقة من مال المضاربة ولو مع السفر بمال المضاربة، لأنه دخل على أن يستحق من الربح شيئاً فلا يستحق غيره، إذ لو استحقها لأنضى إلى اختصاصه به حيث لم يربح سوى النفقة إلا بشرط، قال تقي الدين ابن تيمية: أو عادة، فإن شرطها رب المال وقدرها فحسن قطعاً للمنازعة، فإن لم يقدرها واختلفا فله نفقة مثله عرفاً من طعام وكسوة، لأن إطلاق النفقة يقتضى جميع ما هو ضروراته المعتادة^(١).

ثانياً: الربح المسمى:

٤٨ - مما يستحقه المضارب بعمله في المضاربة الصحيحة هو الربح المسمى إن كان في المضاربة ربح، وهذا ما لا خلاف فيه. وإنما اختلفوا في الوقت الذي يملك المضارب فيه حصته من ربح المضاربة^(٢).

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر والحنابلة في رواية إلى أن المضارب يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور.

قال الكاساني: يستحق المضارب بعمله في المضاربة الصحيحة الربح المسمى - إن كان فيها ربح - وإنما يظهر الربح بالقسمة، ويشترط لجواز

ويوزع الإنفاق إن خرج العامل لحاجة غير الأهل والقربة مع خروجه للمضاربة على قدر الحاجة والمضاربة، فإن كان ما ينفقه على نفسه في حاجته مائة وفي المضاربة مائة فأنفق مائة كان نصفها عليه ونصفها من مال المضاربة، وإن كان ما ينفقه على نفسه في اشتغاله بالمضاربة مائتين وزع الإنفاق على الثلث والثلثين^(١).

وقال الشافعية: لا ينفق العامل من مال المضاربة على نفسه حضراً جزءاً، وكذا سفراً في الأظهر كما في الحضر، لأن له نصيباً في الربح فلا يستحق شيئاً آخر، ولأن النفقة قد تكون قدر الربح فيؤدي إلى انصراده به، وقد تكون أكثر فيؤدي إلى أن يأخذ جزءاً من رأس المال وهو ينافي مقتضاه، فلو شرط له النفقة في العقد فسد، وفي مقابل الأظهر أنه ينفق من مال المضاربة بالمعروف ما يزيد بسبب السفر كالإدابة والخف والسفرة والكراء لأنه جسه عن الكسب بالسفر لأجل المضاربة، فأشبهه حبس الزوجة بخلاف الحضر، وتحسب النفقة من الربح فإن لم يكن فهي خسران لحق المال^(٢).

(١) الشرح الكبير وحاشية الموسوي ٣/ ٥٣٠ - ٥٣١، والشرح الصغير ٣/ ٧٠٥

(٢) مفني المحتاج ٢/ ٣١٧، ونهاية المحتاج ٥/ ٢٣٣، وروضة الطالبين ٥/ ١٣٥ - ١٣٦

(١) كشف القناع ٣/ ٥١٦ - ٥١٧، والمغني ٥/ ٧٢
(٢) بلاتع الصنائع ٦/ ١٠٧

ما في يد المضارب صار الذي اقتسمه هو رأس المال، فوجب على المضارب أن يرد منه تمام رأس المال^(١).

وقال للملكية: لا يقسم الربح في المضاربة إلا بعد كمال رأس المال، وما بقي بعد تمام رأس المال يكون بيد رب المال والمضاربة على ما شرطاً.

وقالوا: لا يقتسم رب المال والعامل في المضاربة الربح حتى ينض رأس المال، أو يتراضيا على قسمه، لأنه إذا قسم قبل نضوضه أو التراضي على قسمه قد تهلك السلع أو تتحول أسواقها فينقص رأس المال، فيحصل الضرر لرب المال بعدم جبر رأس المال بالربح، وإن طلب أحدهما نضوضه فالحاكم ينظر في تعجيل ذلك أو تأخيره، فما كان صواباً فعله، ونجوز قسمة العروض إذا تراضوا عليها وتكون بيعاً^(٢).

وقال الشافعية: الأظهر أن العامل في المضاربة يملك حصته من الربح الحاصل بعمله بالقسمة للمال لا بظهور الربح، إذ لو ملك بالظهور لكان شريكاً حتى لو هلك منه شيء هلك من المالكين، وليس كذلك، بل الربح

القسمة قبض المالك رأس المال، فلا تصح قسمة الربح قبل قبض رأس المال، حتى لو دفع رجل إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح ألفاً، فاقسما الربح ورأس المال في يد المضارب لم يقبضه رب المال، فهلك الألف التي في يد المضارب بعد قسمتها الربح، فإن القسمة الأولى لم تصح، وما قبض رب المال فهو محسوب عليه من رأس ماله، وما قبضه المضارب دين عليه يردّه إلى رب المال حتى يستوفي رب المال رأس ماله، ولا تصح قسمة الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال، والأصل في اعتبار ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مثل المصلي كمثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص له رأس ماله، كذلك المصلي لا تقبل نافلته حتى يؤدي الفريضة»^(١)، فدل الحديث على أن قسمة الربح قبل قبض رأس المال لا تصح، ولأن الربح زيادة، والزيادة على الشيء لا تكون إلا بعد سلامة الأصل، ولأن المال إذا بقي في يد المضارب فحكم المضاربة بحالها، فلو صححنا قسمة الربح لثبتت قسمة الفرع قبل الأصل فهذا لا يجوز، وإذا لم تصح القسمة فإذا هلك

(١) حديث: «مثل المصلي كمثل التاجر...».

أخرجه البيهقي في السنن (٢/٣٨٧) من حديث علي بن أبي طالب، وذكر أن فيه راوياً ضعيفاً.

(١) بدائع الصنائع ٦/١٠٧، ١٠٨.

(٢) التاج والإكليل ٥/٣٦٦، والفواكه الدواني ٢/١٧٧.

يكن للمعامل أخذ شيء منه إلا بإذن رب المال
بلا نزاع عندهم في ذلك.

واللهب عند الخنابلة، وهو قول مقابل
للأظهر عند الشافعية: أن العامل يملك حصته
من الربح بالظهور قبل القسمة.

وفي رواية أخرى عند الخنابلة يملك العامل
حصته من الربح بالمحاسبة والتضيض والفسخ
قبل القسمة والقبض، ونص عليها واختارها
ابن تيمية وغيره.

وقال المرادوي: ويستقر الملك فيها بالمقاسمة
عند القاضي وأصحابه، ولا يستقر بدونهما،
ومن الأصحاب - كابن أبي موسى وغيره - من
قال: يستقر بالمحاسبة التامة، ولذلك جزم أبو
 بكر، قال في القواعد:
وهو المتصوص صريحا عن أحمد^(١).

الزيادة الحاصلة من مال المضاربة:
٤٩ - قال الشافعية: ثمار الشجر والتناج من
 بهيمة، وسائر الزوائد العينية الحاصلة من مال
 المضاربة يفوز بها المالك في الأصح، لأنها
 ليست من فوائد التجارة الحاصلة بتصرف
 العامل في مال التجارة بالبيع والشراء، بل هي
 ناشئة من عين المال من غير فعل من العامل، أما
 لو كانت الزيادة غير حاصلة من رأس المال،

وقاية لرأس المال، ومقابل الأظهر عندهم: أنه
 يملك بالظهور قياسا على المساقاة.

ولا يستقر ملك العامل في حصته من الربح
 بالقسمة، بل إنما يستقر بتضيض رأس المال
 وفسخ العقد، لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم
 تنضيض المال، حتى لو حصل بعد القسمة
 نقص جبر بالربح المقسوم، أو بتضيض المال
 والفسخ بلا قسمة لارتفاع العقد والوثوق
 بحصول رأس المال، أو تنضيض رأس المال
 فقط واقتسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال،
 وكالأخذ بالفسخ كما عبر به ابن المقرئ.

وإن طلب أحد العاقلين في المضاربة قسمة
 الربح قبل المفاصلة فامتنع الآخر لم يجبر، لأنه
 إن امتنع رب المال لم يجز إجباره، لأنه يقول:
 الربح وقاية لرأس المال فلا أعطيك حتى تسلم
 لي رأس المال، وإن كان الذي امتنع هو العامل
 لم يجز إجباره، لأنه يقول: لا نأمن أن نخسر
 فنحتاج أن نرد ما أخذ.

وإن تقاسما - أي قبل المفاصلة - جاز، لأن
 المنع لهما وقد رضيا، فإن حصل بعد القسمة
 خسران لزم العامل أن يجبره بما أخذ، لأنه لا
 يستحق الربح إلا بعد تسليمه رأس المال^(١).

وقال الخنابلة: إذا ظهر ربح في المضاربة لم

(١) الإنصاف ٥/٤٤٥، ٤٤٦

(١) مفتي المحتاج ٣١٨/٢، والمذهب ١/٣٨٧

الريح حتى يستوفى رأس المال، لأن الريح فضل على رأس المال، ولا يعرف الفضل إلا بعد سلامة رأس المال، فلا تصح قسمته فينصرف الهلاك إليه، ولو فسخت المضاربة ثم اقتسما الريح، ثم عقدا المضاربة فهلك رأس المال لم يترادا الريح، لأن هذه مضاربة جديدة، والأولى قد انتهت فانتهى حكمها، واشتراط الوضعية على المضارب باطل^(١).

وقال النووي: النقص الحاصل برخص في مال القراض هو خسران مجبور بالريح، وكذا النقص بالتعب والمرض الحادثين، وأما النقص المعيني وهو تلف بعض المال، فإن حصل بعد التصرف في المال بيعا وشراء فقطع الجمهور بأن الاحتراق وغيره من الآفات السماوية خسران يجبر بالريح، وفي التلف بالسرقة والغصب إذا تعذر أخذ البدل من المتلف وجهان، وطرد جماعة الوجهين في الآفة السماوية، والأصح في الجميع الجبر.

وإن حصل النقص قبل التصرف فوجهان: أحدهما أنه خسران فيجبر بالريح الحاصل بعد، لأنه يقبض العامل صار مال مضاربة، وأصحهما: يتلف من رأس المال لا من الريح، لأن العقد لم يتأكد بالعمل.

كما لو اشترى حيوانا حاملا أو شجرا عليه ثمر، فالأوجه أن الولد والثمرة مال مضاربة. وقيل: كل ما يحصل من هذه الفوائد مال مضاربة لحصولها بسبب شراء العامل الأصل^(٢).

وقال الحنابلة - على الصحيح كما ذكر المرادوي - من جملة الريح: المهر والثمرة والأجرة والأرض وكذا النتاج، وقال في الفروع: ويتوجه فيه وجه^(٣).

جبر تلف مال المضاربة وخسارته:

٥٠ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لو تلف بعض مال المضاربة بعد تحريكه والتصرف فيه أو خسر فإنه يجبر بالريح إن كان، أي يكمل من الريح ما نقص بالتلف أو الخسر من رأس المال، ثم إن لم يكن ربح أو زاد التلّف أو الخسر على الريح فإنه يكون من رأس المال.. ولهم تفصيل.

قال الموصلي: ما هلك من مال المضاربة فمن الريح لأنه تبع كالغو في باب الزكاة، فإن زاد فمن رأس المال لأن المضارب أمين فلا ضمان عليه، فإن اقتسما الريح والمضاربة بحالها ثم هلك رأس المال أو بعضه رجع في

(١) نهاية المحتاج ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) الإنصاف ٥/ ٤٤٧.

(٣) الاختيار ٣/ ٢٠، ٢٤، ٢٥.

المال وقاية لرأس ماله لأنه لا يأمن الخسران فيجبره بالربح، ومع امتناع العامل لا يأمن أن يلزمه رد ما أخذ في وقت لا يقدر عليه، فلا يجبر واحد منهما^(١).

وذهب المالكية إلى أنه يجبر خسر مال المضاربة بالربح، هذا في المضاربة الصحيحة أو الفاسدة التي فيها قراض المثل، وأما التي فيها أجر المثل فلا يتأتى فيها جبر، وضابط ذلك أن كل مسألة خرجت عن حقيقة المضاربة من أصلها فقيها أجر المثل، وأما إن شملتها المضاربة لكن اختل منها شرط ففيها مضاربة المثل.

ولو دخل المضارب ورب المال على عدم الجبر بالربح لم يعمل به والشرط ملغي، قال الصاوي: هذا هو ظاهر ما للمالك وابن القاسم، وحكى بهرام مقابله عن جمع فقالوا: محل الجبر ما لم يشترط خلافه وإلا عمل بذلك الشرط، قال بهرام: واختاره غير واحد، وهو الأقرب لأن الأصل إعمال الشرط لخبر «المسلمون على شروطهم»^(٢) ما لم يعارضه نص.

هذا إذا تلف بعض مال المضاربة، أما إذا تلف كله بأفة سماوية قبل التصرف أو بعده فترفع المضاربة، وكذا لو أنقذه المالك، لكن لو أنقذه جني جميع مال المضاربة أو بعضه أخذ منه بلده واستمرت فيه المضاربة^(٣).

وقال البهوتي: إن تلف رأس المال أو تلف بعضه بعد تصرفه، أو تعيب رأس المال، أو خسر بسبب مرض، أو تغيير صفة، أو نزل السعر بعد تصرف المضارب في رأس المال.. جبرت الوضعية من ربح باقية قبل قسمته، ناضاً أو مع تنضيضه بالمحاسبة، لأنه مضاربة واحدة فلا شيء للعامل إلا بعد كمال رأس المال.

وإن تلف بعض رأس المال قبل تصرف العامل فيه انفسخت المضاربة في التالف، وكان رأس المال هو الباقي خاصة، لأنه مال هلك على جهة قبل التصرف، أشبه التالف قبل القبض، وفارق ما بعد التصرف لأنه دار في التجارة.

وقالوا: ومهما بقي العقد على رأس المال وجب جبر خسارته من ربحه وإن اقتسما الربح لأنها مضاربة واحدة، وتحرم قسمته والعقد باق إلا باتفاقهما على ذلك، لأنه مع امتناع رب

(١) كشف القناع ١٧/٣ - ٥٢٠.

(٢) حديث: «المسلمون على شروطهم»....

أخرجه الترمذي (٦٢٦/٣) من حديث عمرو بن عوف الزني وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) روضة الطالبين ١٣٨/٥ - ١٣٩، ومغني المحتاج ٣١٨/٢ - ٣١٩.

آثار المضاربة الفاسدة:

٥٣ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يترتب على فساد المضاربة:

أ - أن الربح - إن حدث - يكون كله لرب المال، لأن الربح ثماء ماله، وإنما يستحق المضارب شظرا منه بالشرط، ولم يصح الشرط لأن المضاربة إذا فسدت فسد الشرط، فلم يستحق المضارب من الربح شيئا، وكان كله لرب المال.

ب - أن المضارب له أجر مثله - خسر المال أو ربح - لأن عمله إنما كان في مقابلة المسمى، فإذا لم تصح التسمية وجب رد عمله عليه، وذلك متعذر، فوجب له أجره المثل، ولأن المضاربة الفاسدة في معنى الإجارة الفاسدة، والأجير لا يستحق المسمى في الإجارة الفاسدة، وإنما يستحق أجر المثل^(١).

وعند الحنفية: يكون للمضارب أجر مثل عمله مطلقا، وهو ظاهر الرواية، ربح المال أولا، بلا زيادة على الشروط خلافا لمحمد، وعن أبي يوسف أن المال إذا لم يربح لا أجر للمضارب، وقال ابن عابدين: إنه هو الصحيح لثلاث تروى المضاربة الفاسدة على الصحيحة، ثم قال: الخلاف فيما إذا ربح، وأما إذا لم يربح

وقالوا: يجبر أيضا بالربح ما تلف من مال المضاربة بسماوي، وألحق به ما أخذه لص أو عشار، وإن وقع التلف قبل العمل بالمال، ما لم يقبض رب المال من العامل مال المضاربة، فإن قبضه ناقصا عن أصله ثم رده له فلا يجبر بالربح لأنه حيثئذ صار مضاربة مستأنفة، والجبر إنما يكون إذا بقي شيء من أصل المال، فلو تلف جميعه فأنى له ربه ببذله فلا جبر للأول بربح الثاني^(٢).

ما يستحقه رب المال في المضاربة الصحيحة:

٥١ - يستحق رب المال في المضاربة الصحيحة الربح المسمى إذا كان في المال ربح، وإن لم يكن فلا شيء له على المضارب^(٣).

زكاة مال المضاربة:

٥٢ - اتفق الفقهاء على أن زكاة رأس مال المضاربة على رب المال^(٤).

وأما زكاة الربح فلفقهاء فيها خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح: (زكاة ف. ٩٦).

(١) الشرح الصغير ٣/ ٦٩٩، ٦٩٠، ٧٠٠

(٢) بدائع الصنائع ٦/ ١٠٨

(٣) المبسوط للسرخسي ٢/ ٢٠٤، والقوانين الفقهية ص ١٠٨

والمدونة ٥/ ٩٨، والقطيبي ٣/ ٣١، والمغني ٣/ ٣٨

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١٠٨، وروضة الطالبين ٥/ ١٢٥، وكشاف القناع ٣/ ٥١١ - ٥١٢

توليه الصرف، وهذا الأجر يكون في ذمة رب المال.

وللمضارب في كل من هذه الصور مع أجر المثل مضاربة مثل المال في ربحه - إن ربح - لا في ذمة رب المال، حتى إذا لم يحصل ربح لم يكن له شيء.

ب - يستحق المضارب مضاربة مثل المال.

ومن ذلك ما إذا انتفى علم نصيب العامل من الربح، أو إذا أبهت المضاربة، أو أجلت ابتداء أو انتهاء، أو ضُمنَّ العامل، أو شرط عليه شراء ما يقل وجوده، فللمضارب في كل صورة مضاربة المثل في الربح إن عمل وربح المال، وإلا فلا شيء له في ذمة رب المال.

ج - يستحق المضارب أجر مثله.

وذلك في غير ما سبق - ونحوه - من المضاربات الفاسدة، كاشتراط يده، أو مشاورته، أو أمين عليه، أو كخياطة أو فرز، أو تعيين محل، أو زمن، أو شخص، أو مشاركة، أو خلط.

وفرق المالكية بين ما فيه مضاربة المثل وما فيه أجر للمثل من المضاربات الفاسدة من وجوه: ١ - أن ما فيه مضاربة المثل لا شيء للمضارب فيه إن لم يحصل ربح، بخلاف أجر المثل فإنها لا ترتبط بحصول ربح، بل تثبت في الذمة ولو لم يحصل ربح.

فأجر المثل بالغاً ما بلغ، لأنه لا يمكن تقليده بنصف الربح المعلوم، لكن في الواقعات: ما قاله أبو يوسف مخصوص بما إذا ربح، وما قاله محمد أن له أجر المثل بالغاً ما بلغ فيما هو أعم^(١).

والأصل عند المالكية: أن كل مسألة خرجت عن حقيقة المضاربة من أصلها ففيها أجر المثل، وأما إن شملتها المضاربة لكن اختل منها شرط ففيها مضاربة المثل.

وقالوا: إذا فسدت المضاربة فإن ما يستحقه المضارب يختلف باختلاف الأحوال، على ما يلي:

أ - يستحق المضارب أجره مثله ومضاربة مثل المال في ربحه إن ربح.

ومن ذلك ما إذا كان رأس المال عرضاً دفعه رب المال وتولى المضارب بيعه وعمل بثمنه مضاربة، أو كان رأس المال رهناً أو ودعة، أو ديناً وكل رب المال للمضارب على تخليصه والمعمل بما خُلصه مضاربة، أو كان أحد التقدين دفعه رب المال إلى المضارب ليصرفه ثم يعمل بما صرفه مضاربة.. فللمضارب إن عمل أجر مثله في توليه بيع العرض أو تخليص الرهن أو الوديعة أو الدين، أو في

(١) حاشية ابن عابدين ٤ / ٤٨٤

٥٥ - وقال الخنفي والحنابلة: لا ضمان على العامل في المضاربة الفاسدة، لأن ما لا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده^(١).

اختلاف رب المال والمضارب:

قد يختلف رب المال والمضارب في بعض المسائل منها:

أولاً - اختلاف رب المال والمضارب في المموم والخصوص:

٥٦ - فصل الخنفي اختلاف رب المال والمضارب في المموم والخصوص فقالوا: إن اختلفا في المموم والخصوص فالقول قول من يدعي المموم، بأن ادعى أحدهما المضاربة في عموم التجارات أو في عموم الأمكنة أو مع عموم الأشخاص، وادعى الآخر نوعاً دون نوع ومكاناً دون مكان وشخصاً دون شخص، لأن قول من يدعي المموم موافق للمقصود بالعقد، وهو الربح، وهذا في المموم أوفر.

ولو اختلفا في الإطلاق والتقييد فالقول قول من يدعي الإطلاق لأنه أقرب إلى المقصود بالعقد وهو الربح.

وقال الحسن بن زياد: إن القول قول رب المال في الفصلين جميعاً، وقيل: إنه قول زفر،

ب - أن ما فيه مضاربة للثل يفسخ قبل العمل ويفوت بالعمل، وما فيه أجره للثل يفسخ متى أطلع عليه وله أجره ما عمل.

ج - أن العامل يكون أحق من الغرماء إذا كان له مضاربة المثل، ويكون أسوتهم إذا كان له أجر المثل.. على ظاهر المدونة والموازاة، ما لم يكن الفساد باشتراط عمل يده - كأن يشترط عليه أن يخطط مثلاً - فإنه حينئذ يكون أحق به من الغرماء لأنه صانع^(١).

٥٤ - نقل في الفتاوى الهندية عن الفصول العمادية أن كل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء وبيع أو إجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز في المضاربة الفاسدة^(٢).

وقال الشافعية والحنابلة: تصرفات العامل في المضاربة الفاسدة نافذة كتصرفاته في الصحيحة، لإذن رب المال له في التصرف.

وقال الشافعية: إذا فسدت المضاربة وبقي الإذن لنحو فوات شرط - ككونه غير نقد - نفذ تصرف العامل نظراً لبقاء الإذن كالوكالة الفاسدة، هذا إذا قارضه المالك بماله، أما إذا قارضه بمال غيره بوكالة أو ولاية أو فسد القراض لعدم الأهلية فلا ينفذ تصرفه^(٣).

(١) الشرح الصغير وبلغه السالك ٣/٦٨٦ - ٦٩٠، وحاشية الدسوقي مع الفرج الكبير ١٩٩/٥

(٢) الفتاوى الهندية ٤/٢٩٦

(٣) روضة الطالبين ٥/١٢٥، ونهاية المحتاج ٥/٢٢٨ - ٢٢٩،

وكشاف القناع ٣/٥١١ - ٥١٢

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٤٨٤، وكشاف القناع ٣/١٢٠

دفعت ألفاً.. فالقول قول العامل، لأنه مدعى عليه وهو أمين، ولأن القول في مقدار المقبوض للمقبض أميناً أو ضميناً كما لو أنكره، ولأن الأصل عدم القبض فلا يلزمه إلا ما أقر به، ولأن رب المال يدعي عليه قبض شيء وهو ينكره، والقول قول المنكر.

ونقل ابن قدامة عن ابن المنذر قوله: أجمع من نحفظ عنهم من أهل العلم أن القول قول العامل في قدر رأس المال.

وقيد الشافعية الحكم السابق بما إذا لم يكن في المال ربح، فأمّا إن كان في المال ربح ففي المسألة وجهان: أحدهما أن القول قول العامل، والثاني: أنهما يتحالفان، لأنهما اختلفا فيما يستحقان من الربح فتحالفا كما لو اختلفا في قدر الربح المشروط، قال الشيرازي: والصحيح هو الأول لأن الاختلاف في الربح المشروط اختلاف في صفة العقد فتحالفا، كالمتابعين إذا اختلفا في قدر الثمن، وهذا اختلاف فيما قبض، فكان الظاهر مع الذي ينكر، كالمتابعين إذا اختلفا في قبض الثمن فإن القول قول البائع.

وأضاف الحنفية أنه لو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط لأنه يستفاد من جهته، وأيهما

ووجهه أن الإذن يستفاد من رب المال فكان القول في ذلك قوله.

فإن قامت بينة لهما فالبينه بينة مدعي العموم في الاختلاف في العموم والخصوص لأنها تثبت زيادة، وبينه مدعى التقيد عند الاختلاف في الإطلاق والتقييد لأنها تثبت زيادة فيه وبينه الإطلاق ساكتة.

ولو اتفقا على الخصوص لكنهما اختلفا في ذلك الخاص، فقال رب المال: دفعت إليك مضاربة في البرز، وقال المضارب: في الطعام.. فالقول قول رب المال - باتفاقهم - لأنه لا يمكن الترجيح هنا بالمقصود من العقد لاستوائهما في ذلك فترجح بالإذن وأنه يستفاد من رب المال. فإن أقاما بينة.. فالبينه بينة المضارب لأن بينته مثبتة وبينه رب المال نافية، لأنه لا يحتاج إلى الإثبات والمضارب يحتاج إلى الإثبات لدفع الضمان عن نفسه، فالبينه المثبتة للزيادة أولى^(١).

ثانياً - اختلاف رب المال والمضارب في قدر رأس المال:

٥٧- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا اختلف رب المال والعامل في قدر رأس المال المدفوع للمضاربة فقال رب المال: دفعت ألفين، وقال العامل: بل

(١) بدائع الصانع ١٠٩/٦، والفتاوى الهندية ٣٢٣/٤

ولو قال المضارب: دفعت إلي مضاربة، وقال رب المال: بل أقرضتك، فالقول قول المضارب لأنهما اتفقا على أن الأخذ كان بإذن رب المال، ورب المال يدعي على المضارب الضمان وهو ينكر فكان القول له، فإن قامت بينة لهما فالبينة بينة رب المال لأنها تثبت أصل الضمان^(١).

وعند المالكية: لو قال رب المال: أعطيتك المال مضاربة، وقال العامل: بل سلفا.. فالقول قول العامل، لأن رب المال هنا مدع في الربح فلا يصدق.

ولو أن رجلا قال لرجل: لك عندي ألف درهم مضاربة، وقال رب المال بل هي عندك سلفا، فالقول قول رب المال^(٢).

وعند الشافعية - كما قال الشهاب الرملي - لو قال المالك: مضاربة، وقال الآخر: قرضا، عند بقاء المال وريحه، فالظاهر أن القول قول مدعي القرض لأمر منها: أنه قادر على جعل الربح له بقوله: اشتريت هذا لي فإنه يكون القول قوله، ولو انعكس قولهما بعد تلف المال في يد العامل صدق العامل - كما أفتى الأنصاري والبخاري - لأنهما اتفقا على جواز التصرف والأصل عدم الضمان، وإن

أقام بينة تقبل، وإن أقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال لأنها في ذلك أكثر إثباتا، وبينه المضارب في دعواه الزيادة في الربح لأنها في ذلك أكثر إثباتا^(٣).

ثالثا - الاختلاف بين رب المال والمضارب في أصل المضاربة:

ذكر الفقهاء للاختلاف بين رب المال والمضارب في أصل المضاربة صورا، منها:

١ - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو قرضا:

٥٨ - فصل الفقهاء حكم اختلاف رب المال والمضارب في كون رأس المال كان مضاربة أو قرضا.

فقال الحنفية: لو قال رب المال: دفعت إليك المال مضاربة، وقال المضارب: أقرضتني المال والربح لي، فالقول قول رب المال لأن المضارب يدعي عليه التمليك وهو منكر، فإن أقاما بينة، فالبينة بينة المضارب لأنها تثبت التمليك، ولأنه لا تنافي بين البينتين لجواز أن يكون أعطاه مضاربة ثم أقرضه.

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١١٠.

(٢) الفتاوى ٥/ ١٢٧.

(٣) الدر المختار ورد المحتار ٤/ ٤٩٢، والمدينة ٥/ ١٢٧.

والمهلب ١/ ٣٩٦، وروضة الطالبين ٥/ ١٤٦ - ١٤٧.

والفتاوى ٥/ ٧٨.

يستفيد الربح بشرطه وهو منكر فكان القول قوله أنه لم يشترط، ولأن المضارب يدعي استحقاقا في مال الغير فالقول قول صاحب المال.

ولو قال المضارب: أقرضتني المال والربح لي، وقال رب المال: دفعته إليك بضاعة فالقول قول رب المال، لأن المضارب يدعي عليه التمليك وهو منكر، فإن أقاما بينة فالبينة بينة المضارب^(١).

وقال المالكية: إن ادعى العامل أنه مضاربة، وقال رب المال: بل أبضعتك معك لتعمل لي به، فإن القول حيتنذ قول رب المال يمينه أنه ليس بمضاربة، ويكون للعامل أجر مثله ما لم يزد على ما ادعاه فلا يزد، وإن نكل كان القول قول العامل مع يمينه إذا كان ممن يستعمل مثله في المضاربة^(٢).

وقال الحنابلة: إن قال رب المال: كان بضاعة فريجه لي، وقال العامل: كان مضاربة فريجه لنا.. حلف كل منهما على إنكار ما ادعاه خصمه، لأن كلا منهما منكر لما ادعاه خصمه عليه، والقول قول المنكر، وكان للعامل أجرة مثله، والباقي لرب المال لأنه نماء ماله تابع له^(٣).

أقام كل منهما بينة بما ادعاه فوجهان: أو جههما تقديم بينة المالك لأن معها زيادة علم^(١).

وقال الحنابلة: لو دفع إليه مالا يتجر به ثم اختلفا فقال رب المال: كان مضاربة على النصف - مثلا - فريجه بيننا، وقال العامل: كان قرضا فريجه كله لي.. فالقول قول رب المال، لأن الأصل بقاء ملكه عليه، فيحلف رب المال، ويقسم الربح بينهما نصفين، وإن أقام كل واحد منهما بينة بدعواه تعارضت البينتان وسقطتا، وقسم الربح بينهما نصفين، نص عليه في رواية منها، لأن الأصل بقاء ملك رب المال عليه وتبعه الربح، لكن قد اعترف بنصف الربح للعامل فبقى الباقي على الأصل، والمذهب: تقدم بينة العامل^(٢).

ب - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو بضاعة:

٥٩ - للفقهاء تفصيل في اختلاف طرفي المضاربة في كون رأس المال مضاربة أو بضاعة:

فقال الحنفية: لو قال رب المال: دفعت إليك بضاعة، وقال المضارب: مضاربة بالنصف فالقول قول رب المال، لأن المضارب

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١١٠.

(٢) للدونة ٥/ ١٢٧، والخروشي ٦/ ٢٢٤.

(٣) كشف القناع ٣/ ٢٤.

(١) أمسي الطالب وحاشية الرملي ٢/ ٣٩٢.

(٢) كشف القناع ٣/ ٥٢٣ - ٥٢٤.

ج - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو غصبا:

٦٠ - قال الحنفية: لو قال المضارب: دفعته إلي مضاربة، وقد ضاع المال قبل أن أعمل به، وقال رب المال: أخذته غصبا، فلا ضمان على المضارب لأنه ما أقر بوجود السبب الموجب للضمان عليه وإنما أقر بتسليم رب المال إليه وذلك غير موجب للضمان عليه، ورب المال يدعي عليه الغصب الموجب للضمان وهو ينكر، فإن كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال، لأن عمله في مال الغير سبب موجب للضمان عليه ما لم يثبت إذن صاحبه فيه ولم يثبت ذلك لإنكاره، فأما إن أقاما البيعة.. فالبيعة بينة المضارب في الوجهين لأنه يثبت تسليم رب المال والإذن له في العمل بيعة.

ولو قال المضارب: أخذت منك هذا المال مضاربة فضاع قبل أن أعمل به أو بعد ما عملت، وقال رب المال: أخذته مني غصبا.. فالقول قول رب المال، والمضارب ضامن، لأنه أقر بالأخذ وهو سبب موجب للضمان، ثم ادعى المسقط وهو إذن صاحبه فلا يصدق في ذلك إلا بحجة^(١).

وقال المالكية: إذا قال العامل: للمال بيدي

مضاربة أو وديعة، وقال رب المال: بل غصبته مني أو سرقتني، فإن القول قول العامل مع يمينه والبيعة على رب المال، لأنه مدع، ولأن الأصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يشبه أن يغصب أو يسرق^(٢).

د - اختلافهما في كون العقد مضاربة أو وكالة:

٦١ - قال الشافعية: إذا اختلف العامل ورب المال في أصل المضاربة فقال العامل ضاربتي وقال المالك: بل وكلتك.. صدق المالك بيمينه، لأن الأصل عدم مقابلة العمل بشيء، فإذا حلف أخذ المال وربحه ولا شيء عليه للآخر، فإن أقاما يثبتن فالظاهر - كما قال الأنصاري - تقديم بيعة العامل لأن معها زيادة علم.

وقال الشهاب الرملي: صدق المالك بيمينه، إذ القاعدة أن من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته، مع أن الأصل عدم الائتمان الدافع للضمان^(٣).

هـ - جحود العامل المضاربة:

٦٢ - قال الحنفية: لو جحد المضارب المضاربة

(١) شرح الحرشي ٦/ ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) أسنى الطالب وحاشية الرملي ٢/ ٣٩٢، وروضة الطالبين

١٤٧/٥

(١) المبسوط ٢٢/ ٩٤، والفتاوى الهندية ٢/ ٣٣٥

المال: اشتريتها للمضاربة، أو قال العامل:
اشتريتها للمضاربة، وقال رب المال: بل
لنفسك.. فالقول قول العامل، لأنه قد يشتري
لنفسه وقد يشتري للمضاربة ولا يتميز أحدهما
عن الآخر إلا بالنية فوجب الرجوع إليه، ولأن
الاختلاف هنا في نية المشتري وهو أعلم بما نواه
لا يطلع عليه أحد سواء، فكان القول قوله فيما
نواه.

وفرق النووي بين المسألتين فقال: إذا قال
العامل: اشتريت هذا للمضاربة، فقال المالك:
بل لنفسك.. فالقول قول العامل على المشهور،
وفي قول: قول المالك، لأن الأصل عدم وقوعه
عن المضاربة، ولو قال العامل: اشتريته
لنفسي، فقال المالك: بل للمضاربة.. صدق
العامل بيمينه قطعاً.

وقال الشربيني الخطيب: يصدق العامل في
قوله: اشتريت هذا الشيء للمضاربة وإن كان
خاسراً، أو: لي وإن كان رابحاً، لأنه مأمون
وهو أعرف بقصده، ولأنه في الثانية في يده.

وقال: محل قبول قوله إنه اشتراه لنفسه إذا
وقع العقد على اللزعة لأن التعويل فيه على
النية، أما إذا ادعى أنه اشتراه لنفسه وأقام المالك
بينة أنه اشتراه بعين مال المضاربة فقيه وجهان:
رجح ابن المقري منهما أنه يبطل العقد، وبه
صرح الماوردي والشاشي والفارقي وغيرهم..

أصلاً ورب المال يدعي دفع المال إليه مضاربة
فالقول قول المضارب، لأن رب المال يدعي
عليه قبض ماله وهو ينكر، فكان القول قوله،
ولو جحد ثم أقر.. فروى ابن سماعة عن أبي
يوسف قوله في رجل دفع إلى رجل مالاً
مضاربة ثم طلبه منه فقال: لم تدفع إلي شيئاً،
ثم قال: بلى أستغفر الله العظيم قد دفعت إلي
ألف درهم مضاربة.. هو ضامن للمال، لأنه
أمين والأمين إذا جحد الأمانة ضمن كالمودع،
وهذا لأن عقد المضاربة ليس بعقد لازم، بل هو
عقد جائز محتمل للفسخ، فكان جحوده فسخاً
له أو رفعاً له، وإذا ارتفع العقد صار المال
مضموناً عليه، فإن اشترى به مع الجحود كان
مشترياً لنفسه لأنه ضامن للمال فلا يبقى حكم
المضاربة، لأن من حكم المضارب أن يكون المال
أمانة في يده، فإذا صار ضميناً لم يبق أميناً،
فإن أقر بعد الجحود لا يرتفع الضمان، لأن
العقد قد ارتفع بالجحود فلا يمود إلا بسبب
جديد^(١).

**رابعاً - اختلاف رب المال والمضارب في
كون ما اشترى للمضاربة أو للعامل:**

٦٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن العامل
إن قال: اشتريت هذه السلعة لنفسي، وقال رب

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١١٠ - ١١١.

المضارب من غير بينة ويضمن المضارب للبائع ألف درهم. ولا يرجع على رب المال بشيء، وكذلك الجواب في الوجه الثالث، وفي الوجه الرابع: ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة إلى البائع، وإذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فإنه لا يكون مصدقا.

ولو كان المضارب اشترى الدابة بألف المضاربة، ثم نقد ثمنها من مال نفسه، وقال اشتريتها لنفسی، وكذبه رب المال فالقول قول رب المال، ويأخذ المضارب ألف المضاربة قصاصا بما آداها، ولو كان اشترى الدابة بألف درهم، ولم يسم مضاربة ولا غيرها، ثم قال اشتريتها لنفسی فالقول قوله.

وإن اتفقا أنه لم تحضر للمضاربة وقت الشراء، فعلى قول أبي يوسف يحكم النقد إن نقد من مال المضارب كان الشراء للمضاربة، وإن نقد من ماله كان الشراء له، وعند محمد يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله أو من مال المضارب، كما في الوكيل الخاص^(١).

كما نقله عنهم الأذري وغيره لأنه قد يشتري لنفسه بمال المضاربة عدوانا، ورجح صاحب الأنوار أنه يحكم به للمضاربة، ثم قال: قال الإمام والغزالي والقشيري: كل شراء وقع بمال المضاربة لا شك في وقوعه لها ولا أثر لنية العامل، لإذن المالك له في الشراء.

ثم قال الشربيني الخطيب: والقول بالبطلان أوجه كما اعتمدته الشهاب الرملي^(١).

وقال الحنفية: من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى دابة بألف درهم ولم يقل عند الشراء أنه اشتراها للمضاربة، فلما قبضها قال: اشتريتها وأنا أنوي أن تكون على المضاربة، وكذبه رب المال فقال: اشتريتها لنفسك، هل يصدق المضارب فيما قال؟ فهذه المسئلة لا تخلو من أربعة أوجه: إما أن يكون مال المضاربة والدابة قائمين وقت إقرار المضارب، أو كانا هالكين، أو كانت الدابة قائمة ومال المضاربة هالكا، أو كان مال المضاربة قائما والدابة هالكة. ففي الوجه الأول: القول قول المضارب مع يمينه، فإن هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم إلى البائع فإنه يرجع على رب المال بثمنه ويسلمه إلى البائع، وفي الوجه الثاني: لا يصدق

(١) الفناوى الهنلية ٣٢٢/٤ - ٣٢٣، وانظر روضة القضاة للسماني ٥٩٥/٢ - ٥٩٦.

(١) المهذب ٣٨٩/١، وروضة الطالبين ١٤٦/٥، ومغني المحتاج ٣٢١/٢، وكشاف النافع ٥٢٣/٣، والمغني ٧٦/٥.

ويرى المالكية في قول أنه عند غلبة الفساد يكون القول لمن ادعى الفساد^(١).

سابعا - اختلاف رب المال والمضارب في تلف رأس المال:

٦٦ - اتفق الفقهاء على أنه إذا اختلف العامل ورب المال في تلف المال، بأن ادعاه العامل وأنكره رب المال.. فالقول قول العامل لأنه أمين والأصل عدم الخيانة.

قال النووي: يصدق العامل بيمينه، هذا إذا لم يذكر سبب التلف ولا يكفل بيان سببه، أما إذا ذكر سبب التلف وكان السبب خفياً كالسرقة صدق بيمينه، وإن ادعاه بسبب ظاهر كالخريق والغارة والسليل فإن لم يعرف ما ادعاه بتلك البقعة لم يقبل قوله في الهلاك به، وإن عرف بالمشاهدة أو الاستفاضة، نظر إن عرف عمومه صدق بلا يمين وإن لم يعرف عمومه واحتمل أنه لم يصب مال المضاربة صدق باليمين.

وأضاف الدردير والبهوتي: محل ذلك إذا لم تقم على كذبه أو تشهد بخلاف ذلك قرينة أو ينة إن قبضه بلا ينة توثق، وزاد اليهودي:

خامساً - اختلافهما في النهي بعد الإذن:
٦٤ - ذهب الفقهاء إلى أن القول قول المضارب إذا قال رب المال له: كنت نهيتك عن شراء هذا، فقال: لم تنتهي، لأن الأصل عدم النهي، ولأن قول رب المال دعوى خيانة على المضارب، فكان القول قوله^(١).

سادساً - اختلاف رب المال والمضارب في صحة عقد المضاربة أو فسادها:

٦٥ - ذهب الحنفية والمالكية في المذهب إلى أنه إذا ادعى المضارب فساد المضاربة فالقول لرب المال، وإذا ادعى رب المال فسادها فالقول للمضارب، بمعنى أن القول للمدعي الصحة من رب المال والمضارب، وزاد المالكية: ولو غلب الفساد، لأن هذا الباب ليس من الأبواب التي يغلب فيها الفساد، وهذا هو المعول عليه.

واستثنى الحنفية من هذا الأصل ما إذا قال رب المال: شرطت لك الثلث وزيادة عشرة، وقال المضارب: الثلث، فالقول للمضارب.

ويؤخذ من القواعد المقررة لدى الشافعية والحنابلة أنه عند الاختلاف في فساد عقد المضاربة أو صحته يكون القول للمدعي الصحة منهما.

(١) الأئبياء والنظائر لابن نجيم ص ٢٦٦، والشرح الصغير مع حاشية الصاوي عليه ٧٠٨/٣، والقرشي ٢٢٥/٦، والأئبياء للسيوطي ص ٦٧، والقواعد لابن رجب ص ٣٤١

(١) روضة القضاة ٥٩٦/٢، والمبدونة ١٢٧/٥ - ١٢٨، وروضة الطالبين ١٤٦/٥، والمغني ٦٩/٥

تاسعاً - اختلاف رب المال والمضارب في

قدر الجزء المشروط من الربح:

٦٨ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه إذا اختلف رب المال والمضارب في قدر الجزء المشروط من الربح فادعى العامل النصف - مثلاً - وقال رب المال: الثلث، فالقول قول رب المال لأنه لو أنكر الربح رأساً كان القول قوله فكذلك قدره، فإن أقاما جميعا بينة فالبينة بينة المضارب.

وقال زفر: القول قول العامل لأنهما اتفقا على أنه يستحق المضاربة، وظاهر الحال التساوي فكان القول قوله ^(١).

وقال المالكية: القول للعامل يمينه في قدر جزء الربح إذا تنازعا بعد العمل وأما قبل العمل فلا فائدة لكون القول قول العامل لأن لرب المال فسخه بشرطين:

الأول - إن ادعى شبيهاً، أي جزءاً يشبه أن يكون جزء قراض في العادة كالثلث أو النصف وقد جرت بهما عادة الناس، سواء أشبه رب المال أم لا، وأما لو انفرد رب المال بالشبه فيكون القول قوله.

الثاني - أن يكون المال بيد العامل ولو

وإن ادعى الهلاك بأمر ظاهر كلف بينة تشهد به، ثم حلف أنه تلف به.

وقال الصاوي: توجه اليمين هو الراجح، وقيل: بغير يمين، والحلف جار على الخلاف في إيمان التهمة، وفيها أقوال ثلاثة: قيل تتوجه مطلقاً وهو للمتمد، وقيل: لا مطلقاً، وقيل: تتوجه إن كان متهماً عند الناس وإلا فلا ^(١).

ثامناً - اختلاف رب المال والمضارب في

الربح الحاصل بالمضاربة:

٦٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا اختلف العامل والمالك في الربح، فقال العامل: ما ربحت، أو ما ربحت إلا ألفاً، فقال المالك: ألفين، فالقول قول العامل، وصرح الشافعية بأن العامل يصلق يمينه ^(٢).

وقال الشافعية والحنفية: إذا قال المضارب: ربحت ألفاً، وادعى أنه غلط فيه، وأظهر ذلك خوفاً من نزاع المال من يده لم يقبل منه، لأن هذا رجوع عن إقراره بمال غيره فلم يقبل في حصة الآخر ^(٣).

(١) روضة القضاة للسمناني ٥٩٣/٢، والشرح الصغير وحاشية الصاوي ٧٠٦/٣ - ٧٠٧، وروضة السطالبيين ١٤٥/٥،

٣٤٦/٦، والمغني ٧٦/٥

(٢) روضة الطالبين ١٤٥/٥، وكشاف الفتاوى ٥٢٣/٣

(٣) روضة القضاة للسمناني ٥٩٨/٢، وروضة الطالبين ١٤٥/٥

(١) روضة القضاة للسمناني ٥٩٤/٢، والفتاوى الهندية ٣٢٤/٤، وكشاف الفتاوى ٥٢٣/٣

هاشراً - اختلاف رب المال والمضارب في رد رأس المال:

٦٩- ذهب الحنفية والشافعية في الأصح وهو قول عند الحنابلة إلى أنه إذا اختلف رب المال والعامل في رد رأس مال المضاربة إلى مالكة أو عدم رده.. فإن القول هو قول العامل.

وقال المالكية: القول قول العامل أنه ردّ مال المضاربة إلى ربه حيث قبضه بغير بينة، وإلا فلا بد من بينة تشهد له بالرد على المشهور، لأن القاعدة أن كل شيء أخذ بإشهاد لا يبرأ منه إلا بإشهاد، ولا بد أن تكون البينة مقصودة للتوثق، ولا بد من حلقه على دعوى الرد وإن لم يكن متهما اتفاقاً.. أي عندهم.

وقالوا: هذا فيما إذا ادعى العامل رد رأس المال وربحه، أو ادعى رد رأس المال وحصة رب المال من الربح حيث كان فيه ربح، وأما إن ادعى ودرأس للمال دون ربح حيث كان فيه ربح فقال السخمي: يقبل قوله، وقال القاسبي: لا يقبل قوله، وظاهر المدونة عدم قبول قوله ولو أبقى العامل بيده قدر حصته من الربح، وقال العدوي: كلام ابن رشد يقتضي اعتماد القول الأول.

ويرى الحنابلة في المذهب وهو مقابله الأصح عند الشافعية أنه إن ادعى العامل رد

حكماء، فلو سلمه لربه على وجه المقابلة لم يكن القول قول العامل ولو مع وجود شبهة إن بعد قيامه، فإن قرب فالقول قوله... كما قاله أبو الحسن.

وقالوا: القول لرب المال يمينه - سواء كان تنازعهما قبل العمل أو بعده إن ادعى في قدر جزء الربح الشبه ولم يشبه العامل، فإن لم يشبه ربه أيضاً فمضاربة المثل.. أي جزء مضاربة المثل^(١).

وذهب الشافعية إلى أن طرفي عقد المضاربة إن اختلفا في قدر الربح المشروط للعامل - فقال العامل: النصف، وقال المالك بل الثلث - تحالفا كالمشايخين، فإذا حلقا فسخ العقد، واختص الربح والخسران بالمالك، ووجب عليه للعامل أجره مثله وإن زادت على مدعاه، لأن مقتضى التحالف والفسخ رجوع كل من الموضين لصاحبه، فإن تعذر فقيمته، وقد رجع المال وربحه للمالك وقياسه رجوع العمل للعامل لكنه تعذر، فأوجبنا قيمته وهي الأجرة.

وفي وجه: أن الأجرة إن كانت أكثر مما ادعاه العامل فليس له إلا ما ادعاه^(٢).

(١) الشرح الكبير وحاشية النسوي ٣/ ٥٢٠ - ٥٣٧

(٢) روضة الطالبين ٥/ ١٤٥ - ١٤٦، وأسنى المطالب ٢/ ٣٩٢

حظ موثره من الربح، ولا يتفسخ عقد المضاربة بموت العامل ارتكاباً لأخف الضررين، وهما : ضرر الورثة في القسح، وضرر رب المال في إبقائه عندهم، ولا شك أن ضرر الورثة بالفسخ أشد لضياع حقهم في عمل مورثهم.

وإن لم يكن وارث العامل أميناً أتى الوارث بأمين، كالعامل الأول الذي مات في الأمانة والثقة، يكمل العمل في مال المضاربة ويكون بصيراً بالبيع والشراء، بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط فيها مساواتها لأمانة المورث، والفرق أنه يحتاط في الأجنبي مالا يحتاط في الوارث، قال الدسوقي: وبعضهم اكتفى بمطلق الأمانة في الأجنبي وإن لم تكن مثل الأمانة في الأول. وإن لم يكن الوارث أميناً ولم يأت بأمين كالأول سلم الوارث المال لربه تسليماً هدرًا، أي بغير أخذ شيء من ربح أو أجرة في نظير عمل من مات، لأن المضاربة كالجعالة لا يستحق جعلها إلا بتمام العمل، أي فكذلك عامل المضاربة لا يستحق شيئاً إلا بتمام العمل فيها، والقرض هنا أنه لم يتم^(١).

وفي المدونة - بعد مثل ما سبق من التفصيل للمالكية - إن مات رب المال فهؤلاء على مضاربتهم بحال ما كانوا إن أراد الورثة ذلك،

المال فأنكر رب المال.. فالقول قول رب المال مع يمينه، نص عليه أحمد، لأن العامل يقض المال لنفع نفسه فلم يقبل قوله في وده، ولأن رب المال منكر والقول قول المنكر، ولأن المضارب لم يقض رأس المال إلا لنفع نفسه ولم يأخذه لنفع رب المال^(١).

انقاسخ المضاربة:

المضاربة تنفسخ بأسباب منها:

أولاً: موت رب المال أو المضارب:

٧٠- ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن المضاربة تنفسخ بموت رب المال أو المضارب، لأن المضاربة كالوكالة، أو تشتمل عليها، والوكالة تبطل بموت الموكل أو الوكيل، غير أنهم قالوا: إن رأس المال إذا كان عند الموت عرضاً فإن للمضارب البيع لتتضيضه^(٢).

وذهب المالكية إلى أنه: إن مات عامل المضاربة قبل نضوض رأس مالها فلوارثه الأمين - لا غيره - أن يكمل العمل على حكم موثره، فيبيع ما بقي من سلع المضاربة ويأخذ

(١) روضة القضاة للمصنفين ٥٩٤/٢، والمدونة ١٢٨/٥، وحاشية الدسوقي ٥٣٦/٣، وشرح الخرخشي وحاشية الطلوي

٢٢٤/٦، والمهذب ٣٩٦/١، وروضة الطالبين ١٤٥/٥، والمغني ٧٧/٥، والإرتشاف ٤٥٥/٥

(٢) بدائع الصنائع ١١٢/٦، وحاشية ابن عابدين ٤٨٩/٤، ومغني المحتاج ٣١٩/٢ - ٣٢٠، ونهاية المحتاج ٢٣٧/٥، وكشاف القناع ٥٢٢/٣

(١) حاشية الدسوقي ٥٣٦/٣

ب - الإغماء:

٧٢ - نص الشافعية على أن الإغماء سبب تنفسخ به المضاربة، فقالوا: إذا أغمى على أحد طرفي عقد المضاربة أنفسخ العقد كما ينفسخ بالجنون والموت^(٧).

ج - الحجر:

٧٣ - نص الحنفية والحنابلة على أن المضاربة تبطل بالحجر بطراً على أحد العاقلين وقال الحنابلة: إذا توسس أحد العاقلين في المضاربة بحيث لا يحسن التصرف أنفسخت المضاربة، لأنه عقد جائز من الطرفين يبطل بذلك كالوكالة^(٨).

ثالثاً: فسخ المضاربة:

٧٤ - فسخ المضاربة يكون من العاقلين بإرادتهما، أو من أحدهما بإرادته المنفردة. ويحصل الفسخ بقول: فسخت المضاربة أو رفعتها أو أبطلتها، أو بقول المالك للعامل: لا تصرف بعد هذا.. ونحو ذلك، وقد يحدث بالفعل كاسترجاع رب المال رأس مال المضاربة كله.. وغير ذلك. وعقد المضاربة من العقود الجائزة غير اللازمة، والأصل فيه أنه يجوز لكل من رب

فإن أراد الورثة أخذ مالههم فليس لهم ذلك عند مالك، ولكن ينظر في السلع: فإن رأى السلطان وجهه يبيع باع فأوفى رأس المال، وما بقي من الربح على ما اشترط، وإن لم ير السلطان وجهه يبيع آخر السلع حتى يرى وجهه يبيع.

وفيهما: إن مات رب المال والمال في يدي المضارب ولم يعمل به بعد فلا يبنّي - في قول مالك - أن يعمل به ويؤخذ منه، فإن لم يعلم العامل بموت رب المال حتى اشترى بالمال بعد موت ربه، فقال مالك: هو على المضاربة حتى يعلم بموته^(٩).

ثانياً: فقدان أهلية أحدهما أو نقصها:

قد يعرض لأهلية رب المال أو المضارب من عوارض الأهلية ما يذهبها أو ينقصها، مما قد يكون سبباً في إنهاء المضاربة، ومن هذه العوارض:

أ- الجنون:

٧١ - ذهب الفقهاء إلى أن الجنون المطبق إذا اعترى أحد طرفي عقد المضاربة فإنه يبطل العقد^(١٠).

(١) المدونة ١٢٨/٥ - ١٣٠

(٢) بدائع الصنائع ١/١١٢، ونهاية المحتاج ٥/٢٣٧، وكشاف

القناع ٥٢٢/٣

(١) مني المحتاج ٢/٣١٩

(٢) الدر المختار ٤/٤٨٩، وكشاف القناع ٣/٥٢٢

إعطالا لحقه في التصرف فلا يملك ذلك، وإن كان رأس المال دراهم أو دنائير وقت الفسخ والنهي صح الفسخ والنهي، لكن له أن يصرف الدراهم إلى دنائير والدنائير إلى دراهم استحسانا - أي لتوافق جنس رأس المال - لأن ذلك لا يعد بيعاً - أي للمين - لاتحادهما في الثمنية^(١).

وقال الشافعية: وللعامل بعد الفسخ بيع مال المضاربة إذا توقع فيه ربحا كان ظفر بسوق أو راغب، ولا يشتري لارتفاع عقد المضاربة مع انتضاء حظه فيه.

ويلزم العامل استيفاء دين مال المضاربة إذا فسخ أحدهما، أو فسخا، أو انفسخ العقد، لأن الدين ناقص وقد أخذ العامل من المالك ملكا تاما فليرد كما أخذ، سواء أكان في المال ربح أم لا، ولو رضي بقبول الحوالة جاز.

ويلزم العامل أيضا تنضيض رأس المال إن كان عند الفسخ عرضا وطلب المالك تنضيضه، سواء أكان في المال ربح أم لا^(٢).

وقال الحنابلة: إذا انفسخت المضاربة والمال ناض لا ربح فيه أخذه ربه، وإن كان فيه ربح قسماه على ما شرطاه، وإن انفسخت والمال

المال والمضارب فسخ العقد بإرادته المنفردة متى شاء، وعلى هذا اتفق الفقهاء في الجملة، غير أنهم اختلفوا بعد ذلك:

فقال الشافعية والحنابلة: لكل من العاقلين فسخ عقد المضاربة متى شاء دون اشتراط علم الآخر وكون رأس المال ناضا.

وقال الحنفية: لكل من رب المال والمضارب الفسخ بشرط علم صاحبه وكون رأس المال عينا عند الفسخ.

وقال المالكية: حق كل منهما في الفسخ مقيد بكونه قبل شراء السلع بالمال^(٣).

ولهم في ذلك وغيره تفصيل.

قال المالكية: إذا نهى رب المال المضارب عن العمل بماله قبل العمل انحل عقد المضاربة ويصير المال كالوديعة، فإذا عمل بعد ذلك فله الربح وحده وعليه الخسر، وليس لرب المال عليه إلا رأس المال^(٤).

وقال الحنفية: لو نهى رب المال المضارب عن التصرف ورأس المال عروض وقت النهي لم يصح نهيه، أي ولا ينزل بهذا النهي، وله أن يبيع العروض لأنه يحتاج إلى بيعها بالدراهم والدنائير ليظهر الربح، فكان النهي والفسخ

(١) بدائع الصنائع ١٠٩/٦، وحاشية ابن عابدين ٤٨٩/٤

(٢) مفتي اللحاق ٣١٩/٢، ٣٢٠

(٣) بدائع الصنائع ١٠٩/٦، والشرح الصغير ٧٠٥/٣، ومفتي اللحاق ٣١٩/٢، والمفتي ٥٨/٥

(٤) الشرح الصغير ٧٩٧/٣

عرض فاتفقا على بيعه أو قسمه جاز، لأن الحق لهما لا يعدوهما.

وإن طلب العامل البيع وأبى رب المال - وقد ظهر في المال ربح - أجبر رب المال على البيع، لأن حق العامل في الربح ولا يظهر إلا بالبيع، وإن لم يظهر ربح لم يجبر.

وإن انفسخت المضاربة والمال دين لزم العامل تقاضيه، سواء ظهر في المال ربح أو لم يظهر^(١).

وابعا: تلف رأس مال المضاربة:

٧٥ - ذهب الفقهاء إلى أن المضاربة تنفسخ بتلف مال المضاربة الذي تسلمه المضارب ولم يحركه بعد للمضاربة بالشراء، وذلك لأن للمال الذي تعين للمضاربة وتعلق به عقدها قد هلك وزال.. وهذا إذا تلف المال كله، أما إذا تلف بعض المال في هذه الحالة فإن المضاربة تنفسخ بقدر ما تلف من رأس المال ويظل باقيه على المضاربة.

وقالوا: إذا هلك مال المضاربة كله بعد تحريكه في عمليات البيع والشراء للمضاربة ارتفع عقد المضاربة وانفسخ.. وذلك في الجملة، وإذا هلك بعض مال المضاربة بعد العمل فيها ارتفعت المضاربة بقدر ما تلف أو

هلك، ويكون رأس مالها ما بقي بعد الهلاك.. وذلك عند بعض الفقهاء وفي أحوال ذكروها.

قال الكاساني: تبطل المضاربة بهلاك مال المضاربة في يد المضارب قبل أن يشتري به شيئاً في قول أصحابنا، لأنه تعين لعقد المضاربة بالقبض فيبطل العقد بهلاكه كالدبعة، وكذا لو استهلكه المضارب أو أنفقه أو دفعه إلى غيره فاستهلكه، فإن أخذ مثله من الذي استهلكه كان له أن يشتري به على المضاربة.. كذا روى الحسن عن أبي حنيفة لأنه أخذ عوض رأس المال فكان أخذ عوضه بمنزلة أخذ مثله فيكون على المضاربة، وروى ابن رستم عن محمد أنه لو أقرضها المضارب رجلاً فإن رجع إليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة، لأنه وإن تعدى يضمن لكن زال التعدي فيزول الضمان المتعلق به، وإن أخذ مثله لم يرجع في المضاربة، لأن الضمان قد استقر بهلاك العين، وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان.

هذا إذا هلك مال المضاربة قبل أن يشتري المضارب شيئاً.

فإن هلك بعد الشراء بأن كان مال المضاربة ألفاً فاشتري بها سلعة ولم ينقد المضارب الثمن للبائع حتى هلكت الألف، فقد قال أصحابنا: السلعة على المضاربة ويرجع على رب المال بالألف فيسلمها إلى البائع، وكذلك

(١) المفتي ٦٤/٥ - ٦٥

الحلف واشترى العامل سلعة للمعْضَارَةِ فذهب ليأتي لبائعها بثمنها فوجد المال قد ضاع وأبى رب المال الحلف لزمته السلعة العامل، فإن لم يكن له مال يبعث وريحتها له وخسرها عليه.

والشهور عند المالكية أنه لا يجبر التالف بربح الحلف، سواء كان التالف كل المال أو بعضه كما قال اللخمي، ونحوه لابن عرفة عن التونسي، وقال بعضهم: إذا تلف البعض وأخلفه ربه فإنه يجبر تلف الأول بربح الثاني.

وقالوا: لو جنى رب المال أو العامل على بعض مال القراض، أو أخذ أحدهما منه شيئاً قرضاً فكأجنبي، فيشبع الأخذ والجاني بما أخذه أو أثلّفه بجانيته، ولا يجبر ذلك بالربح لأن الربح إنما يجبر الخسر والتلف، وأما الجناية والأخذ منه قرضاً فلا يجبران به، لأن الجاني يتبع بما جنى عليه والأخذ قرضاً يتبع بما أخذه، ورأس المال هو الباقي بعد الأخذ والجناية والربح له خاصة، لأن رأس المال والربح إنما هو له، ولا يُعقل ربح للمأخوذ مع أنه لم يحرك، ولأن رب المال إن كان هو الجاني فقد رضي بأن الباقي بعد الجناية هو رأس المال وفسخ عقد المضاربة فيما أخذه، وإن كان العامل اتبع به في ذمته كالأجنبي ولا ربح لما في الذمة، ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو

إن هلكت الثانية التي قبض يرجع بمثلها على رب المال، وكذلك سبيل الثالثة والرابعة وما بعد ذلك أبداً حتى يسلم إلى البائع، ويكون ما دفعه أولاً رب المال وما غرم كله من رأس المال، لأن المضارب متصرف لرب المال فيرجع بما لحقه من الضمان بتصرفه له كالوكيل، غير أن الفرق بين الوكيل والمضارب: أن الوكيل إذا هلك الثمن في يده فرجع بمثله إلى الموكل ثم هلك الثاني لم يرجع على الموكل، والمضارب يرجع في كل مرة^(١).

وقال المالكية: إن تلف جميع مال المضاربة من يد العامل انفسخ العقد، وإن تلف بعض المال انفسخت فيما تلف وظلت قائمة فيما بقي.

وقالوا: إن تلف كل المال أو بعضه فلرب المال دفع خلف ما تلف إلى العامل ليتجر به - إن أراد رب المال ذلك، ولا جبر عليه فيه قبل العمل أو بعده - ويلزم العامل قبول الحلف إن كان بعض المال هو ما تلف وكان تلفه بعد العمل لا قبله، لأن لكل منهما الفسخ قبل العمل. أما إن تلف جميع مال المضاربة من يد العامل، وأراد رب المال الحلف فإن العامل لا يلزمه قبول الحلف لانفساخ المضاربة وانقطاع المعاملة بينهما. وحيث كان لا يلزم رب المال

(١) بدائع الصناعات ١١٣/٦

العامل من الربح في حالة إتلاف المالك، وتبقى المضاربة في البذل إن أخذه في حالة إتلاف الأجنبي^(١).

وقال الحنابلة: إن تلف بعض رأس مال المضاربة قبل تصرف العامل فيه انفسخت المضاربة في التالف، وكان رأس المال هو الباقي خاصة، لأنه مال هلك على جهته قبل التصرف أشبه التالف قبل القبض، وفارق ما بعد التصرف لأنه دار في التجارة.

وإن تلف المال قبل التصرف ثم اشترى المضارب سلعة في ذمته للمضاربة فهي له وثمنها عليه، سواء علم تلف المال قبل نقد الثمن أو جهله، لأنه اشترها في ذمته وليست من المضاربة لانفساخها بالتلف فاخصت به، ولو كانت للمضاربة لكان مستدينا على غيره، والاستدانة على الغير بغير إذنه لا تجوز، إلا أن يجيره رب المال فيكون له.

وإن تلف مال المضاربة بعد الشراء قبل نقد الثمن، بأن اشترى للمضاربة سلعة في ذمته ثم تلف مال المضاربة قبل إقباضه، أو تلف مال المضاربة والسلعة، فالمضاربة باقية بحالها، لأن الموجب هو التلف ولم يوجد حين الشراء ولا قبله، والضمن على رب المال لأن حقوق العقد

بعده، قال الدسوقي: أي في كون رأس المال هو الباقي، ولا يجبر ذلك بالربح ويتبع الأخذ بما أخذه والجاني بما جنى عليه، وهذا هو الصواب^(١).

وقال الشافعية في الأصح: لو تلف بعض مال المضاربة بأفة سماوية كحرق وغرق أو بغصب أو سرقة، وتعلم أخذه أو أخذ بدله بعد تصرف العامل فيه بالبيع والشراء.. فهو محسوب من الربح لأنه نقص حصل فأشبه نقص العيب والمرض.

وفي مقابل الأصح: لا يحسب من الربح، لأنه نقص لا تعلق له بتصرف العامل وتجارته بخلاف الحاصل بالرخص فليس ناشئا من نفس المال، بخلاف المرض والعيب.

وإن تلف بما ذكر قبل تصرفه فيه يبيع أو شراء فيحسب ما تلف من رأس المال لا من الربح في الأصح، لأن العقد لم يتأكد بالعمل، والثاني: من الربح لأنه بقبض العامل صار مال مضاربة.

ولو تلف مال المضاربة كله ارتفعت المضاربة، سواء أتلّف بأفة سماوية أم بإتلاف المالك أم العامل أم أجنبي، لكن يستقر نصيب

(١) الفرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/ ٥٢٨-٥٢٩، وشرح الزرقاني وحاشية البناي ٦/ ٢٢٥-٢٢٦، وبلغة لـمالك والشرح الصغير ٣/ ٦٩٧، وشرح الحرشي ٤/ ٤٣١

(١) مني للحاج ٢/ ٣١٩، ونهاية المحتاج ٥/ ٢٣٦

للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه، فلو باع العروض بعروض مثلها أو بمكييل أو موزون وبيع كان بينهما على ما شرطا^(١).

وفصل الشافعية وقالوا: ترتفع المضاربة باسترجاع المالك رأس المال كله من المضارب، ولو استرد المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران فيه رجع رأس المال إلى الباقي بعد المسترد، لأنه لم يترك في يد المضارب غيره فصار كما لو اقتصر في الابتداء على إعطائه له، وانفسخت المضاربة فيما استرد.

وإن استرد المالك بعض رأس المال بغير رضا العامل بعد ظهور الربح فالمسترد منه شائع: ربحا ورأس مال على النسبة الحاصلة من جملة الربح ورأس المال، لأنه غير محيز، ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسر وقع بعده، مثاله: رأس المال مائة من الدراهم والربح عشرون واسترد المالك عشرين، فالربح سدس جميع المال وهو مشترك بينهما، فيكون المسترد وهو العشرون سدسه من الربح ثلاثة دراهم وثلاث، فيستقر للعامل المشروط منه - وهو درهم وثلاثان إن شرط نصف الربح -

متعلقة به كالموكل، ويصير رأس المال الثمن دون التالف لفواته، ولصاحب السلم مطالبة كل منهما بالثمن لبقاء الإذن من رب المال ولباشرة العامل، فإن غرمه رب المال لم يرجع على أحد، لأن حقوق العقد متعلقة به، ويرجع به العامل إن غرمه على رب المال^(١).

خامساً: استرداد رب المال رأس مال المضاربة:

٧٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن استرداد رب المال رأس مال المضاربة كله تنفسخ به المضاربة لعدم وجود المال الذي تقوم عليه المضاربة، وأن استرداده بعض رأس المال تنفسخ به المضاربة فيما استرد وتظل قائمة فيما سواه.

قال الحصكفي: إن أخذ المالك المال بغير أمر المضارب وباع واشترى بطلت إن كان رأس المال نقداً لأنه عامل لنفسه، وإن صار عرضاً لا تبطل لأن النقص الصريح لها لا يعمل حيثئذ فهذا أولى، ثم إن باع بعرض بقيت وإن بنقد بطلت، لأنه عامل لنفسه، وقال ابن عابدين نقلاً عن البحر: لو باع رب المال العروض ينتقد ثم اشترى عروضاً كان للمضارب حصته من ربح العروض الأولى لا الثانية، لأنه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضاً

(١) الدر المختار ورد المحتار ٤/ ٤٩٠، والحرشي ٦/ ٢١٥، وبلغة السالك ٣/ ٦٩٧، وروضة الطالبين ٥/ ١٤٢، ومنه المحتاج ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، وكشاف القناع ٣/ ٥١٨ - ٥١٩.

مثاله: رأس المال مائة والخسران عشرون، ثم استرد المالك عشرين، فربح العشرين التي هي جميع الخسران حصة المسترد منها خمسة، فكان المالك استرد خمسة وعشرين، ويعود رأس المال الباقي بعد المسترد وبعد حصته من الخسران إلى خمسة وسبعين، فلو ربح بعد ذلك شيئاً قسم بينهما على حسب ما شرطاه^(١).

سادساً: ردة رب المال أو المضارب:

٧٧ - قال الحنفية: لو ارتد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة: إن رجع إلى الإسلام بعد ذلك نفذ كله والتحت رده بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكأنه لم يرتد أصلاً، وكذلك إن لحق بدار الحرب ثم عاد مسلماً قبل أن يحكم بلحاظه بدار الحرب - على الرواية التي تشترط حكم الحاكم بلحاظه للحكم بموته وصيرورة أمواله ميراثاً لورثته - فإن مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المضاربة من يوم ارتد، على أصل أبي حنيفة أن ملك المرتد موقوف إن مات أو قتل أو لحق فحكم باللاحق يزول ملكه من وقت الردة إلى ورثته،

وباقية من رأس المال، فيعود رأس المال إلى ثلاثة وثمانين وثلاث، فلو عاد ما في يد العامل إلى ثمانين لم تسقط حصة العامل بل يأخذ منها - أي من الثمانين - درهماً وثلاثي الدرهم ويرد الباقي، واستقلال العامل بأخذ حصته - وهو ما استشكل عليه الإسنوي تبعاً لابن الرفعة - لأن المالك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزء مكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما.

والحكم كذلك لو استرد المالك بعض رأس المال بعد ظهور الربح برضا العامل وصرحاً بالإشاعة أو اطلاقاً.

وإن كان الاسترداد في المثال السابق برضا العامل، وقصد هو والمالك الأخذ من رأس المال اختصاص به، أو من الربح اختصاص به، وحيثئذ يملك العامل مما في يده قدر حصته على الإشاعة.. قال الشيرازي: وينبغي أن يكون له الاستقلال بأخذه مما في يده، وإن لم يقصدا شيئاً حمل على الإشاعة، ونصيب العامل قرض للمالك لاهبة.. كما رجحه في المطلب ونقله الإسنوي وأقره.

وإن استرد المالك بعض رأس المال بعد ظهور الخسران.. فالخسران موزع على المسترد والباقي بعده، وحيثئذ فلا يلزم جبر حصة المسترد وهو عشرون لو ربح المال بعد ذلك،

(١) روضة الطالبين ١٤٢/٥، ونهاية المحتاج ٢٣٧/٥، ومغني المحتاج ٣٢٠/٢ - ٣٢١.

بلحاظه، لأن ذلك بمنزلة الموت بدليل أن ماله يصير ميراثا لورثته فيظل أمره في المال.

وإن لم يرتد رب المال ولكن المضارب ارتد، فالمضاربة على حالها في قولهم جميعا، لأن وقوف تصرف رب المال بنفسه لوقوف ملكه ولا ملك للمضارب فيما يتصرف فيه بل الملك لرب المال ولم توجد منه الردة فبقيت المضاربة، إلا أنه لا عهدة على المضارب وإنما العهدة على رب المال.. في قياس قول أبي حنيفة، لأن العهدة تلزم بسبب المال فتكون على رب المال، فاما على قولهما فالعهدة عليه، لأن تصرفه كتصرف المسلم.

وإن مات المضارب أو قتل على الردة بطلت المضاربة لأن موته في الردة كموته قبل الردة، وكذا إذا لحق بدار الحرب وقضى بلحاظه، لأن رده مع اللحاق والحكم به بمنزلة موته في بطلان تصرفه، فإن لحق بدار الحرب بعد رده فباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فجميع ما اشترى وباع في دار الحرب يكون له ولا ضمان عليه في شيء، لأنه لما لحق بدار الحرب صار كالحربي إذا استولى على مال إنسان ولحق بدار الحرب: أنه يملكه فكذا المرتد.

وارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا، كان المال لها أو كانت هي

ويصير كأنه مات في ذلك الوقت فيسقط تصرف المضارب بأمره لبطلان أهلية الأمر، ويصير كأنه تصرف في ملك الورثة، فإن كان رأس المال يومتد قائما في يده لم يتصرف فيه، ثم اشترى بعد ذلك فالمشترى وريحه يكون له لأنه زال ملك رب المال عن المال فيتمتعزل المضارب عن المضاربة، فصار متصرفا في ملك الورثة بنشر أمرهم، وإن كان صار رأس المال متاعا فيبيع المضارب فيه وشراؤه جائز حتى ينقض رأس المال، لأنه في هذه الحالة لا يتمتعز بالعرل والنهي ولا يموت رب المال فكذلك رده، فإن حصل في يد المضارب دنائير ورأس المال دواهم أو العكس فالقياس أن لا يجوز له التصرف، لأن الذي حصل في يده من جنس رأس المال معنى، لاتحادهما في الثمنية فيصير كأن عين المال قائم في يده إلا أنهم استحسنا فقالوا: إن باعه بجنس رأس المال جاز، لأن على المضارب أن يرد مثل رأس المال فكان له أن يبيع ما في يده كالعروض.

وأما على أصل أبي يوسف ومحمد فالردة لا تنقذ في ملك المرتد فيجوز تصرف المضارب بعد ردة رب المال كما يجوز تصرف رب المال بنفسه عندهما، فإن مات رب المال أو قتل كان موته كموت المسلم في بطلان عقد المضاربة، وكذلك إن لحق بدار الحرب وحكم

مُضَارَةٌ ٧٧، مُضَارَةٌ، مَضَامِين، مُضَيَّبٌ، مُضْطَرٌّ

مضاربة، لأن ردتها لا تؤثر في ملكها إلا أن
تموت فتبطل المضاربة كما لو ماتت قبل الردة
أو لحقت بدار الحرب وحكم بلحاقها لأن ذلك
بمنزلة الموت^(١).

مضرب

انظر: آنية

مُضَارَةٌ

انظر: ضرر

مُضْطَرٌّ

انظر: ضرورة



مَضَامِين

انظر: بيع منهى عنه، غرر

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١١٢ - ١١٣، والدر المختار ورد للحنبل
٤٨٩/٤

مُضَغَّة

التعريف:

١ - المضغعة في اللغة: القطعة من اللحم قدر ما يمشغ وجمعها مضغ (١).

قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ مِنْ الْبَیْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ (٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

العلاقة:

٢ - العلاقة في اللغة: قطعة من الدم الجامد متكونة من النبي (٣).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة أن المضغعة طور من اطوار الجنين وكذلك العلاقة، فالمضغعة مرحلة بعد مرحلة

العلاقة. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ ثم جعلناه نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ (١).

النطفة:

٣ - النطفة لغة: ماء الرجل والمرأة، وجمعها نُطْفٌ (٢)، وفي التنزيل: ﴿الَّذِي نُطْفَعُ مِنْ مِيٍّ يَتَنَّى﴾ (٣).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. والصلة أن النطفة مرحلة من مراحل الجنين تسبق العلاقة والمضغعة.

الجنين:

٤ - الجنين في اللغة: كل مستور وأجنته الحامل سترته، والجنين وصف له مادام في بطن أمه (١).

والصلة أن الجنين يكون بعد مرحلة المضغعة.

(١) المصباح المنير، والصاحح، والنهاية في غريب الحديث والآثار ٤ / ٩٨

(٢) سورة الحج / ٥

(٣) المصباح المنير، وتفسير روح المعاني ١٧ / ١١٦، وتفسير

القرطبي ١٢ / ٦

(١) سورة المؤمنون ١٢ - ١٤

(٢) المصباح المنير، وتفسير روح المعاني ١٧ / ١١٦

(٣) سورة البقرة / ٣٧

(٤) المصباح المنير.

الأحكام المتعلقة بالمضغة:

حكمها من حيث الطهارة والتنجاسة:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة إلى أن المضغة نجسة، لأنها دم والدم نجس^(١).

وذهب الشافعية في الأصح والحنابلة في الوجه الآخر وابن الهمام من الحنفية إلى أن المضغة ليست بنجس بل طاهرة، لأن المضغة أصل حيوان طاهر كالمني^(٢).

عقوبة الجنابة على المضغة:

٦ - اختلف الفقهاء فيما يجب بالجنابة على امرأة حامل إذا أَلَقَت مضغة.

فقال الحنفية: لو أَلَقَت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت ثقات من القوابل أنه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصور فلا غرة فيه ونجس فيه حكومة عدل^(٣).

وقال المالكية: إذا أَلَقَت المرأة مضغة بضرب أو تخويف أو شم ريح ففيه عشرين أمه أو غرة، والتخويف بين العشر والغرة للجاني

لا لمستحقها، وهذا الواجب على التخيير إنما هو في جنين الحرة، أما جنين الأمة فيتعين فيه النقد^(١).

وقال الشافعية: إن ضرب بطن امرأة ذأَلَقَت مضغة لم تظهر فيها صورة آدمي فشهد أربع نسوة أن فيها صورة آدمي وجبت فيها الغرة لأنهن يدركن من ذلك ما لا يدرك غيرهن.

قال النووي: ويكفي الظهور في طرف ولا يشترط في كل الأطراف، ولو لم يظهر شيء من ذلك فشهد القوابل أن فيه صورة خفية يختص بمعرفة أهل الخبرة وجبت الغرة أيضا، وإن قلن: ليس فيه صورة خفية لكنه أصل آدمي ولو بقي لتصور لم نجس الغرة على المذهب، وإن شككن هل هو أصل آدمي لم نجس قطعا^(٢).

وقال الحنابلة: وإن أَلَقَت مضغة فشهد ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية ففيه غرة، وإن شهدت أنه مبتدأ خلق آدمي لو بقي تصور ففيه وجهان: أصحهما لا شيء فيه لأنه لم يتصور فلم يجب فيه كالعلق، ولأن الأصل براءة الزمة فلا تشغلها بالشك.

والثاني: فيه غرة لأنه مبتدأ خلق آدمي

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٠٨ ط. بولاق، والبحر الرائق

١/ ٢٣٦، والإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف ١/

٣٧٨، والكلاني ١/ ٨٨، ولبقة السالك ١/ ٣٥

(٢) مفتي المحتاج ١/ ٨١، والقليوبي وعميرة ١/ ٧١، وحاشية

ابن عابدين ١/ ٢٠٨

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩

(١) حاشية الدسوقي ٤/ ٢٦٨

(٢) روضة الطالبين ٩/ ٣٧٠

أشبه ما لو تصور (١).

المعلق (١).

أثر إسقاط للمضغة في انقضاء العدة :

٧ - اختلف الفقهاء في انقضاء العدة بإسقاط المرأة الحامل مضغة.

فذهب الجمهور إلى أنه تنقضي العدة بإسقاط مضغة فيها شيء من خلق آدمي ولو صورة خفية تثبت بشهادة الثقات من القوابل.

وذهب المالكية إلى أن إسقاط العلقة فما فوقها من المضغة أو غيرها تنقضي به العدة.

والتفصيل في مصطلح (عدة ف ٢٢).

أثر إسقاط المضغة في وقوع الطلاق للمعلق

وفي النقاس:

٨ - قال الحنفية والشافعية والحنابلة: المضغة

التي ليست فيها صورة آدمي لا يقع الطلاق

المعلق بها لأنه لم يثبت أنه ولد بالمشاهدة ولا

بالبينة، فإن كانت فيها صورة آدمي أو بها

صورة آدمي ولو خفية وشهدت الثقات بها

من القوابل بأنها لو بقيت لتصور وتخلق

فإنها يقع الطلاق للمعلق على الولادة، وبعد

المالكية المضغة حملا فيقع فيها الطلاق

وأما أثرها في النفاس فقال الحنفية والحنابلة إذا أسقطت المرأة مضغة لم يظهر شيء من خلقه فإن المرأة لا تصير به نفساء. وذهب الشافعية وهو المعتمد عند المالكية إلى اعتبارها نفساء ولو بإلقاء مضغة هي أصل آدمي أو بإلقاء علقة.

والتفصيل في مصطلح (إجهاض ف ١٧).

مَضْغُوط

انظر: إكراه



(١) روضة الطالبين ٨/٣٧٦، والعلوي وعمرية ٤/٤٤، وتفسير القرطبي ٨/١٢، وحاشية ابن عابدين ١/٢٠١

(١) المنني ٧/٨٠٢

متفقون على أن المضمضة إدخال الماء إلى
الفم، واختلقوا في إدارة الماء في الفم ومجه.
ومذهب الجمهور عدم اشتراطهما،
والأفضل عندهم فعلهما.
ومذهب المالكية اشتراطهما، وإلا فلا
يعتد بها^(١).

الحكم التكليفي:

٢ - اختلف الفقهاء في حكم المضمضة على
ثلاثة أقوال:

قال المالكية والشافعية وأحمد في رواية:
إن المضمضة سنة في الوضوء والغسل، وبه
قال الحسن البصري والزهري والحكم وحمام
وقتادة ويحيى الأنصاري والأوزاعي والليث،
لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ
إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى
الْمَرَافِقِ﴾^(٢). فالوجه عند العرب: ما
حصلت به المواجهة، وداخل الفم ليس من
الوجه، ولأن النبي ﷺ قال: «عشر من
الفطرة» وذكر منها «المضمضة
والاستنشاق»^(٣)، والفطرة سنة، وذكرهما من
الفطرة يدل على مخالفتها لسائر الوضوء،

مُضْمَضَةٌ

التعريف:

١ - المضمضة في اللغة: التحريك، ومنه:
مضمض النعاس في عينيه إذا تحركنا
بالنعاس، ثم اشتهر باستعمالها في وضع الماء
في الفم وتحريكه.

قال الفيومي: هي تحريك الماء في الفم،
يقال: مضمضت الماء في فمي: إذا حركته
بالإدارة فيه، وتضمضت في وضوئي: إذا
حركت الماء في فمي^(١).

واصطلاحاً قال الدردير والنووي: أن يجعل
الماء في فيه ويديره فيه ثم يمجّه، أي يطرحه^(٢)
وقال ابن عابدين: استيعاب الماء جميع
الفم ثم مجّه^(٣).

وعرفها ابن قدامة بأنها: إدارة الماء في
الفم^(٤).

ويؤخذ من هذه التعاريف أن الفقهاء

(١) لسان العرب، والصباح المنير، ومختار الصحاح، والمعجم
الوسيط.

(٢) حاشية الدسوقي ٩٧/١، والمجموع ٣٥١/١.

(٣) حاشية ابن عابدين ٧٩/١ ط. بولاق، وسراي الفلاح
بحاشية الطحطاوي ص ٣٨.

(٤) المغني ١٢٠/١ ط. مكتبة ابن تيمية.

(١) المراجع السابقة.

(٢) سورة المائدة/٦.

(٣) حديث: «عشر من الفطرة...»

أخرجه الترمذي (٢٢٣/١) من حديث عائشة رضى الله عنها.

الواجب هناك تطهير البدن لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(١) أي طهروا أبدانكم فيجب غسل ما يمكن غسله من غير حرج، ظاهره كان أو باطناً، وبما يؤكد وجوب المضمضة والاستنشاق قوله ﷺ: «إن تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة»^(٢)، وقالوا: في الأنف شعر وفي القم بشرة»^(٣).

وقال الحنابلة في المشهور وابن المبارك وابن أبي ليلى وإسحاق وعطاء: إن المضمضة والاستنشاق واجبة في الطهارتين أي الغسل والوضوء لما روت عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه»^(٤)، ولأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ مستقصياً ذكر أنه تمضمض واستنشق، ومدأوته عليهما تدل على وجوبهما، لأن فعله يصلح أن يكون بياناً وتفصيلاً للوضوء المأمور به في

ولقوله ﷺ للأعرابي: «توضأ كما أمرك الله»^(٥). قال النووي: هذا الحديث من أحسن الأدلة، لأن هذا الأعرابي صلى ثلاث مرات فلم يحسنها، فعلم النبي ﷺ حيثل أنه لا يعرف الصلاة التي تفعل بحضرة الناس وتشاهد أعمالها، فعلمه واجباتها وواجبات الوضوء، فقال النبي ﷺ: «توضأ كما أمرك الله»، ولم يذكر له سنن الصلاة والوضوء لثلاث يكثر عليه فلا يضبطها، فلو كانت المضمضة واجبة لعلمه إياها، فإنه بما يخفى، لا سيما في حق هذا الرجل الذي خفيت عليه الصلاة التي تشاهد، فكيف الوضوء الذي يخفى»^(٦).

ويرى الحنفية وأحمد في رواية أخرى أن المضمضة واجبة في الغسل، وسنة في الوضوء، وبه قال سفيان الثوري، لأن الواجب في باب الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس، ودخل القم ليس من جملتها، أما ما سوى الوجه فظاهر، وكذا الوجه، لأنه اسم لما يواجه به الإنسان عادة، والقم لا يواجه به بكل حال فلا يجب غسله. وأما وجوب المضمضة في الغسل فلأن

(١) حديث: «توضأ كما أمرك الله».

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٢/٢) من حديث ربيعة بن رافع، وقال: حديث حسن.

(٣) حاشية النسوي ١/٩٧، وجواهر الإكليل ١/٢٣، وللجموع ١/٣٦٢-٣٦٥، والمغني لابن قدامة ١/١٨٨.

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) حديث: «تحت كل شعر جنابة...»

أخرجه أبو داود (١٧٢/١) من حديث أبي هريرة، ثم ذكر أن في إسناده رأياً ضعيفاً.

(٣) بذائع الصنائع ١/٢١ ط دار للكتب العربي - بيروت - لبنان، وصراتي الصلاح ص ٣٢، والمغني لابن قدامة ١/١٢٠ ط الرياض.

(٤) حديث: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه»

أخرجه الدارقطني (٨٤/١) من حديث عائشة، وصوب الدارقطني إرساله.

كتاب الله^(١).

قال: «اليمن للوجه، واليسار للمعدة»^(١).

كيفية المضمضة:

٣ - قال المالكية والشافعية والحنابلة: يستحب أن يتمضمض ويستنشق يمينه، لما ورد عن عثمان رضي الله عنه أنه دعا بوضوء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار ففسلها ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ... ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢)، وعن علي رضي الله عنه: «أنه أدخل يده اليمنى في الإناء فملاً فمه فتمضمض واستنشق واستنثر بيده اليسرى، ففعل ذلك ثلاثاً»^(٣).

وقال الحنفية: المضمضة والاستنشاق باليمن سنة، لما روي عن الحسن بن علي رضي الله عنه أنه استنثر يمينه، فقال معاوية رضي الله عنه: جهلت السنة، فقال الحسن رضي الله عنه: كيف أجهل السنة خرجت من بيوتنا، أما علمت أن النبي ﷺ

وقال بعض الحنفية: المضمضة باليمن والاستنشاق باليسار، لأن القم مطهرة، والأنف مقلرة، واليمن للأنف، واليسار للأذن^(٢).

٤ - قال الحنفية والمالكية: إن السنة في المضمضة والاستنشاق الفصل بينهما بأن يتم كل منهما بثلاث غرفات، أي أن يتم المضمضة بثلاث والاستنشاق بثلاث، لأن الذين حكوا وضوء رسول الله ﷺ أخذوا لكل واحد منهما ماء جديداً، ولأنهما عضوان متفردان فيفرد كل واحد منهما بماء على حدة كسائر الأعضاء^(٣).

وقال الشافعية في الأصح والحنابلة: إن المضمضة والاستنشاق مستحبان من كف واحدة يجمع بينهما، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل: أيهما أعجب إليك المضمضة والاستنشاق بقرعة واحدة، أو كل واحدة منهما على حدة؟ قال: بقرعة واحدة، وذلك

(١) المغني لابن قدامة ١١٨/١ - ١١٩ ط. الرياض، وللجموع ٣١٣، ٣١٢/١

(٢) حديث: «عثمان أنه دعا بوضوء».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٦٦/١)، ومسلم (٢٠٤/١) - ٢٠٥، واللفظ لمسلم.

(٣) أقر علي: «أنه أدخل يده اليمنى في الإناء فتمضمض واستنشق....» أخرجه البيهقي (٤٨/١).

(١) حديث: «أن الحسن بن علي استر يمينه». أوردته الكلباسي في بلباق الصنائع (٢١/١) ولم يحره إلى أي مصدر، ولم تهدن أن أخرجه.

(٢) بلباق الصنائع ٢١/١، وحاشية للمسوقي ٩٧/١، وللجموع ٣٥١/١، والمغني ١٢٠/١ - ١٢١.

(٣) بلباق الصنائع ٢١/١، وحاشية للمسوقي مع التدوير ٩٧/١.

لحديث عثمان وعلي رضي الله عنهما.

قال البويطي من الشافعية وابن قدامة من الحنابلة: إن أقرد المضمضة بثلاث غرفات، والاستنشاق بثلاث جاز، لأنه روي في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق»^(١)، لأن الفصل أبلغ في النظافة فكان أولى بالنفل.

ثم اختلف الشافعية في الأفضلية، فقالوا: إن فيها طريقين، الصحيح: أن فيها قولين: أظهرهما: الفصل بين المضمضة والاستنشاق أفضل. والثاني: الجمع بينهما أفضل^(٢).

الترتيب بين المضمضة وغيرها:

٥ - قال الحنفية والمالكية: الترتيب بين المضمضة والاستنشاق سنة، وهو تقديم المضمضة على الاستنشاق، لأن النبي ﷺ كان يواظب على التقديم^(٣).

وقال الحنابلة وهو وجه عند الشافعية: لا يجب الترتيب بينهما وبين غسل بقية الوجه،

(١) حديث: أن النبي ﷺ أنه فصل بين المضمضة والاستنشاق. أخرجه أبو داود (٩٦/١)

(٢) للجمعي ٣٥٨/١، وروضة الطالبين ٥٨/١، والمفتي ١٢٠/١

(٣) بدائع الصنائع ٢١/١، والشرح الكبير مع حاشية القسوطي ١٠٢/١

لأن الأنف والقسم من أجزائه، ولكن من المستحب أن يبدأ بهما قبل الوجه، لأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ ذكر أنه بدأ بهما إلا شيئا نادرا.

وقال النووي: اتفق أصحابنا على أن المضمضة مقدمة على الاستنشاق سواء جمع أو فصل بغرفة أو بغرفات، وفي هذا التقديم وجهان، حكاهما الماوردي والشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين وآخرون، أصحهما أنه شرط وهو المعتمد فلا يحسب الاستنشاق إلا بعد المضمضة، لأنهما عضوان مختلفان فاشتراط فيهما الترتيب كالوجه واليد^(١).

٦ - أما الترتيب بين المضمضة وسائر الأعضاء غير الوجه فعلى روايتين عند الحنابلة:

إحداهما: يجب وهو ظاهر كلام الحنفي لأنها من الوجه فوجب غسلها قبل غسل اليدين للآية وقياساً على سائر أجزائه.

والثانية: لا يجب، بل لو تركها في وضوئه وصلى تمضمض وأعاد الصلاة ولم يعد الوضوء، لما روى المقدم بن معد

(١) للجمعي ٣٦٢/١، والقلوبي ومبصرة ٥٣/١، والفرانين المفتية ص ٣٠، والمفتي ١٢٢/١

حال الصوم لما فيها من تعريض الصوم للفساد^(١). وقال الماوردي والصيمري من الشافعية: يبلغ الصائم في المضمضة دون الاستنشاق لأن التمضمض متمكن من رد الماء عن وصوله إلى جوفه، بطبق حلقة، ولا يمكن دفعه بالخيشوم^(٢).

وقال المالكية: إنها مندوبة لغير الصائم، وأما الصائم فتكره له المبالغة ثلاثا يفسد صومه، وقال المالكية: فإن وقع ووصل إلى حلقة وجب عليه القضاء^(٣).

المضمضة في الصوم:

٨ - قال الحنفية: إن تمضمض الصائم فدخل الماء جوفه فسد صومه إن كان ذاكرة لصومه وعليه القضاء^(٤) وقال المالكية: إن وصل لحلقة أو معدته شيء يغلب سببه إلى حلقة من أثر ماء مضمضة أو رطوبة سواك أنظر وعليه القضاء في الفرض خاصة، وأما وصول أثر المضمضة للحلق في صوم النفل فلا يفسد^(٥).

وقال الشافعية: إن تمضمض الصائم أو

يكرب بضم الكاف: «أتى رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم تمضمض واستنشق ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما^(١)، ولأن وجوبها بغير القرآن، وإنما وجب الترتيب بين الأعضاء المذكورة لأن في الآية ما يدل على إرادة الترتيب ولم يوجد ذلك فيها^(٢)».

المبالغة في المضمضة:

٧ - قال الشريفي الخطيب: المبالغة في المضمضة: أن يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان واللثات^(٣).

قال الحنفية والشافعية والحنابلة: إن المبالغة في المضمضة والاستنشاق سنة لغير الصائم لقوله ﷺ: «إذا توضأت فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائما^(٤)». ولأن المبالغة فيهما من باب التكميل في التطهير فكانت مستنونة إلا في

(١) حديث: «المقام بن معدي كرب أتى رسول الله ﷺ بوضوء...»

أخرجه أبو داود (مختصر سنن أبي داود للمنذري ١/ ٩٩ ط. دار المعرفة) أنظر سنن أبي داود (١/ ٨٨ ط حمص)

(٢) للفتي ١/ ١٢٢

(٣) مفتي المحتاج ١/ ٥٨

(٤) حديث: «إذا توضأت فأبلغ في المضمضة»

أورده السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٥١) وعزه إلى أبي بشر الدولابي، ونقل صاحب مفتي المحتاج (١/ ٥٨) عن ابن القطن أنه صححه.

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢١، ومفتي المحتاج ١/ ٥٨، وحاشية القليوبي ١/ ٥٣، وللجموع ٦/ ٣٢٦ وكشاف القناع ١/ ١٠٥

(٢) للجموع ١/ ٣٥٦، ومفتي المحتاج ١/ ٥٨

(٣) حاشية السوقي ١/ ٩٧، وجواهر الإكليل ١/ ١٦

(٤) الفتاوى الهندية ١/ ٢٠٢

(٥) حاشية السوقي ١/ ٥٢٥

دها بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق، فأمر به فثرى - أي بل بالماء لما حقه من اليس - فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ^(١).

وفي الحديث دليل على استحباب للمضمضة بعد الطعام، فقائدة المضمضة قبل الدخول في الصلاة من أكل السويق وإن كان لا دسم له أن تحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة^(٢).

وكذلك تستحب المضمضة بعد شرب اللبن، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ شرب لبننا فمضمض وقال: «إن له دسماً»^(٣)، فقد بين النبي ﷺ العلة في المضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم^(٤).

وقال ابن مفلح: تسن المضمضة من شرب اللبن، لأنه ﷺ فمضمض بعده ماء، وقال:

(١) حديث: سويد بن النعمان أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر...
أخرجه البخاري (فتح الباري ٣١٢/١).

(٢) فتح الباري ٣٧٧/١ ط. دار الريان للتراث.
(٣) حديث: ابن عباس وأن رسول الله ﷺ شرب لبننا...
أخرجه البخاري (فتح الباري ٣١٣/١) ومسلم (١/٢٧٤).

(٤) فتح الباري ٣٧٤/١.

استنشق فسبق للماء إلى جوفه أو دماغه فثلاثة أقوال: أصحابها عند الأصحاب: إن بالغ أنظر والإفلا، والثاني: يقطر مطلقاً، والثالث: لا يقطر مطلقاً، والخلاف فيمن هو ذاك للمصوم عالم بالتحريم فإن كان ناسياً أو جاهلاً لم يطل بلا خلاف^(١).

وقال الحنابلة: إن تمضمض الصائم أو استنشق في الطهارة فسبق للماء إلى حلقة من غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه، لأنه وصل إلى حلقة من غير إسراف ولا قصد، فأما إن أسرف فزاد على الثلاث أو بالغ فقد فعل مكروهاً لأنه يتعرض بذلك بإيصال الماء إلى حلقة، فإن وصل إلى حلقة فعلى وجهين أحدهما: يقطر، والثاني: لا يقطر به لأنه وصل من غير قصد فأشبهه غبار الدقيق والحكم في المضمضة لغير الطهارة كالحكم في المضمضة للطهارة إن كانت لحاجة^(٢).

المضمضة بعد الطعام:

٩ - المضمضة مستحبة بعد الفراغ من الطعام، لما روى سويد بن النعمان رضي الله عنه «خرج مع النبي ﷺ عام خيبر، حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي أدنى خيبر - صلى العصر ثم

(١) للجمهور ٣٢٦/١.

(٢) للمنفى ١٠٨/٣.

مَقَاف

انظر: طواف

«إِنْ لَهُ دَسْمًا»، وشيْب لَهُ بِمَاءٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ قَالَ
ابْنُ مَفْلُحٍ: ذَكَرَ بَعْضُ مَتَأَخِرِي أَصْحَابِنَا مَا
ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ مِنْ أَنَّ الْإِكْثَارَ مِنْهُ يَضُرُّ
بِالْأَسْنَانِ وَاللِّسَّةِ، وَلِلَّذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَضَّمُضَ
بَعْدَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخَيْرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ تَمَضَّمُضَ وَقَالَ: «إِنْ لَهُ دَسْمًا».

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: تَسْتَحِبُّ مِنْ
غَيْرِ اللَّبَنِ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ، لَثَلَا يَبْقَى
مِنْهُ بَقَايَا يَتَلَمَّهَا فِي الصَّلَاةِ^(١).



مَقْصُودٌ

انظر: ضمان



(١) الآداب الشرعية ٣/ ٢٢٩ - ٢٣٠

خيرَه وتقبل شهادته، فيثبت دخول الشهر برؤيته^(١).

اختلاف المطالع في رؤية الهلال:

٣ - إن اختلاف المطالع تعبير فقهي يراد به عند الفقهاء: ظهور القمر ورؤيته في أول الشهر بين بلد وبلد، حيث يراه أهل بلد مثلاً، بينما الآخرون لا يرونه، فتختلف مطالع الهلال.

لذا تعرض الفقهاء لأحكام اختلاف المطالع نظراً لتعلق فرضية أو صحة بعض العبادات بها، فضلاً عن كثير من الأحكام المتعلقة بالمعاملات والأسرة وغيرها. وتفصيل ذلك في (رؤية الهلال ف ١٤، ورمضان ف ٣).

أسباب اختلاف المطالع:

٤ - تثار مسألة اختلاف المطالع دائماً عندما يشور القول باعتبار رؤية بعض البلاد رؤيةً لجميعها على سبيل الإلزام، وهذا مردود بسبب اختلاف المطالع.

وذهب ابن تيمية إلى إثبات اختلاف المطالع وذلك من وجهين: أولهما: أن الرؤية تختلف باختلاف التشريق والتغريب.

ثانيهما: اختلاف الرؤية باختلاف المسافة أو الإقليم.

(١) حاشية ابن عابدين ٩٥ / ٢

مَطَالَع

التعريف:

١ - المطالع في اللغة جمع مَطْلَع - بفتح اللام وكسرها - وهو موضع الطلوع أو الظهور^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلَعَ النَّاسِ ﴾^(٢)، أي منتهى الأرض المعمورة من جهة الشرق.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، وهو موضع الطلوع أو الظهور، ويقصد به - هنا - موضع طلوع الهلال من الغرب^(٣).

الانقاف ذات الصلة:

رؤية الهلال:

٢ - الرؤية: إدراك الشيء بحاسة البصر، وقال ابن سيده: الرؤية: النظر بالعين والقلب، وهي مصدر رأى^(٤).

والمقصود برؤية الهلال: معاينته ومشاهدته بالعين الباصرة بعد غروب شمس اليوم التاسع والعشرين من الشهر السابق عن يعتمد

(١) مختار الصحاح طبعة دار الحكمة بدمشق.

(٢) سورة الكهف/ ٩٠

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٩٣ / ٢

(٤) الصحاح للجوهري ط. دار الكتاب العربي بمصر، ولسان العرب لابن منظور.

اختلاف للمطلع من حيث اعتبارها أو عدم اعتبارها، بغض النظر عن كونها من أمور الواقع للمموس كاختلاف مطالع الشمس. وتفصيل ذلك في (رؤية الهلال ف ١٤، ورمضان ف ٣).

حكم الأخذ بالتأقيت والحساب في إثبات الأهلة:

٦ - اختلف الفقهاء في الأخذ بقول الحاسب على تفصيل ينظر في مصطلح (رؤية الهلال ف ١١ - ١٣).

طلب الرؤية:

٧ - لقد حث النبي ﷺ على طلب رؤية الهلال، وتفصيله في مصطلح (رؤية الهلال فقرة ٢).

أهم الآثار المترتبة على اعتبار اختلاف المطالع:

٨ - تترتب على اعتبار اختلاف المطالع آثار تتعلق ببعض العبادات كالصيام، والزكاة، والحج، وبعض المعاملات كالبيع إلى أجل، والسلم، والإجارة، وبعض أحكام الأسرة كالطلاق والعدة والحضانة والنفقة. وتفصيل ذلك في مصطلحاتها ومصطلح (رؤية الهلال).

ومما بلا شك من أمور الواقع المشاهد الذي لا يقوى على إنكاره إلا مكابر، فهو اختلاف واقع بين البلاد البعيدة كاختلاف مطالع الشمس^(١).

وذلك لأن الهلال إذا رُوي في المشرق وجب أن يرى في المغرب ولا ينعكس، لأن وقت غروب الشمس بالمغرب يتأخر عن وقت غروبها بالمشرق، فإذا كان قد رُوي بالمشرق ازداد بالمغرب نورا وبعدا عن الشمس وشعاعها قبل غروبها، فيكون أحق بالرؤية وليس كذلك إذا رُوي بالمغرب، لأنه قد يكون سبب الرؤية تأخر غروب الشمس عندهم، فازداد بعدا وضوءا، ولما غربت بالمشرق كان قريبا منها، ثم إنه لما رُوي بالمغرب كان قد غرب عن أهل المشرق، فهذا أمر محسوس في غروب الشمس والهلال وسائر الكواكب، ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دخل بالمشرق ولا ينعكس، وكذلك الطلوع، إذا طلعت الشمس بالمغرب طلعت بالمشرق ولا ينعكس^(٢).

أقوال الفقهاء في اختلاف المطالع وأدلتهم:

٩ - تعددت أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة

(١) أحكام الصيام لعلي الدين ابن تيمية الطبعة الأولى بدار الكتب العلمية ببلنات ص ١٣ وما بعدها.

(٢) أحكام الصيام لابن تيمية ص ١٤، والقروق للقراني ٢٠٤، ٢٠٣/٢

مُطْبِق

انظر: جنون

مُطْلَبِي

التعريف:

١ - المطلبي هو من ينسب إلى المطلب بن عبد مناف، وهو أخو هاشم بن عبد مناف، الجد الثاني لرسول الله ﷺ (١).

الأحكام المتعلقة بالمطلبي:

وردت الأحكام المتعلقة ببني المطلب في مواضع من كتب الفقهاء منها:

١ - دفع الزكاة إليهم:

٢ - اختلف الفقهاء في جواز دفع الزكاة لبني المطلب بن عبد مناف.

فذهب الجاهلون - وهم الحنفية والمالكية والحنابلة في رواية - إلى أنه يجوز دفع الزكاة إلى بني المطلب.

وتفصيل هذا في مصطلح (آل ف ٧).

ب - حكم كون حامل الزكاة مطلبيا:

٣ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يجوز دفع

مُطَرِّز

انظر: البسة



(١) تفسير القرطبي ١١/٨ - ١٣، ومعنى المحتاج ٣/٩٤

جاز، وله أجرته، قال النووي رحمه الله: قال أصحابنا الحراسانيون: هذان الوجهان مبنيان على أن ما يأخذه العامل هل هو أجره أو صدقة؟ وفيه وجهان فإن قلنا: هو أجره جاز وإلا فلا، وهو يشبه الإجارة من حيث التقدر بأجرة المثل، ويشبه الصدقة من حيث أنه لا يشترط عقد إجارة، ولا مدة معلومة ولا عمل معلوم.

والخلاف فيمن طلب على عمله سهماً من الزكاة، فأما إذا تبرع بعمله بلا عوض، أو دفع الإمام إليه أجرته من بيت المال فإنه يجوز كونه هاشمياً، أو مطلبياً بلا خلاف، قال الماوردي: يجوز كونه هاشمياً، ومطلبياً إذا أعطاه الإمام من سهم المصالح^(١).

وعند الحنابلة لا يجوز أن يكون المطلبى عاملاً على الزكاة إذا أخذ أجرته منها، أما إذا دفعت له أجرته من غير الزكاة فإنه يجوز أن يكون عاملاً عليها^(٢).

ج - حق المطلبى في خمس الخمس:

٤ - اختلف العلماء في تحديد ذوي القربى الذين يستحقون من خمس الخمس بسبب

الزكاة لبني المطلب، وعليه فيجوز كونه عاملاً وأخذ الأجرة من الزكاة^(١).

واختلف أصحاب الشافعي - وهم الذين حرموا على بني المطلب الزكاة - في ذلك على وجهين مشهورين.

أحدهما: - وهو الأصح عند جمهور الأصحاب - لا يجوز^(٢). لحديث عبد المطلب ابن ربيعة بن الحارث رضي الله عنه أنه والفضل بن عباس رضي الله عنه أنبا رسول الله ﷺ فسأله أن يؤمرهما على بعض الصدقات، فيؤديانه إليه كما يؤدي الناس، ويصيبا كما يصيبون فسكت طويلاً ثم قال: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس»، وفي رواية: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحمل لمحمد وآل محمد»^(٣).

والثاني: يجوز للمطلبى أن يكون عاملاً في الزكاة لأن ما يأخذه على وجه العوض، فلو استعمله الإمام مثلاً في الحفظ أو النقل

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٦٦، ومرواه الجليل ١/ ١٣٨،

والحرشي ٢/ ٢١٤

(٢) للمجموع للنووي ٦/ ١٦٧ - ١٦٨، ٢٢٧، ومغني المحتاج

١١٢/٣

(٣) حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث أنه والفضل بن

عباس أنبا رسول الله ﷺ.

أخرجه مسلم (٢/ ٧٥٢-٧٥٤)

(١) للمجموع للنووي ٦/ ١٦٨، ومغني المحتاج ٣/ ١١٢

(٢) كشف القناع ٢/ ٢٧٥

قرابتهم لرسول الله ﷺ وتفصيل ذلك في
مصطلحات (قراية ف ٧ وما بعدها، آل
ف ١٤، في ف ١٢، خمس ف ٨) .

مَطْل

التعريف:

١ - المَطْل لغة: المدافعة عن أداء الحق، قال
الجوهري: وهو مشتق من مطلت الحديد:
إذا ضربتها ومددتها لتطول، ومنه يقال: مَطَّلَهُ
بدينه مطلاً، وماطله بماطلة: إذا سوفه بوعده
الوفاء مرة بعد أخرى^(١).

وفي الاصطلاح: حكي النووي وعلي
القاري أن المطل شرعاً: منع قضاء ما استحق
أداؤه^(٢)، قال ابن حجر: ويدخل في المطل
كل من لزمه حق، كالزوج لزوجته، والحاكم
لرعيته، وبالعكس^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الإنظار:

٢ - الإنظار والنظرة في اللغة الإهمال
والتاخير، يقال: أنظرت المدين، أي

(١) معجم مقاييس اللغة ٥ / ٣٣١، والمصباح النير، وأساس
البلاغة ص ٤٣٢، والزاهر ص ٢٣١، وتحرير الفاظ التنبيه
للنوي ص ١٠١، وورقة الفتاوى ٣ / ٣٣٧

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٠ / ٢٢٧، وورقة
الفتاوى ٣ / ٣٣٧

(٣) فتح الباري ٤ / ٤٦٦



والصلة بين المطل والظلم أن الظلم أعم من المطل.

الحكم التكليفي:

٥ - يختلف حكم المطل باختلاف حال المدين من يسر أو عسر. فإن كان موسراً قادراً على قضاء الدين بعد المطالبة به كان مطلقه حراماً، وذلك لما ورد أن رسول الله ﷺ قال: «مطل الغني ظلم»^(١).

وإن كان المدين معسراً لا يجد وفاء لدينه أو كان غنياً ومنعه عذر - كغيبته ماله - عن الوفاء لم يكن مطلقه حراماً وجاز له التأخير إلى الإمكان^(٢).

صور المطل:

للمطل صور تختلف أحكامها باختلاف صورته، وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً: مطل المدين المعسر الذي لا يجد وفاءً لديته:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يُمهّل حتى يوسر^(٣)، ويترك يطلب الرزق لنفسه وعياله

آخرته، وذكر الأزهري أن المراد بالنظرة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(١). الإنظار والإمهال إلى أن يوسر.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة بين المطل والإنظار التأخير في كل، لكنه في المطل من جانب المدين وفي الإنظار من جانب الدائن^(٢).

ب - التعجيل:

٣ - التعجيل لغة: الإسراع بالشيء، يقال: عجلت إليه المال أسرعته إليه بحضوره.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة بين المطل والتعجيل الضدية^(٣). (ر: تأخير ف ٥).

ج - الظلم:

٤ - الظلم لغة: وضع الشيء في غير موضعه. واصطلاحاً هو عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور^(٤).

(١) حديث: «مطل الغني ظلم»..

أخرجه البخاري (الفتح ٤/٤٦٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) شرح مسلم للنووي ١٠/٢٢٧

(٣) الفتاوى ٤/٤٩٩، وكشاف القناع ٣/٤١٨، والمبسوط ٢٤/١٦٤، ونهاية المحتاج ٤/٣١٩، وشرح السنة للبغوي ٨/١٩٥، وشرح النووي على مسلم ١٠/٢١٨، ٢٢٧،

والتنقيح للباي ٥/٦٦، وفتح الباري ٤/٤٦٦

(١) سورة البقرة / ٢٨٠

(٢) المصباح، والمفردات، والزمزم ص ٢٢٧، والفروق للمسكوي ص ١٩٦، والمعلم يفوائد مسلم للمازري ٣/٢٢٠، ومرتقة الفنايح ٣/٣٣٥، والتسهيل لابن جزي ص ٩٥، ونبات الصنائع ١٧٣/٧

(٣) المصباح الكبير، ومعني المحتاج ٢/٤٣٤

(٤) المصباح الكبير، والتعريفات للجرجاني ص ٧٦

القيامه تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله^(١).

واختلف الفقهاء في المدين المعسر إذا لم يكن القدر الذي استحق عليه حاضراً عنده، لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً، هل يجب عليه ذلك أم لا؟

قال الحافظ ابن حجر: أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً.

وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصي به فيجب، وإلا فلا^(٢). كما اختلفوا في هل يُجبر المدين المعدم على إجارة نفسه لوفاء دين الغرماء من أجرته إن كان قادراً على العمل أم لا؟^(٣) والتفصيل في مصطلح (إفلاس ف ٥٥)

ثانياً: مطل المدين الغني الذي منعه العذر عن الوفاء:

٧- مطل المدين الغني الذي منعه العذر عن الوفاء، كغيبته ماله وعدم وجوده بين يديه وقت الوفاء بغير تعمده فلا يكون مطله

والوفاء لدائتيه، ولا عملٌ بمطالبته ولا ملازمته ولا مضايقته، لأن المولى سبحانه أوجب إنظاره إلى وقت الميسرة فقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةً فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(١).

قال ابن رشد: لأن المطالبة بالدين إنما تجب مع القدرة على الأداء، فإذا ثبت الإعسار فلا سبيل إلى المطالبة، ولا إلى الحسب بالدين، لأن الخطاب مرتفع عنه إلى أن يوسر^(٢).

وقال الشافعي: لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه^(٣)، بل إن ابن العربي قال: إذا لم يكن المدين غنياً، فمطله عدلٌ، وينقلب الحال على الغريم، فتكون مطالبته ظالماً^(٤)، لأن الله تعالى قال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةً فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾. وأجاز الحنفية ملازمة الدائن لمدينة المعسر مع استحقاقه الإنظار بالنص^(٥).

وقد بين المصطفى ﷺ فضل إنظار المعسر وثوابه عند الله تعالى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أنظر مُعْسِراً أو وضع له أظله الله يوم

(١) سورة البقرة / ٢٨٠

(٢) للمفاهيم المهدات ٣٠٦/٢

(٣) فتح الباري ٤/٦٦٦

(٤) عارضة الأخواني ٤٧/٦

(٥) الاختيار شرح المختار ٩٠/٢

(١) حديث: فمن أنظر معسراً أو وضع له... ٩...

أخرجه الترمذي (٣/٥٩٠) وقال: حديث حسن صحيح

(٢) فتح الباري ٤/٤٦٥

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٠٦-٢٠٤ والمقتصدات

المهدات ٣٠٦/٢

أي يبيع أن يذكره الدائن بين الناس بالمطل وسوء المعاملة^(١).

قال ابن القيم: ولا نزاع بين العلماء في أن من وجب عليه حق من عين أو دين، وهو قادر على أدائه، وامتنع منه، أنه يُعاقب حتى يؤديه^(٢).

والعقوبة الزاجرة هي عقوبة تعزيرية غير مقدرة شرعاً، المقصود منها حمله على الوفاء وإجباره إلى دفع الحق إلى صاحبه دون تأخير.

أما قبل الطلب، فقد وقع الخلاف في ملعب الشافعي: هل يجب الأداء مع القدرة من غير طلب صاحب الحق، حتى يعدّ مطالاً بالباطل قبله؟ وحكى ابن دقيق العيد فيه وجهان، ومال الحافظ ابن حجر إلى ترجيح عدم الوجوب قبل الطلب، لأن لفظ «المطل» في الحديث يُشعر بتقديم الطلب وتوقف الحكم بظلم الماطل عليه^(٣).

وذكر بعض الفقهاء أن المطل يثبت بالتأجيل والمدافعة ثلاث مرات^(٤).

حراماً، وذلك لأن المطل المنهي عنه كما قال الحافظ ابن حجر: تأخير ما استحق أداءه بغير عذر^(١)، وهو معذور.

ثالثاً: مطل المدين للموسر بلا عذر:

٨ - مطل المدين الموسر القادر على قضاء الدين بلا عذر وذلك بعد مطالبة صاحب الحق، فإنه حرام شرعاً، ومن كبائر الإثم، ومن الظلم الموجب للعقوبة الحاملة على الوفاء^(٢)، بقول النبي ﷺ: «مطل الغني ظلم»^(٣)،

قال ابن حجر: المعنى أنه من الظلم، وأطلق ذلك للمبالغة في التفتير من المطل^(٤)، وقال ابن العربي: مطل الغني ظلم إذا كان واجداً لجنس الحق الذي عليه في تأخير ساعته يمكنه فيها الأداء^(٥)، وقال الباجي: وإذا كان غنياً فمطل بما قد استحق عليه تسليمه فقد ظلم^(٦).

ولقول النبي ﷺ قال: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته»^(٧)، ومعني «يحل عرضه»

(١) فتح الباري ٤/٤٦٥.

(٢) فتح الباري ٤/٤٦٥ - ٤٦٦، والزواجر عن ارتكاب الكبائر

٢٤٩/١، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٣/١٩٨.

(٣) حديث: «مطل الغني ظلم...»

تقدم تخرجه ف ٥

(٤) فتح الباري ٤/٤٦٥

(٥) عارضة الأحوذني ٦/٤٦

(٦) المنتقى ٥/٦٦

(٧) حديث: «لي الواجد يحل عرضه وعقوبته...»

أخرجه أحمد (٤/٢٢٢) من حديث الشريد بن سويد،

وحسن إسناده ابن حجر في الفتح (٥/٦٤)

(١) الزواجر عن ارتكاب الكبائر ١/٢٤٩، وجامع الأصول

٤/٤٥٥، وشرح السنة للبغوي ٨/١٩٥، والمنتقى للبايجي

٦٦/٥

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٩٢

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٣/١٩٨، وفتح الباري

٤/٤٦٦، والزواجر للهيتمي ١/٢٤٩

(٤) الفتاوى الهندية ٣/١١٢

حمل الدين للماطل على الوفاء:

نص الفقهاء على طرق تتبع لحمل الدين
للماطل على الوفاء منها:

١ - قضاء الحاكم دينه من ماله جبراً:

٩ - إذا كان للمدين الماطل مالٌ من جنس
الحق الذي عليه، فإنَّ الحاكم يستوفيه جبراً
عنه، ويدفعه للدائن إنصافاً له، جاء في
الفتاوى الهندية: للحبوس في الدين إذا امتنع
عن قضاء الدين وله مالٌ، فإن كان ماله من
جنس الدين، بأن كان ماله دراهم والدين
دراهم، فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا
خلاف^(١).

وقال القرافي: ولا يجوز الحبس في الحق
إذا تمكَّن الحاكم من استيفائه، فإن امتنع من
دفع الدين، ونحن نعرفُ ماله أخذنا منه مقدار
الدين، ولا يجوز لنا حبسه^(٢).

ب - منعه من فضول ما يحلُّ له من الطيبات:

١٠ - قال ابن تيمية: لو كان قادراً على أداء
الدين وامتنع، ورأى الحاكم منعه من فضول
الأكل والشكاح، فله ذلك، إذ التعزير لا
يخصَّ بنوع معين، وإنما يرجع فيه إلى اجتهاد

(١) الفتاوى الهندية ٤١٩/٣

(٢) الفرق للقرافي ٨٠/٤، وانظر تبصرة الحاكم لابن فرحون
٣١٩/٢، ومعين الحاكم للطرابلسي ص ١٩٩

الحاكم في نوعه وقدره، إذا لم يتعدَّ حدود
الله^(١).

ج - تفرعه تقفقات الشكاية ورفع الدعوى:

١١ - قال ابن تيمية: ومن عليه مالٌ، ولم يوفِّه
حتى شكى ربُّ المال، وغرمَ عليه مالاً، وكان
الذي عليه الحقَّ قادراً على الوفاء، ومطل
حتى أحوج مالكة إلى الشكوى، فما غرِمَ
بسبب ذلك، فهو على الظالم الماطل، إذا
كان غرَّمه على الوجه المعتاد^(٢).

د - إسقاط عدلته وردَّ شهادته:

١٢ - حكى الباجي عن أصبغ وسحنون من
أئمة المالكية أنهم قالوا برّد شهادة المدين
للماطل مطلقاً، إذا كان غنياً مقتدراً^(٣)، لأنَّ
النبي ﷺ سماه ظالماً في قوله: «مطل
الغني ظلم»^(٤)، ونقل الحافظ ابن حجر عن
جمهور الفقهاء أنَّ مقترف ذلك يقسُق^(٥).

ولكن هل يثبت فسقه وتردُّ شهادته بمطله
مرة واحدة، أم لا تردُّ شهادته حتى يتكرّر
ذلك منه ويصير عادة؟

(١) الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للبايعي ص ١٣٧
(٢) انظر الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية ص ١٣٦،
وكشاف القناع ٤١٩/٣

(٣) المتقى للباجي ٦٦/٥

(٤) حديث: فمطل الغني ظلم...
سبق تخريجه في ف (٥)

(٥) فتح الباري ٤٦٦/٤

له هذا الخيار في الفسخ ليتمكن من إزالة الضرر اللاحق به نتيجة مطل المدين ومخاصمته، وليكون ذلك حاملاً للمدين المقتر على المبادرة بالوفاء^(١).

وقال الشافعية: ولو امتنع - أي المشتري - من دفع الثمن مع يساره فلا فسخ في الأصح، لأن التوصل إلى أخذه بالحكم يمكن^(٢).

و- حبس المدين:

١٤ = نص جمهور الفقهاء على أن المدين الموسر إذا امتنع من وفاء دينه مطالاً وظلماً، فإنه يعاقب بالحبس حتى يؤديه^(٣).

وتفصيل ذلك في مصطلح (حبس ف ٧٩ وما بعدها).

ونقل ابن سعادة عن محمد في الحبوس بالدين إذا علم أنه لا مال له في هذه البلدة،

قال النووي: مقتضى ملهنا اشتراط التكرار^(١)، وقال السبكي: مقتضى مذهب الشافعية عدمه، واستدل بأن منع الحق بعد طلبه، وإبغاء العذر عن أدائه كالغصب، والغصب كبيرة، وتسميته في الحديث ظلماً يشعر بكونه كبيرة، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار، نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره^(٢).

وقال الطيبي: قيل: يفسق بمرة، وترد شهادته، وقيل: إذا تكرر، وهو الأولى^(٣).

واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا؟ قال ابن حجر: الذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب، لأن المطل يشعر به^(٤).

هـ- تمكين الدائن من فسخ العقد الموجب للدين:

١٣ = نص أكثر فقهاء الحنابلة، على أن من

حق الدائن عند مطل المدين بغير عذر أن يفسخ العقد الذي ترتب عليه الدين، كإبيع ونحوه، ويسترد البذل الذي دفعه، وقد جعل

(١) شرح النووي على مسلم ٢٢٧/١٠

(٢) فتح الباري ٤/٤٦٦

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣/٣٣٧، وفتح الباري

٤/٤٦٦

(٤) فتح الباري ٤/٤٦٦

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٣٠ وما بعدها، والاختيارات

الفقهية ص ١٢٦

(٢) مفتي المحتاج ١٥٨/٢ - ١٥٩

(٣) بآئع المستائع ١٧٣/٧، وكشاف القناع ٤٠٧/٣، وشرح

متن الإرادات ٢/٢٧٦، والمحشي على خليل ٥/٢٧٧،

وروضة الطالبين ٤/١٣٧، وروضة القضاة للسبكي

١/٤٣٥، والمغني ٤/٤٩٩، وشرح السنة للبغوي ٨/١٩٥،

ولساسة الشريعة ص ٦٧، والفتاوى الهندية ٣/٤٢٠،

وانظر قواعد الأحكام للمز بن عبد السلام ١/١٠٠، ومعين

الحكام للطرابلسي ص ١٩٧، والفرق للقرافي ٤/٨٠

وجاء في شرح الخرشي: إنَّ معلوم الملاءة إذا علم الحاكم بالناسِ الذي عنده، فإنه لا يؤخره، ويضربه باجتهاده إلى أن يدفع، ولو أدى إلى إتلاف نفسه، ولأنه مُلِدٌ^(١).

ح - بيع الحاكم مال المدين للماطل جبراً:
١٦ - ذهب الفقهاء إلى أن الحاكم يبيع مال المدين الماطل جبراً عليه وذلك في الجملة. غير أنَّ بينهم اختلافاً في تأخيرهِ عن الحبس، أو اللجوء إليه من غير حبس المدين، أو ترك الخيار للحاكم في اللجوء إليه عند الاقتضاء على أقوال:

قال الحنفية: المحبوس في الدين إذا امتنع عن قضاء الدين - وله مال - فإن كان ماله من جنس الدين، بأن كان ماله دراهم والدين دراهم، فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا خلاف، وإن كان ماله من خلاف جنس دينه، بأن كان الدين دراهم وماله عروضاً أو عقاراً أو دنائير، فملى قول أبي حنيفة لا يبيع العروض والمقار، وفي بيع الدنائير قياس واستحسان، ولكنه يستديم حبسه إلى أن يبيع نفسه ويقضي الدين، وعند محمد وأبي يوسف يبيع القاضي دنائيره وعروضه رواية

وله مالٌ في بلدة أخرى، فيؤمر رب الدين أن يخرجهُ من السجن، ويأخذ منه كفيلاً بنفسه على قدر هذه المسافة، ويؤمر أن يخرج ويبيع ماله ويقضي دينه، فإن أُخرج من السجن، فلم يفعل ذلك، أعيد حبسه^(١).

وقال ابن تيمية: ومن حُسب بدين، وله رهنٌ لا وفاء له غيره، وجب على رب الدين إمهاله حتى يبيعه، فإن كان في بيعه وهو في الحبس ضررٌ عليه، وجب إخراجهُ لبيعه، ويضمن عليه، أو يمشي معه الدائن أو وكيله^(٢).

ز - ضرب المدين الماطل:

١٥ - قال ابن قيم الجوزية: لا نزاع بين العلماء أن من وجب عليه حق من عين أو دين، وهو قادرٌ على أدائه، وامتنع منه، أنه يُعاقب حتى يؤديه، ونصوا على عقوبته بالضرب^(٣)، ثم قال معلقاً على حديث: «لِي الْوَاجِدُ يَحْلُ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ»^(٤): والعقوبة لا تختص بالحبس، بل هي في الضرب أظهرٌ منها في الحبس^(٥).

(١) الفتاوى الهندية ٢٠ / ٣

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص ٣٤٦

(٣) الطرق الحكمية ص ٩٢

(٤) حديث: «لِي الْوَاجِدُ...»

تقدم تخريجه ف ٧

(٥) الطرق الحكمية ص ٩٣

(١) الخرشي على خليل ٢٧٨/٥

من غريمه بوفاء أو إسرء أو حوالة، أو يرضى
الغريم بإخراجه من الحبس، لأن حبسه حق
لرب الدين وقد أسقطه، فإن أصر المدين على
الحبس باع الحاكم ماله وقضى دينه^(١).



واحدة، وفي المقار روايتان.
وفي الحثائية: وعندهما في رواية: يبيع
المتقول وهو الصحيح^(١).

وذهب المالكية إلى أن المدين إن امتنع من
دفع الدين، ونحن نعرف ماله، أخذنا منه
مقدار الدين، ولا يجوز لنا حبسه، وكذلك إذا
ظفرنا بماله أو داره أو شيء يباع له في الدين -
كان رهنا أم لا - فعلنا ذلك، ولا نحبه، لأن
في حبسه استمرار ظلمه^(٢).

وقال الشافعية: وأما الذي له مالٌ وعليه
دين، فيجب أداؤه إذا طُلب، فإذا امتنع أمره
الحاكم به، فإن امتنع باع الحاكم ماله وقسمه
بين الغرماء^(٣).

قال النووي: قال القاضي أبو الطيب من
الشافعية والأصحاب: إذا امتنع المدين للموسر
الماتل من الوفاء، فالحاكم بالخيار: إن شاء
باع ماله عليه بغير إذنه وإن شاء أكرمه على
بيعه وعزّره بالحبس وغيره حتى يبيعه^(٤).

وقال الحنابلة: إن أبى مدين له مال يفي
بدينه الحالّ الوفاء، حبسه الحاكم، وليس له
إخراجه من الحبس حتى يتبين له أمره، أو يبرأ

(١) الفتاوى الهندية ٤١٩/٣

(٢) الفرق للقرافي ٨٠/٤

(٣) روضة الطالبين ١٣٧/٤

(٤) المرجع السابق.

(١) كشاف الفتاوى ٤١٩/٣، ٤٢٠

مُطَلَقٌ

التعريف:

١ - المُطَلَقُ اسم مفعول من الإطلاق ومن معانيه: الإرسال والتخلية وعدم التقييد، يقال: أطلقتُ الأسير: إذا حللتُ إسهاره وخلّيت عنه، كما يقال أطلقت القول: أرسلته من غير قيد ولا شرط، وأطلقت البيّنة الشهادة من غير تقييد بتاريخ^(١).

وفي الاصطلاح للمطلق: ما دل على الماهية من غير أن يكون له دلالة على شيء من قيودها^(٢).

الأنفاظ ذات الصلة:

المقيّد:

٢ - المقيّد من الأقوال ما فيه صفة أو شرط أو استثناء، فهو نقيض للمطلق^(٣).

الحكم الإجمالي:

٣ - إذا ورد الخطاب مطلقاً لا مقيّد له حُمِلَ

على إطلاقه، أو مقيّداً لا مطلق له أُجْري على تقييده، وإن ورد في موضع مقيّد أو في آخر مطلقاً ففيه هذا التفصيل:

إن اختلفا في السبب والحكم فلا يحمل أحدهما على الآخر: كتقييد الشهادة بالعدالة وإطلاق الرقبة في كفارة الظهار.

وإن اتفقا في السبب والحكم: يحمل المطلق على المقيّد، كما إذا قال الشارع: إن ظهرت فاعتق رقبة، وقال في موضع آخر: إن ظهرت فاعتق رقبة مؤمنة^(١).

وإن اختلفا في السبب دون الحكم فهذا هو موضع الخلاف بين الفقهاء.

فلهب الجمهور إلى أنه يحمل المطلق على المقيّد وجوباً وبناءً على هذا: اشترطوا في أجزاء الرقبة في كفارتي الظهار واليمين: الإيمان مع أن النص ورد في الموضعين مطلقاً خلوا عن قيد الإيمان: حملاً للمطلق في الموضعين: على المقيّد في كفارة القتل^(٢). في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ ثَمَلُ مَوْمِنًا خَطَا فَتَحَرَّرْ رَقَبَةً مَوْمِنَةً﴾^(٣).

(١) البحر للحيط ٤١٦/٣ - ٤١٧، والكلبيات مادة مطلق، الحاوي الكبير ١٣/٣٧٦ ط. دار الفكر - لبنان.

(٢) البحر للحيط ٤١٦/٣، ٤١٧ وما بعدها، والحاوي الكبير ١٣/٣٧٦، معنى للحاج ٣/٣٦٠، ونجفة للحاج ٦/١٩٠، والشرح الصغير ٢/٦٤٩، ٦٤٩، ٢١١، ٢١٣، والمغني ٣٦٠/٧.

(٣) سورة النساء/٩٢

(١) للمصباح المنير.
(٢) البحر للحيط ٤١٣/٣
(٣) الكلبيات لأبي البقاء.

قال الشافعي: إن لسان العرب وعُرفَ خطابهم يقتضي حمل المطلق على المقيد إذا كان من جنسه، فحمل عرف الشرع على مقتضى لسانهم، كقوله تعالى: ﴿وَالذِّكْرَيْنِ﴾ ^(١)، وكما في العدالة والشهود في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ^(٢)، وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ^(٣)، فحمل المطلق على المقيد في اشتراط العدالة فكذلك الكفارة، فيحمل مطلق العتق في كفارتها الظهار واليمين على العتق المقيّد بالإيمان في كفارة القتل ^(٤) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ ^(٥).

وقال أبو حنيفة: لا يحمل المطلق على المقيد، لأن المنصوص عليه إعتاق رقبة وهي اسم لذات مرفوعة مملوكة من كل وجه وقد وجّد، والتقييد بالإيمان زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ ولا ينسخ القرآن إلا بالقرآن أو بأخبار التواتر، ولأن الإطلاق: أمر مقصود، لأنه ينبغي عن التوسعة على المكلف،

كما أن التقييد أمر مقصود ينبغي عن التضييق، وعند إمكان العمل بهما لا يجوز إبطال أحدهما بالآخر، ولأن حمل أحدهما على الآخر حمل منصوص عليه على منصوص عليه وهو باطل، لأن من شرط القياس أن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره، ولا نص فيه، هذا ولأن القياس حجة ضعيفة لا يصار إليه إلا عند عدم النص أو شبهته حتى صار مؤخراً عن قول الصحابي، وهنا نص يمكن العمل به وهو إطلاق الكتاب، ولأن الفرع ليس نظير الأصل، لأن قتل النفس أعظم، ولهذا لم يشرع فيه الإطعام ولا يجوز إلحاقه بغيره في حق جواز الإطعام تغليظاً للواجب عليه، وتعظيماً للجريمة حتى تتم صيانة النفس، فكذا لا يجوز إلحاق غيره به في التغليظ، لأن قيد الرقبة بالإيمان أغلظ فيناصبه دون غيره، لأن جريمة القتل أعظم، ولأن الرقبة في كفارتها الظهار واليمين مطلقة غير مقيدة بصفة أو شرط، فتناول كل رقبة على أية صفة كانت، لأن معنى الإطلاق التعرض للذات دون الصفات فتناول الكافرة والمؤمنة والصغيرة والكبيرة، والبيضاء والسوداء، والذكر والأنثى، وغير ذلك من الأوصاف

(١) سورة الأحزاب/ ٣٥

(٢) سورة البقرة/ ٢٨٢

(٣) سورة الطلاق/ ٢

(٤) الحاوي الكبير ١٣/ ٣٧٥ ط. دار الفكر - بيروت، والبحر

الحيط ٣/ ٤٢٠

(٥) سورة النساء/ ٩٢

المتضادة^(١).

وللتفصيل يرجع إلى الملحق الأصولي.

شروط العمل بالخبر المطلق:

٤ - صرح الشافعية: بأنه إذا أخبر مقبول الرواية عن نجاسة ماء فإن كان فقيها موافقا للمخبر في مذهبه اعتمد خبره وإن أطلق، لأنه غير يغلب على الظن التجسس^(٢).
والتفصيل في الملحق الأصولي.

الجرح المطلق في العدالة:

٥ - اختلف الفقهاء في قبول الجرح المطلق كأن يقول: إنه فاسق.
فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يقبل الجرح المطلق، لأن التعديل يسمع مطلقا فكذلك الجرح، ولأن التصريح بالسبب قد يفضي إلى مخاطر كالقذف.
وقال الشافعية: يجب ذكر السبب للاختلاف فيه^(٣).

والتفصيل في مصطلح (تزكية ف (١٥) و الملحق الأصولي).

إطلاق الشهادة بالرضاع:

٦ - إذا أطلق شهود الرضاع شهادتهم كأن قالوا: بينهما رضاع محرّم لم يقبل، بل يجب ذكر وقت الإرضاع وعدد الرضعات، كأن يقولوا: نشهد أن هذا ارتضع من هذه خمس رضعات متفرقات خلّص اللبن فيهن إلى جوفه في الحولين أو قبل الحولين، وذلك لاختلاف العلماء في ذلك^(١).
والتفصيل في (مصطلح رضاع ف (٣٤).

المطلق يحمل على الغالب:

٧ - إذا باع بضمن مطلق حمل على نقد البلد، فإن لم يوجد نقد غالب وكان هناك محملان: أخف وأثقل، حُمِلَ على أخفهما عملا بأقل ما يقتضيه الاسم.
واستثنى الشافعية من هذه القاعدة صورا منها: إذا غمس المتوضيء يده في الإناء بعد الفراغ من غسل الوجه بنية رفع الحدث صار الماء مستعملا، وإن نوى الاغتراف لم يصير مستعملا، وإن أطلق ولم ينو شيئا فالصحيح عندهم صيرورته مستعملا، لأن تقدم نية رفع الحدث شملته فحمل عليه.

ومنها: أنه يشترط في جواز قصر الصلاة

(١) تبين الحقائق ٦/٣ - ٧ والكيلات ٣/٣٦٠ - ٣٦١، ومغني المحتاج ١/٢٨، والنفوس للزركشي ٣/١٧٦ وما بعدها، ونجفة المحتاج ١/١١٦
(٢) المتنور ٣/١٧٦
(٣) الكفاية في علم الرواية للتراوي ص ١٧ - ١٠٨

(١) المغني ٧/٥٥٩، ومغني المحتاج ٣/٤٢٥

المطلق ينزل على أقل المراتب:

٩- لو نذر صوما مطلقاً من غير تعرض لعدد بلفظ ولا نية يحمل على يوم، لأن الصوم اسم جنس يقع على الكثير والقليل، ولا صوم أقل من يوم، واليتقن يوم، فلا يلزمه أكثر منه، وإن نذر أياماً فثلاثة لأنها أقل مراتب الجمع، أو نذر صدقة، فأقل ما يتمول أو صلاة فيجزىء بركعتين حملاً على واجب الشرع^(١).

في السقر: نية القصر عند الإحرام، فإن أطلق ولم ينو قصراً ولا إتماماً لزمه الإتمام، لأن الأصل في الصلاة الإتمام فينصرف عند الإطلاق إليه، لأنه المعهود.

ومنها: إذا تلفظ بما يحتمل معنيين يرجع إليه في تعيين المراد.

كان يكون عليه دينان وبأحدهما رهن فدفع مبلغاً من المال للدائن عن أحدهما مبهماً غير معين فله التعيين^(١).

ومنها: لو قال لزوجتيه: إحداكما طالق ولم يقصد معينة طلقت إحداهما، وعليه تعيين إحداهما للطلاق.

ومنها: يجوز أن يحرم مطلقاً ويصرفه بالتعيين إلى ما شاء من النسكين أو إليهما^(٢).

شرط حمل المطلق على المقيّد:

٨- اللفظ المطلق لا يحمل على المقيّد إلا إذا كان لو صرح بذلك المقيّد لصح وإلا فلا.

وخرجوا على ذلك صوراً منها: إذا أترّ الأب: بأن العين ملك لولده، ثم ادعى أنه وهبها له وأراد الرجوع فله ذلك فيما ذهب إليه القاضيان: الحسين، والماوردي، وقال النووي في فتاويه أنه الأصح المختار^(٣).

مُطَهَّرَات

انتظر: طهارة



(١) سنتي للحاج ٣٦٨/٤، والشور ١٧٨/٣، وتحفة المحتاج ٩٦/١، والكيلات ٣/٢٦١.

(١) المنثور للزركشي ١٧٦/٣ وما بعدها.

(٢) المنثور للزركشي ١٧٨/٣ وما بعدها.

(٣) المنثور ١٨٠/٣.

يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُلْنَا مَظْلُومًا﴾ ﴿٢﴾.

الثالث: ظلم بين الإنسان وبين نفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ ﴿٣﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ﴿٤﴾.

وكل هذه الثلاثة في الحقيقة ظلم للنفس، فإن الإنسان في أول ما يهَمُّ بالظلم فقد ظلم نفسه، فإذا الظالم أبداً مبتدئاً في الظلم، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جِيعًا﴾ ﴿٥﴾، يتناول الأنواع الثلاثة من الظلم فمما من أحد كان منه ظلم في الدنيا إلا ولو حصل له ما في الأرض ومثله معه لكان يفتدي به، وقوله تعالى: ﴿هُم أَنظَلَّمَ وَأَطَعُوا﴾ ﴿٦﴾، تنبيه على أن الظلم لا يجدي ولا يخلص بل يردى ﴿٧﴾.

فالظالم هي الحقوق التي أخذت ظلماً، وقد دعا الشرع الخفيف إلى إقامة العدل فيها

مَظَالِم

التعريف:

١- المظالم لغة: جمع مَظْلَمَة بفتح اللام وكسرها، مصدر ظلم يظلم، اسم لما أخذ بغير حق، وهي ما تطلبه عند الظالم، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وعند فلان ظلامي ومظلمتي: أي حقي الذي ظلمته ﴿١﴾. والظلم في الاصطلاح: التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور، وقيل: هو التصرف في ملك الغير، ومجاوزة الحد ﴿٢﴾. والظلم ثلاثة أنواع:

الأول: ظلم بين الإنسان وبين الله تعالى، وأعظمه: الكفر والشرك والنفاق، قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿٣﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ ﴿٤﴾.

الثاني: ظلم بين الإنسان وبين الناس، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ

(١) سورة الشورى / ٤٢

(٢) سورة الإسراء / ٣٣

(٣) سورة طه / ٣١

(٤) سورة البقرة / ٢٣١

(٥) سورة الزمر / ٤٧

(٦) سورة النجم / ٥٢

(٧) المفردات للأصفهاني، وبصائر ذوي التمييز ٣ / ٥٤٠

(١) القاموس المحيط، ولسان العرب، والمصباح اللئير، ومختار الصحاح، وأساس البلاغة مادة (ظلم).

(٢) التعريفات للجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون ٩٣٨/٤ ط. خياط - بيروت، وديوان العلماء ٢٨٧/٢

(٣) سورة لقمان / ١٣

(٤) سورة الزمر / ٣٢

وأنشأ لها ديوان المظالم وقضاء المظالم^(١).

عن حق نفسه^(١).

والعلاقة بين المظالم والدعوى هي أن
الدعوى وسيلة شرعية لرفع المظالم.

الألفاظ ذات الصلة:

١- القضاء:

٢- القضاء في اللغة: الحكم.

وفي الاصطلاح: هو الإخبار عن حكم
شرعي على سبيل الإلزام في مجلس
الحكم^(٢).

والعلاقة بين القضاء والمظالم باعتبارها
ولاية خاصة هي العموم والخصوص،
فالقضاء أعم.

ب- الدعوى:

٣- الدعوى في اللغة: اسم من الادعاء، أي
أنها اسم لما يدعى، وهو الطلب، وتجمع على
دعاوى.

وفي الاصطلاح: قول مقبول عند القاضي
يقصد به طلب حق قبل الغير، أو دفع الخصم

ج- التحكيم:

٤- التحكيم لغة: مصدر حكمه في الأمر
والشيء أي جعله حكماً، وفوض الحكم
إليه، وحكمه بينهم: أمره أن يحكم بينهم،
فهو حكمٌ ومحكمٌ.

وفي الاصطلاح: التحكيم: تولية الخصمين
حكماً يحكم بينهما^(٢)، وفي التنزيل العزيز:
﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُوْثِقُونَكَ حَتَّىٰ يُحْكِمُوْكَ
فِيمَا شَاجَرَ بَيْنَهُمَا﴾^(٣).

والعلاقة بين المظالم والتحكيم أن التحكيم
وسيلة لفض النزاع بين الناس، ورفع المظالم.

أقسام المظالم باعتبار ما تضاف إليه من

الحقوق:

٥- تنقسم المظالم باعتبار ما تضاف إليه
من الحقوق إلى قسمين:

(١) الأحكام السلطانية للمواردي ص ٧٧، وانظر: الأحكام
السلطانية لأبي يحيى الفراء ص ٧٣، وصحح الأعمش
٢٧٣/٣

(٢) تبصرة الحكام ١٦/١، ومعين الحكام للطرابلسي ص ٦،
وانظر: رد المختار ٣٥١/٥، وشرح حدود ابن عرفة للرصاص
ص ٤٣٣، ومغني المحتاج ٣٧١/٤، وكشاف القناع
٢٨٥/٦، والروض المربع ٣٦٥/٢، ومغني المحتاج
للکاساني ٤٠٧٨/٩، ودرر الحكام ٤٠٤/٢، والتعريفات
للجرجاني، ومحرر ألفاظ التنبيه للنووي ص ٣٣١ ط. طر
القلم، ولسان العرب.

(١) التعريفات للجرجاني، والفروق للقراني ٧٢/٤، ودرر
الحكام ٣٢٩/٢، ونشائج الأفكار تكملة لفتح القدير
١٣٧/٧، ومغني المحتاج ٥٤١/٤ المغني ٢٧٥/١٤
ط. هجر، ولسان العرب.
(٢) القاموس للحيطي، ولسان العرب، مسافة حكم، ورد
المختار ٤٢٨/٥ ط. الحلبي.
(٣) سورة النساء/ ٦٥

محرمًا فلا تظالموا»^(١). والمراد لا يظلم بعضكم بعضاً.

والخليفة إما أن يقوم بذلك بنفسه، وإما أن ينيب عنه والياً أو أميراً أو قاضياً، أو يجمع بين الأمرين، وتولي القضاء فرض كفاية لمن تتوفر فيه الشروط، ورفع المظالم فرض عين على القاضي المعين من الإمام^(٢).

ورغب رسول الله ﷺ برد المظالم إلى أهلها قبل أن يحاسب الإنسان عليها، فعن أنس بن مالك قال: «فلا السمر على عهد رسول الله ﷺ»، فقالوا: يا رسول الله، مسر لنا، فقال: إن الله هو المسر القابض، الباسط الرازق، وإنني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال»^(٣).

ونظر رسول الله ﷺ في المظالم بنفسه لما رواه عبد الله بن الزبير أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرّة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه، فاخصما عند النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ

• تنقسم المظالم باعتبار ما تضاف إليه من الحقوق إلى قسمين:

أ - مظالم تتعلق بحقوق الله تعالى كالزكوات والصدقات والندور والحدود والعبادات وارتكاب المحرمات.

ب - مظالم تتعلق بحقوق العباد، كالنصوب، وإنكار الودائع، والأرزاق، والجنايات في النفس والأعراض.

قال الغزالي: ومظالم العباد إما في النفوس أو الأموال أو الأعراض أو القلوب^(١).

الحكم التكليفي لرفع المظالم:

٦ = المظالم من الظلم، والظلم حرام قطعاً بالنصوص المتواترة في القرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع المسلمين.

ورفع الظلم واجب شرعاً على كل مسلم، وهو فرض عين على الخليفة أو الإمام الذي أنيط به حفظ الدين والدنيا، وإقامة العدل، ورفع الظلم والعدوان^(٢).

وفي الحديث القدسي: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم

(١) حديث: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي...» أخرجه مسلم (٤/١٦٩٤) من حديث أبي ذر.

(٢) شرح صحيح مسلم ١٦/١٣٤

(٣) حديث أنس: «فلا السمر على عهد رسول الله ﷺ...» أخرجه الترمذي (٣/٥٩٧) وقال: «حديث حسن صحيح».

(١) إحياء علوم الدين ٤/٥٣ - ٥٤ ط. دار الهادي - بيروت.

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٧، ومقدمة ابن خلدون

ص ١٩١

مسته الشريفة الخلفاء الراشدون^(١).

وكان قضاء المظالم داخلا - بحسب أصله - في القضاء العادي، وكان يتولى الفصل في المظالم القضاة والخلفاء والأمراء، ثم صار قضاء مستقلا، وله ولاية خاصة.

قال أبو بكر بن العربي: وأما ولاية المظالم فهي ولاية غريبة، أحدثها من تأخر من الولاة لفساد الولاية، وفساد الناس، وهي عبارة عن كل حكم يعجز عنه القاضي، فينظر فيه من هو أقوى منه يدا، وذلك أن التنازع إذا كان بين ضعيفين قوى أحدهما القاضي، وإذا كان بين قوي وضعيف، أو قوين، والقوة في أحدهما بالولاية، كظلم الأمراء والعمال، فهذا مما نصب له الخلفاء أنفسهم^(٢).

وبين الماوردي الحكمة من ظهور قضاء المظالم، فقال: ولم يتسدد للمظالم من الخلفاء الأربعة (الراشدين) أحد، لأنهم كانوا في الصدر الأول، مع ظهور الدين عليهم، بين من يقوده التنافس إلى الحق، أو يزجره الوعظ عن الظلم، وإنما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشتبهة،

ﷺ للزبير: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري فقال: إن كان ابن عمك، فتلون وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلي الجدر»، فقال الزبير: والله، إنني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾^(١).
ولأن رفع المظالم يعتبر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا واجب على الخلفاء والولاة والقضاة وسائر المسلمين^(٢).

حكمة مشروعية قضاء المظالم:

٧ - إن الحكمة من قضاء المظالم هي إقامة العدل، ومنع الظلم، لأن الإسلام حارب الظلم وجعله من أشد الرذائل، وأمر بالعدل وجعله من أعظم المقاصد.

وكان رسول الله ﷺ أول من نظر في المظالم، وفصل في المنازعات التي تقع من الولاة وذوي النفوذ والأقارب، وسار على

(١) حديث عبد الله بن الزبير: «أن رجلا من الأنصار خاضم الزبير.....»
أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/٣٤) ومسلم (٤/١٨٢٩)
- (١٨٣٠ -

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٥ - ٤٠، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٧، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٣.

(١) مغني المحتاج ٤/٣٧٢، والحجة لابن تيمية ص ٨٢.
(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٣١ ط. عيسى الحلبي.

المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون فأخر من جلس لها المهدي^(١).

وهكذا صار النظر في المظالم وردعا من واجبات الخليفة، وهو الإمام الأعظم، ومنه تنتقل إلى اختصاص الأمير المعين على إقليم أو بلد عندما يكون عام النظر، ويتعاون مع القضاة، وهو ما قاله الماوردي عن الوالي والأمير: «وأما نظره في المظالم، فإن كان مما نفذت فيه الأحكام، وأمضاه القضاة والحكام، جاز له النظر في استيفائه، معونة للمحق على البطل، وانتزاعا للحق من المعترف للماطل، لأنه موكول إلى المنع من التظالم والتغالب، ومدوب إلى الأخذ بالتعاطف والتناصف، فإن كانت المظالم مما تستأنف فيها الأحكام، ويبدأ فيها القضاء، منع هذا الأمير، لأنه من الأحكام التي يتضمنها عقد إمارته ودرهم إلى حاكم بلده، فإن نفذ حكمه لأحدهم بحق، قام باستيفائه إن ضعف عنه الحاكم»^(٢).

يوضحها حكم القضاء...، فاقصر خلفاء السلف على فصل الشاجر بالحكم والقضاء تعينا للحق في جهته لانتقادهم إلى التزامه، واحتجاج علي عليه السلام حين تأخرت إمامته، واختلط الناس فيها وتجاوزوا إلى فضل صرامة في السياسة، وزيادة تيقظ في الوصول إلى غوامض الأحكام، فكان أول من سلك هذه الطريقة، واستقل بها، ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض لاستغناؤه عنه، ثم انتشر الأمر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب، ولم يكنهم زواجر العظة من التمانع والتجاذب، فاحتاجوا في ردع المتغلبين وإنصاف المغلوبين إلى نظر المظالم الذي تميز به قوة السلطنة بنصفه القضاء، فكان أول من أفرد للظلمات يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر مبدأ الملك بن مروان... ثم زاد من جور الولاة وظلم العتاة ما لم يكنهم عنه إلا أقوى الأيدي وأشد الأوامر، فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للنظر في المظالم... وقال: كل يوم أتقيه وأخافه دون يوم القيامة لأوقيته، ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعة، فكان أول من جلس لها

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٧ - ٧٨، وانظر: الأحكام السلطانية، لأبي يعلى ص ٧٥، ومقدمة ابن خلدون ص ٢٢٢، والأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ص ١٦٢ ط. حلب.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٧ - ٣٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص ٣٦ ط. الثانية، البابي الحلبي.

تقليد من صاحب الولاية العامة كالخليفة
والحكام للقوض لهم ذلك^(١).

ثانياً: شروط قاضي المظالم:

٩- يشترط في قاضي المظالم - بالإضافة إلى
شروط القاضي العام - أن يكون جليل القدر
نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل
الطمع، كثير الورع لأنه يحتاج في نظره إلى
سطوة الحماية وثبتت القضية فيحتاج إلى
الجمع بين صفات الفريقين^(٢).

قال ابن خلدون عن ولاية المظالم: هي
وظيفة متميزة من سطوة السلطنة ونصفة
القضاء فتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة
تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي
وكانه يمضي ما عجز القضاء أو غيرهم عن
إمضائه^(٣).

وتفصيل شروط القاضي في مصطلح
(قضاء ف ١٨).

ثالثاً: ورق قاضي المظالم:

١٠ - الرزق هو ما يرتبه الإمام من بيت المال

واستقر الأمر على انفراد المظالم بولاية
مستقلة، ويسمى المتولي: صاحب المظالم،
ويختلف اسمه حسب الأزمان والأماكن،
وصار ينظر في كل أمر عجز عنه القضاء، كما
سنبينه في اختصاصه، وصار قضاء المظالم
ملازماً للدولة الإسلامية طوال التاريخ،
واستقر على ذلك^(١).

قاضي المظالم:

أولاً: تعيين قاضي المظالم:

٨ - إن التصدي للفصل في المظالم إما أن
يكون الخليفة نفسه، لأنه في الأصل هو
قاضي الأمة، وهو صاحب الحق الأساسي في
إقامة العدل، ومنع الظلم، والفصل في
المظالم، وهو يتولى ذلك بمقتضى البيعة
وولايته العامة، فلا يحتاج إلى تعيين.

وإما أن يكون المخوك في نظر المظالم من له
ولاية عامة كالحكام والولاة والأمراء
والوزراء، فهؤلاء لا يحتاجون في النظر في
المظالم إلى تقليد وتعيين، وكان لهم بمقتضى
ولايتهم العامة النظر في ذلك.

وإما أن يعين شخص خاص لقضاء المظالم
من ليس له ولاية عامة، وهذا يحتاج إلى

(١) الأحكام السلطانية للملوك من ٧٧، الأحكام السلطانية
لأبي يعلى من ٧٣، وكشاف القناع ٢٨٣/٦

(٢) الأحكام السلطانية للملوك من ٧٧، والأحكام
السلطانية لأبي يعلى من ٧٣

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٥٧١ ط. لجنة البيان العربي.

(١) مني المحتاج ٣٧٢/٤، ونظر: الحسبة لابن تيمية ص ٨٢
ط. المكتبة العلمية.

لمن يقوم بمصالح المسلمين فإن كان يخرجهم كل شهر سمي رزقاً، وإن كان يخرجهم كل عام سمي عطاء^(١).

ونظر المظالم إن كان خليفة أو أميراً أو والياً فرزقه حسب عمله، ولا يختص برزق خاص لنظره في المظالم، وإن كان ناظر المظالم قاضياً معيناً لذلك فيعطى كفايته من بيت مال المسلمين من الجزية والخراج والعشور، لأنه عامل للمسلمين، وحسب نفسه لمصلحتهم، لذلك يجب عليهم رزقه وراتبه، كسائر الولاة والقضاة والمفتين والعلمين، وهذا رأي جماهير الفقهاء^(٢).

وتفصيل ذلك في مصطلح: (قضاء ف ٥٨).

وأباً: اختصاصات قاضي المظالم:

١١ - الأصل في اختصاص المظالم المحافظة على الحقوق، ومنع الظلمات، ومحاسبة الولاة والجباة ومراقبة موظفي الدولة إذا تجاوزوا حدود سلطتهم وصلاحياتهم أو

ظلموا الناس في أعمالهم.

والأصل أن اختصاص قاضي المظالم عام وشامل، وهو ما يمارسه الخلفاء، ومن له ولاية عامة كالوزراء المفوضين، وأمراء الأقاليم، ومن يتوب عنهم من القضاة، وهذه الولاية العامة تشمل عشرة أمور ذكرها الماوردي رحمه الله تعالى، وتبعية العلماء والفقهاء^(١)، وهي:

١ - النظر في تعدي الولاة على الرعية، وأخذهم بالمسئفة في السيرة، فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاة متصقفاً ومكتشفاً أحوالهم ليقويهم إن أنصفوا، ويكفهم إن عسفوا، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا، ولم يؤدوا واجبهم المنوط بهم.

٢ - جور العمال في جباية الأموال بمقارنتها بالقوانين العادلة في دواوين الأئمة، فيحمل الناس عليها، ويأخذ العمال بها، وينظر فيما استزادوه، فإن رفعوه إلى بيت المال، أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه^(٢).

٣ - النظر في كتاب الدواوين، لأنهم أمناء

(١) الأحكام السلطانية الماوردي ص ٨٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٦، ومقابلة ابن خلدون ص ٢٢٢.
(٢) المراجع السابقة.

(١) كشف اصطلاحات الفنون ١٠٧٦/٤ ط. خياط.
(٢) المنى لابن تيمية ٩/١٤، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٩، وأدب القاضي الماوردي ٢/٢٩٥، ٢٩٦، وتبصرة الحكام ١/٣٠، وأدب القضاء لابن أبي الدنيا ص ١٠١، والمهلب ٢/٢٩١، وروضة القضاة للسبكي ١/٨٥، وأخبار القضاة لوكيع ١/١٣٤، ٣٤٢، وديوان الصنائع ٤/٤١٠.

بردها عليه، ولم يحتج إلى بيعة تشهد به، وكان ما وجده في الديوان كافياً^(١).

ثانيهما: ما تغلب عليه ذؤ الأيدي القوية، وتصرفوا فيه تصرف الملاك بالقهر والخليفة، فهذا موقوف على نظلم أربابه، ولا يتزع من يد غاصبه إلا بأحد أمور أربعة، إما باعتراف الغاصب وإقراره، وإما يعلم والي المظالم، فيجوز له أن يحكم عليه بعلمه، وإما بيعة تشهد على الغاصب بنفسه، أو تشهد للمقصوب منه بملكه، وإما بتظاهر الأخبار التي يُنفى عنها التواطؤ، ولا يختلج فيها الشكوك، لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا في الأملاك بتظاهر الأخبار كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق^(٢).

٦ - مشاركة الوقوف، وهي ضربان: عامة وخاصة.

فأما العامة فيبدأ بتصفحها، وإن لم يكن فيها متظلم ليحريها على سبيلها، ويمضيها على شروط واقفها إذا عرفها إما من دواوين الحكام المتدوين لحراسة الأحكام، وإما من دواوين السلطنة على ما جرى فيها من

المسلمون على بيوت أموالهم فيما يستوفونه له، ويوفونه منه، فيتصفح أحوالهم فيما وكل إليهم من زيادة أو نقصان.

وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج والي المظالم في تصفحها إلى متظلم، ويأدر إليها بنفسه بدون دعوى^(١).

٤ - تظلم المستزقة، وهم الموظفون من نقص أرزاقهم، أو تأخرها عنهم، وإجحاف النظار بهم فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيحريهم عليه، وينظر فيما نقصوه، أو سئعوه من قبل، فإن أخذه ولاية أمورهم استرجعه منهم، وإن لم يأخذوه قضاء من بيت المال^(٢).

٥ - ردّ النصبوب، وهي قسمان:

أحدهما: غصب سلطانية قد تغلب عليها ولاية الجور، كالأموال المقبوضة عن أربابها، إما لرغبة فيها، وإما لتعدّ على أهلها، فهذا إن علم به والي المظالم عند تصفح الأمور أمر برده قبل التظلم إليه، وإن لم يعلم به فهو موقوف على نظلم أربابه، ويجوز أن يرجع فيه عند تظلمهم إلى ديوان السلطنة، فإذا وجد فيه ذكر قبضها على مالها عمل عليه، وأمر

(١) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٨٢، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٧
(٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٨٧، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٨

(١) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٨٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٧
(٢) المرجعان السابقان.

عن منعه، والتخيف في حق لم يقدر على رده، فيأخذهم والي المظالم بحق الله تعالى في الجميع، ويأمر بحملهم على موجه^(١).

٩ - مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع، والأعياد والحج، والجهاد، والزكاة، عند التقصير فيها، وإخلال شروطها، فإن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى وفروضة أحق أن تؤدي، وهذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتناصح، والدعوة والتذكير^(٢).

١٠ - النظر بين المتشاجرين، والحكم بين المتنازعين، فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم بينهم إلا بما يحكم به الحكام والقضاة، وربما اشبه حكم المظالم على الناظرين فيها، فيجورون في أحكامها، ويخرجون إلى الحد الذي لا يسوغ، وهذا من عمل القضاة^(٣).

الفرق بين اختصاص المظالم واختصاص القضاء:

١٢ - الفرق بين قضاء المظالم والقضاء

معاملة، أو ثبت لها من ذكر وتسمية، وإما من كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها، وإن لم يشهد الشهود بها، لأنه لا يمتنع الخصم فيها، فكان الحكم أوسع منه في الوقوف الخاصة.

وأما الوقوف الخاصة فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها، لوقفها على خصوم متعينين، فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحاكم، ولا يجوز أن يرجع إلى ديوان السلطنة، ولا إلى ما يثبت من ذكرها من الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدلون^(١).

٧ - تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة، لضعفهم عن إنفاذها، وعجزهم عن المحكوم عليه، لتعززه وقوة يده، أو لعلو قدره، وعظم خطره، فيكون ناظر المظالم أقوى يداً، وأنفذ أمراً، فينفذ الحكم على من توجه إليه بانتزاع ما في يده، أو بإلزامه الخروج عما في ذمته^(٢).

٨ - النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة في المصالح العامة، كاللجاجة بمنكر ضعف عن دفعه، والتعدي في طريق عجز

(١) المرجعان السابقان.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) الأحكام السلطانية للمماوردي ص ٨٣، والأحكام

السلطانية لأبي يعلى ص ٧٨.

(١) الأحكام السلطانية للمماوردي ص ٨٣، الأحكام السلطانية

لأبي يعلى ص ٧٨

(٢) المرجعان السابقان.

العادي يظهر في الجوانب التالية: (١).

الحقوق، لِيُمنَحَ في الكشف عن الأسباب وأحوال الخصوم ما ليس للقضاة إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم، فلا يسوغ أن يؤخره المحاكم، ويسوغ أن يؤخره والتي المظالم.

١ - إن لنظر المظالم من فضل الهيبة، وقوة اليد ما ليس للقضاة في كف الخصوم عن التجاحد، والمبالغة في إنكار الحق في كلا الجانبين، ومنع الظلمة من التغالب، والتجاذب.

٦ - لناظر المظالم رد الخصوم إذا أعضلوا، أي تذر التوفيق بينهم، إلى وساطة الأمناء، ليفصلوا في التنازع بينهم صلحاً عن تراضٍ، وليس للقاضي ذلك إلا عن رضا الخصمين بالرد إلى الصلح.

٢ - إن نظر المظالم يخرج عن ضيق الوجوب في التحقيق والإثبات والأحكام والتنفيذ إلى سعة الجواز، فيكون أفسح مجالاً، وأوسع مقالاً.

٧ - لناظر المظالم أن يفسح في ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاحد، ويأذن في إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكفل، لينقاد الخصوم إلى التنصاف، ويمدحوا عن التجاحد والتكاذب.

٣ - يستعمل لناظر المظالم من فضل الإرهاب، وكشف الأسباب بالآمارات الدالة، وشواهد الأحوال اللاتحة، ما يضيّق على الحكم، فيصل به إلى ظهور الحق، ومعرفة المبطل من المحق.

٨ - لناظر المظالم أن يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاء في شهادة المعدلين فقط.

٤ - يقابل لناظر المظالم من ظهر ظلمه بالتأديب، ويأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهذيب.

٩ - يجوز لناظر المظالم إخلاف الشهود عند ارتيابه بهم إذا بذلوا أيمانهم طوعاً، ويستكثر من عددهم ليزول عنه الشك، وينفي عنه الارتياب، وليس ذلك للمحاكم العادي.

٥ - لناظر المظالم استمهال الخصوم، وتأجيل الفصل في النزاع، والتأني في تردد الأطراف عند اشتباه الأمور، واستبهاام

١٠ - يجوز لناظر المظالم أن يتبدل.

(١) الأحكام السلطانية للماردي ص ٨٣، والأحكام السلطانية لأبي بعلل ص ٧٩، وتبصرة الحكام ٢١/١، ١٤٥، ومعين الحكام ص ١٢، ١٧٠ ط. الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ص ٩٣، ١٦٤.

عنه القضاة، أما النظر في الحسبة فموضوع لما ترفع عنه القضاة، أو لا حاجة لعرضه على القضاة، فكانت رتبة المظالم أعلى ورتبة الحسبة أخفض منه، ويترتب على ذلك أنه يجوز لوالي المظالم أن يوقع (يخاطب ويراسل) إلى القضاة والمحتسب، ولم يجوز للقاضي أن يوقع إلى والي المظالم، ويجوز له أن يوقع إلى المحتسب، ولا يجوز للمحتسب أن يوقع إلى واحد منهما.

٢ - يجوز لوالي المظالم أن ينظر في دعاوى المتخاصمين، ويفصل بينهما، ويصدر حكماً، قضائياً قابلاً للتنفيذ، أما والي الحسبة فلا يجوز له أن يصدر حكماً لأنه مختص في الأمور الظاهرة التي لا اختلاف فيها ولا تنازع، ولا تحتاج إلى بينة وإثبات وحجاج^(١).

طرق النظر في المظالم ومكانه وأوقاته:

أولاً: مجلس النظر في المظالم:

١٤ - يستعين قاضي المظالم بالأعوان الذين يسألونه في أداء مهمته الجسيمة، ويستكمل بهم مجلس نظره، ولا يستغني عنهم، ولا

باستدعاء الشهود، ويسأل عما عندهم في تنازع الخصوم، أما عادة القضاة فهي تكليف المدعي إحضار بيته، ولا يسمونها إلا بعد مسألته وطلبه^(١).

الفرق بين اختصاص المظالم والحسبة:

١٣ - تتفق المظالم مع الحسبة في أمور وتختلف في أمور أخرى^(٢).

أما وجه الشبه بين المظالم والحسبة، فهي أمران وهما:

١ - أن موضوع المظالم والحسبة يعتمد على الرهبة وقوة الصرامة المختصة بالسلطنة.

٢ - يجوز للقائم في المظالم والحسبة أن ينظر من تلقاء نفسه، وفي حدود اختصاصه لأسباب المصالح، وإنكار العدوان، والإلزام في أحكام الشرع، بدون حاجة إلى مدع في ذلك.

أما أوجه الاختلاف بين المظالم والحسبة فهي:

١ - إن النظر في المظالم موضوع لما عجز

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٤، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧٩، وتبصرة الحكام ١٤٢/٢، ومعين الحكام ص ١٦٩، والأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام ص ١٦٤ (٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤١ - ٢٤٢، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٦ - ٢٨٧، وتبصرة الحكام ١٩/١

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٢ - ٢٤٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٦ - ٢٨٧، وتبصرة الحكام ١٩/١

شرع حيثنظ في نظر المظالم^(١).

ثانياً: التنايير للوقت في النظر بالمظالم:

١٥ - يحق لقاضي المظالم القيام بتدابير مؤقتة، وإجراءات خاصة، قبل النظر في دعوى المظالم، وأثناء النظر فيها، أهمها:

١ - الكفالة: وذلك بتكليف المدعى عليه (المدين) بتقديم كفالة بأصل الدين، ريثما يفصل في الأمر، قال الماوردي: «وعلى والي المظالم أن ينظر في الدعوى، فإن كانت مالا، في الدمة كلفه القاضي إقامة كفيل»^(٢).

٢ - الحجر: قال الماوردي: «وإن كانت الدعوى عيناً قائمة كالعقار حجر عليه فيها حجراً لا يرتفع به حكم يلهه»^(٣)، ويرد استغلالها إلى أمين يحفظه على مستحقه منهما، وبما أن الحجر من جهة، ووضع المال عند أمين من جهة أخرى، قد ينتج عنها ضرر وأذى لصاحب الحق، ولذلك تشدد فيهما الفقهاء، فقالوا: «فأما الحجر عليه فيها، وحفظ استغلالها مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد أحوالهما، واجتهاد والي

ينتظم نظره إلا بهم^(١)، ولذلك فإن مجلس النظر في المظالم يتم تشكيله كما يلي:

١ - رئيس المجلس، وهو والي المظالم، أو قاضي المظالم.

٢ - الحماة والأعوان لجذب القوي، وتقويم الجريء.

٣ - القضاة والحكام، لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق، ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم.

٤ - الفقهاء، ليرجع إليهم فيما أشكل، ويسألهم عما أشبه وأحضل.

٥ - الكتاب، ليشتوا ما جرى بين الخصوم، وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق، ويشترط في الكاتب أن يكون عالماً بالشروط والأحكام، والحلال والحرام، مع جودة الخط، وحسن الضبط، والبعد عن الطمع، والأمانة والعدالة.

٦ - الشهود ليشهدوا على ما أوجبه قاضي المظالم من حق، وأمضاء من حكم وهم شهود للقاضي نفسه حتى يتم التنفيذ ويستبعد الإنكار والجحود.

فإن استكمل مجلس المظالم هؤلاء الستة

(١) المراجع السابقة.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٥، والأحكام السلطانية

لاي يعل ص ٨٠

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٥، والأحكام السلطانية

لاي يعل ص ٨٠

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٠، والأحكام السلطانية

لاي يعل ص ٧٦

بالإيمان.

المظالم فيما يراه بينهما إلى أن يثبت الحكم بينهما^(١).

ثالثاً: التسوية بين الخصمين:

١٦ - يقتضي نظام القضاء عامة، وقضاء المظالم خاصة، التسوية بين الخصمين أمام القاضي، في الجلوس والإقبال، والإشارة والنظر، دون التفريق بين كبير وصغير، وراعي وورعية، وشريف وغيره، فالكل أمام العدل سواء، لما روته أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ابتلي بالقضاء بين الناس، فليعدل بينهم في لحظة وإشارته، ومقدمه^(١)». وينظر تفصيل ذلك في (تسوية ف ٩، وقضاء ف ٤١).

رابعاً: وقت النظر في المظالم:

١٧ - على الولاة الذين يمارسون قضاء المظالم بجانب أعمالهم أن يخصصوا يوماً معلوماً في الأسبوع للنظر في المظالم، ليقتصد المظلومون، ويتفرغ الولاة في سائر الأيام لأعمالهم الأخرى، وكانت المظالم في العهود الأولى قليلة ومحدودة، وكان بعض الخلفاء ينتظر في المظالم في جميع الأوقات

٣ - إجراء المعينة والتحقيق المحلي، فإن لوالي المظالم أن يكشف عن الحال من جيران الملك، ومن جيران المتنازعين فيه، ليتوصل بهم إلى وضوح الحق، ومعرفة الحق^(٢).

٤ - الاستكتاب والتطبيق والمضاهاة، وذلك إذا أنكر المدعى عليه الخط، فإن والي المظالم يختبر خطه، باستكتابه بخطوطه التي يكتبها، ويكلفه الإكثار من الكتابة ليمتعه من التصنع فيها، ثم يجمع بين الخطين، فإذا تشابها حكم به عليه^(٣)، وهذا قول من جعل اعترافه الخط موجبا للحكم به، والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه، ولكن لإرهابه وتكون الشبهة مع إنكاره للخط أضعف منها مع اعترافه به، وترفع الشبهة إن كان الخط منافيا لخطه، ويعود الإرهاب على المدعي ثم يردان إلى الوساطة فإن أفضى الحال إلى الصلح وإلا بت القاضي الحكم بينهما

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٥، والأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٨٠

(٢) فتاوى قرطبة للمغربي ص ١٩٢، ٢١٧ ط. الدار المصرية، القاهرة.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٧، والأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٨٢

(١) حديث أم سلمة: «من ابتلي بالقضاء بين الناس...» أخرجه للدارقطني (٤/ ٢٠٥)، وفي إسناده راو فيه جهالة كما في الميزان للذهبي (٤/ ٥٤٤)

بمصر دار العدل، وحكم بين الناس، وأنصف
المظلوم، وخلص الحقوق^(١).
ولزيادة التفصيل يرجع إلى مصطلح
(قضاء ف ٣٧ وما بعدها).

سادساً: الدعوى في المظالم:

١٩ - الأصل في رد المظالم أنها واجبة على
الإمام والخليفة، والوالي والأمير، والمحاسب
وقاضي المظالم، ويجوز لصاحب الحق أخذه
بلا دعوى إن قدر عليه.
قال القرافي: كل أمر مجمع على ثبوته،
وتعين الحق فيه، ولا يؤدي أخذه إلى فتنه
وتشاجر، ولا فساد عرض أو عضو يجوز
أخذه من غير رفع للحاكم^(٢).

سابعاً: القضاء بالسياسة الشرعية في المظالم:

٢٠ - إن التحقيق والإثبات في قضاء المظالم
أوسع من القضاء العادي، ويستطيع والي
المظالم أو قاضي المظالم أن يعتمد على
السياسة الشرعية العامة في قضائه، لذلك
قال الماوردي: «فأما نظر المظالم الموضوع
على الأصلح فعلى الجائز، دون الواجب،
فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريّة وقصد

متى حضرت مظلمة، فكان المهدي مثلاً
يجلس في كل وقت لرد المظالم^(١).
أما إن كان قاضي المظالم متعياً لذلك،
ومتفرغاً له، فيكون نظره فيها في جميع
الأيام، وفي جميع الأوقات^(٢).

خامساً: مكان المظالم:

١٨ - كان النظر في المظالم في مكان الخليفة
في دار الخلافة، أو مكان الوالي، أو في
المسجد، ولما أفردت المظالم بديوان خاص،
وكان مستقل خصصت لها دار معينة
يقصدها المتظلمون، وتعتقد فيها جلسات
النظر في المظالم، ويجتمع فيها أصحاب
العلاقة في الأمر.

وذكر الطبري أنه في أيام العباسيين
خصصت دار للمظالم في بغداد^(٣)، ثم بنى
السلطان الصالح العادل نور الدين محمود
ابن زنكي الشهيد دار العدل بدمشق لكشف
الظلمات بسبب ما جرى فيها من ظلم بعض
أمرائه للناس، فكان ينصف من وزرائه
وأمرائه الرعية^(٤)، وكذلك أنشأ الظاهر بيبرس

(١) الفخري، لابن طباطبا ص ١٣٩

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٩، ٨٠، والأحكام
السلطانية لأبي يعلى ص ٧٦

(٣) تاريخ الطبري ٢١٦/٨ ط. دار المعارف، القاهرة ١٩٦٠

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ٢٨٠/١٢، تصوير مكتبة المعارف
- بيروت، ومكتبة النصر - الرياض.

(١) النجوم الزاهرة: ١٦٣/٧

(٢) الفرق ٧٦/٤ - ٧٧

الرائد عمر بن عبد العزيز بقوله: «تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور» وهو ما يقوم به القاضي بالاجتهاد والتحري. فالقضاء بالسياسة الشرعية العادلة التي تخرج الحق من الظالم، وترفع كثيراً من المظالم، وتردع أهل الفساد، هي جزء من الشريعة، وباب من أبوابها، وليست مخالفة لها^(١).

ثامناً: للتنفيذ:

٢١- وهو تنفيذ الأحكام وهو الهدف الأخير من وجود القضاء والمحاكم، ولا سيما في قضاء المظالم، إذا عجز القضاء عن تنفيذ أحكامها على المحكوم عليه، لتمرزه وقوة يده، أو لعلو قدره، وعظم خطره، فيكون ناظر المظالم أقوى بدأً، وأنفذ أمراً، فينفذ الحكم على من يوجه إليه، بانتزاع ما في يده، أو بإلزامه الخروج مما في ذمته^(٢).

توقيعات قاضي المظالم:

٢٢ - التوقيع: هو الكتاب الذي يتضمن الادعاء من شخص، والجواب من آخر،

(١) إعلام الموقعين ٤/ ٤٦٢، والطرق الحكيمة لابن القيم ٤، تبصرة الحكام لابن فرحون ٢/ ١٢٢، ١٤١
(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٣

العناد، ويبلغ في الكشف بالأسباب المؤدية إلى ظهور الحق، ويصون المدعى عليه بما اتسع في الحكم^(١).

وقال الماوردي: «وربما نلطف والي المظالم في إيصال المتظلم إلى حقه، بما يحفظ معه حشمة المتظلم منه، أو مواضعة المطلوب على ما يحفظ به حشمة نفسه»^(٢).

فإذا كان الظلم واضحاً اكتفى قاضي المظالم بالبيئة اليسيرة المؤدية إلى القناعة الوجدانية، ولذلك قال ابن عبد الحكم: كان عمر بن عبد العزيز يرد المظالم إلى أهلها بغير البيئة القاطعة، وكان يكتفي بالسير إذا عرف وجه مظلمة الرجل ردّها عليه، ولم يكلفه تحقيق البيئة، كما يعرف من غشم (ظلم) الولاة قبله على الناس، ولقد أنفذ بيت مال العراق في رد المظالم حتى حمل إليها من الشام^(٣).

وفي ذلك إطلاق ليد صاحب المظالم وتوسعة عليه، لمواجهة حالات الضرورات والنوازل والحوادث، وهو ما قصده الخليفة

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٨٦، وتاريخ قضاة الأندلس للتباي الملقبي ص ١٧، ١٨

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٨٥

(٣) سيرة عمر بن عبد العزيز، لابن عبد الحكم ص ٣٢٥

والبينة على ذلك^(١)، والمقصود بالتوقعيات هنا: هي الكتب التي تصدر عن والي المظالم، ويرسلها إلى غيره بإحالة موضوع المنازعة إلى شخص أو لجنة، ليطلعهم على ما جرى عنده من تظلم وأحكام وقصص المتظلمين إليه، بقصد تحضير الدعوى، أو التحقيق فيها، أو النظر بينهم، و الفصل فيها.

٢٣ - وقسم الماوردي^(٢)، توقعيات قاضي المظالم إلى قسمين حسب حال الموقع إليه: القسم الأول: أن يكون الموقع إليه مختصاً أصلاً بالنظر في المظالم، كالتوقيع إلى القاضي المكلف بالنظر في المظالم، وهذا ينقسم إلى نوعين:

أ - أن يكون التوقيع إذنًا للقاضي للفصل في الدعوى والحكم فيها، وهنا يجوز له الحكم بأصل الولاية، ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانيه.

ب - أن يقتصر التوقيع على مجرد الكشف والتحقيق والوساطة بين الخصمين لإنهاء النزاع، وقد يقرن ذلك بالنتهي عن الحكم فيه،

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٣/ ٦٨٩، ونقل التهاني أن الشخص إذا ادعى على آخر فالكتاب هو للحضر، وإذا أجاب الآخر وأقام البينة فالتوقيع، وإذا حكم فالسجل، وانظر: التمرينات للبرجاني ص ١٠٩
(٢) الأحكام السلطانية الماوردي ص ٩٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٨٧

فلا يجوز للقاضي أن يحكم في القضية وإن لم ينه الكاتب في التوقيع عن الحكم بينهما فيكون نظر القاضي على عمومه في جواز الحكم بينهما، وفي قول ضعيف يكون ذلك منعاً من الحكم، وفي قول ثالث: يكون ممنوعاً من الحكم ومقصوراً على ما تضمنته التوقيع من الكشف والوساطة، لأن فحوى التوقيع دليل عليه.

وإذا كان التوقيع بمجرد الوساطة فلا يلزم القاضي المحال إليه بإنهاء الحال، وإخطاره إلى قاضي المظالم بعد الوساطة، وإن كان التوقيع بكشف الصورة، أو بالتحقيق وإبداء الرأي لزمه إنهاء حالهما إليه، لأنه استخبار منه فلزم إجابته.

القسم الثاني: أن يكون الموقع إليه لا ولاية له في نظر المظالم، كتوقيعه إلى فقيه أو شاهد، وهذا القسم له ثلاث صور:

أ - أن يكون التوقيع للتحقيق وكشف الصورة وإبداء الرأي، فعلى الموقع إليه أن يكشفها، وينهي منها لقاضي المظالم ما يصح أن يشهد به، ويجوز لوالي المظالم الموقع أن يحكم به، وإلا كان مجرد خبر لا يجوز للموقع أن يحكم به، ولكن يجعله في نظر المظالم من الأمارات التي يغلب بها حال

الوساطة أو الكشف للصورة، أي التحقيق فيها، كانت الإحالة موجبة له، وكان النظر مقصوداً عليه، سواء خرج التوقيع مخرج الأمر، كقوله: أجبه إلى ملتسمه، أو خرج مخرج الحكاية، كقوله: رأيك في إجابة ملتسمه، كان موقعا، لأنه لا يقتضي ولاية يلزم حكمها، فكان أمرها أخف، وإن سأل المتظلم الحكم بينه وبين خصمه فلا بد أن يكون الخصم مسمى، والخصومة مذكورة، لتصح ولاية الفصل في النزاع عليهما.

القسم الثاني: أن تكون الإحالة أو التفويض متضمناً إجابة الخصم إلى ما سأل، على أن يستأنف فيه الأمر، وتحدد الولاية بمضمون قرار الإحالة، ولها ثلاث صور:

أ - أن تكون الإحالة كاملة في صحة الولاية، وهذا يتضمن الأمر بالنظر، والأمر بالحكم، ويكون الحكم بالحق الذي يوجبه الشرع، وهذا هو التوقيع الكامل.

ب - أن لا يكون قرار الإحالة كاملاً، بل يتضمن الأمر بالحكم دون النظر، فيذكر في توقيعه مثلاً: أحكم بين رافع هذه القصة وبين خصمه، أو يقول: أفض بينهما، فتصح الولاية بذلك، لأن الحكم

أحد الخصمين في الإرهاب، وفضل الكشف. ب - أن يكون التوقيع بالوساطة، فيتوسط الموقع إليه بينهما، فإن أفضت الوساطة إلى صلح الخصمين لم يلزمه إنهاؤها إلى والي المظالم، ويعتبر شاهداً فيها، إذا استدعي للشهادة بشأنها مستقبلاً، وإن لم تقض الوساطة إلى الصلح بين الطرفين كان الوسيط شاهداً فيما اعترفا به عنده يؤديه إلى الناظر في المظالم إن عاد الخصمان إلى التظلم وطلب الشهادة، ولا يلزمه أدائها إن لم يعودا.

ج - أن يكون التوقيع للشخص بالحكم بين الخصمين، فهذا يعني إسناد ولاية له، ويتعين مراعاة فحوى قرار الإحالة لأعمال القضاء، ليكون نظره محمولاً على موجه.

٢٤ - كما قسم الماوردي توقيعات قاضي المظالم حسب مضمون الكتاب إلى قسمين^(١)، وهما:

القسم الأول: أن تكون عبارة الإحالة متضمنة إجابة الخصم إلى ملتسمه، فيعتبر فيه حيثئذ ما سأل الخصم في ظلامته، ويصير النظر مقصوداً عليه، فإن سأل

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩٤، والأحكام السلطانية لامي، ص ٨٨.

والقضاء بينهما لا يكون إلا بعد تقدم النظر، فصار الأمر به متضمناً للنظر، لأنه لا يخلو منه.

ج - أن يخلو التوقيع من الكمال والجواز، بأن يذكر في التوقيع: انظر بينهما، فلا تتعقد بهذا التوقيع ولاية، لأن النظر بينهما يحتمل الوساطة الجائزة، ويحتمل الحكم اللازم، وهما في الاحتمال سواء، فلم تتعقد الولاية به مع الاحتمال.

أما إن قال له: انظر بينهما بالحق، ففيه اختلاف، فقيل: إن الولاية منعقدة، لأن الحق ما لزم، وقيل: لا تمنعده به، لأن الصلح والوساطة حق، وإن لم يلزمه.

كيفية رد المظالم:

٢٥ - رغب رسول الله ﷺ برد المظالم إلى أهلها قبل أن يحاسب عليها، وطلب من ارتكب مظلمة أن يتحللها من صاحبها بأسرع ما يمكن، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه، أو شيء، فليتحلل منه اليوم، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ بقدر مظلمته، وإن لم تكن له

حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه»^(١).

وحدد النووي كيفية رد المظالم إلى أصحابها فقال: «إن كانت المعصية قد تعلق بها حق مالي، كمنع الزكاة، والفصب، والجنائيات في أموال الناس، وجب مع ذلك تبرئة الذمة عنه بأن يؤدي الزكاة، ويرد أموال الناس إن بقيت، ويغرم بدلها إن لم تبقى، أو يستحل المستحق فيبرئه، ويجب أن يعلم المستحق بالحق إن لم يعلم بالحق، وإن يوصله إليه إن كان غائباً إن كان غصبه هناك، فإن مات سلمه إلى وارثه، فإن لم يكن له وارث، وانقطع خبره رفعه إلى قاضٍ ترضى سيرته وديانته، فإن تعذر تصديق به على الفقراء بنية الضمان له إن وجدته، وإن كان معسراً نوى الضمان إذا قدر، فإن مات قبل القدرة فالمرجو من فضل الله تعالى المغفرة، وإن كان حقاً للعباد وليس بمالي كالقصاص وحد القذف فيأتي المستحق ويمكنه من الاستيفاء فإن شاء اقتصر وإن شاء عفا»^(٢)، وذكر مثله الحنفية والمالكية والحنابلة مع

(١) حديث أبي هريرة: من كانت له مظلمة من أخيه...

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٠٩).

(٢) روضة الطالبين للنووي ١/٢٤٦ ط. المكتب الإسلامي.

عليه حقا لله تعالى، أو لأدمي، كمنع الزكاة والغصب، فالتوبة منه بما ذكرنا، وترك المظلمة حسب إمكانه، بأن يؤدي الزكاة، ويرد المغصوب، أو مثله إن كان مثليا، وإلا قيمته، وإن عجز عن ذلك نوى رده متى قدر عليه، فإن كان عليه حق في البدن، فإن كان حقا لأدمي كالقصاص، وحد القذف، اشترط في التوبة التمكن في نفسه، وبذلها للمستحق^(١).

ونص الفقهاء على توقف قبول التوبة على رد المظالم في أبواب مختلفة، فيعتبر في صحة توبة من نحو غصب رد مظلمة إلى ربها إن كان حيا، أو إلى ورثته إن كان ميتا، أو أن يجعله منها في حل بأن يطلب منه أن يبرئه، ويستعمل التائب رب المظلمة إن كان معسرا وعجز عن ردها، أو بدلها لعسره^(٢). وإن توبة القاذف أن يكذب نفسه، لأن عرض المقتول قد تلوث بقذفه، فكذابه نفسه يزيل ذلك التلوث فتكون التوبة به^(٣).

وإن الوديعة التي جهل المودع لها، وأيس المودع من معرفة مالكةا، يجوز إعطاؤها لبیت المال إذا لم يكن الحاكم جائرا ظالما، ويجوز لمن هي في يده أن يصرفها في

تفصيل في القروع^(١). وقال الغزالي: «أما إجنابة على القلوب بمشاهدة الناس بما يسوقهم أو يصيهم في الغية، فليطلب من كل من تعرض له بلسانه أو أذى قلبه بفعل من أفعاله، وليحل واحداً واحداً منهم ... ومن مات أو غاب فلا يتدارك إلا بكثير الحسنات، ثم تبقى له مظلمة، فليجبرها بالحسنات كما يجبر مظلمة الميت والغائب^(٢)».

توقف قبول التوبة على رد للمظالم:

٢٦ - يشترط في التوبة رد المظالم إلى أهلها، أو تحصيل البراءة منها، لأن التوبة بمعنى الندم على ما مضى، والعزم على عدم العود لئله لا يكفي في التوبة وإسقاط الحقوق، سواء كانت من حقوق الله تعالى كالزكوات والكفارات والندور، أو من حقوق العباد كرد المال المغصوب والجنايات في الأموال والأنفس، ورد المال المسروق وغيره^(٣).

قال ابن قدامة عن التوبة: وإن كانت توجب

(١) حاشية ابن عابدين ١١٦/٤ ط. الحلبي، وحاشية المدودي ٦٧/١ ط. حسي الباني الحلبي، والمغني ١٩٣/١٤، وكشاف القناع ٦/٤٢٠، ورياض الصالحين للرنوي ص ٦٢ ط. دار الفكر.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ١١/٢١٢٩ ط. دار الشعب.

(٣) روضة الطالبين للرنوي ٢٤٦/١١، وحاشية القليوبي ٢٠١/٤، والمغني ١١٦/١٤، وحاشية المدودي ٦٧/١ ط. حسي الحلبي، وحاشية ابن عابدين ١١٦/٤ ط. الحلبي.

(١) المغني لابن قدامة ١٩٣/١٤

(٢) كشاف القناع ٦/٤٢٠، والروضة ١١٤٦/١١

(٣) المغني لابن قدامة ١١٤/٩١

مَطْنَةٌ

التعريف:

١ - المظنة من الظن وهو في اللغة: اسم لما يحصل عن أمانة ومضى قويت أدت إلى العلم، والظن في الأصل خلاف اليقين، وقد يستعمل بمعنى اليقين كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (١).

والمظنة: بكسر الظاء للمعلم وهو حيث يعلم الشيء والجمع المظان ومظنة الشيء موضعه ومألفه (٢).

وفي الاصطلاح: المظنونيات هي القضايا التي يحكم فيها حكماً راجحاً مع تجويز نقيضه (٣).

الأحكام المتعلقة بالمظنة:

المظنة تقوم مقام اليقين عند الفقهاء ومن أمثلة ذلك :

مظنة نقض الوضوء بزوال العقل :

٢ - إذا زال عقل المكلف بشوم أو جنون

مصارفها أو في بناء مسجد أو رباط، إذا كان الإمام جائراً (١).

وإذا تاب الغال (وهو الذي يكتم ما يأخذه من الغنيمة) قبل القسمة رد ما أخذه في المقسم بغير خلاف، لأنه حق تعين رده إلى أهله (٢).

وإن التوبة التي تسقط العقوبة عن قاطع الطريق توجب رد المال على صاحبه إن كان أخذ المال لاغير، مع العزم على أن لا يفعل مثله في المستقبل (٣).



(١) حاشية القليوبي، ٣/ ١٨٧

(٢) المغني لابن قدامة ١٣/ ١٧١

(٣) بدائع الصنائع ٩/ ٤٢٩٥ ط. الإمام، وانظر: حاشية ابن

مايدين ٤/ ١١٦ ط. الحلبي.

(١) سورة البقرة/ ٤٦

(٢) للصباح المنير، والمفردات في غريب القرآن.

(٣) الفخيرة للفراني ص ٢١٥، والتعريفات للرجاني.

وقيام المظنة كعلة لما ينقض الوضوء يشمل
مس قَبْلِ الأدمي بباطن الكف وقيامها كعلة
لوجوب الغسل يشمل التقاء الختانين.
وينظر تفصيل ذلك في (وضوء، وغسل
ف ه وما بعدها).

المظنة في أحكام السفر:

٤ - ذكر الفقهاء أن رخص السفر كالمسح
على الخفين لمدة ثلاثة أيام بلياليها، وإباحة
التيمم لفقد الماء، أو للخوف، وقصر الصلاة
الرباعية، وجمع الصلوات التي يجوز
جمعها، وإفطار الصائم، وغير ذلك من
الرخص الشرعية المنوطة بالسفر، سواء كانت
فيه مشقة أو لم تكن، لأن السفر من أسباب
المشقة في الغالب، قال صاحب كشف
الأسرار: حتى لو تنزه سلطان من بستان إلى
بستان في خدمه وأهوانه لحقه مشقة بالنسبة
إلى حال إقامته فلذلك اعتبر نفس السفر
سببا للرخص وأقيم مقام المشقة من غير نظر
إلى كونه موجبا للمشقة أو غير موجب
لها^(١).

أو إغماء أو سكر أو نحوها، فقد اتفق الفقهاء
على أن زوال العقل بأحد هذه الأمور من
نواقض الوضوء، لكونه مظنة لخروج شيء من
الدبر من غير شعور به، وذلك كما أشعر به
قوله عليه السلام: «المين وكاء السه فمن نام
فليتوضأ»^(١).

والمعنى: أن البقطة هي المحافظة لما يخرج،
والنائم قد يخرج منه الشيء ولا يشعر به
فاعتبر النوم ونحوه ناقضا للوضوء مع أنه قد
لا يخرج من دبره شيء أثناء النوم.
قال القرافي: النوم ليس حدثا في نفسه فهو
يوجب الوضوء لكونه مظنة الريح للحديث
السابق^(٢).

مظنة الشهوة عند ملامسة الرجل المرأة:
٣ - ذهب جمهور الفقهاء في الجملة إلى أن
ملامسة الرجل المرأة الأجنبية تنقض الوضوء،
لأنها مظنة الشهوة فأقيمت المظنة مقام اليقين
وأعطيت حكمه، لأنها لاتنفك عنه غالباً^(٣).

(١) حديث: «المين وكاء السه». ١

أخرجه ابن ماجه (١٦١/١) من حديث علي بن أبي طالب،
وحسنه النووي في المجموع (١٣/٢).

(٢) مفتي للحاج ٢٣/١، والخليفة للقرافي ص ٢٢٤، والمخني
لاين قدامة ١٧٣/١، وحاشية ابن عابدين ٩٥/١

(٣) الذخيرة للقرافي ص ٢١٩ وما بعدها، ومفتي للحاج
٣٤/١، والمفتي لاين قدامة ١٩٢/١، ١٩٦

(١) كشف الأسرار ٣٧٦/٤، والمختار للزركشي ١٦٤/٢ - ١٧٤

المظنة في الشهادة والرواية:

٥ - من الأحكام التي تقوم فيها المظنة مقام اليقين قبول شهادة الشهود، ورواية الراوي في بابي الشهادة والرواية، مع أن الخبر المستفاد منها ظني، وكلما كان دلائل الصديق أكثر كان أكد، فالظن المستفاد من أخبار أكابر الصحابة عليهم السلام أكد من الظن المستفاد من غيرهم من عدول الأزمان بعلمهم، ولا تشرط المساواة بينهم وبين عدول سائر القرون، فإن ذلك يؤدي إلى إغلاق باب الشهادة والرواية، والخبر الصادر من اثنين أكد ظناً وأقوى حساباً من الخبر المستفاد من قول الواحد، وكلما كثر المخبرون كثر الظن بكثرة عددهم إلى أن ينتهي خبرهم إلى إفادة العلم.

فأقيمت هذه المظنة في الشهادة والرواية ونحوهما مقام اليقين، لأن ذلك هو طريق الحكم، فوجب العمل به، مع أن الظنون في ذلك تتفاوت في القوة والضعف وهي أنواع كما قال العز بن عبد السلام^(١). وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

مَعَابِدُ

التعريف:

١ - المعابد في اللغة جمع معبد - بفتح الباء - وهو مكان العبادة ومحلها والعبادة مصدر عبد - بفتح الباء - يقال: عبد الله عبادة وعبودية: انقاد له وخضع وذل، والمتعبد: مكان التعبد^(١). ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

المسجد:

٢ - المسجد لغة مَفْعَلٌ بكسر العين: اسم لمكان السجود، وبالفصح اسم للمصلى^(٣). والمسجد شرعاً: كل موضع من الأرض، لقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٤)، وخصصه العرف بالمكان المهيأ للصلاة الخمس^(٥).

(١) المعجم الوسيط، ومتن اللغة.

(٢) حاشية التسوقي ١/ ١٨٩.

(٣) المصباح للمير.

(٤) حديث: «جعلت لي الأرض ... شطراً من حديث جابر بن عبد الله».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٤٣٦ ط. السلفية) ومسلم (١/ ٣٧٠ - ٣٧١ ط. الحلبي).

(٥) إلهام الساجد/ ٢٨.

(١) البحر المحیط للزركشي ١/ ٧٤ وما بعدها، وقواعد الأحكام ٢/ ٤٠، ٤١، ٤٢ وما بعدها.

الكفار، أو موضع صلاة اليهود فقط^(١).
ونص زكريا الأنصاري من الشافعية على
أن الكنيسة متعبد النصراني^(٢).
وقال الدسوقي: الكنيسة: متعبد الكفار،
سواء كانت بيعة أو بيت نار^(٣).

ب - البيعة:

٤ - البيعة - بكسر الباء - مفرد جمعه بيع -
يكسر الباء - مثل سدره وسدر، وهي متعبد
النصارى^(٤)، وزاد الفخر الرازي فقال: وهي
التي يبنونها في البلد^(٥).

وقال قاضي زادة من الحنفية: إن البيعة
اسم لمعبد اليهود مطلقاً، ثم غلب استعمال
البيعة لمعبد النصارى^(٦).

وقال ابن القيم: إن أهل اللغة والتفسير
على أن البيعة معبد النصارى إلا ما حكناه
عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: البيع مساجد
اليهود^(٧).

والصلة بين المسجد والمعابد العموم
والخصوص المطلق.

أقسام المعابد:

مكان عبادة المسلمين هو المسجد والجامع
والمصلى والزاوية.

وتفصيل أحكام ذلك في مصطلح (مسجد
ف ١ - ٤).

وأما مكان عبادة غير المسلمين فله أقسام
وتسميات مختلفة على النحو التالي:

١ - الكنيسة:

٣ - تطلق الكنيسة عند بعض اللغويين على
متعبد اليهود، وتطلق أيضاً على متعبد
النصارى، وهي معربة^(١).

ونص بعض الفقهاء كقاضي زادة وغيره
على أن الكنيسة اسم لمعبد اليهود والنصارى
مطلقاً في الأصل، ثم غلب استعمال الكنيسة
لمعبد اليهود، قال ابن عابدين: وأهل مصر
يطلقون الكنيسة على متعبدهما^(٢).

وأورد البركتي أوجه أربعة فقال:
الكنيسة: متعبد اليهود أو النصارى، أو

(١) المصباح للنير.

(٢) تكملة فتح القدير ٨/ ٤٨٦، وابن عابدين ٣/ ٢٧١،

وأحكام أهل اللغة ٢/ ٦٦٩

(١) قواعد الفقه للبركتي

(٢) حاشية الجمل ٥/ ٢٢٣

(٣) حاشية الدسوقي ١/ ١٨٩

(٤) المصباح للنير، والمجمع الوسيط، وقواعد الفقه للبركتي.

(٥) تفسير الرازي ٢٣/ ٢٣٠

(٦) تكملة فتح القدير ٨/ ٤٨٦

(٧) أحكام أهل اللغة ٢/ ٦٦٩

تعالى عنه: «وكانهم اليهود حين خرجوا من
فهرهم»^(١).

و - الصلوات:

٨ - الصلوات كنائس اليهود، قال الزجاج
وهي بالعبرية (صلوتا)، وقيل: للنصارى،
وقيل: للصابئين^(٢).

ز - بيت النار والناووس:

٩ - بيت النار: هو موضع عبادة للجوس^(٣).
وأما الناووس فقال اللغويون: الناووس
مقابر النصارى، أو صندوق من خشب أو
نحوه يضع فيه النصارى جثة الميت^(٤).
وقال ابن القيم: الناووس للمجوس
كالكنيسة للنصارى، وهو من خصائص
دينهم الباطل^(٥).

الأحكام المتعلقة بالمعابد:

١٠ - لا يفرق الفقهاء بين الكنيسة والبيعة،
والصومعة، وبيت النار، والدير وغيرها في

ج - الصومعة:

٥ - قال ابن عابدين: الصومعة بيت يبنى
برأس طويل ليعتمد فيه بالانقطاع عن
الناس^(١)، وذكر الفخر الرازي: أن الصوماع
لنصارى وهي التي بنوها في الصحاري^(٢)،
وقيل: الصوماع للصابئين^(٣).

د - الدير:

٦ - الدير مقام الرهبان والراهبات من
النصارى، ويجتمعون فيه للرهبانية والتفرد
عن الناس، ويجمع على ديورة مثل: بعمل
وبعولة^(٤).

قال ابن عابدين: وأهل مصر والشام
يخصون الدير بمعبد النصارى^(٥).

هـ - الفُهر:

٧ - الفهر بضم الفاء والهاء جمع، ومفردها
فُهر، لليهود خاصة، وهو بيت المدراس الذي
يتدارسون فيه العلم، وفيه قول أنس رضي الله

(١) حاشية ابن عابدين ٢٧١/٣

(٢) تفسير الرازي ٢٣/٢٣٠

(٣) أحكام أهل اللغة ٢/٦٦٨

(٤) المصباح المنير وقواعد الفقه للبركتي، وحاشية ابن عابدين

(٥) ٢٧١/٣، وفتح القدير ٤/٣٧٧، وأحكام أهل اللغة

٢/٦٦٨

(٥) أحكام أهل اللغة ٢/٦٦٨

(١) أحكام أهل اللغة ٢/٦٦٩

(٢) أحكام أهل اللغة ٢/٦٦٨، وتفسير الرازي ٢٣/٢٣٠

(٣) أحكام أهل اللغة ١/٢٧٥، ٢٧٦

(٤) لسان العرب، والمعجم الوسيط، والمصباح المنير.

(٥) أحكام أهل اللغة ١/٢٧٥، ٢٧٦

فلا يجوز فيها إحداث كنيسة ولا بيعة ولا مجتمع لصلاتهم ولا صومعة بإجماع أهل العلم.

ب - ما فتحه المسلمون عنوة، فلا يجوز فيه إحداث شيء بالاتفاق لأنه صار ملكاً للمسلمين، واختلفوا في هدم ما كان فيه كما يأتي فيما بعد.

ج - ما فتحه المسلمون صلحاً: فإن صاحبه على أن الأرض لهم والخراج لنا جاز الإحداث عند جمهور الفقهاء، وإن صاحبه على أن الدار لنا ويؤدون الجزية فلا يجوز الإحداث إلا إذا شرطوا ذلك، وإن وقع الصلح مطلقاً لا يجوز الإحداث عند جمهور الفقهاء^(١).

والتفصيل في مصطلح (أهل الذمة ف ٢٤-٢٥).

هدم المعابد القديمة:

١٧ - المراد من المعابد القديمة ما كانت قبل فتح الإمام بلد الكفار ومصالحتهم على إقرارهم على بلدهم وعلى دينهم، ولا يشترط

الأحكام، والأصل في هذا ما ورد في كتاب عمر رضي الله عنه لما صالح نصارى الشام كتب إليهم كتاباً: «...إنهم لا يبنون في بلادهم ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا صومعة راهب...»^(١).

وقال السنوسي في كرامة الصلاة فيها: وتكره الصلاة بمتعبد الكفار سواء كان كنيسة أو بيعة، أو بيت نار^(٢).

وقال الهوتي وابن قدامة في الوقف: ولا يصح الوقف على كنائس، وبيوت نار، وبيع وصوامع، وديورة ومصالحها^(٣).

ونص ابن القيم بعد ذكر جميع أنواع المعابد على أن: حكم هذه الأمكنة كلها حكم الكنيسة، وينبغي التنبيه عليها^(٤).

وتفصيل الأحكام المتعلقة بالمعابد على النحو التالي:

إحداث المعابد في أمصار المسلمين:

١٨ - يختلف حكم إحداث المعابد في أمصار المسلمين باختلاف الأمصار على النحو التالي:

أ - ما اختطه المسلمون كالكوكة والبصرة،

(١) مغني المحتاج ٢٥٣/٤

(٢) حاشية السنوسي ١٨٩/١

(٣) كشاف الفتاوى ٢٤٦/٤، والمغني ٢٤٥/٥

(٤) أحكام أهل الذمة ٢٦٩/٢

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٢٧١ وما بعدها، وفتح القدير ٣٧٨/٤، وبلاتح الصناعات ١٦٦/٤، وحاشية السنوسي ٢٠٤/٢، ومغني المحتاج ٢٥٣/٤، وأسنى المطالب ٢١٩/٤، ٢٢٠، وحاشية الجمل ٢٢٣/٥، ٢٥٤، والمغني ٥٢٧، ٥٢٦/٨

أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أو التابعين لا محالة^(١).

ويختلف حكم المعابد القديمة باختلاف مواقعها على النحو التالي:

١ - المعابد القديمة في المدن التي أحدثها المسلمون:

١٣ - ذهب الحنفية إلى أن البيع والكنائس القديمة في السواد والقرى لا يتعرض لها ولا يهدم شيء منها، قال الكمال بن الهمام: إن البيع والكنائس في السواد لا تهدم على الروايات كلها، وأما في الأمصار فاختلف كلام محمد، فذكر في العشر والخراج: تهدم القديمة، وذكر في الإجارة: لا تهدم؛ وعمل الناس على هذا، فإنا رأينا كثيرا منها توالى عليها أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمر إمام بهدمها، فكان متوارثا من عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

وعلى هذا لو مصرنا برية فيها دير أو كنيسة فوق داخل السور ينبغي أن لا يهدم، لأنه كان مستحقا للأمان قبل وضع السور، فيحمل ما في جوف القاهرة من الكنائس على ذلك لأنها كانت فضاء فأدار العبيديون عليها السور، ثم فيها الآن كنائس، ويعد من إمام تحكيم الكفار من إحدائها جهاراً في

جوف المدن الإسلامية، فالظاهر إنها كانت في الضواحي، فأدير السور عليها فأحاط بها، وعلى هذا فالكنائس الموضوعة الآن في دار الإسلام - غير جزيرة العرب - كلها ينبغي أن لا تهدم، لأنها إن كانت في أمصار قديمة، فلا شك أن الصحابة أو التابعين حين فتحوا المدينة علموا بها وأبقوها، وبعد ذلك ينظر فإن كانت البلدة فتحت عنوة حكماً بأنها بقوا مساكن لا معابد فلا تهدم، ولكن يمنعون من الاجتماع فيها للتقرب، وإن عرف أنها فتحت صلحا حكماً بأنهم أقرروا معابد فلا يمنعون من الاجتماع فيها بل من الإظهار^(١).

وقال المالكية: إن الكنائس القديمة تترك لأهل الذمة فيما اختطه المسلمون فسكتوه معهم، وقال عبد الملك: لا يجوز الإحداث مطلقاً ولا يترك لهم كنيسة^(٢).

وذهب الشافعية إلى أن الذي يوجد في البلاد التي أحدثها المسلمون من البيع والكنائس ويوت النار وجعل أصله لا ينقض لاحتمال أنها كانت قرية أو برية فاتصل بها عمران ما أحدث منا، بخلاف ما

(١) فتح القدير ٤/ ٣٧٨، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٣،
والفتاوى الهندية ٢/ ٢٤٨

(٢) الخطاب ٣/ ٣٨٤

(١) الفتاوى الهندية ٢/ ٢٤٨

ج - المعابد القديمة فيما فتح صلحاً:
١٥ - الأراضي المفتوحة صلحاً ثلاثة أنواع:
النوع الأول: أن يصلحهم الإمام على أن
تكون الأرض لنا فالحكم في البيع والكنائس
على ما يقع عليه الصلح.

النوع الثاني: أن يصلحهم الإمام على أن
تكون الأرض لهم ويؤدوا عنها خراجاً، فهذا
مما لا يتعرض للمعابد القديمة فيها دون
خلاف.

النوع الثالث: أن يقع الصلح مطلقاً:
فذهب الشافعية في مقابل الأصح، والحنابلة،
وهو المفهوم من كلام الحنفية والمالكية إلى أنه
لا يتعرض للقديمة، وهذا حاجتهم إليها في
عبادتهم كما علله الشافعية.

وذهب الشافعية في الأصح إلى أنها لا
تبقى، لأن إطلاق اللفظ يقتضي ضرورة
جميع البلد لنا^(١).

إعادة المنهدم:

١٦ - ذهب الحنفية والشافعية على الأصح
وهو رواية عن أحمد إلى أنه إذا انهدمت

لو علم إحداث شيء منها بعد بنائها فإنه
يلزمنا هدمه إذا بني لتعبد، وإن بني لتزول
المارة: فإن كان لمعوم الناس جاز، وكذلك إذا
كان لأهل الدمة فقط كما جزم به ابن
الصباغ^(١).

وقال الحنابلة: الكنائس التي في البلاد التي
مصرها المسلمون وأحدثت بعد تمصير
المسلمين لها تزال، وما كان موجوداً بقلاية من
الأرض ثم مصر المسلمون حولها المصرفة
لا تزال^(٢).

ب - المعابد القديمة فيما فتح عنوة:

١٤ - ذهب المالكية وهو وجه عند الحنابلة
وقول للشافعية في مقابل الأصح إلى أن
المعابد القديمة فيما فتح عنوة لا يجب هدمه.

وذهب الشافعية في الأصح وهو وجه عند
الحنابلة إلى أنه يجب هدمه^(٣).

وقال الحنفية: لا تهدم ولكن تبقى بأيديهم
مساكين، ويمنعون من الاجتماع فيها
للتقرب^(٤).

(١) مغني المحتاج ٢٥٣/٤، وروضة الطالبين ٣٢٣/١٠

(٢) أحكام أهل السنة ٦٧٧/٢ ط. دار العلم للملايين،

والمغني ٥٢٦/٨

(٣) حاشية السنوسي ٢٠٤/٢، ومروايب الجليل ٣٨٤/٣،

وروضة الطالبين ٣٢٣/١٠، ومغني المحتاج ٢٥٤/٤،

والمغني ٥٢٧/٥

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٧٣/٣، وفتح القدير ٣٧٩/٤

(١) مغني المحتاج ٢٥٤/٤، وروضة الطالبين ٣٢٣/١٠،

وكشف القناع ١٣٣/٣، وحاشية ابن عابدين ٢٧٣/٣،

وحاشية السنوسي ٢٠٣/٢ - ٢٠٤، ومروايب الجليل

٣٨٤/٣

ولأن فيه انتيافاً على الإمام فيلزم فاعله التعزير، ويخلاف ما إذا هدموها بأنفسهم فإنها تعاد^(١).

وذهب الحنابلة، والاصطخري وابن أبي هريرة من الشافعية إلى أنه ليس لهم ذلك، وعلمه الحنابلة فقالوا: لأنه كبناء كنيسة في دار الإسلام^(٢).

ترميم المعابد:

١٧ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية إلى أنه لا يمنع أهل الذمة من رم ما تشعت من الكنائس والبيع ونحوها التي أقر أهلها عليها وإصلاحها، لأن المنع من ذلك يقضي إلى خرابها ودمارها، فجري مجرى هدمها^(٣).

وزاد الشافعية في وجه: بأنه يجب إخفاء العمارة لأن إظهارها زينة تشبه الاستحاثات. والوجه الثاني وهو الأصح أنه لا يجب إخفاء العمارة فيجوز تطيينها من الداخل والخارج^(٤).

الكنيسة (التي أقر أهلها عليها) فللذميين إعادتها، لأن الأبنية لا تبقى دائماً، ولما أقرهم الإمام على إبقائها قبل الظهور عليهم وصالحهم عليه فقد عهد إليهم الإعادة، ولأن ذلك ليس بإحداث، والمراد بالإعادة أن تكون من غير زيادة على البناء الأول كما نص عليه الحنفية أي: لا يبتن ما كان باللبن بالأجر، ولا ما كان بالأجر بالحجر ولا ما كان بالحجر وخشب النخل بالنقى والساج، ولا يابض لم يكن.

قالوا: وللإمام أن يخربها إذا وقف على ببيعة جديدة، أو بني منها فوق ما كان في القديم، وكذا ما زاد في عمارتها العتيقة. وإذا جاز لهم إعادة بنائها فإن لهم ذلك من غير توسيع على خطتها، كما نص عليه الشافعية في الصحيح من المذهب، لأن الزيادة في حكم كنيسة محدثة متصلة بالأولى، وقيل: المراد بالإعادة الإعادة لما تهدم منها لا بالآت جديدة^(١)، والمراد بالمهدم كما ذكره ابن عابدين نقلاً عن الأشياء: ما تهدم، وليس ما هدمه الإمام، لأن في إعادتها بعد هدم المسلمين استخفافاً بهم وبالإسلام، وإخماً لهم وكسراً لشوكتهم، ونصراً للكفر وأهله،

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٢، ٢٧٣، ومغني المحتاج

٤/ ٢٥٤، ٢٥٥، وروضة الطالبين ١٠/ ٣٢٤

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٢

(٢) المغني ٨/ ٥٢٨، وروضة الطالبين ١٠/ ٣٢٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٢، ومغني المحتاج ٤/ ٢٥٤،

وروضة الطالبين ١٠/ ٣٢٤، والمغني ٨/ ٥٢٨، وحاشية

الدسوقي ٢/ ٢٠٤

(٤) روضة الطالبين ١٠/ ٣٢٤

ظاهرة للإسلام والمسلمين فلا معنى للتوقف فيه، وأما إن كان النقل لمجرد متفتحتهم، وليس للمسلمين فيه منفعة فهذا لا يجوز، لأنه إشغال رقة أرض الإسلام بجعلها دار كفر، فهو كما لو أرادوا جعلها خماراً أو بيت فسق.

فلو انتقل الكفار عن محلهم وأخلوها إلى محلة أخرى فأرادوا نقل الكنيسة إلى تلك المحلة، وإعطاء القديمة للمسلمين فهو على هذا الحكم^(١).

وقال المالكية: إذا نقل الإمام النصارى المعاهدين من مكانهم إلى مكان آخر يباح لهم في هذه الحالة ببيان بيعة واحدة لإقامة شرعهم ويمنعون من ضرب النواقيس فيها^(٢).

اعتقاد الكنيسة بيسات الله واعتقاد زيارتها قرية:

١٩ - نص الشيخ تقي الدين من الحنابلة على أن من اعتقد أن الكنائس بيوت الله أو أنه يعبد فيها، أو أنه يحب ذلك ويرضاه فهو كافر لأنه يتضمن اعتقاد صحة دينهم، وذلك كفر، أو أعانهم على فتح الكنائس وإقامة دينهم، واعتقد ذلك قرية أو طاعة، وكذلك

والمعتمد عند المالكية أنهم يمنعون من رم المهدم في العنوي (ما فتح عنوة) وفي الصلحي عند بعضهم^(١).

نقل المعبد من مكان إلى آخر:

١٨ - اختلف الفقهاء في نقل المعبد من مكان إلى مكان آخر على أقوال على النحو التالي: ذهب الحنفية إلى أنه ليس لأهل اللمة أن يحولوا معابدهم من موضع إلى موضع آخر، لأن التحويل من موضع إلى موضع آخر في حكم إحداث كنيسة أخرى^(٢).

وقال المالكية: الظاهر أنهم لو شرطوا النقل في العقد يجوز وإلا فلا^(٣).

وفصل ابن القيم الكلام عليه فقال: والذي يتوجه أن يقال: إن منعنا إعادة الكنيسة إذا انهدمت، منعنا نقلها بطريق الأولى، فإنها إذا لم تعد إلى مكانها الذي كانت عليه فكيف تنشأ في غيره؟ وإن جوزنا إعادةتها فكان نقلها من ذلك المكان أصلح للمسلمين، لكونهم يتقلونها إلى موضع خفي لا يجاوره مسلم، ونحو ذلك جائز بلا ريب، فإن هذا مصلحة

(١) الشرح الصغير ٣١٤/٢، وشرح الزرقاني ١٤٥/٣، والحرفي ١٤٨/٣

(٢) بدائع الصنائع ١١٤/٧، وحاشية ابن عابدين ٢٧١/٣، وفتح القدير ٣٧٧/٤، والفتاوى الهندية ٢٤٨/٢

(٣) حاشية الدسوقي ٢٠٤/٢

(١) أحكام أهل اللمة ٢/٢٠٤

(٢) التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل ٣/٣٨٤

صلحه: «ولا تمنع كنائسنا من المسلمين أن يتزولوا في الليل والنهار، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل، ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا جاسوساً»^(١).

دخول المسلم معابد الكفار:

٢٢ - اختلف الفقهاء في جواز دخول المسلم معابد الكفار على أقوال:

ذهب الحنفية إلى أنه يكره للمسلم دخول البيعة والكنيسة، لأنه مجمع الشياطين، لا من حيث أنه ليس له حق الدخول^(٢).

ويرى المالكية والحنابلة وبعض الشافعية أن للمسلم دخول بيعة وكنيسة ونحوهما^(٣).

وقال بعض الشافعية في رأي آخر: إنه لا يجوز للمسلم دخولها إلا بإذنه^(٤).

والتفصيل في مصطلح (دخول ف ١٢)

الإذن في دخول الكنيسة والإعانة

عليه:

٢٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن للزوج

من اعتقد أن زيارة أهل الذمة كنائسهم قريبة إلى الله فهو مرتد^(١).

الصلاة في معابد الكفار:

٢٠ - نص جمهور الفقهاء على أنه تكره الصلاة في معابد الكفار إذا دخلها مختاراً، أما إن دخلها مضطراً فلا كراهة.

وقال الحنابلة: تجوز الصلاة فيها من غير كراهة على الصحيح من المذهب، وروي عن أحمد تكراهه، وفي رواية أخرى عنه مع الصور^(٢)، وقال الكاساني من الحنفية: لا يمنع المسلم أن يصلي في الكنيسة من غير جماعة، لأنه ليس فيه تهاون بالمسلمين ولا استخفاف بهم^(٣).

والتفصيل في مصطلح (صلاة ف ١٠٥، دخول ف ١٢)

النزول في الكنائس:

٢١ - نص بعض الفقهاء على أنه يستحب للإمام أن يشترط على أهل الذمة في عقد الصلح منزل الضيقان من كنيسة، كما صالح عمر أهل الشام على ذلك، فقد ورد في

(١) للمفتي ٥٢٤/٨، مفتي المحتاج ٢٥١/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٤٨/٥

(٣) جواهر الإكليل ١/٣٨٢، وحاشية الجمل ٣/٥٧٢،

والفتاوى ٤/٢٣٥، وكشاف القناع ١/٢٩٣

(٤) حاشية الجمل ٣/٥٧٢، والفتاوى ٤/٢٣٥

(١) مطالب أولي النهى ٦/٢٨١

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٢٥٤، وحاشية الدسوقي ١/١٨٩،

والمبدوءة ١/٩٠، ٩١، ومغني المحتاج ١/٢٠٣، وكشاف

القناع ١/٢٩٢، ونيل الأوطار ٢/١٤٣ ط. دار الجليل.

(٣) بدائع الصنائع ٤/١٧٦

مسلم له أم ذمية أو أب ذمي ليس له أن يقوده إلى البيعة، وله أن يقوده من البيعة إلى المنزل^(١).

ملاعنة الذميين في المعابد:

٢٤ - ذهب المالكية إلى أنه يجب أن يكون لعان الذمية في كنيستها، واليهودية في بيعتها، وللجوسية في بيت النار^(٢).

وقال الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة باستحباب لعان الزوجة الكتائية في الكنيسة وحيث تعظم، وإذا كان الزوجان كتابيين لاهن الحاكم بينهما في الكنيسة وحيث يعظمان^(٣).

وقال القاضى من الحنابلة: يستحب التغليظ بالمكان^(٤).

وأما الحنفية: فلا يتأتى ذلك عندهم لأنهم يشترطون الإسلام في اللعان^(٥).

والتفصيل في مصطلح (لعان ف ٣٢ وما بعدها).

منع زوجته الذمية من دخول الكنيسة ونحوها.

ووجه ذلك عند الحنابلة: أن لا يعينها على أسباب الكفر وشعائره ولا يأذن لها فيه.

وعلمه الشافعية: بأنه إذا كان له منع المسلمة من إتيان المساجد فمنع الذمية من الكنيسة أولى^(١).

وعند المالكية قولان كما ذكرهما الخطاب: قال في المدونة: ليس له منعها من ذلك، وفي كتاب ابن المواز: له منعها من الكنيسة إلا في القرض^(٢).

وأما الجارية النصرانية فقد نص الحنابلة على أنه إن سألت الخروج إلى أعيادهم وكنائسهم وجموعهم لا يأذن لها في ذلك^(٣). ونص المالكية على أن المسلم لا يمنع مكاتبه النصراني من إتيان الكنيسة، لأن ذلك دينهم، إذ لا تحجير له عليه^(٤).

ونص الحنفية على أنه لو سأل ذمي مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يدلّه على ذلك، لأنه إعانة على المعصية، وأيضا:

(١) الفتاوى الهندية ٢/ ٢٥٠

(٢) كفاية الطالب ٨٨/ ٧، وجواهر الإكليل ١/ ٣٨٣، مواهب الجليل ٤/ ١٣٧

(٣) الأم ٢٨٨/ ٥، ومغني المحتاج ٣/ ٣٧٦، وروضة الطالبين ٨/ ٣٥٤، والمغني ٧/ ٤٣٥، والإنتصار ٩/ ٢٤٠

(٤) المغني ٧/ ٤٣٥

(٥) بدائع الصنائع ٣/ ٢٤١

(١) مغني المحتاج ٣/ ١٨٩، وروضة الطالبين ٧/ ١٣٧، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٦٤

(٢) مواهب الجليل ٤/ ٤٥٤

(٣) أحكام أهل الذمة ٢/ ٤٣٨

(٤) حاشية الدسوقي ٣/ ٣٠٦

فأجاز شراء ذلك في سماع عيسى، ومنعه في سماع أصيغ^(١).

بيع أرض أو دار لتتخذ كنيسة:
٢٧ - نص جمهور الفقهاء على أنه يمنع للمسلم من بيع أرض أو دار لتتخذ كنيسة: قال الحنفية: إن اشتروا دوراً في مصر من أمصار المسلمين فأرادوا أن يتخذوا داراً منها كنيسة أو بيعة أو بيت نار في ذلك لصلواتهم منعوا عن ذلك^(٢).

وقال المالكية: يمنع أي يحرم بيع أرض لتتخذ كنيسة وأجبر المشتري من غير فسخ للبيع على إخراجه من ملكه ببيع أو نحوه^(٣). روى الحلال عن المروزي أن أبا عبد الله سئل عن رجل باع داره من ذمي وفيها محارب فاستعظم ذلك وقال: نصراني؟! لا تباع... يضرب فيها الناقوس وينصب فيها الصليبان؟ وقال: لا تباع من الكافر وشدد في ذلك.

وعن أبي الحارث أن أبا عبد الله سئل عن الرجل يبيع داره وقد جاء نصراني فأرضبه

وقوع اسم البيت على المعابد:
٢٥ - نص الحنفية والشافعية على أنه إن حلف شخص لا يدخل بيتاً فدخل كنيسة أو بيعة لا يحنث^(١)، وهو المفهوم من كلام المالكية^(٢)، لعدم إطلاق اسم البيت عرفاً لأن البيت اسم لما يبات فيه، وأعد للبيتوتة وهذا المعنى معلوم في الكنيسة^(٣).

بيع عرصة كنيسة:
٢٦ - قال ابن شاس من المالكية: لو باع أسقف الكنيسة عرصة من الكنيسة أو حائطاً جاز ذلك إن كان البلد صلحاً، ولم يجز إن كان البلد عنوة، لأنها وقف بالفتح، وعلمه ابن رشد فقال: لأنه لا يجوز لهم بيع أرض العنوة، لأن جميعها فيء لله على المسلمين: الكنائس وغيرها.

وأما أرض الصلح فاختلف قول ابن القاسم في أرض الكنيسة تكون عرصة الكنيسة أو حائطاً فيبيع ذلك أسقف أهل تلك البلدة هل للرجل أن يتعمد الشراء،

(١) التاج والإكليل على هامش الخطاب ٣/٣٨٤، وحاشية الدسوقي ٢/٢٠٤
(٢) الفتاوى الهندية ٢/٢٥٢
(٣) التاج والإكليل على هامش مواهب الجليل ٥/٤٢٤، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣/٧

(١) الاختيار ٤/٥٦، وروضة الطالبين ١١/٣٠، وحاشية الجمل ٣٠٥/٥
(٢) المدونة ٢/١٣٣
(٣) الاختيار ٤/٥٦، وروضة الطالبين ١١/٣٠، وحاشية الجمل ٣٠٥/٥

عمل المسلم في الكنيسة:

٣٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمسلم أن يعمل لأهل الذمة في الكنيسة نجاراً أو بناءً أو غير ذلك، لأنه إغانة على المعصية، ومن خصائص دينهم الباطل، ولأنه إجارة تتضمن تعظيم دينهم وشعائهم، وزاد المالكية بأنه يؤدب المسلم إلا أن يعتذر بجهالة.

وذهب الحنفية إلى أنه لو أجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لأنه لا معصية في عين العمل^(١).

ضرب الناقوس في المعابد:

٣١ - ذهب الفقهاء إلى أنه يمنع أهل الذمة من إظهار ضرب النواقيس في معابدهم في الجملة، وأنه لا بأس بإخفائها وضربها في جوف الكنائس، واختلفوا في التفاصيل: فقال الحنفية: لو ضربوا الناقوس في جوف كنائسهم القديمة لم يتعرض لذلك لأن إظهار الشعائر لم يتحقق، فإن ضربوا به خارجاً منها لم يمكنوا لما فيه من إظهار الشعائر، ولا يمتنعون من ضرب الناقوس في

وزاده في ثمن الدار، ترى أن يبيع منه وهو نصراني أو يهودي أو مجوسي، قال: لا أرى له ذلك، قال ولا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر فيها بالله تعالى^(١).

استعجار أهل الذمة داراً لاتخاذها كنيسة:

٢٨ - إذا اشترى أو استأجر ذمي داراً على أنه سينقلها كنيسة فالجمهور على أن الإجارة فاسدة، أما إذا استأجرها للسكنى ثم اتخذها معبداً فالإجارة صحيحة، ولكن للمسلمين عامة منعه حبة^(٢).
والتفصيل في (إجارة ف ٩٨).

جعل الذمي بيته كنيسة في حياته:

٢٩ - نص الحنفية على أنه لو جعل ذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في صحته، فمات فهو ميراث اتفاقاً بين الإمام وصاحبيه، واختلفوا في التخيـرج: فعنده لأنه كوقف لم يسجل، والمراد أنه يورث كالوقف، وليس المراد أنه إذا سجل لزم كالوقف، وأما عندهما فلا لأنه معصية^(٣).

(١) أحكام أهل الذمة ٢١/٢٨٤، ٢٨٧

(٢) الفتاوى الهندية ٢/٢٥٧، ٣٤٦/٥، وبلاتع الصنائع ٤/١٧٦، والمغونة ٤/٤٢٣، ٤٢٤، والخطاب ٣/٣٨٤، والنجاة والإكليل على هامش مواهب الجليل ٥/٤٢٤، وكشاف القناع ٣/٥٥٩، والمغني ٥/٥٥٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٤٤٥، وبلاتع الصنائع ٣٤١/٧

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٢٧٢، ٥/٢٥١، والفتاوى الهندية ٤/٤٥٠، والخطاب ٥/٤٢٤، ومغني المحتاج ٤/٢٥٤، ٢٥٥، والأم ٤/٢١٣، وأحكام أهل الذمة ١/٢٧٧

الخفيف في جوف الكنائس ^(١).

الوقف على المعابد:

٣٢ - اختلف الفقهاء في الوقف على المعابد على أقوال كما يلي:

ذهب الحنفية إلى أنه لا يصح وقف المسلم على بيعة لعدم كونه قرية في ذاته، وكذلك لا يصح وقف الذمي لعدم كونه قرية عندنا.

قال ابن عابدين نقلاً عن الفتح: هذا إذا لم يجعل آخره للفقراء، فلو وقف الذمي على بيعة مثلاً فإذا خربت تكون للفقراء، كان للفقراء ابتداءً، ولو لم يجعل آخره للفقراء كان ميراثاً عنه، كما نص عليه الخصاص ولم يحك فيه خلافاً ^(٢).

واختلف المالكية على ثلاثة أقوال:

ففي المعتمد عندهم لا يجوز وقف الذمي على الكنيسة مطلقاً، سواء كان لعبادها أو لمرمتها، وسواء كان الواقف مسلماً أو كافراً. وفصل ابن رشد فقال: إن وقف الكافر على الكنيسة باطل لأنه معصية، أما الوقف على مرمتها أو على الجرحى أو المرضى الذين فيها فالوقف صحيح معمول به.

وهناك قول ثالث قال به عياض وهو: أن الوقف على الكنيسة مطلقاً صحيح غير

قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين، ولو كان فيه عدد كثير من أهل الإسلام، وإنما يكره ذلك في أمصار المسلمين وهي التي تقام فيها الجمع والأعياد والحدود.

وكذلك الحكم في إظهار صليبهم، لو فعلوا ذلك في كنائسهم لا يتعرض لهم ^(٣).

وقال المالكية: يمنع أهل اللمة من ضرب النواقيس فيها.

قال ابن جزى: عليهم إخفاء نواقيسهم ^(٤). وقال الشافعية يمنعون من ضرب الناقوس في الكنيسة، وقيل: لا يمنعون تبعاً لكنيسة، قال النووي: وهذا الخلاف في كنيسة بلد صالحانهم على أن أرضه لنا، فإن صالحانهم على أن الأرض لهم فلا منع قطعاً، قال وقال إمام الحرمين: وأما ناقوس المجوس فلمست أرى فيه ما يوجب المنع، وإنما هو محوط ويوت يجمع فيها المجوس جيفهم، وليس كالبيع والكنائس فإنها تتعلق بالشعار ^(٥).

وذهب الحنابلة إلى أنه يلزم أهل الذمة الكف عن إظهار ضرب النواقيس، سواء شرط عليهم أو لم يشرط ^(٦). وأجازوا الضرب

(١) بدائع الصنائع ١١٣/٧، وفتح القدير ٣٧٨/٤

(٢) التاج والإكليل على حاشي مواهب الجليل ٣٨٤/٣،

والقوانين الفقهية/ ١٦٢

(٣) روضة الطالبين ٣٢٤/١٠

(٤) المغني ٥٣٣/٨

(١) كشاف النعاج ١٣٣/٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٦١/٣

الكنيسة أو تعميرها أو نحوهما على أقوال كما يلي:

ذهب الحنفية إلى أنه إذا أوصى الذمي أن تبني داره بيعة أو كنيسة فإذا كانت الوصية لمعنيين أي: معلومين يحصى عددهم فهو جائز من الثلث اتفاقاً بينهم، لأن الوصية فيها معنى الاستخلاف ومعنى التملك، وللذمي ولاية ذلك فأمكن تصحيحه على اعتبار المعنيين، ولكن لا يلزمهم جعلها كنيسة ويجعل غليكا، ولهم أن يصنعوا به ما شاؤوا. وأما إن أوصى لقوم غير مسلمين صحت الوصية عند أبي حنيفة، لأنهم يتركون وما يدينون، فتصح لأن هذا قرينة في اعتقادهم، ولا يصح عند صاحبين، لأنه معصية، والوصية بالمعاصي لا تصح لما في تنفيذها من تقيدها.

وهذا الخلاف فيما إذا أوصى ببناء بيعة أو كنيسة في القرى، فأما في المصر فلا يجوز بالاتفاق بينهم، لأنهم لا يمكنون من إحداث ذلك في الأمصار^(١).

وقال المالكية: إن أوصى نصراني بماله لكنيسة ولا وارت له دفع الثلث إلى الأسقف يجعله حيث ذكره، والثلاثان للمسلمين^(٢).

لازم، سواء أشهدوا على ذلك أم لا، وسواء خرج الموقوف من تحت يد الواقف أم لا^(١). وذهب الشافعية إلى أنه لا يصح الوقف على الكنائس التي للتعبد، ولو كان الوقف من ذمي، وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها، منعنا الترميم أو لم نمنعه، لأنه إعانة على المعصية، وكذلك لا يجوز الوقف على حصرها، أو الوقود بها أو على ذمي خادم لكنيسة للتعبد.

ويجوز الوقف على كنيسة تنزلها المارة، أو موقوفة على قوم يسكنونها^(٢).

وقال الخنابلة: لا يصح الوقف على كنائس ويوسن نار، وصوامع، وديورة ومصالحها كقناديلها وفرشها ووقودها وسدنتها، لأنه معونة على معصية ولو كان الوقف من ذمي.

ويصح الوقف على من ينزلها من مار ومجتاز بها فقط، لأن الوقف عليهم لا على البقعة، والصدقة عليهم جائزة^(٣).

الوصية لبناء المعابد وتعميرها:

٣٣ - اختلف الفقهاء في جواز الوصية لبناء

(١) حاشية الدررقي ٧٨/٤، والشرح الصغير ١١٦/٤، ١١٨.

(٢) حاشية الجمل ٥٧٦/٣، ٥٧٩، وأسنى المطالب ٤٦٠/٢.

٤٦١

(٣) كشف القناع ٢٤٦/٤

(١) حاشية ابن عابدين ٤٤٥/٥، وتكملة فتح القدير والمعاني

على الهامش ٤٨٥/٨، ٤٨٦، وفتح المعاني ٣٤١/٧

(٢) مواهب الجليل ٣٦٥/٦

حكم المعابد بعد انتقاض العهد:

٣٤ - قال ابن القيم: متى انتقض عهد أهل الزمة جاز أخذ كنائس الصلح منهم فضلاً عن كنائس العنوة، كما أخذ النبي ﷺ ما كان لقريظة والنضير لما نقضوا العهد، فإن ناقض العهد أسوأ حالاً من المحارب الأصلي، ولذلك لو انقرض أهل مصر من الأمصار ولم يبق من دخل في عهدهم فإنه يصير جميع عقارهم ومنقولهم من المعابد وغيرها فيئاً للمسلمين^(١).



وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا تصح الوصية لكنيسة ولا لحصرها، ولا لتأديلتها ونحوه، ولا لبيت نار ولا لبيعة ولا صومعة ولا للدير ولا لإصلاحها وشغلها وخدمتها، ولا لعمارتها ولو من ذمي، لأن ذلك إعانة على معصية، ولأن المقصود من شرع الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الإحسان، فلا يجوز أن تكون في جهة معصية.

ويقيد الشافعية عدم جواز الوصية بما إذا كانت الكنيسة للتعبد فيها، بخلاف الكنيسة التي تنزلها المارة أو موقوفة على قوم يسكنونها، أو جعل كراءها للنصارى أو للمسلمين جازت الوصية، لأنه ليس في بناية الكنيسة معصية إلا أن تتخذ لمصلى النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك^(٢).

قال النووي: وعدوا من الوصية بالمعصية ما إذا أوصى للهن سراج الكنيسة، لكن قيد الشيخ أبو حامد: المنع بما إذا قصد تعظيم الكنيسة، أما إذا قصد تعظيم المقيمين أو المجاورين بضوئها فالوصية جائزة، كما لو أوصى بشيء لأهل الزمة^(٣).

(١) حاشية الجبل ٤/٤٣، ٧١، وروضة الطالبين ٩٨/٦،

٣١٥، والأم ٤/٢١٣، وأسنن الطالب ٣/٣٠، وكشاف

الفتاوى ٤/٣٦٤، والمغني ٦/١٠٥

(٢) روضة الطالبين ٩٩/٦

(٣) أحكام أهل الزمة ٢/٦٨٤

مُعَادَة

التعريف:

١ - المعادة في اللغة: المساهمة، يقال: عادهم الشيء: تساهمهم فساواهم، وهم يتعادون: إذا اشتركوا فيما يعاد فيه بعضهم بعضاً من مكارم أو غير ذلك من الأشياء كلها.
والعدائد: المال المكتسب والميراث.
وفي التهذيب: العدائد: الذين يعاد بعضهم بعضاً في الميراث.

وفلان عديد بني فلان أي يعد فيهم، وعده فاعتد أي صار معدوداً واعتده^(١).

والمعادة في الاصطلاح: هي الحالة التي يقاسم فيها الجد الإخوة في الميراث، فيعد أولاد الأبوين أولاد الأب على الجد لينتقص نصيبه في الميراث، وذلك لاتحاد أولاد الأبوين مع أولاد الأب في الأخوة، ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد^(٢).

الحكم الإجمالي:

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الإخوة لأبوين أو لأب يرون مع الجد ولا يحجبون به وهو قول علي وابن مسعود وزيد بن ثابت^(٣).

وذهب أبو حنيفة - وبه يفتي عند الحنفية - وبعض الشافعية والحنابلة إلى أن الجد يحجب هؤلاء، وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وابن عمر^(٤).

وعلى ذلك لا تأتي المادة على رأي الحنفية، وتأتي على رأي الجمهور، فيعد الإخوة لأبوين الإخوة لأب على الجد - إن اجتمعوا معه في مسألة واحدة - فإذا ما أخذ الجد نصيبه منع الإخوة لأبوين الإخوة لأب ما قسم لهم من الميراث لأنهم محجوبون بهم.

والتفصيل في مصطلح (حجب ف ٥، إرث ف ٣٠، ٣٢).

٣ - ثم اختلف الصحابة الذين ورثوا الإخوة مع الجد في كيفية توريثهم. فكان علي^(٥) يقسم المال بين الجد والإخوة والأخوات ويجعله في ذلك بمنزلة أخ ما لم تنقصه المقاسمة من السدس، فإن نقصته المقاسمة من السدس فرض له السدس وجعل الباقي للإخوة والأخوات.

قال الكلوثاني: وإلى قول علي^(٦) في باب الجد ذهب الشعبي والنخعي والمغيرة بن مقسم وابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن بن صالح^(٧).

ومذهب زيد بن ثابت^(٨) في الجد مع

(١) التهذيب في علم الفرائض لأبي الخطاب الكلوثاني ص ٦٩ / ٧٢

(٢) لسان العرب مادة (عدد).
(٣) الحلب الفاضل شرح عمدة القاض ١١٣ / ١ - ١١٥ ط. مصطفى البابي الحلبي.

يكون ولد الأب والأم عصبة وولد الأب عصبة، أو يكون ولد الأبوين عصبة وولد الأب أخوات منفردات، أو يكون ولد الأبوين أخوات منفردات وولد الأب عصبة. أو يكون جميعهم أخوات منفردات.

القسم الأول:

• - أن يكون جميعهم عصبة، فعلى قول عليّ وإبن مسعود عليه السلام لا اعتبار بولد الأب وكأنهم لم يكونوا، والمقاسمة بين الجد وولد الأب والأم على اختلاف قولهم في ذلك. وعلى قول زيد يقسم المال بينهم جماعةهم ما لم تنقص الجد المقاسمة من ثلث المال أو ثلث القاضل عن ذوي الفروض، أو سلس جميع المال من نظر الأحظ له، ثم ما جعل لولد الأب ردوه على ولد الأب والأم ^(١).

القسم الثاني:

٦ - أن يكون ولد الأب والأم عصبة، وولد الأب إنانا منفردات، فعلى قول عليّ وعبد الله عليه السلام لا اعتبار بولد الأب بحال، ويقاسم الجد ولد الأب والأم على ما تقدم من اختلاف قوليهما.

وعلى قول زيد يقسم المال بين الجميع على ستة أسهم، فما حصل لولد الأب يرده

الإخوة والأخوات لأبوين أو للأب أنه يعطيه الأظ من شيتين: إما المقاسمة كأنه أخ، وإما ثلث جميع المال ^(١).

وصنع عبد الله بن مسعود عليه السلام في الجد مع الأخوات كصنع عليّ عليه السلام وقاسم به الإخوة إلى الثلث، فإن كان معهم أصحاب فرائض أعطى أصحاب الفرائض فرائضهم، ثم صنع صنيع زيد عليه السلام في إعطاء الجد الأظ من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سلس جميع المال ^(٢).

قال الكلوذاني: ويقول زيد في باب الجد أخذ الزهري والأوزاعي والشوري ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وجمهور الفقهاء. وأخذ بقول ابن مسعود في باب الجد شريح ومسروق وعلقمة وجماعة من أهل الكوفة ^(٣).

صور مسألة للمعادة:

٤ - عقد أبو الخطاب الكلوذاني فصلاً للمعادة وقال: إن ولد الأب يقومون مقام ولد الأب والأم عند عدمهم في الفرض والحجب والمقاسمة، فإن اجتمعوا هم وولد الأب والأم مع الجد فلا يخلون من أربعة أقسام: إما أن

(١) المغني لابن قدامة ٢١٨/٦

(٢) المغني ٢١٧/٦

(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٧٢ - ٧٣

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٩٢ - ٩٣

على ولد الأب والأم^(١).

القسم الثالث:

٧ - أن يكون ولد الأب والأم أخوات منفردات، وولد الأب عصبية، فعلى قول علي عليه السلام يفرض للأخوات من الأب والأم فروضهن، والباقي بين الجدة وولد الأب ما لم تنقصه المقاسمة من السدس.

وفي قول ابن مسعود عليه السلام لا اعتبار بولد الأب بحال، ويفرض للأخوات من الأبوين فروضهن، ويكون الباقي للجدة، إلا أن يكون أقل من السدس، فيقرض له السدس، وهذا إنما يوجد إذا كان معهم ذو فرض.

وعلى قول زيد عليه السلام يقسم المال بين الجميع ما لم يتجاوز المقاسمة ستة أسهم، فما أصاب ولد الأب ردوا على ولد الأب والأم، إلا أن تكون أختاً واحدة، فيردون عليها تمام النصف وما بقي بعد ذلك لهم، فإن لم يبق شيء سقطوا.

فإن جاوزت المقاسمة ستة أسهم فرض له ثلث جميع المال إذا لم يكن في المسألة ذو فرض، فإن كان فيها من فرضه النصف فما دون، فرض له ثلث الباقي.

وإن كان فيها من القروض أكثر من نصف المال فرض له السدس وجعل الباقي في هذه

المواضع كلها لولد الأب والأم، إلا أن يكون ولد الأب والأم أختاً واحدة ويكون الباقي بعد فرض الجدة أكثر من نصف المال، فيأخذ حينئذ النصف اختصاراً من غير مقاسمة، ويكون الباقي لولد الأب بالتمصيب، سواء كانوا ذكورا، أو إناثاً^(١).

القسم الرابع:

٨ - أن يكون جميعهم أخوات منفردات، فعلى قول علي وابن مسعود عليهما السلام يفرض للأخوات فروضهن، ويجعل الباقي للجدة، إلا أن يكون أقل من السدس، فيقرض له السدس.

وفي قول زيد عليه السلام يقسم المال بين الجدة والأخوات إلى ستة فما حصل لولد الأب ردوه على ولد الأب والأم، إلا أن يكون ولد الأب والأم أختاً واحدة فيردون عليها تمام النصف.

فإن جاوزت السهام ستة فأجعل للجدة ثلث المال أو ثلث الفاضل عن ذوي القروض إذا كانت فروضهم النصف فما دونه، فإن كانت القروض أكثر فللجدة السدس والباقي للأخوات من الأب والأم^(٢).

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٩٤ - ٩٥

(٢) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٠٠

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٩٣

ب - المناقضة :

٣ - المناقضة لغة: إبطال أحد القولين بالآخر.

واصطلاحاً هي: منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل، إما قبل تمامه وإما بعده ^(١).

والعلاقة بين المعارضة والمناقضة: العموم والخصوص المطلق فكل مناقض معارض ولا عكس ^(٢).

الحكم الإجمالي :

٤ - المعارضة من الاعتراضات التي تُورَدُ على القياس وهو أقواها وأهمها ^(٣).

وهي إما أن تكون في الأصل، أو في الفرع، أو في الوصف.

٥ - وصورة ورودها في الأصل: أن يذكر

المستدل علة للحكم في الأصل. كأن يقول:

إن علة الربا فيما يقتات: الكيل فلا ربا فيما

لا يكال: كالبطيخ فيقول المترض: الدليل

وإن دلّ على ما قلت فعندي ما ينفيه، وهو

أن في الأصل وصفاً آخر صالحاً يصلح أن

يكون علة للحكم وهو: الطعم وهو وصف

مناسب.

وقد اختلف الجدلون في قبول مثل هذه

مُعَارَضَةٌ

التعريف :

١ - المعارضة في اللغة: مصدر عارض،

يقال: عارض فلاناً : ناقضه في كلامه وقاومه،

ويقال: عارضت الشيء بالشيء قابلته به .

وللمعارضة في اللغة معان أخرى ^(١).

والمعارضة اصطلاحاً: إقامة الدليل على

خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم ^(٢).

وفي هذا التعريف وغيره من التعريفات

تفصيل ينظر في الملحق الأصولي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المناظرة :

٢ - المناظرة في اللغة من النظر، أو من النظر

بالبصيرة .

واصطلاحاً هي: النظر بالبصيرة من

الجانبيين في النسبة بين الشيئين إظهاراً

للصواب ^(٣).

والمناظرة أهم من المعارضة .

(١) التعريفات للبرجاني، والكلبيات ٤/ ٢٦٤

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٣٣

(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٣٣، إرشاد النحول ٢٣٢

(١) المعجم الوسيط، والمصباح اللير .

(٢) التعريفات للبرجاني، وقواعد الفقه للبركي .

(٣) التعريفات للبرجاني، وقواعد الفقه . والكلبيات ٤/ ٢٦٣

مانع، أو بفوات شرط ويقول في اعتراضه: إن ما ذكرت في الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندي وصف آخر يقتضي نقيضه فتوقف دليلك .

ومثال النقيض أن يقول المستدل: إذا باع جارية إلا حملها صح في وجهه، كما لو باع هذه الصيغان إلا صاعاً، فيقول المعارض لا يصح، كما لو باع الجارية إلا يدها.

ومثال الضد أن يقول المستدل: الوتر واجب قياساً على التشهد في الصلاة، بجامع مواظبة النبي ﷺ فيقول المعارض: فيستحب قياساً على الفجر، بجامع أن كلا منهما يفعل في وقت معين لفرض معين من فروض الصلاة .

فإن الوتر في وقت المشاء، والفجر في وقت الصبح، ولم يعهد من الشرع وضع صلاتي فرض في وقت واحد .

وقال ابن السمعاني: أما المعارضة في حكم الفرع فالصحيح: أنه إذا ذكر المعلن علة في إثبات حكم الفرع ونفي حكمه فيعارضه خصمه بعلّة أخرى توجب ما توجبه علة المعلن، فتعارض العلتان فتمتنع من العمل إلا بترجيح إحداها على الأخرى^(١) .

المعارضة: فقيل: لا يقبل بناء على منع التعليل بعلمتين، قال ابن عقيل: ولأن هذه الصيغة ليست سؤالاً ولا جواباً، لأن للمستدل: أن يقول: لا تنافي بين العلمتين بل أقول بهما جميعاً، وقيل: يقبل، وبه جزم ابن القطن وغيره بناء على جواز التعليل بعلمتين .

أو أن يذكر المستدل علة للحكم في الأصل، ويذكر المعارض علة أخرى فيه غير موجودة في الفرع. كأن يقول المستدل: يصح صوم الفرض بنية بعد الشروع فيه قبل الزوال لأنه صوم عين فتأدى بنية قبل الزوال كصوم النفل، فيذكر المعارض علة أخرى غير العلة التي علمها المستدل في حكم الأصل، وهي غير موجودة في الفرع كأن يقول: إن علة حكم الأصل - وهي صحة صوم النفل بنية قبل الزوال - ليست بما ذكرت من أنه صوم عين، بل المعنى فيه: أن النفل من عمل السهولة والخفة، فجاز أدائه بنية متأخرة عن الشروع فيه، بخلاف الفرض^(١) .

٦ - أما كون المعارضة في الفرع: فهي أن يعارض المعارض حكم الفرع بما يقتضي نقيضه، أو ضده بنص أو إجماع، أو بوجود

(١) البحر المحيط ٥/٣٣٩

(١) البحر المحيط ٥/٣٣٤

مَعَازِف

التعريف :

١ - المعازف في اللغة: الملاهي، واحدها مِعْرَفٌ ومِعْرَفَةٌ، والمعازف كذلك: الملاعب التي يضرب بها، فإذا أُنْزِلَ المِعْرَفُ فهو ضَرْبٌ من الطنابير يتخذُه أهل اليمن، وغيرهم يجعل العود مِعْرَفًا، والمِعْرَفُ آلة الطرب كالعود والطنبور^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - اللهو:

٢ - اللهو في اللغة: ما لعبت به وشغلك من هوى وطرب ونحوهما، ونقل القيسومي عن الطرطوشي قوله: أصل اللهو الترويح عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة. واللهاء اللعب عن كذا: شغله^(٣).

٧ - أما صورة ورود المعارضة على الوصف فهي: أن يمنع المعارض كون الوصف المدعى عليه علة، كان يقول المستدل في الكلب: الكلب حيوان يغسل من ولوغه سبعمائة قبل جلده الدبغ، معللاً بكونه يغسل سبعمائة من ولوغه، فيمنع المعارض كون الغسل سبعمائة علة لعدم طهارته بالدبغ، فيكون جوابه بإثبات العملية بمسلك من مسالكها^(١).
والتفصيل في الملحق الأصولي.



(١) لسان العرب، والمعجم الوسيط.

(٢) قواعد الفقه للبركتي.

(٣) المصباح المنير، والمعجم الوسيط.

- وغير مصحوب بها^(١).

وفي الاصطلاح: يطلق الغناء على رفع الصوت بالشعر وما قاربه من الرجز على نحو مخصوص^(٢).

ر: مصطلح (غناء ف١).

الحكم التكليفي:

• المعازف منها ما هو محرم كذات الأوتار والنايات والمزامير والعود والطنبور والرباب، نحوها في الجملة^(٣)، لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا فعلت أمتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء....» وعذّ صلى الله عليه وسلم منها: «.. واتخذت القينات والمعازف^(٤)»، وما روي عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله بعثني رحمة وهدي للعالمين، وأمرني أن أمحق المزامير والكفارات يعنى البرابط والمعازف...»^(٥).

وفي الاصطلاح: هو الشيء الذي يتلذّبه الإنسان فيلهيه ثم ينقضى، وفي المدارك: اللهو كل باطل ألهى عن الخير وعما يعنى^(١) والصلة أن المعازف قد تكون وسيلة أو أداة للهو.

ب - الموسيقى:

٣ - الموسيقى لفظ يونانى يطلق على فنون العزف على آلات الطرب.

وعلم الموسيقى يبحث فيه عن أصول النغم من حيث تأتلف أو تتنافر وأحوال الأزمنة المتخللة بينها ليعلم كيف يؤلف اللحن. والموسيقى: المنسوب إلى الموسيقى، والموسيقار: من حرفته الموسيقى.

والموسيقى في الاصطلاح: علم يعرف منه أحوال النغم والإيقاعات وكيفية تأليف اللحن وإيجاد الآلات^(٢).

والصلة: أن المعازف تستعمل في الموسيقى.

ج - الغناء:

٤ - الغناء بكسر الغين مثل كتاب في اللغة: الصوت، وقياسه ضم الغين: إذا صوت، وهو التطريب والترنم بالكلام الموزون وغيره، يكون مصحوباً بالموسيقى - أى آلات الطرب

(١) الترفيات، وقواعد الفقه للبركتي.

(٢) المعجم الوسيط، ورد المختار ١/ ٣٢

(١) المعجم الوسيط، والمصباح الثير، والقاموس للحيط.

(٢) قواعد الفقه للبركتي.

(٣) أسنى الطالب ١/ ٢٧، وكف الرعاع من محرمات اللهو

والسماح بهامش الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/ ٨، ١٠،

١٢، ١٥، والمغني ٩/ ١٧٣.

(٤) حديث: «إذا فعلت أمتى خمس عشرة خصلة....»

أخرجه الترمذي (٤/ ٤٩٤) ثم ذكر أن في إسناده راويًا

ضعيفًا.

(٥) حديث: «إن الله بعثني رحمة وهدي للعالمين.....»

وقال الحصكفي: ومن ذلك - أي الحرام - ضرب النوبة للتعاف، فلو للتنبيه فلا بأس به، ونقل ابن عابدين عن الملقى أنه ينبغي أن يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة، ثم قال: وينبغي أن يكون طبل المسحر في رمضان لإيقاظ النائمين للسحور كبوق الحمام^(١)

ما يحل وما يحرم من المعازف:
اختلف الفقهاء في حكم آلات المعازف على التفصيل الآتي:
أ - الدف :

٧ - الدف في اللغة: هو الذي يلعب به^(٢) ، وقد عرفه بعض الفقهاء بالطار أو الغربال وهو المغشى بجلد من جهة واحدة، سمي بذلك لتدفيف الأصابع عليه، وقال بعض المالكية: الدف هو المغشى من جهة واحدة إذا لم يكن فيه أوتار ولا جرس، وقال غيرهم ولو كان فيه أوتار لأنه لا يباشرها بالقرع بالأصابع^(٣).

وقد اختلف الفقهاء في حكم الدف:

ومن المعازف ما هو مكروه، كالدف المصنوع للرجال عند بعض الحنفية والحنابلة^(١) . على تفصيل سيأتي .

ومنها ما يكون مباحا كطبول غير اللهو مثل طبول الغزو أو القافلة .. عند بعض فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية^(٢) .

ومنها ما يكون استعماله مندوباً أو مستحباً كضرب الدف في النكاح لإعلانه... عند بعض الفقهاء، وفي غير النكاح من مناسبات الفرح والسرور في الجملة عند البعض^(٣) .

علة تحريم بعض المعازف:

٦ - نص بعض الفقهاء على أن ما حرم من المعازف وآلات اللهو لم يحرم لعينه وإنما لعلة أخرى :

فقال ابن عابدين: آلة اللهو ليست محرمة لعينها بل لقصد اللهو منها، إما من سامعها أو من المشتغل بها، ألا ترى أن ضرب تلك الآلة حل تارة وحرم أخرى باختلاف النية؟ والأمر بمقاصدها .

أخرجه أحمد (٢٥٦/٥) وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٩/٥) وقال : فيه على بن يزيد وهو ضعيف .

(١) رد المحتار ١٣٥/٥، والمغني ١٧٤/٩

(٢) رد المحتار ٣٤/٥، ومواهب الجليل ٧/٤، ونهاية المحتاج ٢٨٢/٨

(٣) رد المحتار ٢٦١/٢، وحاشية القليوبي ٣٢٠/٤، ومطالب

أولي النهي ٧٥٢/٥ - ٢٥٣، وحاشية المسوقي ٣٣٩/٢

(١) الدر المختار ورد المحتار ٢٣٣/٥، وانظر إحياء علوم الدين

للغزالي ٢٧٢/٢ - ٢٧٣، ٢٨٢

(٢) المصباح للتبر .

(٣) حاشية المسوقي والشرح الكبير ٣٣٩/٢، ومواهب

الجليل ٦/٤، ومغني المحتاج ٤٢٩/٤

حادث، وقال الآبي: ولا ينكر لعب الصبيان فيها - أي الأعياد - وضرب الدف، فقد ورد إقراره من رسول الله ﷺ، ونقل الخطاب عن عبد الملك بن حبيب أنه ذهب إلى جواز الدف في العرس، إلا للجواري المواتق في بيوتهن وما أشبههن فإنه يجوز مطلقاً، ويجري لهن مجرى العرس إذا لم يكن غيره.

واختلف المالكية في الدف ذي الصراصر أي الجلاجل، فذهب بعضهم إلى جواز الضرب به في العرس، وذهب آخرون إلى أن محل الجواز إذا لم يكن فيه صراصر أو جرس وإلا حرم، قال الدسوقي: وهو الصواب لما في الجلاجل من زيادة الإطراب، هذا بالنسبة للنساء والصبيان.

وقد اختلفوا في حكم ضرب الرجال بالدف، فقالوا: لا يكره الطبل به ولو كان صادراً من رجل، خلافاً لأصيح القائل: لا يكون الدف إلا للنساء، ولا يكون عند الرجال^(١) وقال الشافعية يجوز ضرب دف واستماعه لعرس لأنه ﷺ «أقر جويزات ضربن به حين بُنى على الربيع بنت معوذ بن عفراء وقال لمن قالت: وفيما نبي يعلم ما في

قال الحنفية: لا بأس أن يكون ليلة العرس دف يضرب به ليعلن النكاح، وعن السراجية: أن هذا إذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب على هيئة التطرب، قال ابن عابدين: والدف الذي يباح ضربه في العرس.. احترازاً عن المصنح، ففي النهاية عن أبي الليث: ينبغي أن يكون مكروهاً.

وسئل أبو يوسف عن الدف: أئكرهه في غير العرس بأن تضرب المرأة في غير فسق للصبي؟ قال: لا أكرهه، ولا بأس بضرب الدف يوم العيد، كما في خزائن المفتين^(١). وقال المالكية: لا يكره الغربال أي الطبل به في العرس، قال ابن رشد وابن عرفة: اتفق أهل العلم على إجازة الدف وهو الغربال في العرس، وقال الدسوقي: يستحب في العرس لقول النبي ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف»^(٢).

وأما في غير العرس كالحتان والولادة فقال الدسوقي: المشهور عدم جواز ضربه، ومقابل المشهور جوازه في كل فرح للمسلمين، قال الخطاب: كالعيد وقدم الغائب وكل سرور

(١) رد المحتار ٥/ ٣٤، ١٣٥، ٢٢٣، والفتاوى الهندية ٣٥٢/٥

(٢) حديث: «أعلنوا هذا النكاح، واضربوا عليه بالدفوف». أخرجه الترمذي (٣/ ٣٩٠) من حديث عائشة، وذكر أن في إسناده ما يوجب ضعفه.

(١) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٧/ ٣٣٩، ومواهب الجليل ٤/ ٧٠، وجواهر الإكليل ١/ ١٠٣

وقال بعض الشافعية: إن الدف يستحب في العرس والحتان، وبه جزم البغوى في شرح السنة^(١).

أما متى يضرب الدف في العرس والحتان، فقد قال الأذري: للمهود حرفا أنه يضرب به وقت العقد ووقت الزفاف أو بعده بقليل، وعبر البغوى في فتاويه بوقت العقد وقرب منه قبله وبعده ويجوز الرجوع فيه للعادة، ويحتمل ضبطه بأيام الزفاف التي يؤثر بها العروس، وأما الحتان فالرجوع فيه العرف، ويحتمل أنه يفعل من حين الأخذ في أسبابه القريبة منه.

وحكى البيهقي عن شيخه الحلبي - ولم يخالفه - أنا إذ أبحتنا الدف فإنما نبيحه للنساء خاصة، لأنه في الأصل من أعمالهن، وقد «لعن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال بالنساء»^(٢)، ونأزعه السبكي بأن الجمهور لم يفرقوا بين الرجال والنساء والأصل اشترك الذكور والإناث في الأحكام إلا ما ورد الشرع فيه بالفرقة ولم يرد هنا، وليس ذلك مما يختص بالنساء حتى يقال يحرم على الرجال التشبه بهن فيه.

(١) نهاية المحتاج ٢٨٧/٨، ومغني المحتاج ٤/٢٩٤، والفتاوي ٤/٣٢٠
(٢) حديث: «لعن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال بالنساء».

غند: «دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين»^(١) أي من مدح بعض المقتولين يلد، ويجوز الحتان لما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سمع صوتاً أو دفاً بعث قال: ما هو؟ فإذا قالوا عرس أو ختان، صمت^(٢)، ويجوز في غير العرس والحتان مما هو سبب لإظهار السرور كولادة وعيد وقدم غائب وشفاء مريض وإن كان فيه جلال لإطلاق الخبر، وهذا في الأصح عندهم لما روى أن النبي ﷺ لما رجع من بعض مغازيه قالت له جارية سوداء: يا رسول الله، إني كنت نذرت إن رددك الله صالحاً أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى، فقال لها: «إن كنت نذرت فاضربي، وإلا فلا»^(٣)، ومقابل الأصح المنع لأثر عمر رضي الله تعالى عنه السابق، واستثنى البلقيني من محل الاختلاف ضرب الدف في أمر مهم من قدمو عالم أو سلطان أو نحو ذلك.

(١) حديث: «قوله ﷺ لمن قالت: ولينا نبي يعلم ما في غد، أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/٢٠٢) من حديث الربيع بنت معوذ.

(٢) أثر عمر أنه كان إذا سمع صوتاً أو دفاً بعث «.....» أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥/١١).

(٣) حديث: «إن جارية سوداء قالت للنبي ﷺ: يا رسول الله إني كنت نذرت.....» أخرجه الترمذي (٥/٦٢١) من حديث بريدة، وقال: حديث حسن.

ويعرف، وقال: يستحب الدف والصوت في الإملاك، فقليل له: ما الصوت؟ قال: يتكلم ويتحدث ويظهر، والأصل في هذا ما روى محمد بن حاطب قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت»^(١)، وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها زوجت يتيمة كانت في حجرها رجلا من الأنصار، وكانت عائشة فيمن أهداها إلى زوجها، قالت: فلما رجعنا قال لي رسول الله ﷺ: «ما قلتم يا عائشة؟» قالت: سلمنا ودعونا الله بالبركة ثم انصرفنا، فقال ﷺ: «فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم»^(٢).

ويسن عندهم ضرب بدف مباح في ختان وقدم غائب وولادة كتنكاح لما فيه من السرور، والدف المباح هو ما لا حلق فيه ولا صنوج.

واختلفوا في ضرب الرجال الدف، قال

ونقل الهيثمي عن الماوردي قوله: اختلف أصحابنا، هل ضرب الدف على النكاح عام في جميع البلدان والأزمان؟ فقال بعضهم: نعم لإطلاق الحديث، وخصه بعضهم بالبلدان التي لا يتناكر أهلها في النكاح كالقري والبوادي فيكره في غيرها، وبغير زمانها، قال: فيكره فيه لأنه عدل به إلى السخف والسفاهة. وقال الهيثمي: ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في جواز الضرب بالدف بين هيئة وهيئة، وخالف أبو علي الفارقي فقال: إنما يباح الدف الذي تضرب به العرب من غير زفن - أي رقص - فأما الذي يزفن به وينقر - أي برؤوس الأتامل ونحوها - على نوع من الأنغام فلا يحل الضرب به لأنه أبلغ في الإطراب من طبل اللهو الذي جزم العراقيون بتحريمه، وتابعه تلميذه ابن أبي عصرون، قال الأذرمعي: وهو حسن، فإنه إنما يتعاطاه على هذا الوجه من ذكرنا من أهل الفسوق^(٣).

وقال الحنابلة: يستحب إعلان النكاح والضرب فيه بالدف، قال أحمد: يستحب أن يظهر النكاح ويضرب فيه بالدف حتى يشتهر

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/٣٣٢) من حديث ابن عباس.

(١) نهاية المحتاج ٨/٢٨٢، ومغني المحتاج ٤/٤٢٩، وحاشية القليوبي ٤/٣٢٠، وروضة الطالبين ١١/٢٢٨، وكف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع بهامش الزواجر عن اتتراف الكبار ١/٧٦، ٨٣، ٨٥.

(١) حديث: «فصل ما بين الحلال والحرام ...».

أخرجه النسائي (١٢٧/٦) والترمذي (٣٨٩/٣).

واللفظ للنسائي وقال الترمذي: حديث حسن.

(٢) حديث: «عائشة أنها زوجت يتيمة رجلا من الأنصار ...».

أخرج أوله البخاري (فتح الباري ٩/٢٢٥)، وأخرجه إلى قولها «ثم انصرفنا» أبو الفتح الأصبهاني في كتاب النكاح كما في فتح الباري (٩/٢٢٥) وأخرج بقائه الطبراني في الأوسط كما في فتح الباري (٩/٢٢٦).

والكوبة^(١)، ولأن في ضربها تشبها بالمختين
إذ لا يعتادها غيرهم، ونقل أبو الفتح الرازي
- كما حكى الهيثمي - الإجماع على
حرمها^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: أكره الطبل وهو
المنكر وهو الكوبة التي نهى عنها النبي
ﷺ^(٣).

ج - الكبر والمزهر :

٩ - الكبر بفتحين على وزن جبل، هو الطبل
الكبير .

والمزهر: هو في اللغة العود الذي يضرب
به، وفي الاصطلاح قال المالكية: هو الدف
المربع المغلوف .

قال الخطاب: والفرق بينهما أن المزهر
إلهي، وكلما كان إلهي كان أغفل عن ذكر الله
وكان من الباطل^(٤).

وللمالكية في الكبر والمزهر ثلاثة أقوال :
أحدها: أنهما يحملان محمل الغريال،
ويدخلان مدخله في جواز استعمالهما في
العرس، وهو قول ابن حبيب .

البهوتي: وظاهره - أي نذب إعلان النكاح
وضرب عليه بذف مباح - سواء كان الضارب
رجلاً أو امرأة وهو ظاهر نصوص أحمد
وكلام الأصحاب، وقال الموفق: ضرب الدف
مخصوص بالنساء، وفي الرعاية: يكره
للرجال مطلقاً .

وقال ابن قدامة: ذكر أصحابنا أنه مكروه
في غير النكاح لأنه يروى عن عمر أنه كان إذا
سمع صوت الدف بعث فنظر فإن كان في
وليمة سكنت وإن كان في غيرها عمد
بالدرة^(١).

ب - الكوبة :

٨ - الكوبة طبل طويل ضيق الوسط واسع
الطرفين، ولا فرق بين أن يكون طرفاهما
مسدودين أو أحدهما، ولا بين أن يكون
اتساعهما على حد واحد أو يكون أحدهما
أوسع .
وقد اختلف في حكمها .

فذهب جمهور الشافعية إلى أنه يحرم
ضرب الكوبة والامتناع إليها لقول الرسول
ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ»

(١) المغني ٦/٥٣٧، ٥٣٨، ١٠٧/٩، ١٧٤/٩، وشرح منتهى
الإرادات ١٣٩٦، ومطالب أولي النهى ٥/٢٥٢، ٢٥٣

(٢) المغني ٦/٥٣٨

(٤) مواهب الجليل ٤/٧

(١) حديث: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ»
أخرجه أحمد (١/٢٨٩) من حديث ابن عباس،
وصحح إسناده أحمد شاكر في التطبيق عليه (٤/٢١٨)

(٢) نهاية المحتاج ٨/٢٨٢، وروضة الطالبين ١١/٢٢٨،
وكف الرعا عن محرمات اللغو والسماح بهما الزواجر
٨٥، ٧٩/١

(٣) المغني ٦/٥٣٨

والثاني: أنه لا يحمل واحد منهما محمله ولا يدخل معه ولا يجوز استعماله في عرس ولا غيره، وهو قول أصبغ .

والثالث: أنه يحمل محمله ويدخل مدخله في الكبير وحده دون المزهر، وهو قول ابن القاسم^(١) .

د - الأنواع الأخرى من الطبول :

١٠ - للفقهاء في الأنواع الأخرى من الطبول تفصيل :

فذهب الحنفية إلى أنه إذا كان الطبل لغير اللهو فلا بأس به كطبل الغزاة والعرس والقافلة، وقال ابن عابدين: وينبغي أن يكون طبل المسحر في رمضان لإيقاظ النائمين للسحور كبوق الحمام^(٢) .

وذهب المالكية إلى استثناء طبول الحرب من سائر الطبول^(٣) .

وقال إمام الحرمين من الشافعية: والطبول التي تهيأ لملاعب الصبيان إن لم تلحق بالطبول الكبار فهي كالدف وليست كالكوبة بحال، قال الهيثمي: وبه يعلم أن ما يصنع في الأعياد من الطبول الصغار التي هي على هيئة

الكوبة وغيرها لا حرمة فيها، لأنه ليس فيها إطراب غالباً، وما على صورة الكوبة منها انتفى فيه المعنى المحرم للكوبة، لأن للفاسق فيها كيفيات في ضربها، وغيره لا يوجد في تلك التي تهيأ للعب الصبيان، وقال القاضي حسين: ضرب الطبول إن كان طبل لغير فلا

يجوز، واستثنى الحلبي من الطبول طبل الحرب والعيد، وأطلق تحريم سائر الطبول وخص ما استثناء في العيد بالرجال خاصة، وطبل الحجيج مباح كطبل الحرب^(١) .

وكره أحمد الطبل لغير حرب ونحوه، واستحب ابن عقيل من الحنابلة في الحرب وقال: لتنهيز طباع الأولياء وكشف صدور الأعداء^(٢) .

هـ - اليراع :

١١ - اليراع هو الزمارة التي يقال لها الشبابة، وهي ما ليس لها بوق ومنها الماصول المشهور والسفارة ونحوها، وسمي اليراع بذلك لخلو جوفه، ويخالف للزمار العراقي في أنه له بوق والغالب أنه يوجد مع

(١) روضة الطالبين ١١/٢٢٨

(٢) الإنصاف ٨/٣٤٣

(١) مواهب الجليل ٦/٤ - ٧

(٢) ابن عابدين ٥/٣٤، ٢٢٣

(٣) مواهب الجليل ٦/٤

(١) الأوتار .

وقد اختلف في حكمه، فذهب الحنفية إلى أنه يحرم الاستماع إلى المزامير ولا تجوز الإجارة على شيء منها (٢).

وذهب المالكية إلى جواز الزمارة والبوق، وقيل: يكرهان، وهو قول مالك في المدونة وهذا في النكاح، وأما في غيره فيحرم (٣).

وقد اختلف فقهاء الشافعية في البراق، فقال الرافعي: في البراق وجهان، صحح البتوي التحريم، والغزالي الجواز وهو الأقرب، قالوا: لأنه ينشط على السير .

وقال النووي: الأصح تحريم البراق، قالوا: لأنه مطرب بانفراده، بل قيل إنه آلة كاملة لجميع النغمات إلا يسيرا فحرم كسائر المزامير (٤).

وذهب الحنابلة إلى أن آلات المعازف تحرم سوى الدف، كمزمار وناي وزمارة الراعي سواء استعملت لحزن أو سرور، وسأل ابن الحكم الإمام أحمد عن النسخ في القصبية

كالمزمار فقال: أكرهه (١).

و - الضرب بالقضيب :

١٢ - اختلف الفقهاء في الضرب على القضيب، فذهب الحنفية إلى أن ضرب القضيب حرام لقوله ﷺ: «الاستماع إلى الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر» (٢) والمقصود بالكفر كفر النعمة (٣).

واختلف الشافعية في الضرب بالقضيب على الوسائد على وجهين :

أحدهما: أنه مكروه، وبه قطع المراقبون، لأنه لا يفرد عن الغناء ولا يطرب وحده وإنما يزيد الغناء طرباً، فهو تابع للغناء المكروه فيكون مكروهاً .

وثانيهما: أنه حرام وجرى عليه البغوي والخراسانيون (٤).

وعند الحنابلة: قال ابن قدامة: الضرب بالقضيب مكروه إذا انضم إليه محرم أو مكروه كالتصفيق والغناء والرقص، وإن خلا

(١) كشف القناع ٥/ ١٨٣، والإنصاف ٨/ ٣٤٢

(٢) حديث: «الاستماع إلى الملاهي» .

أورد المراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٢٦٩) وعزاه لأبي الشيخ الأصبهاني من حديث مكحول مرسل .

(٣) الدر المختار ورد المختار ٥/ ٢٢٣

(٤) كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع بهامش الزواجر عن ارتكاب الكبائر ٨/ ٨٨

(١) منهي للمحتاج ٤/ ٤٢٩، ونهاية للمحتاج ٨/ ٢٨١، وروضة الطالبين ١١/ ٢٢٨، وحاشية القليوبي ٤/ ٣٢٠

(٢) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٢ / ٤٤٩

(٣) حاشية المسعودي على الشرح الكبير ٢/ ٣٣٩، والشرح الصغير ٢/ ٥٠٢

(٤) نهاية للمحتاج ٨/ ٢٨١، وكف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع بهامش الزواجر عن ارتكاب الكبائر ١/ ٩٦ - ٩٧

جعفر، وعبد الله بن الزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وغيرهم، رضي الله تعالى عنهم، وعن جملة من التابعين .
ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريمه، فقليل: كبيرة، وقيل: صغيرة، والأصح الثاني، وحكى المازري عن ابن عبد الحكم أنه قال: إذا كان في عرس أو صنيع فلا ترد به شهادة. وقال الماوردي: إن بعض أصحابنا كان يخص العود بالإباحة من بين الأوتار^(١).

ح - الصفاتان :

١٤ - الصفاتان دائرتان من صُغر - أي نحاس - تضرب إحدهما على الأخرى، وتسميان بالصنَّج أيضًا، وهما من آلات الملاهي^(٢).

والمعتمد من مذهب الشافعية أن استعمالهما واستماعهما حرام، لأن ذلك من عادة المختئين والفسقة، وشاربي الخمر، وفي الضرب بهما تشبه بهم ومن تشبه بقوم فهو منهم، ولأن اللذة الحاصلة منهما تدعو إلى فساد تشرب الخمر لا سيما من قرب عهده بها، والاستماع هو للحرم .

(١) الشرح الصغير ٥٠٣/٢، وكف الرعا ١٢٨/١
(٢) المصباح المنير، والصباح، وكف الرعا عن محررات اللهو والسماح بهامش الزواجر عن اتراف الكفا ٩٦/١

عن ذلك لم يكره، لأنه ليس بآلة ولا يطرب ولا يسمع منفردًا بخلاف للملاهي .
وقال في الإصناف: في تحريم الضرب بالقضيب وجهان، وجزم ابن عبدوس بالتحريم^(١).

ز - العود :

١٣ - من معاني العود في اللغة: كل خشبة دقيقة كانت أو غليظة، وضرب من الطيب يتبخر به، وآلة موسيقية وترية يضرب عليها بريشة ونحوها، والجمع أعود وعيدان، والعود: صانع الميدان والضارب عليها .
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢).

وقد اختلف الفقهاء في حكمه .
فذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم ضرب العود واستماعه، لأن العود من المعازف وآلات اللهو^(٣).

وقال الصاوي: ذهبت طائفة إلى جوازه، ونقل سماعه عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن

(١) المغني ١٧٤/٩، ومطلب أولي النهى ٢٥٣/٥
(٢) القاموس المحيط، والمجمع الوسيط، وقواعد الفقه للبركتي، وجامع المعلوم في اصطلاحات الفنون ٢/٣٨٤، وكف الرعا عن محررات اللهو والسماح بهامش الزواجر ١٢٧/١ - ١٢٨
(٣) رد المحتار ٢٢٢/٥، والشرح الصغير ٥٠٣/٢، وحاشية القليوبي ٣٧٠/٤، وكشاف القناع ١٨٣/٥، وكف الرعا ١١٣/١

اتخاذ المعازف :

١٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يحرم اتخاذ آلة اللهو (المعازف) للمحرمة ولو بغير استعمال لأن اتخاذاها يجر إلى استعمالها، وقالوا: يحرم اتخاذ آلة من شعار الشرية كطنبور وعود ومزمار عراقي ونحو ذلك^(١).

الاكتساب بالمعازف :

١٨ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن الاكتساب بالمعازف لا يطيب، ويمنع منه المكتسب وذلك إذا كان الفناء حرفته التي يكتسب بها المال، ونصوا على أن التغني للهو أو لجمع المال حرام بلا خلاف.

قال ابن عابدين: في المتقى: امرأة نائحة أو صاحبة طبل أو زمر اكتسبت مالا رده على أربابه إن علموا وإلا تصدق به، وإن من غير شرط فهو لها^(٢).

وقال الماوردي: ويمنع - أي المحتسب - من التكبس بالكهانة واللهو ويؤدب عليه الآخذ والمعطي^(٣).

(١) أسنى المطالب ١/ ٢٧، ومغني للحاج ٤/ ٤٢٩، والمغني ٧٧/ ١

(٢) رد المحتار ٥/ ٣٤، ٤/ ٣٨٢، والفتاوى الهندية ٥/ ٣٤٩

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٨، ومغني للحاج ٤/ ١٩٢، وحاشية القليوبي ٤/ ٢٥٥

أما السماع من غير قصد فلا يحرم^(١).

ط - باقي المعازف الوترية .

١٥ - ذهب الفقهاء إلى تحريم استعمال المعازف الوترية كالطنبور والرباب والكمنجة والقانون وسائر المعازف الوترية، واستعمالها هو الضرب بها^(٢).

تعلم الموسيقى :

١٦ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى تحريم تعلم المعازف والموسيقى والإجارة على تعلمها^(٣)، لقول النبي ﷺ: «إن الله يعثني رحمة وهدى للعالمين، وأمرني أن أمحق المزامير والكنارات - يعني البراب - والمعازف والأوتان ... لا يحل يسمعن ولا شراؤهن ولا تعليمهن»^(٤).

(١) كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع بهامش الزواجر من اقتراء الكبائر ١/ ٩٦ وما بعدها، ونهاية المحتاج ٨/ ٢٨١، وحاشية القليوبي ٤/ ٣٢٠

(٢) نهاية المحتاج ٨/ ٢٨١، ومغني للحاج ٤/ ٤٢٩، والمغني ٩/ ١٧٣، وكشاف القناع ٥/ ١٨٣، والشرح الصغير ٢/ ٥٠٢، ٥٠٣، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٢٢٣

(٣) الدر المختار ورد المحتار ١/ ٣٠، ٣٢، وجواهر الإكليل ٢/ ١٨٩، ونهاية المحتاج ٨/ ٢٨١، ومغني المحتاج ٤/ ٤٢٩، والمغني ٩/ ١٧٣ وكشاف القناع ٥/ ١٨٣

(٤) حديث: «إن الله يعثني رحمة وهدى للعالمين...» أخرجه أحمد (٥/ ٢٥٧) من حديث أبي أمامة، وأورده الهيتمي في مجمع الزوائد (٥/ ٦٩) وقال: رواه أحمد والطبراني، وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف.

الفناء مع المعازف :

يقول: «من كثر سواد قوم فهو منهم، ومن رضي عمل قوم كان شريكاً من عمله»^(١).
بل إن بعض الفقهاء نص على أن من يستمع المعازف المحرمة فاسق، قال ابن القيم: العود والطنبور وسائر الملاهي حرام، ومستمعها فاسق^(٢).

١٩ - الفناء إما أن يقتصر بألة محرمة من آلات العزف أو لا يقتصر بها، فإن لم يقتصر بأي آلة فقد اختلف الفقهاء في حكمه على تفصيل سبق في مصطلح (استماع ف١٦ - ٢٢).

وإن اقتصر الفناء بألة محرمة من آلات العزف، فقد ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وجههم الشافعية إلى حرمة.

وذهب بعض فقهاء الشافعية إلى حرمة آلة العزف وبقاء الفناء على الكراهة^(١).

شهادة المعازف والمستمع للمعازف :

٢١ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا تقبل شهادة المعازف أو المستمع للمعازف المحرمة كالزامير والطناير والصنج وغيرها^(٣).

الاستماع إلى المعازف :

التداوي باستماع المعازف :

٢٢ - ذهب الشافعية إلى جواز التداوي باستماع المعازف المحرمة للضرورة.

قال الرملي: لو أخبر طيبان عدلان بأن المريض لا ينفعه لمرضه إلا العود عمل بخبرهما، وحل له استماعه، كالتداوي بنجس فيه الخمر، وعلى هذا يحمل قول

٢٠ - ذهب الفقهاء إلى أن الاستماع إلى المعازف المحرمة حرام، والجلوس في مجلسها حرام، قال مالك: أرى أن يقوم الرجل من المجلس الذي يضرب فيه الكبر والمزمار أو غير ذلك من اللهو^(٢)، وقال أصح: دعا رجل عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه إلى وليمة، فلما جاء سمع لها فلم يدخل فقال: مالك؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ

(١) حديث: «من كثر سواد قوم فهو منهم».

أورد ابن حجر في الطالب العالي (٤٢/٢) ومراه إلى أبي علي، ونقل مطلقه عن البرصيري أنه حكم على سنده بالانقطاع.

(٢) إغاة اللهفان من مصابيد الشيطان ١/٢٤٨.

(٣) الدر المختار بهامش رد المحتار ٤/٣٨٢، والشرح الكبير وحاشية الخسوسي ٢/١٦٦ - ١٦٧، وشرح المحرشي ٧/١٧٨، وحاشية الشهاب الرملي بهامش أسنى الطالب ٤/٢٤٢، وكشاف القناع ٦/٤٢٤.

(١) فتح القدير ٦/٣٦، ومواهب الجليل ٦/١٥٣، وروضة الطالبين ١١/٢٢٨، ومفني المحتاج ٤/٤٢٨، وكشاف القناع ٦/٤٢٢، وحاشية الجبل ٥/٣٨٠ - ٣٨١، ونهاية المحتاج ٨/٢٨١.

(٢) رد المحتار ٥/٢٢١، ومواهب الجليل ٦/٨، وروضة الطالبين ١١/٢٢٨، وكشاف القناع ٥/١٨٣.

الوصية، فإن صلح لمباح تخيير الوارث، فإن لم يكن له إلا طبول لا تصح الوصية بها لغت، ولو أوصى بطبل للهو لغت الوصية لأنه معصية - إلا إن صلح لحرب أو حجيج أو منفعة أخرى مباحة، لإمكان تصحيح الوصية فيما يتناوله لفظها، وسواء صلح على هيته أم بعد تغير يبقى معه اسم الطبل، فإن لم يصلح إلا بزوال اسم الطبل لغت الوصية^(١).

وقال الحنابلة: وإن وصّى بلف صحت الوصية به، لأن النبي ﷺ قال: «أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف»^(٢)، ولا تصح الوصية بمزمار ولا طنبور ولا عود من عيدان اللهو لأنها محرمة، وسواء كانت فيه الأوتار أو لم تكن، لأنه مهياً لفعل المعصية دون غيرها، فأشبه ما لو كانت فيه أوتار^(٣).

بيع المآزف :

٢٤ - لا يصح عند المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد - وعليه الفتوى عند الحنفية - بيع المآزف المحرمة كالطنبور

الخليجي: يباح استماع آلة اللهو إذا نعتت من مرض، أي لمن به ذلك المرض وتعين الشفاء في سماعه^(١).

وقال الشبراملسي: آلة اللهو قد يباح استعمالها بأن أخير طبيب عدل مريضاً بأنه لا يزيل مرضه إلا سماع الآلة، ولم يوجد في تلك الحالة إلا الآلة المحرمة^(٢).

وقال الحنابلة: يحرم التداوي بصوت ملهاة وغيره كسماع الفتاء والمهرم^(٣) لعدم قوله ﷺ: «ولا تداووا بالحرام»^(٤).

الوصية بالطبل :

٢٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الشخص لو أوصى بطبل، وله طبل للهو لا يصلح لمباح، وطبل يحل الانتفاع به، كطبل حرب يقصد به التهويل، أو طبل حجيج يقصد به الإعلام بالنزول والرحيل، أو غيرهما، - غير الكوبة المحرمة - حملت الوصية على ما يحل الانتفاع به لتصح، لأن الظاهر قصده للشواب، وهو فيما تصح به

(١) نهاية المحتاج ٥٢/٦، ومغني المحتاج ٤٦/٣، والمغني

١٥٢/٦ - ١٥٣

(٢) حديث: «أعلنوا النكاح...»

سبق تخريجه فـ

(٣) للمغني لابن قدامة ١٥٣/٦

(١) نهاية المحتاج ٢٨١/٨

(٢) حاشية الشبراملسي مع نهاية المحتاج ٣٨٥/٣

(٣) كتاب الفتاوى ٧٦

(٤) حديث: «ولا تداووا بالحرام»

آخرجه أبو داود (٢٠٧/٤) من حديث أبي الدرداء وقال أنسوي في فيض القدير (٢١٦/٢): فيه إسماعيل بن عياش، وفيه مقال .

المحرمة (المعازف المحرمة) لا يجوز لأن المنفعة المقصودة غير مباحة ويحرم أخذ العوض عليها، لأنه يشترط لصحة الإجارة أن تكون المنفعة مباحة، وفي قول عند المالكية: يجوز كراؤها في النكاح والراجح الحرمة .
أما المعازف غير المحرمة فيجوز كراؤها^(١).

إعارة المعازف :

٢٦ - ذهب الفقهاء إلى أن من شروط المستعار كونه منتفعا به انتفاعا مباحا مقصودا، فلا يجوز إعارة مالا ينتفع به انتفاعا مباحا شرعا كالمعازف وآلات اللهور المحرمة^(٢).

إبطال المعازف :

٢٧ - ذهب الفقهاء إلى أن آلات اللهور والمعازف المباحة لا يجوز إبطالها أو كسرها بل يحرم .

أما آلات العزف والملاهي المحرمة

والصنح والمزمار والرباب والعود^(١)، لما روى أبو أمامة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله بعثني رحمة وهدى للعالمين، وأمرني أن أمحق المزامير والكفارات - يعني الرباط - والمعازف ... ، لا يحل بيعهن ولا شراؤهن ولا تعليمهن ولا التجارة فيهن، وأمانهن حرام للمغنيات»^(٢).

وفي قول عند الشافعية: يصح بيع آلات العزف المحرمة إن عد رضاؤها - أي مكسرها - مالا، لأن فيها نفعا متوقعا، أي من هذا الرضاوض المتقوم، كما يصح بيع الجحش الصغير الذي لا تقع منه في الحال^(٣).
ويصح عند أبي حنيفة بيع المعازف لأنها أموال متقومة، لصلاحيتها للانتفاع بها لنغير اللهور، كالأمة للمغنية، حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذا الأمر^(٤).

أما المعازف المباحة كالنغير والطبول غير الدريكة فإنه يجوز بيعها^(٥).

إجارة المعازف :

٢٥ - ذهب الفقهاء إلى أن استئجار آلة اللهور

(١) الدر المختار مع رد المحتار ٣٤/٥، والفتاوى البرازية مع الفتاوى الهندية ٤١/٥، والشرح الصغير ١٠/٤ - ١١، وحاشية السوقي ١٨/٤، والمهذب ٣٩٤/١، ومغني المحتاج ٢/٣٣٥، كشف القناع ٣/٥٥٩.
(٢) الشرح الصغير ٣/٥٧٢، ونهاية المحتاج ١١٩/٥، والمغني ٢٢٥/٥.

(١) رد المحتار ١٣٤/٥، والشرح الصغير ٢٢/٣، ومغني المحتاج ١١/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٣/٣، وكشاف القناع ١٥٥/٣، وحاشية لابن الإخوة ص ٨٩.
(٢) حديث: «إن الله بعثني رحمة وهدى للعالمين...».
نقدم تخريجها هـ
(٣) مغني المحتاج ١٢/٢، وحاشية الجمل ٢٧/٣.
(٤) رد المحتار ١٣٤/٥ - ١٣٥.
(٥) حاشية الجمل ٢٦/٣.

ونص الشافعية على أن المعازف وآلات اللهو المملوكة للذي لا تبطل لأنه مقر على الانتفاع بمثلها، إلا أن يسميها من ليس بدارهم أي محلتهم، حيث كانوا بين أظهرنا، وإن انفردوا بمحلة من البلد، فإن انفردوا ببلد أي بأن لم يخالطهم مسلم لم يتعرض لهم^(١).

ضمان المعازف :

٢٨ - ذهب الفقهاء إلى أن آلات اللهو (المعارف) للباحة كطبل الغزاة والدف الذي يساح ضربه واستماعه في العرس يحرم كسرهما، وتضمن إن كسرت أو أتلقت .

وذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد إلى أن المعازف المحرمة لا يجب في إبطالها شيء، لأن منفعتها محرمة والمحرم لا يقابل بشيء، مع وجوب إبطالها على القادر عليه^(٢).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (إتلاف ف ١٢ وضمان ف ١٤٠) .

سرقة المعازف:

٢٩ - اختلف الفقهاء في إقامة حد السرقة أو

(١) مغني المحتاج ٢/ ٢٨٥، ونهاية المحتاج ٥/ ١٦٦، ١٦٨، وحاشية القليوبي ٣/ ٣٣

(٢) رد المحتار ٥/ ١٣٥، وتكملة فتح القدير ٧/ ٤٠٥، ونهاية المحتاج ٥/ ١٦٦ - ١٦٧، ومغني المحتاج ٢/ ٢٨٥، والمغني والشرح الكبير ٥/ ٤٤٥ - ٤٤٦

الاستعمال فلا حرمة لصنعتها ولا لمنفعتها، وأنه يجب إبطالها^(١)، لما روى عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: بعثت بهدم الزمار والطبل^(٢)، وما روى أنه ﷺ قال: «أمرني الله بحرق القينات والمعارف»^(٣).

وفصل الشافعية كيفية إبطال المعازف المحرمة فقالوا: الأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش لإمكان إزالة الهيئة المحرمة مع بقاء بعض المالية، نعم للإمام ذلك زجرًا وتأديبًا، وإنما تفصل لتعود كما قبل التأليف لزوال اسمها وهيئتها المحرمة بذلك .

والقول الثاني - مقابل الأصح عندهم - أنه لا يجب تفصيل الجميع بل بقدر ما لا يصلح للاستعمال، فلا تكفي إزالة الأوتار فقط لأنها منفصلة عنها.

والثالث: تكسر حتى تنتهي إلى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة .

(١) الدر المختار ٥/ ١٣٥، وتكملة فتح القدير ٧/ ٤٠٥، وشرح المحلى والقيوبي ٣/ ٣٣، وكف الرماع عن محرمات اللهو والسماع ١/ ١٢، والمغني والشرح الكبير ٥/ ٤٤٦، وإزالة اللهفان من مصابيد الشيطان ١/ ٢٤٨

(٢) حديث: «بعثت بهدم الزمار والطبل» .
رواه ابن الجوزي في تليس لليس ص ٣٢٣ وأشار ابن حجر في التلخيص ١/ ٥١ إلى تضعيف روايته لهذا الحديث (٣) حديث: «أمرني الله بحرق القينات والمعارف» .
تقدم بمناه في فقرة (٥)

وقال الحنابلة: لا قطع بسرقة آلة للهو كطنبور ومزمار وشبابة وإن بلغت قيمة ما ذكر مفصلاً نصاباً، لأنه معصية إجماعاً فلم يقطع بسرقة كالحمر، ولا يقطع أيضاً بما على آلة اللهو من حلي ولو بلغ نصاباً لأنه متصل بما لا قطع فيه وتابع له أشبه الخشب^(١).

والقاتلون بمقابل الأصح من الشافعية عللوا قولهم بأن الشارع سلط على كسر ما حرم من آلات اللهو كالطنبور والمزمار وغيرهما، والتوصل إلى إزالة المعصية مندوب إليه، فصار ذلك شبهة دائرة لحد السرقة^(٢).

وزهب المالكية وهو الأصح عند الشافعية إلى أنه لا قطع بسرقة الطنبور والعود والمزامير ونحوها من آلات اللهو المحرمة إلا أن تساوي بمقد كسرها - أي إنساد صورتها وإذهاب المنفعة المقصودة بها - نصاباً، لأن السارق عندئذ يكون قد سرق نصاباً من حرزه.

عدم إقامته على من يسرق للمعارف المحرمة أو غيرها.

فذهب الحنفية والحنابلة وهو مقابل الأصح عند الشافعية إلى أن سارق المعارف (آلات اللهو) لا تقطع يده، واختلف تفصيلهم وتعليقهم.

فقال الحنفية: لا قطع في جميع آلات اللهو المحرمة، لأنها عند الصالحين لا قيمة لها بدليل أن متلفها لا يضمنها، ولأنها عند أبي حنيفة - وإن كان يجب الضمان على متلفها فهي متقومة - لكن أخذها يتأول الكسر فيها فكان ذلك شبهة تدرك حد السرقة وهو القطع.

واختلفوا في طبل الغزاة، ف قيل: يقطع سارقه لأنه مال متقوم ليس موضوعاً للهو فليس آلة للهو، واختار الصدر الشهيد - وهو الأصح - عدم وجوب القطع بسرقة لأنه يصلح للهو وإن كان وضعه لغيره، أي أنه كما يصلح للغزو يصلح للهو، فصار صلاحيته للهو شبهة تمكث فيه فدرات القطع^(١).

(١) كشف القناع ١٣٠/٦ - ١٣١

(٢) مفتي المحتاج ١٦٠/٤، وأسنى المطلب ١٩٨/٤

(١) فتح القدير وشرح العناية على الهداية بهامش فتح القدير ٢٣٢/٤، والدر المختار بهامش رد المحتار ١٩٨/٣

مُعَاطَاة

انظر : تعاطي

لكن المالكية اختلفوا في الكسر المعترف في
تقويم المسروق، هل يكفي في اعتبار قيمته
تقدير كسره وإن لم يكسر بالفعل، أم لا بد من
كسره بالفعل ولا تعتبر قيمته بتقدير كسره؟
المعتمد في المذهب أنه يكفي في اعتبار قيمته
تقدير كسره إذ قد تفقد عينه لو كسر بالفعل،
وذهب الزرقاني إلى أنه لا قطع في المسروق
من هذه المآزف إلا أن يساوي بعد كسره
بالفعل نصاً^(١).

مَعَاقِل

انظر : عاقلة

مُعَاشِرَة

انظر : عشرة



(١) الشرح الكبير وحاشية اللصوقي ٤/ ٣٣٦، وشرح الزرقاني
٩٧/٨

الأحكام المتعلقة بالمعانقة:

١ - معانقة الرجل للرجل :

٣ - ذهب الحنفية في الصحيح إلى أنه يجوز معانقة الرجل للرجل إذا كان على كل واحد منهما قميص أو جبة، ثم اختلفوا في المعانقة في إزار واحد، والمذهب كراهة المعانقة في إزار واحد. وقال أبو يوسف: لا بأس بالمعانقة في إزار واحد.^(١)

قال الخادمي: وقد وردت أحاديث في النهي عن المعانقة، وأحاديث في تجويزها، ووفق أبو منصور الماتريدي بينهما فقال: المكروه منها ما كان على وجه الشهوة، وأما على وجه البر والكرامة فجائز.^(٢)

وكره مالك المعانقة كراهة تنزيهية لأنها من فعل الأعاجم، ولم يرد عن رسول الله ﷺ أنه فعلها إلا مع جعفر رضي الله عنه^(٣)، ولم يجر العمل بها من الصحابة بعده عليه الصلاة والسلام^(٤)، قال المنذوي: لا يخفى أن مفاد النقل عن مالك كراهة المعانقة

مُعَانَقَة

التعريف :

١ - المعانقة لغة: مفاعلة من العنق، ومعناها: الضم والالتزام، يقال: عانقه معانقة وعناقًا: أدنى عنقه من عنقه وضمه إلى صدره^(١). ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

المصافحة:

٢ - المصافحة في اللغة: مفاعلة من الصفح، يقال: صافحته مصافحة: أفضيت يدي إلى يده^(٣).

وفي الاصطلاح: إلصاق صفحة الكف بالكف وإقبال الوجه بالوجه^(٤).

والصلة بين المصافحة والمعانقة: أن كلا منهما من آداب التلاقي.

(١) الدر المختار ورد المختار ٢٤٤/٥

(٢) بريقة محمودية في شرح طريقة محمديّة ٣١٨/١، وانظر الفواكه الدواني ٢/٢٥٥

(٣) حديث: فمعانقة رسول الله ﷺ لجعفر^{رضي الله عنه} أخرجه الحاكم (٣١٩/١) وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) الفواكه الدواني ٢/٢٥٥

(١) المصباح المتبر والمعجم الوسيط

(٢) كفاية الطالب الرباني ٢/٤٣٧ ط. دار المرفقة، وقواعد الفقه للبركتي.

(٣) المصباح المتبر.

(٤) الدر المختار مع رد المحتار ٢٤٤/٥

ولو مع الأهل ونحوهم^(١).

وذهب الشافعية إلى أن المعانقة مكروهة إلا لقادم من سفر، أو تباعد لقاء فسنة للاتباع^(٢).

واستدلوا على ما ذهبوا إليه من كراهة معانقة الرجلين بحديث أنس رضي الله عنه قال قال رجل: «يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحنى له؟ قال: لا، قال: أفيلتزمه - أي يعتنقه - ويقبله؟ قال: لا، قال: فيأخذ بيده ويصافحه؟ قال: نعم»^(٣)، وصرح النووي بأن الكراهة هنا كراهة تنزيه.

واستدلوا على معانقة القادم من سفر^(٤)، بما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «قدم زيد بن حارثة للمدينة ورسول الله ﷺ في بيتي، فأتاه فقرع الباب، فقام إليه رسول الله ﷺ ... فاعتنقه وقبله»^(٥).

(١) حاشية العلوي على شرح الرسالة ٤٣٧/٢ ط. دار المعرفة، والمدخل لابن الحاج ٢/٢٩٥.

(٢) مغني المحتاج ٣/١٣٥.

(٣) حديث: قال رجل: «يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحنى له؟...»

رواه الترمذي: ٧٠٠/٥ - وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) الفتوحات الربانية ٥/٣٨٩ - ٣٩٠.

(٥) حديث: عائشة رضي الله تعالى عنها: «قدم زيد بن حارثة للمدينة ورسول الله ﷺ في بيتي ...»

رواه الترمذي (٧٢/٥)، وقال: هذا حسن غريب لا نعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه.

وقال الحنابلة: تباح المعانقة وتقبيل اليد والرأس تدبنا وإكراما واحتراما مع أمن الشهوة، قال ابن مفلح: ظاهر هذا عدم إباحته لأمر الدنيا^(١).

وقال إسحاق بن إبراهيم: إن أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) احتج في المعانقة بحديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ عانقه^(٢). وقال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يلقي الرجل يعانقه؟ قال: نعم فعله أبو الدرداء^(٣).

ب - معانقة الأمرد :

٤ - صرح الشافعية بأنه محرم معانقة الأمرد^(٤)

ج - معانقة ذي عاهة :

٥ - صرح القليوبي بأنه تكره معانقة ذي عاهة كبرص وجذام^(٥).

د - معانقة الصائم :

٦ - ذهب الحنفية في المشهور إلى كراهة معانقة الزوجة في حالة الصوم إن لم يأمن

(١) مطالب أولي النهى ٩٤٣/١، وكشاف القناع ١/١٥٦٢، والآداب الشرعية ٢/٢٧٠.

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ عانق أبا ذر.»

أخرجه أبو داود (٣٨٩/٥ - ٣٩٠) وذكر المنذري في مختصر السنن (٨٢/٨) أن في إسناده جهالة.

(٣) الآداب الشرعية ٢/٢٧٢، ومسائل الإمام أحمد برواية ابن حاتم ٢/١٨٣.

(٤) القليوبي ٣/٢١٣.

(٥) حاشية القليوبي ٣/٢١٣.

كالتقبل في نشر حرمة المصاهرة^(١) فمن عائق
أم امرأته حرمت عليه امرأته ما لم يظهر عدم
الشهوة^(٢).

ونقل ابن عابدين عن الفيض: لو قام إليها
وعانقها منتشراً، أو قبّلها وقال: لم يكن عن
شهوة لا يصدق، ولو قبّل ولم تنتشر آلتته
وقال: كان عن غير شهوة يصدق، وقيل: لا
يصدق لو قبّلها على القم، وبه يفتى، ثم قال
ابن عابدين: فهذا كما ترى صريح في ترجيح
التفصيل^(٣).

المفسد، وهو الإنزال أو الجماع، لما فيه من
تعريض الصوم للفساد بعاقبة الفعل.

وأما إذا أمن على نفسه المفسد فلا بأس
بالمعانقة^(١).

وذهب الشافعية إلى أنه تكره للمعانقة بين
الرجل والمرأة لمن تحرك شهوته، ففي الحديث
«من وقع في الشبهات كراخ يرمى حول
الحصى يوشك أن يواقعه»^(٢)، والكراهة هي
كراهة تحريم في الأصح، وحكي الرافي عن
التمتع وجهين: التحريم والتنزيه^(٣).

هـ - أثر المعانقة في فساد الحج
والعمرة:

٧ - نص الحنفية على أنه لو عانق المحرم امرأة
بشهوة فلا شيء عليه إلا إذا أنزل فيجب عليه
الدم، ولا تفسد حجته ولا عمرته^(٤).

و - أثر المعانقة في نشر حرمة المصاهرة:
٨ - صرح الحنفية بأن المعانقة عن شهوة

معاهد

انظر: عهد

معاهدة

انظر: هدنة

(١) حاشية ابن عابدين ١١٢/٢ - ١١٣ وسراي الخلاح مع
الطحاوي ص ٣٧٢

(٢) حديث: «من وقع في الشبهات كراخ يرمى حول الحصى
يوشك أن يواقعه»

(٣) رواد البخاري (فتح الباري ١/١٢٦) ومسلم (١٢٢٠/٢)
من حديث الثعلبي بن بشر واللفظ للبخاري.

(٤) شرح المحلى مع حاشية عميرة ٥٨/٢ - ٥٩
(٤) الفتاوى الهندية ٢٤٤/١

(١) الفتاوى الهندية ١/٢٧٤

(٢) الدر المختار ٢/٢٨٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٢٨٢

والتفصيل في مصطلح (اعتياض ف؛ وما
بعلها) .

ثبوت خيار المجلس في المعاوضات:
٤ - يثبت خيار المجلس في المعاوضات عند
الشاقعية والحنابلة، قال الشافعية: وذلك بما
إذا كانت المعاوضة محضة، ووقعت على
عين، وكانت لازمة من الجانبين، وليس فيها
تمليك قهري، وليست جارية مجرى
الرخص.

فلا تثبت في الهبة ولا الإبراء، لأنه ليس
فيهما معاوضة ولا صلح الخطيئة، لأنه إن
كان الصلح عن دين فهو إبراء، وإن وقع في
عين فهو هبة، ولا تثبت في النكاح والخلع،
لأن المقصود منهما ليس بمال أصالة ولا
يفسدان بفساد المقابل، ولا تثبت في الإجارة
لأنها غير واقعة على عين، ولا الشركة
والقراض والكتابة لأن الأوليين جائزتان من
الجانبين، والآخرين من جانب واحد، ولأنه
لا معنى لثبوت الخيار فيما هو جائز ولو في
جانب واحد^(١).

مُعَاوَضَةٌ

التعريف :

١ - المعاوضة في اللغة: أخذ شيء مقابل
شيء أو إعطاؤه^(١).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي^(٢).

حكم المعاوضة :

٢ - المعاوضة مشروعة إذا كان عقدها صادراً
عمن يملك هذا التصرف فيما يجوز له
التصرف فيه .
والتفصيل في مصطلح (اعتياض ف٢).

أقسام المعاوضة :

٣ - تنقسم المعاوضة إلى: محضة وغير
محضة.

فالمحضة منها: هي التي يقصد فيها المال
من الجانبين وغير المحضة ما كان المال فيها من
جانب واحد .

(١) لسان العرب، وتاج العروس بتصرف بسيط.

(٢) مفني المحتاج ٢/٢، وأحكام القرآن للجصاص ص ٢٩٤،
وحاشية الدسوقي ٢/٣

(١) حاشية الجبيري على المنهاج ٢/٢٣٢، وحاشية قليوبي
٢/١٩٠، ونقطة المحتاج ٤/٣٣٥ - ٣٣٦

مُعَايَاة

التعريف :

١ - المعاياة مصدر عايا، يقال عايا فلان: أتى بكلام أو أمر لا يهتدى له، وعايا صاحبه: ألقي عليه كلاماً لا يهتدى لوجهه^(١).

ويطلق الفقهاء المعاياة على بعض المسائل الفقهية التي تحتاج إلى إعمال الفكر والنظر وبذل الجهد بُنية الوصول إلى الرأي الصحيح فيها وأحياناً يطلقون على مثل هذه المسائل الغازا فيقولون: يُلغز بكذا ثم يذكرون المسألة التي يعاى بها أو يلغز.

واعتبر صاحب كشاف القناع المسألة الاكدرية في الميراث من المسائل التي يعاى بها وبغير عنها الدسوقي بالإلغاز.

وأغلب ما ورد من ذلك عند الفقهاء إنما هو في مسائل الميراث، وإن كان بعض الفقهاء كابن نجيم عقد باباً سماه فن الألغاز جمع فيه الكثير من المسائل في أغلب أبواب الفقه من عبادات ومعاملات^(٢).

(١) للمجم الوسيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٤١٠، ٤١١ والاشباه لابن نجيم ص ٣٩٤ وما بعدها، والدسوقي مع الشرح الكبير ٤/ ٤٦٥ -

الرجوع من عقد المعاوضة لإفلاس أحد

الطرفين :

٥ - إذا حُجّر على أحد الطرفين قبل قبض الموض بإفلاس، فللاخر الرجوع بالقول فوراً بشروط.

والتفصيل في مصطلح (إفلاس ف ٢٧ وما بعدها).



بعض أمثلة المعايية :

٢ - ذكر ابن نجيم من الحنفية أمثلة عدة في كثير من أبواب الفقه ومن ذلك :

في الصلاة :

أي صلاة أفسدت خمساً وأي صلاة صححت خمساً ؟

وجوابها: رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمساً ذاكرًا للفائتة، فإن قضى الفائتة فسدت الخمس، وإن صلى السادسة قبل قضائها صححت الخمس^(١).

في الصوم :

أي رجل أفطر بلا عذر ولا كفارة عليه ؟
الجواب: من رأى الهلال وحده ورد القاضي شهادته^(٢).

في الزكاة :

أي مال وجبت فيه زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك ؟
الجواب: الموهوب إذا رجع للواهب بعد الحول، ولا زكاة على الواهب أيضًا^(٣).

= ١/ و ٥٨، ٣٣٩، وحاشية البيجوري على ابن قاسم ١/ ١٩٦، وكشاف القناع ٤/ ٤١٠، والاختيار ٥/ ١٣٠

(١) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ٣٩٥

(٢) المرجع السابق ص ٣٩٦

(٣) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ٣٩٥

في النكاح :

أي امرأة أخذت ثلاثة مهوور من ثلاثة أزواج في يوم واحد ؟
والجواب: امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات .

وذكر ابن نجيم من الألفاظ غير ذلك في الطلاق والعتاق والأيمان والحدود والسير والوقف والبيع والقضاء والشهادات^(١).

٣ - ومن المسائل التي ذكرها المالكية في طهارة الماء ونجاسته قولهم :
قل للنفق إمام العصر قد مُزجت

ثلاثة بإناء واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قُلم أو إن قُلم البعض فالتنجيس ما السبب؟
والمقصود بالثلاثة: الماء، السكر أو العجين - أو أي مادة أخرى - النجاسة القليلة .

وتوضح المسألة أن الماء إذا حلت فيه نجاسة قليلة قبل إضافة السكر أو العجين أو غيرهما ثم أضيف السكر أو العجين فإنه لا يكون نجسًا إلا إذا تغير أحد أوصافه فهنا قُدمت النجاسة فحلت في الماء قبل إضافة المادة الأخرى فالماء طاهر .

(١) المصدر السابق ص ٣٩٧ وما بعدها .

• - ومن الأمثلة التي ذكرها الحنابلة في الطهارة قالوا :

كما يعاين به: يستحب بقاء الدم على جسم الإنسان، وتوضح ذلك أنه من المعلوم أن الدم نجس ويجب إزالته لكنهم قالوا: إن دم الشهيد مختلف في طهارته ونجاسته وعلى كلا القولين يستحب بقاء الدم عليه ولا يُزال^(١).

من مسائل الميراث :

٦ - ١ - قال محمد بن الحسن: جاء رجل إلى قوم يقتسمون ميراثاً فقال: لا تقتسموا فإن لي امرأة غائبة، فإن كانت حية ورثت هي ولم أرث أنا، وإن كانت ميتة ورثت أنا .

وجوابها: هذه امرأة ماتت وتركت أمّاً وأختين لأبوين وأختاً لأم وأختاً لأب هو زوج اختها لأمها، فللأختين الثلثان، وللأم السدس وللأخت لأم السدس إن كانت حية ولا يبقى لزوجها شيء لأنه عصبة فإنه أخ لأب وإن كانت ميتة فله الباقي وهو السدس لأنه عصبة^(٢).

ب - امرأة جاءت إلى قوم يقتسمون ميراثاً فقالت: لا تقتسموا فإنني حبلى، فإن ولدت

أما إذا أضيفت مادة السكر أو العجين إلى الماء ثم حلت فيه نجاسة قليلة فإنه يكون نجساً فهنا قدم السكر أو العجين على النجاسة التي حلت^(١).

ومن المسائل التي ذكرها المالكية أيضاً في صلاة الجماعة قولهم: أخبرني عن إمام صلى بقوم وحصل لهم فضل الجماعة وله أن يعيد في جماعة أخرى؟

وأصل المسألة أن فضل الجماعة عند الأكثر من فقهاء المالكية لا يحصل للإمام إلا بنية الإمامة ولو في أثناء الصلاة، فلو صلى شخص منفرداً ثم جاء من أتم به ولم يشعر هو بذلك فإن فضل الجماعة يحصل للمأموم دون الإمام وعلى ذلك فله أن يعيد في جماعة أخرى للحصول على فضل الجماعة^(٢).

٤ - ومن المسائل التي ذكرها الشافعية في الصلاة قولهم :

لنا شخص عاد لسنة لزمه فرض، وتوضيح المسألة أن سجود السهو سنة ومحله قبل السلام، فإن سلم المصلي ساهياً وقصر الفصل عرفاً فله السجود بعد قصد العود إلى الصلاة ويتبين بذلك أنه لم يخرج من الصلاة فلو شك في ترك ركن حينئذ وجب عليه تداركه قبل السجود ولذلك يلغز فيقال: عاد لسنة فلزمه فرض^(٣).

(١) كشف القناع ١/١٩١، والفروع ١/٢٥٢

(٢) الاختيار ٥/١٣٠

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/٥٨

(٢) المرجع السابق ١/٣٣٩

(٣) حاشية الليجوري ١/١٩٦

وللجد السدس وهي تحول إلى سبعة وعشرين، للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة^(١).

د - المسألة الدبنارية فيعابى بها فيقال: رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر وارثاً ذكوراً وإناثاً فأصاب أحدهم ديناراً واحداً، والمسألة هي: زوجة وجدة وبنات وبنات عشر أخاً وأخت واحدة لأب وأم والسرقة ستمائة دينار، للجددة سدس مائة دينار، وللبنات الثلاث أربع مائة دينار وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران وللأخت ديناراً^(٢).



غُلَامًا ورث، وإن ولدت جارية لم ترث .
صورة المسألة: رجل مات وترك بنتين وعمًا وامرأة حبلى من أخيه، فإن ولدت غلامًا فهو ابن أخيه وهو عصبية مقدم على العم فيرث وإن ولدت جارية فهي بنت أخ من ذوي الأرحام فلا ترث .
ولو قالت: إن ولدت غلامًا لا يرث وإن ولدت جارية ورثت .

صورة المسألة: امرأة ماتت عن زوج وأم وأختين لأم وحمل من الأب، فإن ولدت امرأة الأب جارية فهي أختها لأبيها فيكون للأب السدس وللزوج النصف وللأخت لأب النصف وللأختين لأم الثلث أصلها من ستة تحول إلى تسعة وإن ولدت غلامًا فللزوج النصف وللأم السدس ولأولاد الأم الثلث ولا شيء للغلام لأنه عصبية^(١).

ج - ومن المسائل التي يعابى بها في الميراث المسألة الأكدرية، فيقال: أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثلث المال وأخذ الثاني ثلث الباقي وأخذ الثالث ثلث ما بقي وأخذ الرابع الباقي .

والمسألة هي: زوج وأم وأخت وجد، للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٤/ ٥٦٤، ٥٦٥، وكشاف الفتاوى ٤/ ٤١٠
(٢) الاختيار ٥/ ١٣٠

مَعْنُوهُ

انظر : عنه

مَعْدَن

التعريف :

١ - المعدن لغة: مكان كل شيء فيه أصله ومركزه، وموضع استخراج الجواهر من ذهب ونحوه^(١).

وفي الاصطلاح قال ابن الهمام: وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداء بلا قرينة^(٢).

وقال البهوتي: هو كل ما تولد في الأرض من غير جنسها ليس نباتا^(٣).

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الكنز :

٢ - من معاني الكنز: المال المدفون تحت الأرض وجمعه كنوز مثل فلس وفلوس .
ومن معانيه الادخار يقال : كنزت التمر

مَعْدَلٌ

انظر : تزكية



(١) المعجم الوسيط .

(٢) فتح القدير ٢ / ٨٧١ ط. دار إحياء التراث العربي .

(٣) كشف القناع ١ / ٢٢٢، والمغني ٣ / ٢٤ ط. الرياض .

والصلة أن الركاز مباين للمعدن عند جمهور الفقهاء وأما عند الحنفية فإن الركاز أعم من المعدن حيث يطلق عليه وعلى الكنز.

أنواع المعادن :

٤ - قسم الحنفية وبعض الحنابلة المعادن إلى ثلاثة أنواع وذلك من ناحية جنسها فقالوا: منطبع بالنار، ومائع، وما ليس بمنطبع ولا مائع :

أ - أما المنطبع فكالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والصفير وغيرها وهذا النوع يقبل الطرق والسحب، فتعمل منه صفائح وأسلاك ونحوها .

ب - والمائع كالقير والنفط .

ج - وما ليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجص والجواهر والياقوت واللؤلؤ والفيروز والكحل، وهذا النوع لا يقبل الطرق والسحب، لأنه صلب ^(١) .

وقسم الشافعية والحنابلة المعادن - من ناحية استخراجها إلى قسمين :

(١) الفتاوى الهندية ١/ ١٨٤ - ١٨٥، وحاشية ابن عابدين ٤٤/١، وفتح القدير ١/ ١٧٩، والإنصاف ٣/ ١١٩ - ١٢٠

في وعائه أكثره ^(١) .

وفي الاصطلاح: هو المال الذي دفنه بنو آدم في الأرض ^(٢) .

والفرق بين المعدن والكنز: أن المعدن هو ما خلقه الله تعالى في الأرض والكنز هو المال المدفون بفعل الناس .

ب - الركاز :

٣ - الركاز لغة : هو دفن أهل الجاهلية كأنه ركز في الأرض من ركز يركز ركزاً: بمعنى ثبت واستقر، أو من ركز إذا خفي يقال ركزت الرمح إذا أخفيت أصله ^(٣) .

وفي الاصطلاح: هو ما وجد مدفوناً من عهد الجاهلية وبهذا قال جمهور الفقهاء .

وأما الحنفية فقالوا: إن الركاز مال مركوز تحت أرض أعم من كون راكزه الخالق أو المخلوق فيشمل عندهم المعدن والكنز، فالركاز اسم لهما جميعاً ^(٤) .

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، ومختار الصحاح .

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ٦٥، وتبيين الحقائق ١/ ٢٨٧، والبناء شرح الهداية ٣/ ١٣٨

(٣) القاموس المحيط، ومختار الصحاح، والمصباح المنير مادة (ركز) .

(٤) حاشية ابن عابدين ٤٣/ ٤٤، ومواهب الجليل ٢/ ٣٣٩، وتبيين الحقائق ١/ ٢٨٧، والبناء شرح الهداية ٣/ ١٣٨، والمجموع ١/ ٦، والمغني ٣/ ١٨

أرض غير مملوكة لأحد فهو للواجد ولا خمس فيه، ولو وجده في ملك بعضهم فإن دخل عليهم بأمان رده عليهم : ولو لم يردّ وأخرجه إلى دار الإسلام يكون ملكاً له إلا أنه لا يطيب له وسيله التصديق به .

وإن دخل بغير أمان يكون له من غير خمس^(١) .

وقالوا: ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله في جواهر الأرض بارزاً كمعادن الملح والكحل والقار والنفط، فلو أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقطع وغيره سواء، فلو منعهم المقطع كان بمنع متعدياً وكان لما أخذه مالكاً لأنه متعدد بالمنع لا بالأخذ، وكف عن المنع وصُرف عن مداومة العمل لثلا يشبه إقطاعه بالصحة أو يصير منه في حكم الأملاك المستقرة^(٢) .

ونهب المالكية في قول إلى أن المعادن أمرها للإمام يتصرف فيها بما يرى أنه

١- المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج وإنما العلاج في تحصيله كنفت وكبريت .

ب - والمعدن الباطني هو ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب وقضة وحديد ونحاس^(١) .

الأحكام المتعلقة بالمعادن :

ملكية المعادن :

٥ - اختلف الفقهاء في حكم ملكية المعادن فقال الحنفية: إذا وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد أو صقر أو رصاص في أرض خراج أو عشر أخذ منه الخمس وياقيه لواجده وكذا إذا وجد في الصحراء التي ليست بعشرية ولا خراجية. وأما المائع كالقير والنفط وما ليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجص والجواهر فلا شيء فيها وكلها لواجدها .

ولو وجد في داره معدناً فليس فيه شيء عند أبي حنيفة وقال الصاحبان: فيه الخمس والباقي لواجده .

وإن وجده في أرضه فعن أبي حنيفة فيه رويتان: رواية الأصل: لا يجب، ورواية الجامع الصغير: يجب .

ولو وجد مسلم معدناً في دار الحرب في

(١) فتح البقيير ٢/ ١٨٠ ط. دار إحياء التراث العربي، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٤٥ - ٤٦، وتبيين الحقائق ١/ ٢٨٨،

والفتاوى الهندية ١/ ١٨٥

(٢) الدر المختار ٥/ ٢٧٨ - ٢٧٩

(١) حاشية الشرقاوي على التحرير ١/ ١٨١ - ١٨٢، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥ - ٢٣٦

بمنزلة ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب^(١).

وقال المالكية في قول آخر: إنها تبع للأرض التي هي فيها فإن كانت في أرض حرة أو في أرض العنوة أو في الفيافي التي هي غير مملوكة كان أمرها إلى الإمام يقطعها لمن يعمل فيها أو يعامل الناس على العمل فيها لجماعة المسلمين على ما يجوز له ويأخذ منها الزكاة على كل حال، وإن كانت في أرض مملوكة فهي ملك لصاحب الأرض يعمل فيها ما يعمل ذو الملك في ملكه، وإن كانت في أرض الصلح كان أهل الصلح أحق بها إلا أن يسلموا فتكون لهم، هذا ما قاله سحنون ومثله لمالك في كتاب ابن المواز، لأنه لما كان الذهب والفضة ثابتين في الأرض كانا لصاحب الأرض بمنزلة ما نبت فيها من الحشيش والشجر^(٢).

وقال الشافعية: المعدن الظاهر لا يملك بالإحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر ولا إقطاع، لأنه من الأمور المشتركة بين الناس

للمصلحة وليست بتبع للأرض التي هي فيها، مملوكة كانت أو غير مملوكة، ولالإمام أن يقطعها لمن يعمل فيها بوجه الاجتهاد حياة المقطع له أو مدة ما من الزمان من غير أن يملك أصلها، ويأخذ منها الزكاة على كل حال، على ما جاء عن النبي ﷺ من أنه «أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبيلة وهي من ناحية القرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة^(١)» إلا أن تكون في أرض قوم صالحوا عليها فيكونون أحق بها يعاملون فيها كيف شاؤوا فإن أسلموا رجع أمرها إلى الإمام هذا ما يراه ابن القاسم وروايته عن مالك لأن الذهب والفضة للذين في المعادن التي هي في جوف الأرض أقدم من ملك المالكين لها فلم يجعل ذلك ملكاً لهم بملك الأرض، إذ هو ظاهر قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾^(٢)، فوجب بنحو هذا الظاهر أن يكون ما في جوف الأرض من ذهب أو فضة من المعادن فيشأ لجميع المسلمين

(١) الخدمات لابن رشد ٢٢٤/١ - ٢٢٦ ط. مطبعة السعادة
وحاشية الدسوقي ١/٤٨٧، والقوانين الفقهية ص - ٧٠
(٢) الخدمات لابن رشد ٢٢٥/١

(١) حديث: «أنه أقطع بلالاً...»
أخرجه أبو داود ٣/٢٣٥ ط. المكتبة التجارية بمصر.
(٢) سورة الأعراف / ١٢٨

والمعدن الباطن لا يملك بالحفر والعمل بقصد التملك في الأظهر، والثاني يملك بذلك إذا قصد التملك .

ومن أحياء موأناً فظهر فيه معدن باطن كذهب ملكه جزماً، لأنه بالإحياء سلك الأرض بجميع أجزائها فإذا كان عالماً بأن في البقعة المحيطة معدناً فاتخذ عليه داراً فقيه طريقان: أحدهما: أن الرجوع عدم ملكه لفساد القصد وهو المعتمد. والطريق الثاني: القطع بأنه يملكه .

وإذا كان المعدن الذي وجد فيما أحياء ظاهراً فلا يملكه بالإحياء إن علمه لظهوره من حيث إنه لا يحتاج إلى علاج، أما إذا لم يعلمه فإنه يملكه وهو المعتمد ^(١) .

وقال الحنابلة: إن المعادن الجامعة تملك بملك الأرض التي هي فيها، لأنها جزء من أجزاء الأرض فهي كالتراب والأحجار الثابتة . فقد ورد أن «رسول الله ﷺ» أقطع بلال بن الحارث المزني أرض كذا من مكان كذا إلى كذا وما كان فيها من جبل أو معدن، قال: فباع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً فخرج فيها معدنان، فقالوا: إنما بعناك

كالماء والكلا، ولأنه ﷺ «سأله الأبيض بن حمال أن يقطعه ملح مارب فأراد أن يقطعه أو قال (الراوي) أقطعه إياه فقبل له: إنه كالماء العد (أي العذب) قال: فلا إذن» ^(١)، ولا فرق بين إقطاع التملك وإقطاع الإرفاق خلافاً للزركشي الذي قيد المنع بالأول.

ومن أخذ من المعدن أخذ بقله حاجته منه، فإن ضاق نيل الحاجة عن اثنين مثلاً جاء إليه قدم السابق لسبقه، ويرجع في الحاجة إلى ما تقتضيه عادة أمثاله، وقيل: إن أخذ لغرض دفع فقر أو مسكنة مكن من أخذ كفاية سنة أو العمر الغالب فإن طلب زيادة على حاجته فالأصح إزعاجه إن زوجه عن الزيادة لأن عكوفه عليه كالتحجر .

والثاني يأخذ منه ما شاء لسبقه.

فلو جاء إليه معاً ولم يكف الحاصل منه لحاجتهما وتنازعا في الابتداء أقرع بينهما في الأصح لعدم المزية والثاني: يجتهد الإمام ويقدم من يراه أحوج، والثالث: ينصب من يقسم الحاصل بينهما .

(١) حديث: «إقطاع الأبيض بن حمال..»

أخرجه الشافعي في الأم (٤/٤٧ ط شركة الطباعة الفنية)، ويحيى بن آدم في (المراجح ص ١١٠ ط السلفية) ووصحه أحمد شاكر في التلخيص عليه .

(١) مفتي الحاج ٣٧٢/٢ - ٣٧٣

السائلة تكون مباحة^(١) .

الواجب في المعدن :

٦ - ذهب الحنفية إلى أن المعدن المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والصفر يجب فيه الخمس سواء أخرجه حر أو عبد أو ذمي أو صبي أو امرأة وما بقي فللاخذ .

سواء وجد في أرض عشيرة أو خراجية، ويجب الخمس في الزئبق.

وأما المعدن المائع كالقير والنفط وما ليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجص والجواهر والياواقيت فلا شيء فيها، ولا يجب الخمس فيما وجده في داره وأرضه من المعدن عند أبي حنيفة وقال الصاحبان يجب^(٢) .

وصرحوا بأن الخمس يجب في القليل والكثير ولا يشترط فيه النصاب لأن النصوص خالية عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل سمعي .

ولا يشترط عندهم حولان الحول لوجوب الخمس^(٣) .

أرض حرث ولم تبعك المعدن، وجاءوا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله ﷺ لأبيهم في جريدة، قال: فجعل عمر يمسخها على عينيه، وقال لقيمه: انظر ما استخرجت منها وما أنفقت عليها فقاضهم بالشفقة ورد عليهم الفضل^(١) ، فعلى هذا ما يجده في ملك أو موات فهو أحق به . وإن سبق اثنان إلى معدن في موات فالسابق أولى به ما دام يعمل فإذا تركه جاز لغيره العمل فيه، وما يجده في مملوك يعرف مالكة فهو لمالك المكان .

وأما المعادن الجارية فهي مباحة على كل حال إلا أنه يكره له دخول ملك غيره إلا بإذنه وتملك بملك الأرض التي هي فيها، لأنها من ثماثها وتوابعها، فكانت لمالك الأرض كفروع الشجر المملوك وثمرته .

ولأن المعادن السائلة مباحة قياساً على الماء بجامع السيولة في كل، فكما أن الماء مباح لقوله ﷺ «المسلمون شركاء في ثلاث: الكلا، والماء، والنار»^(٢) فكذلك المعادن

(١) حديث: «أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث الزبي...» أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٤٢٣)

(٢) حديث: «المسلمون شركاء في ثلاث...» أخرجه أبو داود (٣/٧٥١) بتحقيق عزت عبيد دهاس من حديث رجل من المهاجرين، وإسناده صحيح .

(١) المفتي لابن قدامة ٢٨/٣ - ٢٩ ط. الرياض .

(٢) تبين الحقائق ١/٢٨٩، والفتاوى الهندية ١/١٨٤ - ١٨٥

(٣) حاشية الشلبي بهامش تبين الحقائق ١/٢٨٨

وأما المعادن من أماكن متفرقة فلا يضم ما خرج من واحد منها بعضه إلى بعض ولو في وقت واحد من جنس واحد أو من جنسين على اللهب، ولا يضم عرق آخر للذي كان يعمل فيه أولاً في معدن واحد ويعتبر كل عرق بانفراده، فإن حصل منه نصاب يزكى، ثم يزكى ما يخرج منه بعد ذلك وإن قل، وسواء اتصل العمل أو انقطع، وفي ندرة العين - وهي القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة التي لا تحتاج لتصفية - الخمس مطلقاً، وجدها حر أو عبد مسلم أو كافر، بلغت نصاباً أم لا^(١).

وقال الشافعية: أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن، لأن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني المعادن القبلية وأخذ منه الزكاة، وشرط للذي يجب عليه أن يكون حرّاً مسلماً وشرط كذلك أن يكون المستخرج نصاباً من الذهب أو الفضة، أما غير الذهب والفضة كالحديد والرصاص وغيرهما فلا زكاة فيه، لأنها ليست من الأموال المزكاة. ومن وجد دون النصاب لم

وقالوا إن ما يصاب من المعدن هو غنيمة والخمس حق الفقراء في الغنيمة.

فإن كان الذي أصابه محتاجاً عليه دين كثير لا يصير غنياً بالأربعة الأخماس فرأى الإمام أن يسلم ذلك الخمس له جاز، لأن الخمس حق الفقراء وهذا الذي أصابه فقير فقد صرف الحق إلى مستحقه فيجوز^(١).

وقال المالكية: تجب في المعدن من ذهب أو فضة دون غيرها الزكاة.

قال الباجي: تجب الزكاة فيه بمجرد إخراجها، وقال البعض: تجب الزكاة بعد تصفيته من ترابه وكان المخرج من أهل الزكاة إن بلغ نصاباً قدر عشرين ديناراً أو مائتي درهم وكان من أهل الزكاة، من الحرية والإسلام وهذا ما اقتصر عليه ابن الحاجب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا إسلام.

وضم العرق الواحد ذهباً كان أو فضة بعضه إلى بعض إذا كان ذلك العرق متصلاً وإن تراخى العمل بانقطاعه، سواء حصل الانقطاع اختياراً أو اضطراراً، كفساد آلة ومرض العامل.

(١) الحارثي ٢/٢٠٨ - ٢٠٩، والدموقي ١/٤٠٦ وما بعدهما، للتقي للبايجي ٢/١٠٣ - ١٠٤.

(١) شرح المير الكبير ٥/٢١٧٣، وانظر بدائع الصنائع ٢/٦٨، ١٢٥ - ١٢٤/٧.

واجهد المعدن زكاة، وسواء أقلنا يجب فيه الخمس أم ربع العشر، وقيل: إن قيل بربع العشر فهو زكاة وإلا فقولان أصحهما أنه زكاة، والثاني: أنه يصرف في مصارف خمس خمس الفية .

وقال الشافعية: يجب ما تقدم من الزكاة في المعدن سواء أخذه من موات أو من أرض يملكها على التفصيل السابق^(١) .

وقال الحنابلة: تجب الزكاة في المعدن الذي يخرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة كالذهب والفضة والحديد والياقوت والبلّور والكحل ونحوه، وكذلك المعادن الجارية كالقار والنفط والكبريت ونحو ذلك، لعموم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٢)

ولأنه معدن قطعت الزكاة بالخارج منه كالأثمان، ولأنه مال لو غنمه وجب عليه خمسة فإذا أخرجه من معدن وجبت الزكاة كالذهب .

والواجب في المعدن ربع العشر، وصفته

يلزمه الزكاة، لأنها لا تجب فيما دون النصاب، ولأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالعشر، وإن وجد النصاب في دفعات فلان لم ينقطع العمل ولا النيل ضم بعضه إلى بعض في إتمام النصاب، وكذا إن قطع العمل لعذر، ويجب حق المعدن بالوجود ولا يعتبر فيه الحول في أظهر القولين لأن الحول يراد لكمال النماء وبالوجود يصل إلى النماء فلم يعتبر فيه الحول كالعشر. وقال في البويطي لا يجب حتى يحول عليه الحول، لأنه زكاة مال تنكرر فيه الزكاة فاعتبر فيه الحول كسائر الزكوات.

وفي ما يجب من الزكاة أقوال مشهورة، والصحيح منها: وجوب ربع العشر، قال الماوردي: هو نصه في الأم والإملاء، وقيل يجب الخمس لأنه مال تجب الزكاة فيه بالوجود فتقدرت زكاته بالخمس .

والقول الثالث: إن أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس، وإن أصابه بتعب فيجب فيه ربع العشر، لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاختلف قدره باختلاف المؤن كزكاة الزرع .

ويجب إخراج الحق بعد التميز .
والمذهب عند الشافعية أن الحق المأخوذ من

(١) للجمع ٦/ ٧٥ - ٨٩

(٢) سورة البقرة / ٢٦٧

العنبر كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه فلم يأت فيه سنة عنه ولا عنهم من وجه يصح ^(١). ولأن الأصل عدم وجوب شيء فيه ما لم يرد به نص ولأنه عقو قياساً على العقو من صدقة الخيل ^(٢).

وذهب بعض الحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى وجوب الخمس في معادن البحر، وبه قال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز، لما روي عن يعلى بن أمية أنه كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأله عن عنبر وجد على الساحل فكتب إليه في جوابه أنه مال الله يؤتيه من يشاء وفيه الخمس.

ولأنه نماء يتكامل عاجلاً فاقضى أن يجب فيه الخمس كالركاز، ولأن الأموال المستفادة نوعان من بحر وبحر، فلما وجبت زكاة ما استفيد من البر اقتضى أن تجب زكاة ما استفيد من البحر ^(٣).

مَعْدُودَات

انظر: منليات

أنه زكاة لحديث بلال بن الحارث المزني السابق ^(١) ولأنه حق يحرم على أغنياء ذوي القربى فكان زكاة كالواجب في الأثمان ونصاب الواجب هو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالاً ومن الفضة مائتي درهم أو قيمة ذلك من غيرهما.

ووقت وجوب الزكاة في المعدن حين تناوله ولا يعتبر له حول ويكمل النصاب ^(٢).

ما يجب في معادن البحر :

٧ - اختلف الفقهاء فيما يجب في معادن البحر .

فذهب المالكية والشافعية وأبو حنيفة ومحمد من الحنفية وبعض الحنابلة إلى أنه لا يجب في معادن البحر شيء لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في العنبر أنه دسره (ألقاه) البحر فلا شيء فيه، فهذا النص صريح في أن العنبر لا شيء فيه، والعنبر مستخرج من البحر فكذلك غيره من معادن البحر لا شيء فيه إذ لا فرق بين معدن وآخر من معادن البحر، وبه قال عطاء والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبو ثور ^(٣) ولأن

(١) سبق تخريجه ف ٥٥

(٢) المغني مع الشرح الكبير ٦١٧/٢ - ٦١٩

(٣) المبسوط للسرخسي ٢١٢/٢ - ٢١٣، وحاشية الموسوي ٤٩٢/١، والسرقاتني ١٧٣/٢، والحاوي الكبير ٢٨٩٢٨٨/٤، والشرح الكبير للمقنسي ٥٨٤/٢، والإنصاف ١٢٢/٣، والسير الكبير وشرحه ٢١٢٢/٥ وما بعدها

(١) الشرح الكبير للمقنسي ٨٤٤/٢

(٢) الأموال لأبي حنيفة ص ٤٨٣ - ٤٨٤

(٣) المبسوط للسرخسي ٢١٢/٢ - ٢١٣، والإنصاف ١٢٢/٣،

والشرح الكبير للمقنسي ٥٨٥/٢، والحاوي الكبير

٢٨٨/٤، والخراج لأبي يوسف ص ٧٠

ب - الوصية بالمعدوم :

٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه تصح الوصية بالمعدوم مطلقاً، لأنه يقبل التملك في حال حياة الموصي فتصح الوصية به .

وذهب الحنفية إلى أنه تجوز الوصية بالمعدوم إذا كان قابلاً للتمليك بعقد من العقود، قال ابن عابدين: قال في النهاية: ولهذا قلنا بأن الوصية بما تثمر نخيله العام تجوز وإن كان الموصى به معدوماً ، لأنه يقبل التملك حال حياة الموصي بعقد المعاملة .. والوصية بما تلد أغنامه لا تجوز استحساناً، لأنه لا يقبل التملك حال حياة الموصي بعقد من العقود^(١) .

وتفصيل ذلك في (وصية)

ج - الوصية للمعدوم :

٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الوصية للمعدوم باطلة ولا تصح، لأن من شرط الموصى له أن يكون موجوداً وقت

مَعْدُومٌ

التعريف :

١ - المعدوم لغة: المفقود، يقال: عدته عدماً من باب تعب: فقدته، والاسم: العَدْمُ^(١) .
وفي الاصطلاح، قال البركتي: العدم ما يقابل الوجود^(٢) .

الاحكام المتعلقة بالمعدوم :

يتعلق بالمعدوم أحكام منها :

١ - بيع المعدوم :

٢ - ذهب الفقهاء إلى عدم صحة بيع المعدوم، وأنه لا يتعقد بيع المعدوم وماله خَطَرُ العدم، واشترط الفقهاء أن يكون المفقود عليه موجوداً حين العقد (أي غير معدوم) .

واستثنوا من ذلك حالات، وتفصيل ذلك في (بيع منهي عنه فهو ما بعدما) .

(١) حاشية ابن عابدين ٤١٦/٥

(١) لسان العرب، والمصباح اللير .

(٢) قواعد الفقه للبركتي .

للشارد والثمرة قبل بدو الصلاح^(١).
قال ابن رشد: ولا خلاف في المذهب في
جواز هبة للجهول والمعدوم المتوقع الوجود،
وبالجملة كل ما لا يصح بيعه من جهة
الغرر^(٢) (أي لا تأثير للغرر على صحة
الهبة).
وتفصيل ذلك في مصطلح (هبة).

هـ - الخلع بالمعدوم :

٦ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى
صحة الخلع بالجهول والمعدوم إذا كان
عوض الخلع مشتملاً على غرر، أو معدوم
ينتظر وجوده، كجنين في بطن حيوان تملكه
الزوجة، أو كان مجهولاً كأحد فرسين، أو
غير موصوف من عوض أو حيوان وثمرة لم
يبد صلاحها على تفصيل في مصطلح (خلع
ق٢٦).

و - الإجارة على معدوم :

٧ - اتفق أهل العلم على جواز الإجارة
على معدوم، لأن الحاجة إلى المنافع كالحاجة
إلى الأعيان، فلما جاز العقد على الأعيان

الوصية وتصور الملك له، فتصح الوصية
لحمل في بطن أمه^(١).

وذهب المالكية إلى أن الوصية للمعدوم
جائزة، وهو أن يوصي ميت علم الموصي
بموته حين الوصية، وتصرف في وفاء ديونه،
ثم لوارثه، فإن لم يكن وارث بطلت ولا
يعطى لميت المال^(٢).

وتفصيل ذلك في (وصية).

د - هبة المعدوم :

٥ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه
لا تصح هبة المعدوم، لأن من شرط الموهوب
أن يكون موجوداً وقت الهبة، مثل أن يهب ما
يشمر نخله هذا العام أو ما تلد أغنامه هذه
السنة، لأنه تمليك لمعدوم فيكون العقد
باطلاً^(٣).

وذهب المالكية إلى جواز هبة للجهول
والمعدوم المتوقع الوجود كالعبد الآبق والبعير

(١) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٥٩/٥ - ٤٦٢، وبلاتح
الصنائع ٣٣٥ - ٣٣٦، ٣٥٢. ومغني المحتاج ٤٠/٣،
والفتاوى ٥٨، ٢١/٦

(٢) بداية المجتهد ٣٠٦/٢، وحاشية المدسوتي ٤٢٦/٤

(٣) بلاتح الصنائع ١١٩/٦، والمبسوط، ٧١/١٢ - ٧٢، ومغني
المحتاج ٣٣٩/٢، والفتاوى لابن تيمية ٦٥٧/٥

(١) حاشية المدسوتي ٩٩/٤، وبداية المجتهد ٣٠٠/٢

(٢) بداية المجتهد ٣٠٠/٢

وجب أن تجوز الإجارة على المنافع، ولا يخفى
ما بالناس من الحاجة إلى ذلك^(١).
وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (إجارة ف
٢٦ وما بعدها).

مَعْصِفَر

انظر : ألبسة

مَعْدُور

انظر : علر



مُعْسر

انظر : إعسار

(١) الفتاوى الهندية ٤/٤٠٩ - ٤١١، ومواهب الجليل ٥/٣٩٠،
وحاشية السوقي ٤/٣ - ٥/٣٦٣، ونهاية المحتاج ٥/٢٦٣،
والفتن لابن قدامة ٥/٤٣٢ - ٤٣٣

والعلاقة بين كل من المعصم والمفصل:
المعصم والخصوص المطلق، فكل معصم
مفصل، وليس كل مفصل معصمًا .

الأحكام المتعلقة بالمعصم :

غسل المعصم في الوضوء

٤ - يجب غسل المعصم في الوضوء على ما
سيأتي تفصيله في مصطلح (وضوء) .

القطع من المعصم في حد السرقة
والحرابة :

• قال جمهور الفقهاء: إن محل القطع من
اليَد في السرقة المعصم؛ لأن النبي ﷺ :
«قطع يد السارق من الكوع»^(١) ، وهو
مفصل الكف^(٢) ، ولأن أي بكر وعمر^(٣)
قالا: إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من
الكوع، والكوع معصم الكف^(٤) .
والقطع في حد الحرابة يراعى فيها ما ذكر
في السرقة فلا تقطع اليد فيها إلا من
المعصم.

(١) حديث: «قطع يد السارق من الكوع» .

أخرجه البيهقي (٢٧١/٨) . دائرة المعارف العشائرية من
حديث عبد الله بن عمر، وقال: «قطع النبي ﷺ سارقاً من
المفصل» وفي إسناده مقال، ولكن أورد قبله شاهداً من
حديث جابر بن عبد الله يتفق به .

(٢) للمصباح المنير .

(٣) للمصباح المنير .

مِفْصَم

التعريف :

١ - المعصم في اللغة: موضع السوار من
الساعد، وهو مفصل الكف من الساعد^(١) .
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - المرفق :

٢ - المرفق - بكسر الميم وفتح الفاء،
وبالعكس أي بفتح الميم وكسر الفاء - من
اليَد: هو ما بين المِراع والمِعضد^(٣) .

والعلاقة بين المعصم والمرفق: أن كلا منهما
ملتقى بين عظمين من اليَد .

ب - المَفْصَل :

٣ - المَفْصَل بكسر الميم وفتح الصاد: كل
ملتقى بين عظمين من الجسد^(٤) .

(١) المصباح المنير .

(٢) التلخيص ٢٠٨/٣ ، والبناني على الزرقاني ٥٧/١ ، وجواهر

الإكليل ١٤/١

(٣) قواعد الفقه للبركتي .

(٤) قواعد الفقه للبركتي .

والكف من رؤوس الأصابع إلى المعصم^(١).
وللتفصيل (ر: خطبة ف٢٩).

والتفصيل في مصطلح (سرقه ف٦٦).
محل القصاص عن قطع يدك من
الساعد:

٦ - إن قطع يد اللجني عليه من الساعد، فلا
تقطع يد الجاني من الساعد، لأنه لا يقطع في
حد ولا قصاص إلا من مفصل عند جمهور
الفقهاء.

وعند الشافعية يقتصر بالقطع من المعصم،
لأنه أقرب مفصل له، ويأخذ حكومة الباقي.
وللتفصيل (ر: جنابة على ما دون النفس
ف١١، ساعد ف٩).



دية قطع اليد من المعصم :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب دية
كاملة في قطع اليدين من الكوع «المعصم»
ووجوب نصف دية في قطع واحدة منهما،
لأن اسم اليد ينصرف عند الإطلاق إلى الكف
وهو المعصم.

والتفصيل في مصطلح (ديات ف٤٣).

ما يجوز النظر إليه من المرأة عند
الحطبة :

٨ - يجوز لمن أراد أن ينكح امرأة أن ينظر منها
كفيها ووجهها، وهو محل اتفاق بين الفقهاء،

(١) القليوبي ٢٠٨/٣

أقسام المعاصي باعتبار ما يترتب عليها من

عقوبة:

٣ - للعلماء في تقسيم المعاصي باعتبار ما يترتب عليها من عقوبة ثلاثة آراء:

الأول: قال جمهور العلماء: إن المعاصي تنقسم إلى صفائر وكبائر، لقوله تعالى: ﴿وَكَبُرَ إِلَيْكَ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِيسْيَانُ﴾^(١)، فقد جعل الله تعالى المعاصي رباً ثلاثة وسمى بعض المعاصي فسوقاً دون بعض،

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ كِبَرًا لِأَسْرِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّعَمُ﴾^(٢)، وفي الحديث: «الكبائر سبع» وفي رواية «تسع»^(٣)، وفي الحديث أيضاً: «ومن كذا إلى كذا مكفرات ما يبينهن إذا اجتنبت الكبائر»^(٤)، فخص الكبائر ببعض الذنوب، ولو كانت الذنوب كلها كبائر لم يسغ ذلك، ولأن ما عظمته مفسدته أحق باسم الكبيرة على أن قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُوا كِبَرًا مَّا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾

(١) سورة الحجرات ٧ /

(٢) سورة النجم / ٣٢

(٣) حديث: «الكبائر سبع» وفي رواية تسع.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٨/١٧) بروايته عن حديث حمير بن قتادة الليثي، وثقل الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٨/١): «رجاله موثقون».

(٤) حديث: «ومن كذا إلى كذا مكفرات...» أخرجه مسلم (٢٠٩/١) من حديث أبي هريرة.

مَعْصِيَةٌ

التعريف:

١ - المعصية في اللغة: الخروج من الطاعة، يقال عصاه معصية وعصياناً: خرج من طاعته وخالف أمره فهو عاص وعصاء وعصي^(١). وفي الاصطلاح: قال الزيدوني: المعصية اسم لفعل حرام مقصود بعينه^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الزلة:

٢ - من معاني الزلة في اللغة: السقطة والخطيئة^(٣).

والزلة في الاصطلاح اسم لفعل غير مقصود في عينه لكنه اتصل الفاعل به من فعل مباح قصده فزل بشغله عنه إلى ما هو حرام لم يقصده أصلاً^(٤).

والفرق بين المعصية والزلة أن الفعل المحرم هو المقصود بعينه في المعصية بخلاف الزلة.

(١) الصحاح، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط.
(٢) كشف الأسرار عن أصول الزيدوني ٢٠٠/٣، وتواعد الفتحة للبركي.
(٣) المعجم الوسيط.
(٤) كشف الأسرار عن أصول الزيدوني ٢٠٠/٣

الثالث: قسم الحليمي المعاصي إلى ثلاثة أقسام صغيرة وكبيرة وفاحشة، فقتل النفس بغير حق كبيرة، فإن قتل ذا رحم ففاحشة، فأما الخدشة والضربة مرة أو مرتين فصغيرة^(١).

أقسام المعاصي باعتبار ميل النفس إليها:

٤ - قسم الماوردي المعاصي التي يمنع الشرع منها واستقر التكليف عقلاً أو شرعاً بالنهاي عنها إلى قسمين:

أ - ما تكون النفوس داعية إليها والشهوات باعثة عليها كالسفاح وشرب الخمر، فقد زجر الله تعالى عنها لقوة الباعث عليها وشدة الميل إليها بنوعين من الزجر: أحدهما: حد عاجل يرتدع به الجري.

والثاني: وعيد آجل يزدجر به التقى.

ب - ما تكون النفوس نافرة منها، والشهوات مصروفة عنها كأكمل الخبائث والمستقذرات وشرب السموم المتلفات فاقتصر الله تعالى في الزجر عنها بالوعيد وحده دون الحد، لأن النفوس مسعدة^(٢) في الزجر عنها، والشهوات مصروفة عن ركوب

نُكْرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ^(١) صريح في انقسام الذنوب إلى صفائر وكبائر.

قال الغزالي: لا يليق إنكار الفرق بين الكبائر والصفائر وقد عُرِفَا من مدارك الشرع^(٢).

الثاني: أنكر جماعة من العلماء أن في الذنوب صغيرة وقالوا: بل سائر المعاصي كبائر، منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، وإمام الحرمين في الإرشاد، وابن القشيري في المرشد بل حكاه ابن فورك عن الأشاعرة واختاره في تفسيره فقال: معاصي الله تعالى عندنا كلها كبائر، وإنما يقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها^(٣)، كما يقال: الزنا صغيرة بالنسبة إلى الكفر، والقبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا، وكلها كبائر، قال الزركشي: لعل أصحاب هذا الوجه كرهوا تسمية معصية الله صغيرة إجلالاً لله وتعظيماً لأمره مع أنهم وافقوا في الجرح أنه لا يكون بمطلق المعصية^(٤).

(١) سورة النساء / ٣١

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر ٤ / ١ ط. دار المعرفة ببيروت،

وانظر البحر المحيط ٤ / ٢٧٥

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر ٤ / ١

(٤) البحر المحيط ٤ / ٢٧٦

(١) المرجع السابق .

(٢) مسعدة أي ممتعة ففي المعجم الوسيط: أمتع فلاناً: أمتعته.

المحظور منها^(١).

به القرآن والسنة من توعد على اقترافها كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مَوْثِقًا مُّؤْمِنًا مَّتَّعِيْدًا فَجَزَاءٌ مِّمَّا يَفْعَلُ فِيهَا وَغَضَبٌ عَلَيْهِ وَلَعْنَةٌ وَآعْدَالُهُ عَذَابًا عَظِيْمًا﴾^(١)

وقول النبي ﷺ: «إن الرجل لينكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار»^(٢).

وأما العقوبات الدنيوية فمنها ما هو حسي ومنها ما هو معنوي، فأما العقوبات الحسية فيظهر أثرها فيما أوجب الله تعالى من عقوبات كالحدود فيما يوجب حداً كالزنا والسرقة وشرب الخمر، وكالعقوبات المقررة على الجنابة على النفس أو ما دونها، وكالتعزير فيما لم يوجب الشرع فيه عقوبة مقلدة كمباشرة أجنبية فيما دون الفرج وسرقة ما دون النصاب.

وأما العقوبات المعنوية فكثيرة:

منها: حرمان العلم فإن العلم نور يقذفه الله في القلب، والمعصية تطفئ ذلك النور. ومنها: حرمان الرزق، وفي المسند: «إن

قال الهيثمي: إن أعظم زاجر عن الذنوب هو خوف الله تعالى وخشية انتقامه وسطوته، وحذر عقابه وغضبه وبطشه، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢)، وقال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، إن السماء أظن وحق لها أن تنطق ما فيها أو ما منها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجد لله تعالى، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وما تلذثتم بالنساء على الفراشات وخرجتم إلى الصعدات - أي الجبال - تجارون إلى الله والله لوددت أني كنت شجرة تعضد»^(٣).

آثار المعاصي:

• - أوجب المشرع الحكيم على مرتكب المعصية عقوبات دنيوية وأخروية.

فأما العقوبات الأخروية فتتمثل فيما جاء

(١) أدب الدنيا والدين للماردي ص ١٥٢ ط. دار ابن كثير.

(٢) سورة النور / ٦٣

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر ص ١٤ - ١٥ ط. دار المعرفة.

وحديث: «إني أرى ما لا ترون...»

أخرجه الحاكم (٤/ ٥٤٤) من حديث أبي ذر، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) سورة النساء / ٩٣

(٢) حديث: «إن الرجل لينكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً...»

أخرجه الترمذي (٤/ ٥٥٧) من حديث أبي هريرة،

وقال: حديث حسن غريب.

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: إن للحسنة ضياء في الوجه ونوراً في القلب وسعة في الرزق وقوة في البدن ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة سواداً في الوجه وظلمة في القلب ووهناً في البدن ونقصاً في الرزق ويغضة في قلوب الخلق ^(١).

ومنها: أن المعاصي تقصر العمر وتمحق بركته ولا بد، فإن البر كما يزيد في العمر فالفجور يقصر في العمر.

ومنها: أن المعاصي تزور أمثالها ويولد بعضها بعضاً حتى يمز على العبد مفارقتها والخروج منها، كما قال بعض السلف: إن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، وإن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، فالعبد إذا عمل حسنة قالت أخرى إلى جنبها: اعملني أيضاً، فإذا عملها قالت الثالثة كذلك وهلم جرا، فتضاعف الربح وتزايدت الحسنات وكذلك جانب السيئات أيضاً حتى تصير الطاعات والمعاصي هيئات راسخة وصفات لازمة ^(٢).

ومنها: وهو من أخوفها على العبد، أنها تضعف القلب عن إرادته فتقوى إرادة المعصية، وتضعف إرادة التوبة شيئاً فشيئاً إلى أن تتسلخ من قلبه إرادة التوبة بالكليّة، فلو

الرجل ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه ^(١)، وكما أن تقوى الله مجلبة للرزق، فترك التقوى مجلبة للفقر فما استجلب رزق بمثل ترك المعاصي.

ومنها: وحشة يجدها المعاصي في قلبه بينه وبين الله لا توازنها ولا تقارنها لذة أصلاً، ولو اجتمعت له لذات الدنيا بأسرها لم تف بتلك الوحشة، وهذا أمر لا يحسّ به إلا من في قلبه حياة، وما لجرح يميت إيلام فلو لم تترك الذنوب إلا حذراً من وقوع تلك الوحشة لكان العاقل حرياً بتركها ^(٢).

ومنها: تسير أموره عليه، فلا يتوجه لأمر إلا يجده مغلقاً دونه أو متعسراً عليه، وهذا كما أن من اتقى الله جعل له من أمره يسراً، فمن عطل التقوى جعل له من أمره عسراً.

ومنها: ظلمة يجدها في قلبه حقيقة يحس بها كما يحس بظلمة الليل البهيم إذا ادلهم، فتصير ظلمة للمعصية لقلبه كالظلمة الحسية لبصره، فإن الطاعة نور، والمعصية ظلمة، وكلما قويت الظلمة ازدادت حيرته حتى يقع في البدع والضلالات والأمور المهلكة وهو لا يشعر.

(١) حديث: "إن الرجل ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه" أخرجه أحمد في المستدرك (٢٧٧/٥) من حديث ثوبان وفي إسناده ما قال عنه الذهبي في الإيزان (٢/٤٠٠): "وإن كان قد وثق ففيه جهالة".
(٢) الداء والدواء لابن قيم الجوزية ص ٧٣ ط. مطبعة المنشي.

(١) المرجع السابق ص ٧٤-٧٥

(٢) المرجع السابق ص ٧٥-٧٧

قال مجاهد: إن البهائم تلعن عصاة بني آدم إذا اشتد السنة وأمسك المطر وتقول هذا بشؤم معصية ابن آدم.
فلا يكفيه عقاب نفسه حتى يلعه من لا ذنب له.

ومنها: أن المعصية تورث الذل ولا بد، فإن العز كل العز في طاعة الله، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ (١) أي فليطلبها بطاعة الله فإنه لا يجدها إلا في طاعة الله.

وكان من دعاء بعض السلف: اللهم أعزني بطاعتك ولا تدلني بمعصيتك (٢).

ومنها: أن الذنوب إذا تكاثرت طبع على قلب صاحبها فكان من الغافلين، كما قال بعض السلف في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٣) قال: هو الذنب بعد الذنب (٤).

قال المحاسبي: اعلم أن الذنوب تورث الغفلة والغفلة تورث القسوة والقسوة تورث البعد من الله والبعد من الله يورث النار، وإنما

مات نصفه لما تاب إلى الله، قياتي من الاستغفار وتوبة الكذابين باللسان بشيء كثير وقلبه معقود بالمعصية مصر عليها عازم على مواقعتها متى أمكنه، وهذا من أعظم الأمراض وأقربها إلى الهلاك (١).

ومنها: أن المعصية سبب لهوان العبد على ربه وسقوطه من عينه.

قال الحسن البصري: هانوا عليه فعصوه ولو عزوا عليه لمعصهم، وإذا هان العبد على الله لم يكرمه أحد.

ومنها: إن العبد لا يزال يرتكب الذنب حتى يهون عليه ويصغر في قلبه وذلك علامة الهلاك فإن الذنب كلما صغر في عين العبد عظم عند الله.

وقد ذكر البخاري في صحيحه عن ابن مسعود قال: «إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا» (٢).

ومنها: أن غيره من الناس يعود عليه شؤم ذنبه فيحترق هو وغيره بشؤم الذنوب والظلم،

(١) المرجع السابق ص ٧٨ - ٧٩

(٢) أثر ابن مسعود: «إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/١٠٢).

(١) سورة فاطر / ١٠

(٢) الداء والدواء ص ٨٠ - ٨٢

(٣) سورة المطففين / ١٤

(٤) الداء والدواء ص ٨٤

الله ﷻ قال ^(١): «إذا رأيت الله يعطي العبد علي معاصيه ما يحب، فإنما هو استدراج، ثم تلا رسول الله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَوَّأْنَا دُكُرُؤَاهُمْ فَتَنَّا عَلَيْهِمُ آيَاتُنَا كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بِنَتَّةٍ فَلَمَّا هُمْ مُبْتَلِسُونَ﴾ ^(٢).

أحوال الناس في فعل الطاعات واجتناب

المعاصي:

٧ - قال الماوردي: ليس يخلو حال الناس فيما أسروا به ونهوا عنه من فعل الطاعات واجتناب المعاصي من أربعة أحوال: فمنهم: من يستجيب إلى فعل الطاعات ويكف عن ارتكاب المعاصي، وهذا أكمل أحوال أهل الدين، وأفضل صفات المتقين، فهذا يستحق جزاء العاملين وثواب المطيعين.

ومنهم: من يمتنع من فعل الطاعات ويقدم على ارتكاب المعاصي، وهي أخبث أحوال المكلفين، وشر صفات المتعبدین، فهذا يستحق عذاب اللاهي عن فعل ما أمر به من طاعة الله، وعذاب المجترىء على ما أقدم عليه من معاصيه، وقد قال ابن شبرمة: عجبت لمن

يتفكر في هذا الأحياء، وأما الأموات فقد أمانوا أنفسهم بحب الدنيا ^(١).

ومنها: أنها تحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهواء والزرع والثمار والمساكن، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ^(٢).

قال مجاهد: إذا ولي الظالم سعى بالظلم والفساد فيحبس الله بذلك القطر فيهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد، ثم قرأ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، ثم قال: أما والله ما هو بحر كم هذا ولكن كل قرية علي ماء جار فهو بحر ^(٣).

استدراج أهل المعاصي بالنعمة:

٦ - قال الماوردي: ليس وإن نال أهل المعاصي لذة من عيش أو أدركوا أمانة من دنيا كانت عليهم نعمة، بل قد يكون ذلك استدراجاً ونعمة ^(١)، وورد عن عتبة بن عامر أن رسول

(١) رسالة السرخسدين للمعاصي ص ٨٢

(٢) سورة الروم / ٤١

(٣) الغاء والدواء ص ٩١

(٤) أدب الدنيا والدين للماوردي ص ١٥١ - ١٥٢ ط دار ابن

كثير - بيروت.

(١) حديث: «إذا رأيت الله يعطي العبد على معاصيه...»

أخرجه أحمد (١٤٥/٤)

(٢) سورة الأنعام / ٤٤

ويكف عن ارتكاب المعاصي، فهذا يستحق عقاب اللاهي عن دينه المنذر بقله يقينه^(١).

التوبة عن المعصية:

٨ - التوبة عن المعصية فريضة على الفور صغيرة كانت أو كبيرة، فتجب التوبة عن تأخير التوبة^(٢)، لأن التوبة من أصول الإسلام المهمة وأول منازل السالكين^(٣)، قال الله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤).

قال الغزالي: أما وجوب التوبة على الفور فلا يستراب فيه إذ معرفة كون المعاصي مهلكات من نفس الإيمان، وهو واجب على الفور^(٥).

وللتفصيل (ر: توبة ف ١٠).

الإصرار على المعصية:

٩ - الإصرار هو الثبات على الأمر ولزومه وأكثر ما يستعمل في الآثام.

يخنمي من الطيبات مخافة الداء كيف لا يخنمي من المعاصي مخافة النار؟

ومنهم: من يستجيب إلى فعل الطاعات ويقدم على ارتكاب المعاصي، فهذا يستحق عذاب المجترى لأنه تورط بغلبة الشهوة على الإقدام على المعصية وإن سلم من التقصير في فعل الطاعة، قال بعض العلماء: أفضل الناس من لم تفسد الشهوة دينه ولم تزل الشبهة يقينه^(١).

قال الفقيه أبو الليث السمرقندي: في كتاب الله دليل على أن ترك المعصية أفضل من أعمال الطاعة، لأن الله تعالى قد اشترط في الحسنة للجيء بها إلى الآخرة، وفي ترك الذنوب لم يشترط شيئاً سوى الترك^(٢)، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَانٍ﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^(٤).

ومنهم: من يمتنع عن فعل الطاعات

(١) أدب الدنيا والدين ص ١٥٨

(٢) رسائل ابن نجيم (رسالة في بيان الكبائر والصغائر من المنوب) ص ٢٦٢، والقوانين الفقهية ص ١٦ نشر دار الكتاب العربي.

(٣) روضة الطالبين ١١/٢٤٩

(٤) سورة النور/ ٣١

(٥) إحياء علوم الدين ٧/٤

(١) أدب الدنيا والدين للماوري ص ١٥٦ - ١٥٧ ط. دار ابن كثير.

(٢) تنبيه المنافقين لأبي الليث السمرقندي ١/٢٥٥ ط. دار الشروق.

(٣) سورة الأنعام/ ١٦٠

(٤) سورة النازعات/ ٤١، ٤٠

ما أصر عليه، فالإصرار على الصغيرة صغيرة والإصرار على الكبيرة كبيرة^(١).
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (كباثر ف ١٢).

التصدق عقب المعصية:

١٠ - قال الشافعية: يندب التصديق عقب كل معصية^(٢)، قالوا: من ترك الجمعة بلا عذر يندب له أن يتصدق بدينار أو نصفه، وعمه بعضهم في إثبات كل معصية^(٣)، لقد قال النبي ﷺ: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن»^(٤) وقال شراح الحديث: المراد بالحسنة: صلاة أو صدقة أو استغفار أو نحو ذلك.
وقال الحنفية والشافعية: يستحب لمن وطئ زوجته في الحيض أن يتصدق بدينار إن كان الوطء في أول الحيض وينصف دينار إن كان الوطء في آخره، أو وسطه عند الحنفية، وفي رواية عند الحنابلة يجب

قال ابن عابدين: حد الإصرار: أن تتكرر منه تكرراً يشعر بقلّة المبالاة بدينه إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك.
وقال الجرجاني: هو الإقامة على الذنب والعزم على فعل مثله^(١).

وقال بعض العلماء: الإصرار هو أن ينوي أن لا يتوب، فإن نوى التوبة خرج عن الإصرار^(٢).

وقال الفقهاء: الصغيرة تكبر بأسباب منها: الإصرار والمواظبة.
ولذلك قيل: لا صغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع استغفار^(٣).

فكبرة واحدة تنصرم ولا يتبعها مثلها لو تصور ذلك كان العفو عنها أرجى من صغيرة يواظب العبد عليها، ومثال ذلك قطرات من الماء تقع على الحجر على نوال فتؤثر فيه، وذلك القدر لو صب عليه دفعة واحدة لم يؤثر ذلك، فكذلك القليل من السيئات إذا دام عظم تأثيره في إظلام القلب^(٤).

وقال بعض الفقهاء: الإصرار حكمه حكم

(١) إرشاد الفحول ص ٥٣ ط. الحلبي، وسنني للحنج ٤٢٨/٤، والبحر للحيط ٢٧٧/٤
(٢) القليوبي ٢٠٥/٣
(٣) القليوبي ١٠٠/١
(٤) حديث: «اتق الله حيثما كنت...» أخرجه للترمذي (٣٥٥/٢) من حديث أبي ذر، وقال: حديث حسن.

(١) المعجم الوسيط وحاشية ابن عابدين ١٤٠/٢، والتصرفات للجرجاني.
(٢) تفسير القرطبي ٢١١/٤
(٣) القوانين الفقهية ص ٤١٦، والروايات ٧٩/١، وإحياء علوم الدين ٣٢/٤، ومختصر منهاج القاصدين ص ٢٥٧
(٤) إحياء علوم الدين ٣٢/٤

وقال الشافعية: إظهار المعصية ليحد أو يعزز خلاف المستحب.

وأما التحدث بالمعصية تفكها فحرام قطعاً للأخبار الصحيحة فيه ^(١).

ويرى المالكية أن الإنسان مأمور بالستر على نفسه وعلى غيره، قال رحمته الله: «اجتنبوا هذه القاذورة فمن ألم فليستر بستر الله» قال ابن عبد البر في التمهيد: في هذا الحديث دليل على أن الستر واجب على المسلم في خاصة نفسه إذا أتى فاحشة وواجب ذلك أيضاً في غيره ^(٢).

وللتفصيل في معرفة أحكام ستر المسلم على معصية غيره، وستر السلطان على المعاصي (ر: ستر ف ٢ - ٤).

للجاهرة بالمعاصي:

١٢ - للجاهرة بالمعاصي منهي عنها ^(٣)، قال النبي رحمته الله: «كل أمتي معافي إلا للجاهرين، وإن من الجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول: يا فلان

التصلق بدينار أو نصف دينار كفارة لمن وطئ في الحيض على اختلاف الرواية عندهم ^(١).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (حيض ف ٤٣).

ستر للمعصية:

١١ - إذا تعلق بالمعصية حد الله كحد الزنا والشرب فإن لم يظهر ذلك يندب للمسلم عند جمهور الفقهاء أن يستر على نفسه لما ورد عن النبي رحمته الله قال: «اجتنبوا هذه القاذورة، فمن ألم فليستر بستر الله وليتب إلى الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقر عليه كتاب الله» ^(٢)، وقال النبي رحمته الله: «إن الله حيي ستر يحب الحياء والستر» ^(٣).

فإن أظهره، فقد صرح الحنفية بأنه لم يأت، لأن ما عراً والغامضة اعترفا عند رسول الله رحمته الله بالزنا فرجمهما ولم ينكر عليهما ^(٤).

(١) فيض القدير للحنawi ١/ ١٢٠، ونجدة الاحرفي ٦/ ٢٢٢، والمغني ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦، ومجموعة رسائل ابن عابدين ١/ ١١٤، والقلوبي ١/ ١٠٠.
(٢) حديث: «اجتنبوا هذه القاذورة...» أخرجه المساكم (٤/ ٢٤٤) من حديث ابن عمر، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.
(٣) حديث: «إن الله حيي ستر...» أخرجه أبو داود (٤/ ٣٠٢) من حديث يعلى بن أمية. وأشار ابن أبي حاتم في «محل الحديث» (٣/ ٣٢٩ - ٣٣٠) إلى إعلاله بالإرسال.
(٤) حديث اعتراف ماعز والغفلية عند رسول الله رحمته الله أخرجه مسلم (٣/ ١٣٢٢) من حديث بريدة بن الحبيب.

(١) روضة القضاة للسمتاني ١/ ٢٦٠، ومغني المحتاج ٤/ ٢٥٠، وفتح متهي الإراقات ٣/ ٣٤٠.
(٢) التاج والإكلیل بهامش مواهب الجليل ٦/ ١٦٦.
(٣) فيض القدير للحنawi ١١/ ٥.

في هذه الصورة معصية فلا يناسب الرخصة لأن ترتيب الترخيص على المعصية سعي في تكثير تلك المعصية بالتوسعة على المكلف بسببها، وأما مقارنة المعاصي لأسباب الرخص فلا تمنع إجماعاً، كما يجوز لأفنى الناس وأعصاهم التيمم إذا عدم الماء وهو رخصة، وكذلك القطر إذا أضر به الصوم، والجلوس إذا أضر به القيام في الصلاة، ويقارض ويساقى ونحو ذلك من الرخص، ولا تمنع المعاصي من ذلك، لأن أسباب هذه الأمور غير معصية، بل هي عجزه عن الصوم ونحوه، والعجز ليس معصية، فالمعصية هنا مقارنة للسبب لا سبب^(١).

إعطاء الزكاة لأبى السبيل المسافر في معصية:
١٥- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن ابن السبيل لا يعطى من الزكاة إن خرج في معصية كقطع الطريق ونحوه.
وأما الحنفية فلا يشترطون لإعطاء الزكاة لأبى السبيل عدم المعصية بسفره^(٢).
وتفصيل ذلك في (زكاة ف ١٧٥).

عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره الله ويصبح يكشف ستر الله عنه^(١).
وللتفصيل في المسائل المتعلقة بالجاهرة بالمعاصي (ر: مجاهرة ف ٤ وما بعدها).

سفر المعصية:

١٣- يشترط جمهور الفقهاء في السفر الذي تتغير به الأحكام أن لا يكون المسافر عاصياً بسفره^(٢).

وصرح الحنفية بأن السفر الذي يكون الفرض منه فعلاً هو معصية كسفر البغاة وقطاع الطريق لا يمنع الرخصة لإطلاق النصوص^(٣).

والتفصيل في مصطلح: (سفر ف ١٠).

أثر مقارنة المعاصي لأسباب الرخص:

١٤- قال القرافي عند الكلام عن الفرق بين كون المعاصي أسباباً للرخص وبين مقارنة المعاصي لأسباب الرخص: المعاصي لا تكون أسباباً للرخص ولذلك المعاصي بسفره لا يقصر ولا يفطر، لأن سبب هذين السفر وهو

(١) حديث: «كل أمي معالي إلا للجاهرين...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٨٦/١٠) ومسلم (٢٢٩١/٤) من حديث أبي هريرة واللفظ للبخاري.

(٢) حاشية النسوي ٣٥٨/١، ونهاية المحتاج ٢٥١/٢ - ٢٥٢ ط. الحلبي، وكشاف القناع ١/٥٠٥، وشرح منتهى الإرادات ٢٩٢/١.

(٣) فرائد الرحمن شرح مسلم الشبوت ١/١٦٤ وانظر حاشية ابن عابدين ١/٥٢٧.

(١) الفروق للقرافي ٣٣/٢ - ٣٤، وانظر تهذيب الفروق بهامش الفروق ٤٤/٢.
(٢) الشرح الصغير ١/٦٦٤، وحاشية النسوي ٤٩٧/١ - ٤٩٨، والجموع ٦/٢١٤، والقليوبي ٣/١٩٨، وكشاف للقناع ٢/٢٨٧، وحاشية ابن عابدين ١/٥٢٧.

وياكل، فإن قدر على المنع بمنعهم وإن لم يقرر يصبر وهذا إذا لم يكن مقتدى به، أما إذا كان ولم يقرر على منعهم فإنه يخرج ولا يقعد^(١).

وللفقهاء تفصيل في ذلك ينظر في مصطلح (دعوة ف ٢٧، عرس ف ٤، وليمة).

الوقف على المعصية:

١٨- يشترط الفقهاء لصحة الوقف كون الموقوف عليه جهة بر فلا يجوز الوقف على معصية لأن الوقف طاعة تنافي المعصية، فمن ذلك أن يقفها على الزناة أو السراق، أو شراب الخمر، أو المرتدين عن الإسلام فيكون الوقف في هذه الجهات باطلاً لأنها معاص يجب الكف عنها فلم يجز أن يعان عليها^(٢). وللتفصيل (ر: وقف).

الوصية لجهة للمعصية:

١٩- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا أوصى المسلم

إعطاء الزكاة للغارم للمستئين في معصية: ١٦- ذهب المالكية والشافعية في المذهب والحنابلة إلى عدم إعطاء الزكاة للمستئين في معصية كالخمر والقمار قبل التوبة لأن في إعطائه إغانة له على المعصية.

وأما الحنفية فلا يشترطون في دفع الزكاة إلى الغارم أن يكون دينه لطاعة أو مباح.

وتعطى الزكاة لمن تاب في الأصح عند الشافعية لأن التوبة تحب ما قبلها، ومقابلها لا تعطى لأنه ربما اتخذ ذلك ذريعة ثم يعود^(١).

إجابة دعوة مقترنة بمعاص:

١٧- ذهب الحنفية إلى أن من دعي إلى وليمة وعلم قبل حضورها بوجود معاص فيها لا يحضرها لأنه لا يلزمه حق الدعوة، لأن إجابتها إنما تلزم إذا كانت على وجه السنة سواء كان المدعو مقتدى به أو لا.

وأما من دعي إلى وليمة فوجد بعد الحضور شمة لعبا أو غشاة فلا بأس أن يقعد

(١) حاشية الدسوقي ١/٤٩٦، ٤٩٧، والشرح الصغير ١/٦٦٢ - ٦٦٣، ومغني المحتاج ٣/١١٠، وشرح المعلى على المتهاج ٣/١٩٧، وللجسوع ٦/٢٠٨، وكشاف القناع ٢/٢٨٧، وحاشية ابن عابدين ٢/٦١، وأحكام القرآن للجصاص ١٢٦/٣

(١) البناية ٩/٢٠٥
(٢) الحاوي الكبير للماوردي ٩/٣٨٥ ط. دار الفكر، والفناوى الهنلية ٢/٣٥٣، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤/٧٨، وكشاف القناع ٤/٢٤٥

وتفصيل ذلك في مصطلح (نذر).

طاعة للمخلوق في المعصية:

٢١- لا طاعة لأحد المخلوقين كائناتاً من كان ولو أباً أو أمّاً أو زوجاً في معصية الله تعالى، بل كل حق وإن عظم ساقط إذا جاء حق الله ^(١)، فقد قال النبي ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله» ^(٢).
وللتفصيل في أحكام حدود طاعة المخلوقين ممن تجب طاعتهم (ر: طاعة ف ١١).

الإجارة على المعاصي:

٢٢- لا يجوز الاستتجار على المعاصي لأن المعصية لا يتصور استحقاقها بالمقد فلا يجب على المستأجر أجر من غير أن يستحق هو على الأجير شيئاً، إذ المبادلة لا تكون إلا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر، ولو استحق عليه للمعصية لكان ذلك مضافاً إلى الشارع من حيث إنه شرع عقداً موجباً

لجهة عامة فالشرط أن لا تكون الجهة معصية فلا تصح الوصية لكنيسة ولحصراً وتناديلها ونحوه ولا لبيت نار ولا لبيعة وصومعة ولا دير ولا لإصلاحها وشعلها وخدمتها ولا لعمارتها.

ولو أوصى الذمي بثلث ماله لبيعة أو لكنيسة أن يتفق عليها في إصلاحها أو أوصى لبيت النار لم يجز عند جمهور الفقهاء، وجاز في قول أبي حنيفة وبعض المالكية ^(١).
وللتفصيل (ر: وصية).

نذر المعصية

٢٠- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه لا يصح نذر المعصية كالقتل والزنا وشرب الخمر لحديث: «لا نذر في معصية» ^(٢). وخير: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعص» ^(٣)، ولأن معصية الله لا تحل ^(٤).

(١) مفتي للحناج ٤٠/٣، والحاوي الكبير ١٦/١٠، والخطاب ٣٦٥/٦، والحرشي ١٧١/٨، والشرح الصغير مع حاشية الصاري عليه ٥٨٥/٤، وكشاف الفتاوى ٣٦٤/٤، وبلاتغ الصنائع ٣٤١/٧.

(٢) حديث: «لا نذر في معصية»

أخرجه أبو داود (٥٩٤/٣) من حديث عائشة، ثم نقل عن ابن المبارك إسناده بالانتفاع في سننه.

(٣) حديث: «من نذر أن يطيع الله فليطعه».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٨١/١١) من حديث عائشة.

(٤) الفتاوى الهندية ٦٥/٢، والزرزوقي ٩٣/٣، والفتاوى=

الفواقي ١٢/٢، ومفتي الحناج ٣٥٦/٤، وكشاف الصنائع ٢٧٥/٦، والمفتي ٣/٩.

(١) فيض القدير للمناوي ٤٣٧/٦، وعمدة القاري ٢٢٤/٢٤ ط. الثرية.

(٢) حديث: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله».

أخرجه أحمد (٦٦/٥) من حديث عمران بن حصين، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٢٦/٥) رجاله رجال الصحيح.

مَعْفَوَات

التعريف:

١ - المعفوات لغة: جمع مفردة معفوة وهي اسم مفعول من فعل عفا يعفو، ومن معاني العفو في اللغة: التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه، وأصله المحو والطمس، يقال: عفوت عن فلان أو عن ذنبه إذا صفحت عنه وأعرضت عن عقوبته، وهو يمدى بمن إلى الجاني والجناية، فإذا اجتمعا عدي إلى باللام فليل عفوت لفلان عن ذنبه^(١).
قال الأزهري: العفو صفح الله عن ذنوب عباده ومحوه إياها بتفضله^(٢).
ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه اللغوي^(٣).

للمعصية، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.
وبناء على هذا الأصل: لا تجوز الإجارة على شيء من الغناء والتوح والمزامير وشيء من اللهو، ولا إجارة الدار لتجمل كنيسة أو بيت نار، أو لبيع الخمر أو للقمار^(٤).
وللتفصيل (ر): إجارة ف ١٠٨).

عصمة الأنبياء من المعاصي:

٢٣ - الأنبياء معصومون عن الكبائر عند عامة المسلمين^(١).
ونقل القاضي حياض الإجماع على العصمة عن الصغيرة المقتضية للخسة وسقوط المروءة والحشمة^(٢).
ومنع الحنفية وبعض الشافعية صدور الصغائر غير الخسيسة أيضاً^(٣).
وتفصيل ذلك في مصطلح (نبوة، ونبي والملحق الأصولي).

(١) تبين الحقائق وحاشية الشلبي بهامشه ١٢٥/٥، وكشاف القناع ٥٥٩/٣، والقوانين الفقهية ص ٢٧٤ ط. دار الكتاب العربي، والشرح الصغير ١٠/٤، وأسنى المطالب ٤١٣/٢
(٢) كشف الأسرار عن أصول البرزدي ١٩٩/٣، والبحر للحيط ١٧٠/٤
(٣) البحر للحيط ١٧١/٤
(٤) فوائد الرحموت ٩٩/٢، والبحر للحيط ١٧٠/٤

(١) لسان العرب، والمغرب.
(٢) الزاهر في غريب الفاظ الشافعي ص ١٠٠
(٣) الشرح الكبير مع حاشية السنوسي ٧٨/١، والخرشي ١١٣/١، والشرح الصغير مع حاشية الصاوي عليه ٧٩/١

ضبط المعقودات من الأنجاس

٢ - الأصل أن كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به، وكل منهي شق عليه اجتنابه سقط النهي عنه.
والشاق ثلاثة أقسام:

- مشقة في المرتبة العليا فيعفى عنها إجماعاً كما لو كانت طهارة الحدث أو الخبث تذهب النفس أو الأعضاء.

- ومشقة في المرتبة الدنيا فلا يعفى عنها إجماعاً، كطهارة الحدث وخبث بالماء البارد في الشتاء.

- ومشقة مترددة بين المرتبتين، فمختلف في إلحاقها بالمرتبة العليا فتؤثر في الإسقاط أو بالمرتبة الدنيا فلا تؤثر، وعلى هذا الأصل يخرج الخلاف في العفو عن النجاسات نظراً إلى أن هذه النجاسة هل يشق اجتنابها أم لا؟^(١)

وفيما يلي نذكر آراء الفقهاء في ضبط المعقودات:

أولاً: ملعب الحنفية:

٣ - بتبع عبارات الحنفية في مسائل المعقودات يتبين أن العفو عندهم يدخل على أنواع

النجاسات، وفرقوا بين المخففة والمغلظة ووضعوا لكل نوع تقديرات وضوابط.
فقد قال أبو حنيفة: ما توافقت على نجاسته الأدلة فمغلظ سواء اختلف فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا وإلا فهو مخفف.

وقال أبو يوسف ومحمد: ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى فمغلظ وإلا فمخفف ولا نظر للأدلة^(١).

٤ - أما النجاسة المغلظة فقد عفي عن قدر الدرهم منها، واختلفت الروايات فيه: والصحيح أن يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسدة، وهو أن يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثلث^(٢)، وبالمساحة في غيرها وهو قدر مقر الكف داخل مفاصل الأصابع^(٣)، وقال من لا ملامسكين: وطريق معرفته أن تغرف باليد ثم تبسط فما بقي من الماء فهو مقدار الكف^(٤).

والمراد بالعفو عن قدر الدرهم هو العفو عن فساد الصلاة به وإلا فكراهة التحريم

(١) - حاشية الطحطاوي على مراشي الفلاح ص ٨٢

(٢) الفتاوى الهندية ١/ ٤٥

(٣) مراشي الفلاح ص ٨٤

(٤) حاشية ابن عابدين ١/ ٢١١

(١) الذخيرة للمراشي ١/ ١٩٦ - ١٩٧ ط. دار الغرب الإسلامي.

باقية بإجماع الحنفية إن بلغت النجاسة المغلظة الدرهم، وتزهيهاً إن لم تبلغ. وفرعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه، وهو في الصلاة ففي الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لأنها سنة، وغسل النجاسة واجب وهو مقدم.

وفي الثاني (أي في أقل من الدرهم) يكون ذلك أفضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بأن لا يدرك جماعة أخرى وإلا مضى على صلاته لأن الجماعة أقوى، كما عضي في المسألتين إذا خاف فوت الوقت لأن التقويت حرام ولا مهرب من الكراهة إلى الحرام^(١).

قال الحموي: والمعتبر في ذلك وقت الإصابة، فلو كان دهنًا نجسًا قدر الدرهم وقت الإصابة فانبسط فصار أكثر منه لا يمنع في اختيار المرغيناني وغيره، ومختار غيرهم للمنع، ولو صلى قبل انبساطه جازت ويعد له، وبه أخذ الأكثرون^(٢).

● - وصرح الحنفية بأنه لا يعفى عن النجاسة المغلظة إذا زادت على الدرهم مع القدرة على الإزالة^(٣)، وعفي عن النجاسة المخففة عما

دون ربع الثوب^(١)، لأن التقدير فيها بالكثير الفاحش وللربع حكم الكل في الأحكام، يروى ذلك عن أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح - كما قاله الزيلعي - ثم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع: فقليل ربع جميع ثوب عليه، وعن أبي حنيفة ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالثور، وقيل ربع طرف أصابعه النجاسة كالذليل والكم، وعن أبي يوسف شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع ومثله من محمد، وروى هشام عن محمد أن الكثير الفاحش أن يستوعب القدمين. وروى عن أبي حنيفة أنه كره أن يحد لذلك حدًا وقال: إن الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس فوفق الأمر فيه على العادة كما هو دأبه^(٢).

وقال الشلبي نقلًا عن زاد القدير: والأوجه اتكاله إلى رأي المبلى إن استفحشه منع وإلا فلا^(٣).

وقالوا: إنما قسمت النجاسات إلى غليظة وخفيفة باعتبار قلة المعفو عنه من الغليظة وكثرة المعفو عنه من الخفيفة ولا فرق بينهما في كيفية التطهير وإصابة الماء والمائعات لأنه لا يختلف تنجسها بهما^(٤).

(١) حاشية الطحطاوي على مراتي الفلاح ص ٨٤، ونظر حاشية ابن عابدين ٢١٠/١

(٢) غمز حيون البصائر شرح الأشباه والنظائر ١٠٧/١ ط. باكستان.

(٣) مراتي الفلاح ص ٨٤

(١) الفتاوى الهندية ٤٦/١

(٢) تبين الحقائق ٧٣/١ - ٧٤

(٣) حاشية الشلبي بهامش تبين الحقائق ٧٤/١

(٤) مراتي الفلاح ص ٨٢

وقيل: لا يؤمر بذلك، وهو الدم، وهل يلحق به في المعفو قليل القريح وقليل الصديد؟ أو يلحقان بقليل البول؟ في ذلك قولان.

وأما حد اليسير عند المالكية فقد قال عنه أبو بكر بن سابق: لا خلاف عندنا أن فوق درهم كثير، وأن ما دون الدرهم قليل، وفي قدر الدرهم رويان لعلي بن زياد وابن حبيب بالقلّة والكثرة.

وحكى الشيخ أبو الطاهر أن اليسير هو مقدار المختصر وأن الخلاف فيما بين الدرهم إلى المختصر^(١).

القسم الثالث: يعفى عن أثره دون عينه. وهو الأحداث على المخرجين، والدم على السيف الصقيل، وفي معنى ذلك الخف يمشي به على أرواث الدواب وأبوالها. وفيه قول: إنه يقسل كما لو مشى به على الدم والعذرة^(٢).

القسم الرابع: ما عدا ما ذكر، وهذا القسم يزال كثيره وقليله، وعينه وأثره^(٣).

ثالثاً: ملهـب الشافعية:

٧ - قسم الشافعية النجاسات المعفو عنها

قال ابن عابدين: إن المائع متى أصابته نجاسة خفيفة أو غليظة وإن قلت تنجس ولا يعتبر فيه ربع ولا درهم، نعم تظهر الخفة فيما إذا أصاب هذا المائع ثوباً أو بدنأ فيعتبر فيه الربع^(١).

وقال أيضاً: إن اختلطت الغليظة والخفيفة ترجح الغليظة مطلقاً وإلا فإن تساوى أو زادت الغليظة فكذا ذلك وإلا ترجح الخفيفة^(٢).

ثانياً: ملهـب المالكية:

٦ - قسم المالكية النجاسات من حيث حكم إزالتها إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: يعفى عن قليله وكثيره ولا تجب إزالته إلا أن يتفاحش جداً فيؤمر بها. وهذا القسم هو كل نجاسة لا يمكن الاحتراز عنها، أو يمكن بمشقة كثيرة كالجرح بمصل، والدمل يسيل، والمرأة ترضع، والأحداث تستنكح، والغازي يقتدر إلى إمساك فرسه.

قال ابن شاس: وخص مالك هذا ببطلد الحرب، وترجع في بلد الإسلام^(٣).

القسم الثاني: يعفى عن اليسير منه إذا رآه في الصلاة ويؤمر بغسله قبل الدخول فيها،

(١) المرجع فيه ٢٠/١ - ٢١

(٢) المرجع فيه ٢١/١

(٣) المرجع فيه ٢٢/١

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٤/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢١٣/١

(٣) عقد الجواهر الثمينة ١٩/١ ط. دار الغرب الإسلامي.

أو بهيمة سوى الكلب والخنزير يعفى عن قليله في الأصح دون كثيره قطعاً، وكذلك طين الشوارع المتيقن بنجاستها يعفى عن قليله دون كثيره.

والقليل ما يتعذر الاحتراز منه، وكذلك التغير بالميتة التي لا نفس لها سائلة لا يعفى عن التغير الكثير في الأصح.

الثالث: ما يعفى عن أثره دون عينه وهو أثر المخرجين في الاستنجاء بالحجر وكذلك بقاء ريح النجاسة أو لونها إذا عسر زواله.

الرابع: ما لا يعفى عن أثره ولا عينه ولا قليله ولا كثيره وهو ما عدا ذلك^(١).

٨ - وقسم الشافعية النجاسات باعتبار العفو عنها إذا حلت في الماء أو الثوب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: يعفى عنه في الماء والثوب وذلك في عشرين صورة:

ما لا يدركه الطرف، والميتة التي لا دم لها كالودود والخنفساء أصلاً أو لها دم ولكنه لا يسيل كالوزغ، وغبار النجاسة اليابسة، وقليل دخان النجاسة حتى لو أوقد نجاسة تحت الماء، واتصل به قليل دخان لم ينجس، وقليل الشعر، وقليل الريش النجس له حكم الشعر على ما يقتضيه كلامهم إلا أن أجزاء الشعرة

باعتبار القلة والكثرة إلى عدة أقسام:

أحدها: ما يعفى عن قليله وكثيره، وهو دم البراغيث على الأصح في الثوب والبدن وكذا دم القمل والبعوض ونحوه على ما رجحه النووي ونقله عن الأكثرين، لكن له شرطان:

١ - أن لا يكون بفعله، فلو كان بفعله كما لو قتل قتلوث به أو لم يلبس الثوب بل حمله وكان كثيراً لم تصح صلاته لعدم الضرورة إليه ويستحق بالبراغيث في ذلك كله دم البثرات وقيحها وصدیدها حتى لو عصره وكان الخارج كثيراً لم يعف عنه. وكذلك دم الدمايل والقروح وموضع القصد والنجاسة منه.

٢ - أن لا يتضحش بالإعمال، فإن للناس عادة في غسل الثياب كل حين فلو ترك غسل الثوب سنة مثلاً وهو يتراكم عليه لم يكن في محل العفو، قاله الإمام.

ومن المعفو عنه البلغم إذا كثر والماء الذي يسيل من فم السائم إذا ابتلي به ونحوه، وكذلك الحدث الدائم كالاستحاضة وسلس البول، وكذا أوتني الفخار المعمولة بالزبل لا تطهر، وقد سئل الشافعي بمصر، فقال: إذا ضاق الأمر اتسع.

الثاني: ما يعفى عن قليله دون كثيره، وهو دم الأجنبي إذا انفصل عنه ثم أصابه من آدمي

(١) المظنور في القواعد للزركشي ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٦

ولم تتخلل غيبته فينبغي إلحاقه بالمنفذ لتعذر صوته عنه، ويومئ الذباب إذا وقع في الماء لا ينجسه لعسر صوته، ومثله بول الخفاش إذا وقع في الماء القليل أو المائع، وغسالة النجاسة إذا انفصلت غير متغيرة ولا زائلة الوزن فإنها تكون طاهرة مع أنها لاقت نجساً.

القسم الثاني: ما يعفى عنه في الماء دون الثوب كالبيتة التي لا دم لها سائل وخرء السمك ومنفذ الطائر.

القسم الثالث: ما يعفى عنه في الثوب دون الماء وهو الدم اليسير من سائر الدماء إلا دم الكلب والخنزير وينبغي أن يلحق به طين الشارع التيقن نجاسته، فلو وقع شيء من ذلك في ماء قليل أو غمس يده في الماء وعليها قليل دم برغوث أو قمل أو غمس فيه ثوباً فيه دم برغوث تنجس. وفرق العمراني بين الثياب والماء بوجهين:

أحدهما: أن الثياب لا يمكن صونها عن النجاسة بخلاف الأواني فإن صونها يمكن بالتفطية.

والثاني: أن غسل الثياب كل وقت يقطعها فعفي عن يسير النجاسة التي يمكن وقوعها فيها بخلاف الماء ومن ذلك الثوب الذي فيه

الواحدة ينبغي أن يكون لكل واحدة منها حكم الشعرة الواحدة، والهرة إذا ولغت بعد أكلها فأرقة، وألق المتولي السبع بالهرة وخالفه الغزالي لانتفاء المشقة لعدم الاختلاط، وما اتصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها، خرجه ابن الصلاح، وأفواه اللجائين كالصبيان، وإذا وقع في الماء طير على منفذه نجاسة يتعذر صون الماء عنه ولا يصح التعليل بانكماشه فإنه صرح في الروضة بأننا لو قمنا بوصول الماء إلى منفذ الطير وعليه ذرق عفي عنه، وإذا نزل الطائر في الماء وغاص وذرق فيه عفي عنه لا سيما إذا كان طرف الماء الذي لا ينفك عنه، ويدل له ما ذكر في السمك عن القاضي حسين أنه لو جعل سمكا في حبّ ما ثم معلوم أنه يبول فيه أنه يعفى عنه للضرورة، وفي تعليق البندنجي عن الشيخ أبي حامد نجس معفو عنه لأن الاحتراز عنه لا يمكن، وحكى العجلي عن القاضي حسين أن وقوع الحيوان النجس المنفذ في الماء ينجسه، وحكي عن غيره عدم التنجيس مستدلاً بأنه عليه السلام أمر بمقل الذباب^(١).

وإذا شرب من الماء طائر على فيه نجاسة

(١) حديث: «أمر النبي ﷺ بمقل الذباب...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٢٥٠) من حديث أبي هريرة.

١٠ - الدم، والصحيح من المذهب أنه يعفى عن يسيره في الصلاة دون المانعات والمطعومات فإن الإنسان غالباً لا يسلم منه وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، ولقول عائشة رضي الله عنها: «ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقصعته بظفرها»^(١)، وهذا يدل على العفو عنه لأن الريق لا يظهر ويتنجس به ظفرها وهو إخبار عن دوام الفعل، ومثله لا يخفى عنه عليه الصلاة والسلام فلا يصدر إلا عن أمره، ولأنه يشق التبحر منه فعفى عنه كائناً الاستجمار^(٢) ويعفى عنه ولو كان من غير مصل بأن أصابت المصلي من غيره كما لو كانت منه^(٣).

وقيل: لا يعفى عن يسيره إلا إذا كان من دم نفسه^(٤)، واليسير: الذي لم يتقض الوضوء، والكثير: ما نقض الوضوء. والدم المفقود عنه ما كان من آدمي أو حيوان طاهر لا الكلب ولا الخنزير^(٥).

دم برغوث يصلي فيه ولو وضعه في ماء قليل يتجسه فيحتاج الذي يغسله أن يظهره بعد الغسل في ذلك الماء، وكذلك ما على محل الاستنجاء يعفى عنه في البدن والثوب حتى لو سال بعرق ونحوه ووقع في الثوب عفى عنه في الأصح، ولو اتصل بالماء نجسه.

القسم الرابع: ما لا يعفى عنه فيهما وهو ما عدا ذلك مما أدركه الطرف من سائر الأبوال والأرواث وغيرها من النجاسات^(١).

وابتداءً: مذهب الحنابلة:

٩ - الأصل عند الحنابلة أنه لا يعفى عن يسير شيء من النجاسات سواء كان مما يدركه الطرف أو لا يدركه كالذي يعلق بأرجل الذباب والبق وما أشبهه^(٢)، لعدم قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾^(٣)، وقول ابن عمر رضي الله عنهما: «أمرنا أن نغسل الأنجاس سبعاً»^(٤)، وغير ذلك من الأدلة.

إلا أنهم استثنوا عن هذا الأصل بعض النجاسات وصرحوا بالعفو عن يسيرها^(٥) منها:

(١) حديث عائشة: «ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٤١٢ ط. السلفية) (٢) البدع ١/ ٢٤٦ (٣) شرح منتهى الإرادات ١/ ١٠٢ والإيضاح ١/ ٣٢٥ وما بعدها. (٤) البدع ١/ ٢٤٧ (٥) المرجع نفسه.

(١) المنثور في القواعد للزركشي ٣/ ٢٦٦ - ٢٦٨ (٢) المنثور ١/ ٢٤٢ نشر مكتبة المعارف - الرياض. (٣) سورة المائدة / ٤ (٤) أثر ابن عمر «أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً». أورده ابن قدامة في المغني (١/ ٥٤) ولم يمهز إلى أي مصدر، ولم نهتد لن أخرجه. (٥) مطالب أولي النهى ١/ ٢٣٥

الظاهر، لأنه يشق التحرز منه، وقال جماعة: ما لم يتكاثف.

١٥ - ويعقَى عن يسير ماء تنجس بشيء معفو عن يسيره كدم وقبح فإنه يعقَى عنه، قاله ابن حمدان في رعايته وعبارته: وعن يسير الماء النجس بما عقي عن يسيره من دم ونحوه، وأطلق المنقح في التنقيح القول عن ابن حمدان بالعفو عن يسير الماء النجس ولم يقيد بما عقي عن يسير النجاسة^(١).

١٦ - ويعقَى عن ما في العين من نجاسة فلا يجب غسلها للتضرر به وكذا يعقَى عن نجاسة داخل أذن لما في ذلك من الضرر أيضاً وهو متجه كما قال الرحياني^(٢).

١٧ - ويعقَى عن حمل كثير النجاسة في صلاة الخوف للضرورة^(٣).

١٨ - ويعقَى عن يسير طين شارع تحققت نجاسته لمس التحرز منه ومثله تراب، قال في الفروع: وإن هبت ريح فأصاب شيئاً رطباً غبار نجس من طريق أو غيره فهو داخل في المسألة^(٤)، وصرح الحنابلة بأن ما عقي من

١١ - ما تولد من الدم من القيح والصديد، فإن العفو عنهما أولى لاختلاف العلماء في نجاستهما، ولذلك قال أحمد: هو أسهل من الدم فعلى هذا يعقَى منه عن أكثر مما يعقَى عن مثله في الدم، لأن هذا لا نص فيه، وإنما ثبتت نجاسته لاستحالاته من الدم، ولأحمد قول بطهارة قيح ومدة وصديد^(١).

وصرح الحنابلة بأنه لا يعقَى عن يسير دم أو قيح أو صديد خرج من قبل أو دبر، لأن حكمه حكم البول والصفائظ، وفي وجه يعقَى عن ذلك^(٢).

١٢ - ويعقَى أثر الاستجمار بمحله، بعد الإنقاء واستيفاء العدد بلا خلاف، فعلى هذا لو تعدى محله إلى الثوب أو البدن لم يعف عنه^(٣).

١٣ - ويعقَى عن يسير سلس بول بعد كمال التحفظ لمشقة التحرز عنه^(٤).

١٤ - ويعقَى عن يسير دخان نجاسة ويخارها وغبارها ما لم تظهر له صفة في الشيء

(١) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومطالب أولي النهى ٢٣٦/١

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومطالب أولي النهى ٢٣٦-٢٣٧/١

(٣) مطالب أولي النهى ٢٣٧/١

(٤) مطالب أولي النهى ٢٣٧/١

(١) المبدع ١/٢٤٨، والمفتي ٢/٨٠

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومطالب أولي النهى

١/٢٣٥، والإنصاف ١/٣٧٦

(٣) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، وكشاف القناع ١/١٩٢،

ومطالب أولي النهى ١/٢٣٥

(٤) شرح منتهى الإرادات ١/١٠٣، ومطالب أولي النهى

١/٢٣٦

الصلاة فلا تصح الصلاة إلا بسترها، وقد اتفق الفقهاء على بطلان صلاة من كشف عورته فيها قصداً، واختلفوا فيما إذا انكشفت بلا قصد وفي المقدار المَعْفُو عن انكشافه.
وتفصيل ذلك في (مصطلح صلاة ف ١٢٠).

المَعْقُودَات فِي الزَّكَاةِ:

٢١ - اختلف الفقهاء في زكاة أوقاص السائمة، وتفصيل ذلك في (مصطلح أوقاص ف ٧ - ٩).
وأما سائر الأموال الزكوية كالنقدين فلا يجري العفو فيها عند الجمهور فتجب فيها الزكاة فيما زاد على النصاب بحسابه.
وقال أبو حنيفة: ما زاد على النصاب عفو إلى أن يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عفو إلى أن يبلغ خمساً آخر.
وال تفصيل في (زكاة ف ٧٢)، وعفو ف (١٢).

مَعْلَم

انظر: بيع، صيد، مَعْلَم

يسيره كالدم ونحوه عفي عن أثر كثيره على جسم صقيل بعد مسح، لأن الباقي بعد المسح يسير وإن كثر محله فعفي عنه كيسير غيره^(١).
وقالوا: يضم نجس يعفى عن يسيره متفرق بثوب واحد، بأن كان فيه بقع من دم أو قيح أو صديد فإن صار بالضم كثيراً لم تصح الصلاة فيه وإلا عفي عنه، ولا يضم متفرق في أكثر من ثوب بل يعتبر كل ثوب على حدته^(٢).

والمراد بالمعفو في جميع ما تقدم أن الصلاة تصح معه مع الحكم بنجاسته حتى لو وقع هذا اليسير في ماء قليل نجسه^(٣).

أعيان المَعْقُودَات مِنَ الْأَنْجَاسِ:

١٩ - اختلف الفقهاء في مسائل العفو عن النجاسات تبعاً لاختلافهم في ضوابط العفو عن النجاسات وتبعاً لاختلافهم في التقديرات التي اعتبروها للتمييز بين الكثير واليسير.

ولمعرفة أعيان النجاسات المَعْفُو عنها وموقف الفقهاء تجاه كل واحدة منها ينظر مصطلح (نجاسة، عفو ف ٧ - ١١).

المَعْقُودَات فِي الصَّلَاةِ:

٢٠ - متر المَوْرَة شرط من شروط صحة

(١) مطالب أولي النهى ١/ ٢٣٥

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/ ١٠٣

(٣) المستوعب ١/ ٣٤٢، وانظر كشف الغناع ١/ ١٩٠

ما يتعلق بالمعلم من أحكام:

يتعلق بالمعلم أحكام منها:

فضل للمعلم:

٧ - وود في فضل من يعلم الناس العلم النافع بعض الأحاديث منها: «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير»^(١).

قيل : أراد بالخير هنا علم الدين وما به نجاة الرجل، ولم يذكر العلم مطلقا ليعلم أن استحقات الدعاء لأجل تعليم علم موصل إلى الخير، وفيه إشارة إلى وجه الأفضلية بأن نفع العلم متعدد ونفع العبادة قاصر^(٢).

قال الغزالي: المعلم متصرف في قلوب البشر ونفوسهم، وأشرف موجود على الأرض جنس الإنس، وأشرف جزء من جواهر الإنسان قلبه، والمعلم مشغول بتكميله وتجليته وتطهيره وسياقته إلى القرب من الله عز وجل فتعليم العلم من وجه: عبادة لله تعالى، ومن وجه: خلافة لله تعالى وهو من أجل خلافة الله، فإن الله تعالى قد فتح على قلب العالم العلم الذي هو أخص صفاته

(١) حديث: «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض... أخرجه الترمذي (٥٠/٥) من حديث أبي أمامة وقال: «هذا حديث غريب».

(٢) المرقاة في شرح المشكاة ١/٢٨١، ٢٨٢.

مُعَلِّم

التعريف:

١ - المعلم في اللغة - اسم فاعل من عَلَّمَ، يقال: عَلَّمَ فلانا الشيء تعليما: جعله يتعلمه^(١).

والمعلم من يتخذ مهنة التعليم، ومن له الحق في ممارسة إحدى المهن استقلالا، ولقد كان هذا اللقب أرفع الدرجات في نظام الصناعات والتجارين والحدادين^(٢).

ولا يخرج استعمال الفقهاء للفظ المعلم عن المعنى اللغوي من حيث إطلاقه على من يعلم الناس العلم كالحديث والفقه والقراءات وغير ذلك من العلوم.

كما أطلقوه على من يعلم غيره صنعة قد برع فيها^(٣).

(١) المصباح الثمر، ولسان العرب، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط.

(٢) الصحاح للجوهري، والمعجم الوسيط، ولسان العرب (قسم المصطلحات العلمية والفنية).

(٣) التبصرة بهامش فتح المكي المالك ٢/٣٤٩، والمحطاب ٤/٦٠٥، والمبدوة ٤/٤١٩، ونهاية للحاج ٥/٣٠٨، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥/٢٧١، ٢٧٥، والفتاوى الهندية ٤/٤٥٠.

شكورا، بل يعلم لوجه الله تعالى وطلبا للتقرب إليه ولا يرى لنفسه منة عليهم وإن كانت المنّة لازمة عليهم، بل يرى الفضل لهم إذ هدبوا قلوبهم لأن تقترب إلى الله تعالى بزراعة العلوم فيها، كالذي يعيرك الأرض لتزرع فيها لنفسك زراعة فمتفعتك بها تزيد على منفعة صاحب الأرض فكيف تقلده منّة، وثوابك في التعليم أكثر من ثواب المتعلم عند الله تعالى، ولولا المتعلم ما نلت هذا الثواب فلا تطلب الأجر إلا من الله تعالى^(١) كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُوا لَا آتَاكُم بِهِ إِلَّا أَنْتَ أَشْكُرْكُمْ عَلَيْهِ مَا لَا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾^(٢).

ولكن الفقهاء فصلوا القول في حكم أخذ المعلم الأجر وذلك أن المعلم إما أن يقوم بالتعليم حسبة لوجه الله أو باشتراط أجر معين، فإن كان يقوم بعمله حسبة فيعطى من بيت المال ما يعينه على عمله، ويسمى ما يعطاه رزقا ولا يسمى أجرا. قال ابن مفلح: واجب على الإمام أن يتعاهد المعلم والمتعلم ويرزقهما من بيت المال لأن في ذلك قواما للدين فهو أولى من الجهاد^(٣).

فهو كالحازن لأتقى خزائنه، ثم هو ماذون له في الإنفاق منه على كل محتاج إليه، فأي رتبة أجل من كون العبد واسطة بين ربه سبحانه وبين خلقه في تقريبهم إلى الله زلفى وسيأتهم إلى جنة المأوى^(١).

وذكر الغزالي من أحوال المعلم: حال التبصير قال: وهو أشرف الأحوال، فمن علم وعمل وعلم فهو الذي يدعى عظيما في ملكوت السموات فإنه كالشمس تضيء لغيرها وهي مضيئة في نفسها، وكالمسك الذي يطيب غيره وهو طيب^(٢).

حق المعلم على المتعلم:

٣ - ينبغي للمتعلم أن يتواضع لمعلمه وينظر إليه بعين الاحترام ويرى كمال أهليته ورجحانه على أكثر طبقته إلى غير ذلك من الأمور.

والتفصيل في مصطلح (تعلم وتعليم) ف ١٠

استحقاق المعلم الأجرة:

٤ - إن المعلم ينبغي له أن يقتدي بصاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه فلا يطلب على إفاضة العلم أجرا، ولا يقصد به جزاء ولا

(١) الإحياء ٥٦/١، وللجموع للنوري ٢٨/١

(٢) سورة هود/٢٩

(٣) الفتاوى الهندية ٤٤٨/٤، وحاشية ابن عابدين ٣٥/٥

والشرح الكبير مع النسوتي ١٦/٤، وحاشية الجمل

٣/٥٤١، ٥٤٥، وكشاف الشافعي ١٢/٤، ١٣ والأدب

الشرعية ٥٣/٢

(١) إحياء علوم الدين ١٣/١

(٢) الإحياء ٥٥/١

ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز، وإن علّم يجب أجر المثل، كذا في الوجيز للكردي^(١).

وقال للمالكية: يجوز لمن له رقيق أو ولد دفعه لمن يعلمه صنعة معينة على أن تكون الأجرة عمل الغلام سنة في الصنعة التي يتعلمها لا يعمل للمعلم في صنعة غير التي يتعلمها، لكن نقل عن ابن عرفة منع الإجارة بعمله لأنه يختلف في الصبيان باعتبار البلادة والحاذاقة فهو الآن مجهول.

قال الدسوقي: فكان المجيز رآه من الغرر السير فإن عينا زمتا للعمل عمل به أي إن عينا زمن ابتداء السنة عمل به، وإن مات المتعلم نصف السنة فإن قيمة عمله توزع على قيمة التعليم من صعوبة وسهولة وينظر ما ينوب قيمة تعليمه إلى موته من قيمة العمل، فإن حصل للمعلم من قيمة العمل قدر قيمة تعليمه فلا كلام له، وإن زاد له شيء بأن كان قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته رجع به، فإذا كان قيمة عمله في السنة يساوي اثني عشر ومات في نصفها والحال أن تعليمه في النصف الأول يساوي ثمانية لصعوبة تعليمه في الابتداء وعمله في

وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من جمع الأولاد في المكتب وأمر عمر بن عبد الله الخزازي أن يلازمهم للتعليم وجعل رزقه من بيت المال^(١).

وإن كان المعلم يقوم بالتعليم نظير أجر معلوم مشروط، ففي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (تعلم وتعليم ف ١٥، بيت المال ف ١٢، إجارة ف ١٠٩ - ١١٠).

أخذ الأجرة على تعليم الحرف والمعلوم غير الشرعية:

• - أجاز الفقهاء أخذ الأجر على تعليم الحرفة والصنعة ولكنهم يختلفون في التفصيل بالنسبة لما يشترط أو يستحق من الأجر.

قال الحنفية: إذا استأجر رجلا ليعلم ولده حرفة من الحرف فإن بين المدة بأن استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينتقد على المدة حتى يستحق المعلم الأجر بتسليم النفس علّم أو لم يعلم، وإن لم يبين المدة ينتقد العقد فاسدا، ولو علمه يستحق أجر المثل وإلا فلا، فالحاصل أن فيه روايتين والمختار أنه يجوز، هكذا في المضمرات .

وإن دفع ابنه إلى رجل ليعلمه حرفة كذا

(١) الفتاوى الهندية ٤/ ٤٤٨

(١) الفواكه الدواني ١/ ٣٥

وهذا قول سحنون وهو المشهور، وقال أبو إبراهيم الأعرج إنما يقضى بها بالشرط ولا يقضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف ولا حد فيها على المذهب، والرجوع فيها إلى حال الأب من يسر وعسر وينظر فيها أيضا إلى حال الصبي فإن كان حافظا كثرت الإصرافة بخلاف غيره، ومحلها من السور ما تقرره العرف نحو: والضحي، وسبح، وعمّ وتبارك، فإن أخرج الأب ولده من عند المعلم قبل وصولها فإن كان الباقي إليها يسيرا لزم الأب، وإلا لم تلزم إلا بشرط فيلزم منها بحسب ما مضى، ولا يقضى بها في مثل الأعياد وإنما تستحب، وإذا مات الأب أو الولد قبل القضاء بها سقطت كما تسقط إذا مات المعلم ولا طلب لورثته بشيء^(١).

وقال الشافعية: ما يهلئ للمعلم إن كانت الهدية لأجل ما يحصل منه من التعليم فالأولى عدم القبول ليكون عمله خالصا لوجه الله تعالى، وإن أهلى إليه تحببا وتوددا لعلمه وصلاحه فالأولى القبول^(٢). وذكر ابن عابدين والحصكفي من الخنفية

النصف الأول قبل موته يساوي درهمين لكونه لم يتعلم بخلاف عمله في النصف الثاني فإنه يساوي عشرة لمقارنته للتعليم فللمعلم جهة العبد ثمانية أجره تعليمه قبل موته وللولد عند المعلم درهمان أجره عمله قبل موته فيتخصصان في درهمين ويرجع المعلم بستة فيكون المعلم قد استوفى ثمانية هي ثلثا أجره التعليم^(١).

واعتبر الشافعية أن أجره تعليم الصبي حرفة تكون في ماله إن كان له مال وإلا فعلى من تجب نفقته^(٢). (ر: إجارة ف ١٥١، تعلم وتعليم ف ١٦).

ما يعطى للمعلم زيادة على الأجرة:

٦- ذهب المالكية إلى أن المعلم كما يستحق الأجرة المسماة له فإنه يستحق الحلقة وهي المعروفة بالإصرافة (وهو ما يعطى للمعلم عند حفظ الصبي القرآن أو بعض سور مخصوصة).

وإنما يستحق المعلم هذه الإصرافة إن اشترطت أو جرى بها عرف، ويقضى للمعلم بها على الأب إلا أن يكون اشترط عدمها،

(١) الفواكة الدواني ١٦٤/٧، والشرح الكبير مع حاشية السنوسي ١٧، ١٦/٤.

(٢) حاشية الجمل ٣٤٧/٥، ونهاية المحتاج ٢٤٤، ٢٤٣/٨.

(١) الشرح الكبير مع حاشية السنوسي ١٠/٤.

(٢) حاشية الجمل ٢٩٠/١، وحاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٣٧٥/١.

ولا يجوز للمعلم قبول هديتهم أو يستخدمهم أو يرسلهم إلى نحو جنازة أو مولود ليقولوا شيئاً يأخذ منهم ما يدفع لهم فإن فعل ذلك كان جرحة في شهادته وإمامته إلا ما فضل من غذائهم مما تسمح به النفوس غالباً وإلا ما كان من الخدمة معتاداً وخف بحيث لا يشغل الولد فيجوز^(١).

ما ينبغي أن يتصف به المعلم:

٨ - ينبغي للمعلم أن يكون عاملاً بعلمه فلا يكذب قوله فعلة لأن العلم يدرك بالبصائر والعمل يدرك بالأبصار، وأرياب الأبصار أكثر فإن خالف العمل العلم منع الرشد، وكل من تناول شيئاً وقال للناس لا تتناولوه فإنه سم مهلك سخر الناس به واتهموه وزاد حرصهم على ما نهوا عنه فيقولون لولا أنه أطيب الأشياء ولذا لما كان يستأثر به قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢).

ولذلك كان وزر العالم في معاصيه أكثر من وزر الجاهل إذ يزل بزلته عالم كثير ويقتدون به، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها^(٣).

صورة تفيد جواز إعطاء المعلم زيادة، قال في الدر المختار: معلم طلب من الصبيان أثمان الحصر فجمعها فشرى ببعضها وأخذ بعضها كان ذلك له لأنه تملك له من الآباء، قال ابن عابدين: والدليل على أنه تملك أنهم لا يتأملون منه أن يرد الزائد على ما يشتري به مع علمهم غالباً بأن ما يأخذه يزيد، والحاصل أن العادة محكمة^(١).

وجوب تحري الحلال في الأجر:

٧ - المعلم الذي يعلم أن الأجر الذي يأخذه ممن يعلمه يكتسبه ولي الصبي بسبب حرام من مكس أو ظلم أو غيرهما فلا يأخذ مما أتى به الصبي من تلك الجهة شيئاً، اللهم إلا أن يكون يأتيه من غير تلك الجهات المحذر منها من جانب الشرع فلا بأس به مثل أن يأتيه بشيء من جهة أمه أو جدته أو غيرها من وجه مستور بالمعلم، فإن تعدت جهة الحلال فلا يأخذ شيئاً ويحذر من هذا جهده فإنه من باب أكل أموال الناس بالباطل إذ أنهم يأخذونه من أربابه بالظلم بالمصادرة والقهر وهو يأخذه على ظاهر أنه حلال في زعمه، وهذا أعظم في التحريم من الأول وإن كان كله حراماً^(٢).

(١) الفواكه الدواني ٢/ ١٦٥.

(٢) سورة البقرة/ ٤٤.

(٣) إحياء علوم الدين ١/ ٥٨، ٥٩.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٥/ ٢٧١.

(٢) المدخل ابن الحاج ٢/ ٣٢٠.

ويقوت رضاه.

وطريقه في نفي الإعجاب أن يعلم أن العلم فضل من الله تعالى ومعه عارية فإن شئ ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى، فينبغي أن لا يعجب بشيء لم يخترعه وليس مالكا له ولا على يقين من دوامه، وطريقه في نفي الاحتقار التأدب بما أدبنا الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٢)، فربما كان هذا الذي يراه دونه أثقى الله تعالى وأظهر قلبا وأخلص نية وأزكى عملا^(٣)، وينبغي أنه إذا فعل فعلا صحيحا جائزا في نفس الأمر ولكن ظاهره أنه حرام، أو مكروه أو مغل بالمرءة ونحو ذلك فينبغي له أن يخبر أصحابه ومن يراه يفعل ذلك بحقيقة ذلك الفعل ليتفهموا ولئلا يأتوا بظنهم الباطل ولئلا ينفروا عنه ويمتنع الانتفاع بعلمه^(٤) ومن هذا قول النبي ﷺ لمن رآه مع زوجته: «هي صفة، أو هذه صفة»^(٥).

(١) سورة النجم/ ٣٢

(٢) سورة الحجرات/ ١٣

(٣) للجيسم ٢٨/١.

(٤) للجيسم ٢٩/١

(٥) حديث: قوله ﷺ لمن رآه مع زوجته: «هي صفة، أو

هذه صفة»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٧٨٢) من حديث

صفة.

وينبغي له أن يتخلق بالمحاسن التي ورد الشرع بها وحث عليها والخلال الحميدة والشيم المرضية التي أرشد إليها من التزهدي في الدنيا والتقليل منها وعدم المبالاة بقصواتها والسخاء والجود ومكارم الأخلاق وطلاقة الوجه من غير خروج إلى حد الخلاعة، والحلم والصبر والتزهد عن دنياه الاكتساب وملازمة الورع والخشوع والسكينة والوقار والتواضع والخضوع واجتناب الضحك والإكثار من المزاح وملازمة الآداب الشرعية الظاهرة والخفية كاللتنظيف بإزالة الأوساخ وتنظيف الإبط وإزالة الروائح الكريهة واجتناب الروائح المكروهة^(١).

وينبغي الحذر من الحسد والرياء والإعجاب واحتقار الناس وإن كانوا دونه بدرجات.

وطريقه في نفي الحسد أن يعلم أن حكمة الله تعالى اقتضت جعل هذا الفضل في هذا الإنسان فلا يعترض ولا يكره ما اقتضته الحكمة الإلهية، وطريقه في نفي الرياء أن يعلم أن الخلق لا ينفعونه ولا يضرونه حقيقة فلا يتشاغل بمراعاتهم فيتعب نفسه ويضر دينه ويحبط عمله ويرتكب سخط الله تعالى

(١) للجيسم للنووي ٢٨/١، وينظر تذكرة السامع والمكلم في آداب العالم والمتعلم ص ٣٠ وما بعدها.

تصرف المعلم مع من يعلمهم:

٩ - قال النووي: ينبغي للمعلم أن يؤدب المتعلم على التدرج بالآداب السنية والشيم المرضية ورياضة نفسه بالآداب والدقائق الخفية وتعوده الصيانة في جميع أموره الكامنة والجلية، وأول ذلك أن يحرضه بأقواله وأحواله المتكررات على الإخلاص والصدق وحسن النيات ومراقبة الله تعالى في جميع اللحظات وأن يكون دائماً على ذلك حتى الممات، ويعرفه أن بذلك تفتح عليه أبواب المعارف وينشرح صدره وتتفجر من قلبه ينابيع الحكم واللطفات ويبارك له في حاله وعلمه ويوفى للإصابة في قوله وفعله وحكمه^(١).

وينبغي أن يرضيه في العلم ويذكره بفضائله وفضائل العلماء وأنهم ورثة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

وينبغي أن يحنو عليه ويعتني بمصالحه كاعتنائه بمصالح نفسه وولده، وأن يصبر على جفائته وسوء أدبه، ويعلمه في سوء أدب وجفوة تعرض منه في بعض الأحيان فإن الإنسان معرض للنقائص.

وينبغي أن يحب له ما يحب لنفسه من الخير ويكره له ما يكره لنفسه من الشر، ففي

(١) المجموع للنووي ١/ ٣٠

الحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(١).

وينبغي ألا يدخر عن الطلبة من أنواع العلم شيئاً يحتاجون إليه إذا كان الطالب أهلاً لذلك ولا يلقي إليه شيئاً لم يتأهل له لئلا يفسد عليه حاله، فلو سأل المتعلم عن ذلك لم يجبه ويعرفه أن ذلك يضره ولا ينفعه وأنه لم يمنعه ذلك شحاً بل شفقة ولطفاً^(٢).

وينبغي أن يتفقد لهم ويسأل عن غاب منهم.

١٠ - وينبغي أن يكون باذلاً وسعياً في تفهيمهم وتقريب الفائدة إلى أذهانهم حريصاً على هدايتهم ويفهم كل واحد بحسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمل ولا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة، ويخاطب كل واحد على قدر درجته وبحسب فهمه وهمته فيكتفي بالإشارة لمن يفهمها فهماً محققاً، ويوضح العبارة لغيره ويكررها لمن لا يحفظها إلا بتكرار ويذكر الأحكام موضحة بالأمثلة من غير دليل لمن لا ينحفظ له الدليل، فإن جهل دليل بعضها

(١) حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٧) ومسلم (١/ ٦٧) من حديث انس بن مالك.

(٢) للمجموع للنووي ١/ ٣٠، ٣١، وينظر تذكارة السامع والتكلم ص ٤٨ - ٥١

يكون بعض الطلبة لم تظهر له المسألة ويريد أن يبحث فيها حتى تتبين له، أو عنده سؤال وارد يريد أن يلقيه حتى يزيل ما عنده فيسكت إذ ذاك فيمنعه من المقصود.

وينبغي أن لا يسكت أحدا إلا إذا خرج عن المقصود أو كان سؤاله وبحته مما لا ينبغي فيسكته العالم برفق ويرشده إلى ما هو أولى في حقه من السكوت أو الكلام، فكيف يقوم على الطلبة شخص سيما إذا كان من العوام التافرين عن العلم فيؤذيهن بيذاء لسانه وزجره بعنف فيكون ذلك سببا إلى نفور العامة أكثر سيما ومن شأنهم النفور في الغالب من العلم، لأنه حاكم عليهم، والنفوس في الغالب تنفر من الحكم عليها، فإذا رأى العوام ذلك الفعل المذموم يفعل مع الطلبة أمسكت العامة عن السؤال عما يضطرون إليه في أمر دينهم فيكون ذلك كنما للعلم واختصاصا به وشأن العالم سعة الصدر وهو أوسع من أن يضيق عن سؤال العامة وجفاء بعضهم عليه إذ أنه محل الكمال والفضائل وقد علم ما في سعة الخلق من الثناء في الكتاب والسنة ومناقب العلماء ما لا يأخذ حصر^(١)، قال تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْخُذْكَ أَفْطًا غَلِظَ

ذكره له ويبين الدليل الضعيف لئلا يغتر به فيقول: استدلو بكذا وهو ضعيف لكذا، ويبين الدليل المعتمد ليعتمد^(٢).

وينبغي أن يطالب الطلبة بإعادة محفوظاتهم ويسألهم عما ذكره لهم، فمن وجده جافزا أكرمه وأثنى عليه وأشاع ذلك ما لم يخف فساد حاله بإعجاب ونحوه، ومن وجده مقصرا عتفه إلا أن يخاف تنفيره ويعيده له حتى يحفظه حفظا راسخا، وينصفهم في البحث فيعترف بفائده يقولها بعضهم وإن كان صغيرا ولا يحسد أحدا منهم لكثرة تحصيله، فالחסد حرام للأجانب وهنا أشد فإنه بمنزلة الولد، وفضيلته يعود إلى معلمه منها نصيب وافر فإنه مربيه وله في تعليمه وتخريجها في الآخرة الثواب الجزيل وفي الدنيا الدعاء المستمر والثناء الجميل، ويتحرى تفهيم الدروس بأيسر الطرق ويكرر ما يشكل من معانيه وألفاظه إلا إذا وثق بأن جميع الحاضرين يفهمونه بدون ذلك^(٣).

١١ - وينبغي للمعلم أن لا يفعل شيئا يسكت به الطلبة، لأن في إسكات الطلبة وعدم الاستماع لاستنتاجهم إخمادا للمعلم لأنه قد

(١) للجموع للنووي ٣١/١، وينظر تذكرة السامع والتكلم

ص ٥٢

(٢) للجموع للنووي ٣٣/١، وينظر تذكرة السامع والتكلم

ص ٥٤

(١) المدخل لابن الحاج ١٠٧/٢

أَلْقَلِّبْ لَا تَقْضُوا مِنْ حَوْلِكَ ﴿١١﴾

١٢ - وينبغي له أن لا يترك الدرس لعوارض تعرض له من جنازة أو غيرها إن كان يأخذ على الدرس معلوماً، فإن الدرس إذ ذاك واجب عليه، وحضور الجنازة مندوب إليه، وفعل الواجب يتعين فإن الذمة معمورة به، ولا شيء أكد ولا أوجب من تخليص الذمة، إذ تخليصها هو المقصود ثم بعد ذلك ينظر في الواجبات والمندوبات فلو حضر الجنازة وأبطل الدرس لأجلها تعين عليه أن يسقط من المعلوم ما يخص ذلك، بل لو كان الدرس ليس له معلوم لتعين على العالم الجلوس إليه، إذ أنه تمحض لله تعالى، وكذلك لا يترك الدرس لأجل مريض يعود أو ما أشبهه من التعزية والتهنئة المشروعة لأن هذا كله مندوب وإلقاء العلم متعين إن كان يأخذ عليه معلوماً، وقد يتعين عليه وإن لم يكن له معلوم (١٢).

١٣ - ومعلم الصبيان ينبغي له أن يتولى تعليم الجميع بنفسه إن أمكنه ذلك، فإن لم يمكنه وتعدّر عليه فليأمر بعضهم أن يقرئ بعضاً وذلك بحضرته وبين يديه ولا يخلي نظره عنهم لأنه إذا غفل قد تقع منهم مفاسد جمة لم تكن له في بال لأن عقولهم لم تنم، ومن

ليس له عقل إذا غفلت عنه وقتاً ما فسد أمره وتلف حاله في الغالب، وينبغي له إذا وكل بعضهم ببعض أن لا يجعل صبيانا معلومين لشخص واحد منهم بل يبدل الصبيان في كل وقت على العرفاء، مرة يعطي صبيان هذا لهذا وصبيان هذا لهذا لأنه إذا كان لواحد صبيان معلومون فقد تنشأ بينهم مفاسد بسبب الود لا يشعر بها، فإذا فعل ما تقدم ذكره سلم من هذا الأمر، وفعل هو في نفسه مثل ذلك فيأخذ صبيانهم تارة ويدفع لهم آخرين فإن كان الصبيان كلهم صغاراً فلا بد من مباشرة ذلك كله بنفسه، فإن عجز عنه فليأخذ من يستنيبه من الحفاظ المأمونين شرعاً بأجرة أو بغيرها (١).

١٤ - وينبغي أن يعلمهم آداب الدين كما يعلمهم القرآن فمن ذلك أنه إذا سمع الأذان أمرهم أن يتركوا كل ما هم فيه من قراءة وكتابة وغيرهما إذ ذاك، فيعلمهم السنة في حكاية المؤذن، والدعاء بعد الأذان لأنفسهم وللمسلمين، لأن دعاءهم مرجو الإجابة سيما في هذا الوقت الشريف، ثم يعلمهم حكم الاستبراء شيئاً فشيئاً، وكذلك الوضوء والركوع، والصلاة وتوابعها، ويأخذ لهم في

(١) المدخل لابن الحاج ٢/ ٣٢٤، ٣٢٥

(١) سورة آل عمران/ ١٥٩

(٢) المدخل لابن الحاج ٢/ ١١٤ - ١١٥

عرضه وعرضهم وإلى زوال حرمة عندهم إذ أن من شأن المؤدب أن تكون حرمة قائمة على الصبيان، بذلك مضت عادة الناس الذين يقتلوا بهم فليهدد بهديهم^(١).

ويجب عليه أن يعذب بينهم في محل التعليم وفي التعليم وفي صفة جلوسهم عنده، ولا يجوز له تفضيل بعض على بعض في شيء من ذلك.

ويجوز له ترك تعليمهم في نحو الجمع والأعياد لتلا تمام أنفسهم بدوام التلميم^(٢). وأول من شرع التخفيف عن الأولاد في التعليم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر المعلم بالجلوس بعد صلاة الصبح إلى الضحى العالي ومن صلاة الظهر إلى صلاة العصر ويستريحون بقية النهار. ثم شرع لهم الاستراحة يومي الخميس والجمعة ودعا بالخير لمن فعل ذلك^(٣).

١٦ - وينبغي أن يكون الصبيان عنده بمنزلة واحدة فلا يفضل بعضهم على بعض، فابن الفقير وابن صاحب الدنيا على حد واحد في التربية والتعليم وكذلك من أعطاه ومن منعه، إذ بهذا يتبين صدق حاله فيما هو بصده، فإن كان يعلم من أعطاه أكثر ممن لم يعطه فذلك دليل على كذبه في نيته، بل يجب أن يكون من لم يعطه أرحى عنده ممن يعطيه،

ذلك قليلاً قليلاً ولو مسألة واحدة في كل يوم أو يومين، وليحذر أن يتركهم يشتغلون بعد الأذان بغير أسباب الصلاة، بل يتركون كل ما هم فيه يشتغلون بذلك حتى يصلوا في جماعة^(١).

وينبغي أن يكون وقت القراءة والتعليم معلوماً حتى ينضبط الحال ولا يختل النظام، ومن تخلف عن ذلك الوقت منهم لغير ضرورة شرعية قابله بما يليق به، قرب صبي يكتفه عبوسة وجهه عليه، وآخر لا يرتدع إلا بالكلام الغليظ والتهديد، وآخر لا ينزجر إلا بالضرب والإهانة كل على قدر حاله^(٢).

١٥ - وينبغي له أن لا يستقضي أحداً من الصبيان فيما يحتاج إليه إلا أن يستأذن أباه في ذلك، ويأذن له عن طيب نفس منه، ولا يستقضي اليتيم منهم في حاجة بكل حال، وليحذر أن يرسل إلى بيته أحداً من الصبيان البالغين أو المراهقين فإن ذلك ذريعة إلى وقوع ما لا ينبغي أو إلى سوء الظن بأهله، ولأن فيه خلوة الأجنبية بالمرأة الأجنبية وهو محرم، فإن سلموا من ذلك فلا يخلو من الوقيعة في أعراضهم^(٣).

وينبغي له أن لا يضحك مع الصبيان ولا ييسأطهم لتلا يفضي ذلك إلى الوقوع في

(١) المدخل لابن الحاج ٢/ ٣٢٩،

(٢) الفتاوى الدواني ٢/ ١٦٥

(٣) الفتاوى الدواني ١/ ٣٥

(١) المدخل لابن الحاج ٢/ ٣٢٦،

(٢) المدخل لابن الحاج ٢/ ٣٢٦

(٣) المدخل لابن الحاج ٢/ ٣٢٨

لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَجَلُكُمْ بِالطَّبِيعَةِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ يَعْلَمُونَ مَا عَلاَمِكُمُ اللَّهُ فَعَلُوا بِمَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (١).

ولما روى أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ عن الصيد بالقوس والكلب المعلم، والكلب غير المعلم فقال له رسول الله ﷺ: «ما صدت بقوسك فاذكر اسم الله ثم كل، وما صدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل، وما صدت بكلبك الذي ليس معلماً فاذكرت ذكاته فكل» (٢).

ولأن الناس كانوا يمارسون الصيد في عهد رسول الله ﷺ وعهده أصحابه وتابعيه من غير تكريم.

ولأن الصيد نوع اكتساب وانتفاع بما هو مخلوق لذلك (٣) وأما ما يشترط في الجوارح المعلمة فينظر تفصيله في (مصطلح صيد ف ٣٨ وما بعدها).

لأن من لم يعطه تحض تعليمه الله تعالى بخلاف من أعطاه فإنه قد يكون مشوباً بدسيسة لا تعلم السلامة فيه معها، والسلامة أولى ما يفتم المرء فيفتتها العاقل (١).
(ر: تعلم وتعليم ف ٩، وطلب العلم ف ١٢-١٤).

ضمان المعلم:

١٧ - اتفق الفقهاء على أن المعلم لو ضرب الصبي الذي يقوم بتعليمه ضرباً غير معتاد فمات فإنه يضمن لمجاوزته الحد المشروع. أما لو كان الضرب معتاداً فلا يضمن وذلك عند المالكية والحنابلة وكذلك عند الحنفية إذا كان بإذن وليه وإلا فيضمن، ويضمن عند الشافعية لأنه قد يستغني عن الضرب بالقول والزجر فضمته (٢).
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (تأديب ف ١١، وتعلم وتعليم ف ١٣-١٤).

الاصطياد بالمعلم من الجوارح:

١٨ - الاصطياد بالمعلم من الجوارح مشروع (٣)

(١) سورة المائدة/ ٤

(٢) حديث: أبي ثعلبة الخشني أنه سأل رسول الله ﷺ عن

الصيد بالقوس...

أخبره البخاري (فتح الباري ٩/ ٦١٢) ومسلم

(١٥٣٢/٣)

(٣) البداية شرح للهداية ٩/ ٥٧٣، وتبيين الحقائق ٦/ ٥١،

وبدلية للجهاد ١/ ٤٥٧، وحاشية للدسوقي ٢/ ١٠٣،

والمستقى ٣/ ١٢٣، وروضة الطالبين ٣/ ٢٤٦، والمجموع

٩/ ٩٣، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٣/ ٧٤، والمفتي

لابن قدامة ٨/ ٥٤٢، والإيضاح ١٠/ ٤٢٧.

(١) المدخل لابن الحاج ٢/ ٣١٨، وينظر الفسواكه الدواني ١٦٥/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٦٣، والمودعة ٤/ ٤١٩، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٩٦، ومغني المحتاج ٤/ ١٩٩، والمغني ٥٣٧/٥

(٣) تبيين الحقائق ٦/ ٥٠-٥١، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٢٩٨، والقوانين الفقهية ص ١٧٥، وحاشية للدسوقي ٢/ ١٠٤، ومغني المحتاج ٤/ ٢٧٥، كشف القناع ٦/ ٢٢٢، ٢٢٥.

مُعَيَّر

انظر: مقادير

مُعَيَّد

انظر: مدرّس

مُغَالَاة

التعريف:

١- المغالاة في اللغة: المبالغة في الشيء، ومجاوزة الحد فيه. يقال: غالى بالشيء: اشتراه بثمان غال، ويقال: غاليت صدق المرأة: أي أغليت، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «ألا لا تغالوا في صدقات النساء»^(١)، وأصل الغلاء: الارتضاع ومجاوزة القدر في كل شيء^(٢).

ولا يخرج المعنى في الاصطلاح عن المعنى اللغوي^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

الرخص:

٢- الرخص في اللغة: ضد الغلاء، من رخص الشيء رخصاً فهو رخيص من باب قرب، يقال: أرخص الله السعر، ويتمعدى

مُغَابَنَة

انظر: غبن



(١) أثر عمر رضي الله عنه: «ألا لا تغالوا في صدقات النساء». أخرجه النسائي (١١٧/٥) والحاكم (١٧٧/٢)، واللفظ للحاكم، وصححه الحاكم.
(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، وترتيب القاموس، والمعجم الوسيط، والمغرب للمطري.
(٣) حاشية الطحطاوي على الدرر ١/ ٣٧٠، وللجموع ٥/ ١٩٥، وكشاف القناع ٥/ ١٢٩.

﴿وَأَنْبَشِرْ أَحَدَهُنَّ فَنَطَارًا فَلَا تَأْخُذْ وَأَمْنَهُ مَشِيًّا﴾^(١) فقال عمر رضي الله عنه: كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً، ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: إني كنت نهيتكم أن تفالوا في صداق النساء ألا ليفعل رجل في ماله ما بدا له؟^(٢)

ومع ذلك فقد صرح المالكية بكراهة المغالاة في المهور، بمعنى ما خرجت بها عن عادة أمثالها^(٣).

وذنب جمهور الفقهاء إلى أنه يسن تخفيف الصداق وعدم المغالاة في المهور^(٤)، لقوله عليه السلام: «إن من بين المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقها، وتيسير رحمها»^(٥).

ولما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خيرهن أيسرهن صداقاً»^(٦).

بالهزمة وبالتضعيف. وارتخصت الشيء: اشترته رخيصاً^(١).

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي.
والصلة بين المغالاة والرخص هي التضاد.

الأحكام المتعلقة بالمغالاة:

تتعلق بالمغالاة أحكام منها:

المغالاة في المهر:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه ليس للمهر حد أعلى مقدر^(٢)، فحينما أراد عمر رضي الله عنه تحديد المهور، نهى أن يزداد في الصداق على أربعمئة درهم، وخطب الناس فيه فقال: «ألا لا تفالوا في صداق النساء، فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سبق له إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال، ثم نزل فعرضت له امرأة من قریش، فقالت: يا أمير المؤمنين، أكتب الله أحق أن يتبع أو قولك؟ قال: بل كتاب الله، فما ذاك؟ قالت: نهيت الناس أن يفالوا في صداق النساء، والله تعالى يقول في كتابه

(١) سورة النساء/ ٢٠

(٢) أرى عمر رضي الله عنه: «ألا لا تفالوا في صداق النساء...»

أخرجه البيهقي (٢٣٣/٧) وأعله بالانقطاع.

(٣) حاشية السنوسي على الدردير ٣٠٩/٢.

(٤) روضة الطالبين ٢٤٩/٧، وكشاف القناع ١٢٨/٥ - ١٢٩،

وحاشية السنوسي ٣٠٩/٢.

(٥) حديث: «إن من بين المرأة...»

أخرجه أحمد (٧٧/٦) والحاكم (١٨١/٢) من حديث عائشة، واللفظ لأحمد، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٦) حديث: «خيرهن أيسرهن صداقاً».

رواه الطبراني في الكبير (٧٨/١١) - ٧٩، وأورده الهيثمي

في مجمع الزوائد (٢٨١/٤)، قال: رواه الطبراني

بإسنادين، في أحدهما جابر الجعفي وهو ضعيف وقد وثقه

شمعة والشوري، وفي الآخر رجاء بن الحارث ضمه ابن

معين وغيره، وبقي رجالهما ثقات.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٩/٧، وكشاف القناع ١٢٨/٥ - ١٢٩،

وحاشية السنوسي ٣٠٩/٢.

أصحابنا: والمراد بتحسينه بياضه ونظافته وسبوغه وكشافته، لا كونه ثميناً، لحديث النهي عن المغالة المتقدم.

وقال القاضي حسين والبغوي: الثوب القميص أفضل من الجديد، ودليله حديث عائشة رضي الله عنها قالت: نظر أبو بكر رضي الله عنه إلى ثوب كان يمرض فيه، فقال: «اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفونني فيها، قلت: إن هذا خلق: قال: الخي أحق بالجديد من الميت»، وهذا كله يدل على رخص الكفن ^(١).

المغالة في العبادة:

• - ينبغي أن يقتصد المسلم في طاعة الله، وأن يكون وسطاً بين الغلو والتفريط في عبادة الله، ولا يكلف نفسه بما لا يطيق، لأن النبي ﷺ قال: «إياكم والغلو في الدين» ^(٢)، ولأن النبي ﷺ لما بلغه خبر الثلاثة الذين قال أحدهم: إني لا أتزوج النساء، وقال الثاني: أصوم ولا أفطر، وقال الثالث: أقوم ولا أنام - خطب وقال: «ما بال أقوام يقولون

ففي هذين الحديثين دليل على أفضلية النكاح مع قلة المهر، وأن الزواج بمهر قليل مندوب ومرغوب إليه، لأن المهر إذا كان قليلاً لم يستصعب النكاح من يريده، فيكثر الزواج المرغوب فيه، ويقدر عليه الفقراء، ويكثر النسل الذي هو أهم مطالب النكاح، بخلاف ما إذا كان المهر كثيراً، فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال، فيكون الفقراء - الذين هم الأكثر في الغالب - غير مزوجين، فلا تحصل المكاثرة التي أرشد إليها النبي ﷺ ^(١). وقال الشافعي رحمته الله: والاقتصاد في الصداق أحب إلينا ^(٢).

المغالة في الكفن:

٤ - اتفق الفقهاء على أنه تكره المغالة في الكفن، لما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تغالوا في الكفن، فإنه يسلب سلباً سريعاً» ^(٣).

قال ابن عابدين: المراد بالمغالة في الكفن الزيادة على كفن المثل.

وقال النووي: يستحب تحسين الكفن، قال

(١) حاشية ابن عابدين ١/٥٧٨ ط مصطفى الحلبي، والنسقى شرح الموطأ ٢/٧، والجموع شرح المهذب ٥/١٩٥ - ١٩٧، والعلل ١/٣٤٦، وعن المبرود ٨/٤٣٠، وكشاف القناع ٢/١٠٤ - ١٠٥.
(٢) حديث: «إياكم والغلو في الدين»
رواه أحمد (١/٢١٥) والحاكم في مستدركه (١/٤٤٦)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) نيل الأوطار ٦/١٦٩، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
(٢) للجموع ١٦/٣٢٧، والألم ٥/٨٨.
(٣) حديث: «لا تغالوا في الكفن»..
رواه البيهقي (٣/٤٠٣) في سننه الكبرى، وعند أبي داود (٣/٢٧٠) بلفظ «يسلب».

مُفَاخَلَةٌ

التعريف

١ - المُفَاخَلَةُ فِي اللُّغَةِ: مُقَااعِلَةٌ، يُقَالُ: فَاخَذَ الْمَرْأَةُ مُفَاخَلَةً: إِذَا جَلَسَ بَيْنَ فَخْذَيْهَا أَوْ فَوْقَهُمَا كَجُلُوسِ الْجَمَاعِ^(١).
وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمُفَاخَلَةِ:

مُفَاخَلَةُ الزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا:

٢ - ذَهَبَ الْمُفَقِّهَاءُ إِلَى أَنَّ مُفَاخَلَةَ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ أَوْ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ حَلَالٌ بِحَائِلٍ أَوْ بِغَيْرِ حَائِلٍ.
أَمَّا مُفَاخَلَةُ غَيْرِ الزَّوْجَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَنَحْوِهَا فَحَرَامٌ.

وَيَنْتَظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي مُصْطَلَحِ (أَجْنَبِي ف ١١ وَمَا بَعْدَهَا، فَخَذ ف ٣).

كَذَا وَكَذَا، إِنِّي أَصْلِي وَأَنَا، وَأَصُومُ وَأَنْطَرُ، وَأَنْزُوجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ مَسْتِي فَلَيْسَ مِنِّي^(١).

وَعَنْ هَاشِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: ثَلَاثَةٌ تَذَكَّرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُؤُوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ»^(٢)،
فَالْأَفْضَلُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَجْهَدَ نَفْسَهُ بِالطَّاعَةِ وَكَثْرَةِ الْعَمَلِ، وَأَنْ لَا يَغْلُو فِي الدِّينِ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ هَذَا مَلَّ، ثُمَّ تَرَكَ، وَكَوْنُهُ يَبْقَى عَلَى الْعَمَلِ وَلَوْ قَلِيلاً مُسْتَمِرّاً عَلَيْهِ أَفْضَلُ^(٣).

مَقْرُورٌ

انظر: غرر

مُفْلَصَةٌ

انظر: ذبائح

(١) حديث: «مَا يَأَلِ أَتَوَامٌ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا...» أخرجه مسلم (٢/١٠٢٠).

(٢) حديث: «مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٠١).

(٣) رياض الصالحين للسَّوْدِي ١/١٦٥، ٢٤٩، وفتح الباري (٣) ١٠٤/٩، ومجموع الزَّوَائِد ١/٦١، وفيض القدير ٢/٥٤٤.

(١) اللصباح المنير، والمغرب للمطري.
(٢) ابن عثيمين ٢/٢٣٣، مواهب الجليل ٣/١٦٦، ٤١٦.

المُفَاخَلَةُ فِي الْحَجِّ:

٣- نص الشافعية على أنه تحرم المُفَاخَلَةُ فِي الْحَجِّ بِشُرُوطٍ هِيَ: أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ عَامِداً، عَالِماً بِالْحُكْمِ، وَأَنْ تَكُونَ الْمُفَاخَلَةُ بِشَهْوَةٍ وَيَلَا حَائِلَ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزَلِ.

وَأَمَّا الْمَوْجِبُ فَإِنْ كَانَتْ لِلْمُفَاخَلَةِ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ وَقَبْلَ الْخَلْقِ فِي الْعِمْرَةِ فَقِيهَا الْقَدِيحَةِ، وَلَا يَفْسُدُ النَّسَكُ بِهَا مَطْلَقاً وَإِنْ أَنْزَلَ، وَمَتَى انْتَفَى شَرْطُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا حَرَمَةَ وَلَا قَدِيحَةً^(١).

وَأَمَّا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فَلَمْ يَنْصَحُوا عَلَى الْمُفَاخَلَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: يَجِبُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَنْ يَتَجَنَّبَ مَقْدَمَاتِ الْجَمَاعِ وَدَوَاعِيَهُ مِنَ التَّقْبِيلِ، وَاللَّمْسِ بِشَهْوَةٍ، وَالْمُبَاشَرَةِ^(٢).

أَثَرُ الْمُفَاخَلَةِ فِي الصَّوْمِ:

٤- ذهب الفقهاء إلى أن المُفَاخَلَةَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ تَبْطُلُ صَوْمَ الصَّائِمِ إِنْ أَنْزَلَ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّوْمَ إِذَا لَمْ يَنْزَلِ.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا تجب الكفارة بالمباشرة فيما دون الفرج، من مُفَاخَلَةٍ وَغَيْرِهَا، فِي نَهَارِ رَمَضَانَ إِذَا أَنْزَلَ، لِأَنَّهُ أَفْطَرُ بِغَيْرِ جَمَاعٍ. وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: تَجِبُ الْكَفَارَةُ فِي رَمَضَانَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بِإِخْرَاجِ مَنَى بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا^(١).

حُكْمُ الْمُفَاخَلَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَصَاهِرَةِ:

٥- نص الشافعية على أثر المُفَاخَلَةِ فِي الْمَصَاهِرَةِ، فَقَالَ النُّوْي: فِي ثُبُوتِ الْمَصَاهِرَةِ بِالْمُفَاخَلَةِ وَتَحْرِيمِ الرِّبَةِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: نَعَمْ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْبُغْوِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ.

وَالثَّانِي: لَا، وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ الْقَطَّانِ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ: وَالْقَوْلَانِ فِيمَا إِذَا جَرَى ذَلِكَ بِشَهْوَةٍ، فَأَمَّا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا أَثَرَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ^(٢).

أَثَرُ الْمُفَاخَلَةِ فِي حَدِّ الزَّانَا:

٦- نص الشافعية على أنه لا حدٌ بِمُفَاخَلَةِ

(١) ابن عابدين ٢/١٠٠، والشرح الصغير ١/٧٠٧، وكشاف القناع ٢/٣٧٥، ومغني المحتاج ١/٤٤٣ (٢) روضة الطالبين ٧/١١٣

(١) الغلوي، وعيمرة ٢/١٣٦. (٢) ابن عابدين ٢/٢٠٨، والفناوي الهندية ١/٢٤٤، والحطاب ٢/١٦٦، وكشاف القناع ٢/٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٦

ونحوها من مقدمات الجماع مما لا إيلاج فيه
كسحاق^(١) ، بل يعمران^(٢) .
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (تميزير
٣٦).

مُفَارَقَة

التعريف:

١ - المفارقة في اللغة: مصدر الفعل فارق
ومادته: فرق، يقال: فَرَّقَ بين الشيئين فرَّقاً
وفُرْقَاناً: إذا فصل وميَّز أحدهما عن الآخر
وفارقه مفارقة وفرقاً: باعده، وتفارق القوم:
فارق بعضهم بعضاً، وفارق فلان امرأته
مفارقة: باينها، والتفرق والافتراق سواء،
وفي الحديث: «البيعان بالخيار ما لم
يتفرقا»^(١).

والفرق: الفرقة وأكثر ما تكون بالأبدان،
ويكون بالأقوال مجازاً^(٢).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - التاركة:

٢ - التاركة في اللغة: يقال: ترك الشيء:
خلأه، وتركت الشيء: خلّيته، وتاركته البيع



(١) حديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».
أخرجه البخاري (الفتح ٤/٣٢٨) ومسلم (١١٦٤/٣)
من حديث حكيم بن حزام.
(٢) لسان العرب، والمجمل الوسيط، والمصباح المنير.
(٣) الفروق للقرافي ٣/ ٢٧٠

(١) نهاية المحتاج ٧/ ٤٠٤ ط المكتبة الإسلامية.
(٢) مفتي المحتاج ٤/ ١٤٤

للصلين صلاة الجماعة، وهذه المفارقة قد تكون محتمة، وقد تكون جائزة، وقد تكون واجبة، وبيان ذلك فيما يلي:

امتناع مفارقة المأموم صلاة الجماعة بدون عذر:

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في القديم إلى أنه لا يجوز أن يفارق المقتدي إمامه بدون عذر فلا ينتقل من في جماعة إلى الانفراد، لأن المأمومية تلزم بالشروع، وإن لم تجب ابتداءً كما يقول المالكية^(١)، لقول النبي ﷺ: «إِذَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»^(٢)، ولأنه ترك متابعة إمامه وانتقل من الأعلى للأدنى بغير عذر أشبه ما لو نقلها إلى النفل^(٣).

وإذا انتقل المأموم من الجماعة إلى الانفراد بدون عذر بطلت صلاته عند الحنفية والمالكية وفي أصح الروايتين عند الحنابلة وفي القول القديم للشافعية، لأنه من ترك

متاركة أي صالحته على تركه، وتركت الرجل: فارقه ثم استعير للإسقاط في المعاني فقيل: ترك حقه إذا أسقطه، وترك ركنة من الصلاة: إذا لم يأت بها^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي^(٢).
وعلى هذا فالمشاركة أهم من المفارقة.

ب- المُجَاوِزَة:

٣- المُجَاوِزَة في اللغة: يقال جاوزت الموضع جوازا ومجاوزة بمعنى جُزئته، وجاوزت الشيء إلى غيره وتجاوزه تعديته، وتجاوزت عن الشيء: عفوت عنه^(٣).
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي^(٤).
والمجاوزة أهم من المفارقة.

الأحكام المتعلقة بالمفارقة:

تتعلق بالمفارقة أحكام منها:

أولاً: المفارقة في العبادات:

المفارقة في صلاة الجماعة.

المراد بالمفارقة في صلاة الجماعة ترك أحد

(١) البائع ٢٢٣/١، والشرح الصغير ٤٤٩/١، ٤٥٠، ومفني المحتاج ٢٥٩/١، وكشاف الفتاوى ٣٢١/١، وشرح منتهى الإرادات ١٧١/١

(٢) حديث: «إِذَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» أخرجه البيهقي (فتح الباري ٢/٢٠٩) ومسلم (١/٣٠٩) من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

(٣) كشف الفتاوى ١/٣٢١

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، ومختار الصحاح، والمعجم الوسيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٤٩٩، وإعانة الطالبين ٣/١٥٢

(٣) لسان العرب والمصباح المنير ومختار الصحاح.

(٤) المفني ٣/٢٦٦

بغير نية بحال^(١).

جواز مفارقة المأموم صلاة الجماعة بعذر:
 • ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - إلى أنه يجوز للمأموم أن يفارق صلاة الجماعة وينوي الانفراد إذا كان ذلك لعذر، ولم يجز الحنفية المفارقة مطلقاً ولو بعذر.

واستدل القائلون بجواز المفارقة بما رواه جابر رضي الله عنه قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم يرجع إلى قومه بني سلمة فيصليها بهم، وأن رسول الله ﷺ آخر العشاء ذات ليلة فصلها معاذ معه ثم رجع فأمر قومه، فافتتح بسورة البقرة فتحنى رجل من خلفه فصلى وحده، فلما انصرف قالوا: نافقت يا فلان. فقال: ما نافقت، ولكني أتى رسول الله ﷺ فأخبره. فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنك أخرت العشاء البارحة، وإن معاذاً صلاها معك ثم رجع فأمرنا فافتتح سورة البقرة فتحنيت فصليت وحدي وإنما نحن أهل نواضح نعمل بأيدينا فالتفت رسول الله ﷺ إلى معاذ فقال: «أتان أنت يا معاذ؟ أتان أنت؟

المتابعة بغير عذر أشبه ما لو تركها من غير نية المفارقة. ولأنه كما يقول الشافعية في القديم التزم القدوة في كل صلاته وفيه يبطل العمل^(١)، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا بُطْلَٰءَ أَعْمَلُكُمْ﴾^(٢).

والمذهب عند الشافعية والرواية الثانية عند الحنابلة أن الصلاة صحيحة لكن مع الكراهة عند الشافعية - أي كراهة المفارقة -، واستدل الشافعية على صحة صلاة المأموم مع المفارقة بأن صلاة الجماعة إما سنة على قول والسنن لا تنزم بالشروع إلا في الحج والعمرة، وإما فرض كفاية على الصحيح فذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة، ولأن الفرقة الأولى فارقت النبي ﷺ في ذات الرقاع^(٣)، وعلل الحنابلة الصحة - كما قال ابن قدامة - بأن المنفرد لو نوى كونه مأموماً لصح في رواية. فنية الانفراد أولى، فإن المأموم قد يصير منفرداً بغير نية وهو المسبوق إذا سلم إمامه، وغيره لا يصير مأموماً

(١) الجلائع ١/٢٢٣، والشرح الصغير ١/٤٥٠، ومغني المحتاج ١/٢٥٩، والمغني ٢/٢٣٣، والإيضاح ٢/٣١٦.

(٢) سورة محمد / ٣٣

(٣) حديث: مفارقة الصحابة في الصلاة للنبي ﷺ.

أخرجه البخاري (فتح الباري ٧/٤٢١) ومسلم (١/٥٧٥ - ٥٧٦)

(١) مغني المحتاج ١/٢٥٩، والمغني ٢/٢٣٣، وروضة الطالين ١/٣٧٤

أثناء الصلاة^(١).

وقال الحنابلة: من أحرَمَ مأموماً ثم نوى الانفراد لعذر يبيح ترك الجماعة كتطويل إمام وكمرض وكغلبة نعاس أو غلبة شيء يفسد صلاته كمدافعة أحد الأخبثين أو خوف على أهل أو مال أو خوف فوت رفقة أو خرج من الصف مغلوباً لشدة زحام ولم يجد من يقف معه ونحو ذلك من الأعذار صح انفراده فيتم صلاته متفرداً لحديث جابر رضى الله تعالى عنه في قصة معاذ رضى الله تعالى عنه، قالوا: ومحل إباحة المقارعة لعذر إن استفاد من فارق لتدارك شيء يتخشى فواته أو غلبة نعاس أو خوف ضرر ونحوه بمقارعة إمامه تعجيل لحوقه قبل فراغ إمامه من صلاته ليحصل مقصوده من المقارعة فإن كان الإمام يعجل ولا يتميز انفراده عنه بنوع تعجيل لم يجز له الانفراد لعدم الفائدة فيه، وأما من عذره الخروج من الصف فله المقارعة مطلقاً لأن عذره خوف الفساد بالفَلْأَةِ وذلك لا يتدارك بالسرعة، وفصل الحنابلة فيما إذا نوى المأموم المقارعة فقالوا: وإذا فارق المأموم الإمام لعذر مما تقدم في قيام قبل قراءة الإمام الفاتحة قرأ المأموم لنفسه لصيرورته منفرداً

اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، والسماء والطارق، والسماء ذات البروج، والشمس وضحاها، والليل إذا يشئ ونحوها^(١)، ولم يأمر النبي ﷺ الرجل بالإعادة ولا أنكر عليه فعله^(٢). غير أنهم اختلفوا في الأعذار التي تجوز معها المقارعة، فمن الأعذار التي تتميز بمقارعة الإمام تطويل الإمام في الصلاة طولاً لا يصبر معه المأموم لضعف أو شغل ففي هذه الحالة يجوز للمأموم أن يفارق الإمام ويتوي الانفراد ويتم صلاته متفرداً لما سبق في قصة معاذ رضى الله تعالى عنه.

وهذا العذر متفق عليه بين المالكية والحنابلة وفي الصحيح عند الشافعية^(٣).

وزاد الشافعية من الأعذار التي يجوز للمأموم أن يفارق إمامه في الصلاة أن يترك الإمام سنة مقصودة كالشهادة الأولى أو القنوت فله فراقه ليأتي بتلك السنة.

واعتبر إمام الحرمين أن الأعذار التي يجوز معها ترك الجماعة ابتداءً تجوز معها المقارعة

(١) حديث جابر: «كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ...» أخرجه البيهقي (١١٢/٣) وأصله في الصحيحين.

(٢) للمصنف ٢٣٣/٧، ومغني المحتاج ٢٥٩/١، وكشاف الفتاوح ٣٢٠/١، والشرح الصغير ٤٥٠/١، وجواهر الإكليل ٨٢/١.

(٣) جواهر الإكليل ٨٢/١، ومغني المحتاج ٢٥٩/١، والجميع ٢٤٧/٤، وكشاف الفتاوح ٣٢٠/١.

(١) للجميع ٢٤٧/٤، وفتح العزيز بهامش للجميع ٤٠٤/٤.

فتمنيت عليه وأتم صلاته وينوي المأموم الذي اتهم بالآخر مقارعة إمامه للعلل المانع له من اقتلائه به وهو التغير^(١).

وقال الحنفية: والمقتدي إذا ظهر له وهو وراء الإمام أن القبلة غير الجهة التي يصلي إليها الإمام لا يمكنه إصلاح صلاته لأنه إذا استدبر خالف إمامه في الجهة قصداً وهو يفسد وإلا كان متما صلاته إلى ما هو غير القبلة عنده وهو مفسد أيضاً^(٢).

ب- تليس الإمام بما يطل صلاته:

٧ - لو رأى المأموم في أثناء الصلاة الإمام متلبساً بما يطل الصلاة كان رأى على نويه أو بدنه نجاسة أو تبين أن الإمام محدث أو جنب فإنه يجب على المأموم مقارعة ويتم صلاته منفرداً بأنيا على ما صلى مع الإمام، وهذا عند المالكية والشافعية في الجملة.

قال المالكية: إن علم المأموم حدث إمامه في الصلاة ولم يستمر معه بل فارقه وصلى لنفسه منفرداً أو مستخفاً فتصح للمأمومين، ومفهومه أنه لو علم بحدث إمامه في الصلاة واستمر معه بطلت عليهم.

وقالوا: لو رأى المأموم نجاسة على إمامه

قبل سقوط فرض القراءة عنه بقراءة الإمام، وإن فارقه بعد قراءة الفاتحة فله الركوع في الحال لأن قراءة الإمام قراءة للمأموم، وإن فارقه في أثناء القراءة فإنه يكمل ما بقي من الفاتحة.

وإن كان في صلاة سرّ كظهر وعصر، أو في الأخيرتين من العشاء مثلاً وفارق الإمام لعذر بعد قيامه وظن أن إمامه قرأ لم يقرأ، أي لم تلزمه القراءة إقامة للظن مقام اليقين، قال البهوتي: الاحتياط القراءة^(١).

وجوب للمقارعة:

من الأحوال التي يجب فيها على المأموم مقارعة صلاة الجماعة ما يلي:

أ- انحراف الإمام عن القبلة:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا انحراف الإمام عن القبلة فإنه يجب على المأموم مقارعة ويصلي منفرداً^(٢).

ولو اجتهد اثنان في القبلة واتفق اجتهداهما وصلى أحدهما بالآخر وتغير اجتهد أحدهما لزمه الانحراف إلى الجهة التي تغير اجتهداها إليها لأنها ترجحت في ظنه

(١) مفتي الحاج ١/١٤٧، وكشاف القناع ١/٣١١، ٣١٢.

وشرح منتهى الإرادات ١/١٦٤

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٢٩١

(١) كشاف القناع ١/٣٢٠، المفتي ٢/٢٣٣

(٢) الشرح الصغير ١/٤٣٥، ومفتي الحاج ١/١٤٧، وكشاف

القناع ١/٣١٢، ٣١١

منه حرفان يبطل الصلاة، واختلفوا فيما لو تنحج الإمام فبان منه حرفان هل يجب على المأموم مفارقتة أم لا ؟ فالمنهج أنه لا يفارقه حملاً على العذر، لأن الظاهر تحرز الإمام عن المبطل والأصل بقاء العبادة، لكن قال السبكي: إن دلت قرينة حال الإمام على خلاف ذلك وجبت المفارقة، ولو لحن الإمام في الفاتحة لحنا يغير المعنى وجبت مفارقتة، كما لو ترك واجباً، ولكن هل يفارقه في الحال أو حتى يركع لجواز أنه لحن ساهياً، وقد يتذكر فيعيد الفاتحة؟ الأقرب الأول - أي المفارقة في الحال - لأنه لا تجوز متابعتة في فعل السهو كما قال الزركشي.

وقال الخطيب الشرييني: بل الأقرب الثاني - أي لا يفارقه حتى يركع - لأن إمامه لو سجد قبل ركوعه لم تجب مفارقتة في الحال. ولا تصح الصلاة وراء السكران لأنه محدث، قال الشافعي والأصحاب: فإن شرب الخمر وغسل فاه وما أصابه وصلى قبل أن يسكر صححت صلاته والاقتداء به، فلو سكر في أثناء الصلاة بطلت صلاته ويجب على المأموم مفارقتة ويسني على

وأراه إياها فوراً واستخلف الإمام من حين ذلك فتبطل صلاة الإمام دون المأموم واختار ابن ناجي البطلان للجميع، وقال الشافعية: إن استمر المأموم في هذه الحالة على المتابعة لحظة أو لم ينو المفارقة بطلت صلاته بالاتفاق - أي اتفاق فقهاء الشافعية - لأنه صلى ببعض صلاته خلف محدث مع علمه بحديثه، ومن صرح ببطلان صلاته إذا لم ينو المفارقة ولم يتابعه في الأفعال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والمحاملي وخلاتق من كبار الأصحاب، ومواء كان الإمام حالماً بحديث نفسه أم لا، لأنه لا تفریط من المأموم في الحالين، وهذا هو المنهج وبه قطع الجمهور كما قال النووي.

وقال الشافعية أيضاً: لو كان المأموم قارئاً وكان الإمام أمياً، أو كان الإمام قد قام إلى ركعة خامسة أو أتى الإمام بمناف غير ذلك فإنه يجب على المأموم مفارقتة ويتم صلاته منفرداً بأنياً على ما صلى مع الإمام^(١).
والأصح عند الشافعية أن التنحج إن ظهر

(١) الشرح الصغير ١/ ٤٣٥، ٤٣٦، والمواق بهامش الخطيب ٩٧/٢، ومنه المحتاج ١/ ٢٤٢، ٢٦٠، والجموع ٤/ ٢٤٧، ٢٥٦ وما بعدها، وضع العزيم بهامش المجموع ٤/ ٣٢٦

الجلوس له وقام لزم رجوعه إذا لم يستمع قائماً، فإن استم قائماً كره رجوعه، ويحرم رجوعه إن شرع في القراءة أما المأموم فالتجته أن يفارق إمامه ويتم صلاته لنفسه ويسلم على قول، والمنصوص أن المأموم إذا سبح لإمامه قبل أن يعتدل فلم يرجع تشهد لنفسه وتيممه^(١).

وقال الحنابلة: لا تبطل صلاة الجماعة بقطع صف من صفوفها سواء كان وراء الإمام أو عن يمينه لكن لو كان الصف الذي انقطع عن يسار الإمام وبعد بقدر مقام ثلاثة رجال فتبطل صلاة هذا الصف المنقطع وهذا ما لم تنو الطائفة المنقطعة مفارقة الإمام، فإن نوت مفارقتها صحت صلاتها^(٢).

المفارقة في صلاة الجمعة:

٨ - أجاز الشافعية والحنابلة للمأموم أن يفارق الجماعة في الركعة الثانية من صلاة الجمعة.

جاء في مغني المحتاج: لا يجوز قطع الجماعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، لأن الجماعة في الركعة الأولى منها شرط، وأما في الركعة الثانية فليست بشرط فيها

صلاته، فإن لم يفارقه وتابع معه بطلت صلاته^(١).

وقال ابن عقيل من الحنابلة: إن عجز الإمام عن إتمام المفارقة في أثناء الصلاة صحت صلاة الأمي خلفه لمساواته له، أما القارئ فإنه يفارق الإمام للعذر ويتم لنفسه لأنه لا يصح اتتمام القارئ بالأمي، ولكن قال الموق: الصحيح أنه إذا لم يقدر على قراءة المفارقة تقصد صلاته لأنه قادر على الصلاة بقراءتها فلم تصح صلاته لعدم قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢)، وإن استخلف الإمام الذي عجز عن إتمام المفارقة في أثناء الصلاة من يتم بهم صلاتهم وصلى معهم جاز^(٣).

وقال الحنابلة: إذا قام الإمام لركعة زائدة ونهيه المأمومون فلم يرجع وجبت مفارقتها وبطلت صلاته لعدم ترك ما وجب عليه، ويسلم المأموم للمفارق لإمامه بعد قيامه لركعة وتنبيهه وإبائه الرجوع وذلك إذا أتم التشهد الأخير^(٤).

أما إن ترك الإمام التشهد الأول مع

(١) مغني المحتاج ١/١٩٥، ١٩٦، والمجموع ٤/٢٦٢

(٢) حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

أخرجه البخاري (٢/٢٣٧) ومسلم (١/٢٩٥) من حديث عبادة بن الصامت.

(٣) كشف القناع ١/٣٧٩

(٤) مطالب أولي النهى ١/٥١٣، ٥١٤

(١) مطالب أولي النهى ١/٥١٥، ٥١٦

(٢) مطالب أولي النهى ١/٦٩٥

المسافر محل إقامته ويتحقق ذلك بمفارقتها بيوت المكان الذي يخرج منه وتوابع البيوت أيضاً.

وذلك لما روى أنس رضي الله تعالى عنه قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بالمدينة أربعاً، وصليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين»^(١)، وروي عن علي رضي الله عنه لما خرج إلى البصرة رأى خضاً أمامه فقال: «لولا هذا الخض لصلينا ركعتين»^(٢).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (صلاة المسافر ٢٢).

المقارعة في صلاة الخوف:

١٠ - من صور صلاة الخوف أن الإمام يفرق الجيش فرقتين، فرقة تجعل في مواجهة العدو، ويصلي الإمام بالفرقة الثانية من الجيش فإذا قام الإمام إلى الركعة الثانية في الثانية وإلى الركعة الثالثة في الثلاثية أو الرباعية فارقه للمأمومين ولا يتابعونه بل يتمون الصلاة لأنفسهم ثم يذهبون إلى وجه العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلّي بهم الإمام ما بقي من

خلافاً لما في الكفاية من عدم الجواز، ولو تعطلت الجماعة بخروجه وقتلنا بأنها فرض كفاية فينبغي كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها، لأن فرض الكفاية إذا انحصر في شخص تعين عليه^(١).

وفي المجموع: إذا صلى المأموم ركعة من صلاة الجمعة ثم فارق إمامه بعذر أو يغيره وقتلنا لا تبطل صلاته بالمقارعة أتمها جمعة كما لو أحدث الإمام وهذا لا خلاف فيه^(٢).

وقال الخنابلة: إن فارق المأموم الجماعة لعذر في الركعة الثانية من صلاة الجمعة وقد أدرك الركعة الأولى مع الإمام فإنه يتمها جمعة، لأن الجمعة تترك بركعة، وقد أدركها مع الإمام، فإن فارقه في الركعة الأولى من الجمعة فكمزحوم فيها حتى تفوته ركعتان فيتمها نقلاً ثم يصلي الظهر^(٣). وقال المالكية: لا يجوز الانفراد في صلاة الجمعة لأن الجماعة شرط فيها^(٤).

شرط مفارقة البنيان في قصر صلاة المسافر:

٩ - يجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية، لكن يشترط للترخص برخصة القصر أن يفارق

(١) حديث أنس: «صليت مع النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً...»

أخرجه البخاري (الفتح ٥٦٩/٢) ومسلم (٤٨٠/١) واللفظ لمسلم.

(٢) الأثر عن علي رضي الله عنه، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٢٩/٢)

(١) مغني المحتاج ٢٥٩/١ - ٢٦٠

(٢) المجموع ٥٨٢/٤

(٣) كشف الناف ٣٢٠/١

(٤) شرح الزرقاني ١٩٠/١

صلاته فإذا جلس للشهادة قاموا وأتموا صلاتهم والإمام ينتظرهم ليسلم بهم. ويتنظر تفصيل ذلك في مصطلح (صلاة الخوف ف ٦).

شرط مقارقة النيتان في فطر المسافرين:

١١ - اتفق الفقهاء على أن المسافر الذي يريد الترخص برخصة الفطر في رمضان لا يجوز له الفطر إلا بعد مقارقة عمران البلد الذي يسافر منه.

كما اتفقوا على أنه لو سافر وفارق عمران البلد قبل الفجر جاز له الفطر في هذا اليوم. ولكنهم اختلفوا فيما لو سافر وفارق عمران البلد بعد الفجر هل يجوز له الفطر في ذلك اليوم أم لا ؟

فذهب الحنفية والمالكية وهو مذهب الشافعي المعروف من نصوصه كما قال النووي وهو رواية عن الإمام أحمد إلى أن من سافر وفارق عمران بعد طلوع الفجر لا يجوز له الفطر في ذلك اليوم، وهو قول مكحول والزهري ويحيى الأنصاري والأوزاعي، لأن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر فإذا اجتمع فيها غلب حكم الحضر ويعتبر في هذا اليوم مقيماً فلزمه الصوم فلا يظله باختياره ولذلك لو جامع فيه فعله القضاء والكفارة.

والرواية الثانية عن الإمام أحمد أن له أن يفطر في ذلك اليوم وهو قول عمرو بن شرحبيل والشعبي وإسحاق وابن المنذر لما روى عبيد بن جبير قال: «كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب النبي ﷺ في سفينة من القسطنطين في رمضان فرغ ثم قرب عُدَّاه قال جعفر في حديثه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسقرة ثم قال: اقترب. قلت: ألتست ترى البيوت؟ قال أبو بصرة أرغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ - قال جعفر في حديثه - فأكل»^(١)، ولأن السفر معنى لو وجد ليلاً واستمر في النهار لأباح الفطر فإذا وجد في اثنتائه أباحه^(٢).

ثانياً: المقارقة في العقود:

أثر المقارقة في لزوم العقد:

لمقارقة المتعاقدين أثر في لزوم بعض العقود ومن ذلك:

مقارقة المتبايعين مجلس العقد:

١٢ - من أسباب لزوم البيع بعد انعقاده بالإيجاب والقبول أحد أمرين: إما التخاير، وهو أن يختير أحد المتبايعين صاحبه في

(١) أثر عبيد بن جبير: «كنت مع أبي بصرة الغفاري»

أخرجه أبو داود (٧٩٩/٢) - (٨٠٠)

(٢) حاشية ابن عابدين ١٢٣/٢، والاختيار ١/١٣٤، والشرح

الصغير ١/٧١٨، والجموع ٦/٢٦١، ٢٦٢، والمنهاج

١٠١/٣

منهما بالخيار ما لم يفترقا وكانا جميعا أو
يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد
وجب البيع، وإن افترقا بعد أن تبايعا ولم
يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع^(١).

حكم مقارعة المتبايعين:

١٣ - اختلف الشافعية والحنابلة في حكم
مقارعة المتبايعين أو أحدهما مجلس العقد
وسبب اختلافهما هو ما رواه عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال:
«البيعان بالخيار ما لم يفترقا، إلا أن تكون
صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه
خشية أن يستقبله»^(٢).

فقال الشافعية: المقارعة جائزة لكل واحد
من المتعاقدين، والحلّ الوارد في الحديث
محمول على الإباحة المستوية للطرفين.

وما ذهب إليه الشافعية هو رواية عن
الإمام أحمد، قال ابن قدامة: ذكر القاضي أن
ظاهر كلام أحمد جواز مقارعة أحد المتبايعين
لصاحبه ودليل هذه الرواية ما ورد عن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان إذا

إمضاء العقد أو إبطاله، وإما مقارعة المتبايعين
أو أحدهما مجلس العقد وكلامنا هنا في
المقارعة إذا لم يوجد التخايير، فمقارعة
المتبايعين مجلس العقد من أسباب لزوم
العقد، أما قبل المقارعة فإن عقد البيع يكون
جائزا ويثبت لكل واحد من المتبايعين الخيار
في فسخ العقد ما دام في المجلس ولم يفترقا،
وهذا ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة، ويسمى
الخيار في فسخ العقد ما دام في المجلس:
خيار المجلس^(١).

قال ابن قدامة: يقع البيع جائزا، ولكن من
المتبايعين الخيار في فسخ البيع ما دام
مجتمعين لم يفترقا، وهو قول أكثر أهل
العلم، يروى ذلك عن عمر وابن عمر وابن
عباس وأبي هريرة وأبي برة رضي الله
عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب وشريح
والشعبي وعطاء وطاووس والزهرري
والأوزاعي وابن أبي ذئب والشافعي وإسحاق
وأبو عبيد وأبو ثور.

واستدل الشافعية والحنابلة^(٢) بما رواه ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله
ﷺ أنه قال: «إذا تبايع الرجلان فكل واحد

(١) حديث: «إذا تبايع الرجلان فكل منهما...»
أخرجه البخاري (المفتاح ٤/ ٣٣٣) من حديث ابن عمر.

(٢) حديث: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا...»
أخرجه الترمذي (٥٤١/ ٣) وقال: حديث حسن.

(١) مفني للحنابلة ٤٣/ ٤٥، وللجموع شرح المهذب
١٦١/ ٩ وما بعدها تحقيق الطبعي، والمفني ٣/ ٥٦٣، وشرح
متهى الإرادات ١٦٦/ ٢، ١٦٧.
(٢) المفني ٣/ ٥٦٣، وللجموع ١٧١ وما بعدها.

اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه.

أما الرواية الثانية عن الإمام أحمد فقد قال ابن قدامة: ظاهر حديث عمرو بن شعيب تحريم مفارقة أحد التبايعين لصاحبه خشية من فسخ البيع، قال: وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية الأثرم، فإنه ذكر له فعل ابن عمر، وحديث عمرو بن شعيب فقال: هذا الآن قول النبي ﷺ، وهذا اختيار أبي بكر، قال ابن قدامة: وهذه الرواية هي الأصح، لأن قول النبي ﷺ يقدم على فعل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، والظاهر أن ابن عمر لم يبلغه هذا ولو علمه لما خالفه^(١).

كيفية المفارقة التي يلزم بها البيع:

١٤ - المفارقة التي يلزم بها البيع هي المفارقة بالأبدان لا بالأقوال وتختلف المفارقة باختلاف مكان العقد ويعتبر في ذلك العرف، فما يعده الناس تفرقاً يلزم به العقد وما لا فلا لأن ما ليس له حد شرعاً ولا لغة يرجع فيه إلى العرف، فإن كانا في دار كبيرة فبالخروج من البيت إلى الصحن أو من الصحن إلى الصفة أو البيت، وإن كانا في سوق أو صحراء أو في بيت متفاحش السعة فبأن يولي

أحدهما الآخر ظهره وعيشي قليلاً.

قال الشريفي الخطيب: ولو لم يبعد عن سماع خطابه، وقال اليهودي: ولو لم يبعد عنه بحيث لا يسمع كلامه في العادة خلافاً للإقناع.

وإن كانا في سقينة أو دار صغيرة أو مسجد صغير فبإخراج أحدهما منه أو صعوده السطح ولا يحصل التفرق بإقامة ستر ولو يبناء جدار بينهما، لأن المجلس باق^(١).

وقيل لا تكون المفارقة إلا بأن يبعد عن صاحبه بحيث لو كلمه على العادة من غير رفع الصوت لم يسمع كلامه وهو ما ذهب إليه الاصطخري والشرازي والقاضي أبو الطيب من الشافعية، قال النووي: والمذهب الأول وبه قطع الجمهور (أي جمهور الشافعية) ونقله المتولي والرويان عن جميع الأصحاب سوى الاصطخري واستدل لذلك بما ورد عن ابن عمر فقد قال نافع: «كان ابن عمر إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقيه قام فعشى هنية ثم رجع إليه»^(٢).

وسئل الإمام أحمد عن تفرقة الأبدان فقال: إذا أخذ هذا كذا وهذا فقد تفرقا.

(١) مفتي المحتاج ٤٥/٢، ومتهى الإراتات ١٦٧/٢، ١٦٨

(٢) أثر ابن عمر إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقيه... أخرجه مسلم (١١٦٤/٣)

(١) مفتي المحتاج ٤٥/٢، والمغني ٥٦٧/٣، وشرح متهى الإراتات ١٦٨/٢

حتى يفارقه، وإن أكرها جميعا على المفارقة
انقطع خيارهما، لأن كل واحد منهما ينقطع
خياره بفرقة الآخر له فأشبه ما لو أكره
صاحبه دونه^(١).

ومن صور الإكراه ما لو تفرقا مع فزع من
مخوف كسيع أو ظالم خشياه فهربا منه أو
تفرقا مع إلقاء كتفرك بسيل أو نار أو
نحوهما أو تفرقا مع حمل لهما لأن فعل
المكره وللجأ كعذمه فيستمر خيارهما إلى أن
يتفرقا من مجلس زال فيه إكراه أو إلقاء^(٢).

وقال الشافعية فيما نقله النووي: لو هرب
أحد العاقدين ولم يتبعه الآخر فقد أطلق
الأكثر أن ينقطع خيارهما، وجزم به
الفوراني والمتولي وصاحب المدة والبيان
 وغيرهم، وقال البغوي والرافعي: إن لم يتبعه
الآخر مع التمكن بطل خيارهما، وإن لم
يتمكن بطل خيار الهارب دون الآخر، قال
النووي: والصحيح ما قدمناه عن الأكثرين،
لأنه متمكن من القسوخ بالقول ولأنه فارقه
باختياره فأشبه إذا مشى على العادة، فلو
هرب وتبعه الآخر يلوم الخيار ما دام
متقاربين، فإن تباعدا بحيث يعد فرقة بطل

قال النووي: وحكى القاضي أبو الطيب
والرويانى وجها أنه يكفي أن يوليه ظهره،
ونقله الرويانى عن ظاهر النص لكنه
مؤول^(١).

ولو فارق أحدهما مجلسه دون الآخر لم
ينقطع خيار الآخر خلافا لبعض المتأخرين،
وقال البهوتي: وإذا فارق أحدهما صاحبه لزم
البيع سواء قصد بالمفارقة لزوم البيع أو قصد
حاجة أخرى لحديث ابن عمر السابق^(٢).

واختلف في الإكراه على المفارقة هل يبطل
به الخيار ويلزم البيع أم لا؟ قال ابن قدامة: إن
فارق أحدهما الآخر مكرها احتمل بطلان
الخيار لوجود غايته وهو التفريق، ولأنه لا
يعتبر رضاه في مفارقة صاحبه له فكذلك في
مفارقته لصاحبه، وقال الشافعية والقاضي من
الحنابلة: لا ينقطع الخيار، لأنه حكم علق على
التفريق فلم يثبت مع الإكراه، فعلى قول من لا
يرى انقطاع الخيار إن أكره أحدهما على فرقة
صاحبه انقطع خيار صاحبه كما لو هرب منه
وفارقه بغير رضاه ويكون الخيار للمكره
منهما في المجلس الذي يزول عنه فيه الإكراه

(١) المجموع شرح المهذب ١٦٨/٩ تحقيق المطبعي، ومغني
الفتح ٤٥/٢، والمغني ٥٦٥/٣، وشرح منتهى الإرادات
١٦٧/٢

(٢) المجموع ١٦٧/٩، ١٦٨، ومغني للفتح ٤٥/٢، والمغني
٥٦٥/٣، وشرح منتهى الإرادات ١٦٧/٢، ١٦٨، وكشاف
الفتح ٢٠١/٣

(١) المغني ٥٦٦/٣، ومغني المحتاج ٤٥/٢
(٢) شرح منتهى الإرادات ١٦٨/٤، والمغني مع الشرح ٩/٤،
ومغني للمحتاج ٤٥/٢

اختيارهما^(١).

وقال الحنابلة: إن هرب أحد المتبايعين من صاحبه، بطل خيارهما ولزم العقد لأنه فارقة باختباره ولا يقف لزوم العقد على رضاهما^(٢).

وأما أثر المفارقة بالموت أو الجنون ونحوه ففي إبطال خيار المجلس به خلاف ينظر تفصيله في مصطلح (خيار للمجلس ف ١٣). ولو تنازع العاقدان في التفرق بأن جاء معا وقال أحدهما: تفرقنا، وأنكر الآخر صدق النافي يمينه.

ولو اتفقا على حصول التفرق وتنازعا في الفسخ قبل التفرق فقال أحدهما فسخت البيع قبل التفرق وأنكر الآخر صدق النافي يمينه لأن الأصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ ولو اتفقا على عدم التفرق وادعى أحدهما الفسخ فدعواه الفسخ فسخ^(٣).

وما سبق من اعتبار المقارنة إنما هو فيما إذا تولى عقد البيع طرفان أما إذا تولى العقد شخص واحد كالأب يبيع ماله لولده أو يبيع مال ولده لنفسه فهل لا بد من ثبوت الخيار واعتبار المقارنة سببا للزوم العقد أم لا؟

للشافعية والحنابلة في ذلك رأيان الأول: ثبوت الخيار قال النووي: أصحهما ثبوته فعلى هذا ثبت خيار للولد وخيار للأب ويكون الأب نائب الولد، فإن ألزم البيع لنفسه وللولد لزوم، وإن ألزم لنفسه بقي الخيار للولد فإذا فارق للمجلس لزم العقد على الأصح من الوجهين عند الشافعية، قال الماوردي وهذا قول أبي إسحاق المروزي وهو المذهب.

والرأي الثاني وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة ومقابل الأصح عند الشافعية: لا يلزم «أي البيع» إلا بالإلزام، لأنه لا يفارق نفسه وإن فارق للمجلس، قال الماوردي: وهذا قول جمهور أصحابنا، قال: وعلى هذا لا ينقطع الخيار إلا بأن يختار الأب لنفسه وللولد، فإن لم يختار ثبت الخيار للولد إذا بلغ.

وقال البغوي: ولو كان العقد بينه وبين ولده صرفا ففارق للمجلس قبل القبض بطل العقد على الوجه الأول ولا يبطل على الثاني إلا بالتخاير^(١).

اعتبار المقارنة في العقود الأخرى:

١٥ - كما تعتبر مقارعة مجلس العقد سببا

(١) للجمهور شرح المذهب للنووي ١٦٣/٩ بتحقيق الطبعي،
والمنفي ٥٦٥/٣، والإنصاف ٣٦٣/٤

(١) للجمهور ١٧٠/٩، ومنفي المحتاج ٤٥/٢

(٢) المنفي ٥٦٦/٣

(٣) منفي المحتاج ٤٦/٢

باتفاق الفقهاء^(١).

واستدلوا على ذلك بما رواه عبد الله بن عمر: «أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده تمع نسوة، فأمر رسول الله ﷺ: أن يختار منهن أربعاً»^(٢).

وتختلف كيفية المفارقة بين من كان كافراً وكان في عصمته أكثر من أربع زوجات ثم أسلم وأسلمن معه، وبين المسلم الذي يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد.

فمن كان كافراً وأسلم وفي عصمته أكثر من أربع زوجات وأسلمن معه فقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحنفية إلى أنه لا يشترط فيمن يفارقهن أو يختارهن ترتب عقودهن فسواء تزوجهن في عقد واحد أو عقود متفرقة وسواء كان من فارقهن أو اختارهن أوائل في العقد أو أواخر، ووجه ذلك كما قال الإمام الشافعي

للزوم البيع فإنها تعتبر سبباً للزوم بعض العقود الأخرى التي يثبت فيها خيار المجلس وهي عند الشافعية والحنابلة: الصرف، وبيع ربوي من مكيل وموزون بحسنه كبرير ونحوه، والسلم، وصلاح المعاوضة، وزاد الشافعية: التولية، والتشريك، وزاد الحنابلة الهبة التي فيها عوض معلوم، والإجارة^(٣).

وذلك لمعموم الخيرة ولأن موضوع الخيار النظر في الأحظ وهو موجود هنا، وينظر تفصيل هذه العقود في مصطلحاتها.

المفارقة في النكاح:

تقع المفارقة في النكاح لأسباب منها:

أولاً: الجمع بين أكثر من أربع زوجات.

١٦- لا يجوز للمسلم الحر أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات في وقت واحد لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْهُنَّ أُمَّطَابَ لَكُمْ مِنْ أَلْسَاءٍ مَتْنٍ وَتَلَّكَتْ وَوَصَّحَ﴾^(٢)، فإذا أسلم الكافر وتحته أكثر من أربع زوجات أسلمن معه وجب عليه مفارقة ما زاد على الأربع، وهذا

(١) البذلح للكباسني ٢/٢٦٥، ٢٦٦، وجوامع الإكليل ١/٢٩٧، ومنع الجليل ٢/٧٣، ٧٤، والفروق للقرافي ٢/٩١ و ٣/١١١، ١١٢، ١٣٢، ١٣٣، وسفني للحناف ٣/١٨١، ١٩٦، والمفني ٦/٥٣٩، ٥٤٠ وشرح منتهى الإرادات ٣/٥٨، ٣٤.

(٢) حليق ابن عمر: «أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده نسوة...»

أخرجه البيهقي في السنن (٧/١٨٣)، وقال ابن حجر في التلخيص (١٦٩/٣) رجاله ثقات.

(١) للجموع ٩/١٦٣ تحقيق الطبعي، ومفني للحناف ٢/٤٣، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٦٧

(٢) سورة النساء ٣/

وهذا للمعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر إلا أنه لا يتعرض لأهل الذمة مع قيام الحرمة، لأن ذلك ديانتهم وهو غير مستثنى من عهودهم وقد نهينا عن التعرض لهم عن مثله بعد إعطاء الذمة وليس لنا التعرض لأهل الحرب فإذا أسلم فقد زال المانع، فلا يمكن من استيفاء الجتمع بعد الإسلام بين أكثر من أربع، فإذا كان تزوج الخمس في عقدة واحدة فقد حصل نكاح كل واحدة منهن جميعاً إذ ليست إحداهن بأولى من الأخرى والجتمع محرم وقد زال المانع من التعرض فلا بد من الاعتراض بالتفريق، فاما إن كان تزوجهن على الترتيب في عقود متفرقة فنكاح الأربع منهن وقع صحيحاً لأن الحر يملك التزوج بأربع نسوة مسلماً كان أو كافراً ولم يصح نكاح الخامسة لحصوله جمعا فيفرق بينهما بعد الإسلام^(١). وإذا تزوج الحربي بأربع نسوة ثم سبي هو وسبين معه فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يفرق بينه وبين الكل سواء تزوجهن في عقدة واحدة أو في عقد متفرقة، لأن نكاح الأربع وقع صحيحاً، لأنه كان حراً وقت

والقراشي أن النبي ﷺ أمر من أسلم على أكثر من أربع أن يفارق ما زاد على الأربع. وأطلق الحكم ولم يستفصل عن كيفية نكاحهن، وترك الاستفصال في حكاية الأحوال مع قيام الاحتمال منزل منزلة العموم في المقال ولولا أن الحكم يعم الحالين لما اطلق ذلك^(٢).

وقد روى الشافعي عن نوفل بن معاوية قال: «أسلمت ونحيت خمس نسوة فساكت النبي ﷺ فقال: فارق واحدة وأمسك أربعاً، فعمدت إلى أقدمهن عندي فافترق منهن سنة فقارقتها»^(٣).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لو تزوج كافر بخمس نسوة ثم أسلم، فإن كان تزوجهن في عقدة واحدة فرق بينه وبينهن جميعاً، وإن كان تزوجهن في عقود متفرقة صح نكاح الأربع وبطل نكاح الخامسة، لأن الجتمع محرم على المسلم والكافر جميعاً، لأن حرمة ثبتت لمعنى معقول وهو خوف الجور في إيفاء حقوقهن.

(١) البذلح ٣١٤/٢، والفرق للقرشي ٩١/٢، ٩٢، ومنح الجليل ٧٤، ٧٣/٢، ومغني المحتاج ١٩٦/٣، والمغني ٦٢٠/٦، ومنتهى الإرادات ٨٨/٣

(٢) حديث: «نوفل بن معاوية: أسلمت ونحيت خمس نسوة... أخرجه الشافعي في المسند (ترتيب مستند الإمام الشافعي للسند) ١٦/٢ ط دار الكتب العلمية» وفي إسناده جهالة.

(١) بذلح المحتاج ٣١٤/٢

فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ، وإن نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن، وذكر القاضي من الحنابلة فيه عند الإطلاق وجهين:

أحدهما: أنه يكون اختياراً للمفارقات، لأن لفظ الفراق صريح في الطلاق قال ابن قدامة: والأولى ما ذكرناه^(١).

وقال ابن قدامة: إذا أسلم الكافر ونحوه أكثر من أربع زوجات قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانية فاختار أربعاً منهن وفارق أربعاً منهن لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لثلاث يكون واطأ لأكثر من أربع، فإن كن خمساً ففارق إحداً منهن فله وطء ثلاث من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة من فارقها، فإن كن ستاً ففارق اثنتين فله وطء اثنتين من المختارات فإن كن سبعاً ففارق ثلاثاً فله وطء واحدة من المختارات ولا يطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المختارات^(٢)، وما سبق إنما هو بالنسبة للكافر الذي أسلم على أكثر من أربع نسوة.

النكاح، والحرم يملك الزوج بأربع نسوة مسلماً كان أو كافراً إلا أنه تعمّر الاستيفاء بعد الاسترقاق لحصول الجمع من العبد في حال البقاء بين أكثر من اثنتين، والعبد لا يملك الاستيفاء فيقع جمعا بين الكل ففرق بينه وبين الكل ولا يخير فيه كما إذا تزوج رضيعتين فأرضعتها امرأة بطل نكاحها ولا يخير كذا هذا، وعند محمد يخير فيه فيختار اثنتين منهن كما يخير الحر في أربع نسوة من نساؤه ويفارق الباقي^(٣).

١٧ - ويوضح ابن قدامة صفة المقارعة فيقول: إن قال لما زاد على الأربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع، وإن طلق إحداً منهن كان اختياراً لها لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة، وإن قال: قد فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء، فإن لم ينو الطلاق كان اختياراً لغيرهن لقول النبي ﷺ «لنيلان» اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن^(٢) وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً فيه كما كان لفظ الطلاق صريحاً فيه، وكذا في حديث فيروز الديلمي قال: «فعمدت إلى أقدمهن صحبة ففارقته»^(٣)، وهذا الموضع أخص بهذا اللفظ

(١) اللغني ٦/٦٢٢، ٦٢٣، وينظر مغني المحتاج ٣/١٩٩،

واللهب ٢/٥٣

(٢) اللغني ٦/٦٢٦، ٦٢٧، وشرح منتهى الإرات ٣/٥٨

(١) بدائع الصنائع ٢/٣١٥

(٢) حديث: «اختر منهن أربعاً...»

تقدم تخريجه في (فقرة ١٦).

(٣) حديث فيروز الديلمي أخرجه أبو داود (٢/٦٧٨)

أما من كان كافرا وأسلم وكان متزوجا
من يحرم الجمع بينهما كأختين وأسلمن معه
فقد ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية
والحنابلة إلى أنه يجب عليه أن يختار واحدة
ويفارق الأخرى وسواء أكان تزوجهما بمقد
واحد أو بعقدين وسواء أكان دخل بهما أو
دخل بإحدهما وذلك لحديث فيروز الدليمي
«قال: قلت: يا رسول الله، إني أسلمت وتحتي
أختان فقال رسول الله ﷺ طلق إنيهما
شئت»^(١).

ولأن الميقات يجوز له ابتداء نكاحها فجاز
له استدامته كغيرها، ولأن أنكحة الكفار
صححة وإنما حرم الجمع وقد أزاله، ولا مهر
للمفارقة منهما قبل الدخول، وهكذا الحكم
في المرأة وعمتها أو خالتها لأن المعنى في
الجميع واحد^(٢)، قال ابن قدامة: إن كان
دخل بهما واختار إحدهما لم يطأها حتى
تنقضي عدة المفارقة^(٣).

وهذا ما ذهب إليه أيضا محمد بن الحسن

أما المسلم الذي يجمع بين أكثر من أربع
نسوة في عصمته في وقت واحد فإن الحكم
يختلف بين ما إذا كان تزوجهن بعقد واحد
وما إذا كان تزوجهن بعقود متفرقة.

فإذا كان تزوجهن بعقد واحد فلا بد من
مفارقة جميعهن وهذا باتفاق الفقهاء لأن
النكاح يبطل في جميعهن، إذ ليس يبطل
نكاح واحدة بأولى من الأخرى فبطل
الجميع.

وكذلك الحكم لو كانت العقود متفرقة
وجعل ترتيبها ولم يدر أي واحدة هي
الخامسة، فأما إن كانت العقود مرتبة فالأخيرة
هي التي يجب مفارقتها وهذا باتفاق
كذلك^(١).

ثانياً: الجمع بين من يحرم الجمع بينهما:

١٨ - إذا جمع المسلم بين من يحرم عليه
الجمع بينهما كما إذا عقد على أختين أو جمع
بين امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها، فإن كان
في عقد واحد بطل نكاحهما وإن كانا في
عقدين بطل نكاح الثانية والتفصيل في
مصطلح (محرمات النكاح ف٢٣).

(١) حديث: «فيروز الدليمي: قلت: يا رسول الله، إني أسلمت
وتحتي أختان...»

أخرجه أبو داود (٦٧٨/٢) والترمذي (٤٢٧/٣) واللفظ
لأبي داود وقال الترمذي: حسن.

(٢) شرح مستهق الإردادات ٣/ ٦٠، والمغني ٦/ ٦٢٦، ومنه
الجليل ٢/ ٧٤، ومغني المحتاج ٣/ ١٩٧

(٣) للفتي ٦/ ٢٢٦

(١) البناك ٢/ ٣١٤، ومنه الجليل ٢/ ٦٧، والشرح الصغير
١/ ٤٠٠، ٤٠١ ط. الحلبي، ومغني المحتاج ٣/ ١٨١، وشرح
متهى الإردادات ٣/ ٣١، والفتي ٦/ ٥٨٤

ذلك ثالثا ورابعا وأكثر سلم عند كل لقاء وإن قرب الزمان، قال: اتفق عليه أصحابنا لحديث أبي هريرة في قصة النبي صلى الله عليه وسلم «أنه صلى في جانب المسجد ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فرد عليه السلام ثم قال: أرجع فصل فإنك لم تصل فرجع فصلى، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ حتى فعل ذلك ثلاث مرات»^(١).

وعن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا لقي أحدكم أخاه فليسلم عليه، فإن حالت بينهما شجرة أو جدار أو حجر ثم لقيه فليسلم عليه»^(٢).

وعن أنس رضي الله عنه قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتماشون، فإذا استقبلتهم شجرة أو أكمة فتفرقوا يمينا وشمالا ثم التقوا من ورائها سلم بعضهم على بعض»^(٣).

ومن السنة إذا قام شخص من المجلس وأراد فراق المجالسين أن يسلم عليهم^(٤).

من الحنفية واستدل بحديث فيروز السابق، قال: لقد خيره الرسول ﷺ ولم يستفسر أن نكاحهن كان دفعة واحدة أو على الترتيب ولو كان الحكم يختلف لاستفسر فدل على أن حكم الشرع فيه هو التخيير مطلقا^(١).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان تزوج الأختين في عقدة واحدة فيجب عليه مفارقتها لأن نكاح واحدة منهما جعل جمعا إذ ليست إحداهما بأولى من الأخرى والإسلام يمنع من ذلك ولا مانع من التفريق فيفرق، وإن كان تزوجهما في عقدتين فنكاح الأولى وقع صحيحا إذ لا مانع من الصحة وبطل نكاح الثانية لحصوله جمعا فلا بد من التفريق بعد الإسلام قالوا: والنبي ﷺ قال لفيروز: طلق أيتهما شئت ومعلوم أن الطلاق إنما يكون في النكاح الصحيح فدل أن ذلك العقد وقع صحيحا في الأصل فدل أنه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام فيه^(٢).

ثالثا: السلام بعد المفارقة:

١٩ - قال النووي: البدء بالسلام سنة مؤكدة ومن السنة أن من سلم على إنسان ثم فارقه ثم لقيه على قرب أو حال بينهم شيء ثم اجتمعا فالسنة أن يسلم عليه، وهكذا لو تكرر

(١) حديث: قصة النبي صلى الله عليه وسلم (٢٩٨/١) أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٣٧)، ومسلم (٢٩٨/١)
(٢) حديث أبي هريرة: «إذا لقي أحدكم أخاه..» أخرجه أبو داود (٣٨١/٥) ونقل ابن علان في الفتوحات (٣١٨/٥) عن ابن حجر أنه صحيحه.
(٣) أثر أنس: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتماشون...» أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٢٣)
(٤) للمجموع ٩٨٨/٤

وتفصيل هذه المسألة في (مصطلح سلام ف ٢٥).

رابعاً: مفارقة جماعة المسلمين:

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه يجب طاعة الإمام العادل ويحرم الخروج عليه، أما غير العادل فقد اختلف في طاعته والتفصيل في مصطلح (الإمامة الكبرى ف ١٢، ٢١).

خامساً: مصالحة الزوجة زوجها حتى لا يفارقها:

٢١ - إذا نفر الزوج من زوجته وأراد فراقها فيجوز للزوجة مصالحته حتى لا يفارقها، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَاءُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهِنَّ أَسْوَرًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (٢).

قال ابن كثير: الظاهر من الآية أن صلحهما على ترك بعض حقها للزوج وقبول الزوج ذلك خير من المفارقة بالكلية، كما أمسك النبي ﷺ سودة بنت زمعة رضي الله عنها على أن تركت يومها لعائشة رضي الله تعالى عنها ولم يفارقها بل تركها من جملة نسائه (٢)، وفعل النبي ﷺ ذلك لتناسي به أمته في مشروعية

ذلك وجوازه ولما كان الوفاق أحب إلى الله من الفراق قال: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ فإذا أصبر الزوج على الفراق فقد أخبر الله تعالى أنهما إذا تفردا فإن الله يغني عنها ويغنيها عنه (١) قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كِلَاهُمَا مِنْ مَعْرِيَةٍ﴾ (٢).

سادساً: مفارقة الجالسين في الأمانة العامة أماكنهم:

٢٢ - يجوز لكل أحد من الناس أن يجلس في الأماكن العامة كالشارع والمسجد والسوق وذلك للحاجة من معاملة أو حرفة أو إقراء أو غير ذلك إذا لم يكن في ذلك ضرر للغير، وهذا باتفاق (٣)، لكن إذا جلس أحد في مكان من هذه الأماكن ثم فارقه ثم عاد إليه فهل يكون أحق به؟

للفقهاء في ذلك تفصيل بيانه في مصطلح (مجلس ف ٧، وأرفاق ٨ - ٩، وطريق ف ٩ - ١٣).

(١) مختصر تفسير ابن كثير ١/ ٤٤٥، ومنع الجليل ٢/ ١٧٤، والمغني ٧/ ٣٨، ٣٩

(٢) سورة النساء / ١٢٨

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٤٥، والشرح الكبير مع حاشية المسوقي ٣/ ٣٦٨، ومغني المحتاج ٢/ ٣٧٠، وكشاف القناع ٤/ ١٩٦

(١) سورة النساء / ١٢٨

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ أمسك سودة بنت زمعة... أخرجه مسلم (٢/ ١٠٨٥)

مفتي

انظر: فتوى

مَفْصَل

التعريف:

١ - المَفْصَل - بفتح الصاد المشددة - هو السَّبْع السابع أو الأخير من القرآن الكريم، وهو ما يلي الثاني من قصار السور، سمي به لكثرة الفصول بين سورة بالبسملة، أو لقلة المنسوخ فيه، ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً^(١) كما ورد عن سعيد بن جبير قال: إن الذي تدعونه المَفْصَل هو المحكم^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الطول:

٢ - قال الزركشي: السبع الطول أولها «البقرة» وآخرها «براءة» لأنهم كانوا يعدون «الأنفال» و«براءة» سورة واحدة، ولذلك لم يفصلوا بينهما، لأنهما نزلتا جميعاً في مغازي رسول الله ﷺ، وسمي طَوَّلاً: لطولها.

وحكي عن سعيد بن جبير رحمه الله: أنه عدَّ السبع الطول: البقرة، وآل عمران،

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٢٤٥، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٨٠، وتواعد الشفاعة للبركتي، والمغرب للمطرزي، وابن عابدين ١/ ٣٦٢.

(٢) أثر سعيد بن جبير أخرجه البخاري (الفتح ٨٣/ ٩).

مَفْصَدَة

انظر: سد الذرائع



والتساء والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس.

وروي مثله عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما^(١).

والصلة بين المِفْصَل والطُّول: أنهما من أقسام القرآن الكريم.

عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه^(٢) أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت مكان التوراة السبع، وأعطيت مكان الزبور المثني، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفُضِّلَت بالمِفْصَل»^(٣).

ب - المِثْنون:

٣ - المِثْنون هي السور القرآنية التي وليت السبع الطول، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها^(٤).

والصلة بين المِفْصَل والمِثْنين: أن كلا منهما من أقسام القرآن الكريم.

ج - المثاني:

٤ - المثاني في اللغة: جمع مثى أو مشاة، من التثنية بمعنى التكرار.

وفي الاصطلاح: ما ولي المثني، لأنها تُنتهى، أي كانت بعدها، فالمثاني للمثني ثوان، والمثنون لها أوائل، قال السيوطي، وعزاه إلى الفراء: إن المثاني هي السور التي أيها أقل من مائة، لأنها تنثني أكثر مما ينثي الطول والمثنون.

ويطلق المثاني أيضا على القرآن كله كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا مُتَشَاهِيًا ثَانِيًا﴾^(١) لأنه يكرر فيه الأبناء والوعد والوعيد والقصص.

كما تطلق على الفاتحة لأنها تنثني في كل صلاة^(٢).

والعلاقة بين المِفْصَل والمثاني على الإطلاق الأول: أن كلا منهما من أقسام سور القرآن الكريم. وعلى الإطلاق الثاني: أن المِفْصَل جزء من المثاني، وعلى الإطلاق الثالث: كلاهما مما يشتمل عليه القرآن الكريم.

آخر المِفْصَل وأوله:

٥ - قال الزركشي والسيوطي: آخر المِفْصَل في القرآن الكريم سورة «الناس» بلا نزاع. واختلف الفقهاء في أول المِفْصَل:

(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٤٤، والإتقان في علوم القرآن ١٧٩/١

(٢) البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٤٤، والإتقان في علوم القرآن ١٦٣/١

(٣) حديث واثلة بن الأسقع: «أعطيت مكان التوراة السبع...» أخرجه أحمد (١٠٧/٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٦/٧): رواه أحمد، وفيه عمران القطان وثقه ابن حبان وغيره، وضمفه النسائي وغيره، وثقة جلاله ثقات.

(٤) البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٤٤، والإتقان في علوم القرآن ١٧٩/١

(١) سورة الزمر/ ٢٣

(٢) البهرمان في علوم القرآن ١/ ٢٤٥، والإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٩، ١٨٠

وقال الماوردي في تفسيره: حكاه عيسى بن عمر عن كثير من الصحابة، للحديث المذكور.

الخامس: الصفات.

السادس: الصف.

السابع: تبارك. حكى هذه الثلاثة ابن أبي الصيف البجلي في «نكت التنبيه».

الثامن: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾، حكاه الذمماري

في شرح «التنبيه» المسمى: «رفع التنويه».

التاسع: ﴿ أَلَرَّحْمَنُ ﴾، حكاه ابن السيد في

أماله على «الوطأ» وقال: إنه كذلك في

مصحف ابن مسعود رضي الله عنه. قلت رواه أحمد

في مسنده كذلك ^(١).

العاشر: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ

الدَّهْرِ ﴾.

الحادي عشر: ﴿ سَبَّحْ ﴾، حكاه ابن

الفركاخ في تعليقه عن الرزوقي ^(٢).

الثاني عشر: ﴿ وَالصُّبْحِ ﴾، عزاه الماوردي

لابن عباس رضي الله عنهما، حكاه الخطابي

في غريبه، ووجهه بأن القارئ يفصل بين هذه

الصور بالتكثير. قال: وهو مذهب ابن عباس

رضي الله عنهما وقراء مكة.

والصحيح عند أهل الأثر أن أوله «ق» ^(٣).

(١) انظر المسند للإمام أحمد (١/٤١٢ ط. الميمنية).

(٢) الإنقان في علوم القرآن ٢٠٠

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/٢٤٥ - ٢٤٦

فذهب الخنفيه والمالكية على المعتمد والشافعية في الأصح، وابن عقيل من الخنابلة إلى أن أول المفصل سورة الحجرات. والصحيح من المذهب عند الخنابلة أن أول المفصل من سورة «ق» ^(١).

وقد جمع الزركشي أئوال الفقهاء في أول المفصل في اثني عشر قولاً هي.

أحدها: الجاثية.

ثانيها: القتال، وعزاه الماوردي للأكثرين.

ثالثها: الحجرات.

رابعها: «ق»، قيل وهي أوله في مصحف

عثمان رضي الله عنه. وفيه حديث ذكره الخطابي في

غريبه، يرويه عيسى بن يونس قال: حدثنا

عبدالرحمن بن يعلى الطائفي قال: حدثني

عثمان بن عبدالله بن أوس بن حذيفة عن جده

أنه وفد على رسول الله ﷺ في وفد ثقيف

فسمع أصحاب النبي ﷺ أنه كان يحزّب

القرآن، قال: وحزب المفصل من «ق» ^(٢).

(١) رد المحتار ١/٣٦٢، وكشاف القناع ١/٣٤٢، والإتصاف

٥٥/٢، واللساني ١/٢٤٧، معني المحتاج ١/١٦٣

(٢) حديث أوس بن حذيفة في غريب الحديث (٢/٤٥٢)

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٤٣) بلفظ مقارب

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (١/٢٠٩) ط. دار الكتب

العلمية) في ترجمة أوس: «حديث عن النبي ﷺ في تخريجه

القرآن حديث ليس بالقائم».

أقسام المَقْصَل:

٦ - قال السيوطي: للمَقْصَل طوال وأوساط وقصار، قال ابن معن: فطواله إلى «عم» وأوساطه منها إلى «الضحى»، ومنها إلى آخر القرآن قصار. قال: هذا أقرب ما قيل فيه ^(١).

وفيه خلاف وتفصيل، ينظر في مصطلح (قراءة ف ٥).

ما يقرأ من المَقْصَل في الصلوات الخمس:

٧ - اتفق الفقهاء على أنه يسن للمصلي أن يقرأ في صلاة الصبح بطوال المَقْصَل، كما اتفقوا على أنه يقرأ في المغرب بقصار المَقْصَل، وفي العشاء بأوساطه.

واختلفوا في الظهر والمصر على أقوال ينظر تفصيلها في مصطلح (صلاة ف ٦٦).



مَقْصَل

التعريف:

١ - المَقْصَل على وزن مسجك، وهو في اللغة: ملتقى العظمين من الجسد ^(١).

وفي الاصطلاح: هو موضع اتصال عضو بآخر على مقطع عظمين برباطات واصله بينهما، إما مع دخول أحدهما في الآخر كالركبة، أو لا كالكوع ^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمَقْصَل:

تتعلق بالمَقْصَل أحكام منها:

أ - في الغسل والوضوء:

٢ - اتفق الفقهاء على أنه يسن في الوضوء والغسل غسل اليدين إلى الرسغين ثلاثاً قبل إدخالهما الإناء ^(٣)، قال الحصكفي من الحنفية: الرسغ هو مفصل الكف بين الكوع والكرسوع ^(٤).

(١) لسان العرب.

(٢) مفتي للحناج ٢٧/٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٧٦/١، والقوانين الفقهية ٢٧، وحاشية الجمل ١٢٣/١، ١٢٤ وكشاف القناع ٩٠/١

(٤) الكوع: هو العظم أو طرف الزند الذي يلي الإبهام، والكرسوع: العظم أو طرف الزند الذي يلي الخنصر. (ابن عابدين ٧٦/١، ٣/٢٠٦)

(١) الإقتان في علوم القرآن ١/١٨١

والتفصيل في مصطلح (غسل ف ٣٠، وضوء).

ب - في القصاص:

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من شروط كون «الجنابة على ما دون النفس» موجبة للقصاص، إمكان الاستيفاء من غير حيف.

وقالوا: إن هذا إنما يتحقق في الجنابة التي تُبين العضو عمداً، بأن يكون القطع من مفصل فإن كان من غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع القطع بغير خلاف^(١).

والتفصيل في مصطلح: (جنابة على ما دون النفس ف ١١).

ج - في الديات:

٤ - اتفق الفقهاء على أن في قطع كل أتملة من كل أصبع من اليدين والرجلين ثلث عشر الدية، لأن فيها ثلاثة مفاصل، إلا الإبهام ففيها أتملتان، ففي كل مفصل منها نصف عشر الدية^(٢).

والتفصيل في مصطلح (ديات في ٥٣).

د - في السرقة:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن موضع قطع اليد في السرقة - بعد تحقق شروط القطع - يكون من الكوع، وهو مفصل الكف. وموضع قطع الرجل هو مفصل الكعب من الساق^(١).
والتفصيل في مصطلح (سرقة ف ٦٦).

مَقْصَص

انظر: آنية



(١) ابن عابدين ٣٥٤/٥، وشرح الزرقاني ١٩٠/٨، ومغني المحتاج ٢٧/٤، وروضة الطالبين ١٨١/٩، والمغني ٧٠٧/٧.

(٢) الزبلي ١٣١/٦، وجواهر الإكليل ٢٧٠/٢، ومغني المحتاج ٦/٤، والمغني ٣٥/٨.

(١) للبسوط ١٣٣/٩، وابن عابدين ٢٠٦/٣، والسنوسي ٣٣٢/٤، وروضة الطالبين ١٤٩/١٠، والمغني ٢٥٩/٨.

وأما الخنايلة، فالمفقود عندهم قسمان:

الأول: من انقطع خبره لغية ظاهرها السلامة، كالسافر للتجارة أو للسباحة أو لطلب العلم ونحو ذلك.

الثاني: من انقطع خبره لغية ظاهرها الهلاك، كالجندي الذي يفقد في المعركة، وراكب السفينة التي غرقت ونجا بعض ركابها، والرجل الذي يفقد من بين أهله، كمن خرج إلى السوق أو إلى حاجة قريبة فلم يرجع، ومن هذا النوع أيضاً من فقد في صحراء مهلكة أو نحو ذلك ^(١).

٢ - أما الأسير، الذي لا يدرى أحى هو أم ميت، فإنه يعتبر مفقوداً في قول الزهري ^(٢)، والخنفية، والشافعية، والحنابلة ^(٣).

وأما المالكية، فلم يجعلوا الأسير مفقوداً ولو لم يعرف موضعه ولا موقعه بعد الأسر ^(٤)، إلا في قول ابن عبد البر بأن الأسير الذي تعرف حياته في وقت من الأوقات، ثم ينقطع خبره، ولا يعرف له موت ولا حياة،

(١) المغني لابن قدامة ٦/ ٣٦٦ - ٣٦٧، ٨/ ٩٥ - ٩٦ - مطبعة الإمام، وكشاف القناع ٤/ ٥١٥، ٥/ ٤٨٧، ومطالب أولي النهى ٤/ ٦٣٠ - ٦٣١.

(٢) فتح الباري ١١/ ٣٥١ - البيهقي الحلي.

(٣) المبسوط ١١/ ٣٨، والفتاوى الهندية ٢/ ٢٩٩، ٦/ ٤٥٦، ومغني المحتاج ٣/ ٢٦، وشرح للحلي ٣/ ١٤٩، والمغني ٦/ ٣٦٥، ٨/ ٣٦٦، ٩٥ - ٩٦.

(٤) اللبونة الكبرى ٥٦٢/ ٤ - دار صادر، وشرح الحرشي ١٤٩/ ٤.

مفقود

التعريف:

١ - المفقود في اللغة: الضائع والمعدوم يقال: فقد الشيء يفقده فقداً، وفقداناً، وفقوداً: ضلّه، وضاع منه، وفقد المال ونحوه: خسره وعدمه ^(١).

والمفقود في الاصطلاح: غائب لم يدر موضعه وحياته وموته، وأمله في طلبه يجددون، وقد انقطع خبره وخفي عليهم أثره ^(٢).

أنواع المفقود:

٢ - للمفقود عند الخنفية والشافعية نوع واحد.

وذهب المالكية إلى أن المفقود على أنواع:

الأول: المفقود في بلاد المسلمين، ومنهم من فرّح هذا النوع إلى مفقود في زمان النوباء، ومفقود في غيره.

الثاني: المفقود في بلاد الأعداء.

الثالث: المفقود في قتال المسلمين مع الكفار.

الرابع: المفقود في قتال المسلمين بعضهم مع بعض ^(٣).

(١) الصحاح، والقاموس المحيط، وتاج العروس.

(٢) المبسوط ١١/ ٣٨، وحاشية الدسوقي ٢/ ٤٧٩.

(٣) القوانين الفقهية ص ١٤٤ - ١٤٥، والكافي لابن عبد البر ٢/ ٥٦٧ - ٥٦٩، والتاج والإكبريل بهامش مواهب الجليل ٤/ ١٥٦ وما بعدهما.

وهذا النص للجمل جاء بيانه في قول علي
رحمه الله: بأن امرأة المفقود تبقى على عصمته إلى
أن يموت، أو يأتي منه طلاقها^(١).

وبه قال ابن مسعود رحمه الله، والنخعي،
وأبو قلاب، والشعبي، وجابر بن زيد،
والحكم، وحما، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة،
وعثمان البتي، وسفيان الثوري، والحسن بن
حي، وبعض أصحاب الحديث^(٢).

وإليه ذهب الحنفية^(٣)، والشافعي في
الجليد^(٤).

وذهب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أن
امرأة المفقود تترى أربع سنين، ثم تمتد
للوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا انقضت
حلت للأزواج^(٥).

وبهذا القول قال عثمان، وابن عمر، وابن
عباس، وابن الزبير، هو رواية عن ابن
مسعود، وعلي رحمه الله^(٦)، وهو قول الشافعي
في القديم^(٧).

يعتبر مفقوداً من النوع الثاني عندهم^(١).
وقد اعتبر الحنفية المرتد الذي لم يعلم
ألحق بدار الحرب أم لا مفقوداً^(٢).
ولم يعتبر المالكية المحبوس الذي لا
يستطاع الكشف عنه مفقوداً^(٣).

الأحكام المتعلقة بالمفقود:

يتعلق بالمفقود أحكام متعددة منها:

١ - زوجة المفقود:

٤ - من الثابت شرعاً أن فقدان لا يؤثر في
عقد الزواج، لذلك فإن زوجة المفقود تبقى
على نكاحه، وتستحق النفقة في قول الفقهاء
جميعاً، ويقع عليها طلاق وظهاره وإيلاؤه،
وترثه ويرثها، ما لم يته القيدان^(٤).

ولكن إلى متى تبقى كذلك؟ لم يأت في
السنة إلا حديث واحد هو قوله عليه الصلاة
والسلام: «امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها
الخبر»^(٥).

(١) الكافي ٥٦٨/٢

(٢) الدر المختار ٢٩٢/٤

(٣) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٥٥/٤، ومواهب
الجليل ١٥٥/٤

(٤) المبسوط ٣٨/١١، والبيان على الهداية ٦٠/٦،
والفتاوى الهندية ٢/٣٠٠، والمبسوط ٤٥١/٢، ومواهب
الجليل ١٥٦/٤، والأم ٢٣٩/٥، والام ٢٤٠، طر
المركة، ومغني للحنان ٣/٣٩٨، والمغني ١٠٤/٨

(٥) حديث: «امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها الخبر».
أخرجه الدارقطني (٣/٣١٢) من الثوري بن شعبة، وضمفه
الزبيدي في نصب الرأية (٤٧٣/٣)

(١) أثر علي في امرأة المفقود

أخرجه حيد الزقاق في المصنف (٩٠/٧) باللفظ: هي امرأة
ابتليت فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق.

(٢) المغني ٩٥/٨، وفتح الباري ٣٥٢/١١

(٣) المبسوط ٣٥/١١، وبتلغ الصنائع ١٩٦/٦

(٤) الوجيز للفراني ٩٩/٢، ومغني للحنان ٣/٣٩٧

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢٣٧/٤، ونصب الرأية ٣/٤٧٢،
والحلي ١٦٤/٧، وفتح الباري ٣٥٢/١١

(٦) فتح الباري ٣٥٢/١١

(٧) مغني للحنان ٣/٣٩٧

وأما الحنابلة فاعتنهم في المفقود الذي
ظاهر غيبته السلامة قولان:

الأول: لا تزول الزوجة ما لم يثبت موته.
الثاني: أن زوجته تنتظر حتى يبلغ من
العمر تسعين سنة في رواية، وفي رواية أخرى
أن المدة مقبوضة إلى رأي الإمام والرواية
الأولى هي القوية المقتضى بها، وهذا هو
الصحيح في المذهب.

ومن الحنابلة من قدر المدة بمائة وعشرين
سنة.

وأما المفقود الذي ظاهر غيبته الهلاك، فإن
زوجته تترى أربع سنين، ثم تعتمد للوفاة،
وهو المذهب^(١).

بده مدة التريص:

٥ - تبدأ مدة التريص من حين رفع الأمر إلى
القاضي، وهو قول عمر رضي الله عنه، وعطاء
وقتادة، وعليه اتفق أكثر من قال بالتريص^(٢)،

وهو المذهب عند المالكية، وفي رواية عن
مالك تبدأ من حين اليأس من وجود المفقود
بعد التحري عنه، وهو القول الأظهر للشافعي
بناء على مذهبه القديم، ورواية عند
الحنابلة^(٣).

وعن سعيد بن المسيب أنه إذا فقد في
الصف عند القتال تربصت امرأته سنة، وإذا
فقد في غيره تربصت أربع سنين^(١).

وذهب المالكية إلى أن المفقود في بلاد
المسلمين تترى امرأته أربع سنين، ثم تعد
أربعة أشهر وعشرة أيام، ثم تحل للأزواج،
وأما المفقود في بلاد الأعداء، فإن زوجته لا
تحل للأزواج إلا إذا ثبت موته، أو بلغ من
العمر حداً لا يحيا إلى مثله، وهو مقدر
بسبعين سنة في قول مالك وابن القاسم
وأشهب، وقال مالك مرة: إذا بلغ ثمانين سنة،
وقال ابن عرفة: إذا بلغ خمسا وسبعين سنة
وعليه القضاء، وذهب أشهب إلى أنه يعتبر
كالمفقود في بلاد المسلمين.

أما المفقود في قتال المسلمين مع الكفار،
فقد قال مالك وابن القاسم بأنه يعتبر كالمفقود
في بلاد الأعداء، وعن مالك: تترى امرأته
سنة، ثم تعد، وقيل: هو كالمفقود في بلاد
المسلمين.

وأما المفقود في قتال المسلمين بعضهم مع
بعض، فقد قال مالك، وابن القاسم: ليس في
ذلك أجل معين، وإنما تعتمد زوجته من يوم
التقاء الصفيين، وقيل: تترى سنة ثم تعد،
وقيل: يترك ذلك لاجتهاد الإمام^(٢).

(١) للفتي ٣٦٦/٦، ٩٥/٨، ٩٦ - وكشاف القناع ٥١٥/٤،
٤٨٩/٦، ٤٨٩/٦

(٢) مصنف عبد الرزاق ٨٦/٧، ٩٠، وفتح الباري ٣٥٢/١١

(٣) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٥٦/٤، والمذهب
الجليل ١٥٦/٤، ١٦٠، ١٦١ وحاشية للسوقي ٤٧٩/٢،
١٤٦/٢، والفتي ٩٨/٨

(١) فتح الباري ٣٥٠/١١، ومصنف عبد الرزاق ١٨٩/٧

(٢) للمؤنة ٤٥١/٢، ٤٥٢، والتاج والإكليل بهامش مواهب
الجليل ١٥٦/٤، ١٦٠، ١٦١ وحاشية للسوقي ٤٧٩/٢،
٤٨٣

بقوله^(١).

ولا تحتاج الزوجة بعد مدة التبرص لحكم من الحاكم بالعلق، ولا بالزواج بعد انقضائها في قول المالكية والحنابلة^(٢).

وأما عند الشافعية، فعلى القول القديم عندهم فيه وجهان، والأصح أنه لا بد من الحكم^(٣).

ما يترتب على حكم الحاكم بالتفريق:
٧ - إذا حكم الحاكم بالتفريق بين المفقود وزوجته، فإن الحكم ينفذ بالظاهر دون الباطن، وهو الأصح عند الشافعية^(٤).

وقيل ينفذ ظاهراً وباطناً، وهو قول الحنابلة^(٥).

ولهذا نتائج في أثر ظهور المفقود حياً في نكاح الزوجة غيره (ر: ف ٢٥ - ٢٦).

فإن تزوجت امرأة المفقود في وقت ليس لها أن تزوج فيه، فكأحها باطل، لأن حكم الزوجية بينها وبين زوجها الأول على

وقيل: تبدأ المدة من حين الغيبة، وهو قول للشافعي بناء على مذهبه القديم، والرواية الأصح والصواب عند الحنابلة^(١).

وهناك نصوص نقلت عن عمر، وعثمان، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب، جاء فيها ذكر مدة التبرص دون تحديد متى تبدأ^(٢).

وذهب عمر، وابن عباس، وابن عمر، رضي الله عنهم، وعطاء وإسحق إلى أنه لا بد من أن يطلق ولي المفقود زوجته^(٣)، وهو رواية عند الحنابلة^(٤).

وفي رواية عن ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم أنه لا حاجة لطلاق الولي، وهو الرواية الثانية عند الحنابلة والصحيح عندهم ولتتفق مع القياس^(٥).

ما يجب على زوجة المفقود بعد التبرص:

٦ - يجب على زوجة المفقود بعد مدة التبرص أن تعتد لولفاته أربعة أشهر وعشرة أيام وهذا قول عمر والصحابة والعلماء الذين أخذوا

(١) مطلب أولي النهى ٥/٥٦٩، وفتح الباري ١١/٣٥٢.

(٢) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٤/١٥٧، والشرح الكبير ٢/٤٨٠، وكشاف القناع ٦/٤٨٨، ومطلب أولي النهى ٤/٦٣١، ٥/٥٦٩.

(٣) المهلب ٢/١٤٦، ومغني المحتاج ٣/٣٩٧.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) المغني ٨/٩٩، ومطلب أولي النهى ٥/٥٦٩.

(١) مغني المحتاج ٣/٣٩٧، ومطلب أولي النهى ٥/٥٦٨.

(٢) فتح الباري ١١/٣٥٢، ومصنف عبد الرزاق ٧/٨٥، ٨٩.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٧/٨٦ - ٩٠، ونصب الرأية ٣/٤٧٢.

(٤) للمغني ٨/٩٧ - ٩٨، والفروع ٥/٥٤٥ - ٥٤٦.

(٥) المغني ٨/٩٨، وكشاف القناع ٦/٤٨٨.

الفساد كالشمار ونحوها فإنه يبيع، ويحفظ ثمنه^(١).

وفذهب المالكية إلى جواز بيع أموال المفقود إذا قضى عليه بدين أو استحقاق أو ضمان عيب ونحو ذلك، وهذا مبني على قولهم في جواز القضاء على الغائب^(٢).

ثانياً: في قبض حقوق المفقود:

٩- ليس للقاضي عند الحنفية أن يأخذ مال المفقود الذي في يد مودعه، ولا المال الذي في يد الشريك المضارب، لأنهما نائبان عن المفقود في الحفظ^(٣)، وعند المالكية له ذلك، وهو قول عند الحنفية، غير أن ابن عابدين حمله على أن القاضي رأى مصلحة فيه، كما لو كان المدين غير ثقة^(٤).

ولو أن المدين دفع الدين إلى زوجة المفقود أو ولده، وكذلك المستاجر لو دفع الأجرة، فإن الذمة لا تبرأ ما لم يأمر القاضي بذلك، هذا عند الحنفية^(٥) وأما عند المالكية فإن ديون المفقود لا تدفع للورثة، وإنما تدفع للسلطان^(٦).

(١) بدائع الصنائع ١٩٦/٦ - ١٩٧.

(٢) مواهب الجليل ١٥٦/٤.

(٣) بدائع الصنائع ١٩٦/٦.

(٤) المدونة ٤٥٥/٢، وحاشية ابن عابدين ٢٩٣/٤.

(٥) البسوط ٤٣/١١.

(٦) المدونة ٤٥٤/٢ - ٤٥٥، ومواهب الجليل ١٥٦/٤.

حاله^(١).

ولو تزوجت امرأة المفقود قبل مضي الزمان المعتبر للبرص والعدنة، ثم تبين أنه كان ميتاً، أو أنه كان قد طلقها قبل ذلك بمدة تنقضي فيها العدة لم يصح النكاح لأنها ممنوعة منه فأشبهت الزوجة، وهو قول للشافعية، وأما القول الأصح عندهم فإن نكاحها صحيح^(٢)، وبالقول الأول للشافعية أخذ الخنابلة^(٣).

ولو ادعت امرأة أنها زوجة للمفقود وأقامت بينة على ذلك، لم يقض لها به عند الحنفية، خلافاً للمالكية^(٤)، ومبنى المسألة قائم على جواز الحكم على الغائب وعدمه.

ب - أموال المفقود:

للفقدان أثر ظاهر في أموال المفقود القائمة، وفي اكتسابها بالوصية، والإرث، وفي إدارة تلك الأموال.

أولاً: في بيع مال المفقود:

٨ - ذهب الحنفية إلى أنه ليس للقاضي أن يبيع عقار المفقود، ولا العروض التي لا يتسارع إليها الفساد، وأما ما يتسارع إليه

(١) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٥٨/٤، والمهلب

١٠٤٦/٢، والمغني ١٠٣/٨.

(٢) شرح المحلى ٥١/٤، ومعني المحتاج ٣٩٨/٣.

(٣) مطالب أولي النهى ٥٧٠/٥، وكشاف القناع ٤٨٨/٦.

(٤) البسوط ٤٥/١١، ومواهب الجليل ١٥٦/٤.

ثالثاً: في الإنفاق من مال المفقود:

١٥ - من الثابت بإجماع الفقهاء أن زوجة المفقود تستحق النفقة (ر: ف ٤)، وهذه النفقة تكون في مال المفقود، بذلك قال الحنفية، والمالكية، والحنابلة^(١).

وقال ابن عباس رضي الله عنه: تستدين، فإن جاء زوجها أخذت من ماله، وإن مات أخذت من نصيبها من الميراث، وبه قال النخعي^(٢)، فإن لم يكن للمفقود مال، وطلبت الزوجة من القاضي الحكم لها بالنفقة فإنه يجيبها إلى ذلك، وبه قال النخعي، وهو قول لأبي حنيفة، وفي قول آخر له: لا يجيبها، وهو قول شريح، وقال زفر: يأمرها القاضي بأن تستدين، وتنفق على نفسها^(٣).

وتنقطع النفقة بموت المفقود، أو بمفارقة لها فإن استمرت بقبض النفقة بعد أن تبين أنه مات أو فارقها ثم رجع، فعليها أن تعيد ما قبضته من تاريخ الموت، أو المفارقة^(٤).

وتسقط النفقة عند الشافعية بزواج امرأة المفقود من غيره^(٥).

وعند الحنابلة تسقط بتفريق الحاكم بينها وبين زوجها المفقود، أو بزواجها من غيره^(١). ويجب في مال المفقود نفقة زوجته في مدة العدة، بذلك قال ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنه، وفيه قولان عند المالكية، والحنابلة^(٢).

١١ - ويجب في مال المفقود نفقة الفقراء من أولاده والوالديه، وهو قول الحنفية، والشافعية^(٣)، والمالكية غير أن المالكية اشترطوا لاستحقاق الأبوين النفقة أن يكون قد قضى بها قاض قبل الفقد^(٤)، فإن تبين أن المفقود ميت، واستمر هؤلاء بقبض النفقة بعد ثبوت موته، فإنهم يفرمون ما أنفق عليهم من يوم مات، لأنهم ورثة^(٥).

١٢ - وتستوفى النفقة المفروضة للزوجة والأولاد والوالدين من دراهم المفقود وحنائره، ومن الثبر أيضاً، إذا كان كل ذلك تحت يد القاضي، أو كان وديعة، أو ديناً للمفقود، وقد أقر الوديع والمدين بذلك،

(١) المغني ١٠١/٨، والفروع ٥٤٨/٥

(٢) المغني ١٠١/٨، ومطالب أولي النهى ٥٦٩/٥، والناج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٥٧/٤، ومواهب الجليل ١٥٧/٤

(٣) المغني ٣٩/١١، ومغني المحتاج ٤٤٦/٣ - ٤٤٩

(٤) المدونة ٤٥٢/٢، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١٦٠/٤

(٥) المدونة ٤٥٢/٢، شرح الحرشي ١٥٠/٤

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩٥/٤، واللباب ٢١٦/٢، والناج والإكليل ١٥٧/٤، وشرح الحرشي ١٥٠/٤، ومطالب أولي النهى ٥٦٩/٥

(٢) المغني ٤٩٥/٧، ومصنف عبد الرزاق ١٩٤/٧

(٣) المبسوط ٤٢/١١ - ٤٣

(٤) شرح الحرشي ١٥٠/٤، والمغني ١٠٠/٨

(٥) مغني المحتاج ٣٩٨/٣

وأقرا بالزوجة والنسب^(١).

المفقود غير اللين ذكرنا آنفاً^(١).

رابعاً: في الوصية:

١٣- توقف الوصية للمفقود عند الحنفية، حتى يظهر حاله، فإن ظهر حيا قبل موت أقرانه فله الوصية، وإذا حكم بموته رد المال الموصى به إلى ورثة الموصي^(٢).

ولو أن رجلاً أقام البيئة على أن المفقود قد أوصى له بوصية وجاء موت المفقود، أو بلغ من السنين ما لا يحيا إلى مثلها، والموصى له حي، قال المالكية: تقبل البيئة، وتصح الوصية إذا كانت في حدود الثلث، وكذلك الحال لو أوصى له قبل الفقد^(٣)، وهذا مبني على أصولهم في جواز القضاء على الغائب.

خامساً: في الإرث:

١٤- يعتبر المفقود حيا بالنسبة لأمواله، فلا يرث منه أحد، ويبقى كذلك إلى أن يثبت موته حقيقة، أو يحكم باعتباره ميتاً، على ما يأتي بيانه (ر: ف ٢٠ - ٢١).

١٥ - ولا يرث المفقود من أحد، وإنما يتعين وقف نصيبه من إرث مورثه، ويبقى كذلك إلى أن يتبين أمره، ويكون ميراثه كميراث الحمل، فإن ظهر أنه حي استحق نصيبه وإن

يكتسب الوديع والمدين خصماً في الدعوى، لأن المال تحت يدهما، فيتمضى القضاء منهما إلى المفقود، فإن كان الوديع أو المدين منكراً للوديعة أو الدين أو الزوجية والنسب، لم يصلح لمخاصمة أحد من مستحقي النفقة، ولا تسمع البيئة ضده^(٢).

وليس لهؤلاء بيع شيء من مال المفقود الذي يخاف عليه الفساد، كالثمار، ونحوها، فإن باعوه، فالبيع باطل^(٣).

وليس لهم بيع دار المفقود، ولم لم يبق من ماله سواها، واحتاجوا للنفقة^(٤).

وعند الحنفية يجوز للقاضي أن يأخذ من مستحقي النفقة قليلاً، لاحتمال أن يحضر المفقود، ويقيم البيئة على طلاق امرأته، وأنه ترك لأولاده مالاً يكفي لنفقتهم، وليس له ذلك عند المالكية^(٥).

والقضاء على المفقود بالنفقة لمستحقيها ليس قضاء على الغائب حقيقة، وإنما هو تمكين لهم من أخذ حقهم.

ولا تجب على المفقود نفقة أحد من أقارب

(١) الميسوط ٣٩/١١، والبنية ٦١/٦ - ٦٤.

(٢) الميسوط ٤١/١١، وبتلغ الصنائع ١٩٧/٦.

(٣) الميسوط ٤٠/١١.

(٤) الميسوط ٣٩/١١.

(٥) بتلغ الصنائع ١٩٦/٦، والمدة ٤٥٢/٢.

(١) الميسوط ٣٨/١١، ٣٩، ٤٠، وبتلغ الصنائع ١٩٧/٦.

(٢) الميسوط ٤٤، ٤٣/١١، والبنية شرح الهداية ٧٠/٦.

(٣) المدة ٤٥٦/٢.

غير أن القول الأصح فيه أنه ملك للمفقود،
يوزع بين ورثته، وعليه المذهب^(١).

١٦- ولو ادعى ورثة رجل أنه قتل، وطلبوا
قسمة ماله، فإن القاضي لا يقسمه حتى تقوم
البينة على موته، وتكون الدعوى بأن يجمل
القاضي من في يده المال خصصاً عن المفقود،
أو ينصب عنه قِيَمًا في هذه الولاية^(٢).

سادساً : في إدارة أموال المفقود:

تدار أموال المفقود من قبل وكيله، أو
وكيل يعينه القاضي.

١- الوكيل الذي عينه المفقود:

١٧- من كان له وكيل، ثم فقد، فإن الوكالة
تبقى صحيحة، لأن الوكيل لا ينزعز بفقد
الموكل.

ولهذا الوكيل أن يحفظ المال الذي أودعه
المفقود، وليس لأمين بيت المال أن ينزعه من
يده.

وأما قبض الديون التي أقر بها غرماء
المفقود، وقبض غلات أمواله، فليس له
ذلك.

وفعب ابن عابدين إلى أن لو وكيل المفقود
حق قبض الديون والغلات ما دام قد وكل
بذلك^(٣).

وللحنابلة في قبض وكيل المفقود للغلات

ثبت أنه مات بعد موت مورثه استحق نصيبه
من الإرث كذلك، وإن ثبت أنه مات قبل
موت مورثه أو مضت المدة، ولم يعلم خبره،
فإن ما أوقف من نصيبه يرد إلى ورثة
المورث.

وإن كان المفقود ممن يحجب الحاضرين،
لم يصرف إليهم شيء، بل يوقف المال
كله.

وإن كان لا يحجبهم، يعطى كل واحد
الأقل من نصيبه الإرثي على تقدير حياة
المفقود، وعلى تقدير موته، مثال ذلك:
رجل مات عن بنتين، وابن مفقود، وابن
ابن، وبنت ابن، وطلبت البنتان الإرث، فإن
فرضهما في هذه المسألة الثلثان، لا يدفع
إليهما، وإنما يدفع إليهما النصف، لأنه أقل
النصيبين، ولا يدفع شيء لابن الابن، ولا
لبنت الابن، فإذا مضت المدة، وحكم بموت
المفقود، أعطيت البنتان السدس، ليتم
لهما الثلثان، وأعطى الباقي لأولاد
الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين، وعلى
ما سبق اتفاق الفقهاء^(١) إلا ما ذكر من خلاف
في المذهب الحنبلي حول رد ما أوقف من
نصيب المفقود الذي لم يعلم خبره رغم مضي
المدة إلى ورثة المورث، وهذا قول في المذهب،

(١) حاشية الطحاوي على الدر ٥٠٩/٢، ٥١٠، واللباب

(١) للحرر ٤٠٧/١، والفروع ٣/٥

(٢) المبسوط ٣٨/١١

(٣) البحر الرائق ١٧٦/٥، حاشية ابن عابدين ٢٩٣/٤

٢١٧/٢، والمدة ٤٥٣/٢، والتاج والإكليل بهامش

مواهب الجليل ١٦١/٤ - ١٦٢، ٤٢٣/٦، ٤٢٤، والمفتي

٣٧٦، ٣٦٨، ٣٦٥/٦، والفروع ٣٧٠، ٣٧١

قولان^(١).

انتهاء فقدان:

ينتهي فقدان بإحدى الحالات الآتية:

الحالة الأولى : عودة المفقود:

١٩- إذا ظهر أن المفقود حي، وعاد إلى وطنه، فقد انتهى فقدان، لأن المفقود مجهول الحياة أو الموت، ويظهره انتضت تلك الجهالة، وسيأتي بيان ذلك. (ر: ف ٢٥ - ٢٦).

الحالة الثانية: موت المفقود:

٢٠- إذا ثبت بالبينة أن المفقود قد مات، فقد انتهت حالة فقدان، لزوال الجهالة التي كانت تحيط بحياته أو موته، وعلى ذلك اتفاق الفقهاء^(١).

ولا بد من ثبوت موته أمام القاضي، غير أن الشافعية لم يشترطوا صدور حكم بذلك^(٢). ويمكن للورثة أن يدعوا موت المفقود، ويقدموا البينة لإثبات ذلك، ويختار القاضي وكيلاً عن المفقود يخاصم الورثة، فإذا أثبت البينة موته، قضى القاضي بذلك^(٣).

وليس لمن كان وكيلاً بعمارة دار المفقود أن يعمرها إلا بإذن الحاكم، فسلعه مات، وحيث أن يكون التصرف للورثة^(٢).

ب - الوكيل الذي يعينه القاضي:

١٨- إذا لم يكن للمفقود وكيل، فإن على القاضي أن ينصب له وكيلاً.

وهذا الوكيل يتولى جمع مال المفقود وحفظه وقبض كل حقوقه من ديون ثابتة وأعيان وغلات، وليس له أن يخاصم إلا بإذن القاضي في الحقوق التي للمفقود، وفي الحقوق التي عليه وإلى هذا ذهب الحنفية، ووافقهم المالكية في الجملة^(٣).

ولا تسمع الدعوى بحق على المفقود، ولا تقبل البينة عند الحنفية، غير أن القاضي إن قبل ذلك، وحكم به، نفذ حكمه، وعليه الفتوى.

وذهب المالكية إلى قبول البينة على المفقود.

ولو طلب ورثة المفقود من الحاكم نصب وكيل عنه، فعمله أن يستجيب لذلك^(٤).

(١) شرح السراجية ص ٢٢١، والمدة ٢/ ٤٥٢، والوجيز ٢٦٧/١، والمغني ٣٦٦/١
(٢) حاشية البجيرمي ٣/ ٢٦٠، وحاشية القليوبي ٣/ ١٤٩
(٣) البسيط ١١/ ٣٨، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٢٩٧

(١) كشف القناع ٤/ ٥١٩، والردوع ٥/ ٣٨
(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٩٣
(٣) البحر الرائق ٥/ ١٧٦، وتبيين الحقائق ٣/ ٣١٠، ٣١١، والتاج والإكليل ٤/ ١٦٠، ومواهب الجليل ٤/ ١٥٦
(٤) المدة ٢/ ٤٥٦، والمبسوط ١١/ ٤١، ٤٢، والفتاوى الهندية ٢/ ٣٠١

من الأول المتوفى، فإنها ترثه، ويفرق بينها وبين زوجها الثاني^(١).

وعند الحنابلة ترث الزوجة من زوجها المفقود الذي ثبت موته إن لم تتزوج، أو كانت تزوجت ولم يدخل بها الثاني، وفي رواية أنها لا ترث منه.

فإن دخل بها الثاني، وكان الزوج الأول قد قدم واختارها ثم مات، فإنها ترثه ويرثها، ولو مات الثاني لم ترثه، ولم يرثها، وإن مات أحدهما قبل اختيارها - وقلنا بأن لها أن تتزوج - فإنها ترث الزوج الثاني ويرثها، لا ترث الزوج الأول ولا يرثها.

وإن ماتت قبل اختيار الزوج الأول، فإنه يغير، فإن اختارها ورثها، وإن لم يغيرها ورثها الثاني.

وهذا كله ظاهر مذهب الحنابلة.

واختار الشيخ ابن قدامة أنها لا ترث زوجها الثاني، ولا يرثها بحال إلا أن يجدد لها عقداً، أو لا يعلم أن الأول كان حياً، ومتى علم أن الأول كان حياً ورثها وورثته، إلا أن يختار تركها، فتبين منه بذلك، فلا ترثه ولا يرثها.

ويقسم ميراث المفقود بين الأحياء من ورثته يوم موته، وعليه اتفاق الفقهاء، لأن شرط التوريث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث^(١).

٢١- أما ميراث الزوجة فاختلف الفقهاء فيه كما يلي:

ذهب الشعبي إلى أن زوجة المفقود التي تزوجت، لم ظهر أنه ميت، فعليها العدة منه، وهي ترثه^(٢).

وفي المذهب المالكي تفصيل: فإن جاء موته قبل أن تتكح زوجاً غيره، فإنها ترثه.

وإن تزوجت بعد انقضاء العدة، لم يفرق بينها وبين زوجها الثاني، وورثت من زوجها المفقود.

وإن تزوجت وجاء موته قبل الدخول ورثته، وفرق بينهما، واستقبلت عدتها من يوم الموت.

وإن جاء موت المفقود بعد دخول الثاني، لم يفرق بينهما، ولا إرث لها.

أما إن كان زواج الثاني قد وقع في العدة

(١) المبسوط ٥٤/٣٠، والبنية ٦٩/٦، والمدينة ٤٥٢/٢، والنتاج والإكلیل بهامش مواهب الجليل ٤/١٦٢، وسنن المحتاج ٣/٢٧، وحاشية الشرقاوي ٢/٢١١، والمغني ٣٦٦/٦.

(٢) فتح الباري ٣٥٢/١١.

(١) النتاج والإكلیل ٤/١٥٨، ١٦٢، ومواهب الجليل ١٥٨، ١٥٧/٤.

التسعين سنة وهو الأرق، ومنهم من قال: القتوى على الثمانين، واختار ابن الهمام السبعين سنة، ومنهم من قال بأن تضيض المدة إلى الإمام هو المختار والأقيس^(١).
وأما المالكية والحنابلة، فقد ذكرنا مذاهبهم قبلاً: (ر: ف: ٤).

وأما الشافعية، فالصحيح المشهور عندهم أن تقدير تلك السن متروك لاجتهاد الإمام، ومنهم من قدره باثنتين وستين سنة، أو بسبعين، أو ثمانين، أو مائة، أو مائة وعشرين سنة^(٢).

٢٣- فإذا انقضت المدة المذكورة جرى تقسيم ميراث المفقود بين ورثته الموجودين في اليوم الذي اعتبر فيه ميتاً، لا بين الذين ماتوا قبله، فكأنه مات حقيقة في ذلك اليوم، بهذا قضى عمر وعثمان رضي الله عنهما^(٣)، وهو قول للحنفية، وقول للمالكية^(٤)، وهو القول الأصح عند الحنابلة، وفي القول الآخر عند

وعلى القول بأن الحكم بوقوع القرقة يوقع التضييق ظاهراً وباطناً تراث الثاني ويرثها، ولا تراث الأول ولا يرثها.
وأما عدتها، فمن ورثته اعتدت لوفاته عدة الوفاة^(١).

الحالة الثالثة: اعتبار المفقود ميتاً:

٢٢- يعتبر المفقود ميتاً حكماً بمضي مدة على فقد، أو يبلغه سناً معينة.
ففي ظاهر الرواية عند الحنفية يحكم بموت المفقود إذا لم يبق أحد من أقرانه في بلده، لا في جميع البلدان، وهو الأصح عندهم.
غير أنهم اختلفوا في السن التي يمكن أن يموت فيها الأقران، فعن أبي حنيفة: هي مائة وعشرون سنة، وهذا ما اختاره القدوري.

وعن أبي يوسف مائة سنة، وقال محمد بن حامد البخاري: هي تسعون سنة، وذهب بعضهم إلى أنها سبعون سنة، ومنهم من قال: بأن هذه المدة متروكة إلى اجتهاد الإمام، وينظر إلى شخص المفقود والقرائن الظاهرة^(٢).

ولعلماء الحنفية خلاف في الترجيح بين هذه الأقوال فمنهم من قال: القتوى على

(١) الدر المنقى ١/٧١٣، والنجاة ١/٦٩، والبحر الرائق ١٧٨/٥، ونفع القدير ٥/٣٧٤، وتبيين الحقائق ٣/٣١٢

(٢) مفتي للحاج ٣/٢٦٠-٢٧٠، وحاشية الجبرمي ٣/٢٦٠
(٣) مصنف عبد الرزاق ٧/٨٥-٨٦

(٤) الفتاوى الهندية ٢/٣٠٠، وحاشية الطحاوي على الدر ٢/٥٠٩-٥١٠، والمفردة ٢/٤٥٢، والتاج والإكليل ١٦٢/٤

(١) المفتي ٨/١٠٢، ومطالب أولي النهى ٥/٥٧٢

(٢) المبسوط ١١/٣٥-٣٦، وينابيع المصابيح ١/١٩٧، والزيلع ٣/٣١١، والبحر الرائق ٥/١٧٨

وهو قول عند الخنابلة، غير أن القول الأصح عندهم أنه لا يحتاج إلى حكم باعتباره ميتاً، وهو قول للحنفية، وللمالكية^(٥).

وأما طبيعة الحكم باعتباره المفقود ميتاً، فللقهاء فيه خلاف، فهو منشيء للحالة الجديدة التي أصبح عليها المفقود عند من قال بوجوب صدور الحكم، وهو مظهر عند من قال بعدم وجوب الحكم. (ر: ف ٦).

ولهذا الخلاف نتائج مهمة جداً، فعلى القول بأن الحكم منشيء لا تستطيع الزوجة أن تبدأ عدة الوفاة، ولا أن تزوج إلا بعد صدوره.

وكذلك فإن أموال المفقود لا توزع إلا بين الورثة الموجودين يوم صدور الحكم لا قبله، كان المفقود قد مات حقيقة في اليوم المذكور. وأما من قال بأن الحكم مظهر، فإن عدة الزوجة تبدأ من تاريخ انتهاء مدة التبرص، أو من بلوغ المفقود السن التي لا يمكن أن يحيى بعدها، وأن ميراث المفقود يقسم بين ورثته الأحياء في ذلك التاريخ، ولا عبرة لصدور الحكم.

(١) حاشية الفسوي ٤/٤٨٧، وحاشية ابن عابدين ٤/٢٩٧،
والفتني ٦/٣٦٥، ٣٦٦

الخنابلة: يقسم الميراث بعد انقضاء عدة الزوجة إذا كان المفقود يغلب عليه الهلاك^(١)

وفي قول للحنفية، وفي القول المعتمد عند المالكية، وفي المذهب الشافعي، وفي قول للحنابلة: أن ميراث المفقود يعطى لورثته الأحياء يوم الحكم بموته^(٢).

إلا أن الشافعية قالوا: إذا مضت مدة زائدة على ما يغلب على الظن أن المفقود لا يعيش فوقها، وحكم القاضي بموته من مضي تلك المدة السابقة على حكمه بزمان معلوم، فينبغي أن يصح، ويعطى المال لمن كان وارثه في ذلك الوقت، وإن كان سابقاً على الحكم^(٣).

وتعتمد امرأة المفقود عدة الوفاة في الوقت الذي جرى فيه تقسيم ميراثه^(٤). (ر: ف ٥)

٢٤ - ولا بد من الحكم باعتباره ميتاً عند الحنفية، وهو المتخصص عليه في المذهب، وهو قول عند المالكية، وبه أخذ الشافعية^(٥).

(١) المغني ٦/٣٦٥، ٣٦٦، ١٠٣/٨، وكشاف القناع

٤/٥١٦، ٦/٤٨٨، والمذهب الفاتح ٢/٨٦، ٨٧

(٢) للبرق ٣٠/٥٥، وسواهب الجليل ٤/١٦١، وحاشية

الجهري ٣/٢٦٠ والوجيز ١/١٦٧

(٣) فتح الوهاب ٢/٩، ومغني المحتاج ٣/٢٧

(٤) بدائع الصنائع ٦/١٩٧

(٥) الدر المختار ٤/٢٩٧، والشرح الكبير ٢/٤٨٣، ومغني

المحتاج ٣/٢٧

القولين ما جاء في الرواية الثانية^(١) وهي
مذكورة في الموطأ^(٢).
وقول الشافعية يختلف بين القديم
والجديد:

ففي القول القديم: إن قدم المفقود بعد
زواج امرأته، ففي عودتها إليه قولان، وقيل
يخير الأول بين أخذها من الثاني، وتركها له
وأخذ مهر المثل منه.

وفي القول الجديد: هي باقية على نكاح
المفقود، فإن تزوجت غيره فنكاحها باطل،
تعود للأول بعد انتهاء عدتها من الثاني^(٣).

ونذهب الحنابلة إلى أن المفقود إن قدم قبل
أن تزوج امرأته، فهي على عصمته.

فإن تزوجت غيره، ولم يدخل بها، فهي
زوجة الأول في رواية، وهي الصحيح، وفي
رواية أنه يخير.

فإن دخل بها الثاني، كان الأول بالخيار، إن
شاء أخذ زوجته بالعقد الأول، وإن شاء أخذ
مهرها وبقيت على نكاح الثاني.
فإن اختار المرأة، وجب عليها أن تعتمد من

أثر ظهور المفقود بعد الحكم بموته:
إن ظهر المفقود حياً بعد الحكم باعتباره
ميتاً، فإن لذلك آثاراً بالنسبة لزوجته، وبالنسبة
لأمواله.

أولاً: بالنسبة لزوجته:

٢٥- للفقهاء في هذه المسألة خلاف:

ذهب الحنفية إلى أن المفقود إن عاد، ولم
تكن زوجته قد تزوجت، فهو أحق بها، فإن
تزوجت فلا سبيل له عليها، وفي قول آخر: إن
زوجته له^(١).

وعند المالكية أن المفقود إن عاد قبل نكاح
زوجته غيره، فهي زوجته، وهذا هو القول
المشهور المعمول به، فإن عاد بعد النكاح، فعن
مالك في ذلك روايتان:

الأولى: إن عاد قبل الدخول، فهو أحق
بها، ويفرق بينها وبين زوجها الثاني، وأما إن
عاد بعد الدخول، فالثاني على نكاحه، ولا
يفرق بينه، وبين زوجته.

الثانية: إن عاد المفقود فوجد زوجته قد
تزوجت، فلا سبيل له عليها، ولو لم يكن
دخول.

وقد أخذ بكل من الروايتين طائفة من
المالكية، وقال ابن القاسم، وأشهب بأن أقوى

(١) المدونة ٤٤٩/٢، ٤٥٠، ٤٥١، وسواها بالجليل
١٥٧/٤، والشرح الكبير ٢/٤٨٠

(٢) الموطأ ٢/٢٨

(٣) مغني المحتاج ٣/٣٩٧ - ٣٩٨، وحاشية الفايدي ٥١/٤

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٣٠٠

ثانياً: بالنسبة لأمواله:

٢٦- للفقهاء في هذه المسألة خلاف: ذهب الحنفية إلى أن المفقود إن عاد حياً، فإنه لا يرجع على زوجته وأولاده بما أنفقوه بإذن القاضي، وإن باعوا شيئاً من الأعيان ضمنوه^(١). ويأخذ أيضاً ما بقي في أيدي الورثة من أمواله، ولا يطالب بما ذهب، سواء أظهر حياً قبل الحكم باعتباره ميتاً، أم بعده^(٢).

وقال المالكية والشافعية بأنه يرجع بجمع تركته، ولو بعد تقسيمها على الورثة^(٣). وعند الحنابلة يأخذ المفقود ما وجد من أعيان أمواله، وأما ما تلف، فإنه مضمون على الورثة في الرواية الصحيحة في المذهب، وفي الرواية الأخرى غير مضمون، وقد اختارها جماعة منهم^(٤).

مَقْلَس

انظر: إفلاس

الثاني قبل أن يطأها الأول، ولا حاجة لطلاتها منه، وهو المنصوص عن أحمد. وقيل: تحتاج إلى طلاق.

وإن اختار تركها فإنه يرجع على الزوج الثاني بالمهر الذي دفعه هو، وفي رواية: يرجع عليه بالمهر الذي دفعه الثاني، والأول هو الصواب.

وفي رجوع الزوج الثاني على المرأة بما دفعه للأول روايتان، وعدم الرجوع هو الأظهر والأصح.

ويجب أن يجلد الزوج الثاني عقد زواجه إن اختار الأول ترك الزوجة له، وهو الصحيح. وقيل: لا يحتاج إلى ذلك، وهو القياس^(١).

فإن رجع المفقود بعد موت الزوجة على عصمة الثاني، فلا خيار له، وهي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً، وهو يرثها ولا يرثها الأول، وقال بعضهم: يرثها^(٢).

وقد جعل بعض الحنابلة التخيير للمرأة، فإن شاءت اختارت الأول، وإن شاءت اختارت الثاني، وأبهما اختارت، ودت على الآخر ما أخذت منه^(٣).

(٤) المبسوط ٤٢/١١

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٥٩٧، وحاشية الطحطاوي على

الدر ١٠/٢

(٢) الشرح الكبير ٢/٤٨٢، وحاشية الشرقاوي ٢/٣٢٨

(٣) الفروع ٥/٣٧-٣٨، وكشاف القناع ٤/٥١٦، ٥/٣٨،

ومطلب أولي النهى ٤/٦٣١

(١) للحرر ٢/١٠٦، والمفتي ٨/٩٨-١٠٠

(٢) كشاف القناع ٦/٤٨٩، والفروع ٥/٤٨٨

(٣) الفروع ٥/٤٨٨

المطلوب^(١).

الحكم الإجمالي :

٣- يختلف حكم المفهوم باختلاف قسميه: مفهوم الموافقة ، ومفهوم المخالفة وذلك على النحو التالي:

أ- مفهوم الموافقة:

٤- مفهوم الموافقة: أن يكون المسكوت عنه موافقاً للمنطوق به في الحكم، كدلالة النهي عن التأنيف على حرمة الضرب، وهذا يسمى عند الحنفية بدلالة النص.

وهو حجة اتفاقاً كما ذكره ابن عابدين، وقال الشوكاني نقلاً عن القاضي أبي بكر الباقلاني: القول بمفهوم الموافقة من حيث الجملة مجمع عليه^(٢).

ثم مفهوم الموافقة إن كان أولى بالحكم من المنطوق به يسمى فحوى الخطاب، كالمثال السابق، لأن الضرب أشد من التأنيف في الإيذاء.

وإن كان مساوياً له يسمى لحن الخطاب، كتحرير إحراق مال اليتيم المفهومة حرمة

مَفْهُوم

التعريف:

١- المفهوم: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أي يكون حكماً لغير المذكور، وحالاً من أحواله، كتحرير ضرب الوالدين المفهومة حرمة من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُيٌّ﴾^(١) الدال منطوقاً على تحريم التأنيف^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

المنطوق:

٢- المنطوق: هو ما دل عليه اللفظ على ثبوت حكم للمذكور مطابقة، أو تضمنناً، أو التزاماً، أي يكون حكماً للمذكور وحالاً من أحواله^(٣).

والصلة بين المفهوم والمنطوق: أن كليهما من أقسام الدلالة، وقيل: من أقسام

(١) سورة الإسراء/ ٢٣

(٢) جمع الجوامع ١/ ٢٤٠، وقنوات الرحمت ١/ ٤١٣، ٤١٤، وإرشاد الفحول ص ١٧٨. ط الحلبي، وابن عابدين ١/ ٧٥، وقواعد الفقه للبركتي، والخطاب ١/ ٣٧، وروضة الناظر ٢/ ٢٠٠

(٣) قنوات الرحمت ١/ ٤١٣، وإرشاد الفحول/ ١٧٨ ط الحلبي.

(١) قنوات الرحمت ١/ ٤١٣

(٢) ابن عابدين ١/ ٧٥، وجمع الجوامع ١/ ٢٤٠، وقنوات الرحمت ١/ ٤١٣، ٤١٤، وإرشاد الفحول ١٧٨ ط. مصطفى الباني الحلبي، والخطاب ١/ ٣٧، وروضة الناظر ٢/ ٢٠٢

المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط، قال ابن عابدين : أفاد أن مفهوم المخالفة في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه حتى مفهوم اللقب^(١).

وفي أنواع مفهوم المخالفة، وشروط العمل به، وغير ذلك تفصيل ينظر في الملحق الأصولي.



من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^(١) لأن تحريم الإحراق مساو لتحريم الأكل المذكور في الآية في الإنفاق^(٢).

ب - مفهوم المخالفة:

٥ - مفهوم المخالفة: هو ثبوت نقيض حكم المنطوق، نفياً كان أو إثباتاً، للمسكوت عنه، ويسمى دليل الخطأ أيضاً، لأن دليله من جنس الخطأ، أو لأن الخطأ دال عليه^(٣).

والمفاهيم المخالفة بأقسامها حجة عند الجمهور إلا مفهوم اللقب، قال الجلال المحلي وابن عبد الشكور: احتج بمفهوم اللقب الدقاق والصيرفي من الشافعية، وابن خوير منداد من المالكية، وبعض الحنابلة، علماً كان أو اسم جنس، نحو على زيد حج أي: لا على عمرو، وفي التعم زكاة أي: لا في غيرها^(٤). وأما جمهور الحنفية فإنهم - كما ذكر ابن عابدين نقلاً عن التحرير - ينقون مفهوم

(١) سورة النساء/ ١٠

(٢) فوائد الرحموت ٤١٤/١، وجمع الجوامع ٢٤١/١ وما بعده، وإرشاد الفحول ١٧٨ ط. المحلي، والخطاب ٣٧/١ (٣) المراجع السابقة.

(٤) جمع الجوامع ٢٥٤/١، وفوائد الرحموت ٤٣٢/١، وروضة الناظر ٢٠٢/٢، وإرشاد الفحول/ ١٧٩، والخطاب ٣٧/١

(١) حاشية ابن عابدين ٧٥/١، وجمع الجوامع ٢٥٥/١، وإرشاد الفحول ١٧٩، وفوائد الرحموت ٤٣٢/١

صاحبه بته، على أن يضع كل واحدة صداق الأخرى، ولا مهر سوى ذلك فيقبل ذلك. والعلاقة بينهما أن كلا منهما يجعل عقد النكاح بلا مهر^(١).

الأحكام المتعلقة بالمقوضة:

حكم نكاح المقوضة:

٣- اتفق الفقهاء على أن المهر ليس من أركان عقد النكاح، وأن عقد الزواج يصح بلا مهر، فإذا زوجها وسكت عن تعيين الصداق حين العقد، أو قالت لوليها أو لزوجها أو لأجنبي: زوجني على ما شئت أو نحو ذلك صح العقد باتفاق الفقهاء^(٢). والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٣) الآية، ولما روي من أن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات، فقال رضي الله عنه: لها مثل صداق نسايتها لا

مَقْوَضَةٌ

التعريف:

١- المقوضة في اللغة: اسم فاعل من التفويض، والتفويض جعل الأمر إلى غيره، يقال: فوض الأمر إليه أي جعل له التصرف فيه^(١).

وفي الاصطلاح: هي المرأة التي نكحت بلا ذكر مهر، أو على أن لا مهر لها، وسميت مقوضة بكسر الواو، لتفويضها أمرها إلى الزوج أو إلى الولي بلا مهر، أو لأنها أهملت المهر، وتسمى مقوضة بفتح الواو، إذا فوض وليها أمرها إلى الزوج بلا مهر، قال بعض العلماء: والفتح أفصح^(٢).

الألفاظ ذات الصلة:

الشغار:

٢- الشغار في اللغة: من شגר البلد شغوراً إذا خلا من حافظ يمتعه.

وفي الاصطلاح: أن يزوج كل واحد

(١) المصباح المنير، والمطلع على أبواب الفقه ص ٣٢٢، ومغني المحتاج ١/٤٤٢، والقوانين الفقهية ص ٢٠٧.

(٢) بدائع الصنائع ٢/٢٧٤، والقوانين الفقهية ص ٢٠٧، ومغني المحتاج ٣/٢٢٨-٢٢٩، وكشاف الفناع ١٥٦/٥، والمغني لابن قدامة ٦/٧١٢-٧١٣.

(٣) سورة البقرة/ ٢٣٦.

(١) المعجم الوسيط، والمردات للأصفهاني.

(٢) الترمذيات للجرجاني، وحاشية ابن عابدين ٢/٣٣٥، والحاوي الكبير ١٢/٩٧، ومغني المحتاج ٣/٢٢٨-٢٢٩، وروضة الطالبين ٧/٢٧٨-٢٧٩، وكشاف الفناع ١٥٦/٥، وانظر تفسير القرطبي ٣/١٩٧.

وكس^(١)، ولا شطط^(٢)، وعليها العلة ولها الميراث^(٣)، ولأن القصد من النكاح الاستمتاع والوصلة دون الصداق، فصح من غير ذكره كالتفقة^(٤).

أقسام المَقْصُودَةِ:

قسم الفقهاء التفويض إلى ضربين:

الضرب الأول: تفويض البضع:

٤- التفويض ينصرف إلى تفويض البضع عند الإطلاق، وهو إخلاء النكاح عن المهر، كان تأذن المرأة لوليها أن يزوجهها بغير صداق بقولها له: زوجني بلا مهر، وذلك إذا كانت عاقلة بالغة رشيدة ثيباً كانت أو بكر، فيزوجها الولي ويسكت عن المهر، وهذه الصورة من التفويض صحيحة باتفاق الفقهاء، أو ينفي المهر بقوله: زوجتك بغير مهر أو زوجتك بغير مهر لا في الحال ولا في المال، فيصح العقد بهذه الصيغة عند جمهور الفقهاء للتبصير السابقة، ولأن القصد من النكاح الوصلة والاستمتاع دون الصداق، ولأن معنى

الصورتين واحد^(١).

ونهب المالكية وهو وجه عند الشافعية إلى بطلان عقد النكاح في هذه الصورة، لأن التزام هذا الشرط يجعلها كالموهوبة التي اختص بها النبي ﷺ.

قال المالكية: إن وقع - النكاح بهذه الصورة - فالمشهور أنه يفسخ النكاح قبل الدخول بناء على أن نساده من جهة صداقه، ويثبت بعد الدخول بصداق المثل، ومقابل المشهور قولان.

الأول: يفسخ العقد قبل البناء وبعد البناء بناء على أن نساد النكاح من جهة عقده.

الثاني: لا يفسخ العقد قبل البناء ولا بعد البناء ويكون لها صداق المثل.

وهل يفسخ العقد بطلاق؟ قولان عند المالكية الراجح منهما أنه يفسخ - في حال الفسخ - بطلاق، لأنه مختلف فيه.

وفي كل الأحوال يلحق به الولد، ويسقط به الحد لوجود الخلاف^(٢).

وقال المالكية: وفي معنى إسقاط المهر -

(١) الكس: التقصان والحسارة، (انظر للمصباح للثير).

(٢) القسط: الجور والظلم والزيادة، (انظر للمصباح للثير).

(٣) أثر ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً.

أخرجه الترمذي (٤٤١/٣) وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) للفني لابن قدامة ٧١٢/٦

(١) بطلان الصنائع ٢٧٤/٢، وجواهر الإكليل ٣١٤/١، والقوانين الفقهية ٢٠٧، ومفني المحتاج ٣/٢٢٨، وكشاف

القناع ١٥٦/٥، والحاوي ٩٧/١٢

(٢) الفواكه الدواني ٤٧/٢، وجواهر الإكليل ٣١٤/١، والحاوي الكبير للماوردي ٩٩/١٢

والضرب الثاني: أن يكون الولي ممن يصح أن ينكح من غير إذن كالأب مع بنته البكر فالنكاح صحيح بغير إذنهما فأما صحة التفويض بغير إذنهما فمعتبر باختلاف القولين في الذي يبدله عقدة النكاح، فإن قيل: إنه الزوج دون الأب بطل تفويض الأب، وإن قيل: إنه الأب ففي صحة تفويضه وجهان.

أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي: أنه باطل ولها بالعقد مهر المثل.

والوجه الثاني: هو قول أبي علي بن أبي هريرة: أنه صحيح كالعقود وليس لها بالعقد مهر^(١).

وقال النووي رحمه الله تعالى: لو زوجها الولي ونفى المهر من غير أن ترضى هي بمهر المثل، فهو كما لو نقص عن مهر المثل، فإن كان الولي مجبراً فهل يبطل النكاح؟ أم يصح بمهر المثل؟ قولان.

وإن كان الولي غير مجبر فهل يبطل قطعاً أم على القولين؟ فيه طريقتان^(٢).

ولو أنكحها وليها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتمطى زوجها التناكح فهذا أبلغ في التفويض، ولو قالت لوليها: زوجني بلا مهر فزوجها بمهر المثل.

المذكور في الصورة السابقة - إرسال المرأة للزوج مالا على أن يدفعه لها صدقاً فيفسخ العقد قبل البناء ويثبت بعد البناء بصدق المثل، أما لو سكنا عن المهر عند العقد أو دخلا على التفويض باللفظ أو على تحكيم الغير في بيان قدر المهر فلا فساد^(٣).

وأما إذا كانت المقوضة صغيرة أو مجنونة أو غير رشيدة كأن تكون سفينة محجوراً عليها فلا يصح تفويضها.

وإذا زوج الأب ابنته للحبرة بغير صدق صح النكاح ويبطل التفويض في الأظهر عند الشافعية وكان لها مهر المثل بالعقد.

وذهب الحنابلة هو وجه عند الشافعية إلى صحة النكاح والتفويض^(٤).

قال الماوردي: إذا فوض الولي نكاحها بغير إذنهما فعلى ضريرين.

أحدهما: أن يكون الولي ممن لا ينكح إلا بإذن كسائر الأولياء مع الثيب وغير الأب مع البكر، فإن لم يستأذنها في النكاح ولا في التفويض كان النكاح باطلاً، فإن استأذنها في النكاح ولم يستأذنها في التفويض صح النكاح ويبطل التفويض، وكان لها بالمقد مهر المثل.

(١) الخواص الكبير للماوردي ١٢/٩٩ - ١٠٠

(٢) روضة الطالبين ٧/٢٨٠

(٣) الفواكه المواتي ٢/٤٧، وجواهر الإكليل ١/٣١٤

(٤) مغني المحتاج ٣/٢٢٩، والخواص للماوردي ١٢/٩٩،

وكشاف القناع ٥/١٥٦

قالت لوليتها: زوجني وسكتت عن المهر
فالنبي ذكره الإمام وغيره أن هذا ليس
بتفويض لأن النكاح يعقد غالباً بمهر فيحمل
الإذن على العادة فكانها قالت: زوجني بمهر.

ثم قال: وفي بعض كتب العراقيين ما
يقتضي كونه تفويضاً^(١).

فإذا أطلقت الإذن - أي سكتت عن المهر -
وزوجها الولي ولم يسم لها في العقد مهر،
ولا شرط فيه أن ليس لها مهر، فقد اختلف
أصحاب الشافعي هل يكون نكاح تفويض أم
لا؟ على وجهين:

أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي أنه
ليس بنكاح تفويض، لعدم الشرط في سقوط
المهر ويكون مهر المثل مستحقاً بالعقد، قال
التنويري رحمه الله تعالى: وليس النكاح في
هذه الصور خالياً عن المهر وليس هذا
التفويض بالتفويض الذي عقدنا له الباب.

الثاني: وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه
نكاح تفويض، لأن إسقاط ذكر المهر في العقد
كاشتراط سقوطه في العقد، فعلى هذا لا
مهر لها بالعقد إلا أن تتبعه أحد أمور أربعة

هي:

من نقد البلد صح المسمى وإن زوجها بدون
مهر المثل أو بغير نقد البلد لم يلزم للمسمى
وكان كما لو أنكحها تفويضاً^(٢).

الضرب الثاني: تفويض المهر:

٥- ذهب الفقهاء إلى أنه يصح النكاح إذا
زوجها على ما شئت هي أو على ما شاء
الزوج، أو على ما شاء الولي أو على ما شاء
أجنبي: أي أن يجعل الصداق إلى رأي أحد
الزوجين أو رأى الولي، أو رأي أجنبي بقوله:
زوجتك على ما شئت أو على ما شئت، أو
على ما شاء زيد، أو زوجتك على حكمها أو
على حكمك أو على حكمي، أو على حكم
زيد، ونحو ذلك، فالنكاح صحيح في جميع
هذه الصور ويجب مهر المثل لأنها لم تأذن في
تزوجها إلا على صداق لكنه مجهول فسقط
لجهالته ووجب مهر المثل، والتفويض
الصحيح كما قال ابن قدامة: أن تأذن المرأة
الجماعة التصرف لوليتها في تزويجها بغير مهر،
أو بتفويض قدره أو يزوجه أبوها كذلك -
أي بغير مهر - فأما إن زوجها غير أبيها ولم
يذكر مهرًا بغير إذنها في ذلك فإنه يجب مهر
المثل^(٣). قال الإمام النووي رحمه الله: لو

(١) المرجع السابق.

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٤، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٥،
وجواهر الإكليل ١/ ٣١٤ - ٣١٥، والفتاوى العتباتي
٢/ ٣٢ - ٣٣، والخواص للماوردي ١٢/ ٩٧ - ٩٩، ومغني
للنجا ٣/ ٢٢٨ - ٢٢٩، والمغني ٦/ ٧١٣، وكشاف القناع
١٥٦/ ٥.

(١) روضة الطالبين ٧/ ٢٧٩ - ٢٨٠

يفرضه القاضي على رضاهما، لأنه حكم إلا أنه لا يزيد عن مهر مثلها، لأن الزيادة من مهر المثل ميل على الزوج، ولا ينقص عن مهر المثل، لأن النقصان من مهر المثل ميل على الزوجة ولا يحل للميل لأحد الخصمين، ولأنه إنما يفرض بدل البضع، فيقدر بقدره كسلعة أنفقت يقومها بما يقول به أهل الخبرة، قال البهوتي: فلا يغيره حاكم آخر ما لم يتغير السبب كإساره وإعساره في النفقة والكسوة، فإن الحاكم يغيره ويفرضه ثانياً باعتبار الحال، وليس ذلك نقضاً للحكم السابق^(١)، وبذلك يشترط للقاضي عند فرضه مهر المثل علمه بقدر مهر مثلها حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه لكن الشافعية نصوا على أنه يفترض الزيادة أو النقص السير الواقع في محل الاجتهاد الذي يحتمل مثله في قدر مهر المثل، وقال الشرييني الخطيب ما معناه: منع الزيادة والنقص وإن رضي الزوجان وهو كذلك، لأن منصبه يقتضي ذلك ثم إن شاء بعد ذلك فعلا ما شاء، واختار الأذري الجواز^(٢).

وما فرضه القاضي من مهر المثل كالمسمى في العقد أيضاً فيتنصف بالطلاق قبل

إما: بأن يفرضه عن مرأته، وإما: بأن يفرضه الحاكم بينهما، وإما بالدخول بها، وإما بالموت^(١)، كما يأتي تفصيله لاحقاً.

ما تستحقه المقوضة من الصداق:

٦- ذهب الفقهاء إلى أنه يجب للمقوضة مهر: إما بنفس العقد أو بغيره على خلاف بين الفقهاء كما سيأتي، وأنه لا يخلو نكاح في دار الإسلام عن مهر وأن المقوضة تستحق هذا المهر بأحد أمور أربعة^(٢).

أولها: أن يفرض أحد الزوجين المهر برضاه الآخر قبل الدخول فهذا المفروض حكمه حكم المهر المسمى في العقد فيتشطر بالطلاق وتؤكد بالدخول وبالموت ولها حبس نفسها لتسليمه.

الثاني: أن يفرضه القاضي بينهما وذلك عند تنازعهما في قدر المفروض أو عندما يمتنع الزوج من الفرض فيفرض مقدار مهر المثل لأن وظيفته فصل الخصومات ولا يتوقف ما

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٧٤، وحاشية ابن عابدين ٢/٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، والحاوي الكبير للماوري ١٢/٩٩، وروضة

الطالبين ٧/٢٧٦ وما بعدها، والمغني لابن قدامة ٦/٧١٣ -

(٢) بدائع الصنائع ٢/٢٧٤، وحاشية ابن عابدين ٢/٣٣٤ - ٣٣٧، وجوامع الإكليل ١/٣١٤ - ٣١٥، ومغني للحناج

٣/٢٣٠ - ٢٣١، وروضة الطالبين ٧/٢٨٣ - ٢٨٤، والحاوي للماوري ١٢/٩٨ - ٩٩، وكشاف الفتنج

١٥٦ - ١٥٧، والمغني ٦/٧١٤ - ٧١٨

(١) كشف القناع ٥/١٥٧

(٢) مغني للحناج ٣/٢٣١، وروضة الطالبين ٧/٢٨٣

أنه إذا دخل بالمقوضة وجب لها مهر المثل وإن أنفت له في وطئها بشرط أن لا مهر لها، لأن الوطء لا يساح بالإباحة، لما فيه من حق الله، ولأن الوطء في دار الإسلام لا يخلو من مهر أو حد، ولتخرج بالتزام المهر مما خص به نبي الله ﷺ من نكاح الموهوبة بغير مهر، ومن حكم الزنا الذي لا يستحق فيه مهر^(١)، ولقول النبي ﷺ: «لها الصداق بما استحللت من فرجها»^(٢).

ومثل الدخول في وجوب مهر المثل الخلوة الصحيحة، وذلك عند الحنفية والحنابلة والقديم عند الشافعية، والخلوة الصحيحة أن يخلو الزوج بزوجه بعد العقد الصحيح بلا مانع حي كمرض لأحدهما يمنع الوطء، وبلا مانع طبيعي كوجود شخص ثالث عاقل معهما، وبلا مانع شرعي من أحدهما كإحرام لفرض من حج أو عمرة، قال الحنفية: ومن المانع الحسي رق وقرن وعقل، وصغر لا يطاق معه الجماع.

الدخول ولا تجب المنعة معه، لعدم قوله

تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ

مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوْبِيعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ۝ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَصَفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۝﴾^(١).

ونص الشافعية والحنابلة على أنه لا يصح فرض أجنبي بغير إذن الزوجين لأنه ليس بزوج ولا حاكم، ولأن هذا فيه خلاف ما يقتضيه العقد فإذا فرض أجنبي للمقوضة مهرًا يعطيه من مال نفسه لم يصح وإن رضيت على الأصح عند الشافعية، ومقابل الأصح يصح كما يصح أن يؤدي الصداق عن الزوج بغير إذنه.

ويرى المالكية أن فرض الأجنبي كفرض الزوج ويسمون هذا تحكيماً، فإن فرض مهر المثل لزمهما ولا يلزمه فرضه ابتداءً، وإن فرض أقل منه لزمه دون الزوجة، وإن فرض المحكم أكثر منه فعلى العكس أي لزمها دونها فهو مخير بين الرضا وعدمه^(٢).

الثالث: أن يدخل بها. فقد ذهب الفقهاء إلى

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٤، وحاشية المدوي ٢/ ٤٧،

ومغني المحتاج ٣/ ٢٢٩، والقوانين الفقهية ص ٢٠٦،

وكشاف القناع ٥/ ١٥١ - ١٥٢، ١٥٦،

(٢) حديث: «لها الصداق بما استحللت من فرجها».

أخرجه أبو داود (٥٩٩/٢) والبيهقي (١٥٧/٧)،

وصوب البيهقي إرساله.

(١) سورة البقرة/ ٢٣٦ - ٢٣٧

(٢) كشاف القناع ٥/ ١٥٦ - ١٥٧، ومغني المحتاج ٣/ ٢٣١،

وروضة الطالين ٧/ ٢٨٤، وجواهر الإكليل ١/ ٣١٤ -

ولو قتل أحدهما الآخر، أو قتل أحدهما نفسه، لأن النكاح قد بلغ غايته فقام مقام الاستيفاء للمنفعة، ونص الشافعية على أنه لو قتلت المرأة زوجها قبل الدخول لم يستقر المهر.

وقال ابن عابدين: وأعلم أنه إذا ماتا جميعاً فعند أي حنيفة لا يقضى بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل.

وقال السرخسي: هذا إذا تقادم العهد بحيث يتعلم على القاضي الوقوف على مهر المثل، أما إذا لم يتقادم فيقضى بمهر المثل عنده أيضاً^(١).

وذهب المالكية وهو قول عند الشافعية إلى أن موت أحد الزوجين لا يجب به شيء.

قال الإمام النووي في الروضة: إذا مات أحد الزوجين قبل الفرض والميسر فهل يجب مهر المثل أم لا يجب شيء؟ فيه خلاف مبني على حديث بروح بنت واشق أنها نكحت بلا مهر، فمات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى رسول الله ﷺ بمهر

وزاد الحنابلة: أن المهر يتقرر كذلك بلمس الزوجة بشهوة والنظر إلى فرجها شهوة، وتقبلها ولو بحضرة الناس، لأن ذلك نوع استمتاع فأوجب المهر كالوطء، ولأنه نال منها شيئاً لا يباح لغيره، ولقهرهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٢). وحقيقة اللمس التقاء البشريتين.

أما المالكية والشافعية في الجديد فلا يستقر عندهم المهر بالخلوة لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ الآية، والمراد بالمس الجماع، ولأن الخلوة لا تلتحق بالوطء في سائر الأحكام من حد وغسل ونحوهما^(٣).

الرابع: الموت: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المفوضة يجب لها مهر المثل إذا مات زوجها أو ماتت هي قبل الفرض وقبل الميسر، لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، ولأن الموت لا يبطل به النكاح بدليل التوارث وإنما هو نهاية له ونهاية العقد كاستيفاء المقود عليه بدليل الإجارة ومتى استقر لم يسقط منه شيء بانفساخ النكاح ولا غيره، قال الحنابلة: حتى

(١) سورة البقرة/ ٢٣٧

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٣٨-٣٣٩، والقوانين الفقهية ص ٢٠٦، ومغني المحتاج ٣/ ٢٢٤-٢٢٥، وكشاف القناع ١٥١/ ٥-١٥٢

(١) بلاتح الصنائع ٢/ ٢٧٤، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٥، والقوانين الفقهية ص ٢٠٦، ومغني المحتاج ٣/ ٢٢٥، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨١، وكشاف القناع ١٥٠/ ٥-١٥١

يفرض لها ففرض رسول الله ﷺ بمهر نسائها والميراث^(١).

والراجح ترجيح الوجوب والحديث صحيح.. ولا اعتبار بما قيل في إسناده وقياساً على الدخول فإن الموت مقرر كالدخل، ولا وجه للقول الآخر مع صحة الحديث^(٢).

منى تستحق المقوضة مهر المثل؟

٧- نص الحنفية والشافعية والحنابلة على أن للمقوضة قبل الدخول مطالبة الزوج بأن يفرض لها مهراً لتكون على بصيرة من تسليم نفسها، لأن النكاح لا يخلو من المهر، فلها حق المطالبة ببيان قدره^(٣).

قال ابن قدامة: ولا نعلم فيه مخالفاً، فإن اتفق الزوجان على فرضه جاز ما فرضاه، قليلاً كان أو كثيراً سواء كانا عالمين بقدر مهر المثل أو غير عالمين به، لأنه إذا فرض لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه، وإن

رضيت باليسير، فقد رضيت بكون ما يجب لها فلا تمنع من ذلك، عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ لرجل أترضى أن أزوجه فلانة؟ قال: نعم، وقال للمرأة: أترضين أن أزوجه فلانة؟ قالت: نعم فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً، وكان عن شهد الحديبية، وكان من شهد الحديبية له سهم بخير، فلما حضرته الوفاة قال: إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم يفرض لها صداقاً، ولم أعطها شيئاً وإني أشهدكم أنني قد أعطيتها من صداقها سهمي بخير، فأخذت سهماً فباعته بمائة ألف»^(١).

فأما إن تشاحا فيه ففرض لها مهر مثلاً أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواه، فإن لم ترض به لم يستقر لها حتى ترضاه، فإن طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتعة، لأنه لم يثبت لها بفرضه ما لم ترض به كحالة الابتداء، وإن فرض لها أقل من مهر المثل فلها المطالبة بتمامه ولا يثبت لها ما لم ترض به، وإن تشاحا رفعا إلى القاضي، وفرض لها مهر المثل كما سبق^(٢).

(١) حديث: أن رسول الله ﷺ «فرض لبروت بنت ولشق بمهر نسائها ٥٠».

أخرجه الترمذي (٣/ ٤٥٠) من حديث ابن مسعود، وقال حديث حسن صحيح.

(٢) القوانين المغلقة ص ٢٠٧، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨١ - ٢٨٢، وقطر الخوارزمي الكبير ٩٨/ ١٧، تفسير القرطبي ١٩٨/ ٣.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٥، ومغني المحتاج ٣/ ٢٣٠، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨٢، المغني لابن قدامة ٦/ ٧١٨.

(١) حديث عتبة بن عامر: «قال رسول الله ﷺ: أترضى أن أزوجه فلانة ٥٠».

أخرجه أبو داود (٢/ ٥٩٠ - ٥٩١)، والحاكم (١٨٧/ ٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) المغني لابن قدامة ٦/ ٧١٨، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨٣.

والمقوضة عند الخنفة والمالكية والثبافعية والخنابلة حبس نفسها عن الزوج بفرض لها مهرًا ولها كذلك حبس نفسها عنه لتسليم المقروض إذا كان حالاً كالسمى في العقد، أما إذا كان المقروض مؤجلاً فليس لها حبس نفسها عنه لتسليمه كالمهر المسمى في العقد إذا كان مؤجلاً أيضاً.

وفي مقابل الأصح عند الشافعية: أنه ليس لها حبس نفسها عن زوجها لتسليم المقروض لأنها سامت بالمهر فكيف تضايق في تقديمه (١).

٨- واختلف الفقهاء في وقت استحقاق المقوضة للمهر، فذهب الخنفة والخنابلة وهو مقابل الأظهر عند الشافعية إلى أن المقوضة يجب لها المهر بنفس العقد (٢)، ولذلك يحق لها ولاية المطالبة بفرضه، وولاية المطالبة بتسليم المقروض، ولأنه لو لم يجب بنفس العقد لما استقر بالموت كما في العقد القاسد، ولأن النكاح لا يجوز أن

أما المالكية فقالوا: إن للمقوضة طلب تقدير قدر المهر في نكاح التخييض قبل البناء ويكره لها تحكيته من نفسها قبل البناء إلا أنه يلزمها الرضا بما فرض لها الزوج إن فرض لها مهر المثل أو أكثر، أما إن فرض لها بأقل من مهر مثلها فلا يلزمها الرضا به، فإن رضيت به جاز إذا كانت رشيدة ورشدتها مجبرها بعد بلوغها وتجربتها بحسن تصرفها في المال بشهادة عدلين على رفع حجره عنها وإطلاق التصرف لها ولو كان ذلك بعد الدخول، كما يجوز للأب أن يرضى بأقل من مهر مثلها بالنسبة لغير الرشيدة، وإن كان ذلك بعد الدخول أيضاً، وكذلك يجوز لوصي الأب أن يرضى بأقل من مهر مثل محجورته بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول، وبشرط أن يكون هذا صلاحاً لها كأن كان راجياً حسن عشرة زوجها لها، ولا يجوز لولي البكر المهرلة التي مات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدماً يتصرف لها الرضا بأقل من مهر مثلها.

وقالوا إذا لم يرض الزوج بما فرض لها فله تطليقها ولا شيء عليه عند ذلك (١).

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٤، وجوامع الإكليل ١/ ٣١٤، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨٢ - ٢٨٣، ومغني المحتاج ٣/ ٣٣٠، والمغني لابن قدامة ٦/ ٧١٨، كشاف الفتاوى ٥/ ١٥٦، وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥، المغني لابن قدامة ٦/ ٧١٩ - ٧٢٠، ومغني المحتاج ٣/ ٢٢٩، وكشاف الفتاوى ٥/ ١٥٦، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨١، وما بعدها.

(١) جوامع الإكليل ١/ ٣١٤ - ٣١٥، والفتاوى الفقهية ص ٢٠٧.

إذا طلبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع فالقاضي يجبره على ذلك ولو لم يفعل ناب القاضي متابع في الفرض^(١).

وذهب الشافعية في الأظهر عندهم إلى أنه لا يجب للزوجة للمقوضة مهر على زوجها بنفس العقد لأن القرآن دل على أنه لا يجب لها إذا طلقت قبل المسيس إلا المنة، ولأنه لو وجب لها مهر بنفس العقد لتشطر بالطلاق قبل الدخول كالسمى الصحيح.

قال الماوردي: لم يجب للمقوضة بالعقد مهر، لا شرطه منقوطه، ولا لها أن تطالب بمهر، لأنه لم يجب لها بالعقد مهر ولكن لها أن تطالب بأن يفرض لها مهرًا إما بمراضاة الزوجين أو بحكم الحاكم فيصير المهر بعد الفرض كالسمى في العقد^(٢)، ويفهم من كلام المالكية أنهم يرون مثل ملهيب الشافعية حيث نصوا على أنه يجوز للزوج إذا فرض للمحكم لها مهر المثل ولم يرض أن يطلقها ولا شيء عليه^(٣)، عما يدل على أنه لم يجب لها مهر بنفس العقد.

يخلو عن المهر والقول بعدم وجوبه يفضي إلى خلوه عنه، ولأن ملك النكاح لم يشرع لمينه، بل لمقاصد لا حصول لها إلا بالدوام على النكاح والقرار عليه، ولا يلزم إلا بوجوب المهر بنفس العقد، لما يجري بين الزوجين من الأسباب التي تحمل الزوج على الطلاق من الوحشة والخشونة فلو لم يجب المهر بنفس العقد لا يبالي الزوج عن إزالة هذا الملك بأدنى خشونة تحدث بينهما، لأنه لا يشق عليه إزالته لما لم يخف لزوم المهر، فلا تحصل المقاصد المطلوبة من النكاح، ولأن مصالح النكاح ومقاصده لا تحصل إلا بالموافقة، ولا تحصل الموافقة إلا إذا كانت المرأة عزيزة مكرمة عند الزوج ولا عزة إلا بانسداد طريق الوصول إليها بما له خطر عنده، لأن ما ضاق طريق إصابته يعمز في الأيمن فيعمز به إمساكه وما يتيسر طريق إصابته يهون في الأيمن فيهون إمساكه، ومتى هانت المرأة في أيمن الزوج تلحقها الوحشة فلا تقع الموافقة، فلا تحصل مقاصد النكاح، ولأن الملك ثابت في جانبها إما في نفسها، وإما في المنة وأحكام الملك في الحرية تشعر بالذل والهوان، فلا بد وأن يقابله مال له خطر، لينجبر الذل من حيث المعنى، ولأنها

(١) بدائع الصانع في ترتيب الشرائع ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٢) الحاوي الكبير ٩٨/١٢، ومنهي للحتاج ٢٢٩/٣ - ٢٣٠.

وروضة الطالبين ٢٨١/٧.

(٣) جواهر الإكليل ٣١٤/١.

تنصيف مهر المفوضة إذا طلقت قبل الدخول:

٩- اختلف الفقهاء في انتصاف ما فرض للمفوضة إذا طلقت قبل الدخول وذلك بعد ما اتفقوا على أنه إذا طلقتها قبل الدخول وقبل الفرض فلا يجب لها شيء من المهر، لمسهوم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ (١).

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الحنفية إلى أنه ينتصف ما فرض للمفوضة إذا طلقتها قبل الدخول كالمهر المسمى في العقد بشرط أن يكون سبب الفقرة من الزوج لا من الزوجة وبشرط أن يكون المفروض صحيحاً، سواء كان الفرض من الزوجين أو من الحاكم (٢) لعموم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ الآية، ولأن هذا مهر وجب قبل الطلاق، فوجب أن ينتصف كما لو ساء (٣).

وذهب الحنفية وهو رواية عن أحمد إلى أنه لا ينصف المهر المفروض للمفوضة إذا طلقت قبل الدخول لأن عقدها خلا من تسمية فأشبهت التي لم يسم لها شيء، ولأن التنصيف خاص بالمهر المسمى في العقد بالنص، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ الآية، ولأن هذا المفروض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر النخل وذلك لا ينتصف فكذا ما نزل منزله (١).

وجوب المتعة للمفوضة إذا طلقت قبل الدخول:

١٠- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا طلقت المفوضة قبل الدخول بها وقبل أن يفرض لها مهر فلا تستحق على زوجها شيئاً إلا المتعة، واختلفوا في وجوب المتعة لها إذا كانت الفقرة من جهة الزوج لا من جهتها.

فذهب الجمهور وهم الحنفية والشافعية في الجديد والحنابلة إلى وجوب المتعة لها إذا طلقت قبل الدخول وقبل أن يفرض لها

(١) سورة البقرة/ ٢٣٧

(٢) بذائع الصنائع ٢/ ٢٧٤، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٨، وجواهر الإكليل ١/ ٣١٤ - ٣١٥، وسنن للحناج ٣/ ١٣١، وروضة الطالبين ٧/ ٢٨٢، وكشاف القناع ٥/ ١٥٦ - ١٥٨، والمغني لابن قدامة ٦/ ٧١٦ وما بعدهما.

(٣) المغني لابن قدامة ٦/ ٧١٦

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٨، والمغني لابن قدامة ٦/ ٧١٤، وما بعدهما.

الوجوب عند بعض الفقهاء، أم يعتبر حالها من العقد إلى الوطء، لأن البضع دخل بالعقد في ضمان الزوج واقترب به الإتلاف فوجب أكثر مهر مثلها من وقت عقدتها إلى أن يطأها زوجها كالمقبوض بشراء فاسد^(١).
والتفصيل في مصطلح (مهر).



شيء وذلك إذا كانت الفرقة من جهة الزوج كأن يطلق أو يلاعن أو يفسخ العقد من قبلها بسبب الجلب والعنة والردة منه وإيائه الإسلام وتقييله ابتتها، أو أمها عند من يرى ذلك.

أما إذا كان السبب من جهتها فلا متعة لها عندهم لا وجوباً ولا استحباباً^(١).

وزعم المالكية والشافعية في القديم إلى أن المتعة ليست واجبة للمقوضة^(٢).

وسبب الخلاف يعود إلى اختلافهم في تفسير بعض الألفاظ الواردة في قوله تعالى:
﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ الْوَسْعِ قَدْرِهِ وَعَلَىٰ الْمَقْتَرِ قَدْرِهِ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣).

وينظر التفصيل في مصطلح (تفويض نسأ، متعة الطلاق ف ٢).

ما يراهي عندما يفرض للمقوضة مهر:
١١ - اختلف الفقهاء في أي حال من أحوال المقوضة يعتبر عند فرض مهر المثل لها، هل في حالها عند عقد النكاح، لأنه المقتضى للوجوب، أو في حالها عند الوطء، لأنه وقت

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦، مغني المحتاج ٣/ ٢٣١، ٢٤١، المغني لابن قدامة ٦/ ٧١٤ وما بعدها، وكشاف القناع ٥/ ١٥٧ - ١٥٨

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٢٠٠، ومغني المحتاج ٣/ ٢٤١ (٣) سورة البقرة / ٢٣٦

(١) مغني المحتاج ٣/ ٢٣٠، وكشاف القناع ٥/ ١٥٧

والذرع والعدد، وهي كلها وسائل لتقدير الأشياء والأموال أو معايرتها بها، فالكيل لتقدير الحجم، والوزن لتقدير الثقل، والذرع لتقدير الطول، والمساحة والعدد لتقدير الأحاد أو الأفراد.

وبيان هذه الأجناس فيما يلي:

أولاً: المكايل:

٤- الوحدة الأساسية الأشهر في عهد النبي ﷺ للمكايل هي المد والصاع، وكل ما سوى ذلك من المكايل المعتمد عليها إنما هو جزء منها أو ضعف لها، قال أبو عبيد: وجدنا الآثار قد نقلت عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم بثمانية أصناف من المكايل: الصاع، والمد، والفرق، والقسط، والمدّي، والمخنوم، والقفيز، والمكوك، إلا أن معظم ذلك في المد والصاع^(١).

ولو أن الفقهاء اتفقوا في مقدار المد والصاع لاتفقوا في كل المقادير الكيلية الأخرى، إلا أنهم لم يتفقوا فيهما. وأهم المكايل الشرعية مرتبة على حروف الهجاء ما يلي:

مَقَادِير

التعريف:

١- المقادير جمع مقدار، ومقدار الشيء في اللغة: مثله في العدد أو الكيل أو الوزن أو المساحة.

والمقادير في الاصطلاح: ما يعرف به الشيء من معدود أو مكيل أو موزون^(١).

الألفاظ ذات الصلة:

الجزأف:

٢- الجزأف في اللغة: الشيء لا يعلم كيله ولا وزنه.

وفي الاصطلاح: الأخذ بكثرة من غير تقدير.

والجزأف في البيع: هو بيع ما يكال أو يوزن أو يعد جملة بلا كيل ولا وزن ولا عد^(٢).

فالجزأف نقض للمقدار.

أجناس المقادير:

٣- المقادير أجناس أربعة هي: الكيل والوزن

(١) المعجم الوسيط، وتوارد الفقه للبركتي مادة (مقدار).

(٢) الشرح الصغير ٣/٣٥، وتوارد الفقه للبركتي.

(١) الأموال ص ١٤٥

٤- الإردب:

٥- الإردبُ بفتح الدال وضمها في اللغة: مكيال ضخيم بمصر يسع أربعة وستين مَنًا، وذلك أربعة وعشرون صاعاً^(١)، والجمع أرداب.

ولا يرتبط بالأردب بعينه أي من الأحكام الشرعية.

ب - الصاع:

٦- الصاع، والصَّوْع، والصَّوْعُ، في اللغة: ما يكال به، وهو مفرد جمعه أصوع، وأصوْع، وأصووع، وصووع وصيمان^(٢).

والصاع في اصطلاح الفقهاء: مكيال يكال به في البيع والشراء وتقدر به كثير من الأحكام الشرعية، وقيل: هو إناء يشرب فيه^(٣).

قال الفيومي: هو مكيال، وصاع النبي ﷺ الذي بالمدينة أربعة أمداد وذلك خمسة أرتال وثلاث بالبغدادية، وقال أبو حنيفة: الصاع ثمانية أرتال^(٤).

أنواع الصيعان:

٧- اشتهر في الصيعان لدى الفقهاء صاعان

الأول: صاع أهل المدينة، ويسمى بالصاع الحجازي، والثاني: صاع أهل العراق، ويسمى بالصاع الحجاجي، أو القفيز الحجاجي، أو الصاع البغدادي، والأول أصغر من الثاني، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصاع الشرعي الذي تقدر به الأحكام الشرعية المنوطة بالصاع هو الصاع الأصغر^(١).

مقدار الصاع الشرعي:

٨- اتفق الفقهاء على أن الصاع أربعة أمداد، إلا أنهم اختلفوا في المد فذهب أهل العراق إلى أن المد رطلان بالعراقي، وذهب أهل المدينة إلى أن المد رطل وثلاث بالعراقي، وعليه فإن صاع أهل المدينة يتسع لخمسة أرتال وثلاث بالرطل العراقي، وصاع أهل العراق يتسع لثمانية أرتال بالرطل العراقي نفسه.

وقد ذهب الجمهور إلى أن الصاع الشرعي هو صاع المدينة^(٢)، وذهب أبو

(١) حاشية المسوقي ١/٤٤٧، والشرح الكبير في هامش حاشية المسوقي عليه ١/٥٠٤-٥٠٥، وحاشية القليوبي وصغيرة ٢/٢٤٩، والمفتي ٣/٥٩، ونظر الأموال ص ١٨٥.

(٢) حاشية المسوقي ١/٥٠٤، ٤٤٧ والقليوبي ٣/٧٥، ٢٤٩/٢، والمفتي ٣/٥٧، ١/٢٢٢.

(١) القاموس للحيط، والمصباح الثير، ولسان العرب، ومشتي الحاج ١/٣٨٣، والإيضاح والتيان ص ٧٣.

(٢) القاموس للحيط.

(٣) روضة الطالبين ٢/٣٠١-٣٠٢، وتبيين الحقائق ١/٣٠٩.

(٤) للمصباح الثير، وتواعد الفقه للبركني مادة: (صاع).

والزبيل أو الزنبيل، ويقال: إنه يسع خمسة عشر صاعاً^(١).

والعَرَق في اصطلاح الفقهاء: مكيل يسع خمسة عشر صاعاً^(٢).

ما يناط بالعَرَق من الأحكام الشرعية:
١١ - لا يُعَيَّر الفقهاء بالعَرَق أياً من الأحكام الشرعية، وقد يذكرونه على أنه من مضاعفات الصاع كما تقدم.

د - الفرق:

١٢ - الفرق - بتسكين الراء أو فتحها وهو الأصح - من معانيه في اللغة: مكيل بالمدينة يسع ثلاثة أصع، أو يسع ستة عشر رطلاً، أو أربعة أرباع^(٣).

وفي اصطلاح الفقهاء هو ستة أقساط، أو ثلاثة أصع^(٤)، قال أحمد في رواية أبي داود: قال الزهري الفرق ستة عشر رطلاً، وهو مذهب الحنابلة، وقال ابن حامد: الفرق ستون رطلاً، فإنه يروى أن الخليل بن أحمد قال: الفرق يأسكان الراء مكيل ضخم من

حنيفة إلى أن صاع العراق هو الصاع الشرعي وهو المسمى بالحجاجي^(١)، واضطربت الرواية من أبي يوسف ومحمد من الحنفية.

قال أبو عبيد: وقد كان يعقوب - أبو يوسف - زماناً يقول كقول أصحابه فيه، ثم رجع عنه إلى قول أهل المدينة^(٢).
وللتفصيل ويان أحكام الصاع (ر: صاع ف ٧).

ما يناط بالصاع من الأحكام الشرعية:
٩ - تملك بالصاع أحكام شرعية كثيرة منها: زكاة الفطر، وكفارة الإنطار العائد في رمضان، وكفارة الظهار، وفدية الإحرام، وكفارة الإنطار في رمضان لعذر مبيح، وكفارة تأخير قضاء الصوم، ونفقة الزوجة، ومقدار الماء الذي يتوضأ أو يغتسل به.
وتفصيل ذلك في مصطلحاتها من الموسوعة.

ج - العَرَق:

١٠ - من معاني العَرَق في اللغة بفتح العين والراء: ضفيرة تتسج من خوص، وهو المكيل

(١) يبلغ الصنائع ٧٣/٢، وحاشية ابن عابدين ٧٦/٢، ٢٦٠ - ٢٦١/٣

(٢) الأموال ص ١٩، ويبلغ الصنائع ٧٣/٢ والصاع عند جمهور الفقهاء بالتقدير الحديث ٧٥، لتراً تقريباً. وهو يساوي ٤٨، ٢٠٢٢ جراماً وعند أبي حنيفة يكون تقدير الصاع بالتراً هو ٣٦، ٣ لتراً تقريباً وهو يساوي ٣٠٥٢، ٨ جراماً. انظر: الخراج والنظم المالية ص ٣١٨، والمقادير الشرعية ص ٢٢٧

(١) للصباح النير، والقاموس للحيط.

(٢) القليوبي على الحلبي ٧٥/٣

(٣) القاموس للحيط.

(٤) الأموال ص ١٥

وعن محمد بن الحسن رحمه الله أن نصاب
العسل خمسة أفرق، كل فرق ستة وثلاثون
رطلاً، لأنه أقصى ما يقدر به ^(١).
(ر: صاع ف ٥، وزكاة ف ١١٨).

هـ - القَدَحُ:

١٤ - القَدَحُ بالتحريك في اللغة: إناء يروي
الرجلين، أو اسم يجمع الصغار والكبار،
وهو مفرد يجمع على أَقْداح ^(٢).
والقَدَحُ في اصطلاح الفقهاء من أجزاء
الصاع، قال الشرييني: فالصاع قدحان إلا
سُبعي مُد، وكل خمسة عشر مداً سبعة
أقداح ^(٣).

وورد عن عائشة أنها قالت: كنت أحتسل
أنا والنبي ﷺ في إناء واحد من قدح، يقال
له الفرق ^(٤)، قال أبو عبيد: وذلك اليوم نحو
من خمسة أمداد ^(٥).

= آورده ابن اللطيف في المغني ٧١٤/٢ وهرزه إلى
الجوزجاني، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٣/٤)
بمئاته.

(١) النهاية مع فتح القدير ١٩٣/٢

(٢) القاموس المحيط، والمصباح المنير، ومختار الصحاح.

(٣) مفتي المحتاج ٣٨٣/١، ٤٠٥، والقليوبي وعميرة ٣٦٢/٢

(٤) حديث عائشة: «كنت أحتسل أنا والنبي ﷺ...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٣٦٣) ومسلم
(١/٢٥٥) واللفظ البخاري.

(٥) الأموال ص ٥١٥

مكايل أهل العراق، وقيل هو مائة وعشرون
رطلاً ^(١)، وقال أبو عبيد: لا اختلاف بين
الناس أعلمه في ذلك أن الفرق ثلاثة أصع،
وفيه أحاديث تفسره، ثم ذكر أحاديث في
ذلك، منها ما ورد أن رسول الله ﷺ قال
لكعب بن عجرة حين حلق رأسه عند الإحرام:
«صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو
انسك بما تيسر» ^(٢)، ثم قال: والفرق ثلاثة
أصع والصاع أربعة أمداد، فلذلك اثنا عشر
مداً ^(٣).

ما يتناط بالفرق من الأحكام الشرعية:

١٣ - يتعلق بالفرق من الأحكام ما يتعلق
بالصاع لأنه من مضاعفاته، إلا أن أكثر ما
يذكره الفقهاء في زكاة العسل، قال ابن قدامة:
نصاب العسل عشرة أفرق، وهذا قول
الزهري ^(٤)، وجهه ما روي عن عمر رضي الله
تعالى عنه أن ناساً سألوه فقالوا: إن رسول
الله ﷺ قطع لنا واديًا باليمن فيه خلايا من
نحل، وإننا نجد ناساً يسرقونها فقال عمر رضي
الله تعالى عنه: إن أدبتم صدقتها من كل عشر
أفرق فرقاً حمتها لكم ^(٥).

(١) للمغني ٧١٤/٢، ومطلب أولي النهي ٧٥/٢

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ قال لكعب بن عجرة: صم
ثلاثة أيام...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٦/٤)

(٣) الأموال ص ٥٢٠-٥٢٢

(٤) للمغني ٧١٤/٢

(٥) أثر: «أن ناساً سألوها عمر...»

ما يئاط بالقدر من الأحكام الشرعية: ١٥ - يتعلق بالقدر من الأحكام ما يتعلق بالصاع لأنه جزء منه، وقد يذكره بعض الفقهاء باسمه في تعيين بعض الأنصبة، من ذلك ما ذكره الشريفي في نصاب الزرع فقال: فالنصاب على قول السبكي خمسائة وستون قدحاً، وعلى قول القمولي مئائة، وقول القمولي أوجه، وإن قال بعض المتأخرين: إن قول السبكي أوجه، لأن الصاع قدحان تقريباً^(١).

وقد روت عائشة رضي الله عنها: «كنت أختل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد، من قدح يقال له: القرق»^(١)، قال أبو عبيد: والفرق ستة أقطاب، ثم قال: وذلك أن القسط نصف صاع، وتفسيره في الحديث نفسه حين ذكر الفرق فقال: وهو ستة أقطاب^(٢).

ح - القفيز:

١٨ - القفيز في اللغة: مكبال، وهو ثمانية مكايك، وهو مفرد يجمع على أنقرة وققران.

كما يطلق القفيز على مساحة من الأرض قدرها مائة وأربعة وأربعون ذراعاً، أو عشر جريب^(٣).

وفي الاصطلاح قال القليوبي: القفيز مكمل يسع من الحب اثني عشر صاعاً، ثم قال: والقفيز من الأرض مسطح ضرب قصبة في عشر قصبات، وهو عشر الجريب^(٤).

وقال الكمال بن الهمام: إن القفيز ثمانية

و - القرية:

١٦ - القرية في اللغة بكسر القاف: ظرف من جلد يخرز من جانب واحد، وتستعمل لحفظ الماء واللبن ونحوهما^(١).

وفي الاصطلاح قال الشريفي الخطيب: القالب أن القرية لا تزيد على مائة رطل بغدادي، وهو مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم في الأصح^(٢).

ز - القسط:

١٧ - من معاني القسط في اللغة: أنه مكبال يسع نصف صاع.

(١) حديث عائشة: «كنت أختل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد...»

تقدم تخرجه ف ١٤.

(٢) الأموال ص ٥١٥ - ٥١٦.

(٣) القاموس للحيف، والمصباح الثير، ومختار الصحاح.

(٤) القليوبي على المحلى ١٦٧/٣، ٧٥.

(١) معني المحتاج ١/٣٨٣.

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) معني المحتاج ١/٢٥.

وقال القسروزي آبادي: القلة بالضم أعلى الرأس والسنام، والجبل أو كل شيء، والحب العظيم، أو الجرة العظيمة، أو عامة، أو من الفخار، والكوز الصغير^(١).

والقلة اصطلاحاً: عند الخنفة والشافعية والحنابلة معيار لمقدار معين الحجم، وقد اتفقت أقوالهم على أن القلة ما يتسع لمتين وخمسين رطلاً^(٢).

كما ضبط القليوبي القلة بالذراع فقال: والمساحة - أي للقتنين - على الخمسمائة - أي على القول بأنهما خمسمائة رطل - ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمي وهو شبران تقريباً، ثم قال: وأما مساحتهما في المدور كرأس البئر فهي ذراع عرضاً وذراعان ونصف طولاً، والمراد بعرضه أطول خط بين حائتيه (قطر)، ويطول عمقه^(٣).

ما يناط بالقلة من الأحكام:

٢٠ - لا تذكر القلة غالباً في الأحكام الشرعية في غير حد الماء الراكد الكثير الذي لا ينجس بوضع النجاسة فيه إلا إذا تغيرت أحد أوصافه، فقد قدره الشافعية والحنابلة

مكاكيك^(١)، وقال ابن عابدين: إن القفيز الهاشمي صاع واحد، وهو القفيز الذي ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كما في الهداية وهو ثمانية أرتال، أربعة أمناء، وهو صاع رسول الله ﷺ، وينسب إلى الحجاج، فيقال صاع حجاجي، لأن الحجاج أخرجه بعدما فقد^(٢).

وقال الماوردي: والقفيز ثلاثمائة وستون ذراعاً مكسرة، وهو عُشر الجريب^(٣).

وقال ابن مفلح: وقدر القفيز ثمانية أرتال بالمكي نص عليه واختاره القاضي... فيكون ستة عشر رطلاً بالعراقي، وقال أبو بكر: قد قيل قدره ثلاثون رطلاً، وهو القفيز الهاشمي، وقدم في المحرر أن القفيز ثمانية أرتال وهو صاع عمر رضي الله عنه، فقيره الحجاج، نص عليه، وذلك ثمانية أرتال بالعراقي.. وهو المسمى بالقفيز الحجاجي^(٤).

ط - القلة:

١٩ - القلة بضم القاف في اللغة: من معانيها أنها إناء للعرب كالجرة الكبيرة شبه الحب، وجمعها قلال وقلل^(٥).

(١) القاموس المحيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٣٣، وللحلي مع حاشيتي القليوبي وعميرة ١/ ٢٣، ٢٤، والمغني ١/ ٢٢ - ٢٣.

(٣) القليوبي على الحلي ١/ ٢٤.

(٤) فتح القدير ٥/ ٣٤٦.

(٥) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(٦) الأحكام السلطانية ص ١٥٢.

(٧) البدع ٣/ ٣٨١، وكشاف القناع ٣/ ٩٧.

(٨) المصباح المنير.

ي - الكُر:

٢١- الكر في اللغة: بضم الكاف كبل معروف، وجمعه أكرار، قال الفيومي: وهو ستون قفيزاً^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء قال الكمال بن الهمام: هوستون قفيزاً أو أريمون على خلاف فيه.^(٢)

ما يناط بالكر من الأحكام الشرعية: ٢٢- لا يناط بالكر أى من الأحكام الشرعية، وربما استعمله بعضهم في التمثيل لبيع المتليات وما يثبت في الذمة، قال المرغيناني: ومن أسلم في كر حنطة فلما حلّ الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كراً، وأمر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء، وإن أمره أن يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فاكتاله له ثم اكتاله لنفسه جاز^(٣).

ك - الكِلْجَة:

٢٣- الكِلْجَة بكسر الكاف وفتح اللام في اللغة: كيل معروف لأهل العراق وهي من وسبعة أثمان من، والمن رطلان، وجمعها

بقلتين: قال المحلي^(١): ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس لحديث: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث». وفي رواية: «فإنه لا ينجس»^(٢).

وقال الحرقى: وإذا كان الماء قلتين وهو خمس قرب فوقعت فيه نجاسة فلم يوجد لها طعم ولا لون ولا رائحة فهو طاهر^(٣). وقدر الحنفية الكثير بما يستكثره الناظر، أو بما لا تخلص النجاسة فيه من طرف إلى طرف آخر بحسب الظن غالباً، قال الحصكفي: والمعتبر في مقدار الراكد أكبر رأي المبتلى به فيه، فإن غلب على ظنه عدم خلوص أي وصول النجاسة إلى الجانب الآخر جاز وإلا^(٤).

وعند الحنفية تقديره بما مساحة سطحه عشرة أذرع في عشرة أذرع^(٥). وقال ابن عابدين: ووزن ذلك الماء بالقلل سبع عشرة قلة وثلاث خمس قلة^(٦).

(١) المحلي مع القليوبي وعميرة ٢١/١

(٢) حديث: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث».

أخرجه الترمذي (٩٧/١) والحاكم (١٣٣/١) من حديث ابن عمر، والرواية الأخرى لأبي داود (٥٣/١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) للفتي ٢٢/١

(٤) الدر المختار مع رد المحتار ١٢٨/١

(٥) الدر المختار ١٢٨/١ - ١٢٩

(٦) حاشية ابن عابدين ١٣٢

(١) المصباح للنير.

(٢) فتح القدير ٣٤٦/٥

(٣) الهداية مع فتح القدير ٣٤٦/٥ - ٣٤٧

كيالج وكيالجة^(١).

ولا يطاق بالكيلجة أي من الأحكام الشرعية.

ل - المختوم:

٢٤ - المختوم في اللغة: هو الصاع^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء هو الصاع أيضاً، لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه رفعه قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة»^(٣) والوسق ستون مختوماً، والمختوم ما هنا هو الصاع بعينه، وإنما سمي مختوماً لأن الأمراء جعلت على أملاكه خاتماً مطبوعاً لتلا يزداد فيه أو ينقص منه^(٤).

ولبيان مقدار المختوم والأحكام الشرعية المنوطة به، ينظر مصطلح (صاع).

م - المد:

٢٥ - المد بالضم في اللغة: من معانيه أنه مكيال، وهو رطلان، أو رطل وثلاث، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملاهما ومد يده بهما، وبه سمي مدك، وجمعه أمداد ومددة

كعنية، ومداد^(١).

والمد في اصطلاح الفقهاء: مكيال اتفق الفقهاء على أنه ربع صاع.

واختلفوا في تقديره بالرطل كاختلافهم في تقدير الصاع بالرطل، فذهب الجمهور إلى أن المد رطل وثلاث بالعراقي.

وذهب الحنفية إلى أن المد رطلان بالعراقي^(٢).

هذا هو المد الشرعي، وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، وهناك المد الشامي وهو صاعان، أي ثمانية أمداد شرعية، قال ابن عابدين: وقد صرح الشارح في شرحه على الملتقى في باب زكاة الخراج بأن الرطل الشامي ستمائة درهم، وأن المد الشامي صاعان^(٣).

ما يطاق بالمد من الأحكام الشرعية:

٢٦ - أكثر ما يطاق بالمد من الأحكام الشرعية مقدار ماء الوضوء، ومقدار صدقة الفطر، ومقدار النفقة الزوجية عند بعض الفقهاء.

أما الوضوء فقد ورد عن رسول الله ﷺ

(١) القاموس المنير، والمصباح المنير.

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٦/٢، والشرح الكبير والندوي عليه ٥٠٤/١ - ٥٠٥، ومغني المحتاج ٢٦٦/٣، والفتاوى وحمبر ٤٠٤/١، ٧٠/٢، ٣٦/٢، والمغني ١/٢٢٢، والأمثال ص ٢٣.

(٣) حاشية ابن عابدين ٧٧/٢.

(١) المصباح المنير، والقاموس للمصباح.

(٢) القاموس للمصباح.

(٣) حديث، ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة.

أخرجه أبو داود (٢١٠ - ٢١١) وذكر أبو داود أن الراوي عن أبي سعيد لم يسمع منه.

(٤) الأموال ص ١٧.

والتفصيل في (زكاة الفطر ف ١١).
أما النفقة فقد قال النووي يجب على
موسر لزوجته كل يوم مَدَّ طعام وعلى معسر
مَدَّ ومتوسط مَدَّ ونصف^(١)، وللفقهاء في
ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (نفقة).

ن - المَدِّيُّ

٢٧- المَدِّيُّ في اللغة: بضم الميم على وزن
قُفِّلَ: مكيال للشام ومصر يسع تسعة عشر
صاعاً، وجمعه أمداء، وهو غير المَدَّ^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء: هو مكيال كان
يستعمل قبل الإسلام في الشام ومصر، وقد
ذهب أبو حنيفة إلى أنه نَيْفٌ وأربعون رطلاً،
وهي أكثر من سبعة صيغان ونصف الصاع
بقليل على وفق مذهب الجمهور في الصاع،
وقال: حدثني ابن بكير... أن عمر رضي الله عنه
ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنائير
وأرزاق المسلمين من الخنطة مَدين وثلاثة
أقساط زيت... وعلى أهل الورق أربعين
درهماً وخمسة عشر صاعاً لكل إنسان، ولا
أحفظ ما ذكر من الوَلَك... فنظرت في حديث
عمر فإذا هو عدل أربعين درهماً بأربعة
دنائير... وكذلك عدل مَدينين من طعام

أحاديث كثيرة تفيد أنه كان يتوضأ بالماء من
الماء، منها ما ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه
قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء
ويغتسل بالصاع»^(١).

وقد اتفق الفقهاء على أن المَدَّ من الماء هو
القدر المفضل الكافي للوضوء^(٢)، إلا أنه ليس
معياراً له لا تجوز مخالفته، وعلى ذلك فإن
أكثر المتوضئين بدون أجره، وإن لم يكتف
به لزمه ما يكفي.

وللتفصيل ينظر في مصطلح (وضوء).

وأما صدقة الفطر، فقد اتفق الفقهاء على
أنها صاع من أي صنف من الأصناف التي
تصح فيها صدقة الفطر، سوى القمح،
والصاع أربعة أمداد باتفاق الفقهاء.

أما القمح، وكذلك دقيقه وسويقه، فقد
ذهب الجمهور إلى أن الواجب منها هو صاع
أيضاً كسائر الأصناف الأخرى، وذهب
الحنفية إلى أن الواجب منها هو نصف صاع
وهو مدان^(٣).

(١) حديث: أنس بن مالك: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء...»

أخرجه مسلم (٢٥٦/١)

(٢) الأموال ص ٥١٤، ومغني المحتاج ١/ ٧٤ - ٧٥، وحاشية ابن عابدين ١/ ١٠٧، والمغني ١/ ٢٢٣ - ٢٢٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٧٦، وحاشية الدسوقي ١/ ٥٠٤ - ٥٠٥، ومغني المحتاج ١/ ٤٠٥ - ٤٠٦، والمغني ٣/ ٥٧ وما بعدها.

(١) مغني المحتاج ٣/ ٤٦٦

(٢) القاموس المحي، والمصباح المنير.

أبو عبيد: فأما زكاة الأرضين فإنها إذا كانت بهذا المكوك عشرين ومائة من حنطة أو شعير أو تمر أو زبيب وجبت فيها الزكاة.. وذلك لأن الزكاة تجب في خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، فجميعها ثلاثمائة صاع، وهي عشرون ومائة مكوك^(١).

ع - الوسق:

٣٠- الوسق في اللغة: يفتح الواو: حمل بعير، والجمع وسوق، مثل فلس وفلوس، وحكى بعضهم كسر الواو لغة وجمعه أوساق مثل حمل وأحمال، قال الأزهري: الوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، ويجمع أيضاً على أوسق^(٢).

والوسق في اصطلاح الفقهاء، مكيال هو حمل بعير، وقد اتفقوا على أنه ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، إلا أنهم اختلفوا في مقدار الصاع على مذهبين فنتج عنه اختلافهم في مقدار الوسق^(٣).

(ر: صاع ف ٣).

بخمسة عشر صاعاً، وجعلها موازية لهما، فغايرت الأمداد والصيمان وجمعت بينهما، ثم اعتبرتها بالوزن، فوجدت المدينين نيفاً وثمانين رطلاً، ووجدت خمسة عشر صاعاً ثمانين رطلاً^(١).

وقد روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه أجرى للناس المدين والقسطين، قال ابن الأثير: يريد مدين من الطعام وقسطين من الزيت^(٢).

س - المكوك:

٢٨- المكوك في اللغة: طاس يشرب به، ومكيال يسع صاعاً ونصفاً أو نصف رطل إلى ثمانين أوقية، أو نصف وية، أو ثلاث كيلجات، وهو مذكر، والجمع منه مكاكيك^(٣).

والمكوك في اصطلاح الحنفية والمالكية: هو صاع ونصف، وقال أبو عبيد: هو صاعان ونصف^(٤).

ما يناط بالمكوك من أحكام شرعية:

٢٩- لا ينيط الفقهاء بالمكوك أحكاماً شرعية مباشرة، وربما أوردته بعضهم تبعاً لغيره من الكايل أو المقادير الشرعية، من ذلك ما قاله

(١) الأموال من ٥١٩ - ٥٢٠

(٢) النهاية ٤/ ٣١٠

(٣) القاموس المحيط، والمصباح المنير.

(٤) فتح القدير ٥/ ٣٤٦، والأموال من ٥٢٢، وحاشية ابن

هليلين ٤/ ١٦٦

(١) الأموال من ٥٢٢

(٢) المصباح المنير، والقاموس المحيط، ومختار الصحاح، والمجم الوسيط.

(٣) حاشية ابن هليلين ٢/ ٤٩، ونبات الصنائع ٢/ ٥٩،

وحاشية القسوقي ١/ ٤٤٧، والقليوبي صميرة ١/ ٢٤،

ومعنى للحجاج ١/ ٣٨٣، والمفتي ٢/ ٧٠٠ - ٧٠١، وإخراج

ليحيى بن آدم من ١٣٩، والأموال من ٥١٧

والرطل، والأوزان الأخرى التي احتسبها الفقهاء في بعض الأحكام أكثرها من أضعاف الدرهم والدينار أو من أجزاءهما، ويان ذلك فيما يلي:
وقد سبق الكلام عن الدرهم والدينار في مصطلحي (دراهم ودنانير).

١- الإستار:

٣٤- الإستار بالكسر في اللغة: في العدد: أربعة، وفي الزنة: أربعة مثاقيل ونصف^(١).
وفي اصطلاح الفقهاء، قال ابن عابدين: والإستار بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف، كذا في شرح دور البحار^(٢).
والإستار بالأرطال جزء من ثلاثين جزءاً من الرطل المدني، وجزء من عشرين جزءاً من الرطل العراقي^(٣).

ب- الأوقية:

٣٥- الأوقية بضم الهمزة وبالتشديد في اللغة: على وزن أنعوله كالأعجوبة والأحدوثة مفردة والجمع أواقٍ بالتشديد وبالتخفيف للتخفيف، والأوقية لغة وهي

ما يناط بالوسق من الأحكام الشرعية:
٣١- ذهب الجمهور إلى أن نصاب الزكاة من الزروع خمسة أوسق، وخالف أبو حنيفة وقال: تجب الزكاة في القليل والكثير من الزروع، وأنه لا نصاب فيها، قال ابن عابدين: وهو الصحيح كما في التحفة^(١).
وللتفصيل ينظر (زكاة ف ١٠٠).

ف - الويبة:

٣٢- الويبة في اللغة: مكيال يسع اثنين وعشرين، أو أربعة وعشرين مداً بمد النبي ﷺ أو ثلاث كيلجات^(٢).
ونقل بعض المعاصرين عن المقدسي في أحسن التقاسيم قوله: الويبة هو مكيال مصري كان يعادل قديماً عشرة أمان، كما نقل عن السيوطي في حسن المحاضرة قوله: ذكر أن ويبة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ولاية عمرو بن العاص رضي الله عنه ستة أمداد^(٣).

ثانياً: الموازين:

٣٣- الأوزان التي يستعملها الفقهاء في تقدير الأحكام الشرعية كثيرة، إلا أن المعيار الأهم للأوزان عند الفقهاء هو الدرهم والدينار

(١) حاشية ابن عابدين ٤٩/٢

(٢) القاموس المحيط.

(٣) للمكاييل في صدر الإسلام لسامع عبد الرحمن ص ٤٢

(١) القاموس المحيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٦/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٧٦/٢

خمس أواق سائتا درهم. وقال الحسن وأبو عبيد: الفنى ملك أوقية، وهي أربعون درهماً^(١)، لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل وله قيمة أوقية فقد الحف»^(٢).

ج - الحبة:

٣٧- الحبة في اللغة واحدة الحب، وهو اسم جنس للحنطة وغيرها مما يكون في السنبيل والأكمام، والجمع حبوب، وحباب، وحباب، وهي جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من الدرهم^(٣).

والفقههاء قليلاً ما يستعملون كلمة حبة من غير إضافة، وفي الغالب يضيفونها إلى الشعير فيقولون: حبة الشعير، ويجعلونها معياراً لبعض المقادير الشرعية كالدرهم والقيراط، فإذا أطلقوها فالمراد بها حبة الشعير في الغالب، قال ابن عابدين: صرح الإمام السروجي في الغاية بقوله: درهم مصر أربع وستون حبة، وهو أكبر من درهم

بضم الواو، وجرى على السنة للناس بالفتح، وهي لغة حكاهما بعضهم، وجمعها وقابا، مثل عطية وعطايا.

وزنها عند علماء اللغة سبعة مثاقيل، أو أربعون درهماً، وقيل غير ذلك^(١). وعند الفقهاء الأوقية أربعون درهماً^(٢).

ما يناط بالأوقية من الأحكام الشرعية: ٣٦- قليلاً ما يذكر الفقهاء الأوقية معياراً لحكم شرعي، وربما ذكروها على أنها من مضاعفات الدرهم أو المثلقال أو الرطل، وقد ورد عن عمر رضي الله عنه قال: «ما علمت رسول الله ﷺ نكح شيئاً من نسائه، ولا أنكح شيئاً من بناته على أكثر من ثنتي عشرة أوقية»^(٣) وعن أبي سلمة قال: «سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ فقالت: كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاً، قالت: أتلدري ما النش، قال: قلت لا، قالت: نصف أوقية»^(٤). قال أبو منصور:

(١) القاموس المحيط، ولسان العرب، والمصباح المنير.
(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٣٢، وفتح القدير ١/ ٥٢٠، ومغني المحتاج ١/ ٣٨٩، والمغني ٦/ ٦٨٦، وكشاف القناع ١/ ١٥٥.

(٣) حديث عمر: «ما علمت رسول الله ﷺ نكح شيئاً...» أخرجه الترمذي (٤١٤/٣) وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) حديث: أبي سلمة قال: «سألت عائشة عن صداق رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (١٠٤٢/٢).

(١) لسان العرب، والمغني ٢/ ٦٦٢.

(٢) حديث: «من سأل وله قيمة أوقية فقد الحف».

أخرجه أبو داود (٢٧٩/٢).

(٣) القاموس المحيط، والمصباح المنير.

ما يطاق بالحبة من الأحكام الشرعية:
٣٨- الفقهاء يجعلون الحبة معياراً للدرهم
والدينار والقيراط^(١).

د - الرطل:

٣٩- الرطل في اللغة: بفتح الراء وكسرها
والكسر أشهر: معيار يوزن به، وهو مكيال
أيضاً، والرطل البغدادي يزن اثنتي عشرة
أوقية.

وقد جرى الاختلاف في وزنه بالمشقال،
ومقتضى نص الفيروز آبادي أنه ٤٨٠ درهماً،
حيث قال: الرطل اثنا عشرة أوقية، والأوقية
أربعون درهماً^(٢)، وذهب القيومي إلى أنه
مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة
أسباع درهم^(٣). وذلك مع اتفاقهما على أن
الرطل يزن اثنتي عشرة أوقية.

والرطل في اصطلاح الفقهاء على نوعين:
رطل دمشقي ورطل بغداددي، ويقال له
عراقي، والثاني هو المقصود لدى الفقهاء،
وبه يتم تقدير الأحكام الشرعية لديهم،
والرطل البغدادي عند الحنفية مائة وثلاثون
درهماً نقله ابن عابدين والكمال بن

الزكاة، فالنصاب منه مائة وثمانون
وحبتان.. أمـ. لكن نظر فيه صاحب الفتح بأنه
أصغر لا أكبر، لأن درهم الزكاة سبعون
شعيرة، ودرهم مصر لا يزيد على أربع وستين
شعيرة^(١).

وربما أضاف الفقهاء الحبة إلى القمح أو
الحنوب، فقالوا عنها: قمحة أو خرنوبة، قال
ابن عابدين: كل خرنوبة أربع شعيرات أو
أربع قمحات لأننا اخترنا الشعيرة
المتوسطة مع القمحة المتوسطة فوجدناهما
متساويتين.

وحبة الشعير عند الإطلاق هي حبة الشعير
المتوسطة التي لم تقشر بعد قطع ما دق من
طرفيها، وهي معيار للدرهم والمثقال، ولكن
الفقهاء اختلفوا في تعيير الدرهم والمثقال
بها.

فذهب الجمهور إلى أن المثقال اثنتان
وسبعون حبة، والدرهم خمسون حبة
وخمسة حبة.

وذهب الحنفية إلى أن المثقال مائة حبة
شعير، والدرهم سبعون حبة^(٢).

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩/٢، وحاشية السبكي ١/٤٤٧،

ومغني المحتاج ١/٣٨٩، ١٢/٢، وكشاف القناع ٢/٢٢٩

وتقدر الحبة بالموازين الحديثة بـ (٠.٥٨٩) جراماً تقريباً،

انظر المقايير الشرعية ص ١٤٦

(١) المراجع السابقة.

(٢) القاموس للحب.

(٣) للمصباح للنير.

وثلاثون درهماً، وقصدوا بهذه الزيادة إزالة كسر الدرهم، والمعمل على الأول^(١).

أما الرطل الدمشقي فهو أكبر من رطل بغداد أو العراق، وقد نص الحنفية والشافعية والحنابلة على أن الرطل الدمشقي ستمائة درهم، إلا أنه لا يقدر به شيء لدى الفقهاء إلا تبعاً للرطل البغدادي^(٢).

ما يناط بالرطل من الأحكام الشرعية:

٤٠ - يعتمد الفقهاء على الرطل البغدادي في تحديد الصاع، وقد اختلفوا في تحديد الصاع بالرطل على مذهبين.

فذهب الجمهور إلى أن الصاع خمسة أرطال وثلاث.

وذهب الحنفية إلى أن الصاع ثمانية أرطال.

وتفصيل ذلك في مصطلح (صاع ف ٧). ثم إن الفقهاء ينيطون بالرطل من الأحكام الشرعية ما يناط منها بالصاع كمقدار صدقة الفطر، ونصاب الزكاة، ومقدار ماء الوضوء، وغير ذلك (ر: صاع ٨ - ٩).

الهمام^(١)، ونقل ابن عابدين في مكان آخر أن الرطل أقل من ذلك فقال: ... كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم^(٢).

وذهب المالكية إلى أن الرطل - وهو البغدادي عند الإطلاق - مائة وثمانية وعشرون درهماً^(٣).

قال البناي: والرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكياً، وهو بالميزان الصغير بفاس في وقتنا اثنتا عشرة أوقية وربع أوقية^(٤).

وعند الشافعية قال المحلي: والرطل البغدادي مائة وثلاثون درهماً فيما جزم به الرافعي، قال النووي: الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وقيل بلا أسباع، وقيل ثلاثون، والله أعلم^(٥).

وذهب الحنابلة إلى أن الرطل العراقي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، إلا أن ابن قدامة نص بعد ما ذكر فقال: هكذا كان قديماً، ثم إنهم زادوا فيه مثقالاً فجعلوه واحداً وتسعين مثقالاً، وكمل به مائة

(١) للفتي ١/ ٢٢٢

(٢) ابن عابدين ٢/ ٧٧، والمحلي على الشهاج ٢/ ١٦ - ١٧، والفتي ٣/ ٥٩، ومغني المحتاج ١/ ٣٨٢، ويقدر الرطل البغدادي بالوزنين الحديثة (٣٨١ و٦) جراماً، انظر: المقادير الشرعية ص ٢٧٧

(١) فتح القدير ٢/ ٤١، وابن عابدين ٢/ ٧٦

(٢) ابن عابدين ١/ ١٣٢

(٣) للزرقاني ٢/ ١٣١ وحاشية البناي عليه، والشرح الكبير ١/ ٤٤٧

(٤) للزرقاني ٢/ ١٣١

(٥) المحلي على المحتاج ٢/ ١٦ - ١٧

هـ - الطَّسُوجُ:

٤١- الطسوج في اللغة: بوزن سَقُود هو: الناحية، وربع دائق، مُعَرَّبٌ ^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء، قال الكمال بن الهمام: قال أبو عبيد في كتاب الأموال: ولم يزل المتقال في آباد الدرهم محدوكاً لا يزيد ولا ينقص.. والدائق أربع طُسُوجات، والطَّسُوج حبتان، والحبة شعيرتان ^(٢).

و - القِفْلَةُ:

٤٢- من معاني القفلة في اللغة: الوازن من الدراهم ^(٣).

وفي اصطلاح الفقهاء: اسم من أسماء الدرهم الحرقي في مكة والمدينة وأرض الحجاز، وهو في نظر بعض الفقهاء أصغر من الدرهم الشرعي، وفي نظر بعضهم الآخر أكبر منه، قال ابن عابدين: قال بعض للحشون: الدرهم الآن المعروف بمكة والمدينة وأرض الحجاز وهو المسمى بالقفلة على وزن ثمرة، وهو ست عشرة خرنوبة، كل خرنوبة أربع شعيرات.. وهو ينقص عن الدرهم الشرعي بست شعيرات، وقال ابن عابدين أيضاً: ... ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من

الشرعي، وبه صرح الإمام السروجي في الغاية ^(١).

ز - القمحة:

٤٣- القمحة في اللغة: هي حبة القمح، وهو البر ^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء المراد بها وزنها، وهي معيار لما هو أكبر منها من الأوزان كالدرهم والدينار، ووزنها مساو لوزن حبة الشعير، قال ابن عابدين: لأننا اختبرنا الشعيرة المتوسطة مع القمحة المتوسطة فوجدناهما متساويتين، ثم قال: وهي ربع قيراط ^(٣).

ح - القنطار:

٤٤- القنطار في اللغة: على وزن فاعل معيار، وقال بعضهم: ليس له وزن عند العرب، وإنما هو أربعة آلاف دينار، وقيل يكون مائة منّ، ومائة رطل، ومائة مثقال، ومائة درهم، وقيل: هو المال الكثير بعضه على بعض، وقيل: هو أربسون أوقية من ذهب، أو ألف ومشتا دينار، وقيل غير ذلك ^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩/٢

(٢) المصباح المنير، والقاموس للحيط.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٩/٢

(٤) للمصباح المنير، والقاموس للحيط، ومختار الصحاح.

(١) القاموس للحيط.

(٢) فتح القدير ٢٢/١

(٣) القاموس للحيط.

والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة، والحساب يقسمون الأشياء أربعة وعشرين قيراطاً، لأنه أول عدد له ثمن وربع ونصف وثلاث صحيحات من غير كسر^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء كما هو في اللغة: مقدار قليل من الأوزان، وقد اختلف الفقهاء في مقداره اختلافاً يسيراً.

فذهب الحنفية إلى أن القيراط جزء من أربعة عشر جزءاً من الدرهم، أو جزء من عشرين جزءاً من الدينار، وهما متساويان، وهو وزن خمس حبات شعير أو قمح، قال ابن عابدين: والدينار عشرون قيراطاً، والدرهم أربعة عشر قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات^(٢).

والقيراط عند المالكية أقل منه عند الحنفية، قال الخطاط: فيكون وزن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً وثلاثة أرباع قيراط ونصف خمس قيراط، وهي خمسة عشر قيراطاً إلا ثلاثة أرباع خمس قيراط^(٣).

وذهب الشافعية إلى أن القيراط ثلاث حبات من الشعير، والدرهم ستة عشر قيراطاً

وفي اصطلاح الفقهاء قال القرطبي: واختلف العلماء في تحرير حده كم هو على أقوال عديدة، فروى أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «القطار ألف أوقية ومثا أوقية»^(١)، وقال بذلك معاذ بن جبل وعبد الله بن عمر رضي الله عنه، قال ابن عطية: وهو أصح الأقوال، لكن القطار على هذا يختلف باختلاف البلاد في قدر الأوقية^(٢).

ما ينط بالقطار من الأحكام الشرعية:

٤٥ - يذكر الفقهاء القطار أحياناً لبيان الكثرة، كما ذكره الله تعالى في كتابه الكريم فقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتُمْ أَسْبَدَ الْزَّوْجِ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ فَنَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٣).

ط - القيراط:

٤٦ - القيراط والقيراط بالكسر في اللغة: مقدار صغير يختلف وزنه باختلاف البلدان، ففي مكة: ربع سدس دينار، وفي العراق: نصف عشر دينار، وقال بعض الحُساب: القيراط في لغة اليونان حبة خرنوب، وهو نصف دانق،

(١) حديث: «القطار ألف أوقية ومثا أوقية».

أخرجه الطبري في تفسيره (٦/ ٢٤٥ - ط. المعارف) وقال ابن كثير: حديث منكر، والأقرب أن يكون موقوفاً على أبي ابن كعب.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٣٠ - ٣١

(٣) سورة النساء/ ٢٠

(١) القاموس المحيط، والصلح النير.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩، وانظر فتح القدير ١/ ٢٢٧ -

٥٢٤

(٣) مواهب الجليل ٢/ ٢٩١

والتفصيل في مصطلح (دنانير ف ٧ -
(٨).

ك - المن:

٤٩- المن في اللغة: ومثله المنا: مكيال يكال به السمن وغيره، وقيل هو ميزان قدره رطلان، وهو مفرد يجمع على أمان، والمنا يجمع على أمان^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء قال الحنفية: المن رطلان بفداديان، قال ابن عابدين: المد والمن سواء كل منهما ربع صاع رطلان بالعراقي^(٢).

وقد قسم الشافعية المن إلى نوعين، من صغير ومن كبير، أما المن الصغير فهو رطلان بفداديان، وأما المن الكبير فهو ستمائة درهم^(٣).

ما يناط به من الأحكام الشرعية:
٥٠- لا ينيط الفقهاء بالمن أحكاماً شرعية مباشرة، ولكن يذكرونه معياراً لبعض المقادير الشرعية الأخرى كالوسق والرطل.

وأربعة أخماس قيراط، وقيل: أربعة عشر قيراطاً. والدرهم خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير^(١).

ما يناط بالقيراط من الأحكام الشرعية:
٤٧- لا ينيط الفقهاء بالقيراط أحكاماً شرعية، وقد يجعلونه معياراً لبعض المقادير الشرعية كالدرهم والدينار كما تقدم.

ي - المئقال:

٤٨- مئقال الشيء في اللغة: ميزانه من مثله، وهو مفرد يجمع على مئاقيل، والمئقال درهم وثلاثة أسباع درهم، وكل سبعة مئاقيل عشرة دراهم^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء المئقال وزن الدينار من الذهب، قال الكمال بن الهمام: والظاهر أن المئقال اسم للمقدار المقدّر به، والدينار اسم للمقدّر به بقيد ذهبيته^(٣)، وقال ابن عابدين بعدما أورد هذه العبارة عن الفتح: وحاصله أن الدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقتدرة بالمئقال، فاتحاهما من حيث الوزن^(٤) وجميع الأئمة على ذلك أيضاً^(٥).

(١) تحفة للحاج رحوائها ٣/٢٦٤

(٢) القاموس للحيط، والمصباح النير.

(٣) فتح القدير ١/٢٢٢

(٤) حاشية ابن عابدين ٢/٢٩٩

(٥) حاشية الدسوقي ٢/٢٠١، والمدوي على رسالة ابن أبي

زيد ١/٤٢٣، ومعني للحاج ١/٣٨٣، والخفي ١/٢٢٣،

٣/٣

(١) المصباح النير، والقاموس للحيط، والمجم الوسيط.

(٢) ابن عابدين ٢/٧٦

(٣) للحلى على مائش قلوبيه عليه ٢/١٧

ل - النش:

٥١- النش في اللقة عشرون درهماً، وهو نصف الأوقية وغيرها، قال ابن الأعرابي، ونش الدرهم والرغيف نصفه^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي.

قال أبو سلمة رضى الله تعالى عنه: سألت عائشة رضي الله عنها كان صدق رسول الله ﷺ قالت: كان صدقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشاً، قالت: أتدري ما النش؟ قلت: لا قالت: نصف أوقية، فتلك خمسمائة درهم^(٢).

م - النواة:

٥٢- النواة في اللقة: مفرد يجمع على نوى والنواة بذرة التمر، والنواة من العدد عشرون، أو عشرة، والأوقية من الذهب، أو أربعة دنانير، أو ما زنته خمسة دراهم، وقيل غير ذلك^(٣).

واختلف في تقدير النواة في اصطلاح الفقهاء^(٤) للاختلاف في تفسير النواة في

حديث أنس رضى الله تعالى عنه وهو أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صقرة، فقال: ما هذا؟ قال: إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، قال: بارك الله لك، أولم ولو بشاة^(١).

ثالثاً: الأطوال والمساحات:

اعتمد الفقهاء في قياس الطول والمساحة على عدد من المقاييس أهمها مرتباً على حروف الهجاء كما يلي:

١- الإصبع:

٥٣- الإصبع في اللقة: مؤنثة، ويجوز فيها التذكير والتأنيث أشهر، وفيها عشر لغات تثلث الهمزة مع تثلث الباء، والعاشرة: أصبوع وزان عصفور، والمشهور من لغاتها كسر الهمزة مع فتح الباء، وهي واحدة الأصابع والأصابع^(٢).

والإصبع في اصطلاح الفقهاء مقياس للطول يساوي عرض ست شعيرات معتدلات بطن إحداها لظهر الأخرى والشعيرة ست شعيرات بقل.

(١) المصباح المنير، والقاموس للحيط، ومختار الصحاح.

(٢) حديث: أبي سلمة: سألت عائشة: كم كان صدق رسول الله ﷺ؟

تقدم لفظة (٣٦)

(٣) القاموس للحيط، والمصباح المنير، ومختار الصحاح، ولسان العرب.

(٤) نيل الأوطار ٦/١٦٦

(١) حديث أنس أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صقرة.

أخرجه البخاري (الفتح ٩/٢٢١)

(٢) المصباح المنير، والقاموس للحيط.

ما يناط بالبائع من الأحكام الشرعية:
٥٦- لا ينط الفقهاء بالبائع أحكاماً شرعية،
ولكنهم يذكرونه في أضعاف الذراع، وفي
أجزاء الليل والفرسخ.

ج - البريد:

٥٧- من معاني البريد في اللغة: أنه مقدار من
المسافة، وهو اثنا عشر ميلاً^(١) وجمعه برد.
والبريد في اصطلاح الفقهاء أربعة
فراسخ، وفي قول مرجوح للمالكية هو
فرسخان^(٢).

ما يناط بالبريد من الأحكام الشرعية:
٥٨- جمهور الفقهاء على أن السفر الشرعي
الثبت للرخص يرتبط بالمسافة ومسافة السفر
هذه عندهم أربعة برد^(٣).

قال ابن عابدين: وهي - أي الإصبع - ست
شعيرات ظهر ليطن وهي - أي الشعيرة - ست
شعيرات بقل^(١).

ما يناط بالإصبع من الأحكام الشرعية:
٥٤- لا ينط الفقهاء بالإصبع من المساحات
أياً من الأحكام الشرعية، ولكن يجعلونها
معياراً لغيرها من المقادير الشرعية كالقبضة
والذراع.

ب - الباع:

٥٥- الباع في اللغة قدر مد اليدين كالْبُوع
ويضم، وجمعه أبواع.

وقال أبو حاتم: هو مذكر يقال هذا باع،
وهو مسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما يميناً
وشمالاً^(٢).

والباع في اصطلاح الفقهاء، مختلف فيه
بينهم، فقال الحنفية: إنه أربعة أذرع.
وذهب المالكية إلى أن الباع ذراعان^(٣).

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ١٥٥، ١٥٦، ومثله في مغني المحتاج

٢٦٦/١، والبهجة شرح الصفحة ١/ ٣٤

ويقدر الإصبع بالمقاييس الحديثة بـ (١.٩٢٥) سم تقريباً،

انظر: الخراج والنظم المالية ص ٢٨٧ - ٢٨٩

(٢) القاموس للحيط، والمصباح للنير.

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ١/ ١٥٥، والبهجة

شرح الصفحة ١/ ٣٤

(١) للمصباح النير، والقاموس للحيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٥٥، واللسوني ١/ ٣٥٨، ومغني

المحتاج ١/ ٢٦٦، والمغني ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦

(٣) حاشية لللسوني ١/ ٣٥٨، ومغني للمحتاج ١/ ٢٦٦،

والمغني ٢/ ٢٥٥

د - الجريب:

٥٩- الجريب لغة: قال الفيومي: الجريب الوادي، ثم استعير للقطعة المتميزة من الأرض، فقليل: فيها جريب، وجمعها أجربة وجربان بالضم، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم في مقدار الرطل والكيل والنراع.

ثم قال: وفي كتاب المساحة للسموأل: الجريب عشرة آلاف ذراع، وجريب الطعام أربعة أقدح، قاله الأزهرى^(١).

والجريب في اصطلاح الفقهاء مقدار من المساحة وعامتهم على أن مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع.

إلا أن الحنفية قالوا: إن الجريب ستون ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع كسرى، وهو سبع قبضات، والقبضة أربع أصابع، قال الخصكفي: وقيل: المعتبر في الذراع في كل بلدة عرفهم^(٢).

وذهب المالكية إلى أن الجريب ستون ذراعاً في ستين ذراعاً بالذراع الهاشمية، وهي ذراع وثلاث بذراع اليد، والذراع الهاشمية ست قبضات، والقبضة أربع أصابع^(٣).

وقال القليوبي: الجريب هو ثلاثة آلاف ذراع وستمائة ذراع، ولعل هذا في اصطلاح الفقهاء بناء على أن القبضة ستة أذرع فقط^(١).

وذهب الحنابلة إلى أن الجريب عشر قصبات في عشر قصبات، والقبضة ستة أذرع بذراع عمر بن الخطاب، المعروف بالذراع الهاشمية، وهي ذراع وسط أي بيد الرجل المتوسط الطول، وقبضة وإبهام قائمة، فيكون الجريب ثلاثة آلاف ذراع وستمائة ذراع مكسراً^(٢).

ما يناط بالجريب من الأحكام الشرعية: ٦٠- أناس الفقهاء بالجريب من الأرض مقدار الخراج الموظف، فذهب الحنفية إلى أنه يجب في كل جريب من الأرض صالغ للزراعة في كل سنة قفيز ودرهم مما يزرع فيها، وفي جريب الرطبة^(٣) خمسة دراهم، وفي جريب الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم، وما سوى ذلك من المزروعات يوضع عليها بحسب الطاقة بما لا يزيد على

(١) القليوبي على للمحلي ٢٢٤/٤

(٢) كشاف الفتاوى ٩٨، ٩٧/٣

(٣) الرطبة: وزان غرة الخلا وهو الغض من الكلا.

(١) للمصباح للنير.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٦٠/٣، وانظر تبين الحقائق ٢٨٣/٣

(٣) المتنى للنجاشي ٢٢٠/٣

نصف الناتج ^(١).

هـ - الخطوة:

٦١- الخطوة في اللغة: بضم الحاء وفتحها ما بين القدمين عند المشي، والمفتوح يجمع على خطوات كشهوات، والمضموم يجمع على خُطى وخطوات كغُرْف وغُرَفات ^(١).

والخطوة في اصطلاح الفقهاء جزء من أربعة آلاف جزء من الميل، فقد نص الشافعية، وهو قول عند الحنفية على أن الميل أربعة آلاف خطوة، كما نص الشافعية على أن الخطوة ثلاثة أقدام ^(٢).

الأحكام الشرعية المنوطة بالخطوة:

٦٢- لا ينيط الفقهاء بالخطوة أحكاماً شرعية، وربما ذكروها عرضاً في بعض الأحكام، من ذلك ما ذكره ابن قدامة حيث قال: قال القاضي: لو خرج إلى ضيعة له ففارق البنيان والمنازل ولو بخمسين خطوة جاز له التيمم والصلاة على الراحلة ^(٣).

و - الذراع:

٦٣- الذراع في اللغة: اليد من كل حيوان، لكنها في الإنسان من المرفق إلى أطراف

وذهب المالكية إلى أن على كل جريب من البر ثمانية وأربعين درهماً، وعلى كل جريب من الشعير أربعة وعشرين درهماً، وعلى كل جريب من التمر ستة ^(٢).

وذهب الشافعية إلى أن الخراج الموظف على الأرض في كل سنة هو ما فرضه عثمان ابن حنيف، وهو على كل جريب شعير درهماً، وعلى كل جريب حنطة أربعة دراهم، وعلى كل جريب شجر وقصب سكر ستة دراهم، وعلى كل جريب نخل ثمانية دراهم، وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم، وقيل النخل عشرة، وعلى كل جريب زيتون اثنا عشر درهماً ^(٣).

وذهب الحنابلة إلى أن الواجب في كل سنة على جريب الزرع درهم وققيز، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، وعلى كل جريب نخل ثمانية دراهم، وعلى كل جريب رطبة ستة دراهم ^(٤).

وتفصيل ذلك في مصطلح (خراج ف٢٥ وما بعدها).

(١) الفتاوى الهندية ٢/ ٢٣٨

(٢) للتبسيط شرح الموطأ للبايبي ٣/ ٢٢٠

(٣) روضة الطالبين ١٠/ ٢٧٦

(٤) البديع ٣/ ٣٨١

(١) لمصباح المتبر، والقاموس المحيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٥٥، ومغني المحتاج ١/ ٢٦١ -

٢٦٦

(٣) للفي ١/ ٢٣٣، ٢٣٤

الدور بإصبع وثلاثي إصبع، وأول من وضعها الرشيد قدرها بفزراع خادم أسود كان على رأسه، وهي التي يتعامل بها الناس في فزراع البرّ، والتجارة، والأبنية، وقياس نيل مصر.

وأما الذراع الهاشمية الصغرى وهي البلالية فهي أطول من الذراع السوداء بإصبعين وثلاثي إصبع، وأول من أحدثها بلال ابن أبي بردة، وذكر أنها فزراع جده أبي موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه، وهي أنقص من الزيادة بثلاثة أرباع عشر، وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة.

وأما الهاشمية الكبرى وهي فزراع الملك، وأول من نقلها إلى الهاشمية المنصور، فهي أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثلاثي إصبع، فتكون فزاعاً وثمناً وعشراً بالسوداء، وتنقص عنها الهاشمية الصغرى بثلاثة أرباع عشر، وسميت زيادة لأن زياداً مسح بها أرض السواد، وهي التي يزرع بها أهل الأهواز.

وأما الذراع العمريّة، فهي فزراع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه التي مسح بها أرض السواد، وقال موسى بن طلحة: رأيت فزراع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه التي مسح بها أرض السواد، وهي فزراع وقبضة وإبهام قائمة، قال الحكم بن عتيبة:

الأصابع، أو من المرقق إلى طرف الإصبع الوسطى، ويجري بها القياس، وهي فزراع الإنسان المتوسط، وقدرت بست قبضات معتدلات، وتسمى فزراع العامة، وهي مؤنثة وبعض العرب يذكرها^(١).

والذراع في اصطلاح الفقهاء مقياس للطول، ولها أنواع مختلفة الطول، وقد ذكر الماوردي لها سبعة أنواع، فقال: وأما الذراع فالأنواع سبع، أقصرها القاضية، ثم اليوسفية، ثم السوداء، ثم الهاشمية الصغرى وهي البلالية، ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادة، ثم العمريّة، ثم الميزانية، وذلك بحسب اسم واضعها.

وقد بين ذلك الماوردي فقال: فأما القاضية، وتسمى فزراع الدور فهي أقل من فزراع السوداء بإصبع وثلاثي إصبع، وأول من وضعها ابن أبي ليلى القاضي، وبها يتعامل أهل كلواذي.

وأما اليوسفية، وهي التي تزرع بها القضاة الدور بمدينة السلام، فهي أقل من الذراع السوداء بثلاثي إصبع، وأول من وضعها أبو يوسف القاضي.

وأما الذراع السوداء فهي أطول من فزراع

(١) المصباح للنير، والقاموس المحيط.

ذراع اليد، لأنه ست قبضات وشيء، وذلك شبران^(١).

وقال ابن عابدين: نقلًا عن المحيط والكافي: أنه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في التهر: وهو الأنسب^(٢).

وذهب المالكية إلى أن الذراع ست وثلاثون إصبعا، قال التسولي: والذراع ما بين طرفي المرفق ورأس الإصبع الوسطى، كل ذراع ست وثلاثون إصبعا^(٣)، وفي قول آخر لابن حبيب مؤداه أن الذراع أربع وعشرون إصبعا، وقال التسولي: وقال ابن حبيب: والذراع شبران، والشبران اثنا عشر إصبعا^(٤).

وذهب الشافعية إلى أن الذراع أربعة وعشرون إصبعا، قال الشربيني الخطيب: والذراع أربعة وعشرون إصبعا معترضات^(٥).

الاحكام الشرعية المنوطة بالذراع:

٦٥- استعمل الحنفية الذراع في مواضع منها مقدار الماء الكثير، فقد ورد عنهم أن الكثير

أن عمر رضى الله تعالى عنه عمد إلى أطولها ذراعًا وأقصروها وأوسطها، فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها، وزاد عليه قبضة وإيهامًا قائمة ثم ختم طرفيها بالرصاص وبعث بذلك إلى حذيفة وعثمان بن حنيف رضي الله عنهما حتى مسح بها السواد وكان أول من مسح بها بعده عمر ابن هبيرة.

أما الذراع الميزانية، فتكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاثي ذراع وثلاثي إصبع، وأول من وضعها للامون، وهي التي يتعامل الناس فيها في ذرع البرائد والمسكن والأسواق وكراء الأنهار والحفائر^(٦).

٦٤- وقد اختلف الفقهاء في الذراع التي تقدر بها المقدرات الشرعية على أقوال كما يلي:

اختلف الحنفية في الذراع الشرعية، والمختار عندهم ذراع الكرباس، وعليه الفتوى، وهو سبع قبضات فقط، أي بلا إصبع قائمة، وهذا ما في الولولجية، وفي البحر أن في كثير من الكتب أنه ست قبضات لس فوق كل قبضة إصبع قائمة، فهو أربع وعشرون إصبعا، والمراد بالقبضة أربع أصابع مضمومة، قال ابن عابدين: وهو قريب من

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ١٣١

(٢) ابن عابدين ١/ ١٣١

(٣) البهجة شرح التلحة ١/ ٣٤

(٤) البهجة شرح التلحة ١/ ٣٤

(٥) مفتي المحتاج ١/ ٢٦٦

(٦) الأحكام السلطانية للمارودي ص ١٥٢، ١٥٣

بالشبر مثل: تقدير تسنيم القبر بالشبر.
(ر: مصطلح: قبر ف ١٢، وتسليم ف ٢).
وإسبال ثوب المرأة شبرا أو ذراعا.
(ر: مصطلح: إسبال ف ٤).
وتقدير عمق الماء الراكد - إذا كان عشرا
بمشر - بذراع أو شبر في قول عند الحنفية،
والصحيح عندهم أن يكون بحال لا تنكشف
أرضه بالغرف منه ^(١).

ح - الشعرة:

٦٨- الشعر في اللغة: يسكون العين وفتحها
نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وير،
وبالسكون يجمع على شعور، وبالفتح على
أشعار وهو من الإنسان وغيره، وهو مذكر
الواحدة منه شعرة، وإنما جمع الشعر تشبيها
لاسم الجنس بالمفرد ^(٢).
والشعرة في اصطلاح الفقهاء عند
الإطلاق هي شعرة البرفون خاصة وهو
البقل، وهي في المقياس من أجزاء الإصبع
والذراع عندهم، ومقدارها سلس عرض
شعيرة بالاتفاق ^(٣).

ما كان عشرا في عشر، أي عشرة أذرع في
عشرة أذرع ^(١)، وبه اتفق المتأخرون الأعلام.
ومنها في مقدار ابتعاد المرأة عن الرجل في
صلاة الجمعة إذا اقتديا بإمام واحد، قال
الحصكفي: وإذا حادثه .. امرأة ولو أمة
مشتهاة .. ولا حائل بينهما أقله مقدار ذراع ..
في صلاة .. مشتركة .. فسدت صلاته لو
مكلفا، وإلا لا ^(٢).

ز - الشبر:

٦٦- الشبر في اللغة: ما بين طرفي المختصر
والإبهام بالتفريق المعتاد وهو مفرد يجمع
على أشبار، وهو مذكر ^(٣).
والشبر في اصطلاح الفقهاء نصف ذراع،
أثنا عشر إصبعا، قال ابن عابدين في الكلام
عن الذراع: وهو قريب من ذراع اليد لأنه ست
قبضات وشيء، وذلك شبران ^(٤).
وقال التسولي: والذراع شبران، والشبر
أثنا عشر إصبعا ^(٥).

ما يناط بالشبر من الأحكام الشرعية:

٦٧- ورد تقدير بعض الأحكام الشرعية

(١) مراتل الفلاح بعناية الطحاوي ص ١٦

(٢) المصباح للنير، والقاموس المحيط.

(٣) ابن عابدين ١/ ١٥٥، والبهجة شرح التلحة ١/ ٣٤،

ومغني المحتاج ١/ ٢٦٦، وكشاف القناع ١/ ٥٠٤

(١) ابن عابدين ١/ ١٢٩

(٢) ابن عابدين ١/ ٢٨٧

(٣) المصباح للنير، والقاموس المحيط.

(٤) ابن عابدين ١/ ١٣١

(٥) البهجة شرح التلحة ١/ ٣٤

الأحكام الشرعية للنوطة بالشعيرة:

٦٩- لا ينيط الفقهاء بالشعيرة أحكاماً شرعية مباشرة، ولكنهم يذكرون الشعيرة معياراً لغيرها من الأطوال كالذراع والإصبع والشعيرة^(١).

ط - الشعيرة:

٧٠- من معاني الشعيرة في اللغة: أنها واحدة الشعر، وهو نبات عشيحي حي شتوي من الفصيلة النجيلية، وهو دون البر في الغذاء^(٢).

والشعيرة في اصطلاح الفقهاء في المقادير الشرعية: حبة الشعر، وهي معيار للأطوال من حيث عرضها، ومعيار للأوزان من حيث وزنها وثقلها.

وعرض الشعيرة المتوسطة - هي المرادة هنا - بطن لظهر مقياس للإصبع، وهو مقلد لدى الفقهاء بعرض ست شعرات من شعر البرذون - البقل -^(٣).

والشعيرة وهي معيار للدرهم والمثقال والقيراط، والمراد الشعيرة المتوسطة التي قطع وأساها، قال ابن عابدين: لكن المختبر في

قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفي^(١)، وقال: لأن درهم الزكاة سبعون شعيرة^(٢)، ثم قال: كل خرونية أربع شعيرات أو أربع قممات، لأننا اخترنا الشعيرة المتوسطة مع القمحة المتوسطة فوجدناهما متساويتين^(٣)، ثم قال: قيراط خمس شعيرات^(٤).

وقال الشريفي الخطيب: والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً، وهو اثنان وسبعون حبة، وهي شعيرة معتلة لم تقشر وقطع من طرفها ما دق وطال... فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة^(٥).

ما ينط بالشعيرة من الأحكام الشرعية:

٧١- لا ينيط الفقهاء بالشعيرة أحكاماً شرعية ولكنهم يجعلونها معياراً لأضماؤها من الأوزان والأطوال كما تقدم، ثم هم يذكرون الشعر من حيث هو مادة غذائية ذات قيمة مالية في زكاة الزروع، وفي صدقة الفطر، وفي النفقة.

(١) ابن عابدين ٢٩/٢

(٢) ابن عابدين ٢٩/٢

(٣) ابن عابدين ٢٩/٢

(٤) ابن عابدين ٢٩/٢

(٥) معنى للمحتاج ٣٨٩/١

(١) للراجع السابقة.

(٢) للمجم الوسيط.

(٣) ابن عابدين ١/١٥٥، والبهجة شرح التلخفة ١/٣٤، ومغني

المحتاج ٢٦٦/١

وقد اختلفت أقوال الفقهاء في مقدار الغلوة، فقيل: هي ثلاثمائة ذراع، وقيل: ثلاثمائة إلى أربعمائة خطوة، وقيل: هي رمية سهم دون تحليل دقيق بشيء مقرر، قال ابن عابدين نقلًا عن البحر الرائق عن المجتبى: هي ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة هو الأصح^(١).

ما يطاق بالغلوة من أحكام:

٧٥- قليلًا ما يذكر الفقهاء الغلوة في تقديرهم للأحكام الشرعية، وقد ذكر بعضهم تقدير البعد الذي يجب على التيمم طلب الماء منه لصحة تيممه بأنه قدر غلوة، قال الحصكفي، ويجب أن يفترض طلبه ولو برسوله - أي الماء لصحة التيمم عند علمه - قدر غلوة^(٢).

وقال النووي: فإن احتاج إلى تردد - أي التيمم عند طلبه للماء - تردد قدر نظره، قال الشرييني تعليقًا على ذلك: قدر نظره أي في المستوى من الأرض، وفي الشرح الصغير بغلوة سهم، أي غاية رمية^(٣). وقد ذكر الحصكفي الغلوة لتقدير بُعد

والتفصيل في مصطلح (زكاة ف ٩٧، وزكاة القطر ف ١٢ وديا ف ١٠ وما بعدها، ونفقة).

ي - العشير:

٧٢- العشير في اللغة: العشرُ وكذلك للمشار والعشر جزء من عشرة أجزاء وقيل: إن المشار عشر العشير، والعشير عشر العشر^(١). والعشير في اصطلاح الفقهاء ما مساحته قصبة في قصبة، قال الماوردي: والعشير قصبة في قصبة، والقصبة ستة أذرع، والعشير ستة وثلاثون ذراعًا، وهو عشر القفيز^(٢).

ما يطاق بالعشير من الأحكام الشرعية:

٧٣- لا يبط الفقهاء بالعشير أحكامًا شرعية مباشرة، ولكنهم يذكرونه أحيانًا بين أضعاف اللراع والقصبة، وأجزاء الجريب والقفيز.

ك - الغلوة:

٧٤- الغلوة في اللغة: رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، وقيل: هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة، وجمعها غلوات، أو هي جزء من خمسة وعشرين جزءًا من القرمش^(٣).

(١) ابن عابدين ١/ ١٦٤، ٥٢٦، ومثني المحتاج ١/ ٨٨

(٢) ابن عابدين ١/ ١٦٤

(٣) مثني المحتاج ١/ ٨٨

(١) المصباح المنير، والقاموس المحيط.

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٥٢

(٣) المصباح المنير، والقاموس المحيط.

الفراسخ تختلف باختلاف الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل^(١).

م - القبضة:

٧٨- القبضة في اللغة: ما أخذت بجمع كفك كله، فإذا كان بأصابعك فهي القبضة، بالصاد المهملة، والقبضة أربع أصابع^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء: القبضة أربع أصابع من أصابع يد الإنسان المعتدلة، وهي من أجزاء الذراع، ومن أضعاف الإصبع، قال ابن عابدين نقلاً عن نوح أفندي: والمراد بالقبضة أربع أصابع مضمومة، قال ابن عابدين: وهو - أي الذراع - قريب من ذراع اليد لأنه ست قبضات وشيء، وذلك شبران^(٣).

ما يتناط بالقبضة من أحكام:

٧٩- لا يذكر الفقهاء كثيراً القبضة في تقدير الأحكام الشرعية ولكنهم يذكرونها في تقدير أضعافها بها، وفي حساب أجزائها، كالذراع والإصبع، وربما ذكرها بعضهم عرضاً في بعض الأحكام، من ذلك ما يجب في كفارة مخالفة أحكام الإحرام للحاج، فقد قال

القضاء عن البيان الذي يجب على المرء مغادرته ليُعد مسافراً، فقال: وفي الحاتية: إن كان بين القضاء والمصر: أقل من غلوة وليس بينهما مزرعة يشترط مجاوزته وإلا فلا^(١).

ل - الفرسخ:

٧٦- الفرسخ في اللغة: ثلاثة أميال بالهاشمي، أو خمسة وعشرون غلوة^(٢)، أو اثنا عشر ألف ذراع أو عشرة آلاف ذراع^(٣). والفرسخ في اصطلاح الفقهاء ثلاثة أميال^(٤).

ما يتناط بالفرسخ من الأحكام الشرعية:

٧٧- قدر جمهور الفقهاء بالفرسخ مسافة السفر المثبت للرخص الشرعية كالقصر في رمضان، وقصر الصلاة.. وذكروا أن مسافة السفر هذه ١٦ / ستة عشر فرسخاً - وتساوي ٤٨ / ثمانية وأربعين ميلاً^(٥).

وخالف الحنفية وقالوا: إن مسافة القصر تقدر بالمراحل لا بالفراسخ، قال الحصكفي: ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب، لأن

(١) ابن عابدين ١/ ٥٢٦

(٢) المصباح المنير، والمجمع الوسيط.

(٣) القاموس المحيط.

(٤) ابن عابدين ١/ ٥٢٧، ١٧٥، والسنوسي ١/ ٣٥٨، ومغني

المحتاج ١/ ٢٦٦، المغني ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦

(٥) السنوسي ١/ ٣٥٨، ومغني المحتاج ١/ ٢٦٦، وحاشية

مصرية على المحلى ١/ ٢٥٩، والمغني ٢/ ٢٥٥

(١) ابن عابدين ١/ ٥٢٧

(٢) لسان العرب، والقاموس المحيط، والمصباح المنير.

(٣) ابن عابدين ١/ ٣٣١

والغسل، والتيمم، ويذكرونها بصفاتها جزءاً من أجزاء الذراع للقياس بها أحياناً. وينظر تفصيل ذلك في مصطلحاتها.

س - القصبة:

٨٧- من معاني القصبة في اللغة أنها واحدة القصب والقصبات، والقصب هو: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً، وقال الفيومي: كل عشرة أذرع تسمى قصبية، وكل عشر قصبات تسمى أشلاً، ومضروب الأشل في القصبة قفيز^(١)، وقال في المعجم الوسيط: من معاني القصبة في اللغة أنها مقياس من القصب طوله في مصر ثلاثة أمتار وخمسة وخمسون من المئة من المتر، وجمعها قصب وقصبات^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء، قال عميرة: القصبة ستة أذرع وثلاثاً ذراع^(٣).

وقال الماوردي: والقصبة ستة أذرع^(٤)، ووافقه على ذلك ابن مفلح، إلا أنه أضاف: والقصبة ستة أذرع بالذراع العميرة^(٥)، والقصبة من أجزاء الجرب، قال الماوردي:

الحصكفي: وإن طيب أقل من عضو أو ستر رأسه أو ليس أقل من يوم تعلق بنصف صاع، وفي الخزانة في الساعة نصف صاع، وفيما دونها قبضة^(١)، أي قبضة من طعام يتصلق بها.

ن - القدم:

٨٠- القدم في الإنسان ما يبطأ الأرض من الرجل، وفوقها الساق، وبينهما المفصل المسمى الرسغ أو الكعب، والقدم مؤنثة، وهي مفرد يجمع على أقدام^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، إلا أن الفقهاء قد يستعملون القدم وحدة لقياس المسافة، ويجعلونها من أجزاء الذراع والميل، قال الشربيني الخطيب: والقدمان ذراع^(٣)، وقال المقدسي: والميل اثنا عشر ألف قدم^(٤).

ما يناط بالقدم من أحكام شرعية:

٨١- يذكر الفقهاء أحكام القدم بصفاتها عضواً من أعضاء الإنسان في أبواب علة من الفقه، منها القصاص، والتعزير، والوضوء،

(١) المصباح الخير.

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) حاشية عميرة على اللؤلؤ ٢٤٤/٤.

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٥٢.

(٥) الميد ٣٨١/٣، وانظر كتاب القناع ٩٨، ٩٧، ٩٨.

(١) ابن عابدين ٢٠٩/٢.

(٢) القانوس للمصباح، والمصباح الخير، والمعجم الوسيط.

(٣) مفتي المحتاج ٢٦٦/١.

(٤) كتاب القناع شرح الإقناع ٥٠٤/١.

فأما الجريب فهو عشر قصبات في عشر قصب^(١).

ما يطاق بالقصبة من الأحكام الشرعية:
٨٣- القصبة عند الفقهاء من أجزاء الجريب ومن أضعاف الدراع، يعبرونها بها.

ع - المرحلة:

٨٤- المرحلة في اللغة المسافة التي يقطعها المسافر في يوم، والجمع مراحل^(٢).
والمرحلة في اصطلاح الفقهاء لا تخرج عن معناها اللغوي، وقد حاول الفقهاء ضبطها بالمسافة والزمن.

قال ابن عابدين من الحقية: قال في النهاية أي التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام، لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة.

ونقل عن الفتح أنه قيل: يقدر بواحد وعشرين فرسخاً، وقيل: بثمانية عشر، وقيل: بخمسة عشر، وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام، أي بناء على اختلاف البلدان^(٣).

وقال الدسوقي من المالكية: مرحلتان أي سير يومين معتلين، أو يوم وليلة بسير الإبل للثقل بالأحمال على المعتاد^(١).

وقال الشريني الخطيب من الشافعية: وهما - أي للمرحلتان - سير يومين بلا ليلة معتلين، أو ليلتين بلا يوم معتلتين، أو يوم وليلة كذلك بسير الأثقال، أي الحيوانات للثقل بالأحمال، وديب الأقدام على العادة المعتادة من النزول والاستراحة والأكل والصلاة ونحوه^(٢).

ما يطاق بالمرحلة من الأحكام الشرعية:
٨٥ - أضاف الفقهاء بالمرحلة السفر المبيت للرخص كالقصر في الصلاة وجمع الصلوات.

وقد ذهب الجمهور إلى أن السفر المبيت للرخص ما كان قدر مرحلتين وقدره ستة عشر فرسخاً، أو أربعة برد، أو ثمانية وأربعين ميلاً.

قال الدردير: وهي - أي مسافة السفر - باعتبار الزمان مرحلتان أي سير يومين معتلين .. وقال الدسوقي: فالعبرة بالأربعة البرد^(٣).

(١) الدسوقي ٣٥٩/١

(٢) مني المحتاج ٢٦٦/١

(٣) الشرح الكبير والدسوقي عليه ٣٥٩/١

(١) الأحكام السلطانية ص ١٥٢

(٢) المصباح المنير، والقاموس المحيط.

(٣) ابن عابدين ٥٢٦/١، ٥٢٧

معتلة بسير الحيوانات المشقة بالأحمال، واليوم من طلوع الشمس إلى غيابها، ويفتقر وقت النزول المعتاد للراحة أو إصلاح المتاع أو الصلاة^(١).

أما الحنفية فالمرحلة عندهم هي مسيرة يوم من أقصر أيام السنة، ولا يشترط سفر كل اليوم إلى الليل، بل من طلوع الفجر الصادق إلى الزوال فقط، وقد قدروا ذلك في مصر بسبع ساعات إلا ربعاً، وفي الشام بست ساعات وثلثي الساعة^(٢).

الميل:

٨٦ الميل في اللغة: بكسر الميم مقدار مدى البصر من الأرض قاله الأزهري، وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع، وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع، قال الفيومي: الخلاف لفظي، لأنهم اتفقوا على أن مقداره ست وتسعون ألف إصبع، والإصبع ست شعيرات بطن كل واحدة إلى الأخرى، ولكن القدماء يقولون: الذراع اثنتان وثلاثون أصبغاً والمحدثون يقولون أربع وعشرون أصبغاً^(٣)، وعلى ذلك فالخلاف في النزاع وليس في الميل.

وقال النووي: وطويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية، قال وهو مرحلتان بسير الأتقال^(١).

وقال المقدسي: يبلغ سفره فعاباً ستة عشر فرسخاً تقريباً.. وهي يومان^(٢).

أما الحنفية فقد نصوا على أن مسافة السفر المثلث للرخص هي ثلاث مراحل، قال ابن عابدين: التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام^(٣)، ولا عبدة عند جمهور الحنفية للمسافة، بل العبدة للزمن فقط على المذهب، وقال الحصكفي: ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب^(٤).

فالمرحلة من حيث المسافة عند الجمهور تساوي أربعة وعشرين ميلاً هاشمية، أو برلين، أو ثمانية فراسخ، وكلها متساوية^(٥).

وعند الحنفية المرحلة ستة فراسخ، وقيل خمسة فراسخ، وقيل سبعة فراسخ، والفتوى على الأول^(٦).

أما من حيث الزمان، فالمرحلة عند الجمهور مسيرة يوم كامل معتدل، أو ليلة كاملة

(١) مفني المحتاج على التهاج ٢٦٦/١

(٢) كشاف الفتاوى على الإقناع ٥٠٤/١

(٣) ابن عابدين ٢٦٦/١

(٤) ابن عابدين ٢٦٧/١

(٥) الدسوقي ٣٥٩/١، ومفني المحتاج ٢٦٦/١، وكشاف

الفتاوى ٥٠٤/١

(٦) ابن عابدين ٢٦٦/١

(١) اللصوقي ٣٥٩/١، ومفني المحتاج ٢٦٦/١، وكشاف
الفتاوى ٥٠٤/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٦٧/١

(٣) المصباح المنير، والقاموس للمهبط.

عجز عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارته
لصلاة نفوت إلى خلف لبعده ولو مقيماً في
المصر ميلاً أربعة آلاف ذراع.. تيمم^(١).
وقدر المالكية هذه المسافة بميلين إلا إذا ظن
أو يتقن عدم وجود الماء فلا يجب عليه
الطلب أصلاً، وكذلك إذا شق عليه بالفعل
طلبه، فإنه لا يلزمه طلبه^(٢).
وقدر بعض الشافعية المسافة بنصف
فرسخ، وهو ميل ونصف، قال الشيريني
الخطيب: لعله يقرب من نصف فرسخ^(٣).

والميل في اصطلاح الفقهاء مختلف فيه
بينهم على أقوال:
فذهب الحنفية إلى أنه أربعة آلاف ذراع^(١).
وللمالكية قولان، ذهب ابن عبد البر إلى
أنه ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع، وقال
ابن حبيب: الميل ألف باع، والباع ذراعان
فيكون الميل ألفي ذراع^(٢)، وقال المسوقي:
والمشهور أن الميل ألفا ذراع، والصحيح أنه
ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة^(٣).
وقال الشافعية: الميل أربعة آلاف خطوة^(٤)
وقال الحنابلة: الميل الهاشمي ستة آلاف
ذراع بلزاع اليد، وهي اثنا عشر ألف قدم^(٥).

ما يناط بالميل من الأحكام الشرعية:
٨٧ ينيط الفقهاء بالميل بعض الأحكام
الشرعية، أهمها مسافة السفر المثبت للرخص،
على أنه جزء من أجزاء الفرسخ، وقد تقدم
ذلك في فرسخ.
كما يعلق بعض الفقهاء بالميل مسافة بعد
الماء لإباحة التيمم.
فقد ذهب الحنفية إلى أن البعد عن الماء
للميخ للتيمم هو ميل، قال الحصكفي: من

مُقَارَضَة

انظرو: مضاربة

(١) ابن عابدين ١٥٥/١ - ١٥٨
(٢) المسوقي ١٥٣/١
(٣) مفتي المحتاج ٨٨/١

(١) ابن عابدين ٥٢٧/١
(٢) الهبة ٣٤/١
(٣) حاشية المسوقي ٣٥٨/١
(٤) مفتي المحتاج ٢٦٦/١
(٥) المفتي ٢٥٦/٢، وكشاف الفتاوى ٥٠٤/١

والصلة بين المقاسمة والمشاركة التضاد.

ب - المحاصة:

٣- المحاصة في اللغة: مصدر يقال: حاصه محاصة وحصاصاً: قاسمه فأخذ كل واحد منهما حصته أي نصيبه، وتحاص الغرماء: اقتسموا المال بينهم حصصاً^(١). ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢).

والصلة بين المحاصة والمقاسمة: هو أن المقاسمة أعم من المحاصة، لأن المحاصة لا تكون إلا إذا لم يف المال بالحقوق وإن كان الاثنان يشتركان في التقسيم والإفراز.

ج - المهاية:

٤- المهاية في اللغة: مفاعلة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للمنتهيء للمشيء، قال الفيومي: تهاياً القوم تهاياً من الهيئة: جعلوا لكل واحد هيئة معلومة، والمراد التوبة، فكل من الشريكين يرضى بهيئة واحدة ويختارها، أو أن الشريك الثاني ينتفع بالعين على الهيئة التي ينتفع بها الشريك الأول، أي أن

مُقَاسَمَة

التعريف:

١- المقاسمة لغة: مصدر قاسم يقال: قاسم فلان فلاناً، أخذ كل منهما قسمه، وقاسمته: حلفت له، وقاسمته المال وهو قسيمي، فعمل بمعنى فاعل، مثل جالسته ونادته وهو جليسي ونديي.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(١).

الألفاظ ذات الصلة:

١- المشاركة:

٢- المشاركة في اللغة مصدر شارك يقال: شارك فلان فلاناً مشاركة، وفعله الثلاثي: شرك، يقال: شرك فلاناً في الأمر شركاً وشركة: كان لكل منهما نصيب منه، فهو شريك^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٣).

(١) للمصباح المنير، والمغرب في ترتيب المعرب، والمعجم الوسيط.

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣٤٤، ومغني المحتاج ٢/ ٢١١.

(١) المعجم الوسيط.

(٢) اللغوي ٣/ ١١٠، والشرح الكبير للدردير ٣/ ٢٧١.

قسم الميراث ما دامت المقاسمة خيرا له ^(١) .
 وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا مقاسمة بين
 الجدة والإخوة والأخوات، بل الجدة يستقل
 بالمال كالأب، وأن الجدة في الميراث كالأب
 يحجب الإخوة مطلقاً: أشقاء أو لأب أو
 لأم، وهو مذهب أبي بكر الصديق وابن
 عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي بن كعب
 وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري ومعاذ
 ابن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة ^(٢)
 أجمعين ^(٣) .
 وتقصيل ذلك ينظر في (إرث ف ٣٠،
 ٣١).

خراج المقاسمة:

٦- قال الكاساني: وأما خراج المقاسمة فهو
 أن يفتح الإمام بلدة، فيمنّ على أهلها،
 ويجعل على أراضهم خراج المقاسمة، وهو
 أن يؤخذ منهم نصف الخارج أو ثلثه أو ربعه
 وأنه جائز لما روي أن رسول الله ﷺ هكذا
 فعل لما فتح خيبر ^(٤) . ويكون حكم هذا

يتواضعوا على أمر فيتراضوا به ^(١) .
 والمهاياة اصطلاحاً: قسمة المنافع، لأن كل
 واحد فيها إما أن يرضى بهيته واحدة
 ويختارها، وإما أن الشريك الثاني يتنفع
 بالعين على الهيئة التي وقع بها انتفاع شريكه
 الأول، فالمقاسمة أعم من المهاياة ^(٢) .

مقاسمة الجدة الإخوة في الميراث:

٥- ذهب جمهور الفقهاء من المالكية
 والشافعية والحنابلة والصاحبين من الحنفية
 إلى توريت الإخوة الأشقاء أو لأب مع الجدة.
 فقالوا: إن لم يكن معه صاحب فرض
 فللجد الأكثر من المقاسمة أو ثلث التركة،
 وإن كان معه صاحب فرض فله الأكثر من
 المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس التركة.
 وتفسير المقاسمة هنا: أن يجعل الجدة في
 القسمة كأحد الإخوة، فيقسم المال بينه وبين
 الأخوة: للذكر مثل حظ الأنثيين، ويجعل
 نصيبه مع الإخوة كتصيب واحد منهم، وذلك
 لأنه يشبه الأب من جهة ويشبه الأخ من جهة
 أخرى، فوفرنا عليه حقه من الشبهين، فجعلناه
 كالأب في حجب الإخوة لأم، وكالأخ في

(١) شرح السراجية ص ٢٥١، والشرح الصغير ٤/ ٦٣٤،
 وعنفى للحجج ٣/ ٢١، ٢٢، والمغني ٦/ ٢١٨
 (٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ٤٩٨، والمبسوط ٢٩/ ١٨٠
 (٣) ورد في ذلك ما أخرجه مسلم (١١٨٦/ ٣) من حديث ابن
 عمر أن رسول الله ﷺ عمل أهل خير بشرط ما يخرج
 منها من ثمر أو زرع.
 وانظر كذلك كتاب الأموال لأبي حنيفة ص ٧٩

(١) المصباح المنير، والمعجم الوسيط، ورد المحنار ٥/ ١٨٩،
 المغرب في ترتيب المغرب.
 (٢) البائع ٧/ ٣٢١، ٣٢٢

ويقسم الثمرة في الفقراء، وبين أن يبيعها من رب المال أو من غيره قبل الجذاذ أو بعده ويقسم ثمنها في الفقراء، وقال أبو بكر: عليه الزكاة فيه يابساً، وذكر أن أحمد نص عليه وكذلك الحكم في العنب الذي لا يجيء منه زبيب، والرطب الذي لا يجيء منه تمر جيد^(١).

وتفصيل ذلك في (زكاة ف ١١٧).



الخارج حكم العشر، ويكون ذلك في الخارج كالعشر إلا أنه يوضع موضع الخراج، لأنه خراج في الحقيقة^(١).
وتفصيله في (خراج ف ١٥).

مقاسمة أحد الشريكين:

٧- قال الفقهاء: لو سأل أحد الشريكين شريكه مقاسمته فامتنع أجبره الحاكم على ذلك إذا أثبت عنده ملكها، وكان مثله ينقسم ويتفعان به مقسوماً.

وتفصيل ذلك في (قسمة ف ١٢ وما بعدها).

مقاسمة الساعي الثمرة بعد جنيها في

الرطب والعنب:

٨- نص الحنابلة على أنه إذا احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها خوفاً من العطش أو لضعف الجمار جاز قطعها، وكذلك إذا أراد قطع الثمرة لتحسين الباقي منها جاز، وإذا أراد ذلك فقال القاضي: يخير الساعي بين أن يقاسم رب المال الثمرة قبل الجذاذ بالحرص، ويأخذ نصيب الفقراء نخلة مفردة ويأخذ ثمرتها، وبين أن يجزئها ويقاسمه إياها بالكيل

(١) للنفى ٧١١/٢، ٧١٢

(١) البائع ٦٣/٢

مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ

التعريف:

١- المقاصد في اللغة: جمع مقصد، وهو: الوجهة أو المكان المقصود^(١).

وفي الاصطلاح: لم يتعرض علماء الأصول إلى تعريف المقاصد، والذي يستخلص من كلامهم في ذلك: أنها المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة^(٢).

أنواع المقاصد:

٢- قال الشاطبي: في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة: تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام:-

أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية^(٣). وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

مَقَاصِدُ

التعريف:

١- المقاصد في اللغة: مصدر قاصه إذا كان له عليه دين مثل ما على صاحبه، فجعل الدين في مقابلة الدين^(١).

ويقال: تقاص القوم إذا قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره^(٢).

وأما في الاصطلاح: فالمقاصد إسقاط دين مطلوب لشخص على غيره في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغيره^(٣)، وهي طريقة من طرق قضاء الديون.

وقال ابن جزى من المالكية: المقاصد هي اقتطاع دين من دين، وفيها مشاركة، ومعاوضة وحوالة^(٤).

الألفاظ ذات الصلة:

١- الحوالة:

٢- الحوالة في اللغة من حال الشيء حولا:

(١) المصباح المنير، والمجم الوسيط.

(٢) لسان العرب، والمجم الوسيط، والخطاب ٤/٤٩٩.

(٣) مرشد الحيران المأدة (٢٢٤).

(٤) القوانين الفقهية / ٢٩٧.

(١) المصباح المنير، والمجم الوسيط.

(٢) مقاصد الشريعة للطاهر بن عاشور ص ٥١.

(٣) للوائقات للشاطبي ٨/٢، البحر المحيط ٥/٢١٠.

تحول، وتحول من مكانه: انتقل عنه، فإذا أحلت شخصاً بدينك فقد نقلته إلى ذمة غير ذمتك^(١). وفي الاصطلاح: نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى^(٢). والصلة بين المقاصة والحوالة: أن المقاصة سقوط أحد الدينين بمثله بشروطه، والحوالة نقل للدين.

ب - الإبراء:

٣- من معاني الإبراء في اللغة: التنزيه والتخليص والمباعدة عن الشيء^(٣). وفي الاصطلاح: إسقاط الشخص حقاً له في ذمة آخر أو قبله^(٤).

والصلة بين المقاصة والإبراء: أن المقاصة إسقاط بعوض، والإبراء إسقاط بغير عوض^(٥).

حكم المقاصة:

٤- المقاصة مشروعة، ودليل مشروعيتها المنقول والمعقول:

أما المنقول فما ورد عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال: كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدينانير، أخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه فأنيت رسول الله ﷺ وهو في بيت حفصة فقلت يا رسول الله، رويدك أسألك إني أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدينانير أخذ هذه من هذه وأعطى هذه من هذه، قال رسول الله ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»^(١)، وهذا نص على جواز الاستبدال من ثمن المبيع الذي في الذمة بغيره.

والمعقول: فلأن قبض نفس الدين لا يتصور، لأنه عبارة عن مال حكمي في الذمة، أو عبارة عن القفل، وكل ذلك لا يتصور فيه قبض حقيقة، فكان قبضه بقبض بدله وهو قبض الدين، فتصير العين المقبوضة مضمونة على القابض وفي ذمة المقبوض منه مثلها في المالية، فيلتقيان تصاصاً، هذا هو طريق قبض الديون، وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين أن يكون المقبوض من

(١) المصباح للمير.

(٢) مجلة الأحكام العدلية المادة (١٢٧)

(٣) المصباح للمير، ولسان العرب.

(٤) حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٧٦

(٥) تكملة فتح القدير ٦/ ٢٥، ٢٦

(١) حديث ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالبيع».

أخرجه أبو داود (٣/ ٦٥١)، ونقل ابن حجر في

الطليخ (٢٦/ ٢) عن الشافعي أنه أشار إلى ضعفه.

والمالكية لا يقولون بالمقاصة الجبرية التي تقع بنفسها إلا نادرا.
قال الدسوقي: غالب أحوال المقاصة الجواز، أما وجوبها فهو قليل إذ هو في أحوال ثلاثة وهي: إذا حل الدينان، أو اتفقا أجلا، أو طلبها من حل دينه، فالمذهب وجوب الحكم بالمقاصة^(١).

محل المقاصة الجبرية وشروطها:

٦- محل المقاصة الدين فلا تقع بين حئين ولا بين عين ودين إلا إذا تحولت العين إلى دين، فإن تحولت جازت المقاصة بالدين الذي تحولت العين إليه بشروطه.

٧- وقد ذهب الحنفية إلى أنه لو كان الدينان من جنسين متفاوتين في الوصف أو الأجل أو كان أحدهما مكسورا والآخر صحيحا لا تقع المقاصة الجبرية بينهما ما لم يتقاص المتدينان باختيارهما^(٢).

وإذا أثلف الدائن عينا من مال المدينون وكانت من جنس الدين سقطت قصاصا، وإن كانت من خلافه فلا تقع المقاصة بلا تراضيهما^(٣).

جنس ما عليه، أو من خلاف جنسه، لأن المقاصة إنما تتحقق بالمعنى وهو المالية، والأموال كلها في معنى المالية جنس واحد^(١).

أنواع المقاصة:

٥- المقاصة نوعان:

أ- اختيارية: وهي التي تحصل بتراض المتدينين

ب- وجبرية: وهي التي تحصل بتقابل الدينين بشروط معينة.

ويشترط لحصول المقاصة الجبرية عند جمهور الفقهاء اتحاد الدينين جنسا ووصفا، وحلولا، وقوة وضعفا، ولا يشترط ذلك في المقاصة الاختيارية.

فإن كان الدينان من جنسين مختلفين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والآخر مؤجلا، أو أحدهما قويا والآخر ضعيفا فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضي المتدينين سواء اتحد سببهما أو اختلف^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٥/ ٢٣٤، والهداية وشروحها ٥/ ٣٨٠ ط بولاق، ونيل الأوطار ٥/ ٢٥٤، ٢٥٥، وسوابع الجليل ٥٤٩/ ٤

(٢) مرشد الحيران للمادة (٢٢٥، ٢٢٦) والام للشافعي ٨/ ٥٩ ط دار المعرلة، والمختصر في القواعد للزركشي ١/ ٣٩١، والمفتي ٩/ ٤٤٧، ٤٤٨

(١) حاشية الدسوقي ٣/ ٢٢٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٣٩، ٢٤٠، والفتاوى الهندية ٣/ ٢٣٠

(٣) مرشد الحيران للمادة (٢٣٠)

فإن اختلفا جازت المقاصة مثل أن يكون أحد الدينين عينا والآخر طعاما أو عرضا، أو يكون أحدهما عرضا والآخر طعاما. وإن اتفق جنس الدينين فلا يخلو:

٩- لـ أن يكون أصلهما عينين: فتجوز المقاصة في ديني العين مطلقا أي سواء كانا من بيع، أو من قرض، أو أحدهما من بيع والآخر من قرض بشروط هي: أن يتحدا قدرا وصفة حل الدينان معا أو حل أحدهما أم لا، بأن كانا مؤجلين اتفق أجلهما أو اختلف.

ولمَّا جازت المقاصة في هذه الصور، لأن المقصود المعاوضة والمباراة وقد تحققت. وأما إن اختلف دين العين في الصفة أي: الجودة والرداءة مع اتحادهما في القدر أي الوزن والعدد سواء كان ذلك مع اتحاد النوع كدراهم محملية ويزيدية، أو مع اختلافه كذهب وفضة، فكذلك تجوز المقاصة إن حلَّ معا سواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا بأن كان أحدهما من بيع والآخر من قرض، إذ هي مع اتحاد النوع مبادلة ما في الذمة، ومع اختلافه صرف ما في الذمة، وهما جائزان بشرط التعجيل في الأول والحلول في الثاني.

وطريقة المقاصة مطلقاً أنها تقع بقدر الأقل من الدينين: فإن كان لأحدهما مائة ريال دينا على الآخر، وللمدين عليه مائة جنيه مثلاً، وتقاصا يسقط من قيمة الجنيهات قصاصا بقدر الريالات ويبقى لصاحب الجنيهات ما بقي منها^(١).

وكذلك لو كان للدائن على المدين مائة درهم، وللمدين على الدائن مائة دينار، فإذا تقاصا: تصير الدراهم قصاصاً بمائة من قيمة الدينارين، ويبقى لصاحب الدراهم ما بقي منها^(٢).

٨- وقال المالكية: المقاصة في الديون منها ما يجوز، ومنها ما لا يجوز، والجواز نظير للمتاركة، والمنع تغليب للمعاوضة أو الحوالة إذا لم تتم شروطها، وإذا قويت التهمة وقع المنع، وإن فقدت حصل الجواز، وإن ضعفت حصل الخلاف.

فإذا كان لرجل على آخر دين وكان للآخر الآخر عليه دين فأراد اقتطاع أحد الدينين من الآخر لتقع البراءة بذلك ففي ذلك تفصيل: وذلك أنه لا يخلو: أن يتفق جنس الدينين أو يختلفا:

(١) مرشد الحيران الملة (٢٢٧)

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٣٩/٤، ٢٤٠، والفتاوى الهندية ٢٣٠/٣

حل أحدهما أو لم يحل، اتفقا أجلا أو
اختلفا، أو اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو
اختلافه.

ولا تجوز إن لم يحل أو حل أحدهما،
اتفقا أجلا أو اختلفا كان اختلفا قدرا.

٢- أن يكونا من بيع: حيث تمتع المقاصة
في الطعامين إذا كانا مرتبين في السلمتين من
بيع، سواء حل أجلهما أو أجل أحدهما أو لم
يحل، اتفق أجلهما أو اختلف، ولو متفقين
قدرا وصفة لأنه من بيع الطعام قبل قبضه.

وقال أشهب: تجوز المقاصة عند اتفاق
الطعامين في القدر والصفة، والحلول بناء
على أنها كالإقالة.

٣- إذا كان الطعامان من بيع وقرض: فإن
ديني الطعام إذا كان أحدهما من بيع والآخر
من قرض تجوز المقاصة فيهما بشرطين:

الأول: أن يتفقا في القدر والصفة
والجنس.

والثاني: أن يكونا حاليين.

ولا تجوز المقاصة إن لم يحل بأن كانا
مؤجلين، أو حل أحدهما ولم يحل الآخر،
لاختلاف الأغراض باختلاف الأجل^(١).

وإن لم يحل: واتفقا أجلا أو اختلفا، أو
حل أحدهما دون الآخر فلا تجوز المقاصة لأنها
مع اتحاد النوع يدل مؤخر، ومع اختلافه
سرف مؤخر وكلاهما ممنوع، كان اتفقا نوعا
واختلفا زنة حال كونهما من بيع كدينار كامل
ودينار ناقص فتجوز المقاصة فيهما إن حلا
وإلا فلا، وكذلك اختلفا في العدد.

وإذا كان الدينان من قرض: تمتع المقاصة
سواء حلا، أو حل أحدهما، أو لم يحل،
اتفقا أجلا أو اختلفا.

وإن كانا من بيع وقرض منعت إن لم
يحل، سواء اتفقا أجلا أو اختلفا أو حل
أحدهما، فإذا حلا: فإن كان الأكثر هو الذي
من بيع منعت، لأنه قضاء عن قرض بزيادة،
وإن كان من قرض جازت، لأنه قضاء عن بيع
بزيادة وهي جائزة^(١).

١٠- ب- إذا كانا طعامين: إذا كان الدينان
أصلهما طعامان فلا يخلو:

١- أن يكونا من قرض: وفي هذه الحالة
يكون حكم المقاصة فيها كحكم ديني العين
في صور الجواز والمنع.

فتجوز إن اتفقا صفة وقدرا سواء حلا أو

(١) المراجع السابقة.

(١) القوانين الفقهية / ٢٩٧، وحاشية السنوسي ٣ / ٢٢٨،
وجواهر الإكليل ٢ / ٧٧

١٢- وللمقاصة عند الشافعية شروط ذكرها

الزركشي على النحو التالي:

١- أن يكون في الدين الثابتة في الذمة،
فأما الأعيان فلا يصير بعضها قصاصا عن
بعض لأنه يكون كالمعاوضة فيفتقر إلى
التراضي.

ولأن الأغراض تختلف في الأعيان،
بخلاف الديون فإنها في الذمة سواء فلا معنى
لقبض أحدهما ثم رده إليه، ومن أجل هذا
الشرط امتنع أخذ مال الغريم بغير إذنه إذا
كان مقرا بأذلا للحق، لأنه مخير في الدفع
من أي جهة شاء، ولو أخذه ضمنه، ولا يقال
يصير قصاصا عن حقه، لأن القصاص في
الديون لا في الأعيان.

ب- أن يكون في الأئمان، أما المثليات
كالطعام والحبوب فلا تقاص فيها، صرح به
المراقبون، وعلمه الشيخ أبو حامد: بأن ما
عدا الأئمان يطلب فيها المعاينة.

وحكى الإمام في جريان المقاصة في
المثليات وجهين وصحح جريانه، وقال ابن
الرفعة إنه المنصوص كما حكاه البندنجي.

ج- أن يكون الدينان مستقرين: فلأن لم
يكن بأن كانا سلمين، لم يجز قطعا وإن
تراضيا، قاله القاضي والماوردي.

١١- ج- إذا كانا عرضين: والمراد بالعرض
هنا ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان،
فتجوز المقاصة في الدينين إذا كانا عرضين
مطلقا عن التقييد بكونهما من بيع أو قرض أو
مختلفين ويكونهما حالين أو مؤجلين سواء
تساويا أجلا أولا حل أحدهما أو حل
أحدهما، أو لم يحل، لبعد قصد المكايسة في
العرض، وهذا في الحقيقة بيع وإطلاق المقاصة
عليه مجاز، وهذا إن اتحدا جنسا وصفة كثوين
هرويين أو مرويين، أو ثوبين من القطن
جديين أو رديين.

وأما إن اختلفا أجلا: بأن أجلا بأجلين
مختلفين مع اختلاف الجنس كثوب وكساء،
أو ثوب وجوخة منعت المقاصة إن لم يحل
معا، أو لم يحل أحدهما، وإلا جازت، أي
تجوز بحلول أحدهما على للمع لانتفاء
قصد المكايسة.

وإن اتحدا جنسا كثوبي قطن، والصفة
متفقة: كهرويين أو مرويين، أو مختلفة: كأن
كان أحدهما هرويا والآخر مرويا جازت
المقاصة إن اتفق الأجل، وأحرى إن حلا، لبعد
التهمة، وإلا بأن اختلف الأجل مع اختلاف
الصفة فلا تجوز مطلقا: سواء كانا من بيع أو
قرض أو مختلفين^(١).

(١) حاشية الدسوقي ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠، والقوانين الفقهية ٢٩٨،
وجواهر الإكليل ٢/ ٧٧

وجوبهما كأرش الجنابة أو اختلف كضمن المبيع والقرض، قال الزركشي: فقيه أربعة أقوال عند الشافعية:

أصحهما: عند النووي وهو ما نص عليه في الأم أن التقاص يحصل بنفس ثبوت الدينين ولا حاجة إلى الرضا، لأن مطالبة أحدهما الآخر يمثل ماله عناد لا فائدة فيه.

قال للماوري وابن الصباغ: ولأن من مات وعليه دين لوارثه، فإن نمت تبرأ بانتقال التركة لوارثه، ولم يكن له يبعها في دينه، لعدم الفائدة فيه، لانتقال العين إليه.

والقول الثاني: يسقط أحدهما بالآخر إن تراضيا، وإلا فلكل منهما مطالبة الآخر. والقول الثالث: يسقط برضا أحدهما. والقول الرابع: لا يسقط ولو تراضيا^(١).

١٤ - وأما شروط المقاصة عند الجنابة من حيث جنس الدينين والأجل والصفة فإنها تؤخذ عما ذكره من أمثلة في هذا الصدد ومنها ما قاله ابن قدامة: إن كان لكل واحد منهما على صاحبه دين، وكانا تقديين من جنس واحد حالين أو مؤجلين أجلا واحدا نقاصا وتساقطا، ولا يجوز إن كانا تقديين من جنسين كدراهم ودينائير، لأنه بيع دين بدين،

وكلام الرافعي يقتضي الجواز، لكن المنقول عن الأم منع التقاص في السلم.

د - أن يتفقا في الجنس والنوع والحلول والأجل، فلو كان أحدهما دراهم والآخر دينائير لم يقع الموضع.

هـ - أن يكون بعد طلب أحدهما من الآخر، فإن كانا مؤجلين بأجل واحد ولم يطلبه أحدهما من الآخر، فقال القاضي حسين: لا يجري بلا خلافه، وقال الإمام فيه احتمال.

و - أن لا يكون مما ينبي على الاحتياط، ولهذا قال ابن عبد السلام: فقرر للمستحق بحقه عند تعذر أخذه ممن هو عليه جائز، إلا في حق للجانين والأيتام والأموال العامة لأهل الإسلام.

ز - أن لا يكون في قصاص ولا حل، فلو تفاذ شخصان لم يتقاصا، ولو تجارح رجلان وجب على كل منهما دية الآخر^(١).

١٣ - وعلى هذا لو ثبت لشخص على آخر دين، وللآخر عليه مثله: سواء كان من جهة كسب وقرض، أو من جهتين كقرض وضمن، وكان الدينان متفقين في الجنس والنوع والصفة والحلول، وسواء اتحد سبب

(١) المنثور في القواعد للزركشي ٣٩٣/١

(١) المنثور في القواعد للزركشي ٣٩١/١

مقاصدة دين الزوج بنفقة زوجته ومهرها:

١٦- نص الحنفية على أنه إذا كان للزوج على الزوجة دين لا يقع قصاصا بدين النفقة للزوجة إلا بالتراضي، بخلاف سائر الديون، لأن دين النفقة أدنى، ولكن لو قال الزوج أحسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك لأن أكثر ما في الباب أن تكون النفقة لها ديناً عليه، فإذا التقى الدينان تساوى قصاصاً ألا ترى أن له أن يقاص بمهرها، فالنفقة أولى^(١).

وأما مقاصدة المهرين فجائز في الجملة كما نص عليه الشافعية بقولهم: لو جاءت الكفار امرأة منا مرتدة، وهاجرت إلينا امرأة منهم مسلمة، وطلبها زوجها، فلا نفرم له المهر، بل نقول هذه بهله، ونجعل المهرين قصاصاً، ويدفع الإمام المهر إلى زوج المرتدة، ويكتب إلى زعيمهم ليدفع مهرها إلى زوج المهاجرة، هذا إن تساوى القدران، وأما إن كان مهر المهاجرة أكثر، صرفنا مقدار مهر المرتدة منه إلى زوجها، والباقي إلى المهاجرة، وإن كان مهر المرتدة أكثر، صرفنا مقدار مهر المهاجرة إلى زوجها،

وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الكالء بالكالء^(١)، فأما إن كانا عرضين، أو عرضاً ونقلاً لم تجز فيهما بغير تراضيهما بحال سواء كان العرض من جنس حقه أو غير جنسه، وإن تراضيا بذلك لم يجز أيضاً، لأنه بيع دين بدين^(٢).

صور من المقاصدة:

تجري المقاصدة في بعض المسائل الفقهية منها:

المقاصدة في الزكاة

١٥- نص الشافعية على أنه إذا كان لشخص على فقير دين، فقال جملة من زكاته، لا يجزيه في الأصح حتى يقبضه ثم يرده إليه إن شاء.

وعلى الثاني يجزيه كما لو كان له وديعة^(٣).

(١) حديث: نهى عن بيع الكالء بالكالء.

أخرجه الشارطاني (٧١/٣) من حديث ابن عمر، ونقل ابن حجر في التلخيص (٢٦/٣)، من الشافعي أنه قال أهل الحديث يوهنون هذا الحديث.

(٢) المغني ٩/٤٤٧، ٤٤٨.

(٣) المنشور في القواعد للزركشي ٣٩٦/١، وروضة الطالبين ٣٢٠/٢.

(١) المبسوط للسرخسي ١٩٤/٥، وحاشية ابن عابدين ٢٤٠/٤.

وأما مقاصة نفقات المصنوب فقد نص المالكية على أنه إذا أنفق الغاصب على الشيء المصنوب كعلف الدابة، ومؤنة العبد وكسوته وسقي الأرض وعلاجها، وخدمة شجر ونحوه يحسب له من الغلة التي تكون لربه كأجرة العبد والدابة والأرض ويقاصص ربه من الغلة، وهذا مذهب ابن القاسم في الأظهر، ويرجع الغاصب بالأقل مما أنفق والغلة، فإن كانت النفقة أقل من الغلة غرم الغاصب زائد الغلة للمالك، وإن كانت النفقة أكثر فلا رجوع له بزائد النفقة لظلمه، وإن تساويا فلا يقرم أحدهما للآخر شيئاً.

قالوا: وعلى هذا فالنفقة محصورة في الغلة، أي: لا تعداها لذمة المصنوب منه، ولا لرقبة المصنوب، وحيثش فلا يرجع الغاصب بزائد النفقة على ربه ولا في رقبته، وليست الغلة محصورة في النفقة، بل تعداها للغاصب فيرجع المصنوب منه على الغاصب بما زادته الغلة على النفقة.

والمنقول عن ابن عرفة ترجيح القول بأنه: لا نفقة للغاصب لتعديده ولربه أخذ الغلة بتمامها مطلقاً أنفق أو لا (١).

والباقي إلى زوج المرتدة (١)، وبهذه المقاصة فسر المفسرون قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَكُونُوا مِنْ أَنْبِئِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابْتُمْ فَنَاقَبْتُمْ أَنْبِئَكُمْ أَنْبِئَكُمْ دَهَبَتْ أَرْوَجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ (٢).

وذهب الحنابلة إلى أن من وجبت عليه نفقة امرأته وكان له عليها دين فأراد أن يحتسب عليها بدنيه مكان نفقتها، فإن كانت موسرة فللزوجة ذلك، لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء، وهذا من ماله. وإن كانت معسرة لم يكن له ذلك، لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته، وهذا لا يفضل عنها (٣).

المقاصة في الغصب:

١٧- نص الحنفية على أنه إذا كان للغاصب دين على صاحب العين المقتبضة من جنسها فلا تصير العين قصاصاً في دينه إلا إذا تقاصاً، وكانت العين مقبوضة في يده، فإن لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب إلى مكان العين المقتبضة وبأخذها (٤).

(١) روضة الطالبين ١٠/٣٤٨، والمشتري في القواعد للزركشي ٣٩٦/١

(٢) سورة الممتعة ١١

(٣) المغني ٧/٥٧٦

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٢٢٦ ط دار مكتبة الهلال بيروت، والفتاوى الهنكية ٣/٢٣٠، ومرشد الحيران المادة (٢٢٩)

(١) حاشية السنوسي ٣/٤٤٩، ٤٥٠

المقاصاة في الوديعة:

١٨- نص الحنفية على أنه إذا كان لرجل عند رجل آخر وديعة وللمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة لم تصر الوديعة قصاصا بدين إلا إذا اجتمعا وتقاسا حالة كون الوديعة موجودة في يد الوديع حقيقة، فإن لم تكن في يده فلا تقع المقاصاة حتى يلعب إلى مكان الوديعة ويأخذها^(١).

ويقرب من هذا ما ذكره الزركشي من الشافعية بقوله: إذا كان لشخص على الفقير دين، فقال جعلته من زكاتي لا يجزيه في الأصح حتى يقبضه، ثم يرده إليه إن شاء كما لو كان له وديعة^(٢).

المقاصاة في الوكالة:

١٩- نص الحنفية على أنه لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصاة، ولو كان للمشتري على الوكيل والموكل دين تقع المقاصاة بدين الموكل أيضا دون دين الوكيل، حتى لا يرجع الموكل على الوكيل بشيء من الثمن، وهذا لأن المقاصاة إبراء بعوض فتعتبر بالإبراء بغير عوض، ولأننا لو جعلناه قصاصا

بدين الوكيل احتجنا إلى قضاء آخر، فإن الوكيل يقضي للموكل، ولو جعلناه قصاصا بدين الموكل لم نحتاج إلى قضاء آخر فجعلناه قصاصا بدين الموكل قصرا للمسافة، فقد أثبتنا حكما مجمعا عليه فإن الموكل يملك إسقاط الثمن عن المشتري بالإجماع، ولو جعلناه قصاصا بدين الوكيل لأثبتنا حكما مختلفا فيه لأن الوكيل يملك الإبراء عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد وليس عند أبي يوسف.

وتقع المقاصاة بدين الوكيل إذا كان للمشتري عليه دين وحده عند أبي حنيفة ومحمد لأن الوكيل يملك الإبراء بغير عوض عن المشتري عندهما، فيملك المقاصاة أيضا، لأنها إبراء بعوض، فتعتبر بالإبراء بغير عوض، ولكنه يضمته للموكل في الإبراء والمقاصاة^(١).

المقاصاة في السلم:

٢٠- اختلف الفقهاء في جواز المقاصاة في عقد السلم على النحو التالي:
ذهب الحنفية إلى أنه لو وجب على المسلم إليه دين مثل رأس المال بعقد متقدم على

(١) الفتاوى الهندية ٣/ ٢٣٠، ومرشد الجيران للمادة (٢٢٨)،

وحاشية ابن عابدين ٤/ ٢٣٩

(٢) للثوري في القواعد للزركشي ١/ ٣٩٦

(١) نتائج الألفاظ (تكملة فتح القدير) ٦/ ٢٥، ٢٦، والمبسوط

١٢/ ٢٠٧، والفتاوى الحنفية على حاشي الفتاوى الهندية

قصاصا بما له عليه من دين لم يجز، لأن عقد السلم لا يجوز ابتداءه بما في الذمة، فلم يجز صرف العقد إليه وإذا لم يجز صرفه إليه فإذا لم يتقدمه في المجلس بطل كما لو لم يكن له عليه دين^(١).

وعند الشافعية قال الزركشي: المنقول عن الأم منع التقاص في السلم لأن من شروط جواز المقاصة في الديون أن يكون الدينان مستقرين، وهنا ليس كذلك^(٢).

وعلم الجواز مفهوم من عبارات الحنابلة حيث قالوا: ولا يصح عقد السلم بما في ذمة المسلم إليه، بأن يكون له عليه دين، فيجعله رأس مال سلم، لأنه بيع دين بدين فهو داخل تحت النهي^(٣).

المقاصة في الكفالة:

٢١- نص الحنفية على أنه إذا كان لكفيل المدين دين على الدائن المكفول له من جنس الدين المكفول به، فالدينان يلتقيان قصاصا من غير رضاهما.

وإن كان من غير جنس الدين المكفول فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضي الدائن المكفول له

السلم، بأن كان رب السلم ياع من المسلم إليه ثوبا بمشرة دراهم ولم يقبض المشرة حتى أسلم إليه عشرة دراهم في حنطة، فإن جعل الدين قصاصا أو تراضيا بالمقاصة يصير قصاصا، وإن أبى أحدهما لا يصير قصاصا، وهذا استحسان.

وأما إن وجب الدين على المسلم إليه بعقد متأخر من السلم لا يصير قصاصا وإن جعله قصاصا.

هذا إذا كان وجوب الدين بالعقد، وأما إذا وجب الدين بالقبض كالنصب والقرض وكان الدينان متساويين، فإنه يصير قصاصا، سواء جعله قصاصا أم لا، بعد أن كان وجوب الدين الآخر متأخرا عن عقد السلم.

وأما إذا تفاضل الدينان: بأن كان أحدهما أفضل والآخر أدون، فرضي أحدهما بالتقصان، وأبى الآخر، فإن أبى صاحب الأفضل لا يصير قصاصا، وإن أبى صاحب الأدون يصير قصاصا^(١).

وقال الكرابيسي من الحنفية: لا تجوز المقاصة في السلم، فإذا قال شخص لآخر أسلمت إليك عشرة دراهم فأراد أن يجعله

(١) الفروق للكرابيسي ٢/ ١٠٢

(٢) للشور في القواعد للزركشي ١/ ٣٩٣، ٣٩٤

(٣) كتاب القناع ٣/ ٣٠٤

(١) الفتاوى الهندية ٣/ ١٨٨، ١٨٩

مع كفيل المدينون لا مع المدينون^(١).

مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ

التعريف:

١- المَقَامُ بفتح الميم: اسم مكان، من قام يقوم قوماً وقِياماً. أي انتصب، وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في مقام إبراهيم، فقال بعضهم: إنه الحجر الذي تعرفه الناس اليوم الذي يصلون عنده وكعتي الطواف. وقال غيرهم: إنه الحجر الذي ارتفع عليه إبراهيم عليه السلام حين ضعف عن رفع الحجارة التي كان إسماعيل يناولها إياه في بناء البيت وغرقت قدماء فيه.

وقال السدي: المقام: الحجر الذي وضعت زوجة إسماعيل تحت قدم إبراهيم عليه السلام حين غسلت رأسه، وبه قال الحسن وقتادة والربيع بن أنس.

وقال القرطبي: والصحيح في تعيين المقام القول الأول^(١).

الأحكام المتعلقة بمقام إبراهيم:

٢- قال الحنفية: إذا فرغ الطائف من الطواف يأتي مقام إبراهيم عليه السلام ويصلي

المقاصد في الوقف والوصية:

٢٢- نص الحنفية على أنه إذا أجز ناظر وقف أهلي - انحصر ريع الوقف المزبور فيه نظراً واستحقاقاً - أراضى الوقف المذكور مدة معلومة بأجرة المثل إجارة صحيحة من له عليه دين، وقاصبه بذلك تجوز المقاصد قياساً على الوصية كما أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قصاصاً، إذ الوقف والوصية أخوان.

وإذا كان الناظر مستحقاً للأجرة كلها، وتمت المدة، والدين من جنس الأجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق، وإن كان مستحقاً لبعضها وقع التقاص بها فالتقاص صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن الناظر. وقال أبو يوسف: لا يصح التقاص^(٢).



(١) مرشد الحيران للمدة (٢٣١).

(٢) تنقيح الفتاوى الجاهلية ١/ ٢٢٤ نشر دار المعارف.

(١) المصباح الخير.

فإن فات ذلك بالبعد عن مكة ركعهما وأهدى، وإن فات ذلك أتى بهما على كل حال، لأنهم لا يتعلقان بوقت مخصوص، وكان عليه الهدي لتقص التفریق بين الطواف والركعتين الواجبتين^(١).

وقال الشافعية: ويسن أن يصلي ركعتي الطواف (بعد الطواف) وتجزئ عنهما الفريضة والراتبة كما في تحية المسجد، وفعلهما خلف مقام إبراهيم عليه السلام أفضل، لأن النبي ﷺ صلاهما خلف المقام^(٢)، وقال: «خذلوا عني مناسككم»^(٣)، ثم في الحجر، ثم في المسجد الحرام، ثم في الحرم حيث شاء من الأمكنة، متى شاء من الأزمته، ولا يفوتان إلا بموته.

ويسن أن يقرأ في الأولى منهما سورة «قُلْ يَتَّابِعُونَ الْكُفْرُونَ» وفي الثانية سورة «الإخلاص» لفعله ﷺ^(٤)، ولما في

ركعتين، وإن لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المزامعة يصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد، وإن صلى في غير المسجد جاز.

وهاتان الركعتان واجبتان عندنا، يقرأ في الأولى: «قُلْ يَتَّابِعُونَ الْكُفْرُونَ» وفي الثانية: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ولا تجزئه المكتوبة عن ركعتي الطواف.

ويستحب أن يدعو بعد صلاته خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة، ويصلي ركعتي الطواف في وقت يباح له أداء التطوع فيه^(١).

وقال المالكية: إن ركعتي الطواف واجبتان، سواء كان الطواف واجباً أو نفلاً، وقيل: إنهما واجبتان في الطواف الواجب، وستان في الطواف غير الواجب.

ويندب إيقاعهما بمقام إبراهيم أي خلقه لا داخله وفي غيره من الأماكن في المسجد، إلا أنه يستحب أن تكون ركعتا الطواف الواجب خلف المقام اقتداء بالنبي ﷺ.

وإن ترك حاج أو معتمر الركعتين أحاد الطواف، ثم أتى بهما عقب الطواف، وفي المدونة عن ابن القاسم: يركعهما ولا يعيد الطواف ولا شيء عليه، ولو أحاد كان أحب.

(١) الفضاوى الهندية ١/٢٢٦، والاشعبار ١/١٤٨، والشرح المختار ورد المختار ١٦٩ - ١٧٠

(١) المنتهى للباسي ٢/٢٨٨، واللسوقي ٢/٤١، والشرح الصغير ٢/٤٣
(٢) حديث: أن النبي ﷺ صلى ركعتي الطواف خلف المقام. أخرجه مسلم (٨٨٧/٢) من حديث جابر بن عبد الله.
(٣) حديث: «خذلوا عني مناسككم». أخرجه مسلم (١٤٣/٢) والبيهقي (١٢٥/٥) من حديث جابر بن عبد الله، واللفظ للبيهقي.
(٤) حديث ذكر قراءة النبي ﷺ في ركعتي الطواف. أخرجه مسلم (٨٨٨/٢) من حديث جابر بن عبد الله.

وصلاهما عمر عليه السلام بنبي طوى.
ولا شيء عليه لترك صلاتهما خلف
المقام.

وهما سنة مؤكدة يقرأ فيهما بعد الفاتحة
﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ...﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَكْبَرُ﴾ لحديث جابر رضي الله عنه أنه قرأ في
الركعتين: (قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله
أحد) (١).

ولا بأس أن يصليهما إلى غير ستره، ويمر
بين يديه الطائفون من الرجال والنساء، فإن
النبي ﷺ صلاهما والطواف بين يديه ليس
بينه وبين الكعبة ستره (٢)، ويكفي عنهما
مكتوبة وسنة راتبه.

وللطائف جمع أسابيع من الطواف، فإذا
افترغ منها ركع لكل أسبوع ركعتين، والأولى
أن يصلي لكل أسبوع عقبه.
ولا يشرع تقبيل المقام ولا مسحه لعدم
وروده (٣).

قراءتهما من الإخلاص المناسب لما هما هنا،
لأن المشركين كانوا يعبدون الأصنام فيه.
ويجهر بالقراءة فيهما ليلا قياسا على
الكسوف وغيره، ولما فيه من إظهار شعار
النسك.

وفي قول عند الشافعية: أن ركعتي الطواف
واجبتان لأن النبي ﷺ صلاهما، وقال:
«خذلوا عني مناسككم» وعلى القول
بوجوبهما يصح الطواف بدونهما، إذ ليس
بشرط ولا ركن للطواف (١).

وقال الحنابلة: يصلي الطائف بعد تمام
الطواف ركعتين، والأفضل كونهما خلف
مقام إبراهيم، لقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه في
صفة حج النبي ﷺ: «حتى إذا أتينا البيت
معه استلم الركن، فرمل ثلاثا، ومشى أربعا،
ثم نفل إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ:
﴿وَأَعِزُّوْا مِن مَّقَامِ إِبْرٰهٖمَ مُصَلًّى﴾ (٢)
فجعل المقام بينه وبين البيت (٣).

وقالوا: حيث ركعهما من المسجد أو غيره
جائز، لمعوم حديث: «جعلت لنا الأرض كلها
مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً» (٤)،

(١) حديث: «أنه قرأ في الركعتين قل يا أيها الكافرون...»
أخرجه مسلم (٨٨٨/٢) من حديث جابر بن عبد الله.
(٢) حديث: «أن النبي ﷺ صلى ركعتي الطواف...»
أخرجه أبو داود (٥١٨/٢) من حديث كثير بن المطلب
ابن أبي وداعة، وفي إسناده جهالة.
(٣) كشف القناع ٤٨٤/٢.

(١) معني المحتاج ٤٧٩/١ - ٤٩٠
(٢) سورة البقرة ١٢٥
(٣) حديث: «استلم النبي ﷺ الركن...»
أخرجه مسلم (٨٨٧/٢)
(٤) حديث: «جعلت لنا الأرض كلها مسجداً...»
أخرجه مسلم (٣٧١/١) من حديث حنيفة رضي الله عنه.

والصحة، والتفاد، وال لزوم ^(١) ، كما هو معلوم .

وأحكام البيع كلها تسري في عقد المقايضة، إلا الأحكام المتعلقة بالثمن أو الالتزامات الراجعة إلى الثمن، إذ ليس لها محل في المقايضة، لخلوها من النقد .
وتفصيل أحكام البيع في مصطلح (بيع).

شروط المقايضة الخاصة :

٣ - يؤخذ من التعريف المتقدم للمقايضة أن شروطها الخاصة هي:

أ - أن لا يكون البدلان فيها نقدًا، فإن كانا نقدين كان البيع صرًا، وإن كان أحدهما نقدًا فالبيع مطلق أو سكم .

ب - أن يكون كل من البديلين في المقايضة عينًا معينة. كمبادلة فرس معينة بفرس معينة، لأن بيع شيء بمعين بآخر غير معين، كأن يبيع شخص فرسًا معينة بخمسين كيلة من الحنطة دينًا (أي غير معينة يسلمها بعد شهر مثلاً)، فذلك ليس مقايضة، بل هو من البيع المطلق (أي: بيع العين بالثمن) ^(٢) ، ولأن المبيع إذا كان دينًا والتمن سلعة فهو من باب السلم ^(٣) .

(١) البحر الرائق ٤/ ٢٧٨

(٢) دور الحكماء شرح مجلة الأحكام لملي جلد ١/ ٩٩، تعريف للمعني فهن الحسني الطبعة المصورة ببيروت، وشرح للجلة لسلم رستم باز ص ٦٩. الطبعة الثالثة المصورة ببيروت .

(٣) البحر الرائق ٥/ ٣٣٤ و ٢٨٢

مَقَايِضَةُ

التعريف :

١ - المقايضة لغة: مأخوذة من القَبَض، وهو العَوْض. وفي حديث ذي الجَوْشَن: «وإن شئت أن أقبضك به» ^(١) ، أي: أبذلك به وأعوذك عنه .

ويقال: قابضه مقايضةً، إذا عاوضه، وذلك إذا أعطاه سلعة وأخذ عوضها سلعة ^(٢) .

والمقايضة في اصطلاح الفقهاء: هي بيع السلعة بالسلعة ^(٣) .

ونصت المادة ١٢٢ من مجلة الأحكام العدلية على أن بيع المقايضة هو: بيع العين بالعين: أي مبادلة مال بمال غير النقيدين .

المقايضة والبيع :

٢ - لما كانت المقايضة من أنواع البيع، فيجب أن تتوفر فيها أركان عقد البيع وشروطه .

وشروط البيع هي شروط الانعقاد

(١) حديث: «إن شئت أن أقبضك به» .

أخرجه أبو داود (٢٢٣/٣) .

(٢) تاج المبروس للزبيدي، ولسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة للزمخشري

(٣) قواعد الفقه للميركتي، ودور الحكماء ١/ ٩٩

ولذلك نص الفقهاء على لزوم تسليم
البديلين معاً في المقايضة .

ج - التقايض في المقايضة: بيع السلعة
بالسلعة يقتضي تسليمهما معاً، فلا يؤمر أحد
العاقدين بالتسليم قبل صاحبه، لأن كلا من
السلعتين متعين^(١) .

ولأن البائع والمشتري مستويان في حق كل
منهما قبل التسليم، فليجانب تسليم دفع
أحدهما بعينه على الآخر تحكماً، فيلغمان
معاً^(٢) .

والتضليل في مصطلح (بيع ف ٦٣) .

د - أن تكون المقايضة فيما لا يجري فيه ربا
الفضل^(٣) ، لأن ربا الفضل محرم بأحاديث
عديدة منها: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه
عن النبي ﷺ أنه قال: «الذهب بالذهب،
والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير
بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح. مثلاً
بمثل، سواءً بسواء، يدك بيد، فإذا اختلفت هذه

الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً
بيده^(١) .

المَوْضَانُ فِي الْمَقَايِضَةِ :

٤ - كل من العوضين في المقايضة يكون ثمتاً
وتمتاً^(٢) وقد أخذ كل من العوضين حكم
المبيع، لأن كلا منهما لا يتعين أن يكون
المقصود بالمبيع دون الآخر، ولا يصلح
أحدهما لأن يكون ثمتاً ولعدم الترجيح بدون
وجود مرجع^(٣) .

ومن هذا ذكر الحنفية المسائل الآتية:

أ - بيع الخمر والخنزير: إن كان قول بالدين
كالدرهم والدنانير فالبيع باطل، لا يفيد
ملك الخمر ولا ما يقابلها .

وإن كان قول بعين بيع مقايضة فالبيع
فاسد في العرض، باطل في الخمر والخنزير،
لا يفيد ملك الخمر والخنزير، ويفيد ملك ما
يقابلها من البذل بالقبض^(٤)

ب - إذا هلك أحد البديلين في بيع المقايضة

(١) تبين الحنفية للزبلي ١٤/٤، والهداية ١٠٩/٥، ودرر

الحكام لملى حيدر ٣٤٨/١

(٢) الهداية وفتح القدير ١٠٩/٥

(٣) لبوط للرخسي ١١٠/١٧ - ١١٣، والهداية وعليها فتح
القدير والنهاية ٢٧٤/٥، وكنز الدقائق وتبين الحقائق عليه
٨٥/٤

(١) حديث: «الذهب بالذهب..»

أخرجه مسلم (١٢١١/٣)

(٢) العناية على الهداية ١٨٨/٥

(٣) شرح مجلة الأحكام العدلية - محمد سعيد للحاسني

٣١٧/١ - مطبعة التركي بدمشق ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م

(٤) ابن عابدين ١٠٣/٤، ١٠٤

مقايضة ٤، مُقَابِلَة

يصير مضموناً بقيمة العرض الآخر، فشابه
المرهون^(١).

صحت الإقالة في الباقي منهما، وعلى
المشتري قيمة الهالك إن كان قبيحاً، ومثله إن
كان مثلياً، فيسلمه إلى صاحبه ويسترد
المرن^(٢).

وإنما لا تبطل بهلاك أحدهما بعد
وجودهما، لأن كل واحد منهما مبيع، فكان
البيع باقياً ببقاء العين القائمة منهما، فأمكن
الرفع فيه.

بخلاف ما لو هلك البدلان جميعاً في
المقايضة، فالإقالة تبطل عندئذ، لأن الإقالة في
المقايضة تعلقت بأحيانهما - أي البدلين -
قائمين، فمتى هلكا لم يبق شيء من المقود
عليه ترد الإقالة عليه^(٣).

ج - إذا تقايضا فتقايلا، فاشتري أحدهما ما
أقال، صار قابضاً بنفس العقد، لقيامهما (أي:
قيام كل من عرضي المقايضة). فكان كل
واحد مضموناً بقيمة نفسه كالمغصوب.

ولو هلك أحدهما فتقايلا، ثم جدد العقد
في القائم، لا يصير قابضاً بنفس العقد، لأنه

مُقَابِلَة

انظر : إقالة



(١) البحر الرائق ٦/ ١١٥

(٢) الهداية والمنايا، وفتح القدير عليها ٥/ ٢٥١، وانظر تبين
الحقائق ٤/ ٧٣ والدر المختار ورد المحتار عليه ٥/ ١٢٨،

١٢٩

(٣) البحر الرائق، ومنحة الخالق عليه ٦/ ١١٢

كانت أو دارسة، منبوذة أم لا، لمسلم كانت أو لمشرك^(١).

وفصل الشافعية الكلام فقالوا: لا تصح الصلاة في المقبرة التي تحقق نبشها بلا خلاف في المذهب، لأنه قد اختلط بالأرض صليد الموتى، هذا إذا لم يسط تحته شيء، وإن بسط تحته شيء تكره.

وأما إن تحقق عدم نبشها صححت الصلاة بلا خلاف لأن الجزء الذي باشره بالصلاة طاهر، ولكنها مكروهة كراهة تنزيه لأنها مدفن النجاسة.

وأما إن شك في نبشها فقولان: أصحهما: تصح الصلاة مع الكراهة، لأن الأصل طهارة الأرض فلا يحكم بنجاستها بالشك، وفي مقابل الأصح: لا تصح الصلاة لأن الأصل بقاء الفرض في ذمته، وهو يشك في إسقاطه، والفرض لا يسقط بالشك^(٢).

وقال الحنابلة: لا تصح الصلاة في المقبرة قديمة كانت أو حديثة، تكرر نبشها أو لا، ولا يمنع من الصلاة قبر ولا قبران، لأنه لا يتناولها اسم المقبرة وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعدا.

وروي عنهم أن كل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلى فيه.

(١) جوامع الإكليل ٣٥١/١

(٢) للجهوج ١٥٧/٣، ١٥٨، والقلوبي ١٥٩/١

مَقْبَرَة

التعريف :

١ - المقبرة في اللغة: - بثليث الباء - أو بضم الباء وفتحها لا غير موضع القبور، والقبور جمع قبر، وهو المكان الذي يدفن فيه الميت. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(١).

ما يتعلق بالمقبرة من أحكام :

الصلاة في المقبرة :

٢ - ذهب الحنفية إلى أنه تكره الصلاة في المقبرة، وبه قال الشوري والأوزاعي، لأنها مظان النجاسة، ولأنه تشبه باليهود إلا إذا كان في المقبرة موضع أعد للصلاة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس^(٢).

وقال المالكية : تجوز الصلاة بمقبرة عامرة

(١) للمصباح المنير، والمغرب للمطرزي، والمعجم الوسيط والمجموع ١٥١/٣، والقلوبي ١٩٥/١، وكشاف الفناح ٢٩٣/١، ٢٩٤

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٤٤٠، ولخاتبة على حاشي الهندية ٢٩/١، وعمدة القاري ٣٥١/٢

ونصوا على أنه لا يمنع من الصلاة ما دفن بداره ولو زاد على ثلاثة قبور، لأنه ليس بمقبرة^(١).

الصلاة على الجنائز في المقبرة :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم الصلاة على الجنائز في المقبرة :

فذهب الحنفية وهو رواية عن أحمد إلى أنه لا بأس بها، وفعل ذلك ابن عمر رضي الله عنهما ونافع وعمر بن عبد العزيز .

وذهب الشافعية والحنابلة في قول آخر إلى أنه يكره ذلك، قال النووي وبه قال جمهور العلماء^(٢).

والتفصيل في مصطلح (جنازة ف ٣٩).

القراءة في المقابر :

٤ - ذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تكره قراءة القرآن في المقابر، بل تستحب^(٣).

ونص بعض الحنفية على أنه لا تكره قراءة القرآن في المقابر إذا أخفي ولم يجهر وإن

ختم، وإنما تكره قراءة القرآن فيها جهراً^(١).
وذهب جمهور المالكية إلى الكراهة مطلقاً، وقيلها بعضهم بما إذا كانت بالأصوات المرتفعة واتخاذ ذلك عادة^(٢).
والتفصيل في مصطلح (قراءة ف ١٧، قبر ف ٢٢).

المشي في المقبرة :

٥ - اختلف الفقهاء في حكم المشي في المقابر على أقوال :

ذهب جمهور الحنفية والمالكية وهو المشهور عند الشافعية إلى أنه لا يكره المشي في المقابر بتعلين، وزاد الشافعية: أنه يحرم المشي إن حصل به تنجيس كمنبوشة مع المشي حافياً مع وطوية أحد الجانبين^(٣).

وذهب الحنابلة وهو قول بعض الشافعية إلى أنه يكره المشي بين المقبرة بتعلين، لأن خلع التعلين أقرب إلى الخشوع وزي أهل التواضع^(٤) والتفصيل في مصطلح (مشي ف ١٢، وقبر ف ٢ وما بعدها).

المشاهدة في المقبرة :

٦ - نص الشافعية والحنابلة على أنه لو سبق

(١) كشاف الفتاوى ٢٩٤/١، والإصناف ٤٨٩/١، ٤٩١، ونيل

المآرب ١٢٨/١

(٢) بدائع الصنائع ٣١٥/١، والجموع ٢٦٨/٥، والمفني

١٢٨/٢، ونيل المآرب ١٢٨/١

(٣) حاشية ابن عابدين ٦٠٥/١ - ٦٠٧، والفتاوى ومميرة

٣٥١/١، وكشاف الفتاوى ١٤٧/٢

(١) الفتاوى الهندية ٢٥٠/٥

(٢) الشرح الصغير ٥٦٤/١

(٣) ابن عابدين ٢٢٩/١، ٦٠٦، والفتاوى الهندية ١٢٧/١،

٣٥١/٥، والجموع ٣١٢/٥، والفتاوى ٣٤٢/١

(٤) للجموع ٣١٢/٥، وكشاف الفتاوى ١٤٢/٢

وأما كل شيء جديد فلا أحب لهم درس
ذلك^(١).

وقال الصاوي: قال بعض العلماء لا يجوز
أخذ أحجار المقابر العافية لبناء قنطرة أو دار،
ولا حرثها للزراعة، لكن لو حرثت جعل
كراؤها في مؤن دفن الفقراء^(٢).

وقال الحنابلة: إذا صار الميت رميمًا جازت
الزراعة والحراثة وغير ذلك، كالبناء في
موضع الدفن، وإن لم يصير رميمًا فلا
يجوز.

هذا إذا لم يخالف شرط الواقف، فإن
خالف كتمينه الأرض للدفن فلا يجوز
حرثها ولا غرسها^(٣).
وأما نبش المقبرة فتفصيله في (قبر
فـ ٢١).

قطع النبات والحشيش من المقبرة :

٩ - نص الحنفية على أنه يكره قطع النبات
الربط والحشيش من المقبرة، فإن كان يابسًا
لا بأس به، لأنه يسبح لله تعالى ما دام رطبًا،
فيؤنس الميت وتنزل بذكره الرحمة، ولأنه
وضع الجريدة الخضراء بعد شقها

إثان إلى مقبرة مسبلة وتشاحا في مكان قدم
للدفن فيه الأسبق عند التزام وضيق المحل،
فإن استويا في السابق قدم بالقرعة كما لو
تنازعا في رحاب المسجد ومقاعد الأسواق،
لأن القرعة تتميز ما أبهم^(١).

المبيت في المقبرة والنوم فيها :

٧ - نص الشافعية على أنه يكره المبيت في
المقبرة من غير ضرورة، لما فيها من الوحشة،
فإن لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة، أو
كانت المقبرة مسكونة فلا كراهة^(٢).
وقال الحنفية: يكره النوم عند القبر^(٣).

دوس المقبرة والاستفادة منها ونشها:

٨ - قال الحنفية: لو بلي الميت وصار ترابًا
دفن غيره في قبره، ويجوز زرعه، والبناء
عليه^(٤).

وروي عن مالك: بأنه سئل عن فناء قوم
كانوا يرمون فيه، ثم إنهم غابوا عن ذلك،
فاتخذ مقبر، ثم جاءوا فقالوا: نريد أن نسوي
هذه المقابر، وترمي على حال ما كنا نرمي،
فقال مالك: أما ما قدم منها فأرى ذلك لهم،

(١) المجموع ٥/ ٢٨٣، وروضة الطالبين ٢/ ١٤٢، وكشاف
القناع ٢/ ١٤١

(٢) المجموع ٥/ ٣١٢، والفتاوى ١/ ٣٤٩، وروضة الطالبين
٢/ ١٤٣

(٣) فتح القدر ١/ ٤٧٦

(٤) ابن عابدين ١/ ٩٩٩

(١) الخطيب ٦/ ١٩

(٢) الشرح الصغير ١/ ٥٧٨

(٣) كشاف القناع ٢/ ١٤٤

كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها يكون للقاضي: إن رأى قلعها وبيمها وإنفاقها على المقبرة جاز له ذلك، وهي في الحكم كأنها وقف^(١).

وستل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها إلى عمارة المسجد قال: نعم إن لم تكن وقفا على وجه آخر، قيل له: فإن تداعت حيطان المقبرة إلى الخراب هل يصرف إليها أو إلى المسجد؟ قال إلى ما هي وقف عليه إن عرف^(٢).

وذهب الشافعية إلى أنه إن نبتت شجرة في المقبرة فالمختار جواز الأكل للناس من ثمرها كما قال النووي.

وقال الحنطاوي: الأولى عندي أن تصرف في مصالح المقبرة^(٣).

ذكر حدود المقبرة وذكرها حداً :

١١ - نص الحنفية على أن المقبرة تصلح حداً لو كانت ريوحة وإلا فلا.

وأما من اشترى قرية خالصة واستثنى المقبرة فهل يشترط ذكر حدود المقبرة المستثناة أم لا ؟ اختلف مشايخ الحنفية على أقوال : فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من تحديد

نصفين على القبرين اللذين يعذبان^(١)، وتعليقه عليه بالتخفيف عنهما ما لم ييسر أي: يخفف عنها بركة تسيبهما، لأن تسيب الرطب أكمل من تسيب اليابس لما في الأخضر من نوع حياة^(٢).

قال ابن عابدين: وعليه فكرامة قلع ذلك وإن نبت بنفسه ولم يملك، لأن فيه تفويت حق الميت^(٣).

ملكية أشجار المقبرة :

١٠ - نص الحنفية على أن الشجرة إن كانت نابتة في الأرض قبل أن يجعلها مقبرة فمالك الأرض أحق بها يصنع بها ما شاء.

وأما إن كانت الأرض مواتاً فجعلها أهل تلك القرية أو المحلة مقبرة، فإن الشجرة وموضعها من الأرض على ما كان حكمها في القديم.

وإن نبتت الشجرة بعدما جعلت مقبرة وكان الغارس معلوماً كانت له وينبغي أن يتصدق بثمرها، وإن لم يعلم الغارس أو

(١) حديث: أن النبي ﷺ وضع جريدة خضراء بعد أن شقها نصفين على قبر.

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/٢٢٣) ومسلم (٢٤١/١) من حديث ابن عباس

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٦٠٦، والفتاوى الهندية ١/١٦٧

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٦٠٧

(١) الفتاوى الهندية ٥/٢٤٠، ٢/٤٧٣، ٤٧٤، والفتاوى الهنكية ٢/٥٣٤

(٢) الفتاوى الهندية ٢/٤٧٦

(٣) روضة الطالبين ٥/٣٦١

الشافعية، ويمنع غيرهم من الدفن فيها رعاية لغرض الواقف، وإن كان ذلك الشرط مكروهاً.

وفي مقابل الأصح لا تختص بهم ويلغو الشرط، وهناك قول ثالث وهو أنه : يفسد الوقف لفساد الشرط .

ونذهب المالكية إلى أنه يجب الوفاء بشرط الواقف في الوقف مطلقاً إن جاز الشرط^(١) .
والتمصيل في مصطلح (وقف) .

قضاء الحاجة في المقبرة :

١٤ - اختلف الفقهاء في حكم قضاء الحاجة في المقابر :

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يحرم قضاء الحاجة في المقابر، وقال الحنفية بكرامة قضاء الحاجة فيها .

قال ابن عابدين : والظاهر أنها تحريمية^(٢) .
والتمصيل في مصطلح (قضاء الحاجة ف. ٢٤) .



(١) روضة الطالبين ٥/ ٣٣٠، ٣٣١، والفتاوى ٣/ ١٠٣، وكشاف القناع ٤/ ٢٤٨، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٠٨، والفتاوى الفقهية ص ٣٧٩

(٢) فتح القدير ١/ ٤٧٢، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٢٩، ونهاية الحاج ١/ ١٣٩ ط. مصطفى البابي الحلبي، والفتاوى ١/ ٤١، وكشاف القناع ١/ ٦٤ ط. عالم الكتب .

المقبرة المستتاة بحيث يقع به الامتياز .
وقال المرغيناني : إذا كانت المقبرة تلاً لا يحتاج إلى ذكر حدودها، وإن لم تكن تلاً يحتاج إليه .
وقال أبو شجاع : لا يشترط ذكر الحدود للمقبرة قال : ونفتي بهذا تسهيلاً للأمر على المسلمين^(١) .

توسيع المقبرة :

١٢ - نص المالكية على أنه يجوز بيع المقابر الحبس ولو كانت غير خربة لتوسيع المسجد والطريق والمقبرة، وكذلك يجوز توسيع هذه الثلاثة ببعض منها عند الضرورة، لأن ما كان لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض .

وذكر بعضهم أن المسجد لا يهدم لضيق مقبرة أو طريق ويدفن فيه إن احتيج لذلك مع بقاءه على حاله^(٢) .

وقف المقبرة :

١٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا جعل شخص أرضه مقبرة فلكل أحد أن يدفن فيها، سواء الواقف أو غيره، ولا فرق في الانتفاع بين الغني والفقير حتى جاز لكل الدفن فيها^(٣) .
وأما لو شرط في وقف المقبرة اختصاصها بطائفة اقتصر عليهم في الأصح عند

(١) الفتاوى الهندية ١٠/ ٤

(٢) حاشية النسوتي ٤/ ٩١، ٩٢

(٣) روضة الطالبين ٥/ ٣٣٠، ٣٣١، والفتاوى الهندية ٢/ ٤٦٦

مقبوض

التعريف :

١ - المقبوض اسم مفعول : لقعل قبض .

وأكثر ما يطلق عليه من معان في اللغة: ما أخذ من المال باليد أو حيز فصار في حيازة شخص ونحت تصرفه .

وقال ابن العربي: يطلق القبض على قبولك الشيء وإن لم تحوله عن مكانه، وعلى تحويلك إلى حيزك، وعلى تناول باليد^(١) وفي كل هذه المعاني يسمى الشيء مقبوضاً .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢) .

ما يتعلق بالمقبوض من أحكام :

يتعلق بالمقبوض أحكام منها :

اختلاف القبض باختلاف المقبوض :

٢ - إذا كان المقبوض مما يكال أو يوزن أو يعد فإنه يصير مقبوضاً بالكيل أو الوزن، أو العد .
وإن كان مما ينقل كالشباب وجميع المنقولات فإنه يصير مقبوضاً بالنقل .

وإن كان حيواناً فقبضه بتمشيته من مكان المقفد وإن كان مما يتناول باليد كالجواهر والأثمان فقبضه بتناوله باليد .

وما عدا ذلك مما لا ينقل عادة كالعقار والبناء والغراس ونحوه كالشمر على الشجر قبل جلاذه فقبضه بتخليته مع عدم مانع، مع تسليم مفتاح الدار ونحوها مما له مفتاح، وتفريقها من متاع، وإلا لم يصير مقبوضاً، لكون المشتري لم يتمكن من الانتفاع به .
وإتلاف المشتري للمقود عليه يجعله مقبوضاً حكماً^(١) والتفصيل في مصطلح (قبض فـه) .

حكم التصرف في المقود عليه :

٣ - اختلف الفقهاء في صحة التصرف في المقود عليه قبل أن يكون مقبوضاً .
وتفصيل ذلك في مصطلح (بيع ما لم يقبض فـه) .

ملك المقبوض في مدة الخيار :

٤ - اختلف الفقهاء في ملك المقبوض في مدة الخيار .
وتفصيل ذلك في (خيار الشرط فـه٢٨ - ٣٠) .

(١) أسنى الطالب ٢/ ٨٥، وكشاف القناع ٣/ ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨

(١) لسان العرب والمصباح المنير

(٢) بدائع الصنائع ٥/ ٢٤٦، والتلويح ٢/ ٢١٥

المقبوض للعارية :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن للمقبوض عارية مضمونة إن تلفت بتعدّد .

واختلفوا فيما إذا تلفت بلا تعدّد من المستعير .

وتفصيل ذلك في (إعارة ف١٥) .

المقبوض على سوم الشراء :

٦ - المقبوض على السوم مضمون وإن تلف بلا تعدّد من القابض^(١) .
خبر : «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»^(٢) .

وتفصيل ذلك في مصطلح (ضمان ف٤٠) .

المقبوض على سوم الرهن :

٧ - المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين مقدار ما يريد أخذه من الدين ليس بمضمون في الأصح عند الحنفية .

أما إن بين فيكون مضموناً وصورته : أخذ الرهن بشرط أن يقرضه مبلغاً من النقود فهلك في يده قبل أن يقرضه، ضمن الأقل من قيمته ومما سمي من القرض، لأنه قبضه بسوم الرهن، والمقبوض بسوم الرهن

كالمقبوض بسوم الشراء إذا هلك في المساومة ضمن قيمته .

فإن هلك وسأوت قيمته الدين صار مستوفياً دينه حكماً، وإن زادت كان الفضل أمانة فيضمن بالتعدّد . وإن نقصت سقط بقدره ورجع المرتهن بالفضل، لأن الاستيفاء بقدر المالقة، وضمن المرتهن المهرن المقبوض بدعوى الهلاك بلا برهان ويضمن قيمته بالغة ما بلغت ولا يصلق دعوى الهلاك بلا حجة شرعية^(١) .

المقبوض للرهن :

٨ - المقبوض للرهن مضمون عند الحنفية، فيده يد ضمان فيضمن المرتهن بالأقل من قيمته ومن الدين، والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك^(٢) .

وقال الشافعية : إنها يد أمانة لخبر : «لا يفلق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه»^(٣) وإليه ذهب الحنابلة^(٤) .

والتفصيل في مصطلح (رهن ف١٨) .

(١) حاشية ابن عابدين ٣٠٩/٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٠٩/٥ .

(٣) حديث : «لا يفلق الرهن» .

أخرجه البيهقي (١/٣٩) ط . دائرة المعارف العثمانية من حديث أبي هريرة ورجع لإرساله من حديث سعيد بن المسيب وكذا نقل ابن حجر في التلخيص (٣/٣٦) عن أبي داود والبخاري والدارقطني أنهم رجحوا إرساله (٤) معني المحتاج ١/٣٦، وكشاف القناع ٣/٣٤١

(١) حاشية كلبجي ٢/٢١٤، والمغني ٤/٣٤٥ .

(٢) حديث : «على اليد ما أخذت...» .

أخرجه الترمذي (٣/٥٥٧) وأشار ابن حجر في التلخيص

(٣/٥٣) إلى إعلاله

مُقْتَضَى

التعريف :

١ - المقتضى - بكسر الضاد - اسم فاعل من الاقتضاء، وفتح الضاد اسم مفعول منه .
ومن معاني الاقتضاء في اللغة: الدلالة، يقال : اقتضى الأمر الوجوب: دل عليه ^(١) .
وفي الاصطلاح: هو اللفظ الطالب للإضمار، بمعنى أن اللفظ لا يستقيم إلا بإضمار شيء .

وقيل : هو ما لا يستقيم الكلام إلا بتقدير أمور تسمى مقتضى بفتح الضاد ^(٢) .
والمقتضى بفتح الضاد: هو ما أضمر في الكلام ضرورة صدق المتكلم، وقيل: هو ما لا يدل عليه اللفظ ولا يكون ملفوظاً، لكنه من ضرورة اللفظ: كقوله تعالى ﴿وَسَتَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ^(٣) ، أي أهل القرية ^(٤) .



المقبوض على سوم القرض :

٩ - المقبوض على سوم القرض مضمون بما ساوم، كمقبوض على حقيقته، بمنزلة مقبوض على سوم البيع إلا أن في البيع يضمن القيمة وهنا يهلك الرهن بما ساومه من القرض ^(١) .

(١) المصباح المنير
(٢) البحر المحيط ٣/ ١٥٤، وحاشية العطار على جمع الجوامع

٢٠ - ٢١

(٣) سورة يوسف / ٨٢

(٤) قواعد الفقه للبركتي، والتعريفات للجرجاني، والبحر المحيط ٣/ ١٥٤

(١) حاشية ابن عابدين ٤/ ٥٠ - ٥١

المراد من المقتضى :

٢ - اختلف الأصوليون في لفظ المقتضى هل هو بكسر الضاد أو بفتحها .

فذهب جمع من أصولي الشافعية، منهم: أبو إسحاق، والسمعاني، والقرطبي، وجمهور أصولي الحنفية، منهم: شمس الأئمة السرخسي، وأبو زيد الديوسي، وصاحب اللباب: إلى أن موضع النزاع إنما هو المضمحل وهو المقتضى بفتح الضاد لا المضمحل له وهو المقتضي بكسر الضاد: وهو اللفظ الطالب للإضمار^(١) .

وقال ابن السبكي: المراد منه المقتضي بكسر الضاد^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المنطوق :

٣ - المنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، أي يكون حكماً للمذكور، وحالا من أحواله^(٣) .

والصلة بين المقتضى والمنطوق أنهما من أنواع الدلالة .

ب - المفهوم :

٤ - المفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أي يكون حكماً لغير المذكور وحالا من أحواله^(١) .

وقيل: هو الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما سواه^(٢) .

والصلة بين المقتضى والمفهوم أنهما من أنواع الدلالة .

عموم المقتضى :

٥ - نخب جمهور الأصوليين إلى أنه لا عموم للمقتضى (بفتح الضاد) لأن العموم من صفات النطق، فلا يجوز دهاؤه في المعاني، ولأن ثبوت المقتضى للحاجة والضرورة، لتصحیح معنى النص، حتى إذا كان المنصوص مفيداً للحكم بدون الحاجة إلى إضمار لا يثبت المقتضى لغة ولا شرعاً، والثابت للحاجة يتقدر بقدرها، ولا حاجة إلى إثبات صيغة العموم للمقتضى، لأن الكلام مفيد بدونه، وهو نظير الميتة لما أبيض للضرورة فتقدر بقدرها .

(١) البحر المحیط ١٥٤/٣، والمصنف ٦١/٢، وأصول

السرخسي ٢٤٨/١، والكوكب الثیر ص ١٦٢

(٢) جمع الجوامع على حاشية المطار ٢١/٢

(٣) إرشاد الفحول ص ١٧٨

(١) إرشاد الفحول ص ١٧٨

(٢) للمصنف للقرطبي ١٩١/٢

مَقْدَمَات

التعريف :

١ - المقدمات لغة: جمع مقدمة، والمقدمة بكسر الدال المشددة من كل شيء أوله وما يتوقف عليه^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمقدمات :

تتعلق بالمقدمات أحكام فقهية وأصولية، لكن الفقهاء فصلوا أحكام مقدمات الجماع لما يترتب عليها في العبادات وغيرها، وعني الأصوليون بجانب آخر من المقدمات.

مقدمة الواجب المطلق :

٢ - مقدمة الواجب المطلق أي الواجب الذي وجوبه غير متوقف على المقدمة واجب مطلقاً أي سبباً كان أو شرطاً كالوضوء أو عقلاً ترك الضد وعادة كفسل جزء من الرأس لغسل الوجه، وقيل الوجوب في السبب فقط دون غيره من المقدمات وقيل في

وقال الشافعي وجمهور الخنابلة، وآخرون: إن للمقتضى عموماً، لأنه بمنزلة المنصوص في ثبوت الحكم به، فكان الثابت به كالثابت بالنص، فكذلك في إثبات صفة العموم فيه فيجمل كالمنصوص، فيحتمل العموم^(١).
والتفصيل في الملحق الأصولي.



(١) للمجم الوسيط
(٢) قواعد الفقه للبركتي

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٤، والمستقصى ٦١/ ٢، وأصول
الشرعي ٢٥٠/ ١

الشرط الشرعي فقط، وقيل لا وجوب لشيء من المقدمات مطلقاً^(١).
وانظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

مقدمات الجماع في الحج :

٣ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجب الدم على من فعل شيئاً من مقدمات الجماع كاللمس بشهوة والتقبيل والباشرة بغير جماع سواء أنزل منياً أو لم ينزل، ولا يفسد حجه اتفاقاً.

وذهب للمالكية إلى أنه إن أنزل بمقدمات الجماع منياً فحكمه حكم الجماع في إفساد الحج، وعليه ما على للجامع، وإن لم ينزل فليهد بلنة.

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحرام ف١٧٦).

مقدمات الجماع في الصيام :

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن مقدمات الجماع من تقبيل ولس - ولو كان بقصد اللذة - لا يفسد الصائم ما لم تسبب الإنزال. أما إذا قبل وأنزل بطل صومه اتفاقاً بين الفقهاء.

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (صوم ف٨٣، وتقبيل ف١٧).

مقدمات الجماع في الرجعة :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مقدمات الجماع من اللمس والتقبيل يغير شهوة ويغير نية الرجعة لا يعتبر رجعة.

ولكنهم اختلفوا فيما إذا كان اللمس والتقبيل والنظر بشهوة.

فملعب الحنفية والمالكية أن الجماع ومقدماته تصح بهما الرجعة، فلو وطئها أو لسهها بشهوة، أو نظر إلى فرجها بشهوة، أو قبلها تصح الرجعة، واشترط المالكية لصحة الرجعة النية.

وذهب الشافعية إلى عدم صحة الرجعة مطلقاً، سواء كان بوطء أو مقدماته، وسواء نوى الزوج الرجعة أو لم ينوها.

وذهب الحنابلة إلى عدم صحة الرجعة بمقدمات الجماع، وقالوا تصح الرجعة بالوطء مطلقاً، سواء نوى الزوج الرجعة أو لم ينوها.

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (رجعة ف١٣ وما بعدها، ومصطلح تقبيل ف٢٠، ولس ف١٢).

مقدمات الجماع في الظهار :

٦ - ذهب الحنفية وأكثر المالكية وأحمد في

(١) فوائذ الرحموت شرح مسلم الثبوت ٩٥/١

وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تقيل ف٢٣ ومصاهرة) .

حكم مقدمات الجماع :

٨ - يسن للزوج إذا أراد جماع زوجته أن يلاعبها قبل الجماع لتنهض شهوتها فتتال من لذة الجماع مثل ما يناله ^(١) ، وروي عن عمر ابن عبد العزيز عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يواقعها إلا وقد أتاها من الشهوة مثل ما أتى له لا يسبقها بالفراغ» ^(٢) والتفصيل في مصطلح (وطء)

إحدى الروايتين عنه إلى حرمة مقدمات الجماع ودواعيه من تقيل أو لمس أو مباشرة فيما دون الفرج قبل التكفير .

وذهب الشافعية في الأظهر وبعض المالكية وأحمد في الرواية الثانية إلى إباحة اللواحي في الوطء، لأن المراد باللمس في الآية: ﴿وَيَنْفُسُ أَنْ يَمَسَّ أُمَّهُ﴾ ^(١) الجماع، فلا يحرم ما عداه من مقدمات الوطء من التقيل واللمس بشهوة والمباشرة فيما دون الفرج .
وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (ظهار ف٢٢، لمس ف١٣) .

مقدمات الجماع في حرمة المصاهرة

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مقدمات الجماع من المس والتقيل إذا لم يكن بشهوة لا يؤثر في حرمة المصاهرة .

أما إذا كانت مقدمات الجماع من المس والتقيل بشهوة فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المباشرة في غير الفرج والتقيل ولو بشهوة لا يوجب حرمة المصاهرة .

وذهب الحنفية إلى أن مقدمات الجماع من اللمس والتقيل بشهوة يوجب حرمة المصاهرة .

مُقَوِّم

انظر: تقويم، تقويم

(١) كشاف الفتن ٥/ ١٩٤ ، والفتن ٧/ ٢٥ ، زاد المعاد ٤/ ٢٥٣

(٢) حديث: «لا يواقعها إلا وقد أتاها من الشهوة»
أورده ابن قدامة في المغني (٧/ ٢٦، ٢٥)، ولم يحزه إلى أي مصدر، ولم يهتد لن أخرجه .

مكابرة اعتماداً على القوة مع البعد عن
القوت^(١).

والصلة بين المكابرة والخرابة أن المكابرة
وصف من أوصاف أفعال الخرابة.

الأحكام للصلة بالمكابرة:

يتعلق بالمكابرة أحكام منها:

١- اعتبارها من الخرابة:

٢- نأخذ المكابرة حكم الخرابة باعتبارها
وصفاً من أوصاف الخرابة وذلك في الجملة.

جاء في المدونة: من كابر رجلاً على ماله
بسلاح أو غيره في زقاق أو دخل على حريمه
في المصر حكم عليه بحكم الخرابة^(٢).

وفي الدر المختار: المكابر بالظلم وقاطع
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة يباح
قتل الكل ويثاب قاتلهم.
والقتل هنا على سبيل التعمير^(٣).

وتفصيل ذلك في مصطلح: (خرابة ف
(٧).

مُكَابَرَة

التصرف:

١- المكابرة لغة: مصدر كابر يقال: كابره
مكابرة: غلبه وعانده.

وكابر فلان فلاناً: طاوله بالكبر، وكابر
فلاناً على حقه: جاحده وغالبه عليه وعانده
فيه^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي^(٢).

الانفاذ ذات الصلة:

خرابة:

٢- الخرابة من الحرب التي هي نقيض السلم
يقال حاربته محاربة وخراباً أو من الحرب وهو
السلب، يقال: حرب فلاناً ماله أي سلبه فهو
محروب^(٣).

والخرابة في الاصطلاح - وتسمى قطع
الطريق عند أكثر الفقهاء - هي البروز لأخذ
مال أو لقتل أو لإزعاج على سبيل للجاهرة

(١) نهاية المحتاج ٢/٨، وبدائع الصنائع ٩٠/٧، والمغني لابن

قدامة ٢٩٤/٢، وجواهر الإكليل ٢٨٧/٢

(٢) المدونة ٢/٢٧٥

(٣) الدر المختار على حاشية ابن عابدين ٣/١٧٩ - ١٨٠

(١) المصباح المنير، والمعجم الوسيط.

(٢) قواعد الفقه للبركتي، ورد المختار على الدر المختار ٣/١٨٠

(٣) المصباح المنير، والمعجم الوسيط.

ب- للمكابرة وحده السرقة:

لـ اختلف الفقهاء في حد السارق على سبيل المكابرة.

فقال الخنزية: لو كابر إنساناً ليلاً حتى سرق متاعه ليلاً فعليه القطع لأن سرقة قد تمت حين كابره ليلاً فإن الغوث بالليل قل ما يلحق صاحب البيت وهو عاجز عن دفعه بنفسه فيكون تمكنه من ذلك بالناس والسارق قد استخفى فعله من الناس بخلاف ما إذا كابره في المصر نهارك حتى أخذ منه ما لا فإنه لا يلزمه القطع استحساناً لأن الغوث في المصر بالنهار يلحقه عادة فالأخذ مجاهر بفعله غير مستخف له، وذلك يمكن نقصاناً في السرقة^(١).

وقال المالكية: المكابر هو الأخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غاصب فلا قطع لأنه غاصب والغاصب لا قطع عليه، وأما لو كابر وادعى أنه ملكه بعد ثبوت أخذه له من الحرز فإنه يقطع^(٢).

وقال الشافعية: ولو دخل جماعة بالليل داراً وكابروا ومنعوا صاحب الدار من

الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فالأصح أنهم قطاع وبه قطع القفال والبغوي^(١)، ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية في الجملة^(٢).

مكاتب

انظر: مكانية



(١) روضة الطالبين ١٠/١٥٥

(٢) للفتي ٨/٢٨٧، ٢٨٨

(١) المبسوط ٩/١٥١، وبلاتع الصنائع ٧/٩٢ - ٩٣

(٢) جواهر الإكليل ٢/٢٩٣، والندوي ٤/٣٤٢

وتخليصها من الرق^(١) .
والصلة بينهما أن المكاتبه سبب من أسباب
العق .

مكاتبه

التعريف :

١ - المكاتبه فى اللغة: مصدر كَاتَبَ وهى
مفاعلة، والأصل فى باب المفاعلة أن يكون
من اثنين فصاعدا .

يقال: كَاتَبَ يَكْتَابُ كَاتِبًا ومكاتبه، وهى
معاقدة بين العبد وسيده، يكاتب الرجل عبده
أو أمته على مال منجم، ويكتب العبد عليه
أنه مُعْتَقٌ إذا أدى النجوم^(١) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفوي .

قال ابن حجر المكاتبه تعليق عتق بصفة
على معاوضة مخصوصة^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - العتق :

٢ - العتق فى اللغة: خلاف الرق .

وفى الاصطلاح: هو تحرير الرقبة

(١) ترتيب القاموس المحيط: - ط الدار العربية للكتاب، تونس،
والدار للكتاب ٢/٢٠ ط. الأميرة، بولاق مصر ١٣٢٤ هـ .
(٢) حديث: «حدث الرسول على إهانة أبى المؤمل» .
أورده ابن حجر فى الإصابة (٧/ ٣٩٢ - ٣٩٣) نقلا عن شارح
البخارى ابن اللثوم، ولم يمهز إلى أى مصدر حديثي، ولم يهتد
لأن أخرجه .

(٣) فتح الباري لأبن حجر ٥/ ١٨٤، والقرطبي على الرقعة
١٠٩/٤

(٤) سورة النور / ٣٣

(١) الصباح النور، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/ ٢٤٤ .

(٢) فتح الباري ٥/ ١٨٤

وذهب عكرمة وعطاء ومسروق وعمرو
ابن دينار إلى أنها واجبة إذا طلبها العبد،
محتجين بظاهر قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ
عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(١)، فالأمر عندهم
للموجب^(٢).
وهناك رواية عن الإمام أحمد بن حنبل
بوجوب الكتابة إذا دعا إليها العبد المكتسب
الصدق^(٣).

وحجة الجمهور: أن الأصل أن لا يُحمل
أحد على عتق مملوكه، لذا تحمل الآية على
الندب، لئلا تعارض هذا الأصل^(٤).

حكمة مشروعية المكاتبه :

٥ - إن حكمة تشريع المكاتبه مصلحة السيد
والعبد^(٥)، فالسيد فعل معروفًا من أعمال
البر المندوبة، والعبد تؤول كتابته غالبًا إلى
رفع الرق عنه وتمتعه بحريته^(٦).

وما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ قال: «إذا كان لإحداكن مكاتب،
فكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه»^(١).
وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «ثلاثة حق على الله عونهم:
المجاهد في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد
الأداء، والنكاح الذي يريد العفاف»^(٢).
وأجمعت الأمة على مشروعية المكاتبه^(٣)،
فلا خلاف أنها جائزة بين العبد ومسيده، إذا
كانت على شروطها^(٤).

الحكم التكليفى :

٤ - المكاتبه مندوبة عند جمهور الفقهاء^(٥).
قال مالك: الأمر عندنا أنه ليس على سيد
العبد أن يكتبه إذا سألَه ذلك، فلا يكره أحد
على مكاتبه عبده، وإنما يستحب^(٦).
واستحببت لأن العبد قد يقصد بها
الاستقلال والاكتساب والتزوج، فيكون أعف
له^(٧).

(١) حديث: «إذا كان لإحداكن مكاتب،...».

أخرجه أبو داود ٢٤٤/٣٠ - ٢٤٥ - والبيهقي
(٣٢٧/١٠) ونقل البيهقي عن شافعي أنه ضف هذا
الحديث.

(٢) حديث: «ثلاثة حق على الله عونهم...».

أخرجه الترمذي (١٨٤/٣) وقال: حديث حسن.

(٣) الشرح الكبير لابن قدامة ٣٩٧/١ - ٣٩٨ ط. كلية الشريعة الرياض.

(٤) القدمات الممهدة ١٦٢/٢.

(٥) بداية المجتهد لابن رشد ٣١٠/٢ ط. المكتبة الجندية مصر،

ومغني المحتاج ١٦/٤.

(٦) الزرقاني على الموطأ ١٠٢/٤ - ١٠٣.

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٤/١٢.

(١) سورة النور/ ٣٣

(٢) بداية المجتهد ٣١٠/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٥/١٢

(٣) المغني لابن قدامة ٤١١/٩ ط. كلية الشريعة، الرياض، وانظر:

فتح الباري ١٨٥/٥. والمقدمات الممهدة ١٧٢/٢ -

١٧٣، ومغني المحتاج ٥١٦/٤.

(٤) بداية المجتهد ٣١٠/٢

(٥) بدائع الصنائع ١٥٩/٤ ط. دار الكتاب العربي.

(٦) لباب الباب لابن رشد النقضي ص ٧٧٠ ط. تونس.

أركان المكاتبه :

٦ - أركان المكاتبه هي: المولى، العبد الصيغه، العوض^(١).
ولكل ركن شروط واحكام تتعلق به وتفصيلها فيما يلي :

أ - المولى :

٧ - هو كل مكلف أهل للتصرف تصح منه المكاتبه، ولا يشترط فيه أن يكون أملا للبرع^(٢).

ب - العبد المكاتب :

٨ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في العبد المكاتب العقل .

واختلفوا في اشتراط البلوغ، فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يجوز مكاتبه الصغير المميز^(٣)، ووافقهم ابن القاسم من المالكية في الجملة، فقال: يجوز مكاتبه صغير ذكر أو أنثى وإن لم يبلغ عشر سنين^(٤).

وذهب الشافعية إلى اشتراط البلوغ^(٥)، وقال أشهب من المالكية: يمنع مكاتبه ابن عشر سنين^(٦).

ج - الصيغه :

٩ - الصيغه هي اللفظ أو ما يقوم مقامه مما يدل على العتق على مال منجم، مثل: كاتبك على كذا في نجم أو نجمين فصاعدا^(١).

ولا يقتصر إلى قوله: إن أدبت فأنت حر، لأن لفظ الكتابة يقتضي الحرية .
وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد .
وقال الشافعية : لا يُستق حتى يقول ذلك أو ينوي بالكتابة الحرية^(٢).

د - العوض :

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن العوض في المكاتبه يجوز أن يكون حالا أو مؤجلا، وإن كان مؤجلا فيجوز أن يكون على نجم واحد^(٣).

وذهب الشافعية والحنابلة إلى اشتراط أن يكون العوض في الكتابة ديناً مؤجلاً ومنجماً بنجمين معلومين فأكثر^(٤).

(١) مرآب الجليل للخطاب ٣٤٥/٦، والجمامر لابن شاس، النظر الأول في كتاب الكتابة .

(٢) التاج والإكليل للمواق ٣٤٤/٦ .

(٣) بدائع الصنائع ١٣٧/٤، والمغني لابن قدامة ٤١٣/٩ .

(٤) حاشية الدسوقي ٣٩١/٤ .

(٥) مغني للحجاج ٥١٩/٤ .

(٦) حاشية الدسوقي ٣٩١/٤ .

(١) لباب الباب لابن راشد القفصي ص ٢٧١ ط. تونس .

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ٤٠١/٦، والقوانين الفقهية لابن جزي ٤١٣، ومغني للحجاج ٥١٦/٤ - ٥١٧ .

(٣) بدائع الصنائع ١٣٧/٤ - ١٤٠، والشرح الكبير للدردير ٣٩١/٤ .

(٤) مغني للحجاج ٥١٨/٤، والمغني ٤١٧/٩ وما بعدها .

تصرفات المكاتب :

١٣ - بعد التزام المبد بالمكاتبه يصبح كالحر في بعض التصرفات، فله أن يبيع ويشري ويقاسم شركاءه، ويقر بالدين لمن لا ينهم عليه، ويأخذ والقطع الرجعين لرقبته، ويضارب ويعير ويودع ويؤجر ويقاص، ويتصرف في مكاسبه، ويتفق على نفسه دون تبذير، ودون إخراج المال بغير عوض .
وليس للسيد منعه من كل تصرف فيه صلاح للمال واكتساب المنافع ^(١).

ولاء المكاتب :

١٤ - إذا أدى المكاتب لمولاه ما عليه من المال وعق، فإن ولؤه يكون لمولاه ^(٢)، لقوله ^(٣) : «الولاء لمن أعتق» .
والتفصيل في مصطلح (ولاء).

مكاري

انظر : إجارة

ويشترط في عوض المكاتبه ما يشترط في العوض في سائر العقود .

وللتفصيل انظر مصطلح (عوض ف ٤ وما بعدها) .

صفة المكاتبه :

١١ - المكاتبه عقد لازم فلا خيار لأحد المتعاقدين في فسخه إذا أبى الآخر، وهذا عند المالكية والحنابلة ^(١) .

وعند الحنفية والشافعية هي عقد لازم من جانب المولى إذا كانت المكاتبه صحيحة، غير لازم في جانب المكاتب .

أما إذا كانت فاسدة فلا تلزم من الجانبين عند الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية ^(٢) .

عق المكاتب بالأداء :

١٢ - إذا أدى المكاتب لنجوم الكتابة عق، ويعان المكاتب على الأداء من الزكاة والصدقات وما يعينه به سيده ^(٣) .

(١) التفرع ١٧/٢، والكاظمي لابن عبد البر ٩٩٠/٢، والنج والإكيل ٣٤٧/٥، والشرح الكبير للدردير ٣٩٦/٤، وحاشية اللسوي ٣٩٧/٤، والبدائع ١٤٣/٤، والشرح الكبير لابن قدامة ٤١١/٦
(٢) التفرع ١٧/٢، والمفتي ٢٣/٩
(٣) حديث: «لولا أن أعتق...» .
أخرجه البخاري (الفتح ١٨٥/٥) ومسلم (١١٤١/٢) من حديث عائشة .

(١) الشرح الصغير ٥٥٢/٤، وكشاف القناع ٥٥٧/٤
(٢) بدائع الصنائع ١٤٧/٤، ومغني المحتاج ٥٢٨/٤ وما بعدها.
(٣) بدائع الصنائع ١٤٠/٤، والشرح الصغير ٥٥٦/٤، ومغني المحتاج ٥٢١/٤ - ٥٢٢، وكشاف القناع ٥٥٧/٤ وما بعدها.

والعوض في الاصطلاح: ما يبذل في مقابلة غيره ^(١)، وهو أخص من المكافأة.

الاحكام المتعلقة بالمكافأة:

المكافأة على الهدية:

٣- ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها» ^(٢)، ومعنى يثيب عليها أي يكافئ عليها. وقد عنون البخاري لهذا الحديث: (المكافأة في الهبة).

واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب والمكافأة على الهدية، إذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للثني، بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى، ووجه الدلالة منه مواظبته ﷺ ^(٣). ومن حيث المعنى: أن الذي أهدي قصد أن يعطى أكثر مما أهدي، فلا أقل أن يعوض بنظير هديته.

(١) اللسان، والمصباح الثبر، والمجمع الوسيط، والفروق اللغوية

ص ١٩٦، والطلع على أبواب الفتح ص ٢١٦

(٢) حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها».

أخرجه البخاري (الفتح ٥/ ٢١٠)

(٣) فتح الباري، يشرح صحيح البخاري ٥/ ٢١٠، والمتنقى للبايبي ٦/ ١١١ - ١١٢، وبداية المجتهد ٢/ ٣٦١ ط. مكتبة الكليات الأزهرية.

مُكَافَأَةٌ

التعريف:

١- المكافأة في اللغة: مصدر كافأ، يقال: كافأه مكافأة وكفأه: جازاه، وكافأ فلاناً: مائله، وكل شيء ساوى شيئاً حتى صار مثله فهو مكافئ له ^(١)، والمكافأة بين الناس من هذا، ومنه قوله ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم» ^(٢)، أي تتساوى في الدية والقصاص.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي ^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

العوض:

٢- العوض: البذل، وعوضته: إذا أعطيته بديل ما ذهب منه، ومن إطلاقات العوض: ثواب الآخرة، والثواب يقع على جهة المكافأة.

(١) اللسان، والمصباح الثبر، والفروق اللغوية، والتعريفات للجرجاني، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ٥/ ٢١٠، ومختار الصحاح.

(٢) حديث: «المسلمون تتكافأ دماؤهم»..

أخرجه أبو داود (١٨٣/ ٣) من حديث عبد الله بن عمرو، وحسن إسناده ابن حجر في الفتح (١٢/ ٢٦١).

(٣) بداية المجتهد ٢/ ٤٣٣، ومغني المحتاج ٤/ ١٦

إلا أن جمهور الفقهاء اختلفوا في الأوصاف التي اعتبروها للمكافأة. والتفصيل في مصطلح (قصاص ف ١٣).

المكافأة في النكاح:

• ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط المكافأة بين الزوجين في النكاح وهي مساواة الرجل للمرأة في الأمور المعتبرة في النكاح.

وتعتبر المكافأة في جانب الرجال للنساء ولا تعتبر في جانب النساء للرجال. وروي عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: إن المكافأة شرط لصحة النكاح^(١).

وذهب بعض الحنفية إلى عدم اشتراط المكافأة بين الزوجين^(٢). وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تكافؤ ف ٣).

المكافأة بالطلاق:

٦- قال النووي رحمه الله: في مسائل تجري

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة: إذا كانت الهبة بعوض معلوم جازت وكانت بيعاً، أو مجهول فهي باطلة^(١) على تفصيل في بعض جزئياتها ينظر في مصطلح (هبة وهدية). ومما يدل على المكافأة على الهدية قول الرسول ﷺ: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه»^(٢).

المكافأة بين القاتل والقتيل:

٤- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن من شروط القصاص في القتل المكافأة بين القاتل والقتيل في أوصاف اعتبروها، فلا يقتل الأعلى بالأدنى، ولكن يقتل الأدنى بالأعلى، وبالمساوي^(٣).

وخالف الحنفية، فقالوا: لا يشترط في القصاص في النفس المساواة بين القاتل والقتيل^(٤).

(١) معنى المحتاج ٤٠٤/٢، وللحلي على الشهاج ١١٤/٣، وابن عابدين ٥١٩/٤، وكشاف القناع ٣٠٠/٤، وفتح الباري ٢١٠/٥.

(٢) حديث: من صنع إليكم معروفاً..

أخرجه أبو داود (٣١٠/٢) والحاكم (٤١٢/١) من حديث عبد الله بن عمر، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. (٣) حاشية الدسوقي ٢٤١/٤، ومعنى المحتاج ١٤/٤، والمغني لابن قدامة ٦٦٣/٧.

(٤) بدائع الصلتع ٣٣٦/٧، والدر المختار ٤٣/٥، ٣٤٤/٣.

(١) بدائع الصلتع ٣١٧/٢، وتبيين الحقائق ١٨٢/٢، ورد للحنتر على الدر المختار ٣١٠/٢، وجواهر الإكليل ٢٨٨/١، والفتاوى وميمرة ٢٣٣/٣، ومعنى المحتاج ١٦٥/٢، ونهاية المحتاج ٢٥٣/٦.

(٢) بدائع الصلتع ٣١٧/٢.

يأتي بطعام كثيره، أي كما يأتي غيره بطعام يشتركون في أكله، إن لم يقصد التفضل على غيره بأن لا يزيد على غيره زيادة لها بال، وإلا بأن قصد التفضل فليحتلله، أي يحتل رب المال، بأن يطلب منه المسامحة، فإن أبي من مسامحته فليكافته، أي يموضه بقدر ما يخصه أي فيما زاده من الطعام على غيره^(١).

المكافأة في المبارزة:

٨- أوضح الفقهاء في باب الجهاد حكم المبارزة وأن المكافأة في المبارزة هي مناط الحكم بالجواز أو الاستحباب أو الكراهة. وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تكافؤ ف ٥).

المكافأة بين الخويل في السبق:

٩- اشترط الحنفية والشافعية والحنابلة أن يكون فرس للحلل مكافئاً لفرسي المتسابقين أو بعيره مكافئاً لبعيرهما، فإن لم يكن مكافئاً: مثل أن يكون فرسهما جوادين وفرسه بطيئاً فهو قمار^(٢)، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أدخل فرساً

في مخاصمة الزوجين ومشاتتهما، وأغلب ما تقع إذا واجهت زوجها بمكروه، فيقول على سبيل المكافأة: إن كنت كذلك فأنت طالق، يريد أن يغيظها بالطلاق كما غاظته بالمشائمة أو بالشتيم، فكأنه يقول: تزعمين أنني كذا فأنت طالق، فإذا قالت له: يا سفيه، فقال: إن كنت كذلك فأنت طالق، نظر إن أراد المكافأة كما ذكرنا طلقت، وإن قصد التعليق لم تطلق، وإن أطلق اللفظ ولم يقصد للمكافأة ولا حقيقة اللفظ فهو لتعليق، فإن عم العرف بالمكافأة فيرامى الوضع أو العرف.

وأنه لو قال لها في الخصومة: إيش تكونين أنت، فقالت وإيش تكون أنت، فقال: إن لم أكن منك بسبيل فأنت طالق. قال القاضي حسين: إن قصد التعليق لم تطلق لأنها زوجته فهو منها بسبيل، وإن قصد المغايظة والمكافأة طلقت، والمقصود إيقاع القرعة وقطع ما بينهما، فإذا حمل على المكافأة فيقع الطلاق في الحال^(٣).

مكافأة العامل:

٧- قال الدمشقي: يرخص لعامل القراض أن

(١) حاشية الدمشقي على الشرح الكبير ٣/٥٣٩

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٥/٢٥٨، وشرح الزرقاني

٣/١٥٢، ومغني الحاج ٤/٣١٤، والمغني لابن قدامة

٨/٦٥١-٦٥٢، ونيل الأوطار ٨/٢٤١-٢٤٨.

(٣) روضة الطالبين ٨/١٨٥، ١٨٦

مَكَان

التعريف:

١- المكان في اللغة: الموضع، وما يعتمد عليه كالارض للسري، والجمع أمكنة، وأماكن جمع الجمع^(١). ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الاحكام المتعلقة بالمكان:

تتعلق بالمكان احكام فقهية منها:

الاماكن التي نهى عن الصلاة فيها:

٢- اختلف الفقهاء في صحة الصلاة في للجزرة والمقبرة والحمام ونحوها، فقال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة في رواية إن الصلاة تصح مع الكراهة في الحمام والمزيلة والمجزرة ومعاطن الإبل وقارعة الطريق والمقبرة وفوق ظهر بيت الله والمفتسل والكنائس والموضع المنصوب، وبه قال علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وعطاء والنخعي وابن

بين فرسين - وهو لا يؤمن أن يسبق - فليس بقمار، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار^(١)، ولأنه مأمون سبقه فوجوده كعلمه، وإن كان مكائناً لهما جاز. وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تكافؤ ف ٦).



(١) حديث: فمن أدخل فرساً بين فرسين...^{٩٠}.

أخرجه أبو داود (٦٦/٣ - ٦٧) من حديث أبي هريرة، وإسناده ضعيف كما في التلخيص لأين حجر (٢٠٣/٤).

(١) لسان العرب، والمفردات للراغب، ومشتور المصنف (٣١٩/٣)، وكشاف اصطلاحات الفنون ٥/١٢٧٨، ١٣٥٢/٦.

لما روى جابر بن سمرة رضي الله عنه: «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أتصلي في مبارك الإبل؟ قال: لا»^(١).

ولقول الرسول ﷺ: «الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة»^(٢).

وقال بعض الحنابلة: إن كان المصلي عالماً بالنتهي في هذه المواضع لم تصح صلاته فيها، لأنه حاص بصلاته فيها والمعصية لا تكون قرينة ولا طاعة، وإن لم يكن عالماً فعن أحمد روايتان:

إحدهما: لا تصح لأنه صلى فيما لا تصح فيه مع العلم فلا تصح مع الجهل كالصلاة في محل نجس.

والثانية: تصح الصلاة فيه لأنه معلوم.

قال الجهوتي: المنع من الصلاة في هذه المواضع تعبد ليس معطلاً بوجه النجاسة ولا غيره لنهي الشارع عنها ولم يعقل معناه^(٣). وانظر مصطلح: (حمام ف ١٤، صلاة ف ١٠٥).

المنذر لقول الرسول ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(١). وقوله ﷺ: «إنما أدركت الصلاة فصل فهو مسجد»^(٢)،

ولأنه موضع طاهر فصحت الصلاة فيه كالصحراء، وقال ابن المنذر: ذكر نافع أنه صلى على عائشة وأم سلمة وسط قبور البقيع، ومحل كراهة الصلاة في هذه الأماكن عند الشافعية إن بسط طاهراً وصلى عليه وإلا فصلاته باطلة لأنه صلى على نجاسة^(٣).

وقال المالكية: تجوز الصلاة في مريض الغنم والبقر وكذا في المقبرة والحمام والمزبلة وقارة الطريق والمجزرة إن أمنت النجاسة وإن لم تؤمن النجاسة وصلى أعاد الصلاة في الوقت، وإن تحققت النجاسة أعاد الصلاة أبداً.

ونكره الصلاة بمواطن الإبل والكنائس^(٤). وقال الحنابلة في المعتمد إن الصلاة في هذه المواضع لا تصح بأي حال من الأحوال

(١) حديث: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٤٣٦) ومسلم (١/٣٧١) من حديث جابر بن عبد الله، واللفظ للبخاري.

(٢) حديث: «إنما أدركت الصلاة فصل فهو مسجد».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٤٥٨) ومسلم (١/٣٧٠) من حديث أبي ثر، واللفظ لمسلم.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٢٥٤، والفتاوى الحنفية بهامش الفقاري الهندية ١/١٦٧، وسفني المحتاج ١/٢٠١، والحاوي الكبير ٢/٣٣٧-٣٣٨، وللغني ٢/٦٧-٦٨.

(٤) الشرح الصغير ١/٢٦٧-٢٦٨.

(١) حديث جابر بن سمرة «أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أتصلي في مبارك الإبل؟».

أخرجه مسلم (١/٢٧٥).

(٢) حديث: «الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة».

أخرجه أبو داود (١/٣٣٠) والحاكم (١/٢٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) للفتي ٢/٦٧، ٦٨، وكشاف القناع ١/٢٩٣-٢٩٥.

وأما المرأة فقد قال الحنفية تضع يديها على
ثديها^(١).

مكان دفن الميت:

٤- اتفق الفقهاء على أن المقبرة أفضل مكان
للدفن وذلك للاتباع ولتجليل دعاء
الطارقين، ويكره دفنه في المسجد الذي
بني للصلاة فيه.
على تفصيل ينظر في مصطلح (دفن فـ ٣
وما بعدها).

مكان تسليم المبيع:

٥- مطلق عقد البيع يقتضي تسليم المبيع في
المكان الذي هو موجود فيه حيث^(٢) ، فمثلاً
لو باع رجل وهو في اسلامبول حنطته التي
في دمشق يلزم عليه تسليم الحنطة المرقومة
في دمشق وليس عليه أن يسلمها في
اسلامبول، أي لا يشترط في عقد البيع بيان
المكان الذي يسلم فيه المبيع فعقد البيع
المطلق الذي لا يبين فيه مكان تسليم المبيع

مكان وضع اليدين في الصلاة:

٣- ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية
والحنابلة إلى أن من سنن الصلاة القبض وهو
وضع اليد اليمنى على اليسرى وخالفهم في
ذلك المالكية فقالوا: يندب الإرسال ويكره
القبض في صلاة الفرض وجوزوه في النفل
وهذا في الجملة.
وتفصيل ذلك في مصطلح (إرسال
فـ ٤).

ومكان وضع اليدين بهذه الكيفية هو تحت
الصدر وفوق السرة، وهذا عند المالكية
والشافعية ورواية عند الحنابلة، وهو قول
سعيد بن جبير لما روى وإثل بن حجر قال:
«صليت مع رسول الله ، ووضع يده اليمنى
على يده اليسرى على صدره»^(١).

وعند الحنفية وفي الرواية الأخرى عند
الحنابلة أنه يضع يديه تحت سترته وروى ذلك
عن علي وأبي هريرة وأبي مجلز والنخعي
والثوري وإسحاق لما روي عن علي أنه قال:
من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة
تحت السرة^(٢).

^١ أخرجه أبو داود (٤٨٠/١) لم يلق من أحمد بن حنبل
أنه ضعف راوياً في إسناده.

(١) الفتاوى الهندية ١/٧٣، والشرح الكبير ١/٢٥٠،
والجمع ٣/٣١٠، ٣١٣، والمغني ١/٤٧٢ ط الرياض.

(٢) فتح القدير ٣/٣٢٠، وجواهر الإكليل ١/٣٠٦، ومنح
الجليل ٢/١٠٠، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٨٩

(١) حديث وإثل بن حجر: «صليت مع رسول الله ﷺ ووضع
يده اليمنى على يده اليسرى على صدره».

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٤٣/١)

(٢) حديث: «من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت
السرة»

معين^(١).

إعادة الدابة إلى مكان معين:

٦- يرى جمهور الفقهاء أن من استعار حصاناً من آخر إلى مكان معين ليركبه فركب إلى مكان معين ونجاوزه إلى مكان آخر بعيد ثم رجع فقال إن الحصان قد هلك في مكان آخر يضمن لأن عارية الحصان مقيد بزمان ومكان ونجاوزه المكان المعين فيضمن قيمة الحصان لصاحبه^(٢).

ومن استعار من آخر دابة ليركبها إلى مكان معين ومعلوم فركبها وقبل وصوله إلى المكان صادفه متغلب وأخذها منه بالقرير والقلبة ولم يمكنه منعه بوجه وخاف من ضرره لا يضمن، لأن العارية عند بعض الفقهاء أمانة والمستعير أمين والأسير إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير علم^(٣).

فضل الأمكنة:

٧- اتفق الفقهاء على فضل بعض الأمكنة على بعض.

يسلم فيه المبيع إلى المشتري في المكان الذي كان فيه المبيع حين العقد لا في مكان عقد البيع حتى إذا نقل البائع المبيع بلا إذن المشتري من المحل الذي كان فيه حين العقد إلى مكان آخر وجب عليه إعادته إلى حيث كان.

أما ثمن المبيع فإن كان محتاجاً إلى الحمل والمؤونة فيجب بيان مكان تسليمه في بيان العقد.

ويعتبر في تسليم المبيع مكان البيع فإذا لم يبين البائع مكان المبيع ولم يكن المشتري يعلم وكان ظاهراً أنه لم يكن في مكان العقد ثم اطلع المشتري على مكانه فالبائع صحيح إلا أن المشتري يكون مخيراً خيار كشف الحال فله فسخ البيع وترك المبيع وله قبضه من حيث كان حين العقد بكل الثمن المسمى.

وإذا بيع مال على أن يسلم في مكان كذا لزم تسليمه في المكان المذكور، مثل ذلك أن يبيع شخص حنطة من مزرعة له على أن يسلمها إلى المشتري في داره فيجب عليه تسليمها إلى المشتري في داره وكذلك إذا شرط تسليم المبيع الذي يحتاج إلى مؤونة في نقله إلى محل معين فيجب تسليمه هناك وإن كان يصح البيع بشرط تسليم المبيع في محل

(١) شرح اللجنة للأحكام المادة ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، وشرح

اللجنة لمعلي حيدر في المواد المذكورة، والشرح الصغير

٧٠/٤، ومغني المحتاج ٧٣/٢، والمغني ١٢٦/٤

(٢) تنقيح الفتاوى الحامدية ٨٧/٢، والشرح الصغير ٥٧٥/٣،

وروضة الطالبين ٤٣٤/٤، والجموع ٢٧٢/٢٠، ومغني

للحاج ٦٨/٢

(٣) للراجع السابقة.

مَكْرُوه

التعريف:

١- المكروه في اللغة: ضد المحبوب، وما نقر منه الطبع والشرع ويطلق - أيضا - على الشدة والمشقة.

قال الفيروز آبادي: الكره ويضم الإياء والمشقة، أو بالضم ما أكرهت نفسك عليه، وبالفتح ما أكرهك غيرك عليه، كرهه كسمعه كرها ويضم وكراهة وكراهية بالتخفيف^(١).

وقال الفيومي: كره الأمر والمنظر كراهة فهو كرهه، مثل: قبح قباحة فهو قبيح وزنا ومعنى، والكرهية الشدة في الحرب^(٢).

وقال الطوفي في ذلك: فيجوز اشتقاق المكروه من ذلك - أي المعاني المتقدمة - لأن الطبع والشرع لا ينفران إلا عن شدة ومشقة، بحسب حالهما^(٣).

وعرف الأصوليون المكروه بتعريفات منها:

(١) القاموس المحيط مادة (كره).

(٢) المصباح المنير مادة (كره).

(٣) شرح مختصر الروضة ١/ ٣٨٢، ٣٨٣، وانظر حقائق الأصول للأردبيلي ١/ ١٤٣.

فلهب جمهور الفقهاء إلى أن مكة المكرمة والمدينة المنورة هما أفضل بقاع الأرض.

ثم اختلفوا: فقال الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية وبعض المالكية إن مكة المكرمة أفضل من المدينة المنورة.

وقال المالكية في المعتمد وبعض الشافعية إن المدينة المنورة أفضل من مكة المكرمة^(١).
وتفصيل ذلك في مصطلح (فضائل ف ٧ - ٩).

مَكْرَه

انظر: إكراه



(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧، ومواهب الجليل ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥، وجواهر الإكليل ١/ ٢٥٠، وقواعد الأحكام ١/ ٣٩، والقلوبي وعميرة ٢/ ١٠١.

ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله^(١).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الواجب

٢ - الواجب في اللغة: الثابت أو اللازم^(٢).

واصطلاحاً: ما يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً^(٣)، والصلة بين المكروه والواجب هي التضاد^(٤).

ب - المندوب:

٣ - المندوب: اسم مقول من التذنب وهو: الدعوة والحث والتوجيه^(٥).

واصطلاحاً: ما يمدح فاعله، ولا يذم تاركه^(٦).

والصلة بين المكروه والمندوب التضاد^(٧).

ج - الحرام:

٤ - الحرام في اللغة: المنع^(١)، ويطلق على نقيض الواجب^(٢).

واصطلاحاً: ما يذم شرعاً فاعله^(٣)، والصلة بين المكروه والحرام أن المكروه مطلوب شرعاً تركه مع عدم الذم على فعله، والحرام مطلوب شرعاً تركه مع الذم على فعله.

إطلاقات المكروه:

٥ - تعددت إطلاقات المكروه عند الأصوليين، فذهب بعضهم إلى أنه يطلق على أربعة معان: الحرام، وترك الأولى، وما نهى عنه تنزيهاً، وما وقعت الشبهة في تحريمه، وهو قول الغزالي والأسدّي والزرّكشي وابن قاضي الجبل.

قال الفزالي: وأما المكروه فهو لفظ مشترك في عرف الفقهاء بين هذه المعاني الأربعة^(٤).

(١) منهاج الفصول للبيهاقوي مع الإيهام ١/٦٠ ط الكليات الأزهرية وانظر: شرح البيهاقوي ١/٤ ونهاية السؤل للإسنوي ١/٦٥، ومختصر الروضة لابن قدامة مع شرحها للطولوني ١/٣٨٧، والمختصر لابن المحام ٦٤ وشرح الكوكب المنير للفتحي ١/٤١٣.

(٢) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة (وجب).

(٣) شرح اللع ١/١٨٥ والبرهان ١/٣١٠ وللحصول للرازي ١/١٨ ط، والتحصيل ١/١٧٢، والإيهام ١/٥١، وشرح الكوكب المنير ١/٣٤٦.

(٤) المتصفي ١/٧٩.

(٥) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة (ندب).

(٦) البرهان ١/٣١٠، وشرح اللع ١/١٠٦ والمختصر ٦٣، والتحصيل ١/١٧٤.

(٧) البحر المحيط ١/٢٩٨.

(١) المصباح المنير مادة (حرم).

(٢) لسان العرب مادة (حرم).

(٣) البرهان ١/٣١٣، وللحصول ١/١٩، والتحصيل ١/١٧٤.

(٤) والبحر المحيط للزرّكشي ١/٢٢٥ ط أوقاف الكويت ومختصر الروضة مع شرحها للطولوني ١/٣٥٩.

(٥) البحر المحيط ١/٢٩٦، ٢٩٧، وشرح الكوكب المنير ١/٤٢٠.

(٦) والمتصفي ١/٦٦، وللحصول ١/٢٢٢، وانظر: التحصيل ١/١٧٥.

أقسام المكروه:

٦ - اختلف الفقهاء في تقسيم المكروه:

فقسم الحنفية المكروه إلى قسمين:

القسم الأول: المكروه كراهة تنزيه.

وهو ما كان إلى الحل أقرب، بمعنى أنه لا يعاقب فاعله أصلاً، لكن يثاب تاركه أدنى ثواب.

القسم الثاني: المكروه كراهة تحريم.

وهو إلى الحرمة أقرب، بمعنى: أنه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار: كحرمان الشفاعة، لقوله عليه السلام: «من ترك ستي لم ينل شفاعتي»^(١).

وعند محمد المكروه كراهة تحريم حرام ثبتت حرمة بدليل ظني، لأنه يرى أن ما لزم تركه إن ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراماً، وإلا يسمى مكروهاً كراهة التحريم، كما أن ما لزم الإتيان به إن ثبت ذلك فيه بدليل قطعي يسمى فرضاً، وإلا يسمى واجباً^(٢).

حكم المكروه:

٧ - اختلف الأصوليون في حكم المكروه كما اختلفوا في كونه مكلفاً بتركه أم لا ومنهياً عنه أم لا، واختلفوا كذلك في الأمر المطلق هل يتناول المكروه أم لا، والتفصيل في الملحق الأصولي.

مَكْس

انظر: مكوس



(١) حديث «من ترك ستي لم ينل شفاعتي»

أورده الضحائقي في التلويح على التوضيح (١٢٦/٢) ولم نهت إلى من أخرجه فيما لدينا من مراجع السنن والآثار.

(٢) التوضيح لمصدر الشريعة والتلويح للضحائقي ١٢٦/٢، ١٢٦ ط دار الكتب العلمية.

مكة المكرمة

الأحكام المتعلقة بمكة:

تتعلق بمكة أحكام منها:

وجوب تعظيم مكة:

٢ - يجب تعظيم مكة ^(١)، لقول النبي ﷺ: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها بشجرة، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لکم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب» ^(٢).
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (حرم ف٢).

الفصل لدخول مكة:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب للفصل لدخول مكة لفعل النبي ﷺ، فمن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بلذی طوی حتى يصبح ويفتسل ثم

التعريف:

١ - مكة: علم على البلد المعروف الذي فيه بيت الله الحرام.
واختلف في سبب تسميتها مكة بالميم فقيل: لأنها تمك الجبارين أي تلعب نخوتهم، وقيل: لأنها تمك الفاجر عنها أي تخرجه، وقيل: لأنها تجهد أهلها من قوله تمككت المعظم إذا أخرجت منه، وقيل: لأنها تجذب الناس إليها من قوله: امتك الفصل ما في ضرع أمه إذا لم يبق فيه شيئاً، وقيل لقلة مائها.

ولها أسماء كثيرة منها: بكعة، وأم القرى، والبلد الأمين، وأسماء أخرى ^(١).
ومكة كلها حرم وكذلك ما حولها، وقد بين الفقهاء حدود حرم مكة وسبب تحريمه، وما يتعلق به من الأحكام.
وتفصيل ذلك في مصطلح (حرم ف٣-١).

(١) فتح الباري ٤/ ٤١

(٢) حديث: «إن مكة حرمها الله...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٤١) ومسلم (٩٨٧/٢ - ٩٨٨) من حديث أبي شريح العلوي.

(١) شفاء الغرام ٤٨/١ - ٥٣، وإعلام الساجد ص ٧٨ - ٨٣

دخول الكفار مكة:

٦ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز لغير المسلم السكنى والإقامة في مكة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمَلِهِمْ هَذَا﴾^(١) واختلفوا في اجتياز الكافر مكة بصفة مؤقتة فذهب بعضهم إلى منعه مطلقاً وأجازة آخرون. والتفصيل في مصطلح (حرم ف ٣).

بيع دور مكة وكراؤها:

٧ - اختلف الفقهاء في حكم بيع ربايع مكة وكرائها: فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز ذلك لقوله ﷺ: «مكة حرام، حرمها الله ولا تحل بيع ربايعها ولا إجارة بيوتها»^(٢). وذهب غيرهم إلى جواز بيع دور مكة وإجارتها لأنها علي ملك أربابها. والتفصيل في مصطلح (حرم ف ١٧، ورباع ف ٥).

يدخل مكة نهائراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه فعله^(١).

وصرح الشافعية بأنه يسن الغسل لدخول مكة ولو حلالاً للاتباع ورواه الشيخان في المحرم والشافعي في الحلال^(٢).

الإحرام لدخول مكة:

٤ - ذهب الفقهاء إلى أن من أراد دخول مكة للحج أو العمرة فعليه أن يحرم من المواقيت أو من قبلها.

أما إذا أراد دخول مكة لغير الحج أو العمرة فقد اختلف الفقهاء في حكم إحرامه والتفصيل في (حرم ف ٤ - ٦).

المجاورة بمكة:

٥ - اختلف الفقهاء في حكم المجاورة بمكة، فذهب جمهورهم إلى استحباب المجاورة بمكة وذهب غيرهم إلى كراهة المجاورة بها، والتفصيل في مصطلح (حرم ف ٢٢).

(١) سورة التوبة / ٢٨

(٢) حديث: «مكة حرام حرما الله...».

أخرجه ابن أبي شيبة من حديث مجاهد مرسلاً، كذا في نصب الرتبة للزبيدي (٢٦٦/٤)، وورد بلفظ مكة منأخ، لا تباع ورباعها ولا يؤاجر بيوتها. أخرجه الدارقطني (٥٨/٣) من حديث عبد الله بن عمرو، وأعله بضمف أحد رواته وقال: لم يروه غيره.

(١) حديث: «أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٤٣٥) ومسلم (٩١٩/٢) واللفظ لمسلم.

(٢) مغني المحتاج ١/ ٤٧٩، والمهلب ١/ ٢١١، والأشباه والنظائر ص ٣٦٩، وكشاف القناع ٢/ ٤٧٦، والشرح المستعير ٤١/ ٢.

تضاعف السيئات بمكة:

٨- ذهب جماعة من العلماء إلى أن السيئات تضاعف بمكة كما تضاعف الحسنات، ومن قال ذلك ابن عباس وابن مسعود وأحمد بن حنبل ومجاهد رضي الله عنه، وغيرهم، لتعظيم البلد. وسئل ابن عباس رضي الله عنه عن مقامه بغير مكة فقال: «مالي وبلد تضاعف فيه السيئات كما تضاعف الحسنات» ^(١).

فحمل ذلك منه على مضاعفة السيئات بالحرم، ثم قيل: تضعيفها كمضاعفة الحسنات بالحرم. وقيل: بل كخارجة.

ومن أخذ بالعمومات لم يحكم بالمضاعفة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يَجْزِيهِ إِلَّا مِثْلُهَا﴾ ^(٢).

وقال النبي ﷺ: «من هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة» ^(٣). وقال بعض السلف لابنه: «يا بني إياك والمعصية فإن عصيت ولا بد، فلتكن في مواضع الفجور، لا في مواضع الأجور، لتلا يضاعف عليك الوزر، أو تعجل العقوبة» وحرر بعض

التأخرين النزاع في هذه المسألة فقال: الفائل بالمضاعفة: أراد مضاعفة مقدارها أي غلظها لا كميتها في العدد، فإن السيئة جزاؤها سيئة، لكن السيئات تتفاوت، فالسيئة في حرم الله وبلاده على بساط أكبر وأعظم منها في طرف من أطراف البلاد، ولهذا ليس من عصي الملك على بساط ملكه كمن عصاه في موضع بعيد عنه.

ويعاقب على الهم فيها بالسيئات، وإن لم يسألها. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ^(١) ولهذا عدى فعل الإرادة بالياء. ولا يقال: أردت بكذا، لما ضمنه معنى بهم، فإنه يقال: هممت بكذا. وهذا مستثنى من قاعدة الهم بالسيئة وعدم فعلها.

كل ذلك تعظيماً لحرمته، وكذلك فعل الله سبحانه وتعالى بأصحاب القليل. أمهلكهم قبل الوصول إلى بيته. وقال أحمد بن حنبل: «لو أن رجلاً هم أن يقتل في الحرم أذاقه الله من العذاب الأليم ثم قرأ الآية. وقال ابن مسعود: «ما من بلد يؤخذ العبد فيه بالهم قبل الفعل إلا مكة وتلا هذه الآية» ^(٢).

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ١٢٨

(٢) سورة الأنعام / ١٦٠

(٣) حديث: «من هم بسيئة فلم يعملها...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/ ٣٢٣) ومسلم (١١٨/ ١) من حديث ابن عباس.

(١) سورة الحج / ٢٥

(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ١٢٨، ١٢٩

مُكَلَّف

انظر: تكليف

مُكُوس

التعريف:

١- المكوس: جمع مكس. وأصل المكس - في اللغة: النقص والظلم، ودرهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية، أو درهم كان يأخذه المصدق بعد فراغه من الصدقة^(١). ويطلق المكس - كذلك - على الضريبة يأخذها المكاس عن يدخل البلد من التجار^(٢).

وقال ابن عابدين: المكس ما يأخذه العشار. والمكاس: هو الذي يأخذ من أموال الناس شيئاً مرتباً في القالب، ويقال له العشار لأنه يأخذ العشور في كثير من البلاد^(٣). ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - العشور:

٢ - العشور: جمع عشر، وهو لغة الجزء من عشرة أجزاء.



(١) القاموس للحج، ولسان العرب.

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) مواهب الجليل ٢/ ٤٩٤، والفرغاني والتهذيب ١/ ٥٦٦ -

٥٦٧، وحاشية ابن عابدين ٢/ ١٤٥.

ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدي عنها^(١).

والصلة بين الخراج والمكوس أن كلا منهما يوضع في بيت المال للإتفاق على مصالح المسلمين، ويفترقان في أن الخراج يوضع على رقاب الأرض، أما المكس فيوضع على السلع المعلقة للتجارة.

الحكم التكليفي:

٦- من المكوس ما هو مضموم ومنهي عنه ومنها ما هو غير ذلك.

فالمكوس المضمومة والمنهي عنها هي غير نصف العشر الذي فرضه عمر رضي الله عنه على تجارة أهل الذمة، وكذلك هي غير العشر الذي ضربه على أموال أهل الحرب بمحض من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ولم ينكره عليه أحد منهم فكان إجماعاً سكوتياً^(٢).

وقد وردت في المكوس المضمومة والمنهي عنها - وهي غير ما سبق ذكره - نصوص تحرمها وتغلظ أمرها منها ما روي عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يدخل الجنة صاحب مكس»^(٣).

وفي الاصطلاح يطلق على معنيين:

الأول: عشر التجارات والبياعات.

والآخر: عشر الصدقات أو زكاة الخارج من الأرض^(١).

ب - الجباية:

٣ - الجباية في اللغة: الجمع يقال جبي المال والخراج: جمعه. والجباية في الاصطلاح: جمع الخراج والمال^(٢).

والصلة بين المكوس والجباية هي أن الجباية أهم لأن الجباية تشمل جمع المال من زكاة أو صدقات أو غير ذلك.

ج - الضرائب:

٤ - الضرائب جمع ضريبة، وهي التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها.

وهي أيضاً: ما يأخذه المالكس^(٣).

والصلة بينهما أن الضريبة أهم.

د - الخراج:

٥ - الخراج هو: ما يحصل من غلة الأرض.

أما في الاصطلاح فهو كما قال الماوردي

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٨٦.

(٢) نيل الأوطار ٨/ ٢٢١ ط دار الجبلى .

(٣) حديث: «لا يدخل الجنة صاحب مكس» رواه أحمد وأبو داود

والحاكم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه.

(١) الهداية مع شروحاتها ٢/ ١٧١.

(٢) لمصباح الثير، وقواعد الفقه للبركني.

(٣) لسان العرب: مادة (ضرب) و(مكس).

للفقراء أخلها صدقة، ويجوز أخلها لهم
ولغيرهم هبة وشراء ووفاء عن أجره سيما إن
اعطاها الناصب لمن لا يعلم حالها كان قبضه
لها بحق لأن الله لم يكلفه ما لم يعلم، قاله
الشيخ تقي الدين وهو متجه، وعقب الشطي
على الرحيباني بتعقيب جاء فيه: وقال الشيخ
تقي الدين إن المكوس إذا أقطعها الإمام الجند
فهو حلال لهم إذا جهل مستحقها، وكذا إذا
رتبها للفقراء وأهل العلم^(١).

قال السفوي: يريد بصاحب المكس الذي
يأخذ من التجار إذا مروا عليه مكسا باسم
العشر أي الزكاة، وقال الحافظ المنذري: أما
الآن فإنهم يأخذون مكسا باسم العشر، ومكسا
آخر ليس له اسم، بل شيء يأخذونه حراما
وسحتا، ويأكلونه في بطونهم نارا، حجتهم فيه
داحضة عند ربهم، وعليهم غضب ولهم عذاب
شديد^(٢).

الأحكام المتعلقة بالمكوس:

احتساب المكس من الزكاة:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز
احتساب المدفوع مكسا من الزكاة.
وذهب آخرون إلى جواز احتسابه من
الزكاة.
وللتفصيل (ر: زكاة ف ١٣٢).

أخذ الفقراء للمكوس:

٨ - المكوس بمعنى المال المأخوذ من صاحبه
ظلماً، نص الرحيباني على حكمه بقوله: يتجه
أن المال الحرام الذي جهل أربابه وصار
مرجعه لبیت المال كالمكوس والغصوب
والخيناتات والسرقات المجهول أربابها يجوز

أثر أخذ المكوس في سقوط وجوب

الحج:

٩ - عند الحنفية في اعتبار ما يؤخذ في طريق
الحج من المكس والخفارة علراً قولان، والمتمد
عنهم عدم اعتباره علراً^(٣).

وعند المالكية يعتبر الأمن على المال في الحج
فإن كان في الطريق مكاس يأخذ من المال شيئاً
قليلاً ولا ينكت بعد أخذه لذلك الأقليل ففيه
قولان أظهرهما عدم سقوط الحج، والثاني
سقوطه.

قال في التوضيح إن كان ما يأخذه المكاس
غير معين أو معيناً محجفاً سقط الوجوب وفي

(١) مطلب أولي النهى ٤/ ٦٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ١٤٤ ط بولاق

(٣) الزواجر عن ارتكاب الكبائر لابن حجر الهيتمي ١/ ١٦٨

واكتب لهم كتابا بما تأخذ منهم إلى مثلها من الخول^(١).

معاملة من غالب أمواله حرام:
١١ - سئل ابن تيمية عن حكم معاملة من غالب أموالهم حرام مثل المكاسين وأكلة الربا وأشباههم فهل يحل أخذ طعامهم بالمعاملة أم لا ؟ فلجأ: إذا كان في أموالهم حلال وحرام ففي معاملتهم شبهة، لا يحكم بالتحريم إلا إذا عرف أنه يعطيه ما يحرم إعطاؤه، ولا يحكم بالتحليل إلا إذا عرف أنه أعطاه من الحلال، فإن كان الحلال هو الأغلب قيل يحل للمعاملة، وقيل بل هي محرمة^(٢).



غير للمحرف قولان أظهرهما عدم السقوط وهو قول الأبهري واختاره ابن العربي وغيره^(١). ولم يعبر الشافعية والحنابلة بالمكس أو المكاس وإنما عبروا بالرصدي أو العدو الذي يطلب خفارة^(٢).

الشهادة على المكوس:

١٠ - تجوز الشهادة على المكوس لأجل رد الحقوق إلى أربابها^(٣) كما يجوز كتابتها حتى لا يتكرر أخذها: يقول أبو يوسف: حدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان على مكس مصر فذكر أن حمير بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كتب إليه: أن انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم العين، ومما ظهر من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً وما نقص فيحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فإن نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً، وإذا مر عليك أهل الذمة فخذ مما يديرون من تجارتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فيحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً،

(١) لخراج ص ١٣٦-١٣٧ ط. المطبعة السلفية محب الدين

الحلي، وانظر الأموال لأبي حنيفة، ١٦٦٢، ١٦٨٥

(٢) الفتاوى الكبرى ٢٩/٢٧٢ - ٢٧٣

(١) مواهب الجليل ٣/٤٩٤ - ٤٩٥

(٢) مفتي للحتاج ١/٤٦٥، والفتي مع الشرح الكبير ٣/١٦٨

(٣) الفلوي ٤/٣٣٠

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم فى الجزء الثامن والثلاثين

أ

- ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.
- ابن حجر المصقلاتي: هو أحمد بن علي:
تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩.
- ابن حجر الهيتمي: هو أحمد بن حجر:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧.
- ابن حمدون: هو أحمد بن يوسف بن أحمد:
تقلت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٢.
- ابن حنبل: هو أحمد بن حنبل:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- ابن خلدون: هو عبد الرحمن بن محمد:
تقلت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٩.
- ابن خوير منداد: هو محمد بن أحمد:
تقلت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٧.
- ابن دقيق العيد: هو محمد بن علي:
تقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩.
- ابن رستم: هو إبراهيم بن رستم:
تقلت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥.
- ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الجلد):
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨.
- ابن أبي داود: هو عبد الله بن سليمان:
تقلت ترجمته في ج ٣٢ ص ٣٤٣.
- ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة:
تقلت ترجمته في ج ٣٥ ص ٣٧١.
- ابن أبي الصيف اليميني: هو محمد بن إسماعيل:
تقلت ترجمته في ج ٣٧ ص ٣٧١.
- ابن أمي عسرون: هو عبد الله بن محمد:
تقلت ترجمته في ج ٣٧ ص ٣٧١.
- ابن أبي ليلي: هو محمد بن عبد الرحمن:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.
- ابن تيمية (تلميذ الدين): هو أحمد بن عبد الحليم:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦.
- ابن الجوزي: هو عبد الرحمن بن علي:
تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨.
- ابن حامد: هو الحسن بن حامد:
تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨.

ابن الرقعة: هو أحمد بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤.

ابن الزاغوني (٤٥٥ - ٥٢٧هـ)

هو علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني، أبو الحسن، البغدادي فقيه حنبلي أصولي، سمع من أبي جعفر بن المسلمة، وعبد الصمد بن المأمون وغيرهما حدث عنه السلفي، وابن ناصر، وابن عساكر، وأبو موسى المديني، وعلي بن عساكر البطائحي، وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم.

قال ابن رجب: كان متفنا في علوم شتى من الأصول والفروع، والحديث، والوعظ، وصنف في ذلك كله.

من تصانيفه: «الإقناع» و«الواضح» و«الخلاص الكبير» في الفقه، و«الإيضاح» في أصول الدين، و«فرر البيان» في أصول الفقه، و«مجالس في الوعظ».

[سير أعلام النبلاء ١٩/٦٠٥، والأعلام ٣١٠/٤]

ابن السبكي: هو عبد الوهاب بن علي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

ابن سماعه: هو محمد بن سماعه

التميمي:

تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١.

ابن السمعاتي: هو منصور بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

ابن السيد: هو عبد الله بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩.

ابن سيرين: هو محمد بن سيرين:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

ابن شاس: هو عبد الله بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠.

ابن الصباغ: هو عبد السيد بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢.

ابن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن عابدين: محمد أمين بن عمر:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن عباس: هو عبد الله بن عباس:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله بن

محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠.

المصري ثم الدمشقي، المعروف بابن
الفركاح، برهان الدين. فقيه شافعي. سمع
من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر، ويحيى
الصيرفي وغيرهم.

من تصانيفه: «تعليق على التنبية» في فقه
الشافعية، و«تعليق على مختصر ابن
الحاجب» في أصول الفقه.

[طبقات الشافعية الكبرى ٣١٢/٩،
ومعجم المؤلفين ١ - ٤٣]

ابن فورك: هو محمد بن الحسن:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢.

ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم
المالكي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢.

ابن قاسم العبادي: هو أحمد بن قاسم:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢.

ابن القاسم الغزي: هو محمد بن قاسم:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢.

ابن قدامة: هو عبد الله بن أحمد:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.

ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.

ابن عبد الحكم: هو عبد الله بن الحكم:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام
ابن يوسف:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

ابن عبدوس: هو محمد بن إبراهيم:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

ابن العربي: هو محمد بن عبد الله:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

ابن حرفة: هو محمد بن محمد بن حرفة:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

ابن عطية: هو عبد الحق بن غالب:
تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١.

ابن عقيل: هو علي بن عقيل:
تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١.

ابن عمر: هو عبد الله بن عمر:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

ابن عمرو: هو عبد الله بن عمرو:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩.

ابن الفركاح (٦٦٠ - ٧٢٩هـ):

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن
سباع بن ضياء، أبو إسحاق، الفزاري،

ابن كثير: هو إسماعيل بن عمر: تقلدت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠	ابن مفلح: هو محمد بن مفلح: تقلدت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١
ابن كثير: هو محمد بن إسماعيل: تقلدت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠	ابن المقرئ: هو إسماعيل بن أبي بكر: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
ابن لبابة: هو محمد بن عمر بن لبابة: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
ابن ماجة: هو محمد بن يزيد: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	ابن المواز: هو محمد بن إبراهيم: تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢
ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك: تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢	ابن ناجي: هو قاسم بن عيسى: تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤١
ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠	ابن لميم: هو زين الدين بن إبراهيم: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
ابن المسيب: هو سعيد بن المسيب: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤	ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
ابن معن: (٤٩٧ - ٥٧٦)	ابن وهب: هو عبد الله بن وهب: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
هو محمد بن سعيد بن معن القرظي الملحجي اليمني المعروف بابن معن، فقيه شافعي، محدث، ولي القضاء في عدن .	الأبهري: هو محمد بن عبد الله: تقلدت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٦٧
من تصانيفه: «المستقصى في ذكر سنن المصطفى»، و«مختصر إحياء علوم الدين».	أبو إسحاق الإسفرائيني: هو إبراهيم بن محمد: تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
[طبقات فقهاء اليمن ص ٢٢٥، ومرآة الجنان ٣/ ٤٠٣، وهدية المارفين ٦/ ٩٩]	

أبو بَرَزَة (؟ - ٦٠ وقيل ٦٤هـ)

هو نضلة بن عبيد بن عابد، أبو برزة، الأسلمي، صحابي روى عن النبي ﷺ، وأبي بكر الصديق. وعنه الأزرق بن قيس، وسعيد بن عبد الله بن جريج، وعبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير، وكثانة بن نعيم الصلوي، سكن المدينة، وشهد فتح مكة، وحضر مع علي بن أبي طالب قتال الخوارج بالنهرवान، وورد المدائن في صحبتها، وغزا بعد ذلك خراسان فمات بها.

[أسد الغابة ٥/ ٣١، وتهذيب الكمال ٤٠٧/ ٢٩، ٧٣/ ٢٣، وسير أعلام النبلاء ٤٠/ ٣].

أبو بصرة الغفاري (؟ - ٩)

هو حميل بن بصرة بن وقاص بن حاجب ابن غفار، أبو بصرة الغفاري، صحابي روى عن النبي ﷺ، وعن أبي ذر الغفاري.

روى عنه: تميم بن فرع المهري، وأبو الهيثم سليمان بن عمرو العتاري، وعبيد ابن جبر، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة وغيرهم.

روى له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

[تهذيب الكمال ٧/ ٤٢٣ - ٤٢٤، والاستيعاب ١/ ٥٣٨، وأسد الغابة ٢/ ٥٥ وتهذيب التهذيب ٣/ ٥٦]

أبو بكر الباقلائي: هو محمد بن الطيب: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢. أبو بكر بن سابق (؟ - ٣٠٨هـ).

هو محمد بن سابق بن عبد الله بن سابق، أبو بكر، الأموي. وقيل محمد بن عبد الله بن سابق البيري، فقيه مالكي، حافظ للمذهب. روى عن سعيد بن تامر، وسليمان بن نصر وغيرهما.

[اللبواب للمذهب ٢/ ١٩٢]

أبو بكر بن عبد العزيز: هو أحمد بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ٣٤ ص ٣٢٧.

أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبد الله: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

أبو بكر الصديق: هو عبد الله بن أبي قحافة :

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦.

أبو بكر الصيرفي: هو محمد بن عبد الله: نقلت ترجمته في ج ٣٧ ص.

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦.

أبو الجوزاء (٢ - ٨٣هـ):

هو أوس بن عبد الله، أبو الجوزاء، الربيعي، البصري، حدث عن عائشة، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم. وعنه أبو الأشهب العطاردی، وعمرو بن مالك النكري، وبديل بن ميسرة وغيرهم. كان أحد العباد الذين قاموا على الحجاج، فقليل أنه قتل يوم الجماجم سمعه عمرو بن مالك يقول: ما لعنت شيئا قط، ولا أكلت شيئا ملعوناً قط ولا أذيت أحداً قط.

[سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٧١، وتهذيب التهذيب ١ / ٣٨٣]

أبو حامد الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء: هو هويم بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو ذر: هو جندب بن جنادة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣.

أبو رافع: هو أسلم مولى رسول الله ﷺ

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧.

أبو زيد الدبوسي (٣٢٧ - ٤٣٠ هـ) هو

عبد الله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

أبو سعيد الخدري: هو سعد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو شجاع:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٧

أبو صالح السمان: (ولد في خلافة عمر

- ١٠١ هـ):

هو ذكوان بن عبد الله مولى أم المؤمنين جويرية الغطفانية، كان من كبار العلماء بالمدينة. سمع من سعد بن أبي وقاص، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله ابن عمر وغيرهم. وحدث عنه ابنه سهيل بن أبي صالح، والأعمش، وسُيَمِّي، وزيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، والزهري وغيرهم، قال عنه الإمام أحمد: ثقة، من

أجل الناس وأوثقهم، قال الأعمش: كان أبو صالح مؤذناً فأبطأ الإمام، فأماً فكان لا يكاد يجيزها من الرقة والبكاء.

[طبقات ابن سعد ٣٠١/٥، وسير أعلام النبلاء ٣٦/٥]

أبو طالب: هو أحمد بن حميد الحنبلي:

تقلمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧.

أبو الطاهر: (كان حياً عام ٥٢٦ هـ).

هو إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير، أبو الطاهر، التنوخي، المهدي. محدث، لغوي، فقيه مالكي، من المبشرين في المذهب المترفعون عن درجة التقليد إلى درجة الاختيار والترجيح، تفقه على أبي الحسن اللخمي، والسيوري، وغيرهما.

من تصانيفه: «الأثور البديعة إلى أسرار الشريعة»، و«التنبيه»، و«التذهيب على التهذيب»، وكتاب «المختصر» ذكر فيه أنه أكمله سنة ٥٢٦ هـ.

[الديح المذهب ٢٦٥/١، وشجرة النور الزكية ص ١٢٦]

أبو طاهر الدباس: هو محمد بن محمد: تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو العباس بن سروج: هو أحمد بن عمر: تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩.

أبو حبيد: هو القاسم بن سلام:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو علي: هو الحسن بن الحسين بن أبي هريرة:

تقلمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٨.

أبو علي الفارقي (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ).

هو الحسن بن إبراهيم بن برهون الفارقي شيخ الشافعية في عصره، ولي قضاء واسط. تفقه على أبي عبد الله محمد بن بيان الكازروني، وأبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر بن الصباغ وغيرهما. سمع من أبي جعفر بن مسلحة وأبي الفاتم ابن المأمون وغيرهم. وعنه الصائن بن عساكر، وأبو سعد بن عمرو وغيرهما.

قال السمعاني: كان إماماً زاهداً ورعاً، قائماً بالحق.

من تصانيفه: «الفتاوى»، و«الفوائد على المذهب للشيرازي» في الفروع.

[سير أعلام النبلاء ٦٠٨/١٩، والأعلام ١٧٨/٢، ومعجم المؤلفين ٣/٤١٥]

- أبو عمرو بن الصلاح: هو عثمان بن
عبد الرحمن: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.
- أبي بن كعب: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- أبو عمرو الداثي: هو عثمان بن سعيد: نقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٣.
- أبو الفضل الموصلبي: هو عبد الله بن محمود: نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣.
- أبو القاسم القشيري: هو عبد الكريم بن هوازن: نقلت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٦.
- أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨.
- أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨.
- أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- أبو الوليد الباجي: هو سليمان بن خلف: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.
- أبو يعلى: هو محمد بن الحسين: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.
- أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- أبي بن كعب: نقلت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩.
- الأثرم: هو أحمد بن محمد: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- الأجهوري: هو علي بن محمد: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- أحمد بن حنبل: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.
- الأفريقي: هو أحمد بن حمدان: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.
- الأزهري: هو محمد بن أحمد الأزهري: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.
- إسحاق بن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.
- الإسنوي: هو عبد الرحيم بن الحسن: نقلت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩.
- الأشهب: هو أشهب بن عبد العزيز: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

ب



أصبع: هو أصبع بن الفرج:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

الإصطخري: هو الحسن بن أحمد:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية:

تقلمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١.

أنس بن مالك:

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦.

الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.

أوس بن حذيفة : (٩ - ٥٩) : هو أوس

ابن حذيفة بن أوس، الثقفى:

وهو أوس بن أبي أوس، صحابي، كان من

وفد على النبي ﷺ في وفد ثقيف من بني

مالك. روى عن النبي ﷺ، وعن علي بن

أبي طالب رضي الله عنه، وعنه ابنه عمرو،

وابن ابنه عثمان بن عبد الله، والنعمان بن سائب

وجماعة.

[أسد الغابة ١/ ١٦٧، والإصابة ١/ ١٥٠،

وتهذيب التهذيب ١/ ٣٨١]

أيوب السخيتاني: هو أيوب بن أبي تميمة

كيسان:

تقلمت ترجمته في ج ٢٢ ص ٣١١.

الباجي: هو سليمان بن خلف:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.

الباقلاني: هو محمد بن الطيب:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.

البخاري: هو محمد بن إسماعيل:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

البراء بن عازب:

تقلمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥.

البُرزلي: هو أبو القاسم بن أحمد بن

محمد:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

اليزدوي: هو علي بن محمد:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

البغوي: هو الحسين بن مسعود:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

بلال بن الحارث المزني:

تقلمت في ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١.

ث

الثوري: هو سفهان بن سعيد:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥.

ج

جابر بن زيد:
تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨.
الجرجاني: هو علي بن محمد:
تقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦.
الخصاص: هو أحمد بن علي:
تقلت في ج ١ ص ٣٤٥.

جعفر بن أبي طالب:
تقلت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٨.

البليغني: هو عمر بن رسلان:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

البندنجي: هو محمد بن هبة الله:
تقلت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢.

بهرام: هو بهرام بن عبد الله:
تقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٧٥.

البهوتي: هو منصور بن يونس:
تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

البوطي: هو يوسف بن يحيى:
تقلت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦.

البيضاوي: هو عبد الله بن عمر:
تقلت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩.

البيهقي: هو أحمد بن الحسين:
تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧.

ث

الثاني: هو محمد بن إبراهيم:
تقلت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٧.

التسولي: هو علي بن عبد السلام:
تقلت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٩.

ح

الخليفي: هو الحسن بن الحسن:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

حماد بن أبي سليمان:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

حماد بن سلمة:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠.

الحموي: هو أحمد بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١.

خ

الخادمي: هو محمد بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ٣ ص ٣٨٢.

الخرشي: هو محمد بن عبد الله:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

الخطايي: هو حمد بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

الحلال: هو أحمد بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

حديقة بن اليمان:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩.

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦.

الحسن بن حي: هو الحسن بن صالح:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحسن بن زياد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحسن بن صالح:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحسن بن علي:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢.

الحطاب: هو محمد بن محمد بن

عبد الرحمن:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧.

الحكم: هو الحكم بن عتيبة:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠.

خير الدين الرملي: هو خير الدين بن
أحمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩.

الربيع: هو الربيع بن أنس:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١.

ربيعة الرأي: هو ربيعة بن فروخ:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

الرحياني: هو مصطفى بن سعد:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١.

الرملي: هو محمد بن أحمد بن حمزة:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

الرملي الكبير: هو أحمد بن حمزة:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

الروياتي: هو عبد الواحد بن إسماعيل:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

د

الدارقطني: هو علي بن عمر:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٥.

الدردير: هو أحمد بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠.

الدسوقي: هو محمد بن أحمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠.

ر

الرازي: هو أحمد بن علي الجصاص:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥.

الرازي: هو محمد بن عمر:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

رافع بن خديج:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٦.

ز

الزاهدي: هو مختار بن محمود:

نقلت ترجمته في ج ١٩ ص ٣١٤.

الزجاج: هو إبراهيم بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦.

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢.

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

زريق بن حيوان (٢ - ١٠٠هـ):

هو سعيد بن حيان، أبو المقدام، الدمشقي، مولى بني فزارة وزريق - أو زريق - لقبه إياه عبد الملك بن مروان، ولأه الوليد وسليمان وعمر عشور أموال التجارة، روى عن مسلم بن قرظة الأشجعي وعمر بن عبد العزيز، وعنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وأخوه يزيد بن يزيد ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات - في الزاي فقط - له في مسلم حديث واحد: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم... الحديث».

[تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧٣].

زفر: هو زفر بن الهذيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

زكريا الأنصاري: هو زكريا بن محمد

الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

زيد بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

السبكي الكبير: هو علي بن عبد الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.

سحنون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

السدي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣.

السرخسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣.

السروجي: (٦٣٧ وقيل ٦٣٩ - ٧١٠ وقيل

٧٠١ هـ):

هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، أبو

العباس، شمس الدين، السروجي، فقيه

حنفي، تفقه على أبي الربيع سليمان بن أبي

العز، وأبي الظاهر إسحاق بن علي بن يحيى

والشيخ نجم الدين. كان مشاركاً في علوم

وجمع وصنف وأفتى ودرس.

- من تصانيفه: «اعتراضات على ابن نيمية»
في علم الكلام، و «شرح الهداية» وسماء
الغاية ولم يكمله.
[الجواهر المضية ١/ ٥٣ - ٥٤، والدرر
الكامنة ١/ ٩١، معجم المؤلفين ١ -
٢/ ١٤٠].

سميد بن جبير:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.

سميد بن المسيب:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤.

سلمان الفارسي:

تقلمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨.

السمعاني: هو محمد بن منصور:

تقلمت ترجمته في ج ٣١ ص ٣٦٠.

السموأل بن يحيى (؟ نحو ٥٧٠ هـ)

هو سموأل بن يحيى بن عباس، المغربي،
مهندس رياضي، عالم بالطب، والحكمة
أصله من المغرب ثم انتقل إلى فارس.

من تصانيفه: «المنبر» في مساحة أجسام
الجواهر المختلطة لاستخراج مقدار
مجهولها، و«القومي» في الحساب الهندي،
و «المثلث القائم الزاوية». و«المفيد الأوسط»
في الطب، و«إعجاز المهندسين».

[الأعلام ٣/ ٢٠٥، وطبقات الأطباء

٣٠/ ٢]

سويد بن النعمان: هو سويد بن النعمان

ابن مالك:

تقلمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٩.

السيوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

ش

الشاشي: هو محمد بن أحمد:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

الشافعي: هو محمد بن إدريس:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

الشبراملسي: هو علي بن علي:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

الشرييني: هو عبد الرحمن بن محمد:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

الشرييني: هو محمد بن أحمد:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشرقاوي: هو عبد الله بن حجازي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشرتلائي: هو الحسن بن صمار:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

شريع: هو شريع بن الحارث:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦.

الشليبي: هو أحمد بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٣.

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤.

الشرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤.

صاحب الأنوار (٢- ٧٩٩، قيل ٧٦٦ هـ):

هو يوسف بن إبراهيم، جمال الدين، الأردبيلي، فقيه شافعي، قال ابن قاضي شهبة: ذكره العثماني، وقال: كبير القدر، غزير العلم، أئاف على السبعين، وهو باق بأردبيل.

من تصانيفه: «الأنوار لعمل الأبرار» في الفقه.

[طبقات الشافعية لقاضي شهبة ١٣٨/٣، والدرر الكامنة ٦/٢١٤، ٢١٥، والأعلام ٨/٢١٢، وكشف الظنون ١/١٩٥]

صاحب البيان: هو يحيى بن سالم

الممراني:

تقلدت ترجمته في ج ١١ ص ٢٨٩.

صاحب شرح المنتهى: هو منصور بن

يونس البهوتي:

تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥.

صاحب العدة: هو عبد الرحمن بن

محمد القوراني:

تقلدت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٥.

ص

صاحب الإنصاف: هو علي بن سليمان

المرداوي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.

من تصانيفه: «دلائل الأعلام على أصول الأحكام» شرح فيه رسالة الشافعي، وصنف في الإجماع، والحيل، وأدب القضاء، والشروط والمواثيق.

[تهذيب الأسماء واللغات ١٩٣/٢، وطبقات الشافعية ١٨٦/٣، ومعجم المؤلفين ٢٢٠/١٠]

صاحب فتح القدير: هو محمد بن عبد الواحد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

صاحب كشف الأسرار: هو علي بن محمد البزدوي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

الصاحبان: تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧.

الساوي: هو أحمد بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل:

تقلدت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤.

الصيرفي (؟ - ٣٣٠هـ):

هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي، من أهل بغداد، فقيه شافعي، محدث، أصولي، متكلم، قال النووي: من أئمة أصحابنا المتقدمين أصحاب الوجوه والمصنفين البارعين. كان نهماً عالمًا ذكيًا، وكان يقال: إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعي، تفقه على ابن سريج، وسمع الحديث من أحمد ابن منصور الرمادي ومن بعده لكنه لم يرو إلا شيئًا يسيرًا، روى عنه علي بن محمد الحلبي بمصر.

ط

طاووس بن كيسان:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨.

الطوفي (٦٥٧ - ٧١٦هـ)

هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، أبو الربيع، نجم الدين، الطوفي الصرصري - وهي نسبة إلى صرصر وهي قرية على فرسخين من بغداد - فقيه حنبلي، أصولي تفقه على زين الدين الصرصري، وتلقي الدين الزيرراتي، وقرأ العربية على محمد بن الحسين الموصلي، والأصول على التنصير الفارقي وغيرهم.

من تصانيفه: «معراج الوصول إلى علم الأصول»، و«الرياض النواضر في الأشباه

والنظار» وشرح مقامات الحريري.

[ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٦، ٣٧٠،
وشلرات اللعاب ٨/ ٧١]

عبد الله بن عمر:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

عبد الله بن مسعود:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.

عبيد بن جبر (٩ - ٧٤هـ):

هو عبيد بن جبر، أبو جعفر، السفاري،
مولاهم المصري، تابعي، روى عن مولاة أبي
بصرة السفاري، وعنه كليب بن زهبل
الخرمي. روى له أبو داود حديثاً واحداً،
وذكره القسوي في تاريخه من الثقات.
وقال ابن خزيمة: لا أرفقه. وقال ابن يونس:
يقال إن جبراً كان قبلياً عن بعث به المقوقس
إلى النبي ﷺ مع مارية، قال سعيد بن
حفير: القبط يفتخرون به.

[تهذيب الكمال ١٩/ ١٩١، وتهذيب
التهذيب ٧/ ٦١].

عثمان اليتي: هو عثمان بن مسلم:

تقلت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤٧.

عثمان بن عفان

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

المعدوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥.

ع

حائشة:

تقلت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩.

العباس بن عبد المطلب:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩.

عبد الرحمن بن هوف:

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦.

عبد السلام بن سعيد

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢.

عبد الله بن جعفر:

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦.

عبد الله بن الزبير:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩.

عبد الله بن عباس:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

- عز الدين بن عبد السلام: هو عبد العزيز
ابن عبد السلام: نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧.
عطاء بن أبي رباح: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.
عطاء بن أبي مسلم الخراساني: نقلت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٧٧.
عقبة بن عامر: نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧.
عكرمة: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.
علقمة بن قيس: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.
علي بن أبي طالب: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.
علي بن زياد: هو علي بن زياد التونسي: نقلت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٥.
علي القاري: هو علي بن سلطان الهروي: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.
عمر بن الخطاب: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢.
عمر بن عبد العزيز: نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢.
عمر بن دينار: نقلت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠.
عمر بن شريحيل (؟ - ١٦٣هـ): هو عمرو بن شريحيل، أبو ميسرة، الهمداني، الكوفي. تابعي، حدث عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم. وعنه أبو وائل، والشعبي، والقاسم بن مخيمرة، وأبو إسحاق، ومحمد بن المنتشر، وغيرهم. قال أبو وائل: كان أبو ميسرة من أفاضل أصحاب عبد الله بن مسعود. ذكره ابن حبان في الثقات وقال كان من العباد، وكانت ركبته كركبة البعير من كثرة الصلاة.
[سير أعلام النبلاء ٤/ ١٣٥، والإصابة ٥/ ١٤٦، وتهذيب التهذيب ٨/ ٤٧].
عمر بن شعيب: نقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢.
عمر بن العاص: نقلت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤.
عيسى بن عمر (؟ - ١٥٦هـ): هو عيسى بن عمر، الهمداني الكوفي، من موالى بني أسد، المقرئ، أخذ القراءة عرضاً عن طلحة بن مصرف،

الفرّاء : هو محمد بن عمر بن
عبد الوهاب :

تقلت ترجمته في ج ٣٠ ص ٣٥٧.

فيروز الديلمي (٢ - توفي في زمن عثمان
وليل ٥٣ هـ) :

هو فيروز الديلمي، أبو عبد الله
صحابي. روى عن النبي ﷺ، وعنه بنوه:
سميد والضحاك وعبد الله، ومُرّ المؤذن،
وأبو الحبير مرثد بن عبد الله اليسزني،
وأبو خراش الرعيثي وغيرهم. هو من
أبناء فارس الذين بعثهم كسرى إلى
الحبشة وهو قاتل الأسود العنسي فقال فيه
النبي ﷺ: «قتله رجل مبارك من أهل
بيت مباركين».

له في كتب السنن ثلاثة أحاديث.

[تهذيب التهذيب ٨/٣٠٥، وتهذيب
الكمال ٢٣/٣٢٢، الطبقات الكبرى لابن
سعد ٥/٥٣٣].

الفيومي: هو أحمد بن محمد:

تقلت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٦.

وعاصم بن بهللة، والأعمش. تلا عليه:
الكسائي، وعبد الرحمن بن أبي حماد. حدث
عن عطاء بن أبي رباح، وحمام الثقفي، وعنه
ابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وخلاد بن
يحيى وغيرهم وثقه ابن معين وغيره. وكان
مقرئ الكوفة في زمانه بعد حمزة، ومعه.
قال المعجلي: كوفي ثقة، رجل صالح،
كان أحد قراء الكوفة رأساً في القرآن.

[سير أعلام النبلاء ٧/١٩٩، وتهذيب
التهذيب ٨/٢٢٢].

عيسى المتكلائي: هو عيسى بن مسعود:

تقلت ترجمته في ج ٣٦ ص ٣٨٩.

غ

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣.

ف

الفخر الرازي: هو محمد بن عمر:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

ق

القدوري: هو محمد بن أحمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

القرائي: هو أحمد بن إدريس:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩.

القليوبي: هو أحمد بن أحمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.

الْقَمُولِي (٦٥٣ - ٧٢٧ هـ):

هو أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكّي، نجم الدين أبو العباس القرشي المخزومي القمولي الشافعي، نسبة إلى «قمولة» بصعيد مصر. كان إماماً في الفقه حارّفاً بالأصول والعريّة. ناب في الحكم بمصر وولي الحسبة والتدريس والقضاء في مدن عدة قال عنه ابن الوكيل: ما في مصر أفقه منه.

من تصانيفه: «البحر المحيط في شرح الوسيط» للغزالي، و«جواهر البحر»، و«الروض الزاهر فيما يحتاج إليه المسافر»، و«موضح الطريق» و«شرح الكافي» لابن الحاجب، و«تكملة تفسير ابن الخطيب».

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨.

القاضي أبو الطيب: هو طاهر بن عبد الله:

تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣.

القاضي أبو يعلّى: هو محمد بن الحسين:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

القاضي حسين: هو حسين بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩.

قاضيخان: هو حسن بن منصور:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

قاضي زاده: هو أحمد بن بدر الدين:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

القاضي زكريا الأنصاري: هو زكريا بن

محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣.

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

[الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، والبداية
والنهاية ١٤/ ١٦١، والأعلام ١/ ٢١٤،
ومعجم المؤلفين ٢/ ١٦٠].

ل

اللّخمي: هو علي بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧.

الليث بن سعد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨.

ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦.

الكرابيبي: هو الحسن بن علي:

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٠.

الكلّودّاني (٤٣٢ - ٥١٠ هـ): هو
محفوظ بن أحمد أبو الخطاب:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

الكمال بن الهمام: هو محمد بن

عبد الواحد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

م

المائريدي: هو محمد بن محمد أبو

متصور:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨.

المائري: هو محمد بن علي:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨.

مالك: هو مالك بن أنس:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

الماوردي: هو علي بن محمد:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

مجاهد بن جبر:

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

الحب الطبري: هو أحمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

محب الله بن عبد الشكور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

المحلي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠.

محمد بن حاطب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٤.

محمد بن حامد (٢ - ٣٨٣ هـ):

هو محمد بن حامد بن علي، أبو بكر، البخاري، سمع من الهيثم بن كليب الشاشي. قال الحاكم: إمام أصحاب أبي حنيفة ببلدة بخارى، وأعلمهم في النظر والجدل، وأزهدهم في الدنيا، وألزمهم لشمائل أئمتهم في العزلة والورع وتجنب السلطان. مات في بخارى وأغلقت الخوانيت له ثلاثة أيام.

[الجواهر المضية ٣ / ١١٤].

المرداوي: هو علي بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.

المروزي (٢) - توفي قبل ٧٠٠ هـ أو

بعدها بقليل):

هو عبد الله بن شرف بن نجدة، المروزي، فقيه شافعي، كان يحضر دروس تقي الدين ابن رزين. وله شعر كثير. كان معيداً بالمشهد الحسيني بالقاهرة.

من تصانيفه: «شرح التبيين».

[طبقات الشافعية الكبرى ١٠ / ٤٢].

المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١.

مسروق:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧.

مسلمة بن عبد الملك بن مروان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١.

معاوية بن أبي سفيان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢.

مغيرة بن مقسم (٢ - ١٣٣ هـ)

هو مغيرة بن مقسم، أبو هشام، الضبيّ بالولاء الكوفي. فقيه فريقي. حدث عن أبي وائل، ومجاهد، وإبراهيم النخعي، والشعبي، وعكرمة وغيرهم. وعنه سليمان التيمي، وشعبة، والثوري، وزائدة وغيرهم.

ن

قال يحيى بن معين: ثقة مأمون: قال
المعجلي: مغيرة ثقة، فقيه، إلا أنه كان يرسل
الحديث عن إبراهيم، وإذا وثق، أخبرهم
عن سمعه.

نافع: هو نافع المدني، أبو عبد الله:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

من تصانيفه: الفرائض.

النخعي: هو إبراهيم النخعي:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

[سير أعلام النبلاء ١٠/٦، وتهذيب
التهذيب ١٠/٢٦٩، ومعجم المؤلفين
٣١٣/١٢].

نوفل بن معاوية (٢) - توفي في خلافة
يزيد)

المقدم بن معد يكرب:

هو نوفل بن معاوية بن حروة، أبو معاوية،
الدليلي، صحابي. روى عن النبي ﷺ.
وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن مطيع بن
الأسود، وعراك بن مالك، وعوف بن
الحارث، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام. حضر بدرا والخندق مع
المشركين ثم أسلم وشهد الفتح وحينما
والطائف. حج مع أبي بكر سنة تسع، ومع
النبي ﷺ سنة عشر. عمر في الجاهلية
ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة.

تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٦

المقدسي: هو عبد الرحمن بن أبي حمزة:
تقلدت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٥.

مكحول بن شهران:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

المنذري: هو عبد العظيم بن عبد القوي:
تقلدت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٨.

منلاسيكن: هو معين الدين الهروي:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

الموصللي: هو عبد الله بن محمود:
تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣.

[الإصابة ٣/٥٧٨، وأسد الغابة ٤/٥٩٤،

وتهذيب التهذيب ١٠/٤٩٢].

النووي: هو يحيى بن شرف:
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣.

وغيرهم، وعنه بNDAR والقلاس، وأبو بكر
الأعور، والكديمي وغيرهم. قال أبو حاتم:
صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به
بأس.

[سير أعلام النبلاء ٥٣٨/٩، وتهذيب
التهذيب ٢٦٦/١١].

يعلى بن أمية:
تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٧.

و

والله بن الأسقع:
تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٦.

ي

يحيى الأنصاري: هو يحيى بن سعيد بن
كيس:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤
يحيى بن كثير (؟ - ٢٠٦ هـ).

هو يحيى بن كثير بن درهم، أبو غسان
العنبري الخراساني، روى عن قرّة، وشعبة،
وعلي بن المبارك، وسليم بن أخضر



فهرس تفصیلي

٣٦-١	مصحف	٢٣-٥
١	التعريف	٥
٢	الألفاظ ذات الصلة: القرآن	٥
	الأحكام المتعلقة بالمصحف :	٥
٣	لمس الجنب والحائض للمصحف	٥
٤	لمس للمحدث حدثاً أصغر للمصحف	٦
٥	مس الجنب والمحدث للمصحف بغير باطن اليد	٦
٦	مس جلد المصحف وما لا كتابة فيه من ورقه	٧
٧	حمل غير المتطهر للمصحف وتقليبه لأوراقه وكتابته له	٧
	من يستثنى من تحريم مس المصحف على غير طهارة:	٨
٨	أ- الصغير	٨
٩	ب- المتعلم والمعلم ونحوهما	٩
١٠	مس المحدث كتب التفسير ونحوها مما فيه قرآن	٩
	مس غير المتطهر المصحف المكتوب بحروف أعجمية	٩
١١	وكتب ترجمة معاني القرآن	
١٢	صيانة المصحف عن الاتصال بالنجاسات	١٠
١٣	دخول الخلاء بمصحف	١٠
١٤	جمل للمصحف في قبلة الصلاة	١١
١٥	القراءة من المصحف في الصلاة وغيرها	١١
١٦	اتباع رسم المصحف الإمام	١٢
١٧	آداب كتابة المصحف	١٣
١٨	إصلاح ما قد يقع في كتابة بعض المصاحف من الخطأ	١٤
١٩	النقط والشكل ونحو ذلك في المصاحف	١٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥	التعشير والتحزيب والعلامات الأخرى في المصاحف	٢٠
١٥	أخذ الأجر على كتابة المصحف	٢١
١٦	مخيلة المصاحف	٢٢
١٦	بيع المصحف وشراؤه	٢٣
١٧	إجارة المصحف	٢٤
١٧	رهن المصحف	٢٥
١٨	وقف المصحف	٢٦
١٨	إرث المصحف	٢٧
١٨	القطع بسرقة المصحف	٢٨
١٩	منع الكافر من تملك المصحف والتصرف فيه	٢٩
١٩	مس الكافر المصحف وعمله في نسخ المصاحف وتصنيعها	٣٠
٢٠	السفر بالقرآن إلى أرض العدو	٣١
٢٠	استثناء المصحف من جزاء الغال بحرق متاعه	٣٢
٢١	الردة بإمانة المصحف	٣٣
٢١	الحلف بالمصحف	٣٤
٢٢	آداب تناول المصحف وتكرمه وحفظه	٣٥
٢٣	ما يصنع بالمصحف إذا يلي	٣٦
٢٤	مُصَدِّق	٣-١
٢٤	للتعريف	١
٢٤	الحكم الإجمالي	٢
٢٤	شروط المصدق إذا كان عام الولاية فيها	٣
٢٨-٢٥	مَصْرُ	٩-١
٢٥	للتعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥	ما يلحق بالمصر من فناء وتوابع	٢
٢٥	الألفاظ ذات الصلة : القرية، البلد	٣
٢٦	الأحكام المتعلقة بالمصر	
٢٦	أ- حكم الأذان في المصر	٥
٢٦	ب- اشتراط المصر لوجوب الجمعة وصحتها	٦
٢٧	ج- صلاة الجمعة على من كان خارج المصر	٧
٢٨	د- إقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين	٨
٢٨	هـ- إنشاء السقر من المصر يوم الجمعة	٩
٢٨	مُصَرَّاة	
٢٨	انتظر : تَصْرِيَة	
٢٨	مَصْلَحَة	
٢٨	انتظر : استصلاح	
٢٩ - ٣١	مُصَلَّى	٥-١
٢٩	التعريف	١
٢٩	الألفاظ ذات الصلة : المسجد	٢
٢٩	الأحكام المتعلقة بالمصلى	
٢٩	أ- صلاة العيدين في المصلى	٣
٣٠	ب- صلاة النساء في مصلى العيد	٤
٣١	ج- إجراء أحكام للمسجد على المصلى	٥
٣٢	مُصَوِّر	
٣٢	انتظر : تصوير	

٣٢	مُصَيَّة	
٣٢	انتظر : استرجاع	
٣٢	مصيد	
٣٢	انتظر : صيد	
٣٥-٣٢	مضاجعة	٥-١
٣٢	التعريف	١
٣٢	أحكام للمضاجعة:	
٣٢	مضاجعة الرجل الرجل ، والمرأة المرأة	٢
٣٣	مضاجعة الصبيان الصبيان	٣
٣٤	مضاجعة الصبيان الكبار	٤
٣٤	مضاجعة الحائض	٥
٩٩-٣٥	مُضَارَبَة	٧٧-١
٣٥	التعريف :	١
٣٥	الألفاظ ذات الصلة : الإيفاض، القرض، الشركة .	٢
٣٧	مشروعية المضاربة	٥
٣٨	صفة عقد المضاربة	٦
٣٨	المضاربة المطلقة والمقيدة	٧
٣٩	أركان المضاربة :	٨
٤٠	شروط المضاربة :	
٤٠	ما يتعلق بالصيغة من الشروط	٩
٤١	ما يتعلق بالعاقدين من الشروط	١٠
٤٢	مضاربة غير المسلم	١١

	ما يتعلق برأس مال المضاربة من الشروط :	٤٣
١٢	أولاً: كون رأس المال من الدراهم والدينارين :	٤٣
١٣	أ- المضاربة بالعروض	٤٣
١٤	ب- المضاربة بالتبر	٤٦
١٥	ج- المضاربة بالمغشوش من الثقلين	٤٦
١٦	د- المضاربة بالفلوس	٤٦
١٧	هـ- المضاربة بالمنفعة	٤٧
١٨	و- المضاربة بالصرف	٤٧
١٩	ثانياً: كون رأس مال المضاربة معلوماً :	٤٧
٢٠	المضاربة بأحد الكيسين أو الصرتين	٤٨
٢١	ثالثاً: كون رأس مال المضاربة عيناً :	٤٨
٢٢	أ- المضاربة بالدين على العامل	٤٨
٢٣	ب- المضاربة بدين على غير العامل :	٥٠
٢٤	رابعاً: كون رأس مال المضاربة مسلماً إلى العامل	٥٠
٢٥	المضاربة بالوديعة	٥١
٢٦	المضاربة بالمقصوب	٥٢
٢٧	المضاربة بالمال المشاع	٥٣
	ما يتعلق بالربح من الشروط :	٥٣
٢٨	أولاً: كون الربح معلوماً	٥٣
٢٩	ثانياً: كون الربح جزءاً شائعاً	٥٣
٣١	خامساً: ما يتعلق بالعمل من الشروط	٥٥
	تصرفات المضارب :	٥٥
٣٢	الأول: ماله عمله من غير نص عليه	٥٥
٣٣	سفر العامل بمال المضاربة	٥٦
	-٤١٣-	

٣٤	الثاني: ما ليس للمضارب عمله إلا بالنص عليه	٥٨
	الثالث : ما للمضارب عمله إذا قيل له اعمل برأيك وإن	٦١
٣٥	لم ينص عليه	
٣٦	الرابع : ما ليس للمضارب عمله أصلاً	٦٢
٣٧	الشروط الفاسدة في عقد المضاربة :	٦٢
٣٨	أ- شرط اشتراك المالك في العمل	٦٣
٣٩	ب- شرط قدر معين من الربح	٦٤
٤٠	ج- اشتراط ضمان المضارب عند التلف	٦٤
٤١	توقيت المضاربة أو تعليقها	٦٤
	تصرفات رب المال :	٦٥
٤٢	أ- معاملة المضارب المالك بمال المضاربة	٦٥
٤٣	ب- المراجعة في المضاربة	٦٦
٤٤	ج- الشفعة في المضاربة	٦٧
٤٥	د- تعدد المضارب أو رب المال	٦٨
٤٦	يد المضارب	٦٩
	آثار المضاربة الصحيحة :	٦٩
	ما يستحقه المضارب في المضاربة الصحيحة	٦٩
٤٧	أولاً : نفقة المضارب	٧٠
٤٨	ثانياً : الربح المسمى	٧٣
٤٩	الزيادة الحاصلة من مال المضاربة	٧٥
٥٠	جبر تلف مال المضاربة وخسارته	٧٦
٥١	ما يستحقه رب المال في المضاربة الصحيحة	٧٨
٥٢	زكاة مال المضاربة	٧٨

٥٣	آثار المضاربة الفاسدة	٧٨
	اختلاف رب المال والمضارب :	٨٠
	أولاً : اختلاف رب المال والمضارب في العموم	٨٠
٥٦	والخصوص	
٥٧	ثانياً : اختلاف رب المال والمضارب في قدر رأس المال	٨١
	ثالثاً : الاختلاف بين رب المال والمضارب في أصل	٨٢
	المضاربة :	
٥٨	أ - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو قرضاً	٨٢
٥٩	ب - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو بضاعة	٨٣
٦٠	ج - اختلافهما في كون رأس المال مضاربة أو غصباً	٨٤
٦١	د - اختلافهما في كون العقد مضاربة أو وكالة	٨٤
٦٢	هـ - جمود العامل المضاربة	٨٤
	رابعاً : اختلاف رب المال والمضارب في كون ما اشترى	٨٥
٦٣	للمضاربة أو للعامل	
٦٤	خامساً : اختلافهما في النهي بعد الإذن	٨٧
	سادساً : اختلاف رب المال والمضارب في صحة عقد	٨٧
٦٥	المضاربة أو فساده	
	سابعاً : اختلاف رب المال والمضارب في تلف رأس	٨٧
٦٦	المال	
	ثامناً : اختلاف رب المال والمضارب في الربح الحاصل	٨٨
٦٧	بالمضاربة	
	تاسعاً : اختلاف رب المال والمضارب في قدر الجزء	٨٨
٦٨	المشروط من الربح	
٦٩	عاشرًا : اختلاف رب المال والمضارب في رد رأس المال	٨٩

٩٠	انفساخ المضاربة :	
٩٠	أولاً : موت رب المال أو المضارب :	٧٠
٩١	ثانياً : فقدان أهلية أحدهما أو نقصها :	
٩١	أ - الجنون :	٧١
٩١	ب - الإغماء :	٧٢
٩١	ج - الحجر :	٧٣
٩١	ثالثاً : فسخ المضاربة	٧٤
٩٣	رابعاً : تلف رأس مال المضاربة	٧٥
٩٦	خامساً : استرداد رب المال رأس مال المضاربة	٧٦
٩٨	سادساً : ردة رب المال أو المضارب	٧٧

٩٩	مُضَارَّة
----	-----------

انتظر : ضرر

٩٩	مَضَامِين
----	-----------

انتظر : بيع منهبي عنه، غرر

٩٩	مُضَيَّب
----	----------

انتظر : آنية

٩٩	مُضْطَرَّ
----	-----------

انتظر : ضرورة

٨-١	مُضَغَّة	١٠٠-١٠٢
١	التعريف	١٠٠
٢	الألفاظ ذات الصلة: العلق، النطفة، الجنين	١٠٠
	الأحكام المتعلقة بالمضغة:	١٠١
٥	حكمها من حيث الطهارة والتجاسة	١٠١
٦	عقوبة الجنابة على المضغة	١٠١
٧	أثر إسقاط المضغة في انقضاء العدة	١٠٢
٨	أثر إسقاط المضغة في وقوع الطلاق المعلق وفي النفاس	١٠٢

مَضْغُوط

١٠٢

انظر: إكراه

٩-١	مَضْمُضَة	١٠٣-١٠٩
١	التعريف	١٠٣
٢	الحكم التكليفي	١٠٣
٣	كيفية المضمضة	١٠٥
٥	الترتيب بين المضمضة وغيرها	١٠٦
٧	المبالغة في المضمضة	١٠٧
٨	المضمضة في الصَّوم	١٠٧
٩	المضمضة بعد الطعام	١٠٨

مَضْمُون

١٠٩

انظر: ضمان

	مَطَّاف	١٠٩
	انظر: طواف	
٨-١	مَطَالِع	١١١-١١٠
١	التعريف	١١٠
٢	الألقاظ ذات الصلة: رؤية الهلال	١١٠
٣	اختلاف المطالع في رؤية الهلال	١١٠
٤	أسباب اختلاف المطالع	١١٠
٥	أقوال الفقهاء في اختلاف المطالع وأدلتهم	١١١
٦	حكم الأخذ بالتأقيت والحساب في إثبات الأهلة	١١١
٧	طلب الرؤية	١١١
٨	أهم الآثار المترتبة على اعتبار اختلاف المطالع	١١١
	مُطَبَّق	١١٢
	انظر: جنون	
	مُطَرِّز	١١٢
	انظر: البسة	
٤-١	مُطْلَبِي	١١٤-١١٢
١	التعريف	١١٢
	الأحكام المتعلقة بالمطلبي:	١١٢
٢	أ- دفع الزكاة إليهم	١١٢
	-٤١٨-	

١١٢	ب - حكم كون عامل الزكاة مطلياً	٣
١١٣	ج - حق المطلي في خمس الخمس	٤
١١٤ - ١٢١	مَطل	١ - ١٦
١١٤	التعريف	١
١١٤	الآلفاظ ذات الصلة : الإنظار، التعجيل، الظلم	٢
١١٥	الحكم التكليفي	٥
١١٥	صور المَطل	
١١٥	أولاً: مَطل للمدين المعسر الذي لا يجد وقاءً لدينه	٦
١١٦	ثانياً : مَطل للمدين الغني الذي منعه العذر عن الوفاء	٧
١١٧	ثالثاً: مَطل للمدين للموسر بلا عذر	٨
١١٨	حمل المدين المماطل على الوفاء	
١١٨	أ - قضاء الحاكم دينه من ماله جبراً	٩
١١٨	ب - منعه من فضول ما يحل له من الطيات	١٠
١١٨	ج - تفريره نكقات الشكاية ورفع الدعوى	١١
١١٨	د - إسقاط عدالته ورد شهادته	١٢
١١٩	هـ - تمكين الدائن من نسخ العقد الموجب للمدين	١٣
١١٩	و - حبس المدين	١٤
١٢٠	ز - ضرب المدين المماطل	١٥
١٢٠	ح - بيع الحاكم مال المدين المماطل جبراً	١٦

١٢٢ - ١٢٥	مُطلَق	١ - ٩
١٢٢	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٢٢	الألفاظ ذات الصلة : المقيّد	٢
١٢٢	الحكم الإجمالي	٣
١٢٤	شروط العمل بالخبر المطلق	٤
١٢٤	الجرح المطلق في العدالة	٥
١٢٤	إطلاق الشهادة بالرضاع	٦
١٢٤	المطلق يحمل على الغالب	٧
١٢٥	شرط حمل المطلق على المقيّد	٨
١٢٥	المطلق ينزل على أقل المراتب	٩
١٢٥	مُطَهَّرَات	
	انظر: طهارة	
١٢٦ - ١٤٥	مَظَالِم	٢٦ - ١
١٢٦	التعريف	١
١٢٧	الألفاظ ذات الصلة: القضاء، الدعوى، التحكيم	٢
١٢٧	أقسام المظالم باعتبار ما تضاف إليه من الحقوق	٥
١٢٨	الحكم التكميلي لرفع المظالم	٦
١٢٩	حكمة مشروعية قضاء المظالم	٧
١٣١	قاضي المظالم	
١٣١	أولاً: تعيين قاضي المظالم	٨
١٣١	ثانياً: شروط قاضي المظالم	٩
١٣١	ثالثاً: رزق قاضي المظالم	١٠
١٣٢	رابعاً: اختصاصات قاضي المظالم	١١
١٣٤	الفرق بين اختصاص المظالم واختصاص القضاء	١٢

١٣	الفرق بين اختصاص المظالم والحسبة	١٣٦
	طرق النظر في المظالم ومكانه وأوقاته	١٣٦
١٤	أولاً: مجلس النظر في المظالم	١٣٦
١٥	ثانياً: التدابير المؤقتة في النظر بالمظالم	١٣٧
١٦	ثالثاً: التسوية بين الخصمين	١٣٨
١٧	رابعاً: وقت النظر في المظالم	١٣٨
١٨	خامساً: مكان المظالم	١٣٩
١٩	سادساً: للدعوى في المظالم	١٣٩
٢٠	سابعاً: القضاء بالسياسة الشرعية في المظالم	١٣٩
٢١	ثامناً: التنفيذ	١٤٠
٢٢	توقيعات قاضي المظالم	١٤٠
٢٥	كيفية ردّ المظالم	١٤٣
٢٦	توقف قبول التوبة على ردّ المظالم	١٤٤
٥-١	مَقْلَنَة	١٤٥-١٤٧
١	التعريف	١٤٥
	الأحكام المتعلقة بالمظنة	١٤٥
٢	مظنة نقض الوضوء بزوال العقل	١٤٥
٣	مظنة الشهوة عند ملاسة الرجل للمرأة	١٤٦
٤	المظنة في أحكام السفر	١٤٦
٥	المظنة في الشهادة والرواية	١٤٧
٣٤-١	مَعَابِد	١٤٧-١٦١
١	التعريف	١٤٧
٢	الألفاظ ذات الصلة : المسجد	١٤٧
	-٤٢١-	

	أقسام المعابد:	١٤٨
٣	أ - الكنيسة	١٤٨
٤	ب - البعثة	١٤٨
٥	ج - الصومعة	١٤٩
٦	د - الدير	١٤٩
٧	هـ - القهر	١٤٩
٨	و - الصلوات	١٤٩
٩	ز - بيت النار والناووس	١٤٩
١٠	الأحكام المتعلقة بالمعابد	١٤٩
١١	إحداث المعابد في أمصار المسلمين	١٥٠
١٢	هدم المعابد القديمة	١٥٠
١٣	أ - المعابد القديمة في المدن التي أحدثها المسلمون	١٥١
١٤	ب - المعابد القديمة فيما فتح عنوة	١٥٢
١٥	ج - المعابد القديمة فيما فتح صلحاً	١٥٢
١٦	إعادة المتهدم	١٥٢
١٧	ترميم المعابد	١٥٣
١٨	نقل المعبد من مكان إلى آخر	١٥٤
١٩	اعتقاد الكنيسة ببيت الله واعتقاد زيارتها قرينة	١٥٤
٢٠	الصلوة في معابد الكفار	١٥٥
٢١	النزول في الكتائس	١٥٥
٢٢	دخول المسلم معابد الكفار	١٥٥
٢٣	الإذن في دخول الكنيسة والإعانة عليها	١٥٥
٢٤	ملاعة النميمين في المعابد	١٥٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥٧	وقوع اسم البيت على المعابد	٢٥
١٥٧	بيع عرصة كنيسة	٢٦
١٥٧	بيع أرض أو دار لتتخذ كنيسة	٢٧
١٥٨	استتجار أهل اللمة داراً لاتخاذها كنيسة	٢٨
١٥٨	جعل اللمي بيته كنيسة في حياته	٢٩
١٥٨	عمل المسلم في الكنيسة	٣٠
١٥٨	ضرب الناقوس في المعابد	٣١
١٥٩	الوقف على المعابد	٣٢
١٦٠	الوصية لبناء المعابد وتعميرها	٣٣
١٦١	حكم المعابد بعد انتفاض العهد	٣٤
١٦٤ - ١٦٢	مُعَادَة	٨ - ١
١٦٢	التعريف	١
١٦٢	الحكم الإجمالي	٢
١٦٣	صور مسألة المعادة	٤
١٦٥ - ١٦٧	مُعَارَضَة	٧ - ١
١٦٥	التعريف	١
١٦٥	الألفاظ ذات الصلة: المناظرة، المناقضة	٢
١٦٥	الحكم الإجمالي	٤
١٨٣ - ١٦٧	مَعَارِ ف	٢٩ - ١
١٦٧	التعريف	١

٢	الألفاظ ذات الصلة : اللهو، الموسيقى، الغناء	١٦٧
٥	الحكم التكليفي	١٦٨
٦	علة تحريم بعض المآزف	١٦٩
	ما يحل وما يحرم من المآزف	١٦٩
٧	أ- اللدف	١٦٩
٨	ب- الكوبة	١٧٣
٩	ج- الكبير والمزهر	١٧٣
١٠	د- الأنواع الأخرى من الطبول	١٧٤
١١	هـ- اليراع	١٧٤
١٢	و- الضرب بالقضيب	١٧٥
١٣	ز- العود	١٧٦
١٤	ح- الصفاتان	١٧٦
١٥	ط- باقي المآزف الوترية	١٧٧
١٦	تعلم الموسيقى	١٧٧
١٧	اتخاذ المآزف	١٧٧
١٨	الاكتساب بالمآزف	١٧٧
١٩	الفناء مع المآزف	١٧٨
٢٠	الاستماع إلى للمآزف	١٧٨
٢١	شهادة المآزف والمستمع للمعازف	١٧٨
٢٢	التلاوي باستماع المآزف	١٧٨
٢٣	الوصية بالطبل	١٧٩
٢٤	بيع للمآزف	١٧٩
٢٥	إجارة المآزف	١٨٠
٢٦	إعارة للمآزف	١٨٠
٢٧	إبطال المآزف	١٨٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨١	ضمان المازف	٢٨
١٨١	سرقة المازف	٢٩
١٨٣	مُعَاشِرَة	
	انظر : عشرة	
١٨٣	مُعَاطَاة	
	انظر : تعاطي	
١٨٣	مُعَاقِل	
	انظر : عاقلة	
١٨٤ - ١٨٦	مُعَانَقَة	١ - ٨
١٨٤	التعريف	١
١٨٤	الألفاظ ذات الصلة : المصافحة	٢
١٨٤	الأحكام المتعلقة بالمعانقة	
١٨٤	أ - معانقة الرجل للرجل	٣
١٨٥	ب - معانقة الأرملة	٤
١٨٥	ج - معانقة ذي عاهة	٥
١٨٥	د - معانقة الصائم	٦
١٨٦	هـ - أثر المعانقة في فساد الحج والعمرة	٧
١٨٦	و - أثر المعانقة في نشر حرمة المصاهرة	٨
١٨٦	مُعَاهِد	
	انظر : عهد	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٦	مُعَاهَدَة	
	انتظر : هدنة	
١٨٨ - ١٨٧	معاوضة	٥-١
١٨٧	التعريف	١
١٨٧	حكم المعاوضة	٢
١٨٧	أقسام المعاوضة	٣
١٨٧	ثبوت خيار للجلس في المعاوضات	٤
١٨٨	الرجوع عن عقد المعاوضة لإفلاس أحد الطرفين	٥
١٨٨ - ١٩١	مُعَايَاة	٦-١
١٨٨	التعريف	١
١٨٩	بعض أمثلة المعاياة	٢
١٩٠	من مسائل الميراث	٦
١٩٢	مَعْتَوِه	
	انتظر : حته	
١٩٢	مُعَدِّل	
	انتظر : تزكية	
٢٠٠ - ١٩٢	مَعْلَن	٧-١
١٩٢	التعريف	١
١٩٢	الألفاظ ذات الصلة: الكنز، الركاز	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٣	أنواع المعادن	٤
١٩٤	الأحكام المتعلقة بالمعادن	
١٩٤	ملكية المعادن	٥
١٩٧	الواجب في المعدن	٦
٢٠٠	ما يجب في معادن البحر	٧
٢٠٠	مَعْدُونَات	
	انظر: مثليات	
٢٠١-٢٠٣	مَعْدُوم	٧-١
٢٠١	التعريف	١
٢٠١	الأحكام المتعلقة بالمعدوم	
٢٠١	أ- بيع المعدوم	٢
٢٠١	ب- الوصية بالمعدوم	٣
٢٠١	ج- الوصية للمعدوم	٤
٢٠٢	د- هبة المعدوم	٥
٢٠٢	هـ- الخلع بالمعدوم	٦
٢٠٢	و- الإجارة على معدوم	٧
٢٠٣	مَعْدُور	
	انظر: عنر	
٢٠٣	مُعْسِر	
	انظر: إفسار	

	معصفر	٢٠٣
	انظر: ألبسة	
٨-١	معصم	٢٠٥-٢٠٤
١	التعريف	٢٠٤
٢	الألفاظ ذات الصلة: المرفق، المفصل	٢٠٤
	الأحكام المتعلقة بالمعصم	٢٠٤
٤	غسل المعصم في الوضوء	٢٠٤
٥	القطع من المعصم حد السرقة والحراية	٢٠٤
٦	محل القصاص ممن قطع يدا من الساعد	٢٠٥
٧	دبة قطع اليد من المعصم	٢٠٥
٨	ما يجوز النظر إليه من المرأة عند الخطبة	٢٠٥
٢٣-١	معصية	٢١٨-٢٠٦
١	التعريف	٢٠٦
٢	الألفاظ ذات الصلة: الزلة	٢٠٦
٣	أقسام المعاصي باعتبار ما يترتب عليها من عقوبة	٢٠٦
٤	أقسام المعاصي باعتبار ميل النفس إليها	٢٠٧
٥	آثار المعاصي	٢٠٨
٦	استلراج أهل المعاصي بالنعم	٢١١
٧	أحوال الناس في فعل الطاعات واجتناب المعاصي	٢١١
٨	التوبة عن المعصية	٢١٢
٩	الإصرار على المعصية	٢١٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
--------	---------	---------

٢١٣	التصلق عقب للمعصية	١٠
٢١٤	ستر المعصية	١١
٢١٤	للجاهرة بالمعاصي	١٢
٢١٥	سفر للمعصية	١٣
٢١٥	أثر مقارنة للمعاصي لأسباب الرخص	١٤
٢١٥	إعطاء الزكاة لابن السبيل المسافر في معصية	١٥
٢١٦	إعطاء الزكاة للغارم المستدين في معصية	١٦
٢١٦	إجابة دعوة مقترنة بمعاصي	١٧
٢١٦	الوقف على للمعصية	١٨
٢١٦	الوصية لجهة للمعصية	١٩
٢١٧	نذر المعصية	٢٠
٢١٧	طاعة المخلوق في المعصية	٢١
٢١٧	الإجارة على للمعاصي	٢٢
٢١٨	عصمة الأنبياء من المعاصي	٢٣
٢١٨-٢٢٦	معفوات	٢١-٢١
٢١٨	التعريف	١
٢١٩	ضبط المعفوات من الأنجاس	٢
٢١٩	أولاً: ملهب الخفية:	٣
٢٢١	ثانياً: ملهب المالكية:	٦
٢٢١	ثالثاً: ملهب الشافعية:	٧
٢٢٤	رابعاً: ملهب الحنابلة:	٩
٢٢٦	أحيان للمعفوات من الأنجاس	١٩
٢٢٦	للمعفوات في الصلاة	٢٠
٢٢٦	للمعفوات في الزكاة	٢١

	مُعَلِّمٌ	٢٢٦
	انظر: بيع، صيد، مُعَلِّم	٢٢٦
١٨-١	مُعَلِّمٌ	٢٢٧-٢٣٧
١	التعريف	٢٢٧
	ما يتعلق بالمعلم من أحكام	٢٢٧
٢	فضل المعلم	٢٢٧
٣	حق المعلم على المتعلم	٢٢٨
٤	استحقاق المعلم الأجرة	٢٢٨
٥	أخذ الأجرة على تعليم الحرف والعلوم غير الشرعية	٢٢٩
٦	ما يعطى للمعلم زيادة على الأجرة	٢٣٠
٧	وجوب تحري الحلال في الأجر	٢٣١
٨	ما ينبغي أن يتصف به المعلم	٢٣١
٩	تصرف المعلم مع من يعلمهم	٢٣٣
١٧	ضمان للمعلم	٢٣٧
١٨	الاصطياد بالمعلم من الجوارح	٢٣٧
	مُعَيَّرٌ	٢٣٨
	انظر: مقادير	
	مُعِيدٌ	٢٣٨
	انظر: مدرّس	

	مُعَابَاةٌ	٢٣٨
	انظر: غبن	
٥-١	مُعَالَاةٌ	٢٣٨-٢٤١
١	التعريف	٢٣٨
٢	الألفاظ ذات الصلة: الرخص	٢٣٨
	الأحكام المتعلقة بالمعالة	٢٣٩
٣	المعالة في المهر	٢٣٩
٤	المعالة في الكفن	٢٤٠
٥	المعالة في العبادة	٢٤٠
	مَعْرُورٌ	٢٤١
	انظر: غرر	
	مُعْلَصَمَةٌ	٢٤١
	انظر: ذبائح	
٦-١	مُفَاخَلَةٌ	٢٤١-٢٤٣
١	التعريف	٢٤١
	الأحكام المتعلقة بالمفاخلة	٢٤١
٢	مفاخلة الزوجة وغيرها	٢٤١
٣	المفاخلة في الحج	٢٤٢
٤	أثر المفاخلة في الصوم	٢٤٢

٥	حكم المفاخلة بالنسبة للمصاهرة	٢٤٢
٦	أثر المفاخلة في حد الزنا	٢٤٢
٢٢- ١	مُفَارَقَة	٢٦١- ٢٤٣
١	التعريف	٢٤٣
٢	الاتفاظ ذات الصلة: المتاركة، المجاوزة	٢٤٣
	الأحكام المتعلقة بالمفارقة	٢٤٤
	أولاً: للمفارقة في العبادات	٢٤٤
	المفارقة في صلاة الجماعة	٢٤٤
٤	امتناع مفارقة المأموم صلاة الجماعة بدون عذر	٢٤٤
٥	جواز مفارقة المأموم صلاة الجماعة بعذر	٢٤٥
	وجوب المفارقة	٢٤٧
٦	أ- انحراف الإمام عن القبلة	٢٤٧
٧	ب- تلبس الإمام بما يطل صلاته	٢٤٧
٨	المفارقة في صلاة الجمعة	٢٤٩
٩	شرط مفارقة البنيان في قصر صلاة المسافر	٢٥٠
١٠	المفارقة في صلاة الخوف	٢٥٠
١١	شرط مفارقة البنيان في فطر المسافر	٢٥١
	ثانياً: للمفارقة في العقود	٢٥١
	أثر المفارقة في لزوم العقد	٢٥١
١٢	مفارقة المتبايعين مجلس العقد	٢٥١
١٣	حكم مفارقة المتبايعين	٢٥٢
١٤	كيفية المفارقة التي يلزم بها البيع	٢٥٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥٥	اعتبار المفارقة في العقود الأخرى	١٥
٢٥٦	المفارقة في النكاح	
٢٥٦	أولاً: الجمع بين أكثر من أربع زوجات	١٦
٢٥٩	ثانياً: الجمع بين من يحرم الجمع بينهما	١٨
٢٦٠	ثالثاً: السلام بعد المفارقة	١٩
٢٦١	رابعاً: مفارقة جماعة المسلمين	٢٠
٢٦١	خامساً: مصالحة الزوجة زوجها حتى لا يفارقها	٢١
٢٦١	سادساً: مفارقة الجالسين في الأمكنة العامة أماكنهم	٢٢
٢٦٢	مفتي	
	انتظر: فتوى	
٢٦٢	مَقْصَلَة	
	انتظر: سد اللرائع	
٢٦٢-٢٦٥	مَقْصَل	٧-١
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الألفاظ ذات الصلة: الطول، المتون، الثاني	٢
٢٦٣	آخر المَقْصَل وأوله	٥
٢٦٥	أقسام المَقْصَل	٦
٢٦٥	ما يقرأ من المَقْصَل في الصلوات الخمس	٧
٢٦٥-٢٦٦	مَقْصَل	٥-١
٢٦٥	التعريف	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٥	الأحكام المتعلقة بالمقتول	
٢٦٥	أ- في الغسل والوضوء	٢
٢٦٦	ب- في النكاح	٣
٢٦٦	ج- في الديات	٤
٢٦٦	د- في السرقة	٥
٢٦٦	مقتول	
	انظر: آنية	
٢٦٧ - ٢٨٠	مفقود	٢٦- ١
٢٦٧	التعريف	١
٢٦٧	أنواع المفقود	٢
٢٦٨	الأحكام المتعلقة بالمفقود	
٢٦٨	أ- زوجة المفقود	٤
٢٦٩	ب- مدة التبرص	٥
٢٧٠	ما يجب على زوجة المفقود بعد التبرص	٦
٢٧٠	ما يترتب على حكم الحاكم بالتفريق	٧
٢٧١	ب - أموال المفقود	
٢٧١	أولاً: في بيع مال المفقود	٨
٢٧١	ثانياً: في قبض حقوق المفقود	٩
٢٧٢	ثالثاً: في الإنفاق من مال المفقود	١٠
٢٧٣	رابعاً: في الوصية:	١٣
٢٧٣	خامساً: في الإرث:	١٤
٢٧٤	سادساً: في إدارة أموال المفقود	

١٧	١- الوكيل الذي عينه المفقود	٢٧٤
١٨	ب- الوكيل الذي يعينه القاضي انتهاء الفقدان	٢٧٥
١٩	الحالة الأولى : عودة المفقود	٢٧٥
٢٠	الحالة الثانية: موت المفقود	٢٧٥
٢٢	الحالة الثالثة: اعتبار المفقود ميتاً	٢٧٧
	أثر ظهور المفقود بعد الحكم بموته	٢٧٩
٢٥	أولاً: بالنسبة لزوجته	٢٧٩
٢٦	ثانياً: بالنسبة لأمواله	٢٨٠

مُقْلِس

٢٨٠

انظر: إفلاس

٥-١	مَقْهُوم	٢٨١-٢٨٢
١	التعريف	٢٨١
٢	الألفاظ ذات الصلة: المنطوق	٢٨١
٣	الحكم الإجمالي	٢٨١
٤	أ- مفهوم الموافقة	٢٨١
٥	ب- مفهوم المخالفة	٢٨٢

١١-١	مَقْضُوعَة	٢٨٣-٢٩٤
------	------------	---------

١	التعريف	٢٨٣
٢	الألفاظ ذات الصلة: الشغار	٢٨٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨٣	الأحكام المتمثلة بالمقوضة	
٢٨٣	حكم نكاح المقوضة	٣
٢٨٤	أقسام المقوضة	
٢٨٤	الضرب الأول: تفويض البضع	٤
٢٨٦	الضرب الثاني: تفويض المهر	٥
٢٨٧	ما تستحقه المقوضة من الصداق:	٦
٢٩٠	منى تستحق المقوضة مهر المثل	٧
٢٩٣	تنصيف مهر المقوضة إذا طلقت قبل الدخول	٩
٢٩٣	وجوب النعمة للمقوضة إذا طلقت قبل الدخول	١٠
٢٩٤	ما يراعى عندما يفرض للمقوضة مهر	١١
٢٩٥-٣٢٥	مقادير	٨٧-١
٢٩٥	التعريف	١
٢٩٥	الالفاظ ذات الصلة: الجوزاف	٢
٢٩٥	أجناس المقادير	٣
٢٩٥	أولاً: المكاييل	٤
٢٩٦	أ- الإردب	٥
٢٩٦	ب- الصاع	٦
٢٩٦	أنواع الصيعان	٧
٢٩٦	مقدار الصاع الشرعي	٨
٢٩٧	ما ينط بالصاع من الأحكام الشرعية	٩
٢٩٧	ج- العرق	١٠
٢٩٧	ما ينط بالعرق من الأحكام الشرعية	١١

١٢	د - الفرق	٢٩٧
١٣	ما يناط بالفرق من الأحكام الشرعية	٢٩٨
١٤	هـ - القدح	٢٩٨
١٥	ما يناط بالقدح من الأحكام الشرعية	٢٩٩
١٦	و - القرية	٢٩٩
١٧	ز - القسط	٢٩٩
١٨	ح - القفيز	٢٩٩
١٩	ط - القلة	٣٠٠
٢٠	ما يناط بالقلة من الأحكام	٣٠٠
٢١	ي - الكرُّ	٣٠١
٢٢	ما يناط بالكرُّ من الأحكام الشرعية	٣٠١
٢٣	ك - الكيلجة	٣٠١
٢٤	ل - المختوم	٣٠٢
٢٥	م - اللد	٣٠٢
٢٦	ما يناط باللد من الأحكام الشرعية	٣٠٢
٢٧	ن - المذني	٣٠٣
٢٨	س - المكوك	٣٠٤
٢٩	ما يناط بالمكوك من الأحكام الشرعية	٣٠٤
٣٠	ع - الوسق	٣٠٤
٣١	ما يناط بالوسق من الأحكام الشرعية	٣٠٥
٣٢	ف - الويبة	٣٠٥
٣٣	ثانياً: الموازين	٣٠٥
٣٤	أ - الإستار	٣٠٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٠٥	ب - الأوقية	٣٥
٣٠٦	ما ينطأ بالأوقية من الأحكام الشرعية	٣٦
٣٠٦	ج - الحبة	٣٧
٣٠٧	ما ينطأ بالحبة من الأحكام الشرعية	٣٨
٣٠٧	د - الرطل	٣٩
٣٠٨	ما ينطأ بالرطل من الأحكام الشرعية	٤٠
٣٠٩	هـ - الطسوج	٤١
٣٠٩	و - القفلة	٤٢
٣٠٩	ز - القمحة	٤٣
٣٠٩	ح - القنطار	٤٤
٣١٠	ما ينطأ بالقنطار من الأحكام الشرعية	٤٥
٣١٠	ط - القيراط	٤٦
٣١١	ما ينطأ بالقيراط من الأحكام الشرعية	٤٧
٣١١	ي - المئثال	٤٨
٣١١	ك - اللبن	٤٩
٣١١	ما ينطأ به من الأحكام الشرعية	٥٠
٣١٢	ل - النش	٥١
٣١٢	م - النواة	٥٢
٣١٢	نالكاً: الأطوال والمساحات	
٣١٢	أ - الإصبع	٥٣
٣١٣	ما ينطأ بالإصبع من الأحكام الشرعية	٥٤
٣١٣	ب - الباع	٥٥
٣١٣	ما ينطأ بالباع من الأحكام الشرعية	٥٦

٥٧	ج - البريد	٣١٣
٥٨	ما ينطأ بالبريد من الأحكام الشرعية	٣١٣
٥٩	د - الجريب	٣١٤
٦٠	ما ينطأ بالجريب من الأحكام الشرعية	٣١٤
٦١	هـ - الخطوة	٣١٥
٦٢	الأحكام الشرعية للمنطقة بالخطوة	٣١٥
٦٣	و - الذراع	٣١٥
٦٥	الأحكام الشرعية للمنطقة بالذراع	٣١٧
٦٦	ز - الشبر	٣١٨
٦٧	ما ينطأ بالشبر من الأحكام الشرعية	٣١٨
٦٨	ح - الشعرة	٣١٨
٦٩	الأحكام الشرعية للمنطقة بالشعرة	٣١٩
٧٠	ط - الشعيرة	٣١٩
٧١	ما ينطأ بالشعيرة من الأحكام الشرعية	٣١٩
٧٢	ي - العشير	٣٢٠
٧٣	ما ينطأ بالعشير من الأحكام الشرعية	٣٢٠
٧٤	ك - الغلوة	٣٢٠
٧٥	ما ينطأ بالغلوة من الأحكام الشرعية	٣٢٠
٧٦	ل - القرسخ	٣٢١
٧٧	ما ينطأ بالقرسخ من الأحكام الشرعية	٣٢١
٧٨	م - القبضة	٣٢١
٧٩	ما ينطأ بالقبضة من الأحكام الشرعية	٣٢١
٨٠	ن - القدم	٣٢٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٢	ما ينط بالقدم من الأحكام الشرعية	٨١
٣٢٢	من - القصبة	٨٢
٣٢٣	ما ينط بالقصبة من الأحكام الشرعية	٨٣
٣٢٣	ع - المرحلة	٨٤
٣٢٣	ما ينط بالمرحلة من الأحكام الشرعية	٨٥
٣٢٤	ف - الليل	٨٦
٣٢٥	ما ينط بالليل من الأحكام الشرعية	٨٧
٣٢٥	مُقَارَضَة	
	انظر : مضاربة	
٣٢٨-٣٢٦	مُقَاسَمَة	٨-١
٣٢٦	التعريف	١
٣٢٦	الألفاظ ذات الصلة: المشاركة، للحاصة، المهايأة	٢
٣٢٧	مقاسمة الجند الأخوة في الميراث	٥
٣٢٧	خراج المقاسمة	٦
٣٢٨	مقاسمة أحد الشريكين	٧
٣٢٩	مقاسمة الساعي الثمرة بعد جنيها في الرطب والعنب	٨
٣٢٩	مقاصد الشريعة	٢-١
٣٢٩	التعريف	١
٣٢٩	أنواع المقاصد	٢
٣٢٩-٣٤٠	مُقَاصَة	٢٢-١
٣٢٩	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٩	الأنفاذ ذات الصلة: الحوالة، الإبراء	٢
٣٣٠	حكم المقاصة	٤
٣٣١	أنواع المقاصة	٥
٣٣١	محل المقاصة الجبرية وشروطها	٦
٣٣٦	صور من المقاصة	
٣٣٦	المقاصة في الزكاة	١٥
٣٣٦	مقاصة دين الزوج بتفقة زوجته ومهرها	١٦
٣٣٧	المقاصة في الغصب	١٧
٣٣٨	المقاصة في الوديعة	١٨
٣٣٨	المقاصة في الوكالة	١٩
٣٣٨	المقاصة في السلم	٢٠
٣٣٩	المقاصة في الكفالة	٢١
٣٤٠	المقاصة في الوقف والوصية	٢٢
٣٤٠-٣٤٢	مقام إبراهيم	٢-١
٣٤٠	التعريف	١
٣٤٠	الأحكام المتعلقة بمقام إبراهيم	٢
٣٤٣-٣٤٥	مُقَايَضَة	٤-١
٣٤٣	التعريف	١
٣٤٣	المقايضة والبيع	٢
٣٤٣	شروط المقايضة الخاصة	٣
٣٤٤	العَوَضَان في المقايضة	٤
٣٤٥	مُقَايَلَة	
	انظر: إقالة	

١٤-١	مقبرة	٣٥٠-٣٤٦
١	التعريف	٣٤٦
	ما يتعلق بالمقبرة من أحكام:	٣٤٦
٢	الصلاة في المقبرة	٣٤٦
٣	الصلاة على الجنائز في المقبرة	٣٤٧
٤	القراءة في المقابر	٣٤٧
٥	المشي في المقبرة	٣٤٧
٦	المشاة في المقبرة	٣٤٧
٧	المبيت في المقبرة والنوم فيها	٣٤٨
٨	درس المقبرة والاستفادة منها ونيلها	٣٤٨
٩	قطع النبات والحشيش من المقبرة	٣٤٨
١٠	ملكية أشجار المقبرة	٣٤٩
١١	ذكر حلود المقبرة وذكرها حداً	٣٤٩
١٢	توسيع المقبرة	٣٥٠
١٣	وقف المقبرة	٣٥٠
١٤	قضاء الحاجة في المقبرة	٣٥٠

٩-١	مقبوض	٣٥٣-٣٥١
١	التعريف	٣٥١
	ما يتعلق بالمقبوض من أحكام:	٣٥١
٢	اختلاف القبض باختلاف المقبوض	٣٥١
٣	حكم التصرف في الموقوف عليه	٣٥١
٤	ملك المقبوض في مدة الخيار	٣٥١
٥	المقبوض للمعاري	٣٥٢

٦	المقبوض على سوم الشراء	٣٥٢
٧	المقبوض على سوم الرهن	٣٥٢
٨	المقبوض للرهن	٣٥٢
٩	المقبوض على سوم القرض	٣٥٣
٥-١	مُقْتَضَى	٣٥٣-٣٥٥
١	التعريف	٣٥٣
٢	المراد من المقتضى	٣٥٤
٣	الألفاظ ذات الصلة: المنطوق، المفهوم	٣٥٤
٥	عموم المقتضى	٣٥٤
٨-١	مُقَدِّمَات	٣٥٥-٣٥٧
١	التعريف	٣٥٥
	الأحكام المتعلقة بالمقدمات	٣٥٥
٢	مقدمة الواجب المطلق	٣٥٥
٣	مقدمات الجماع في الحج	٣٥٦
٤	مقدمات الجماع في الصيام	٣٥٦
٥	مقدمات الجماع في الرجعة	٣٥٦
٦	مقدمات الجماع في الظهار	٣٥٦
٧	مقدمات الجماع في حرمة المصاهرة	٣٥٧
٨	حكم مقدمات الجماع	٣٥٧
	مَقُوم	٣٥٧
	انظر: تقوم، تقويم	

٣٥٨-٣٥٩	مُكَابِرَة	١-٤
٣٥٨	التعريف	١
٣٥٨	الألفاظ ذات الصلة: حرابة	٢
٣٥٨	الأحكام المتعلقة بالمكابرة	
٣٥٨	أ- اعتبارها من الحرابة	٣
٣٥٩	ب- المكابرة وخذ السرقه	٤


٣٥٩	مُكَاتِب	
	انظر: مُكَاتِبَة	

٣٦٠-٣٦٣	مُكَاتِبَة	١-١٤
٣٦٠	التعريف	١
٣٦٠	الألفاظ ذات الصلة: العتق	٢
٣٦٠	أصل المكاتبه ومشروعيتها	٣
٣٦١	الحكم التكليفي	٤
٣٦١	حكمة مشروعية المكاتبه	٥
٣٦٢	أركان المكاتبه	٦
٣٦٢	أ- المولى	٧
٣٦٢	ب- العبد المكاتب	٨
٣٦٢	ج- الصيفة	٩
٣٦٢	د- العوض	١٠
٣٦٣	صفة المكاتبه	١١
٣٦٣	عتق المكاتب بالأداء	١٢
٣٦٣	تصرفات المكاتب	١٣

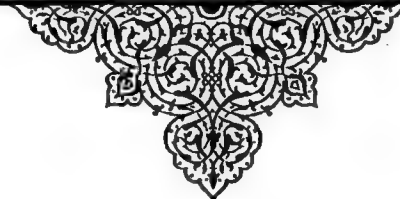
الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٦٣	ولاء المكاتب	١٤
٣٦٣	مُكَارِي	
	انتظر: إجارة	
٣٦٤-٣٦٧	مُكَافَاة	٩-١
٣٦٤	التعريف	١
٣٦٤	الألفاظ ذات الصلة: العوض	٢
٣٦٤	الأحكام المتعلقة بالمكافاة	
٣٦٤	المكافاة على الهدية	٣
٣٦٥	المكافاة بين القاتل والقتيل	٤
٣٦٥	المكافاة في النكاح	٥
٣٦٥	المكافاة بالطلاق	٦
٣٦٦	مكافاة العامل	٧
٣٦٦	المكافاة في الميازة	٨
٣٦٦	المكافاة بين الخيل في السبق	٩
٣٦٧-٣٧١	مَكَان	٧-١
٣٦٧	التعريف	١
٣٦٧	الأحكام المتعلقة بالمكان:	
٣٦٧	الأماكن التي نهى عن الصلاة فيها	٢
٣٦٩	مكان وضع اليدين في الصلاة	٣
٣٦٩	مكان دفن الميت	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٦٩	مكان تسليم المبيع	٥
٣٧٠	إعادة الدابة إلى مكان معين	٦
٣٧٠	فضل الأمكنة	٧
٣٧١	مُكْرَه	
	انظر: إكرامه	
٣٧١-٣٧٣	مكروه	٧-١
٣٧١	التعريف	١
٣٧٢	الآلفاظ ذات الصلة: الواجب، المندوب، الحرام	٢
٣٧٢	إطلاقات المكروه	٥
٣٧٣	أقسام للمكروه	٦
٣٧٣	حكم المكروه	٧
٣٧٣	مَكْس	
	انظر: مكوس	
٣٧٤-٣٧٦	مَكَّة المَكْرَمَة	٨-١
٣٧٤	التعريف	١
٣٧٤	الأحكام المتعلقة بمكة	
٣٧٤	وجوب تعظيم مكة	٢
٣٧٤	الفصل لدخول مكة	٣
٣٧٥	الإحرام لدخول مكة	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٧٥	للمجاورة بمكة	٥
٣٧٥	دخول الكفار مكة	٦
٣٧٥	بيع دور مكة وكراؤها	٧
٣٧٥	تضاعف السيئات بمكة	٨
٣٧٧	مُكَلَّف	
	انظر: تكليف	
٣٧٧ - ٣٨٠	مُكُوس	١ - ١١
٣٧٧	التعريف	١
٣٧٧	الألفاظ ذات الصلة: المشور، الجباية، الضرائب، الخراج	٢
٣٧٨	الحكم التكليفي	٦
٣٧٩	الأحكام المتعلقة بالمكوس	
٣٧٩	احتساب المكس من الزكاة	٧
٣٧٩	أخذ الفقراء للمكوس	٨
٣٧٩	أثر أخذ للمكوس في سقوط وجوب الحج	٩
٣٨٠	الشهادة على المكوس	١٠
٣٨٠	معاملة من غالب أمواله حرام	١١
٣٨٢	تراجم الفقهاء	
٤٠٧	فهرس تفصيلي	



تم بحمد الله الجزء الثامن والثلاثون من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء التاسع والثلاثون وأوله مصطلح: ملائكة



رقم الإيداع ١٣٦٩٦/١٩٩٧

I. S. B. N.

977 - 5147 - 86 - 7

Bibliotheca Alexandrina



0430299